جمهورية الفساد

مبارك والذين معه

عماد الصابر



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : جمهورية الفساد ..مبارك والذين معه

المـــــؤلف : عماد الصابر

رقم الإيداع : ٢٠١١/٩٦٢١

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

.. إليها في عرسها الذي كنت واحدا من شهودة الداعين إليه

إلي وطني الأكبر إلي مصر .. التي قلت لها :

« سآتيك يوما ربيعا يشيع اخضرارا علي الر افدين ويتمص نهد السماء الحلوب .. ويبتاع فجرا بحلم قديم

وإلي وطني الأصغر .. إلي زوجتي التي عانت كثيرا حتي تخرج كل سطوري إلي النور

ثم أولا وأخيرا إلي أبي وأمي رحمهما الله فهما أصحاب الفضل كل الفضل في كل حرف كتبت ..

و إهداء خاص إلي كل من :

الأستاذ جمال فهمي والدكتور عبد الحليم قنديل والدكتور عزازي علي عزازي رؤساء تحرير الكرامة المتتابعين فلكل منهم بصمة ولكل فضل.

وشكر خاص للمناضل الكبير الأستاذ حمدين صباحي الذي كانت ثقته فيما أكتب دافعا لي علي الاستمرار .. والله الموفق .

كما يطيب لي أن أشكر الخبير الاقتصادي عبدالخالق فاروق علي ما قدمه من مساعدات وخبرات لإنهاء هذا الكتاب .

تقديم لابد منه

شاهدني أحد الأصدقاء في ميدان التحرير ، متلبسا بالمشاركة في ثورة الخامس والعشرين من يناير ، فناداني وهو يصرخ فرحا :«ابن الصابر في الميدان» ، فقلت له : « من اليوم الأول ورحمة أمي وأبي » .. احتضنني وهو يذكرني باليوم الذي أقسمت فيه ألا أسير في مظاهرة ، بعد أن سبني أحد الذين كان الأمن يدفعهم ، لافتعال شجار تستطيع فرق الكاراتية التدخل بحجته لضرب المتظاهرين ، وقال لماذا عدت في قسمك وامتنعت عن النضال علي الورق ؟ فقلت له أنا لم أحنث بقسم قطعته علي نفسي أبدا ، فأنا لست أحد المشاركين سواء من الشباب الذين دعوا للثورة ، وتفاعلت معهم من أول يوم ، أو من الكتلة التي كانت صامتة ، قبل أن تحصل علي حبوب منع الصمت مجددا ونزلت للشارع ، فسقط منها من سقط شهيدا لترتفع مصر كلها فوق أكتافه ، انا لست هؤلاء بل كلهم .. قال لي كيف ؟ ونحن كنا ندعوك للنزول للشارع وكنت تفضل كتابة موضوع يكشف الفساد ، عن أن تنزل للشارع للاشتراك في تظاهرات حركة « كفاية » ، وأنت عضو فيها .. حتي أنك قلت للدكتور عبد الحليم قنديل ذات مرة :« يا دكتور :« أنزل واسيب الناس اللي جايبالي مستندات لحملة الفساد اللي باشتغل فيها ؟ .. فرد الرجل لأ خليك ناضل هنا أحسن » ، .. هنا دخل صديق آخر وهو ينفي ما سمع بقوله :« لأ يا أخي الراجل يشارك منذ فترة ، كان معنا في مظاهرات الوحدة الوطنية بعد حادث كنيسة القديسين » .. هنا تدخلت قائلا :« كلاكما علي حق .. لكن من ترونه الآن ليس مشاركا في الثورة ، بل أن كلامكما يؤكد ما أشعر به ، وهو أني لست مشاركا سواء بالفرحة أو بضياع أعراض مرض الصمت ، فأنا أشعر أنني صاحب الفرح .. ألم تقرؤوا ما يكتب في الصحف هذه الأيام ؟

رد كلاهما في صوت واحد :« والله افتكرناك .. وقلنا : صدَق وها هو ما كان يكتبه وترفع ضده القضايا ، أو ينفي في صحف النظام بإعلانات مدفوعة الأجر ، ينشر الان باعتباره فتحا من الفتوحات أو كشفا لشيء لايزال كشفه بكرا هم الذين فضوا بكارته ، وهو مفضوح في «الكرامة» من قبل صحف كثيرة » ، لينفرد

أحدهما بالكلام مجددا وهويقول :« فاكر لما كشفت موضوع ذبح سنابل القمح وحاول الوزير الإنكار ، ولم يستطع ؟ وبعد ذلك أخذ مريدوه والمستفيدون منه ينفون ويدعون أن ما ذكرته محض شائعات ، حتي أن إحدي الصحف اليومية أعادت نشر موضوع عن السدة الشتوية في يناير ، في نهاية مارس ٢٠٠٨ ، لتكذب الواقع باعتبار أن الفلاحين يتشاجرون علي الري بسبب قلة المياه » ، قاطعته :«وقتها رددت بالأدلة فرد رئيس تحريرها في التليفزيون بالتحريض ضدي » ، فرفع أحمد عز دعوي قضائية كسبتها بعون الله وفضله ، فذكرني الآخر بما كان يقوله لي بعضهم :« انت بتلعب في السلك العريان » ، وبتهديدات أمن الدولة والفاسدين بالموت والإحراق ، حتي حين تقدمت ببلاغ للنيابة مدعوما بالمستندات متهما أشخاصا بعينهم بتهديدي بالقتل ، لم تلتفت النيابة للأمر ، فيما كانت كالصاروخ إذا قدم أحد الفاسدين ضدي بلاغا ، حتي كان أهم الأشياء عند وكيل النيابة متلقي البلاغ هو معرفة إسمي الكامل حتي لا ترفع القضية باسم الشهرة ، فيخسر الفاسد أوتفسد دعواه ، وكم من مرة تعرض الزملاء «بالكرامة» للتهديدات أو البلطجة الشرطية لا لشيئ إلا ليكشفوا عن إسمي الحقيقي » !.

قلت لهم :« لاتذكروني بما كان دعوة لهذا الفرح ، أنا صاحب هذا الفرح يا ولاد ، ربما لا أكون الوحيد لكني أشعر أنني صاحبه ، قمت بدعوة هؤلاء جميعا ، منذ أول موضوع كشفت فيه عن فئة أو عمل فاسد ، وتحملت من أجل الدعوة كل ما تحدثتم عنه ، .. كانت المنصة في الميدان تذيع ما نشرته الصحف الغربية والمصرية ، عن ثروة الرئيس وأعوانه من أتباع ولده الذي كان مبشرا بالتوريث ، انتبهنا لفترة قصيرة ، فإذا بيد تهزني وصوت أعرفه يقول :« مش كان كتابك لو خلصته هو البطل دلوقتي ؟ » نظرت ناحية الصوت فإذا به الصديق المناضل أمين اسكندر مستشار تحرير «الكرامه» ، الذي ضرب كتفي محفذا بقولة :« لازم تخلص الكتاب » ..

هنا سرحت بخاطري وتساءلت : « كيف والسيل كان منهمرًا ؟ . كيف أتوقف لأكتب بعضا مما سجلت وكشفت ؟ والفساد كان عرضا مستمرا ؟ أأتوقف رغبة في شهرة ؟ وأنا العازف عنها الهارب من كل الكاميرات بعرض الميدان وطوله ، رغم إلحاح أبنائي وتلامذتي في أن أكون واحدا من مناضلي الفضائيات استغلالا للظرف أو ربما للحصول علي بعض الحقوق التي أهدرت رغما عني ؟ ، كيف كنت أترك

المستندات التي كانت تنهمر علي قادمة مع المظلومين ؟ من أبناء النوبارية مثلا ، بدعوي انشغالي بإنهاء كتابي ، الذي تحدث عنه الأستاذ أمين ؟ ، قاطعني أحدهم قائلا :« هييييييييه فينك ؟ » انهمرت دمعتي فجأة وأنا أقول كنت هنا مع أولادي أقدمهم وأنا في مقدمتهم ، أجري وأقتحم وكأن لي قوة دفع سداسية لي ولأولاد لم أنجبهم ، فأرسلهم الله بالملايين لي ليحققوا ما كنت أدعو إليه حتي يومين سبقا قيام الثورة .

يا صاحبيّ : أنا أحد أصحاب هذا الفرح .. دعوت إليه ووضعت أساس قيامه بكل ما كتبت عن الفساد وغياب العدالة الاجتماعية ، وماسجلته عن ثروات «ياوران الفساد في جمهورية الفساد» ، فتحت ملفاتهم قبل أن يلتفت إليهم إلا القليل ، فتحتها كاملة حتي أن كل خبر عن اكتشاف لجرائمهم يضحكني ويثلج صدري ، فهم كما أطلقت عليهم « كابوي المعونة الأمريكية » ، ولوبي الفساد المكون لاتحاد ملاك مصر ، وهو ملف استمر لشهور في أعداد متتالية ، من بعده فتحت النيران بكافة أنواعها علي كل فاسد امتلكت ضده مستندا دامغا ، حتي أن إحدي المنظمات الحقوقية المهتمة بالقانون ، حصلت على الآلاف من هذه المستندات ، فكانت اللبنة الأولي في البلاغات التي قدمت ضد لصوص الأراضي ، ومصادري الحريات وتجار الموت الذين لايزال بعضهم خارج السجن حتي الآن .. بعد فترة صمت قال أحدهم :« يابني طيب ساكت على حقك ليه ؟ ما تخلص الكتاب وتثبت حقك » ، فضحكت وقلت :« هون عليك أنا لست صاحب هذا الحق بل هي مصر وتاريخها ، بل هم شهداء الثورة وأبطالها الحقيقيون ، كما هو حق للناس جميعا أن يعرفوا الحق ويتبعونه ، أن يعرفوا كيف قفز البعض على جهد ليس له ، وعمل لم يبدأه ولم يبذل فيه جهدا ، بل كان ضده على الدوام ، ومن أجل ذلك وجب علي أن أنصاع لحكم التاريخ ، وأن أكتب وأسجل ما بدأته صحفيا ، ليكون جزءا منه متنا لكتاب أحتار حتي الان في إسمه ، هل يكون «اتحاد ملاك مصر» كعنوان الملفات التي فتحتها بداية من ديسمبر ٢٠٠٥ ؟ ، أم مقرونا بـ « في جمهورية الفساد » .. قال الإثنان :« يا سيدنا إخلص الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك .. تركتهما و أخذت في الجري ، وأنا أتذكر ما حدث يوم الأربعاء الدامي بداية من موقعة الجمل وحتي نهاية يوم الخميس التالي له ، وكيف لم أشعر بتأثيرات مرض السكر أو الضغط ، أو مزق أربطة القدمين ، أوالنقرس أو كبر السن

.. هرولت من الميدان حيث الثوار مصممون على نجاح الثورة ، فيما أنا أسعى لاستكمال نضالي علي الورق لأمنح التاريخ نصيبه من الحقائق المدعومة بالمعلومات والوثائق ، والتواريخ التي تثبت أن الرجال لا تصنعهم الثورات بل هم الذين يصنعونها ، وأن الحق لابد أن يعود لصاحبه .. نعم يعود .. إلي أختي في المصير .. إلي شعب مصر الذكي ليعرف ويعتبر ويفرز .. فله الحكم في النهاية ..

بقي أن أذكر أن السطور التالية لم تكن سوي رحلة شاقة مع الفساد والفاسدين .. رحلة كان من الممكن أن أروح ضحية لها ، ولم يحدث .. رحلة حرصت علي وضع صور ما نشر ليري القارئ العزيز زمن نشرها ليكون هو واهبها للتاريخ مسجلها عوضا عني .

عماد الصابر

الباب الأول

جرائم المعونة وتأثيرها على مصر

بعد تشكيل حكومة نظيف الثانية فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٥ ، جاء إلى المناصب الوزارية عدد من الكاوبوى الأمريكى ، أو ما يمكن أن نسميهم بمليونيرات المعونة الأمريكية ، تلك التى نجحت فى تعليق مصر على المشنقة الأمريكية عسكريا واقتصاديا.. ودفعت الدولة المصرية ثمنا فادحا من أجل استمرارها ، لتكون فى خدمة جماعة قليلة من المصريين تخدم مصالحهم دون النظر لباقى الشعب المصرى، بالضبط كما هى فى خدمة المانح الامريكى الذى يعتبره الخبراء المستفيد الاكبر مما يدفعه من أموال ، وإذا كانت أمريكا قد خفضت المعونة الاقتصادية بنسبة ٥٪ سنويا، لتنخفض بنحو ٥٠٪ فى عامى ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ثم بعد ذلك يتم إعادة النظر فى هذه المعونة ، خاصة العسكرية فإن الأولى بمصر أن ترفض المعونة ،.. التى ترتبط بمصر منذ ثورة يوليو إلا أن الموقف المصرى اختلف من زعيم إلى آخر.. ففى حين رفض الزعيم عبدالناصر الشروط الأمريكية التى حاولت الإدارة فرضها على مصر مقابل المعونة الأمريكية، وكان من أهمها خفض عدد الجيش المصرى وتعهد مصر بعدم إنتاج الأسلحة الذرية ومنح أمريكا حق التفتيش على مصر وخفض إنتاج القطن.

فى عهد الرئيس الأمريكى جون كيندى وتحديدا فى عام ١٩٦٢ تم التفاوض بين مصر وأمريكا على عدد من الاتفاقيات بلغت قيمتها ٦٧٠ مليون دولار تم توجيهها لاستيراد السلع الأمريكية خاصة القمح والزيت والدخان وتمويل مشروعات السكة الحديد ، لكن فى عام ١٩٦٣ رفض عبدالناصر مطالب أمريكا بتعهد مصر بعدم إنتاج أسلحة ذرية وعدم الاستمرار فى إنتاج الصواريخ مع منح أمريكا حق التفتيش على مصر للتأكد من ذلك بالإضافة إلى مطالب الإدارة الأمريكية بخفض عدد الجيش المصرى،وفى يناير ١٩٦٦ عادت المعونة الأمريكية لمصر فى شكل اتفاقية بقيمة ٥٥ مليون دولار، واشترطت واشنطن خفض إنتاج القطن وكانت مصر تبادل القطن وقتها بالسلاح الروسى، فرفضت مصر ذلك وتوقفت المعونة مرة أخرى.

وفى فترة حكم الرئيس السادات وبعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣، والدخول فى مفاوضات فض الاشتباك فى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ومعاهدة كامب ديفيد شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية تحولا كبيرا ، بدأ عام ١٩٧٤ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وأمريكا ، التى توقفت بعد حرب ١٩٦٧ وجاءت

العودة أثناء الجولة الرابعة لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر فى الشرق الأوسط ، وفى أعقاب عودة العلاقات الدبلوماسية وافق بنك الاستيراد والتصدير الأمريكى فى يناير ١٩٧٤ على منح مصر قرضا وضمانات تصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتمويل إنشاء خط أنابيب البترول، كما وافق بنك تشيسى مانهاتن على عرضين بتمويل متوسط الأجل بقيمة ٨٠ مليون دولار .

الفصل الأول

قصة المعونة

في عام ١٩٧٥ صدق الرئيس الأمريكي فورد على قانون المعونات الخارجية الأمريكية لعام ٧٥ وبلغ نصيب مصر منها ٢٥٠ مليون دولار، وأثناء جولة كسينجر الثانية تم التوقيع على أول زيادة في برنامج المعونة الأمريكية بقيمة ٨٠ مليون دولار لمصر ، لتستمر في الارتفاع لتصل إلى ١ , ٢ مليار دولار معونة عسكرية منها ٨١٥ مليون دولار معونة اقتصادية بعد توقيع كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية ، لتستمر المعونة لمصر بهذا المعدل إلى عام ١٩٩٨ حيث تقرر تخفيض المعونة الاقتصادية بمعدل ٥٪ سنويا بدءا من عام ١٩٩٩ لمدة عشر سنوات، مع الإبقاء على المعونة العسكرية دون تغيير حتى عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ثم يعاد النظر بعد ذلك في المعونة الأمريكية لمصر ، واقترحت أمريكا تكوين هيئة أو صندوق بين مصر وأمريكا في نهاية مدة التخفيض يكون بديلا عن المساعدات الأمريكية لمصر.. وتحاول أمريكا تحويل المعونة إلى شراكة مصرية – أمريكية إلا أن المفاوضات المصرية – الأمريكية لم تتمكن حتى الآن من توقيع اتفاقية الشراكة.. ومن غير المتوقع التوصل إلى هذا الاتفاق قبل نهاية المدة المحددة لإعادة النظر في المعونة الأمريكية(*) .

في كتابه «قصة المعونة الأمريكية لمصر»يقول د. إبراهيم العيسوي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :« طبقًا للمصادر الأمريكية، بلغت المعونات الأمريكية المقدمة إلى مصر على امتداد ٢٧ عامًا من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠٢ نحو ٤ , ٥٤ مليار دولار، وذلك بمتوسط سنوي حوالي ٢ مليار دولار. وتقدر المعونات الاقتصادية بنحو ٦ , ٢٥ مليار دولار، بينما بلغت المعونات العسكرية حوالي ٢٨,٨ مليار دولار، وهذه التقديرات جميعًا بالأسعار الجارية، بمعنى أنها لا تستبعد أثر ارتفاع الأسعار وصولاً إلى القدرة الشرائية الحقيقية لهذه المعونات. و توزعت المعونات الاقتصادية التي بلغ مجموعها ٣ , ٢٤ مليار دولار خلال الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠) على

(*) بحسب موقع تقرير واشنطن.

القطاعات أو البنود المختلفة على النحو التالي:

«٦,٧ مليار دولار للواردات السلعية بالنسبة ٢٧,٦ ٪ من الإجمالي، ويمثل هذا البند برنامج الاستيراد السلعي الذي كان مخصصًا في البداية لتمكين مشروعات القطاع العام من استيراد المعدات والمستلزمات الإنتاجية، ولكنه أصبح منذ فترة مخصصًا لتمويل الواردات التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص .

٥,٩ مليار دولار لمشروعات البنية الأساسية شاملة مياه الري والصرف الصحي، والصحة العامة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات والنقل، وذلك بنسبة ٢٤,٣ ٪ من الإجمالي .

٤,٥ مليار دولار للخدمات الأساسية كالصحة وتنظيم الأسرة والتعليم والزراعة والبيئة، وتبلغ نسبة هذا البند ١٨,٥ ٪ من الإجمالي ،٣,٩ مليار دولار للمعونات الغذائية (خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) بنسبة ١٦ ٪ من الإجمالي ، ٣,٣ مليار دولار تحويلات نقدية ومعونات فنية في مجال إصلاح السياسات والتكيف الهيكلي كالتدريب وتقديم الاستشارات وما إلى ذلك، بنسبة ١٣,٥٪ من الإجمالي.»

ومن المهم إدراك أن ثمة اتجاهًا واضحًا منذ أوائل التسعينيات لتقليص المعونات الحكومية المقدمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية، وللتحول من المعونات الرسمية للتنمية، إلى التجارة والاستثمار، و بدأت أمريكا في تطبيق هذا التوجه على مصر منذ يناير ١٩٩٨، حيث تقرر تخفيض المعونات الاقتصادية اعتبارًا من عام ١٩٩٩ بنسبة ٥ ٪ تقريبًا في كل سنة، أو بنحو ٤٠ مليون دولار في كل سنة بحيث تنخفض المعونات الاقتصادية إلى النصف تقريبًا بحلول عام ٢٠٠٩ (من ٨١٥ مليون دولار في ١٩٩٨ إلى ٤٠٧,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩).

بناء على هذا التوجه، انخفضت المعونات الاقتصادية الأمريكية التي تقدم سنويًا لمصر من ٨١٥ مليون دولار في ١٩٩٨ إلى ٧٧٥ مليون دولار في ١٩٩٩، ثم إلى ٧٢٧ مليون دولار في ٢٠٠٠، ثم إلى ٦٩٥ مليون دولار في ٢٠٠١ ، ثم إلى ٦٥٥ مليون دولار في ٢٠٠٢، ثم إلى ٦١٥ مليون دولار في ٢٠٠٣، بينما استمرت المعونات العسكرية ثابتة عند مستوى ١,٣ مليار دولار سنويًا، وإن كانت هناك اقتراحات متواترة بتخفيضها أو تحويلها إلى معونات اقتصادية، كما سبق ذكره .

***

لوبى المعونة

تلك كانت قصة المعونة الأمريكية لمصر عبر تاريخها ، ليعود السؤال بنا إلى بداية الحديث ، عند منطقة الكاوبوى الأمريكى ، أو رجال المعونة الذين يمثلون اتحاد ملاك لمصر ، حيث نجحت المعونة الأمريكية فى خلق «لوبى» أمريكى فى مصر قوامه رجال الأعمال المرتبطون بها ، الذين صعد منهم عدة وزراء فى حكومة د. أحمد نظيف الثانية ، مع استمرار نفوذ مجلس الأعمال المصرى الأمريكى، كما خلقت مناخا سياسيا واجتماعيا مواليا لأمريكا مرتبطا بمصالح الحكم والطبقة التى تدور من حوله، وأصبح من الصعب استئصالها ، أو على الأقل الحد من نفوذها السياسى والاقتصادى خاصة مع سخونة الحديث عن توريث الحكم والاعتماد على الأمريكان لتنفيذ هذا المخطط ، أما على الصعيد العسكرى فإن استمرار المعونات العسكرية لمصر لمدة طويلة أدى إلى إهمال تنويع مصادر السلاح وربط الجيش المصرى بالتكنولوجيا الأمريكية وهو ما يمثل خطرا على الأمن القومى المصرى ويؤدى إلى تزايد نفقات السلاح فى حالة قطع المعونة العسكرية عن مصر .

الجانب العسكرى يعد من أهم أهداف المعونة الأمريكية ويبدو واضحا من خلال التركيز على أهمية التنسيق العسكرى وضرورة الاشتراك فى الترتيبات الأمنية بالمنطقة بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة وكان ضمن قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩ ضرورة إجراء مناورات النجم الساطع ، وساعدت الحكومة المصرية على تزايد استفادة الولايات المتحدة من المعونة الأمريكية ، بل ساهمت المواقف السياسية التى اتخذتها مصر فى الفترة الأخيرة ، فى خفض مكانة مصر وإضعافها فى العلاقات المتبادلة بينها وبين واشنطن ، وقد تكون للخارجية الأمريكية أهداف أخرى غير معلنة لا تخضع لاطلاع مكتب محاسبة الإنفاق الحكومي U.S. Government Accountability Office ، هذا المكتب قال في دراسة له منشورة إن الولايات المتحدة قدمت لمصر حوالي ٧,٣ مليار دولار بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ في إطار برنامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي، وأن مصر أنفقت خلال نفس الفترة حوالي نصف المبلغ أي ٣,٨ مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة ، وتفيد الدراسة بأنه ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٩ قامت الولايات المتحدة بشطب جميع الديون المستحقة على مصر في إطار برنامج مساعدة التمويل العسكري

الأجنبي ، وبدأت في عام ١٩٨٩ بتوفير مساعدات عسكرية لمصر على شكل منح من دون أية شروط على تسديدها ، وهو ما رفض الانصياع إليه وتصديقة لفيف من الخبراء الاقتصاديين في مصر حيث قرروا أن قيد الديون ظل معلقا في رقبة النظام المصري حتي انصاع وقبل المشاركة في تدمير العراق عام ١٩٩١ ، حيث ألغيت الديون العسكرية بالإضافة إلي نصف الديون الاقتصادية .

وثيقة أمريكية

المعونة الأمريكية ذات العائد المرتد إلى واشنطن ، وليس العائد ذو الفائدة للقاهرة تثبته وثيقة أمريكية بعنوان: « لماذا المعونة الأمريكية؟».. حيث تؤكد على أن العائدات التي تحصل عليها الحكومة الأمريكية تفوق أضعاف المرات ما تنفقه على المعونة إذ أنها تخلق وظائف للأمريكيين وتساعد في ازدهار الاقتصاد الأمريكي ، وتؤكد الوثيقة أن ٨٠٪ من قروض المعونة تعود إلى الشركات الأمريكية وأن المعونات ساهمت في زيادة الصادرات الأمريكية للدول النامية إلى ٨,٩٧ مليار دولار، كما أوجدت ٩,١ مليون وظيفة للأمريكيين .

فإذا كانت مصر قد حصلت على مدى ٢٥ عاما على ٢٤ مليار دولار كمعونة اقتصادية فإنها استوردت سلعا ومنتجات وآلات من الولايات المتحدة تصل إلى ٤٨ مليار دولار، (*):« أن حوالي ٤٠٪ من المعونة الأميركية لمصر تذهب لشركات أمريكية في صورة استيراد سلع وخدمات من أميركا وأن الصافي النهائي، الذي تحصل عليه مصر، لا يزيد على ثلث إجمالي المعونة. كما أن برنامج المعونة الأمريكية في مصر رفض الإفصاح عن الرقم الإجمالي الذي أنفق على مرتبات العاملين الذين هم في الغالب من الأميركيين الذين وصل عدد خبرائهم إلى ٢٦ ألف خبيرا ، كان نصيبهم من الأجور وبدلات السفر يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، إلى جانب ٢٢ مكتب خبرة تحصل علي نسبة ١٠٪ من أموال المعونة التي تحصل عليها مصر ، فيما تؤكد عدة مصادر أن الثروة مصادرة تقريبا لصالح نحو ١٢٠٠ شركة امريكية تتحكم في كل شيئ في مصر .

– ويرتبط بالمعونة استيراد ما تحتاجه مشاريعها من معدات أمريكية بقيمة ٢٠ في

(*) تقرير لوزارة التخطيط عام ٢٠٠٩ ، بالإضافة لما نشره موقع تقرير واشنطن في ذات التوقيت.

المائة من قيمتها المذكورة .

- كما يرتبط بذلك وفق دراسة للمركز المصري للدراسات الخارجية ، استيراد بضائع ومعدات أمريكية لا علاقة لها بمشاريع «المعونة» نفسها وتعادل قيمتها ١٠-١٥ في المائة من قيمتها، وجميعها مما يمكن استيراده بتكاليف أدنى من بلدان أخرى .

- واقترن تقديم الأموال العينية من «المعونة» بحجم ٢٠٠ مليون دولار بشروط عديدة، بدءا برفع أسعار التيار الكهربائي داخل مصر، مرورا باستخدام السفن الأمريكية في شحن البضائع، وانتهاء بحظر رسمي لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية كيلا يتحقق اكتفاء ذاتي يغني عن استيراد مواد غذائية أمريكية ، كما ورد في بحث لبشير عبد الفتاح قدمه إلي مركز دراسات وبحوث البلدان النامية محددا الضرر الكبير الذي أصاب الزراعة المصرية على هذا الصعيد .

مقابل المعونة

فى يونيو ٢٠٠٦ أكد «جون جرورك» نائب رئيس المعونة الأمريكية أهمية الدور المصري في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة، وضرورة الحفاظ على العلاقات الحميمة بين الجانبين من خلال ضمان استمرار تدفق المعونة السنوية إلى القاهرة، التي قال إنها تعود بالنفع على واشنطن في مختلف المجالات ، يومها قال «جرورك» في مؤتمر صحفي على هامش مؤتمر الجودة في التعليم ما قبل الجامعي الذى عقد بالإسكندرية فى التاسع من الشهر المذكور:«إن المعونة الأمريكية حريصة على تدعيم التعليم المصري من منطلق تنميه مصر، نافيًا ارتباط المعونة ببرامج أيدلوجية وفكرية تفرضها المعونة على المناهج والتعليم المصري» ، كما تحدث عما اعتبرها إنجازات للمعونة في مصر، وأهمها تدعيم التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، مؤكدًا أن القطاع خاص كان لا يزيد حجم وجوده في أوائل التسعينيات عن ٤٨٪، بينما الآن وصل حجمه في الاقتصاد المصري إلى ٧٠٪ ، وأشار إلى أن حجم المعونة الأمريكية لمصر لهذا العام «٢٠٠٦» بلغ ٤٩٥ مليون دولارا خصص منها ٧٨ مليونا لتدعيم التعليم ، واعترف بأن المعونة تشترط أن تكون كل مشتريات مصر من المنتجات الأمريكية وأن يكون الخبراء كذلك أمريكيين، مؤكدًا في الوقت ذاته علمه بصورة الولايات المتحدة «المشوهة» لدى المواطن المصري.

رغم التأكيد الأمريكي على حياد المعونة إلا أن الحقيقة عكس ذلك حيث وضح

تماما تجاهلتها أولويات التخطيط المصري للتنمية ومن أمثلة ذلك موقف المعونة من التوسع الزراعي الأفقي الذي رفضت المساهمة فيه بشكل قاطع، كما رفضت المشاركة في مشروعات التعمير في المجتمعات والمدن الجديدة رغم أهميتها القصوى لمصر، وكذلك رفضت الإسهام في مكافحة مرض البلهارسيا الذي يعد المرض القومي الأول والأخطر في مصر ، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما تجاوزه إلى إحجامها عن عمليات الصيانة والتجديد والإحلال للمشروعات الإنتاجية مما ساعد على تآكل قسم مهم من الثروة القومية خاصة في الصناعات الثقيلة، كما أكدت الدراسات التحيز الواضح لقطاعات الخدمات والأنشطة الاجتماعية على حساب القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والمالية والدليل أن القطاعات الخدميه و الاجتماعية استحوذت على نسبة ٤,٦٨٪ من مخصصات المعونة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ بالإضافة إلى استحواذ مشروع تنظيم الأسرة على ١,٥١٪ من جملة مخصصات المعونة في مجال القطاع الصحي رغم محاولة مصر إقناع الجانب الأمريكي بتوجيه المعونة في هذا القطاع لبناء المستشفيات أو توفير الأدوية.

برغم كل ذلك فإن بعض القطاعات التي تخدمها المعونة الإقتصادية لا غبار عليها ، مثل مشروعات الطاقة الكهربية والمياه والصرف الصحي والاتصالات والمواصلات ، و أدت بالفعل منافع كبيرة في هذه المجالات، لكن عندما تمتد أصابع مشروعات المعونة إلى التعليم أو الثقافة أو تنظيم الأسرة ، يصبح الأمر مختلفا ، فإن مشروعات تطوير التعليم الأساسي التي تمولها المعونة الأمريكية تتدخل في شكل ومحتوى المناهج في المرحلة الابتدائية، إنها ببساطة تعبث في عقل الأمة وتعيد تشكيله بما يتفق مع الثقافة الأمريكية والمصالح الأمريكية ،فبرنامج تطوير التعليم يعمل من خلال المعونة بميزانية تصل إلى ٦٣ مليون دولار سنويا ، وترتكز أنشطته في محافظات الإسكندرية ، القاهرة، بني سويف، المنيا، قنا، الفيوم وأسوان ، فيما تكشف تصريحات د.«كينيث أليس» مدير المعونة الأمريكية عند افتتاحه لمجمع مدارس في منطقة المرج بالقاهرة الهدف من دخول المعونة إلى مجال التعليم الأساسى ، عندما قال :«ونحن نقف معاً هنا في حي المرج نتطلع إلى الموقع الذي سوف يشهد صرحا تعليميا ضخما يتألف من ست مدارس تضم ٢٥٠ فصل دراسي .... وسوف نستمر في العمل معاً على دعم قدرات التفكير النقدي لدى هذه العقول المتفتحة وتشجيع روح الابتكار لديهم والتي هي الجوهر

الحقيقي لمستقبل العملية التعليمية في مصر» ، هذه التصريحات كشفت ان الهدف هو شخصية الطالب المصري ، وليس فقط مجرد الخدمات التي تقدم له ، الأمر لا يقتصر على التعليم فقط ، بل يتعدى إلى ما تقدمه المعونة الأمريكية من دعم سنوي لبعض دور النشر المختارة ، لتجعل بعض هذه الدور تلهث وراء الجائزة المغرية من المعونة ، وتكون على استعداد لنشر ما يتوافق مع أصحاب المال الجدد ، حيث بلغت الجرأة في ذلك المشروع أن ينص صراحة لدور النشر ألا يكون من انتاجها كتاب ديني،وهو ما أظهرته بعض الفضائح التربوية في بعض كتب الأطفال التي تبنتها المعونة ، التي تدعو صراحة للتحرر من القيود الأسرية والأخلاقية .

أما في مجال الصحة فتركز المعونة على برامج تنظيم الأسرة، وتفخر بأنها حققت إنجازات كبيرة في هذا المجال ، حيث نشرت السفارة الأمريكية بالقاهرة على موقعها على الإنترنت ، :« بفضل مشروعات المعونة انخفض المعدل الإجمالي لخصوبة المرأة المصرية من متوسط ٥,٣ طفل لكل سيدة في عام ١٩٨٠ إلى ٣,١ في عام ٢٠٠٥، إن مشروعات الوكالة الأمريكية لا تتوقف عند خفض معدلات الإنجاب ، بل تتعداها إلى نشر الثقافة الإباحية الأمريكية ، وتفعل هذا للأسف الشديد في أشد البيئات المصرية محافظة في صعيد مصر. أما «تشارلز ليفينسون» – كاتب أمريكي يقيم في القاهرة ويروج لمشروعات الوكالة ويراسل العديد من الصحف مثل صحف «بوسطن جلوب».. «سان فرانسيسكو كرونيكل» و«كريستيان ساينس مونيتور» ، وينشر مقالاته في بعض المواقع المدعومة أمريكيا – فيقول في تجربة يقدمها نموذجا للتغيير المنشود:

« تشارك مروة مختار وهي فتاة مصرية محجبة تبلغ من العمر ١٧ ربيعا، في برنامج تدريب الأتراب وهو جزء من برنامج الصحة الإنجابية الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وهذا آخر برنامج من نوعه في مصر مموّل من قبل الولايات المتحدة، ..... وأثناء جلوسها في مقهى على النيل لإجراء مقابلة معها، فيما تمأمئ «جاموسة» على مقربة منها،... تقول مروة مختار إنها لم تعتقد قط أن ستكون لديها الشجاعة للتحدث عن مثل هذه الأمور، :« لقد تعلمت أن أكسر حاجز الخجل، وأن أتحدث عن أمور لم يكن من اللائق التحدث عنها في السابق بسبب عاداتنا وتقاليدنا، لكن هذه أمور لا تتناقض مع ديننا، لم أكن أعرف شيئا قبل ذلك عن الواقي الذكري والآن

عرفت كل شيء .... كانت حوالي ٩٠٪ من المعلومات التي نعرفها عن هذه القضايا خاطئة، وحتى أمي كانت معلوماتها خاطئة بنسبة ٩٠ في المائة » .. إنهم يعبثون في عقول أولادنا وبناتنا على مرأى ومسمع من الجميع ، وكله بسلاح المال الذي شهروه في وجه الجميع .. بثمن بخس.

جانب آخر لا يقل خطورة ... هو جمع المعلومات عن كل صغيرة وكبيرة في المجتمع المصري بصورة مريبة ، حيث تقوم أجهزة إدارات مشروعات الوكالة المختلفة بآلاف الأبحاث والدراسات واستبيانات تقصي المعلومات في القرى والمراكز الصحية والمدارس الابتدائية وغيرها مما يمثل تسريبا معلوماتيا خطيرا ، حتى قالت د. فرخنده حسن مرة :« الممول الأجنبي لديه بيانات ومعلومات أكثر مما هو متاح لنا » ، وقالت د. جوديث كوكران ـ الخبيرة الأمريكية في كتابها «التربية في مصر» ... «إن التعليم المصري يزداد يومًا وراء الآخر خضوعًا للتفكير والأيديولوجية الأمريكية ، إن المنح الأمريكية أصبحت مصدرًا لثراء القيادات التعليمية، كما أن غالبيتها ينفق على سفر الخبراء .... التعليم المصري لم يحدث فيه تطور بل هو في انهيار متزايد» ، الخلاصة : «أن المعونة الاقتصادية على النحو الذي تسير عليه تسلب مصر من بسط سيطرتها وحكمها على هذه الخدمات الحيوية التي تشكل عقل وشخصية وهوية المواطن المصري» .

تحولت المعونة الأمريكية لمصر ، عن مسارها الأساسي لتمول نشاطات أخرى ، تحقق أهداف أمريكا في مصر (بوابتها على العالم العربي وأفريقيا) ، نرصد منها بعد ما ذكرناه عن التعليم والصحة ، بعض التحولات المثيرة في مصارف ضخ أموال المعونة الأميركية المخصصة لمصر ومنها ترحيب المعونة بتدريب القادة المصريين وتكوين جيل ثان من القيادات المصرية في الجهاز الحكومي ليتولى مستقبلا مسئولية الإدارة والحكم في مصر على النهج الأميركي ، حيث قامت هيئة المعونة الأميركية بتدريب دفعة القادة ، التي تخرجت من مركز إعداد القادة التابع لوزارة قطاع الأعمال في يوليو ٢٠٠٦ ، التي خصها رئيس الوزراء بقرار تعيينهم في مناصب نواب وزراء كلٍ في قطاعه ، كما قام برنامج المعونة الأميركية بتمويل المؤتمر الأول للقيادات المصرية واختار خمسين قيادة مصرية من الرجال والنساء في القطاعين العام والخاص ممثلين عن قطاعات المالية، والاتصالات، وتقنية المعلومات، والتصنيع، والاستشارات، والتدريب، والتعليم. كما

حضر المؤتمر ممثلون عن هيئة سوق المال، وبورصتي القاهرة والإسكندرية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ووزارات الطاقة، والتجارة الخارجية، والصحة، والبترول.

وأطلقت هيئة المعونة في ختام المؤتمر مبادرة جديدة وصفتها بمبادرة «تدعيم القيادة الفاعلة في مصر»، وأكد السفير الأمريكي- وقتها- ديفيد وولش في الحفل الختامي للمؤتمر «أن مستقبل مصر سوف يعتمد إلى حد كبير على نجاحها في إعداد قيادات جيدة في كل المجالات لهذا الجيل وللأجيال المقبلة»، كما تبنت الوكالة الأميركية مشروع تدريب ٦٠ ألف مصري منذ عام ١٩٩٧ من خلال وسائل مختلفة بين ورش عمل إلى درجات علمية متقدمة في مجال الأعمال، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والبيئة، والصحة العامة، وخصصت من ميزانيتها مبلغ ١٩٠ مليون دولار لاستكمال مشروعها التدريبي حتى ديسمبر من نفس العام .

من ناحية أخرى رحبت هيئة المعونة الأمريكية بفكرة تدريب الصحفيين المصريين في الجامعات الأميركية في إطار التعاون الدولي بين مصر وأمريكا حيث شرع مكتب المعونة بالقاهرة في تمويل مشروع يختص بتدريبهم بجامعاتها ، وفي بعض الصحف الأمريكية الكبرى على مراحل بتكلفة مقدارها «١,٥مليون دولار» بحيث تشمل المرحلة الأولى تدريب ٥٠ صحفيا ، تم اختيارهم بمعرفة نقابة الصحفيين المصريين ، وترجع فكرة تدريب الصحافيين المصريين في الولايات المتحدة إلى الصحفي د.أسامة الغزالي حرب الذي كان يرأس لجنة الاتصالات والعلاقات الخارجية ، بمجلس نقابة الصحفيين فى اثناء ولاية إبراهيم نافع ، إذا طرح وقتها على مكتب المعونة بالقاهرة تمويل فكرة مشروع إنشاء برنامج كبير وطموح للتدريب الخارجي للصحفيين المصريين ، ... ورحب مكتب المعونة بالفكرة وتم تكليف أحد الخبراء الأمريكيين في التدريب الصحفي ، بدراسة المشروع فحضر لمصر في مارس ٢٠٠٦ ، واجتمع مع مجموعة من الصحفيين للتعرف على الاحتياجات الفعلية لهم، وبعدها تم تصميم برنامج كبير للتدريب الخارجي للصحفيين على مراحل بالتعاون مع إحدى الهيئات المتخصصة في التدريب الإعلامي في الولايات المتحدة بتكلفة مقدارها« ١,٣٥» مليون دولار، على أن يتم تدريب ٥٠ صحفيا في المرحلة الأولى من المشروع يتم اختيارهم من قبل نقابة الصحفيين ،وفق برنامج زمني يتضمن ثلاثة أسابيع للدراسة

في جامعة «ويسترن كنتاكي»، وثلاثة أسابيع أخرى للعمل في إحدى الصحف الأمريكية، فضلا عن زيارات للعاصمة الأمريكية واشنطن وعدة ولايات أميركية ، واستمر هذا البرنامج ليشمل ١٢٥ صحفيا سافر عدد منهم إلى واشنطن فى زيارة ميدانية للتعرف على الحياة الصحفية هناك خلال يونيو من عام ٢٠٠٩ .

أما آخر مستجدات المعونة الامريكية فكانت ما يسمي بمشروع الكتاب القومي أو 'National book program in Egypt' الذي خصصت له واشنطن مبلغ ٦٠٠ مليون دولار للتأثير علي عقليه وتفكير الطفل المصري، حيث يهدف هذا المشروع إلي إنتاج كتب وقصص للأطفال موجهه لمكتبات المدارس الحكومية ، بدأ مشروع الكتاب القومي عام ٢٠٠٥ وينفذ خلال ٣ مراحل انتهت عام ٢٠٠٩ ، وبحسب ما أوضحته السفارة الأمريكية فإن البرنامج اشترط استبعاد أي كتب دينية أو ثقافية تقدم ضمن الكتب التي ستوزع على المدارس واشترط فقط تقديم الكتب المسلية التي تحمل قيما غربية وأمريكية ، وتعرض محتويات قصص «حمادة رجل الأعمال» و«اليد العليا» و«أبي اقترض ولا تخف» و«فرحانة»، هذه الكتب تحرض على السرقة من خلال قصة اللص الأمين، كما تدعو الفتيات إلى التعري مثلما حدث في قصة فرحانة التي خرجت من منزلها عارية من ملابسها لحضور حفلة. وتدعو إلى شرح مزايا المعونة الأمريكية وعدم قدرة المصريين عن التخلي عنها، وهو ما يطرح التساؤل عن كيفية سماح وزارة التربية والتعليم ، بمسح الثقافة المصرية في بلد له ثقافة وهوية راسخة الجذور ، بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية ؟.

١٢٠٠ شركة أمريكية مخابراتية تتحكم في ثروة مصر

التقارير سالفة الذكر أكدت أن هناك نحو ٢٢ أو أكثر قليلا من المكاتب الأمريكية تحصل علي نسبة تصل إلي ١٠٪ من المعونة الأمريكية ، إلا أن هناك تقارير اخري ووقائع أكدت وجود أكثر من هذا العدد بكثير ، لا يحصل علي نسبته فحسب بل يتحكم في كل شيء علي الأرض المصرية ، هذه التقارير أكدت وجود نحو ١٢٠٠ شركة أمريكية مخابراتية تنهب ثروة مصر الداخلية ، وهو ما يذكرنا بقول الرئيس الأمريكي الأسبق « أيزنهاورفى ١٧ يناير ١٩٦١» : « على أن أقول صراحة أن هناك مجموعة صناعية عسكرية مالية ، فكرية سياسية ، تمارس نفوذا غير مسبوق فى التجربة الأمريكية ، ولابد من أن نحذر من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوى والسياسى والعملى على القرار الامريكى ، لأن ذلك خطر علينا قبل أن يكون خطرا على غيرنا » ، وهو ما يؤكد سطوة هذه الشركات على الإدارة الأمريكية تماما مثلما هو على الإدارة فى مصر ! .

هكذا كانت الشهادة وارد البيت الأمريكى الأبيض ،التى يؤكدها ماورد على لسان الخبير الاقتصادى الامريكى « كينيث جالبرايت » ، من خلال طرحه لمجموعة من الأرقام توضح تأثير مجمع الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية على القرار الأمريكى ، حيث أكد أن حجم مبيعات هذه الشركات والمؤسسات يفوق ٢٥ ٪ من الناتج العالمى ، مشيرا إلى أن دخل ٥ شركات من بينها «جنرال موتورز» – وكيلها فى مصر الوزير وقتها محمد منصور – و«فورد» و«كاريسلر» يتجاوز الناتج القومى لـ١٨٢ دولة فى العالم ، كما أن شركة مثل «إكسون» التى اشترت «موبيل أويل مصر » وتعمل حاليا باسم «إكسون موبيل » ، دخلها يفوق دخل مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول مجتمعة ، وهى شركة من بين ١٣ شركة كبرى تعمل فى مصر، من بينها «هاليبورتن» المملوكة لنائب الرئيس السابق ديك تشينى فى حكومة بوش ، بالإضافة إلى شركة «بوز ألان هاميلتون» التى يرأسها مدير المخابرات الأمريكى نفسه فيما يرأس

مجلسها التنفيذي مدير المخابرات الأسبق ، وهى التى تعاقد معها الوزير الأسبق محمد منصور لإعادة هيكلة السكة الحديد ، بخلاف الشركات المشتركة والصغيرة .

من الشركات الأمريكية صاحبة السطوة سواء فى مصر أو واشنطن ، شركة «جنرال اليكتريك» ، التى تقاسمت مع «جنرال موتورز» صفقة الجرارات التى تم توريدها الى السكة الحديد في عام ٢٠٠٩ ، وسددت كل من ليبيا وقطر ثمنها ، وتحتكر قطاع الكهرباء فى مصر خاصة التوربينات الموردة لمحطات التوليد الكبرى فى مصر ، حيث فازت على سبيل المثال بعقد عدة محطات منها « الكريمات ٣ »، بعد عدة احتجاجات تقدم بها السفير الأمريكى الأسبق ديفيد وولش بسبب عدم حصولها على عقود لمدة طويلة ! ، كما سبق لإحدى الشركات الأمريكية أن استغلت فى مطلع التسعينيات ، من القرن الماضى زيارة قام بها الرئيس المخلوع لواشنطن وتقدمت بشكوى حول مخالفات شابت مناقصة «الكريمات» الأولى ، وهو ما دعا الرئيس لمخاطبة الوزير -آنذاك – ماهر أباظة للتحقيق فى هذا الشأن ، ومن «جنرال اليكتريك» الى شركة ديك تشينى «هاليبورتون» وتعمل هى الأخرى فى قطاع الكهرباء وكانت تحصل على عملياتها بالأمر المباشر ، حتى وقت قريب من حصولها بداية ٢٠٠٦ على عقد محطة غرب القاهرة ، و تتبعها شركة «بكتل» التى حصلت مؤخرا على عقد إنشاء المفاعل النووى المصرى ، كما قيل في نهاية ٢٠١٠ .

ثم تأتى شركة «كونتراك» المملوكة بنسبة ٤٥٪ لرجل الأعمال نجيب ساويرس ، شراكة مع البنتاجون وتعمل في إقامة القواعد فى أفغانستان بعد خروجها من العراق تحت وطأة هجمات المقاومة العراقية ، وهى وثيقة الصلة بالشركات الأمريكية العاملة فى بغداد مثل «بكتل» و«موريسون كنديسن» ، التى تحمل الآن اسم «واشنطن جروب انترناشيونال » ، و«كورب و«إيباسكو» ، وكونتراك هذه ليس لها فروع إلا فى مصر و«إسرائيل» وقطر ، وتعمل فى قطاع المقاولات كحليف استراتيجي ضمن مجموعة «أوراسكوم» المملوكة لآل ساويرس ، ويشاع أنها وقفت خلف تقرير «ميريل لينش » الخاص بنمو قطاع مقاولات والتشييد والبناء فى مصر ، وأثار ضجة حين صدوره ، والمعروف أيضا أن هناك ١٣ شركة أمريكية من بين ٦٥ شركة تعمل فى قطاع البترول ، حيث تتصدر شركة «أكسون موبيل مصر» ، ومعها «هاليبورتون» للخدمات البترولية قائمة الشركات صاحبة الحظ الأوفر من الثروة البترولية فى مصر ،

كل هذه الشركات ليست سوى نقاط واضحة فقط ، من بين الأمواج المتلاطمة لبحر الشركات الأمريكية بداية.. من صابون رشيد ومرقة دجاجه ، مرورا بكل توكيلات مارينز المعونة الأمريكية ، من كبار رجال الأعمال الذين تزوجوا بالسلطة في العهد البائد ، بالإضافة الى الشركات الأمريكية الخاصة التى تعمل فى مصر ، وكانت تستخدم كسلاح ذي حدين فى أيدى أصحاب المصالح ، الذين عملوا بكد لتركيع الشعب المصرى لتمرير ما كانوا يخططون له .

المخابرات الأمريكية في ٤٠ مركز بحثي



الكرامة

08 ملف

بالجامعة ومراكز الابحاث

الاختراق الأمريكي وأبواب مصر المفتوحة

العقد ليس أول ولا آخر الخطايا

الجامعة.. حين تصبح مصنعا للجواسيس

40 مركزا بحثيا تحت عباءة الـ CIA

تمثل بؤرا صديدية في جسد المجتمع

1200 شركة أمريكية تتحكم في الثروة

عصابة الـ13 تسيطر على قطاع البترول

صورة رقم (١)

أما المراكز البحثية الأمريكية على أرض المحروسة ، فيصل عددها نحو ٤٠ مؤسسة وليس ٢٢ كما جاء بالدراسات السابقة ، عملها الظاهر الأبحاث العلمية ، فيما أن وجودها كما جاء بعدد من البحوث والدراسات ، من بينها كتاب « قراءة في فكر علماء الإستراتيجية الاستعمار وجمع المعلومات عن مصر » .. للدكتور حامد ربيع ، يأتى لجمع معلومات مهمة عن المجتمع المصري بهدف تشريحه سياسياً واقتصاديا واجتماعيا لمعرفة نقاط القوة والضعف واستغلال ذلك لصالح ترويج أفكار معينة او

تغيير سلوكيات وتقاليد، وبحسب المؤلف فقد حرصت القوى الاستعمارية والصهيونية في العمل على جمع المعلومات في مصر عبر المؤسسات العالمية الكبرى ، إضافة إلى زمرة الجواسيس الذين يختفون خلف رداء العلم والبحث الأكاديمي ، وذلك من أجل التعرف على الداخل المصري وفهم طبيعته والعقلية التي تحكمه ومن ثم التعامل معه ، ومساندة الزعامات الضعيفة ودفعها إلى دائرة السلطة والقيادة، وخلق طبقة نفعية تنتهب خيرات المجتمع !.

من هذه المراكز التى تقف فى قفص الاتهام مؤسسات «فورد »، و «فورد فونديش» ، وهيئة« A.D » ومؤسسة «EBIK» بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الموجودة فى واشنطن ، وتقوم بتمويل المؤسسات في الوضع العربي ، كالوكالة الأمريكية للتنمية التي تتبع الكونجرس الأمريكي وتنفق ١٠ ملايين دولار سنويا ، على برنامج مبادرة الديمقراطية لتمويل وكالات استشارية وحلقات دراسية وأوراق بحثية لجمع معلومات عن الأحزاب والانتخابات والاتحادات والنقابات العمالية، بجانب الهيئة القبطية الإنجيلية ، المسجلة في مقدمة المستحقين للمعونات الأمريكية.. وتمارس هذه المؤسسات عملها عن طريق توظيف القيادات البيروقراطية ، لتكون أداة طيعة في يدها، بجانب استغلال الجماعات وبعض الوزارات والمراكز السياسية والاستراتيجية المعروفة بميولها الغربية الى جانب القيادات الإعلامية والصحفية لتأثيرها الكبير في الرأي العام.

وبحسب عدة دراسات وأبحاث منها:« اختراق العقل المصري.. دراسة ووثائق»، للدكتور رفعت سيد أحمد فإن المؤسّسات والهيئات الأمريكية، تمثّل بؤراً صديدية في جسد المجتمع المصري، عبر جهات وعناوين ومسمّيات عديدة لا حصر لها، وأكثرها شهرة وأكثرها خطراً هي :« ، مؤسّسة «راند» ، المركز الثقافي الأمريكي ، مركز البحوث الأميركية (في شارع الدوبارة بالقاهرة) ، مؤسّسة «فورد فاونديشن» ، «هيئة المعونة الأميركية» ، مؤسّسة «روكفلر للأبحاث» ، معهد «ماساشوستش» وفروعه في القاهرة ومعهد الـ «ام-أي-تي» (في مبنى جامعة القاهرة) ، ومؤسّسة «كارينجي» ، معهد «دراسات الشرق الأوسط» الأميركي ، معهد «التربية الدولية» المتخصص في منح السلام ، معهد «بروكنجر»، معهد «المشروع الأميركي» ، «الأكاديمية الدولية لبحوث السلام» ، و مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة

جورج تاون».

بالإضافة إلى مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية ، ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. « تبلغ ميزانيته السنوية ٢٧ مليون دولار ، تقدّمها المخابرات الأمريكية وأجهزتها المعروفة» ، وترتبط بالمؤسّسات السابقة قائمة أخرى من المؤسّسات ، التي تعمل تحت لواء المخابرات الأمريكية، التي تموّل هذه الهيئات والمؤسّسات بميزانيات ضخمة وهائلة ، حيث موّلت «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية» (C.I.A.) منذ عام ١٩٨٢ خمسة وسبعين مؤتمراً سنوياً، إضافة إلى أنّ خبراؤها ومحلّلوها والأكاديميون المتعاملون معها ، يحضرون هذه المؤتمرات ويعقدون اللقاءات والعلاقات مع ألمع الشخصيات المشاركة وأبرزها وأكثرها فائدة للأهداف الأمريكية / الصهيونية ، أو الصهيونية/ الأمريكية .. فلا فرق.

و يرى الباحثون أنّ «مؤسّسة فورد»، من أخطر مؤسسات التجسس العلمي الأمريكية، التى انفردت بتمويل «أبحاث ودراسات الشرق الأوسط وعبرها تقوم «وكالة التنمية الأمريكية» (AID) بتخصيص حوالي مائة مليون دولار سنوياً ، لمراكز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينيات إلى اليوم، وفي هذا السياق يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل :« إنّ أكثر الجهات المستفيدة من هذه الأموال، هي الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» وأنه قرأ «دراسة من ٢٦٠ صفحة تتحدث عن حزام الفقر المحيط بالقاهرة، وتركّز بالتحديد على معسكرات الأمن المركزي والقوات المسلّحة الموجودة في هذا النطاق، ثم تتحدّث عن التفاعل بين الناس وهذه القوات في إطار هذا الحزام من الفقر..». ويضيف حرفياً: «إنّي معتقد أن هذا كلام في منتهى الخطورة «١٠٠» مليون دولار كل سنة تدخل لاستكشاف وتقصّي مايدور داخل العقل المصري» ! ، أما «مركز البحوث الأمريكي» بالقاهرة، فيتركّز نشاطه في مجال الدراسات الاجتماعية، إلى جانب البحوث الاقتصادية والتاريخية والأثرية.. ويحظى بعضويته الشرفية «الزمالة» عدد من الأساتذة المصريين ومزدوجي الجنسية أمريكي/ مصري، وأمريكي/ «إسرائيلي» مثلما هو الحال بالنسبة للأساتذة الزائرين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة..

وبعد .. إذا كانت هذه المؤسسات الأمريكية في الطليعة ، فماذا عن اللوبي المعاون لها في حكم مصر المنهوبة من المحيطين بابن الرئيس المخلوع الذي كان يعده أبوه ،

ويمهد المحيطون له لجلوسه علي عرش مصر .. هذا ما كشفناه أيضا للتاريخ ليعلم الأبناء إذا متنا قبل سقوط هذا النظام أننا لم نصمت ولم نكن كالشياطين الخرس ، لكن الله سلم وقامت ثورة يناير المجيدة ليتغير كل شيئ .. لكن يبقي ما سجلناه للتاريخ شاهدا علي «جمهورية الفساد» وما احتوته من اتحاد بغيض لمن تصوروا أنهم ملاك لهذا الوطن.

في مطلع عام ٢٠٠٧ وصفت صحيفة « لانتليجنت» الفرنسية ، جمال مبارك رئيس لجنة السياسات بالحزب «الوطني» بأنه الحاكم «الفعلي» لمصر ، متوقعة إجراء انتخابات رئاسية قريبًا يخوضها نجل الرئيس مبارك مرشحًا عن الحزب الحاكم ليتم إعلانه رئيسا لمصر رسميًا ، جاء ذلك في تقرير نشرته الصحيفة تحت عنوان: «من يحكم مصر؟» تناولت فيه الأحداث السياسية الجارية في مصر، مرورًا بضعف الأحزاب السياسية وعرقلة النظام المصري لأي دور لها، انتهاء بفساد الحزب «الوطني» الذي يقود أعضاؤه دفة التجارة والصناعة حسبما ورد في التقرير ، وقال التقرير إن جمال مبارك يحكم مصر «فعليًا» منذ أوائل عام « ٢٠٠٦ » ، وإن الواقع المصري يؤكد اتساع نفوذه داخل مؤسسات الحكم ، فهو المسيطر فعليًا على السلطة التنفيذية وعلى مقاليد الأمور داخل الحزب الحاكم وعلى المطبخ التشريعي.

وأشار إلى أن جمال مبارك استطاع أن يسيطر على إدارة شئون الحزب «الوطني» ، سيطرة كاملة بعد اختزال الحزب في لجنة السياسات التي يرأسها ، واستعان بأشخاص جدد هم في الغالب أصدقاؤه وأهل الثقة المتعارف عليهم ، في النظام ليقودوا معه الحزب ومن ثم الحكومة والدولة المصرية ، وأكد التقرير أن جمال مبارك لم يكتف بالهيمنة على الحزب الحاكم ، والسيطرة على شؤونه وسياساته بل خطط لتشكيل حكومة من رجال يدينون له بالولاء التام ، كان في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق د.أحمد نظيف ، الذي تعرف عليه عن قرب في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣م أثناء زيارة خاصة ، وكان يشغل وقتها منصب وزير الاتصالات، وأشارت إلى أنه وضع رجاله في وزارات سيادية مثل الصناعة والاستثمار والإعلام والاقتصاد والاتصالات.

وأضاف التقرير أن جمال مبارك هو من يقوم باتخاذ القرارات المصيرية للنظام المصري سواء القرارات الاقتصادية مثل تعويم العملة المصرية (الجنيه) وإضعاف وتقوية البورصة المصرية ، كما أشار إلى القرار الذي أعلنه في مؤتمر الحزب «الوطني»

عام ٢٠٠٦ بتبني مصر برنامج نووي سلمي. وقالت من يصدر هذا القرار لابد أن يكون مسئولاً كبيرًا بدرجة رئيس دولة أو رئيس حكومة، لافتًا إلى أن هذا القرار جعل المواطن المصري يشعر أن نجل الرئيس هو الرئيس الفعلى ، خاصة أن المحيطين به أصبحوا يتحكمون فى كل شيء فى مصر بمختلف اتجاهاتها ..اقتصاديا وسياسيا ، بالإضافة إلى الإستحواذ على الدور الأكبر على المستوى الاجتماعى !!

وصف الصحيفة الفرنسية لم يخرج عن كونه تحصيل حاصل لما هو جارى بالفعل ولو ظاهريا على الساحة المصرية ، إلا أن الدكتور جلال أمين المفكر السياسى حاول الوصول إلى حقيقة حكام مصر الفعليين بقوله : أن علينا ألا نعلق أهمية مبالغًا فيها علي دور هؤلاء الوزراء أو حتي علي رئيس الوزراء فى مصر ، فهؤلاء في نهاية الأمر ينفذون سياسات لم يفكروا فيها ابتداء، بل فقط يتعاطفون بطبيعتهم معها، أما الذين «يفكرون» و«يخططون» حقيقة ويطرحون من وقت لآخر فكرة تطوير هذا القطاع أو ذاك، أو تنفيذ هذا المشروع الكبير أو ذاك، أو عقد اتفاقية دولية مهمة «كالكويز مثلا» مع هذه الدولة أو تلك، أو تحديد نوع التغيير المراد إجراؤه علي نظام التعليم في مصر، وطريقة تمويل الدراسات اللازمة له.. إلخ.

هذه الأفكار كلها لابد أن يكون مصدرها مجموعة مهمة من الناس يقيمون عادة في الخارج ويساعدهم علي فهم «المكون» المصري، وما يتطلبه الواقع المصري من تعديلات علي هذه الأفكار لتسهيل تنفيذها، يساعدهم علي هذا مجموعة مهمة أخري من المصريين تقوم بدور الوسيط بين الحكام الحقيقيين في الخارج، والمنفذين المصريين الذين يحتلون مناصب مثل رئاسة مجلس الوزراء أو الوزراء ، هذه المجموعة من الأشخاص هم أقرب أعضاء النظام المصري في الواقع لصفة «الحكام الحقيقيين»، إذا استبعدنا بالطبع أصحاب العقد والربط في واشنطن ، إنهم أقرب إلي هذه الصفة من الرئيس السابق نفسه، وأقرب إليها طبعا من نجله ، علي الرغم من كل ما ينسب يوميا من آراء وأفكار وقرارات لهذا أو ذاك .

من هم أعضاء هذه «المجموعة المهمة» من المصريين الذين يقومون بدور الوسيط بين الإدارة الأمريكية و«المنفذين» المصريين؟ ، لا أظن أن من الصعب علي القارئ تخمين أسمائهم، وهم قد يزيدون أو ينقصون مع الوقت، ولكن من بينهم نواة صلبة لا تتغير بسهولة، وقد لا تتغير أبدا، بل قد يرجع تاريخها في السياسة المصرية إلي

عبد الناصر نفسه، وإن قاموا بأدوار مختلفة في الحقب المختلفة من تطور النظام المصري ، لهؤلاء الأشخاص الذين سوف أسميهم «الوسطاء» بعض الخصائص النفسية التي تسمح لهم بلعب هذا الدور الغريب والمتغير مع تغير العصور، إنهم لسبب أو آخر يكرهون الضوء «أو علي الأقل الضوء الباهر»، ومن ثم فهم ليسوا طلاب شهرة، قد تنشر صورهم بكثرة، ولكن هذا يكاد يكون بالرغم منهم، لكثرة ما يقومون به من مهام في فترة صعبة !!.. ما مصدر القوة الحقيقية لهذه المجموعة ، علي الرغم من أن دورهم لا يزيد علي دور الوسيط؟ إن من السهل أن نعرف الإجابة عن هذا السؤال بمجرد أن نتذكر «مديري المكاتب»، ونتساءل عن مصدر قوتهم.. بالرغم من إن مدير مكتب أي وزير أو مسئول كبير ربما لا يحظي إلا بقدر ضئيل جداً من الأبهة التي يحظي بها الوزير والمسئول !!

آراء أخرى جاءت هذه المرة من داخل الكيان الصهيونى حيث وصفت وتصف صحيفة « يديعوت أحرونوت » «الإسرائيلية» جمال مبارك بأنه رجل الأعمال الكبير (!!) مصرفى و خبير فى الاستثمارات، وتقول : إنه يشارك والده فى اتخاذ القرارات منذ ٤ سنوات !! وتقول عن زيارته فى عام ٢٠٠٣ لأمريكا أنها كانت بصحبة معلم والده أسامة الباز الغامض .. الذى علم والده قبل ٢٨ سنة حينما كان نائبا للرئيس ، وتقول الصحيفة عن الزيارة أن جمال ترك انطباعا عظيما أمام القيادة اليهودية المحلية فى شيكاغو ، « هكذا أصبح حال مصر أن تكون البيعة ليهود أمريكا .. وليس حتى ليهود مصر!!» وتقول يديعوت أحرنوت : إن مرافقة عبد المنعم سعيد وأسامة الغزالى حرب لجمال مبارك ليست صدفة فهما من زوار إسرائيل. وتقول الصحيفة الصهيونية : إن الإدارة الأمريكية تنظر إلى مصر مبارك كقاعدة حيوية ، لتعزيز رؤية الرئيس بوش تجاه العراق وتجاه سلام بين «إسرائيل» والفلسطينيين، واستمرار الكفاح ضد الإرهاب الإسلامى ، وإذا لم يكن هناك دعم كبير واسع للوريث الموعود فإن مصر ستغرق فى صراعات بين مختلف القوى !! » .

الصحيفة الصهيونية تحدثت عن رفاق الرحلة الآخرين فقالت :«إن رفاق الرحلة يحمل كل منهم تقديرا خاصا فأحمد عز ..هو كبير محتكرى الحديد فى مصر .. صاحب مصالح كبرى مع رجال أعمال أمريكيين ‘ مكنته من إعفاء الحديد المصرى من رسوم الإغراق الأمريكية وزيادة وارداته إلى السوق هناك ..، وهو الذى استحوذ على

إعجاب هذه الأوساط وليس جمال مبارك ' ومصدر الإعجاب هو رئاسته للجنة الموازنة بمجلس الشعب ، التى تجعل منه رجلا مناسبا لإعادة صياغة وهيكلة الاقتصاد المصرى ،ثم يأتى د حسام بدراوى (*) .. مالك أكبر احتكارات العلاج و المستشفيات و الصحة وصاحب فكرة العلاج الاستثمارى ..، وهو فى نفس الوقت رئيس لجنة التعليم فى مجلس الشعب يعمل على إلغاء ما تبقى من مجانية التعليم ' ويرى أن التعليم يجب أن يبقى امتيازا للأغنياء و القادرين .. ومتحمس لتغيير المناهج.

وذكرت أيضا يوسف بطرس غالى وقالت : إن وجوده كان لتيسير التعامل بمنطق الصفقات ، بوضع الضمانات الاقتصادية فى حالة ما تم الحصول على التزكية الأمريكية لمبدأ التوريث ، أما طاهر حلمى رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة «وقتذاك » .. فهو أهم ممول لجمعية المستقبل التى يرأسها جمال مبارك ، ومؤسس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، المسئول عن وضع دراسات تطوير الحزب الحاكم ، ومعد برامج عمل لجنة السياسات التى تتولى حكم مصر فعليا ، وهو مركز ضم جمال مبارك عضوا فى مجلس إدارته ، إلى أن تحول ملكا خاصا له يديره ويحدد توجهاته .. وطاهر حلمى وكيل لأكبر شركة قانونية أمريكية فى مصر ، وهى شركة «بيكر اند ماكنزى» للمحاماة و الاستشارات القانونية و السمسرة ومقرها الرئيسى فى شيكاغو ونفوذه الكبير فيها جعلت الوفد يبدأ زيارته من هناك.

ومن هؤلاء وأولئك تتضح الخريطة الحاكمة ، لبلد تقريبا عَدَم حكامه الذين باتوا يحصلون علي بيعتهم من واشنطن وتل أبيب ، ومن ثم فقدوا أهليتهم للحكم وتحولوا لعصابات متفرقة ، ذات تكوين عنقودي متشابك ربما لا يري المتابع سوى طبقته العلوية ، فيما القواعد راسخة ومنتشرة بطول البلاد وعرضها ، منها الرسمي وغير الرسمي ، ومن ثم كان لابد أن تقوم ثورة يناير ، لتضح حدا فاصلا بين ما كان يحدث رغما عن الشعب ، وبين المفروض حدوثه لصالح المصريين جميعا .

(*) الكلام قبل أن يترك بدراوي اللجنة في انتخابات ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

جرائم المعونة

كارثة القمح

للمعونة وحواريبها قصة مع القمح ، تؤكد أن هناك مؤامرة مع كل فلس قادم عبرها ، كما تؤكد أيضا أن الهدف ليس صالح مصر أو شعبها ، بل هو غذاء هذا الشعب للتحكم فيه وفى حكامه الذين سلموا تماما لسكان البيت الأبيض ، وبعد أن كانت مصر سلة غلال العالم الغربى ممثلا فى الإمبراطورية الرومانية ، أصبح الآن حائرا يغادر مصر إلى بلاد أخرى ، بعد سماح الدولة له بالهجرة ، ومنحة « فيزة » من طرف واحد ، دون رغبة منه فى المغادرة ، أو أن تلفظه الأرض وتطلب نفيه إلى حقول أخرى ربما بتهمة محاولة قلب النظام ، أو الإساءة لسمعة مصر فى الخارج ، وربما رفض التوريث والتدخل فى الحياة الشخصية لآل الحكم ، إلى رومانيا وكندا تارة ، ثم إلى السودان وأوغندا أخيرا ، وهى تجربة ثبت فشلها ، فى نهاية الثمانينات بسبب مصاريف النقل ، ثم عاد الحديث الجاد عنها بمناسبة زيارة الرئيس ، ليكون أكثر جدية فى التنفيذ بالزيارة المعلن عنها لوزير الزراعة إلى هناك ، الجميع تناسى ارتفاع الأسعار خاصة فى أفريقيا ، التى تفتقر إلى الطرق ووسائل النقل ، وهى الحجة التى كان النظام يتعلل بها عندما كان يطالب بفتح الطريق إلى القلب الأفريقى ، وعدم ترك الساحة خالية أمام أجهزة «الكيان الصهيونى» للعبث فى العمق الاستراتيجى لمصر ، ثم فجأة يذهب إلى هناك بعد خراب «مالطا» ، اللهم إذا كان -كما يقول بعض المراقبين- هناك اتفاقات سرية للتعاون المصرى معه فى هذا المجال ، كما رضخ النظام قبل ذلك وجعل المحطة الأرضية لقمر الاستشعار المصرى فى أوكرانيا وهى أحد معاقل « الموساد » ! ، بعد أن تعرض لضغوط أمريكية « إسرائيلية » للحيلولة دون إقامتها فى أسوان !

المفارقة الخطيرة هنا تكمن في أن الحلول الكفيلة بالقضاء على كل هذه المشاكل موجودة وكثيرة ومطروحة،على الرأي العام ولا ينقصها إلا صدق الإرادة لتنفيذها

على أرض الواقع، من هذه الحلول المنطقية الفعالة ترشيد الاستيراد خاصة من السلع التي يمكن زراعتها في مصر لحماية المنتج المحلي ومساعدة المزارعين على الاستمرار في الزراعة والتوسع فيها والتشجيع على استصلاح الأراضي.. أما الاستمرار في الاستيراد الأهوج بهذه الوتيرة فإنه يغرق السوق المحلي ويتسبب في خسائر فادحة للمزارع المصري وهى حقيقة أكدها وزير الزراعة الأسبق م. أحمد الليثي عندما اتهم وزير التموين آنذاك د. حسن خضر بدعم المزارعين الأجانب على حساب المصريين مدللاً على ذلك بقرار خضر الخاص باستيراد القمح في مقابل رفض وزارته استلام القمح من الفلاحين، وأكد الليثى أيضاً أن القرار تسبب وقتها في تلف كميات كبيرة من المحصول ، كانت مخزنة لدى المزارعين بعد رفض مخازن وزارة التموين استلامها بحجة عدم وجود أماكن للتخزين !! ، هذا القرار الغريب يعيد إلى الأذهان تصريحاً قديماً لوزير الزراعة سابقًا د. يوسف والى عندما أكد في لقاء له مع السفير الأمريكى ديفيد ولش في مصر حرصه على مصالح المزارع الأميركي ، ووعد السفير بعدم التوسع في زراعة القمح في مصر!! .. الليثي الذي تحدَّث لأول مرة تحت القبة باعتباره نائبًا أثناء مناقشة البرلمان لـ٣٣ بيانًا عاجلاً وطلب إحاطة حول مشكلة القمح في الجلسة المسائية ليوم الثلاثاء ١٦/ ٢٠٠٦/٥، وكشف عن وجود مخططات لعدم اكتفاء مصر من القمح، وهو الكلام الذي جاء بمثابة اعترافاتٍ خطيرةٍ من مسئول سابقٍ نالت تصفيقًا حادًا من النوابِ المستقلين والمعارضة بل وبعض نواب الأغلبية!!

الدولة التى تحدثت عن الاكتفاء الذاتى من القمح عن طريق زراعته فى بلاد أخرى ، رفضت جميع الحلول التى طرحها العلماء والمختصين ، سواء تلك التى مولتها الدولة بنفسها ، أو التى مولتها المنح الأجنبية ، وعلى رأسها المشروع القومي للتنمية المتكاملة بالصحاري المصرية ، الشهير بمشروع د. زينب الديب ، الممول من الاتحاد الأوروبى بمنحة بلغ قدرها ٥٠ مليون دولار ، لم يصرف منها سوى ٨ ملايين فقط قبل إيقافه لسبب خفى وإحالة مديرته إلى التحقيق ، وتوجيه اتهامات غريبة إليها ، برغم إشادة مجلس الشوري فى تقرير رسمى له بإنجازات المشروع ، وتعهد رئيس الوزراء آنذاك « عام ٢٠٠١ » د. عاطف عبيد ، بإحياءه اعتمادا علي ما حصل عليه من معلومات ووثائق ، ثم عاد وكرر نفس السيناريو عام ٢٠٠٤ ، دون أن يتم شيء مما تعهد به !، وهو ما يؤكد أن الحكومة تعمدت إهدار تطوير زراعة القمح المصرى

لصالح الأمريكى ،وتفاعلت مع مستورديه ، وأصدرت القرارات لصالحهم ، وهو ما يؤكده المراقبون حول عمل الدولة بكل قياداتها كسمسار لهؤلاء ، بغرض فتح منافذ جديدة لاستيرادهم القمح ،فى السودان وغيره ، ليخرجوا من عباءة القمح الأمريكى ، وهى محاولة من النظام لملاعبة الصديق الأمريكى ، الذى قرر تخفيض منحة التمويل المخصصة لمصر لاستيراد القمح الأمريكي من ٢٠٠ مليون دولار إلي ١٢٠ مليوناً سنويا !.

المراقبون أكدوا أن الاتجاه جنوبا فى زراعة القمح ، وإن كان من متطلبات الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، للوطن العربى عموما لا لمصر فقط ، معرض للفشل بسبب التقلبات السياسية فى السودان ، وكلها صناعة غربية كان آخرها ما قيل عن الرئيس السودانى المطلوب أمام المحكمة الدولية ، بالإضافة إلى أحداث دارفور وتدخل ضمن الإقليم الصالح لزراعة القمح ، مشيرين إلى أن الأمر فى أوغندا لا يختلف كثيرا ، فالمعارضة للرئيس هناك على أشدها ، وقريبا ستشتعل الأمور ليبقى المشروع على المحك ، وهو ما ينذر بفشل سبقه تعثر مشروع قناة « جونجلى » ، بل والزراعة فى السودان ، التى كانت القلاقل السياسية تقف دون إتمامها ، منذ عهد الرئيس السادات ، وما يحدث الآن ليس ببعيد عن أحداث الأمس القريب ، لينكشف الأمر الذى لا يزيد عن مناورة سياسية ، للنظام هدفها الهروب من الفخ الأمريكى فى الداخل ، إلى آخر أشد خطورة فى الخارج ، وهو ما يعنى الفشل الحكومى فى امتلاك القرار الذى يمنح السيطرة على الأرض المصرية ، وعلى من يعترض الإجابة عن السؤال القائل : « لماذا أعطت الدولة ظهرها لزراعة الساحل الشمالى الأقل تكلفة ؟ .

فى المقابل تحرص الحكومة كل عام ، على تحديد سعر القمح الذي ستشتريه من الفلاحين فى مصر بأقل من السعر الذي تستورد به القمح من الخارج، ولو أنها حركت هذا السعر لشجعت الآلاف من الفلاحين علي زراعته ، لكنها للأسف لم تفعل فهجر الفلاحون زراعة القمح وتوجهوا إلي زراعة الخضراوات التي تحقق دخلا أكبر، ويبدو أن حكومة نظيف الشهيرة بـ«حكومة البيزنس» بطريقتها هذه تفضل استيراد القمح عن تشجيع إنتاجه محلياً، وبذلك تشارك بطريقة أو بأخرى في تشكيل مافيا للاستيراد بالإضافة إلى أن طريقة التخزين التي تتبعها الحكومة مازالت بدائية حتى الآن، فالصوامع مكشوفة للفئران والطيور، والتهوية فيها غير جيدة مما يؤدي في

النهاية إلي تلف أكثر من ٢٠٪ من القمح المخزن بالصوامع .

أهدرت الحكومة زراعة القمح المصرى لصالح القمح الأمريكى ،وتفاعلت مع مستوردى القمح وأصدرت القرارات لصالحهم ، ويكفى تذكر قرار د.على مصيلحى وزير التضامن الاجتماعي فى بداية ٢٠٠٧ «بتخفيض سعر توريد القمح من الفلاحين واقتصار موعد التوريد علي الفترة من مايو إلي يوليو» وهي فترة «راكدة لا تناسب مزارعي القمح علي الإطلاق»، و يوصف هذا القرار بأنه «كان له أسوأ الأثر لدي المزارعين»، مما أدى إلى إحجامهم عن زراعة القمح بفضل هذا القرار ، وهو ما أدى إلى أن تنشط بالتالي مافيا مستوردى القمح المحظوظين،الذين ظلوا على استفادتهم بالوضع الجديد حتى بعد تراجع الوزير عن قراره وتقديم موعد التوريد إلى إبريل !، الخلاصة هى أن وزارة نظيف سواء فى عهدها الأول أو الثانى قسمت رغيف الخبز بين وزارات ثلاث كلها فشلت فى توفير القوت الرئيسى للشعب حيث لا زراعة ولا تجارة ولا تضامن اجتماعى ..اللهم إلا فى صراخ الغلابة بحثا عن رغيف الخبز !، فيما تهتف الحكومة «تحيا المعونة الأمريكية» ، ويحيا المزارع الأمريكى ، فيما يسقط المزارع المصرى فريسة للطامعين فى قوته وقوت شعبه !.

ثانيا : ذبح السنابل خضراء


هل يفسر اباظة ومصيلحى كارثة اقتلاع القمح الاخضر

ضيحة: أجانب ومصريون يحصدون القمح قبل موعده بشهرين بالبحيرة

تحججوا باستغلاله في توليد الطاقة البديلة والأعلاف.. والفلاح يقول كل شىء قانونى!

عماد الصابر

www.el-karama.com

صورة رقم (٢)

النتيجة الطبيعية لما فعلته حكومة «البيزنس» برئاسة أحمد نظيف ، تمثلت فيما كشفه كاتب هذه السطور ، ونشر فى جريدة «الكرامة» فى عددها رقم ١٢٢ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٨ ، فى صفحتها الثالثة واستمرت فى عددين تاليين لهذا العدد ، فيما نكتفى بالموضوع الأول الذى قال :« فى ظل الأزمة الخانقة لرغيف الخبز ، وفوق جثث ضحايا الطوابير المختلفة أمام المخابز ، وبرغم ارتفاع سعر طن الدقيق إلى نحو ٤٠٠٠ جنيه ، ووصول سعر الإردب فى السوق المصرية إلى ٥٠٠ جنيه ، وفى ظل الأرقام التى تؤكد انخفاض الإنتاج المحلي الذي اضطرت بسببه مصر إلي زيادة وارداتها منه ، حتي بلغ حجمها نحو ٥ ملايين طن قيمتها ٢,٧ مليار جنيه ، مقابل ٣,٨ مليون طن قيمتها نحو ١,٩ مليار جنيه في العام السابق بزيادة قدرها ١,٢ طن ، برغم كل ذلك تدور فصول مؤامرة تجويع الشعب والقضاء على المورد الرئيسى لغذاءه ،فى فصلها الثانى الآن فى محافظات مصر المختلفة ، على كافة الاراضى المزروعة قمحا ، استغلالا لفقر المزارعين واحتياجهم ، بالإضافة الى عدم ضمان شراء وزارة التضامن للمحصول بالسعر المجزى ، ابطال المؤامرة المجهولين حتى الآن ، يقومون بشراء القمح قبل أكثر من شهرين من حصاده ، ثم يقومون بتقطيع سنابله الخضراء ويجمعونها ، فى اجولة كبيرة ويتركون الارض للفلاح ، ليتركها لفترة ثم يحرث الأرض وكأن شيئا لم يحدث !

هذا ما قالته عدد مصادر من محافظة البحيرة ، الذين قالوا : إن الكارثة تتكرر للعام الثانى على التوالى ..» حاولت «الكرامة» استجلاء الأمر والتحقق مما يدور ، وهنا توالت الأخبار والمعلومات مشيرة بإصرار إلى أن هناك بعض الأجانب والمصريين ، جاؤوا إلى القرى المختلفة بالمحافظة خاصة تلك المزروعة بالقمح ، من أنواع جيزة ١٦٨ ، وجميزة ٧، جميزة ٩ , جميزة ١٠ ، سخا ٩٤ ، و سخا ٩٣ ، وهى الأنواع التى يستخدم دقيقها فى صناعة رغيف الخبز ، هؤلاء يقومون بشراء المحصول قبل نحو شهرين من حصاده ، كما حدث فى الأسبوع الماضى فى منطقة «كوم الفرج » ، بمبلغ يفوق قدرة الفلاح على الرفض ،الذى يوفر عليه من الجهد والمال ما يصل إلى نحو يزيد على ٢٠٠٠ جنيه ، حيث تبلغ إنتاجية الفدان نحو ١٨ أردبا ، ولا يزيد سعر الإردب فى آخر زيادة قررتها الحكومة منذ أقل من أسبوع على ٣٨٠ جنيها بينما كان وقت إتمام عمليات البيع لا يصل إلى ٣٠٠ جنيه ، بعد إتمام النضج والحصاد ، المشترون يدفعون أكثر من ٧ آلاف جنيه للفدان ، بينما يصل سعره بعد الحصاد بخلاف الجهد الذى يتكبده الفلاح إلى ٤٣٢٠ جنيها بسعر توريده للوزارة قبل الأزمة ،

وهو ٢٤٠ جنيها للأردب ، أو فى ظل السعر الجديد الذى سيتآكل بالطبع مع زيادة اسعار الأسمدة بنسبة ١٠٠٪ ليصل سعر الطن إلى ٣٢٠٠ جنيه .. وهو ٣٨٠ جنيها للإردب ، بعد الشراء كما تقول الأخبار الواردة من البحيرة ، ينتهى المشترون من حصاد سنابل القمح خضراء ، خلال مدة لا تزيد على أسبوع ، دون أن يتكلف الفلاح ما يتكلفة إذا انتظر للحصاد الطبيعى حيث يتحمل المشترون كل تكلفة الحصاد !

« كوم الفرج » وهى إحدى الوحدات المحلية الست التابعة لمركز «أبو المطامير» ، التى يبلغ تعداد سكانها نحو ١٨ ألف نسمة ، وتتكون من نحو ١٢٠ قرية أغلبها يعتمد على زراعة القمح ، كانت المكان الذى استطاعت « الكرامة » رؤية وتصوير ما حدث للقمح قبل نضجه فيها ، حيث قامت عدستها بتصوير القمح بدون « شواشيه » كما يطلق الفلاح على سنابله ، وهناك علمنا أن سيارات فاخرة تأتى فى هذا الوقت من العام ، وللمرة الثانية على التوالى لـ «شيل» المحصول قبل حصاده المقرر له أوائل مايو القادم ، ففى العام الماضى كانت البداية حيث دفع المشترون من ٤ إلى ٥،٥ آلاف جنيه للفدان ، المصادر أكدت أن المندوب الذى يأتى للتفاوض مع الفلاح كان يتصل دائما بالتليفون المحمول ، ويتحدث بلغة أجنبية اذا كان مصريا مع شخص غير معروف ، لأكثر من مرة حتى يتم التوصل إلى السعر الذى يرضاه الفلاح ، أما فى حالة حضور شخص أجنبي فيكون معه آخر مصرى للترجمة ، بعد ذلك يأتى آخرون ومعهم ماكينات حصاد حديثة ، وعمال يتحمل المشترى أجورهم دون أى تدخل من صاحب الأرض ، الذى يكون موجودا فقط لأداء واجب الضيافة !



موسم قتل السنابل الخضراء

صورة رقم (٣)

عدة أسئلة طرحتها الـ « الكرامة » على المصادر ، منها لماذا يحصد المشترى القمح قبل نضجه ؟، والى أين يتجه به ؟، ثم لماذا فى ظل الأزمة الخانقة للخبز يحدث هذا ؟ أقوال متناثرة حاولت الإجابة ، وقالت أن المشترين ذكروا عدة أسباب ، أولها استخدام السنابل فى استنباط الطاقة البديلة ، ثم فى إنتاج الأعلاف وهو ما كذبه عدد من تجارها ! ، تماما مثلما كذب تجار الحبوب مقولة أنها تستخدم فى صناعة حبوب « الفريك » ، فيما يقول آخرون إن السيارات الكبيرة «يعنى ما يسمى بالثلاجة » تحمله فى أجولة كبيرة جدا ، دون أن يحدد أحد وجهتها ، حيث لا يهم الفلاح إلا الحصول على عرقه كما قال البعض ! ، وهنا جاء دور الفلاحين لتبرير ما يحدث ، فقال احدهم :« يابيه سعر الكيماوى زاد للضعف ، الطن دلوقتى ب ٣٢٠٠ جنيه ، ده غير العمالة اللى زاد سعرها ,كمان المبيدات شوف بكام النهارده ، ثم كل ده قانونى ؟! »

وهنا تذكر احد المصادر قيام «الدكتور علي المصيلحي» ، وزير التضامن الاجتماعي العام الماضي ٢٠٠٧ بإلغاء القرار الخاص بمنع التجار من شراء القمح المحلي ومنع استخدامه وطحنه في المطاحن الخاصة ، والذي تسبب في حصول القطاع الخاص علي نصيب الأسد من إنتاج القمح في الموسم الماضي ، وأكد ان هذا القرار هو الذى فتح الباب واسعا لما نراه من قتل عمدى للمساحات المزروعة بالقمح استغلالا للازمة القديمة بين الفلاح والحكومة ، ومعاناته الطويلة فى بيع القمح فى المواسم السابقة !، بالاضافة لضعفها فى مواجهة الأزمة ، حيث يشعر الفلاح خلال عملية البيع بأنه يربح أكثر مما قد يربحه إذا انتظر للحصاد ، واستمع لمطالبات وزير الزراعة «أمين أباظه» للفلاحين بعدم بيعهم للمحصول انتظارا للحصاد ! ، الأخطر هو ما أشارت إليه المصادر حول دخول محصول «الذرة » إلى اهتمام المشترين حاليا ، بدعوى استخدامها أيضا فى توليد الطاقة البديلة ! ، ليصبح القمح المصرى أداة بديله لمن يخشون من نضوب البترول ، وتكبدهم الخسائر فى الأموال والأرواح من جراء احتلالهم لمنابعه ، ويريدون استبداله بطاقة بديله دون مراعاة لمن يقتله ذلك جوعا ، ثم وسيلة لتربح الجشعين من رجالهم من مستوردى القمح ، ليتحكموا فى سوقه دون منازعة من الحكومة العاجزة عن فعل أى شيئ للناس» !... انتهى الموضوع ليظهر الواقع كنتيجة حتمية لتشجيع الحكومة المصرية لزارعي القمح الأمريكى ، بينما الزارع المصرى

يعانى شظف العيش ، ومضايقات حكومته تنفيذا لشروط معونة البيت الأبيض ، التى تصل مباشرة للمواطن الأمريكى عبر تخريب الحياة المصرية كلها !.

وبعد هل اكتفي المفسدون ممن ظنوا أنهم بحق ملاك هذا البلد ، وأن شعبه ملك يمينهم يفعلون به ما يريدون ؟ الإجابة بالطبع لا .. فهم يسيرون علي نفس منوال ما اعترف به وزير الزراعة الأسبق يوسف والي أمام المحكمة ، أثناء نظر قضيته ضد جريدة الشعب بداية الألفية الثالثة ، عندما قال في المرة الوحيدة التي وقف فيها أمام هيئة المحكمة أنه كان ينفذ تعليمات الرئيس مبارك الذي قال له :« الناس لازم تاكل حتي لو كان سم » وهو ما ترتب عليه منعه من المثول أمام المحكمة ، وأمر المحكمة ذاتها بالحكم علي صحفيي الشعب بالسجن لمدة خمس سنوات .. هذا الأمر أكدته كل القضايا والبلاغات المقدمة لجهات التحقيق حول القمح المسرطن الذي دخل البلاد ، وبالتبعية إلي أمعاء المصريين لتصيبهم بالسرطان وكل الأمراض المستعصية علي الشفاء ..من هؤلاء زميل الرئيس في كلية الطيران ، كشفناه بعد أن ضبط النظام «لزوم تهدئة الناس» عدة شركات قيل وقتها ،أن أمرا صدر من الوزير المسئول رشيد محمد رشيد بإلقاء القبض علي بعض موظفي هذه الشركات ، وتم الإعلان عنها فيما دارت التكهنات حول أسماء كثيرة ، دون أن تشير إلي المستورد الحقيقي اللواء رفعت الجميل الذي استطاع الكاتب اكتشافه ونشر اسمه وهو بحسب مصادر من داخل شركته ، وشركة الشريك المتضامن معه .. وهو ما كان في السطور التالية :

مستورد القمح المسرطن عضو سابق بالبرلمان

مخاوف كبيرة تحيط بالتحقيقات الجارية حاليا أمام النيابة العامة من أن يتم اختزال تهمة إدخال القمح المسرطن إلى مصر فى عدد من الموظفين ,دون الجانى الحقيقى فى القضية ،خاصة بعد اعلان الوزير محمد رشيد عن إحالة الشركتين المتهمتين بالتعامل فى القمح الفاسد إلى النائب العام ، وذكره إسميهما دون أسماء الملاك الحقيقيين لهما ، وهو ما عدته مصادر قانونية اتجاها نحو تقديم « كباش» صغيرة كضحية بدلا عن الحيتان الكبيرة التى تقف فى خلفية الصفقة القاتلة ، مصادر اخرى من داخل هيئة السلع التموينية أكدت دخول اكثر من شحنة فى نفس الفترة عن طريق أكثر من شركة..ومن ثم يصبح تحديد من يملك القمح المسرطن صعبا للغاية، حيث لا توجد أختام على حباته ، خاصة بعد تخزينه بالصوامع !! ،فى إشارة الى المساع الحثيثة

لتحميل المسئولين الصغار تبعات الجريمة برمتها !!

تلك المخاوف لن تهدأ قبل الإجابة عن العديد من التساؤلات منها : كيف دخلت هذه الشحنات إلي مصر؟ وكيف تم تجهيزها لطرحها في الأسواق لتصل الي المستهلك الذي لا يمكنه الاستغناء عن الخبز ليكتشف أن رغيف العيش الذي يتحمل الوقوف في الطوابير أمام الأفران من أجله هو نفسه الذي ينقل إليه الإصابة بأخبث الأمراض.. وهو السرطان؟! أين الجهات الرقابية المتعددة في كل المراحل بداية من وصول القمح الي الموانيء وحتي وصول الرغيف الي المائدة؟! ، أما السؤال الأهم فهو من هو المستورد الحقيقى الذى يقف خلف الشحنة ويعمد المسئولون الى إخفاء اسمه عن الناس ،على الأقل ليرتدع من يحاول اتيان نفس الفعل مستقبلا !! ،إخفاء الأسماء المتورطة فتح أبواب التكهنات على مصراعيها ،ليزج باسم أحد أعضاء الحزب الوطنى عن دائرة بمحافظة الدقهلية فى القضية ،وهو ما حاولت «الكرامة » استجلاء حقيقتة منه شخصيا إلا أنه تهرب مكتفيا بالإعلان انه بصدد تقديم بيان عاجل حول المسألة!!

التكهنات لم ولن تقف طالما حكومة الشفافية تكفى على الخبر «ماجور » وتتركنا كعادتها فى «حيص بيص»،من هذا المنطلق خرجت بعض المصادر القريبة من الأحداث فى محافظة الدقهلية بمعلومات تؤكد ضلوع عضو برلمانى عن إحدى دوائر محافظة الدقهلية قيل وقتها أنه النائب د. طلعت مطاوع نائب بلقاس بشكل غير مباشر فى القضية ، مفسرة ذلك بعلاقات عمل تربطه بالمستورد الحقيقى للصفقة ، وهو شخصية شهيرة جدا وقريبة من دوائر صنع القرار فى مصر !! المصادر أكدت علم النائب البرلمانى بكافة الحقائق إلا أنه يخشى سطوة شريكة فى البيزنس ، صاحب مجموعة الشحن والتفريغ والتخزين وأكبر المتعاملين مع ميناء دمياط ، هذا الشريك بالمناسبة بحسب المصادر عضو سابق بالبرلمان عن إحدى دوائر محافظة دمياط «رفعت الجميل»، المصادر أشارت إلى تأكدها من التضحية ، بمن يجرى التحقيق معهم من الموظفين سواء بالشركة ، أو من مفتشى التموين بسبب الرغبة فى التغطية على رجل الأعمال الملياردير ، الملقب «بحوت دمياط » ذو القوة المفرطة التى اكتسبها من زمالته لرئيس الجمهورية ، بسلاح الطيران ،بالإضافة لارتباطهما بعلاقة نسب ، حيث أن رجل الأعمال الدمياطى هو خال زوجة أحد أبناء المسئول الكبير جدا!! » (*) .

(*) المسئول هو حسني مبارك نفسه و زوجة الإبن هي خديجة الجمال وخالها هو رفعت الجميل.

والقطن أيضا

جرائم المعونة لا تزال مستمرة ليس على القمح فقط ، بل على باقى المحاصيل الإستراتيجية ، وأولها القطن المصرى صاحب الشهرة العالمية ، وهو ما دفع النواب من أعضاء لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب للقول فى أبريل ٢٠٠٩ :« إنا لله وإنا إليه راجعون على صناعة النسيج» ، ومنذ شهور سابقة قالوا نفس الكلام ، وقبلها بعام كرروه مثلما كانوا يفعلون عندما ، يظهر الذهب الأبيض فوق عيدانه ، ثم لا يجد الفلاح أى عائد من وراء شقاء ستة أشهر زراعة وخدمة ، غير ذل الوزارة المسئولة عنهم ، والغيظ من كلام وزيرها،الذى قال لأحد الشاكين على إحدى القنوات الفضائية :«مين قال لك تزرع قطن» لتكون النتيجة أن الوزراء المتعاقبون على وزارة الزراعة كتبوا كلمة النهاية بالنسبة للقطن ، المشهد المتكرر سنويا يشير إلى جريمة معلوم مرتكبها .

فيما يأتى المستشار جودت الملط ليصف أفعال الوزراء المختلفين فى الحكومة بالجرائم السياسية ، دون أن يفسر كيف يصبح القتل والسرقة وإهدار المال العام ، وصولا إلى باقى الجرائم التى ملأت المستشفيات بالحالات المستعصية من المصريين ، وحولت عمار بيوتهم الى خراب ، وكيف يصرحون بما لا يحدث كذبا وبهتانا ، بينما البعض يبتعد عن جذور المصيبة ، ليوجه الاتهام إلى المستفيدين الذين وجدوا خيرهم فى شر الأمة ، ومنافعهم فى ذلها وفقر أهلها ، فرجال الأعمال يكاد المثل الشعبى القائل « اللى يلاقى دلع وما يتدلعش .. يبقى ابن حرام » ، يكون منطبقا عليهم ، بصرف النظر عن شراكتهم فى الجريمة ، فهم أولا وأخيرا أولاد النظام الذى سمح بالمؤامرة على الزراعة المصرية بداية من القطن ونهاية بأقل المحاصيل قيمة فى مصر !

فصول المؤامرة التى تتعدى مرحلة الجريمة إلى ما سواها ، بدأت مع بداية التجارب المشتركة على المحاصيل المصرية مع منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضى ، تلك التجارب التى أنشىء من أجلها المركز الثلاثى للبذور بالنوبارية ، ثم مع بداية التسعينيات طبقا لشروط المعونة الأمريكية ، بدأت الحكومة لنفس الغرض فى تصفية شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد » ، التى كانت الشركة الأولى فى هذا النوع من الإنتاج فى الشرق الأوسط ، ليتنهى الأمر ببيعها عام ١٩٩٩ ، وتحول نشاطها إلى المحاصيل بدلا من البذور ، ليخلو الجو لمنتجات المركز المشبوه الذى كان ثلاثيا فى

البداية «مصر – أمريكا – الكيان الصهيونى » ، لينفرد الأخير بكل ما فيه لينفث سمومه فى الأراضى المصرية ثم الى الأجساد والماء والهواء ، كل ذلك بمباركة حكومية نظامية تتعدى مرحلة الجريمة ، بمعناها الحقيقى المجرد بعيدا عن معانى الرجل المهذب المستشار جودت الملط ، المؤامرة على القطن المصرى يتصدر بطولتها قطن «البيما» الإسرائيلى نتاج الأبحاث المشتركة فى المركز الموجود على أرض مصر لا خارجها ! .

«البيما» يضرب القطن المصرى فى مقتل وينتزع عرشه العالمى ، باعتراف الوزير ولعله يذكر ماذا قال تقرير اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الذى ارجع الفضل فى القدرة التنافسية «للبيما» على المصرى أن البيما :« كان نتاج برامج للبحوث المشتركة بين الجانبين الأمريكي والمصري، ففي مطلع عام ١٩٨٦ انتهت المرحلة الأولى من برنامج بحوث مشتركة على سلالات الأقطان المصرية فائقة الطول باستنباط سلالة جديدة من الأقطان تسمي «البيما» ، وقامت التجارب على الخلط والتزاوج بين أقطان أمريكية تمكث في الأرض فترة أقل وتدر عائدًا أكبر وتقاوم الحشرات وبين السلالات المصرية فائقة الطول لإنتاج سلالة أقطان تحمل كل تلك الصفات، وتصلح للزراعة في بيئات الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتسبب هذا الخلط في محو الصفات الوراثية للسلالات المصرية ، ووفقا لبروتوكول (النارب) حصلت واشنطن على سلالات البيما، ومنحتها للكيان الصهيوني التي عرفت زراعة القطن لأول مرة في مطلع عام ١٩٩٠م.

سيناريو انهيار عمدة المحاصيل المصرية كان المنفذ لفيلم انهيار صناعة الغزل والنسيج ، وهو ما يوضحة تقرير للخبير الاقتصادى أحمد السيد النجار جاء فيه :« أنه عقب ثورة يوليو وفى مجال اهتمامها بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين قطاعات الإنتاج اهتمت الدولة بالزراعة والتى كانت فى هذا الوقت تشكل نصف الدخل القومى والمساحة المحصولية ٩ ملايين ويعمل بها ٧٠٪ من قوة العمل وكان القطن وقتها يمثل ٢١٪ من المساحة المحصولية و ٤٠٪ من قيمة الإنتاج الزراعى ونحو ٧٠٪ من حصيلة الصادرات » ، ويضيف التقرير:« أن نظام الملكية والحيازة الذى كان سائدا فى بداية الثورة كان بعيدا كل البعد عن العدالة الاجتماعية وعليه شرعت سلطة يوليو فى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى ثم وضعت فيما بعد نظاما تعاونيا لتسويق المحاصيل بحيث يكون تحت إشرافها ووضعت نظام الدورة الزراعية

وتشددت فيه .

وفى المقابل دعمت الدولة مستلزمات الإنتاج وبذلك انخفضت التكلفة الإنتاجية وارتفعت ربحية المجتمع والمزارعين من محصول القطن بعد أن كان ربحه الأساسى يذهب لأفراد معدودين ، وبالرغم من أن الإستراتيجية الزراعية فى ذلك الوقت كانت قاعدة الإنتاج للاستهلاك المحلى وتصدير الفائض، فقد بلغت صادرات القطن نحو ٧٠,٧٪ فى الفترة من ١٩٦١ ١٩٧٣ ومنذ عام ١٩٧٣ حدث تغير فى التوجهات السياسية والاقتصادية وصدرت قوانين الاستثمار وبدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى على الكتلة الغربية، ثم خطت السياسة الاقتصادية خطوة جديدة وبدأت مصر فى تطبيق تعليمات البنك الدولى وشرعت فى تنفيذ برامج الهيكلة والإصلاح الاقتصادى» ومن هنا بدأت الكارثة !.

التقرير قال أيضا :« تراجع متوسط الاستهلاك المحلى من القطن من ٥,٩٣١ مليون قنطار عام ١٩٩١ إلى ٥,٤٦٢ خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ ثم انخفاضها إلى ٣,٢٦٨ مليون قنطار خلال الفترة ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١» (*)، وأوضح أن انخفاض حجم الاستهلاك المحلى يعنى تراجع حركة الغزل بما يترتب عليه انخفاض فى تصدير الغزل وعمل مصانع الغزل بنصف طاقتها وربما توقف بعضها، أما بالنسبة للصادرات من القطن فقد كان متوسط الصادرات خلال الفترة من (١٩٨٢ - ١٩٨٦) نحو ٣,٢٩٣ مليون قنطار انخفضت إلى ٩٥٣ ألف قنطار بنهاية عام ١٩٩١ . ويوضح التقرير أن تراجع المساحة المزروعة قطنا وتراجع الإنتاجية بالتبعية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج عاما بعد عام وتراجع إنتاج النوعيات الممتازة ترتب عليه فى النهاية تراجع الصادرات وهو تراجع لم يترك أثرا سلبيا على الميزان التجارى فقط، بل أدى إلى فقدان الثقة فى قدرة السوق المصرية على تلبية الاحتياجات المطلوبة منها بانتظام وفى المواعيد المقررة، الأمر الذى دفع الدول المستوردة إلى توفير احتياجاتها من دول أخرى كما أن هذا التذبذب أفقدنا القدرة على التعامل المنتظم مع السوق العالمية وبالتالى بتحديد السعر التصديرى المناسب، كما قلل من تراكم الخبرة فى مجال التصدير بعد أن أصبح العمل حسب التساهيل » !

(*) متوسط إنتاج الفدان من القطن يبلغ ٨,٧ قنطارًا .

أما تقرير مركز الأرض المتخصص فى الزراعة فقال :« إن القطن المصري حقق خسائر تجاوزت الملياري جنيه فى عام واحد ، بسبب قطن البيما الأمريكي الذي بدأ في منافسة نظيره المصري في تسعينيات القرن الماضي ، ووزعت الخسائر طبقا للتقرير على النحو التالى :

- «٥٦٠» مليونًا بسبب تراجع الصادرات.
- ٢٥٠ مليون جنيه نتيجة فقدان بذرة القطن وزيادة استيراد زيت الطعام.
- ٣٥٠ مليون جنيه قيمة تخزين الفضلة في مصانع الغزل والنسيج.

بالإضافة إلى ٧٥٠ مليون جنيه قيمة ما سوف يتم استيراده من أقطان لازمة لتشغيل تلك المصانع « ، فيما تستمر الحكومة فى تنفيذ المؤامرة لتقضى على القطن نهائيا باعتباره كما قال الوزير أمام جمعية رجال الاعمال المصريين نهاية العام المضى ، ليس مصريا فى الاساس بل هو محصول وارد لم تعرفه مصر الا فى عصر محمد على ، بغرض الحفاظ على قطن البيما الذى يصرخ منه ، برغم أن امريكا تنتج منه ١٥٪ ، فيما تبلغ صادراتها منه ٤٠٪ ، فى حين تنتج مصر ٥٠٪ وتصدر ١١٪ تناقصت هذا العام الى اقل من نصف هذه الكمية !

الحكومة التى تقف الان لتمثيل دور العاجز عن حماية المحصول الرئيسى للتصدير ، سبق أن منحت فى عام ٢٠٠٦ تسهيلات سخية جدًا للمستثمرين وشركات القطاع الخاص للتوسع في استيراد القطن من «إسرائيل»،وهو ماجعل شركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال المنسوجات والغزل والنسيج تهرول بصورة غير مسبوقة لاستيراد قطن البيما من «إسرائيل»، رغم ارتفاع أسعاره مقارنة بأسعار مثيله في الهند وباكستان وسوريا، مستغلة شروط اتفاقية «الكويز» التى وقعها أحد ملياردريات المعونة .. الوزير رشيد محمد رشيد ، وهى تشترط وجود نسبة من المواد الخام الإسرائيلية في منتجات المنسوجات التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة لرفع أسعاره بشكل مبالغ ، وكشفت مصادر باتحاد مصدرى الاقطان عن أن حجم تعاقدات إحدى شركات القطاع الخاص لاستيراد قطن «البيما» الإسرائيلي في هذا الموسم بلغ ثلاثة آلاف طن ...

إلغاء الشركة المصرية لصالح المركز (الإسرائيلي) بالنوبارية أول خيوطها

جريمة، ذبح، القطن، جنائية، فمن يحاسب الجزارين؟

المستشار الملط وصف جرائم الوزراء بالسياسية
وما حدث للزراعة المصرية مثال واضح يخالفه

صورة رقم (٤)

في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي الشركات التي سجلت نفسها بسجلات وزارة التجارة والصناعة للتعامل وفق اتفاقية «الكويز» ٤٠٠ شركة ! ، يذكر أن سيطرة القطن المصري طويل التيلة علي الأسواق العالمية استمرت حتي عام ١٩٨٤، وابتداء من عام ١٩٨٦ بدأت أقطان البيما الأمريكية تغزو الأسواق العالمية، وبدأ القطن المصري في الخروج تدريجيا حتي وصل إلي أدني مستوي له عام ١٩٩٣ حيث نقصت المساحات المنزرعة إلي النصف ، ليصل فى عام ٢٠٠٨ الى ٣١٦ الف فدان بعد أن كانت مليون فدانا فى عام ١٩٨٩! ، لينتهى به المقام عند رقم ٣٢٢٤ فداناً ، كما قال التقرير صادر عن وزارة الزراعة قال :« أن ١١ من إجمالي ١٧ محافظة و١٨ مديرية زراعة بلغت المساحة المزروعة بالقطن فيها صفراً، وأوضح أن المساحة المزروعة في الوجه البحري ٤٥٦ فداناً، والمستهدف ٣٠١١٦٣ فداناً، لافتاً إلي أن الإسكندرية لم تزرع أي مساحات رغم أن المخطط لها ٤٥٠٠ فدان، ونفس الحال بالنسبة لمحافظات البحيرة المخطط لها ٩١٨٠٠ فدان، وكفر الشيخ المخطط لها ٩٠ ألف فدان، والدقهلية المخطط لها ٤٦ ألف فدان، ودمياط ٥٢٥٠ فداناً. وأشار التقرير إلي أن الشرقية زرعت فداناً واحداً من إجمالي ٢٩٨١٣ فداناً والمنوفية فداناً واحداً من ٩ آلاف فدان، وزرعت القليوبية ٦٨ فداناً من ١٧٥٠٠ فدان.. وذكر التقرير أن المساحة المزروعة في

محافظات الوجه القبلي بلغت ٢٧٦٨ من ٦٤٢٧٧ فداناً تستهدف الوزارة زراعتها، ونوه بأن المساحة المزروعة في الفيوم بلغت ٢٣٤١ فداناً من إجمالي ٢٠ ألف فدان، وبني سويف ٤٢٦ فداناً من إجمالي ١٣٤٠٠ فدان، وأسيوط فداناً واحداً من ٦٦٦٨ فداناً، ولم تزرع محافظات المنيا وسوهاج والوادي الجديد أي مساحات من المخطط لها»، وهو مابرره الخبراء بتجاهل وزارة الزراعة للفلاح وعدم دعمه ، بسبب ضغوط مستوردى البيما الأمريكى من أعوان ومحاسيب الوزير !

جدول رقم (١)

تدهور المساحات المنزرعة قطنا خلال الفترة من (٨٩/ ١٩٩٠ - ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩)

المساحة المزروعة بالفدان	موسم الزراعة
مليون فدان	٨٩/ ٩٠
٩٩٠ ألف	٩٠/ ٩١
٨٥٠ ألف	٩١/ ٩٢
٨٤٠ ألف	٩٢/ ٩٣
٨٨٤ ألف	٩٣/ ٩٤
٧٢١ ألف	٩٤/ ٩٥
٧٢١ ألف	٩٥/ ٩٦
٩٢٠ ألف	٩٦/ ٩٧
٨٦٠ ألف	٩٧/ ٩٨
٧٨٩ ألف	٩٨/ ٩٩
٦٦٠ ألف	٩٩/ ٢٠٠٠
٥١٨ ألف	٢٠٠٠/ ٢٠٠١
٧٥١ ألف	٢٠٠١/ ٢٠٠٢
٧٥١ ألف	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣
٥٤٥ ألف	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤
٥٣٠ ألف	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥

المساحة المزروعة بالفدان	موسم الزراعة
٧٠٠ ألف	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٦٠٠ ألف	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٥٨٥ ألف	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٣١٦ ألف	٢٠٠٩/٢٠٠٨

جرائم المعونة دفعت الكثيرين للتساؤل عن السبب الذي من أجله تخشي مصر من توقفها برغم انها لا تتعدى جزءا فى المائة من اموال سالم وعز وساويرس ، لماذا لا تتخلى مصر عن المعونة الأمريكية ؟ فالحكومة تصرخ كلما ألقت واشنطن بورقة ايقاف المعونة ، ومعها يصرخ اللوبى الأمريكى فى مصر مدافعا عن حالة التسول التى يحياها على تلك الأموال القادمة من أمريكا ، وكلما طالبنا بالتخلى عن أسلوب «الشحاته » والتسول ، وان نعتمد على أنفسنا والخروج من أسر مصر فى «الجام» أمريكا عسكريا واقتصاديا ، خاصة أن الأخيرة دفعت ثمنا فادحا من اجل استمراها ، لخدمة حفنة من المصريين والحفاظ على مصالحهم ، دون النظر الى باقى جموع الشعب المصرى ، وبدلا من استغلال الموارد المتاحة لدى كبار القوم ممن استفادوا دون غيرهم من هذه المعونة ، تعمل الحكومة ومعها رجالها الآن على تصدير رؤوس الأموال المصرية للخارج ، وهو أمر غير مرفوض إذا ماتم المطلوب داخليا ، حتى بلغ ما تم تصديره – عدا استثمارات ساويرس – نحو ٦٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يقترب من ثلث المعونة الأمريكية ، ويعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذى تم تخفيضه من أموال المعونة مؤخرا ، وبكى عليه أهل الحكم ورجالهم ، باعتباره هاما لدرجة أن الرئيس خرج عن صمته ، متهما وزيرة الخارجية «الإسرائيلية» بالكيد لمصر لدى الكونجرس !! .

ليبقى السؤال الهام مصرا على الخروج من سباته ليسأل رجال أعمال مصر الوطنيين.. لماذا لا يردون الاتهام القائل بأنهم صنيعة هذه المعونة ، وان ولاءهم لها ولمانحها قبل أن يكون لمصر وشعبها ؟ ماذا لو ردوا هذا الاتهام عن أنفسهم بالحلول محل معونة الذل ، التى أصبحت معيرة لنا بين كل الدول ، خاصة وان قيمتها البالغة نحو ١٠ مليارات جنية ، لا تتعدى مساهمة أى منهم فى مشروع متوسط القيمة ، سواء داخل مصر أو خارجها ، فالألفة أو العمدة نجيب ساويرس استثمر ما يقرب من ٥٧ مليار جنية خارج مصر ، بحسب أرقام عام ٢٠٠٥ ، وربما زاد عن ذلك بكثير

بعد استثماراته الأخيرة فى ايطاليا ، المعونة المهمة لمصر وحكومتها لا تتعدى أيضا ربع مايملكه حوت الحديد احمد عز ، الذى يملك ما يزيد عن ٤٥ مليار جنيه بحسب أرقام ٢٠٠٥ أيضا .

الأغرب أنها لا تتعدى تكلفة إقامة مبارك فى شرم الشيخ لعام واحد ، ولاتتعدى نسبة ١٪ مما يملكة صديق الرئيس وبانى قصره المنيف ، حسين سالم الذى توصف ثروته بما يعادل ميزانية مصر كلها فى عام ، هؤلاء فقط دون غيرهم يستطيعون الإجابة منفردين عن السؤال ورد التهمة عنهم ، فماذا لو اجتمع رجال الأعمال من أعضاء جمعيات المستثمرين ، ومجالس الأعمال بجنسياتها المختلفة ، ليقيموا للوطن ساترا يبعده عن استغلال أمريكا ، التى أصبحت الآن على قمة الهاوية فى استعداد للسقوط خلال عامين على الأكثر ، أم أن الوفاء لمن صنعهم وإقرضهم المليون دولار بسعر مليون جنية ، هو الذى يحكمهم ويتحكم فى فوائض أموالهم ، ويفرض عليهم الزكاة على الأمريكان المحتاجين ، ويحرمها على المصريين النماردة؟! .

بأوامر واشنطن محطة استقبال قمر الاستشعار المصري في أوكرانيا



تحقيقات

الكرامة

« الكرامة » تواصل كشف أوهام برنامج الفضاء المصرى

بالمستندات: الحكومة تصرف مكافآت القمرين « الثانى والثالث » .. والأول لايزال غيبا!

البرنامج يربط بين القمر والمعمل.. والمعمل فى المخازن.. فأين القمر؟

اللجنة العلمية رفضت استلام المبنى على الرغم من تنفيذه طبقا للمواصفات

رئيس الهيئة أكد إطلاق 3 أقمار حتى عام 2012.. والمكافآت منتظمة منذ 2003

عماد الصابر

صورة رقم (٥)

جرائم المعونة لم تتوقف عند القوت أو الثروة بل تعدت ذلك بكثير لتصل إلي الأمن بإرادة فولاذية من حكومة التفريط في جمهورية الفساد ، وهو ما كشفناه في السطور التالية :« لسان حال الشارع المصري يبدو واجما بشكل يعكس صورة القلق على الأجيال القادمة من العطش ، خاصة بعد انتشار أخبار الفشل المصري في احتواء الموقف مع دول حوض النيل ، ثم توقيع أغلب هذه الدول لاتفاقية منفردة ، وصفها الخبراء بالضربة القاسمة للسياسة المصرية ، ولمستقبل حصة مصر من المياه في الأيام المقبلة ، الغريب أن المواطن العادي بات يربط بين السياسة التي انتهجها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، تجاه الدول الإفريقية وما تفعله السياسة الحالية ، التي تتعامل مع المشكلة بمنطق الألوان حمراء وخضراء ، بينما الناتج ليس سوى ضجيج بلا

طحن ، محصلته النهائية الاتفاق الأخير المحاط بالتحدي السافر للدول الموقعة لمصر وتصريحات مسئوليها !.

هذا التحدي الإفريقي جعلنا نضع الموقف كله أمام د. حلمي شعراوي رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية ، الذي حدد أسباب مشكلة مصر مع دول حوض النيل ، في إطار التغييب الشعبي وهبوط أداء الدبلوماسية المصرية في إفريقيا ، مشيرا إلى أن إفريقيا كانت في عهد الرئيس عبد الناصر تشكل الدائرة الثانية في السياسة الخارجية المصرية بعد الدائرة العربية ، فيما كانت إثيوبيا تحظى باهتمام خاص لدى ناصر رغم التناقض الحاد بينه كثائر وبين الإمبراطور هيلاسيلاسى ، حيث احتواه عبد الناصر من أجل تأمين منابع النيل ، ثم العمل على التحرير ووحدة إفريقيا ، على العكس مما يحصل الآن من تحذيرات وتهديدات جوفاء ، كبديل عن تعاون حقيقى بين مصر وباقي دول حوض النيل .

المشكلة ليست جديدة.. الفارق فقط في كيفية التعامل معها كما يقول د.شعراوي : «فعندما حاولت دول حوض النيل وقتها تغير المعاهدة احتوى عبد الناصر هذه المشكلة بالتفاوض معهم ، فيما طلب من البابا كيرلس السادس بطريرك الكرازة المرقصية وقتها السفر إلى الحبشة للتفاوض مع الإمبراطور هيلاسيلاسى استغلالا للبعد التاريخي بين الكنيسة المصرية والقصر الإمبراطوري ، فمنذ ظهور المسيحية في إثيوبيا لم يكن يتم تنصيب أي ملك يجلس على عرشها ، دون مباركة من بابا الإسكندرية ، ليس هذا فحسب بل أن البابا في مصر كان يقوم بترشيح أي مطران أو أسقف لإدارة الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية ، الغريب أن البابا شنودة الثالث بطريرك الكرازة المرقصية يحظى بنفس المكانة التي كان البابا كيرلس يحظى بها في قلوب الشعب الاثيوبى حتى بعد انفصال الكنيسة الإثيوبية عن مصر، فلا تزال العلاقة الروحية بين الكنيستين قائمة» .

لذا يجب التساؤل عن السبب الذي منع الساسة في مصر من التعامل مع الأزمة ، كما كان يتم التعامل معها في عهد عبد الناصر ، ثم لماذا تأخر التدخل الكنسي إلى المرحلة التي لا يفيد معها ، خاصة بعد أن فشلت كل المباحثات مع دول الحوض حول الاتفاقية الإطارية ، بدلا من استخدام نغمة الحرب والتي تعجل كل طرف ليصبح أكثر عنادا وشدا ، وهو ما تحقق بالفعل فأصبحت المشكلة مسألة كرامة لدى هذه الدول تزكيها التدخلات الصهيونية التي غفلنا عنها ، وساعدناها بالتنازل عن حقوق

مملوكة لنا في الأساس ، ولعل التاريخ يذكر كيف تنازل الحكم في مصر تحت وطأة الضغوط الصهيو أمريكية ، عن أنشاء محطة استقبال قمر الاستشعار المصري ، في أسوان بجوار السد العالي تلافيا لقيامها بكشف كافة التحركات الصهيونية في منابع النيل ، وسيذكر أيضا كيف حذرت «الكرامة» من وجود هذه المحطة فى أوكرانيا ، وهى الملعب الرئيسي للموساد الإسرائيلي !. وصدق التويع في ٢٠١٠ فضاع القمر وذهب دون عودة !

المفكر السياسي جمال أسعد أكد ما ذكره د. حلمي شعرواى حول سياسة ناصر فى إفريقيا قائلا :«.أولا يجب أن نسقط فترات سياسية بظروفها الموضوعية على فترات أخرى، فعهد جمال عبد الناصر غير الظروف التي نعيش عليها تماما لأسباب عديدة أهمها كانت هناك علاقة مصرية وطنية بين القيادة الكنسية والسياسية ولم يكن هناك مناخ طائفي بالمرة مثل الذي نعيش فيه الآن ، أيضا كان الإمبراطور هيلاسيلاسى يخضع روحيا لرئاسة الكنسية المصرية وكان البابا كيرلس كأب روحي له ، وكان أيضا من اهتمام عبد الناصر والنظام الناصري بالقارة الإفريقية بشكل عام وليس إثيوبيا فحسب ،فرأينا دور مصر في حركات التحرر الافريقى ، اقتصاديا وسياسيا و فنيا، كل ذلك جعل مصر بؤرة اهتمام إفريقيا وكانت إفريقيا ليس لها اى علاقة بإسرائيل وهو الذي جعل عبدا لناصر يوقع اتفاقية ٥٩ الذي أكدت حصول مصر على الحصة الحالية من المياه التي تتجاوز ٥٥ مليار متر مكعب .

أما الصورة الحالية فهي أن النظام الحالي أبعد وجهه عن إفريقيا ، بعد معاهدة كامب ديفيد مما جعل «إسرائيل» تمرح في القارة الإفريقية تلعب ضد مصر في حصتها من المياه و كل الخطورة على مصر أن تستمر في هذه السياسة الفاشلة ، دون أن تتنبه لخطورة ذلك ، وبدلا من أن يقوم الرئيس والمسؤولين بالسفر إلى أوربا والولايات المتحدة كان الأولى أن توضع دول الحوض خاصة إثيوبيا التي لم يزرها الرئيس منذ المحاولة الفاشلة لاغتياله ، في بؤرة الاهتمام الرئاسي ليكون التعاون مع دول الحوض مثمرا ، بدلا من التسليم لأمريكا ودولة الكيان الصهيوني ، على حساب الأمن القومي الذي صار أحمرا فجأة بعد خراب مالطة .

فيما أكد الدكتور ميلاد حنا الدولة لديها آليات لحل المشكلة وعندها طرق دبلوماسية واسعة المجال ونعلم جيدا أن مصر مقصرة بالفعل تجاه الدول الإفريقية ولو

فرضنا جدلا إمكانية التوصل للحل من خلال الكنيسة ، فماذا سنفعل بعد ذلك ؟ الإجابة هي ضرورة أن تراعى مصر هذه الدول اقتصاديا فهم بأمس الاحتياج لها وهى كذلك حيث المصالح لابد أن تكون مشتركة لكافة الأطراف . كما يضيف كمال زاخر الناشط السياسي في ذات الطريق حيث يقول :« أي علاقة بين الدول وبعضها تحكمها مصالح بالتالي علينا أن نرى هذه المصالح ونطورها وهذا هو السبيل الوحيد لإعادة النظر في حصص الدول المختلفة لمياه النيل ، وأيضا لازم أن نضع في حسباننا أن معظم هذه الدول حصلت على استقلالها بالتالي أصبح لديها تطلعات وتنمية ، وبالتالي تحتاج حلا اقتصاديا من قبل مصر والعالم العربي من إقامة مشاريع وجامعات حتى تعود العلاقة بين مصر والدول الإفريقية كما في الماضي» .

الباب الثاني

مليارديرات المعونة
أهدروا الثروة الزراعية

مليارديرات المعونة الأمريكية الذين جاءوا مع وزارة نظيف ، و أعوانهم الذين جاءوا من قبلها عبر الشروط والبنود الأمريكية للمعونة ، ساهموا بشكل مباشر لما يمكن أن نسمية بـ«المحتلون بالوكالة » لمصر ، فى صورة مدنية مصرية للأسف ، عاثوا فى الأرض فسادا ، حتى لم يعد للمصريين شبر باق ، ليزرعوه أو ليبنوا عليه ، ويكفى أن نعلم كيف أهدرت الأرض الزراعية ، باعتراف رسمى فى تقرير صدر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة ، هذا التقرير كشف أن مساحة ما تم اغتياله من أراضى زراعية فقط -دون التعرض للأرقام المرعبة لباقي الأرض المستصلحة حديثا أو الصحراوية -حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ بلغت نحو ١٤٣ ألف فدانا ، تنوعت بين ٨٨ ألفا كتعديات بالمخالفة لقانون ، بالإضافة إلى ٢٨ ألفا كتراخيص سكن ومشروعات خاصة ، و٦٧ ألف فدان داخل كردونات المدن ، النفع العام بحسب التقرير كان نصيبه ١٨ ألف فدانا فقط ، فيما بلغت المساحات التى احتلتها الشون المؤقتة ، وشبكات المحمول والأحكام القضائية ٢٤٨٧ فدانا ، الغريب أنه رغم تصريحات المسؤولين عن العمل الجاد لحماية الرقعة الزراعية من الأرضى القديمة « السوداء» ، إلا أن الأرقام تكشف زيف هذه التصريحات ، حيث كانت الأراضى المستقطعة منها فى عام ٢٠٠٢ تبلغ ٢٨,٢ ألف فدان فقط ، زادات بحسب التقرير الأخير فى ست سنوات ، بقيمة ١١٤,٨ الف فدان ونسبة زيادة تصل الى نحو خمسة أضعاف المساحة القديمة ! .

كل ذلك يأتى برغم صدور قرار الحاكم العسكري رقم١ لسنة١٩٩٦ ، حتي نهاية شهر يونيو الماضي - وقت كتابة هذه السطور التي بدأت عام ٢٠٠٧ - والبقية تأتي والمذابح مستمرة واغتيال اللون الأخضر يجري صباح مساء تحت أعين جميع الجهات المسئولة في كل مكان دون مواربة وكأننا ننتظر حتي نستورد الجرجير والخس والبرسيم , كما استوردنا من قبل الفانوس والطاقية والجلباب من الخارج ، وقصة التعديات قصة طويلة تبدأ منذ قديم الأزل وكنا نتعامل معها باستهتار وقت أن كان عدد السكان قليلا ومساحة الرقعة الزراعية كبيرة ثم تطور الأمر وارتفع عدد السكان بشكل رهيب وتضاعف عشرات المرات واستمرت الرقعة الزراعية علي ما كانت عليه لتبدأ أول فصول التعديات عليها كنتيجة طبيعية لنمو عدد السكان حتي أتت التعديات علي مساحات بأكملها في بعض المدن وتآكلت الرقعة الزراعية تماما فيها

ونتيجة التعامل بمنطق النعامة ظهرت العشوائيات في مناطق متعددة في القاهرة والجيزة والمحافظات الأخري ابتلعت عشرات المليارات من الجنيهات في تطويرها وتحسين ظروف المعيشة بها.

التعديات استمرت حتي صدر القانون١١٦ لسنة١٩٨٣ الذي أدرج التجريف والتبوير والبناء في الأراضي الزراعية كأفعال يعاقب عليها القانون بعقوبات متدرجة تتراوح بين الحبس والغرامة وإزالة التعديات علي نفقة المخالف.. كما تبنت الجهة الإدارية عدم إدخال المرافق(مياه وكهرباء وصرف صحي) إلي هذه المباني إلا بعد الحكم النهائي فيها ، إلا أن مواسم الانتخابات كانت تأتى لتخالف القوانين ، وتقلب اموازين رأسا على عقب ، فكانت الطريق الملكى الذى سمح للمخالفين بإدخال المرافق وكانت أحكام القضاء غاية في الغرابة فهناك آلاف الحالات يتم تبرئتها وحالة واحدة لسوء حظها تنال العقاب مما جعل القانون بلا معني فعليا وزادت مساحات التعديات والاغتيالات وعادت تجارة تقسيم الأراضي التي كانت رائجة في السبعينيات من جديد في الثمانينيات وظهر حيتان الأراضي مرة أخري خاصة في المناطق القابلة للاستزراع كطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ، وإهدار فرص تنمية زراعة حقيقية ،حيث استطاعوا تكوين ثروات طائلة من تقسيم الأراضي الزراعية ، وتحويلها إلي مناطق سكنية عشوائية عبارة عن بيوت مظلمة لاتدخل إليها الشمس لأنهم لايتركون شوارع لها ويصرون علي بيع كل سنتيمتر ومن يرغب في ترك مساحة للشارع فليتركه من جيبه فكل واحد حر فيما يملك!!

بعد صدور الأمر العسكرى رقم رقم١ لسنة١٩٩٦ الذى أصدره الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء آنذاك ، تم دمج كل أشكال التعدي علي الأراضي الزراعية من تجريف وتبوير وبناء من مادة واحدة ولم يترك الأمر حتي يحسم من القضاء ، و لجأ إلي الإزالة الفورية وفور وقوع المخالفة أيا كان شكل التعدي وصورته ، توقفت التعديات لفترة من الوقت ، لكن وبعد مرور فترة خرج المارد من القمقم من جديد يدمر الأرض ويغتالها دون هوادة ويغتال معها الأمر العسكري وتسابق المحافظون في دغدغة مشاعر المواطنين بالتيسير عليهم في البناء ومد المرافق للمساكن المخالفة حتي خرج الحيتان مرة أخري وبعد أن كان البناء للمضطرين تحول الأمر إلي مظاهرة عنيفة في التسابق نحو تبوير الأرض وتقسيمها وعادت مكاتب تقسيم الأراضي من جديد

علانية وبدون خجل يبيع هؤلاء الحيتان فدان الأرض بما يزيد عن مليون جنيه يمتصون فيها دم المحتاجين للسكن الذين يشترون مساحة لاتزيد علي ١٠٠ متر مربع في أغلب الظروف يتركون منها مالا يقل عن ٢٠ مترا للشوارع وباقي المساحة يقيمون عليها مبني عشوائيا ضيقا ، تحول فيما بعد إلى مناطق بأسرها ، العشوائيات وسكانها يعانون مر العيش ، فيما الأرض تذهب للمحاسيب من وزراء المعونة ومحاسيبها من كبار رجال المال ، الذى قامت إمبراطورياتهم على شروطها التى كانت تقرضهم المليون دولار ، فيقومون بالسداد خلال عشرة سنوات ، لمبلغ مليون جنيه فقط !.

أما الحديث عما تم بيعه والتفريط فيه من تراب الوطن فيحتاج الى ملفات وكتب بل وموسوعات عديدة لتستوعب فقط أسلوب البيع وكيفيته وسياسة الخيار والفقوس التى يمر عبرها، ومخالفته للقوانين والأعراف بداية من تخطيه للقانون الذى يلزم الرئيس بإصدار قرار جمهورى لتمليك الأراضى الصحراوية للأجانب ، ونهاية بتخطى سلطات الرئيس ذاته وتهميشه ،والعمل بعيدا عن صلاحياته التى تزيد يوما عن يوم فقط ليجلس الوريث على عرشه ،أو ليزيد فى قهره للشعب المغلوب على أمره ،تحت دعاوى مثل الشفافية والاستقرار ، لمن ؟ بالطبع لأصحاب الحظوة من المنتفعين بحصيلة البيع أو عمولاته أو فروق أسعاره!!.

الفصل الأول

الأراضي مناجم ذهب لجمع الثروات

أربعة عشر مليونا ونحو ثمانمائة ألف مترا مربعا باعتها الحكومة في آخر مزاداتها عام ٢٠٠٧ بأسعار تتراوح ما بين ٧٣٠ جنيها و ١٠٠٠ جنية للمتر الواحد، فى صفقة هللت لها أبواقها الدعائية كثيرا باعتبارها نصرا مؤزرا يدل على الشفافية التى تمت بها ، ومنها أن وزارة الإسكان ووزيرها رجل البيزنس لم يتدخلا فى المزايدة لصالح أى من المتنافسين الذين بلغ عددهم نحو ٣٥ شركة مصرية وعربية وأجنبية ، وأن الصفقة أضافت لميزانية الدولة أو الوزارة لا يهم نحو ١٧ مليار جنية ينطح جنيه !! ،ولمزيد من الشفافية أعلن رئيس الوزراء تقسيم جزء من الحصيلة لدعم المرافق والخدمات هذا الجزء بلغ نحو ٧,٧ مليار لا يملك منها رئيس وزارة الشفافية غير ٥٪ هى جملة المحصل فعليا كمقدم لدخول المزاد أما الباقى فلايزال بعيدا عن متناوله طبقا لقانون ولوائح الوزارة صاحبة الطرح والذى يقسم مبلغ العطاء على مراحل لكل منها مسمى مختلف وتوقيت متباعد !! ، تكون الأرض خلالها قد تم بيعها مقسمة أو قطعة واحدة للأفراد أو لشركات أخري ، ليجني المحظوظون الثروات بينما الحكومة تبحث عن الملاليم المقسطة على سنوات لا يعلم سوي الله عددها !.

وبرغم ذلك لم يكن أمامنا إلا أن نصدق شفافية الحكومة التى أعلن رئيسها وقتئذ أن المبلغ المخصص للخدمات والمرافق هو المبلغ الفائض عن عملية التقييم للأرض المباعة قبل البيع ، وهو إعلان لا يعنى غير أن شفافية الحكومة تحرص فى المقام الأول على تمرير صفقاتها بالبخس ، وأن التخطيط غائب والمبلغ المفاجأة هو الدافع خلف ما أعلن عن تخصيص للمرافق والخدمات !! ، إلا انه يتبقى سؤال أهم من كل ذلك وهو أين كانت تلك الأسعار- برغم انخفاضها-عندما تم تخصيص آلاف الأفدنة لرجال الأعمال من أصحاب الحظوة مصريين وعرب ، خاصة أن أنباء أكدت قيام جهات رقابية سياديه بعمل تحقيقات مكثفة حول قيام وزارة الإسكان ببيع ٨٨ مليون مترا مربعا إلى أجانب، وذلك لدراسة تداعيات تخصيص مثل هذه المساحات الشاسعة ، في مناطق تشكل أهمية للأمن القومي المصري، وكذلك مدى صحة

الوضع القانوني لهذه المناقصات التي تم ترسيتها بشكل سريع!!

التحقيقات كانت تبحث أيضًا مدى صحة ما يتردد عن قيام أحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق بمجاملة أصدقائه من أصحاب الشركات الخليجية عبر تخصيص هذه المساحات الشاسعة بأسعار مخفضة، وبيان أسباب فوز تلك الشركات دون غيرها بهذه المساحات.كما تركز التحقيقات أيضًا على فحص العقود التي أبرمت مع هذه الشركات والضمانات التي تحفظ حقوق مصر، وتمنع هذه الشركات التى رست عليها هذه الأراضي من تسقيعها من أجل بيعها بأسعار مضاعفة ، وهو مايثير سؤالا آخر عن نفس الشيء إلا أنه يخرج من الإطار العربى إلى المحلى ؛ ليتحدث عن إهدار الحكومة لنحو ٢٠٠ مليار جنيه على أقل تقدير على خزانة الدولة، وهو ما كشفه تقرير أعده المركز القومي لحماية أراضي الدولة عن إهدار الحكومة موارد بيع أراضي الدولة، ، والذى أكد فشل الحكومة في حماية الملكية العامة، وتركها لواضعي اليد، وسعي بعض المسئولين إلي تقنين هذه الأوضاع، بالمخالفة لقرارات جمهورية وقوانين صدرت عام ،٢٠٠١ تحظر تقنين حالة الأراضي بهذا النظام نهائيا !! .

الأخطر لم يكن فيما سبق ، بل فيما أعلنه بعد ذلك اللواء عمر الشوادفي رئيس جهاز حماية أملاك الدولة ، فبحسب ما أعلن عنه الشوادفي ، فإن ما تمت سرقته من أراضى يبلغ ١٦ مليون فدانا ، تقدر بالأمتار ب ٦٧ مليارا و٢٠٠ مليون مترا مربعا ، وهي مساحة ضمت أراضي وضع اليد التي سكتت عليها الحكومة ثم تم تسقيعها داخل الصحراء بعد التقنين غير القانوني ، أو داخل كردون الأراضي الزراعية التي استصلحتها الدولة في الصحاري ، وأدخلت إليها البنية الأساسية بغرض الزراعة وخصصتها أو أهدتها للمحاسيب ، ثم حولوها بقدرة قادر إلي منتجعات سياحية ، أو جيتوهات سكنية فاخرة ، وهذه الأراضي تتراوح أسعار الاستيلاء عليها مابين ٥٠ جنيها و٤٠٠٠ جنيها للفدان الواحد والأخيرة مساحات تم تخصيصها داخل ما يعرف بحزام الأمان الجوفي ، المهم أنها تحولت إلي ما نراه حاليا حول طريق القاهرة الإسكندرية طولا وعمقا داخل الصحراء الغربية ، وكلها تم بيعها بمتوسط سعر للمتر الواحد يتراوح ما بين ٣٥٠٠ جنيه إلي ١٢٠٠٠ جنيه كما في «مدينتي» أو«السليمانية» علي سبيل المثال لا الحصر ، فإذا أخذنا سليمان عامر كمثل فقد حصل علي الفدان ب ٥٠ جنيها فقط ، فيما باع إحدى الفيلات وتبلغ مساحتها ٨٠٠ مترا ب١٠ ملايين

جنيه ، وهو ما يعني أنه اشتري المتر أولا بما لا يزيد عن ١١ قرشا ، ثم باعه ب ١٢٥٠٠ ، فكيف ارتفع السعر إلي هذا الرقم المفزع ، وماهو الذي فعله عامر ليفسر حصوله علي هذه الأموال ، سؤال وجهناه للمتخصصين في التنفيذ ، فيجيب بعضهم أن الفيلا مهما بلغ مستوي تشطيبها فلن تزيد عن ٢ مليون جنيه ، تحسب بالمتر بداية من أعمال الخرسانة المسلحة ونهاية بالتشطيبات والملحقات كحمامات السباحة مثلا !.

ولأن هذه الأرض بيعت بهذه الأسعار باعتبارها أراض بنيت وجهزت للسكني وهو ما يعني ارتفاع تكلفتها الفعلية ، إلا النظر إلي الأسعار التي حصل بها الحيتان علي الأرض ، وهي شديدة التدني قياسا علي التكلفة والبيع بعدها ، ولا يمكن أن نلتمس العذر لأي من هؤلاء إذا ما حاول التلويح بما تكلفه من أموال ، حولت الأرض الصفراء إلي هذه المساحات الخضراء ، حيث الفارق السعري كبير جدا وهامش الربح أوسع من أي طريق سريع في العالم ، .. لذلك تكون الحسبة التي ستبين ما ضاع علي خزانة الدولة ، باختيار متوسط سعري بسيط تخرج منه المساحات الخضراء الخالية وحمامات السباحة والمتخللات الفارغة والطرق والبنية التحتية ، فإذا كان سعر المتر في فدان بيع بخمسين جنيها يبلغ ما لا يزيد عن ١١ قرشًا ، فإن المتوسط الذي اخترناه يعوض ما يمكن أن نسمية بتكلفة البناء أو تكلفة المتخللات الفارغة ، يبلغ ٢٠٠ جنيها فقط للمتر ، باعتبار أنه متر أرض صاف بدون مبان ، فإذا ما أدخلناه في الحسبة البدائية البسيطة ، يصبح ما ضاع على الخزانة العامة مبلغ ١٣ تريليونا و٤٤٠ مليار جنيه ، وهو مبلغ كان كافيا لإنهاء كافة المشاكل التى تعانى منها مصر ، بل وتضعها فى مصاف الدول الأكثر غنى فى العالم !!! .

ما ضاع علي الدولة من تريليونات تظهرها صفحات دراسة بعنوان « نهب أراضى مصر فى عهد مبارك » أجراها الباحث رأفت الويشى .. تظهر قوائم المساحات التى استولى عليها الحيتان ، من أعضاء عصابة نهب أراضى مصر ، تتصدرها منطقة شمال غرب خليج السويس ، التى خصصت الحكومة فيها ١٠٠ كيلومترا مربعا ، مقسمة بين عدة جهات دون إعلان عن مناقصات أو مزايدات ، تحت زعم التنمية بواقع ٥ جنيهات للمتر المربع ، انخفضت إلى جنيه واحد فقط ، هذه الجهات أو لنقل الأفراد هم :« أحمد عز الذى تسلم ٢٠ مليون مترا مربعا (قيمتها السوقية ٢,٤ مليار جنيه) .. أنشأ مصنعا للصاج على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع وباع ١٥٠ ألفا إلى الملياردير

الكويتى ناصر الخرافى بمبلغ ١٥٠٠ جنها للمتر المربع ومازال يحتفظ بالمساحة المتبقية ، من بعدة يأتى محمد فريد خميس و تسلم ٢٠ مليون مترا مربعا (قيمتها السوقية ٣,٥ مليار جنيه .. أنشا مصنعا للكيماويات بمساحة ٢٠ ألف متر مربع ، وباع باقى المساحة .

الثالث هو محمد أبو العينين و تسلم نفس المساحة (قيمتها السوقية٣,١ مليار جنيه) وأنشأ مصنعا للبورسلين على قطعته بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع وممرا لهبوط طائراته الخاصة بمساحة ٥٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقة بعدة مليارات ..، أما الرابع فهو صاحب موبينيل نجيب سايروس بنفس المساحة (تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١,٣ مليار جنيه) وأنشأ مصنعا للأسمنت على قطعته بمساحة ٢٠٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقات بعدة مليارات ، فى المرتبة الخامسة تأتى الشركة الصينية : وكان نصيبها أيضا مثل السابقين ٢٠ مليون متر مربع ولم يتم استغلالها حتى وقت كتابة هذه السطور .

أيضا خصصت الحكومة لمجدى راسخ - والد زوجة علاء مبارك- مساحة ٢٢٠٠ فدان (٩,٢ مليون متر مربع) وذلك فى أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر ، تردد فى بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من شخصية خليجية كبيرة لشراء تلك المساحة بمبلغ ١٠ مليارات جنيها (أى بسعر يزيد عن ١٠٠٠ جنيها للمتر المربع) ، ويذكر أن راسخ هو صاحب مشروع بيفرلى هيلز بمدينة الشيخ زايد ،الذى حقق من ورائه المليارات الكثيرة ، فيما خصصت ٩ آلاف فدان (٣٧,٨ مليون مترا مربعا) لهشام طلعت مصطفى لإنشاء منطقة سكنية باسم مدينتى بسعر يبلغ ٥ جنيهات للمتر ، تقدر القيمة السوقية للمتر المربع بها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه ..

أما حسين سالم فخصصت له الحكومة وبطريقة البلطجة ووضع اليد علي أرض جزيرة نيلية بالأقصر تسمى جزيرة «التمساح» بمبلغ ٩ ملايين جنيها ، أنشأ علها شركة التمساح للمشروعات السياحية .. فيما قدر المختصون سعرها بنحو يقترب من مليار جنيه .. برغم أن هذه الجزيرة تعتبر جوهرة لا تقدر بثمن بسبب موقعها الإستراتيجي المطل على مدينة الأقصر ، كما حصل وبنفس الأسلوب على أراضى شاسعة ومميزة فى مدينتي شرم الشيخ وسدر ، حتي أنه يمتلك خليج نعمة بالكامل ، كما خصص له قصرا ضخما مقام على مساحة ٦٠٠٠ مترا مربعا فى التجمع الخامس ، هذا

بالإضافة إلى عدد كبير من المساحات تنتشر فى مختلف الأماكن فى مصر .

فيما خصصت الحكومة ٧٧٠ فدانا لشركة المهندسين المصريين فى ٢٧ يوليو ١٩٩٤ وبسعر ٥٠ جنيها للمتر على أن يسدد المبلغ بالتقسيط المريح (١٠ ٪ عند التعاقد ثم ١٥ ٪ خلال سنة من التوقيع على العقد ثم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ثم يسدد الباقى على ٥ أقساط متساوية) .. المساحة المذكورة كانت كما يلى : ٤٥٠ فدانا بمدينة العبور ، ٢٤٠ فدانا بمدينة الشروق ، ٨٠ فدانا بالقاهرة الجديدة .

دفعت الشركة المذكورة خمسة جنيهات للمتر على أن تسدد الباقى على خمسة أقساط ، لكنها دفعت ١٦ مليون جنيها فقط ، بينما أعادت البيع للجمهور بسعر ٧٥٠ جنيها للمتر المربع رغم أنها لم تسدد إلا القسط الأول فقط المقدر قيمته ١٠ ٪ ، وفيما حققت أرباحا صافية تزيد عن ثلاثة مليار ونصف المليار جنيها إلا أن الكارثة الأكبر كانت أنها اقترضت مليارى جنيه من البنك العقارى العربى - رئيس مجلس إدارته هو فتحى السباعى وهو من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها- مما عرض أموال المواطنين للضياع ، وهو ما دفع البنك إلى شراء جزء من الأرض بسعر ألفى جنيه للمتر .

خصصت الحكومة ١٠ أفدنة فى القاهرة الجديدة لأميرة سعودية لبناء مجموعة من القصور للأميرات ، دفعت ٤٠٠ جنيها للفدان الواحد وقدرت القيمة السوقية للمتر الواحد بمبلغ ٤٥٠٠ جنيها ، حدث ذلك بقرارات سيادية بالأمر المباشر وتم التنفيذ فى يوم واحد ،كما خصصت ٥٢ ألف فدان للملياردير الكويتى ناصر الخرافى - يحتل المرتبة الأربعين فى قائمة أغنى أغنياء العالم - فى منطقة « جرزا » بمركز العياط بالجيزة بسعر ٢٠٠ جنيها للفدان ، بينما كان الفدان يباع للفلاحين فى المنطقة المذكورة بسعر ١٥ ألف جنيها ، الكارثة أن المساحة المذكورة عبارة عن منطقة أثرية وبها هرمان منهما هرم « سنوسرت » ..

وبحسب الدراسة خصصت الحكومة ، بثمن بخس أراضى وفيلات وقصور إلى عدد كبير من المسئولين بها منهم عاطف عبيد : رئيس الوزراء الأسبق الذى خصص له قصر فخم فى مارينا بالإضافة إلى فيللا ضخمة أشبه بالقصر فى قرية رمسيس بالكيلو ٤٤ من طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، كما منح عدة أراضى فى مناطق مختلفة اشتراها جميعها بثمن بخس ، كذلك حصل اللواء هتلر طنطاوى رئيس

هيئة الرقابة الإدارية سابقا ، على أراضى شاسعة فى عدة مناطق ، وقصر فخم فى التجمع الخامس تم بناؤه بالمخالفة وقصر ثان لا يقل فخامة فى مارينا وقصر ثالث فى قرية بدر المجاورة لمارينا وفيلتان فى ٦ أكتوبر .. كما تسلم أولاده أرضا مساحتها ٤٠ فدانا ، أيضا تسلم محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب الأسبق ٤٠ فدانا بنى فيها ثلاثة قصور ، يقدر قيمة كل قصر بمبلغ ١٥ مليون جنيه بالإضافة إلى فيلا فى الساحل الشمال قيمتها ١٧ مليونا..

القائمة لا تزال تشي بما فيها من أوجه الفساد الذي أضاع علي الدولة هذه التريليونات ففي ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ حصل سليمان عامر علي ٧٥٠ فدانا في حزام الأمان الممنوع بيعه أو زراعته بسعر ٣٧٥ ألف جنيه دفع منها ٣٧ ألفا و٥٠٠ جنيه ، فيما الباقي علي خمسة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة ، ضمن آلاف الأفدنة حصل عليها في هذه المنطقة وأقام عليها منتجع السليمانية وباعه بعد أقل من ٤ سنوات بمبلغ ٣ مليارات جنيه ، وكما يصفه البعض فإن عامر كان قويا لدرجة لم يكن يتوقعها أحد ، حيث ورد اسمه فى واضحا في قضية مستشار وزير الزراعة الأسبق أحمد عبدالفتاح ،الذي أدين في جريمة الرشوة الكبري بوزارة الزراعة ، باعتباره احد الذين دفعوا رشاوي للمستشار المدان ، ذلك بحسب تقارير هيئة الرقابة الإدارية ، عبد الفتاح تمت إدانته بينما عامر وهو أحد الراشين ، لم تستدعه أى من جهات التحقيق لإدانته أو تبرئة ساحته .

وهو الأمر الذي بدا غريبا جدا، حيث أكدت مذكرة هيئة الرقابة الإدارية المؤرخة في ١١ مارس ٢٠٠٤ في الصفحة الثانية منها «.. قيام المدعو أحمد عبدالفتاح بالسير في نهو إجراءات التعاقد بين المدعو سليمان عامر والهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية علي مساحة من الأرض علي الرغم من سابق تخصيصها لصالح شركة ريجوا (شركة مساهمة مصرية) وأنه يسعي لدي المسؤولين بالشركة لنهو الموضوع دون اعتراضهم علي الإجراء حتي يمكن تسجيل تلك المساحة لصالح سليمان عامر بالشهر العقاري نظير تحقيق أحمد عبدالفتاح لاستفادات مادية منه علي سبيل الرشوة.. » انتهت المذكرة التي تجاهلتها النيابة العامة ولم تحقق في الأرض التي راحت من أملاك الدولة لصالح رجل نافذ يملك القوة المادية القادرة علي شراء نفوس ضعيفة.. والمذكرة فاضحة لطبيعة توزيع الأرض علي القادرين سواء بسلطانهم ونفوذهم أو بسطوتهم المالية وأموالهم المفسدة للجهاز الإداري للدولة.

نهب الأراضي علي الخريطة

وقائع نهب الأرض لا تزال مستمرة ، لا يكفيها كل كتب الدنيا لتسجل فقط ما ورد بعقودها ، ليس للحيتان من المصريين فقط بل لهم ولشركائهم من الأجانب ، حيث خسرت مصر بحسب عدد من خبراء التثمين أكثر من ٦٠ مليار جنيه لصالح الشركة المصرية الكويتية ،التى اشترت الفدان بخمسين جنيها ، بغرض الزراعة إلا أنها رغم المعاينة النافية للجهالة ، نجحت فى تبويرها كما نجحت فى الحصول على شهادات رسمية بعدم صلاحية الأرض للزراعة ، ومن ثم قسمت الأرض إلى قطع من أراض البناء ، حيث حصلت على ٢٦ الف فدان حسب العقد المؤرخ في ١٦ مارس ٢٠٠٢ بسعر ٥٠ جنيها فقط دفعت منها ١٠٪ ثم قرر رئيس الوزراء أحمد نظيف في يناير ٢٠٠٨ أي بعد ٦ سنوات من شراء الأراضي الموافقة علي تحويلها إلي أراضي بناء وتم رفع سعر الفدان إلي ٢٠٠ جنيه.. لتربح الشركة في خبطة واحدة ٥٢ مليار جنيه ، الغريب أن الأرض التي تقع علي طريقين عموميين كبيرين هما طريق أسيوط الغربي وطريق العياط ويحدها من الشرق نهر النيل وتكاد تكون علي أطراف ترعة الجيزة وترعة الإبراهيمية ويمكن ريها من مياه النيل ببساطة ودون جهد ، ورغم ذلك لم يجد رئيس وزراء مصر حرجا في الموافقة علي تبويرها وتحويلها إلي أراضي بناء لصالح الشركة الكويتية النافذة والمؤثرة في الحكومة !! .

إلي طريق الإسكندرية الصحراوي ، حيث الخريطة الجغرافية التي تحتوي علي كبار رجال الدولة بداية من أحمد نظيف رأس السلطة التنفيذية الذي يمتلك ٣ فيلات إلي صهري جمال مبارك وعلاء مبارك، محمود الجمال ومجدي راسخ اللذين يمتلكان مساحات من الأراضي علي الطريق وأحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب، وسنترك للقارئ أن يتجول معنا في خريطة طريق مصر إسكندرية الصحراوي ، الذي يبدأ بجمعية الثورة الخضراء التي يمتلكها أخطبوط الأراضي سليمان الأشقر عند الكيلو ٢٨ الذي حصل علي ٧٠٠٠ فدان من أملاك الدولة استغلالا لعلاقته بجهات ذات ثقل سياسي سابقة وحالية بدأت بـ ٥٠٠ فدانا ، ثم وصلت الآن لـ ٧٠٠٠ فدان هذا بخلاف ٨٠٠٠ فدان أخري جنوب وادي الملوك ، تليها مباشرة «إنتربرايس» في الكيلو ٣٠ شرق طريق الإسكندرية ويملكها كل من إبراهيم نافع «رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام السابق» ومعه حسن حمدي، رئيس النادي الأهلي والمشرف

العام علي وكالة الأهرام للإعلان وتصل مساحتها حوالي ١٢٥٠ فدانًا ، ٧٥٠ فدانًا منها تم تغيير نشاطها وأقيمت عليها عشرات الفيلات وحمامات السياحة ويسكنها عشرات السياسيين والرياضيين والفنانين إلي جانب أنه تم فسخ التعاقد علي ٣٠٠٠ فدان منها ومع ذلك لم يتم مجرد إنذارها وليس استدعائها لسؤالها عن حقوق الدولة.

ثم شركة «بالم فارمز» وصاحبها محمد إدريس وحسن عباس وتقع عند الكيلو ٤٢ غرب الطريق الصحراوي وتصل مساحتها لـ ٨٠٠٠ فدانا ، تم تغيير نشاطها إلي جانب النزاع الرهيب بين أصحابها وأصحاب شركة الأفق التي تبعد عنها بمسافة ٢ كيلو ورغم قيامها بحفر آبار بشكل غير قانوني بدون تراخيص مما يهدد خزان المياه الجوفية بالمنطقة إلا أنها باقية دون تهديد ويسكنها أيضا سياسيون وفنانيون ثم شركة الأفق الواقعة بالكيلو ٥٠ شرق الطريق وصاحبها وليد الكفراوي وائل شبل والتي قامت في نهاية عام ٢٠٠٦ بشراء ٥٠٠ فدانا من شركة الريف الأوروبي ، ولأن هناك رجال أعمال من العيار الثقيل كانوا طامعين في هذه المساحة وحاولوا شراءها من الريف الأوروبي ، أعلنت وزارة الزراعة نفسها أن شركة «أفق» موقفها غير قانوني وتخالف شروط التعاقد وغيرت نشاطها وكانت تلك ذريعة لإقصاء الريف الأوروبي عن بيعها لشركة أفق حتي يستطيع أصحاب النفوذ السياسي شرائها إذن موقف «أفق» غير قانوني فأين كان وزير الزراعة رغم خطاب مركز استخدامات أراضي الدولة الذي طالب هيئة التعمير في مارس ٢٠٠٧ باتخاذ الإجراء اللازمة لفسخ التعاقد مع «أفق»؟

تليها شركة «وادي النخيل» التي تقع بالكيلو ٥٢ وصاحبها مجدي السيد ومساحتها ٨٠٠ فدان ،وهذه الشركة تحديدًا يسكنها لإي القصور التابعة لها د. أحمد نظيف ، ويملك بها ثلاث فيلات مساحة الواحدة ٨٠٠ متر واحدة منها يسكنها وولديه يمتلك كل واحد فيلا ،كما يملك بها الممثل حسين فهمي وله بها فيلا، ثم شركة «يوتوبيا» الواقعة بالكيلو ٤٩ غرب الطريق ، و سكانها هم د. أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب « وقتها »، وميرفت التلاوي ومساحتها ٣٠٠٠ فدان ، وجميعها لم يتم استغلالها سواء بالزراعة أو حتي بإقامة المنتجعات وإنما تم تسقيع جزء كبير منها والباقي أقيم عليها مصنع لتعبئة المياه.

ثم شركة صن ست الواقعة بالكيلو ٥٢ شرق الطريق ويملكها محمود الجمال والد

زوجة جمال مبارك ومساحتها ٤٠٠٠ فدانا ، وشريكه عبدالسلام الأنور وجميعها فيلات وهو ما يعني تغيير نشاطها ، كما حصل محمود الجمال علي ٣٠٠٠ فدان أخري بالقرب من الكيلو ٧٠ ، من موقع المدينة المليونية المزمع إنشاؤها كعاصمة لمحافظة أكتوبر، بخلاف ٤٠٠٠ فدان حصل عليها لإقامة مشروع الجيزة الجديدة ثم شركة «هاني العزازي» ومساحتها ٣ آلاف فدانا ، وهي أراضي خاليه رغم أنها في حوزته منذ أكثر من ١٠ سنوات ولم يقم عليها أي نشاط بهدف تسقيعها ، ثم شركة «تاسكادا» ومساحتها ٢٠٠٠ فدان ويملكها «عادل ناصر» - كان عضوا بمجلس الشعب - وتقع بالكيلو ٦٦ وجميعها تحولت لفيلات وقصور وحمامات سباحة وبحيرات صناعية ، ويقطنها رجال أعمال وأعضاء مجلس شعب ، ثم شركة «لافاديت» ويملكها حمادة دياب ومساحتها ٦ آلاف فدان تم تغيير نشاطها ، ثم شركة السليمانية الواقعة بالكيلو ٥٦ وصاحبها سليمان عامر ومساحتها ٦ آلاف فدان، ثم شركة قرطبة ومساحتها ٨ آلاف فدان وتولت أكثر من ٨٠٪ لمنتجعات وقصور وفيلات فسنحت هيئة التعمير التعاقد بسبب ذلك ولكن الأراضي مازالت في حوزة أصحابها وصاحبها عبدالغفار مهران وشركة فيردي الواقعة بالكيلو ٥٧ ويملكها شهاب مظهر زوج شقيقية زوجة محمود الجمال والد زوجة جمال مبارك ومساحتها تزيد علي خمسة آلاف فدان وتحولت جميعها لفيلات وقصور وعن ساكنيها فإنهم من العيار الثقيل جداً سياسيين كانوا أو عسكريين أو قضاة أو رياضيين.

وبالعودة للكيلو ٤٣ نجد شركة مساحتها ٢٥٠ فدانًا ، يملكها رجل الأعمال مجدي راسخ والد زوجة علاء مبارك ، اشتراها من رجل أعمال سعودي ، وقبل الكيلو ٤٠ له شركة أخري مساحتها ٢٠٠٠ فدان ، وكلها كانت مخصصة للزراعة إلا أنها تحولت للاستثمار العقاري، وفي الكيلو ٤٣ توجد شركة «مكة» وكان يملكها رجل الأعمال حسام أبوالفتوح ، قبل أن يصادرها المدعي العام الاشتراكي ومساحتها ٢٠٠ فدان وحصل مجموعة من اللواءات والقيادات الأمنية علي حوالي ٢٠٠ فدان حولوها لفيلات وقصور، وعلي الجانب الآخر من الطريق يوجد الريف الأوروبي وملاكه الأصليون يحيي بن لادن وعمر بن لادن أما رئيس مجلس إدارتها فهو عبدالله سعد ومساحتها ١٦ ألف فدانا ، تم بيع ٩٠٪ منها لياسين منصور ، وضمها لشركة « بالم هليز » المملوكة له مشاركة مع ابن خالته أحمد المغربي ، واشترت شركة «أفق» ٥٠٠

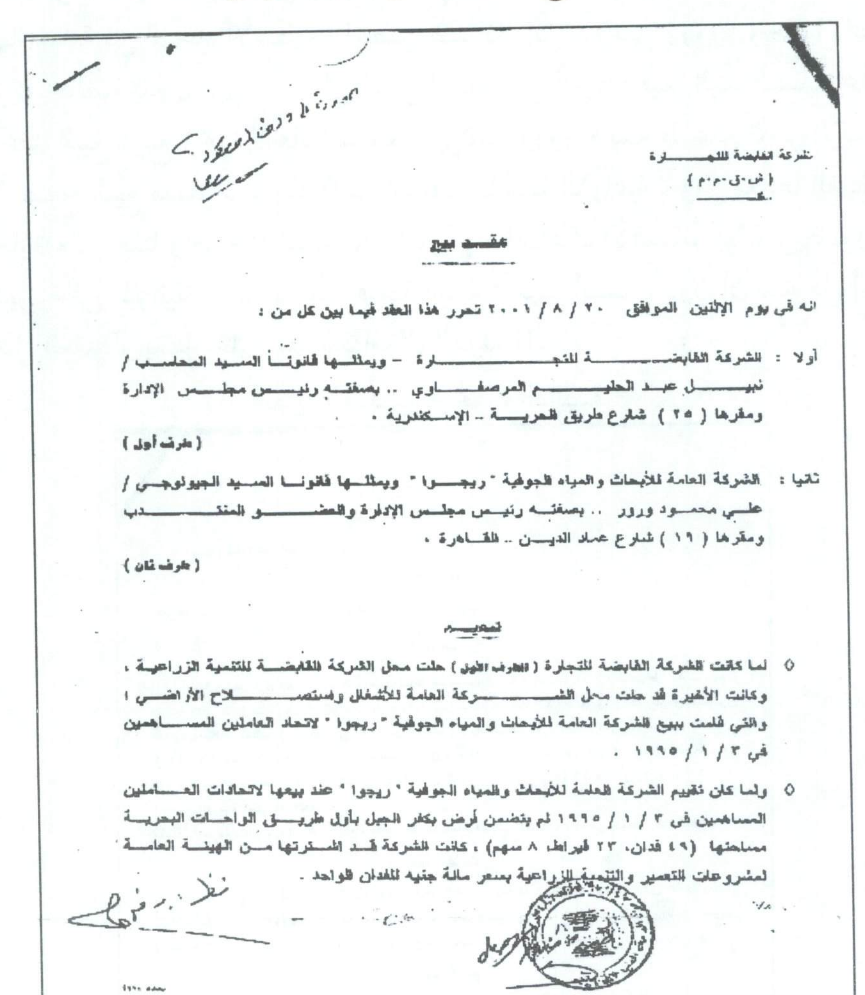
فـدان مـن الريـف الأوروبـي ، ثـم باعتهـا لشـركة «القلعـة» المملوكـة لأحمـد محمـد حسنين هيكل .

واشترت شركة «العزيزية» جزءًا يزيد علي ٣٠٪ من أراضـي الريـف الأوروبـي ، بعد حرب شرسة وفي الكيلو ٥٠ توجد شركة «جرين لاند » ومساحتها ٢٨٠ فدان و «أوزيس» ومساحتها ٦٠٠ فدان إلي جانب «الأفق» ١٢٠٠ فدان ويملكها جميعاً وليد الكفراوي ، و في الكيلو ٥١ يملك رجل الأعمال محمد شـتا ٤٠٠ فـدانا ، ثـم سـمير رياض بالكيلو ٥٢ حوالي ٣٠٠ فدانا ، ثم شريف حجازي ١٠٠٠ فـدان ، ووصـولاً إلي الكيلو ٦٣ وشركة «ستيلادي ماري» الواقعة شرق الطريق ويملكها أيوب عـدلي أيوب ، ثم «العزيزية» التي يـتردد أن مسـاحتها تزيـد علـي ٢٢ ألـف فـدان ورئيسـها أشرف صبري ، في حين أن العديد من الأقاويل تؤكد أن محمود الجمـال لـه النصيب الأخير في أسهمها ، وفي الكيلو ٦٤ توجد شركة «جنات» ويملكها علي عبداللطيف، و هناك مجدى راضى المتحدث الرسمى باسم مجلس الـوزراء الـذى حصـل علـى ٦٠ فدانا بأراضى شركة «ريجوا» ينشئ عليها حاليا مصنعا للمواد الغذائية.

الاسم	ما يمتلكه	المكان	الشركاء	القيمة السعرية
محمود الجمال	٤٠٠٠ فدان ٢٢٠٠٠ فدان ٢٠٠٠ فدان ٤٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٢ الكيلو ٦٣ خلف مطار غرب القاهرة الجيزة الجديدة	صن ست وشريكه عبدالسلام الأنور العزيزية منفرداً منفرداً	١٤مليار جنيه
شهاب مظهر صهر محمود الجمال	٥٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٧	شركة فيردى	٥ مليارات جنيه
مجدى راسخ	٢٠٠٠ فدان ٢٥٠ فدانا	قبل الكيلو ٤٠ الكيلو ٤٣	منفرداً	٣ مليارات جنيه
مجدى راضى	٦٠ فدانا	الكيلو ٦٣	شركة ريجوا	٦٠ مليون جنيه
ياسين منصور	٩٠٠٠ فدان	الكيلو ٤٣	شركة بالم هيلز	٩ مليارات جنيه
إبراهيم نافع	١٢٥٠ فدانا	الكيلو ٢٠ شرق الطريق	حسن حمدى وشركاه	مليار جنيه
أحمد محمد حسنين هيكل	٨٠٠ فدان	الكيلو ٥٠	القلعة ، مزارع آفاق ،	مليار جنيه
سليمان الأشقر	١٥٠٠٠ فدان	الكيلو ٢٩ و ٥٠	الثورة الخضراء	١٥ مليار جنيه
سليمان عامر	٦٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٦	السليمانية. جولف السليمانية	٦ مليارات جنيه

كلما استمر عرض بلايا أعضاء جمعية نهب مصر ، تتلاشي الفوارق بينهم فلايوجد بينهم فاسد صغير ، كلهم كبار بلغ بهم جبروتهم وتبجحهم الحد الذى لم يعد فضحهم كاف ليعدلوا عما يفعلون ، مادامت الجهات الرقابية والمسئولة عنهم تغض الطرف ، إما مشاركة فى الفساد أو تسهيلا له ، فما نشرناه بجريدة «الكرامة» عن شركة «ريجوا» بالمستندات فى عام ٢٠٠٧ ، لم يلق صدى سوى بلاغ للنائب العام تم حفظه بغرابة شديدة برغم تأكيد تحريات الأموال العامة للنيابة بالمستندات لفساد قمتها ، واتساع رقعة ضحاياها من البشر العاملين فيها من اتحاد المساهمين ، لتطول الوطن كله بعد ان باتت أراضيها مستعمرة لكل النافذين ، من أصحاب السطوة والسلطان ، «وزراء ومحافظين وقضاة وضباط سياديين ورجال أعمال من أصهار السلطة والنفوذ» ، وكلهم معلومون عبر ما نشرناه ، مؤكدون بما نشره غيرنا بعد ذلك بمسافات ، فبراءة «قمة» الشركة الفاسدة المتكررة بحفظ البلاغات فيها ، تأسست على كون البيوع التى باعتها الشركة ،لأراض لم تكن مملوكة لها ، صحيحة لملكيتها لهذه الأرض دون أي سند يؤكد تلك البراءة ، بينما عقد البيع المؤرخ فى ٣ يناير ١٩٩٥ ينص على كافة الأصول المستبعدة من صفقة البيع ، ويؤكد أن الأرض محل البلاغات كانت ملكا للشركة القابضة ، وبعد هذا التاريخ صارت مؤجرة لريجوا .. فباعتها بالمخالفة لشروط العقد ، ثم تم تدبير عقد بيع لها من الشركة القابضة ليخرج البائع بدون حق براءة ، على يد صاحب الحق الأصيل الذى لم يحاسب على الخطأ ! .

عقد البيع المضروب من القابضة لريجوا



الشركة القابضة للتجارة
(ش-ق-م-م)

عقد بيع

انه فى يوم الإثنين الموافق ٢٠ / ٨ / ٢٠٠١ تحرر هذا العقد فيما بين كل من :

أولا : الشركة القابضة للتجارة - ويمثلها قانونا السيد المحاسب / نبيل عبد الحليم المرصفاوي .. بصفته رئيس مجلس الإدارة ومقرها (٢٥) شارع طريق الحرية - الإسكندرية .

(طرف أول)

ثانيا : الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " ويمثلها قانونا السيد الجيولوجي / علي محمود ورور .. بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومقرها (١٩) شارع عماد الدين - القاهرة .

(طرف ثان)

تمهيد

◊ لما كانت الشركة القابضة للتجارة (الطرف الأول) حلت محل الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، وكانت الأخيرة قد حلت محل الشركة العامة للأشغال واستصلاح الأراضي ، والتي قامت ببيع الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " لاتحاد العاملين المساهمين في ٣ / ١ / ١٩٩٥ .

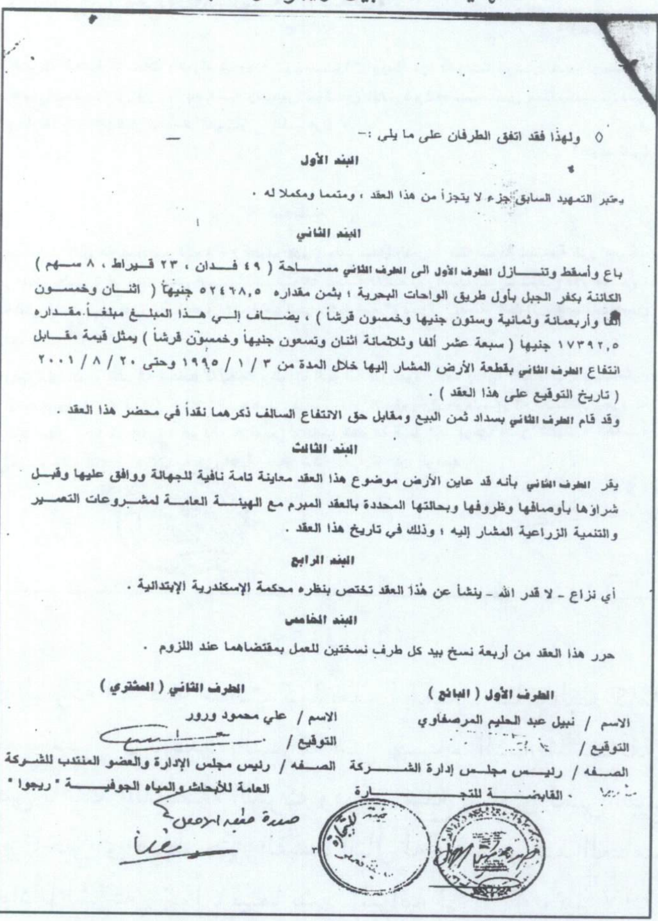
◊ ولما كان تقييم الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " عند بيعها لاتحادات العاملين المساهمين في ٣ / ١ / ١٩٩٥ لم يتضمن أرض بكفر الجبل بأول طريق الواحات البحرية مساحتها (٤٩ فدان، ٢٣ قيراط، ٨ سهم) ، كانت الشركة قد اشترتها من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بسعر مائة جنيه للفدان الواحد .

صورة رقم (٦)

الأغرب أن الشركة القابضة منحت كما يعلم الجميع ، مبلغ البيع كاملا بدلا من أن تحصل عليه ، على أن تسدده الشركة من أقساط البيع المستحقة على اتحاد المساهمين ، يعنى باعت «القابضة» الشركة وفوقها مبلغ يساوى ثمن البيع المؤجل ، واشترطت عدم تأخير أى قسط حتى القسط التالى له ، فيما يؤكد العاملون أن جملة الأقساط تم سدادها لشركة ريجوا ، بينما تشير الميزانية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ، إلي أن

هذه الأموال لاتزال ديونا على ريجوا لصالح «القابضة» ، ليعلن الحال عن نفسه بأن قمتها الممثلة فى الرجل الأسطورة المحصن ضد كل إدانة «على ورور» ، حصل على الشركة خالصة بدون أى أعباء على سبيل الهدية التى لاترد ، فيما البند السابع عشر من عقد البيع « بيع ريجوا لاتحاد المساهمين برئاسة ورور » يشترط عدم تأخر الأقساط وإلا يصبح البيع مفسوخا ، ولما كانت القابضة للتنمية الزراعية ، ومن بعدها القابضة للتجارة ، قد حلتا وأصبحتا قطعة من التاريخ ، ضاعت الأقساط إلا من ظهورها كمديونية فى الميزانية ، كما ضاعت قيمة البيع الهدية أيضا ، دون أن يتدخل أحد لتفعيل العقد أو يعمل على استرداد أموال الدولة !!.

نهاية العقد بين ريجوا والقابضة



٥ ولهذا فقد اتفق الطرفان على ما يلى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، ومتمما ومكملا له .

البند الثاني

باع وأسقط وتنازل الطرف الأول الى الطرف الثاني مساحة (٤٩ فدان ، ٢٣ قيراط ، ٨ سهم) الكائنة بكفر الجبل بأول طريق الواحات البحرية ؛ بثمن مقداره ٥٢٤٦٨,٥ جنيهاً (اثنان وخمسون ألفا وأربعمائة وثمانية وستون جنيها وخمسون قرشاً) ، يضاف إلي هذا المبلغ مبلغاً مقداره ١٧٣٩٢,٥ جنيها (سبعة عشر ألفا وثلاثمائة اثنان وتسعون جنيهاً وخمسون قرشاً) يمثل قيمة مقابل انتفاع الطرف الثاني بقطعة الأرض المشار إليها خلال المدة من ٣ / ١ / ١٩٩٥ وحتى ٢٠ / ٨ / ٢٠٠١ (تاريخ التوقيع على هذا العقد) .

وقد قام الطرف الثاني بسداد ثمن البيع ومقابل حق الانتفاع السالف ذكرهما نقداً في محضر هذا العقد .

البند الثالث

يقر الطرف الثاني بأنه قد عاين الأرض موضوع هذا العقد معاينة تامة نافية للجهالة ووافق عليها وقبل شراؤها بأوصافها وظروفها وبحالتها المحددة بالعقد المبرم مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية المشار إليه ؛ وذلك في تاريخ هذا العقد .

البند الرابع

أي نزاع - لا قدر الله - ينشأ عن هذا العقد تختص بنظره محكمة الإسكندرية الإبتدائية .

البند الخامس

حرر هذا العقد من أربعة نسخ بيد كل طرف نسختين للعمل بمقتضاهما عند اللزوم .

الطرف الأول (البائع)
الاسم / نبيل عبد الحليم المرصفاوي
التوقيع /
الصفه / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة

الطرف الثاني (المشتري)
الاسم / علي محمود ورور
التوقيع /
الصفه / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا "

صورة طبق الأصل

صورة رقم (٧)

«ورور» قلعة محصنة .. لماذا ؟ نجيب كما أجبنا سابقا لأنه لايزال على رأس الشركة حتي الآن ، برغم كل المخالفات التى ارتكبها وكل الأموال الى أهدرتها بيوعه لأراضى الدولة ، خاصة أراض حزام الأمان الجوفى ، وتبلغ نحو ٩٠٠٠ فدان برغم عدم ملكيته لها أولا ،ثم مخالفته للقانون والقرارات السيادية ثانيا ، وبحسب المستندات فإن المساحة التي كانت مخصصة للشركة كحزام أمان تم بيعها بالكامل ، لتنهى ريجوا على مشروع الحفاظ على مخزون المياه الجوفية ، من خلال منطقة حزام الأمان ، بعد تحالفها مع مصالح رجال الأعمال من راغبى الربح الحرام ، ضمانا لذهاب صرخات المبلغين عنه إلى جحيم الحفظ ، مثلما تم فى اتهامه بإخفاء أرض الهرم وبيعها برغم عدم ملكيتها له ، ادعاءا بأنها كانت ضمن عقد البيع ودراسة تقييم الأصول قبله ، إلا أن عقد البيع المؤرخ فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ ، بين القابضة للتجارة وريجوا ، يؤكد انها لم تكن كذلك ، وأنها ملك القابضة مشتراه من هيئة التعمير لاستخدامها كمخزن مكشوف ، وهو ما تظهره البنود ١و٢و٣ من العقد المشار إليه ! ،ورغم هذا قال خبير وزارة العدل أنها كانت ضمن أصول ريجوا ، وعليه خرج ورور من القضية !! .

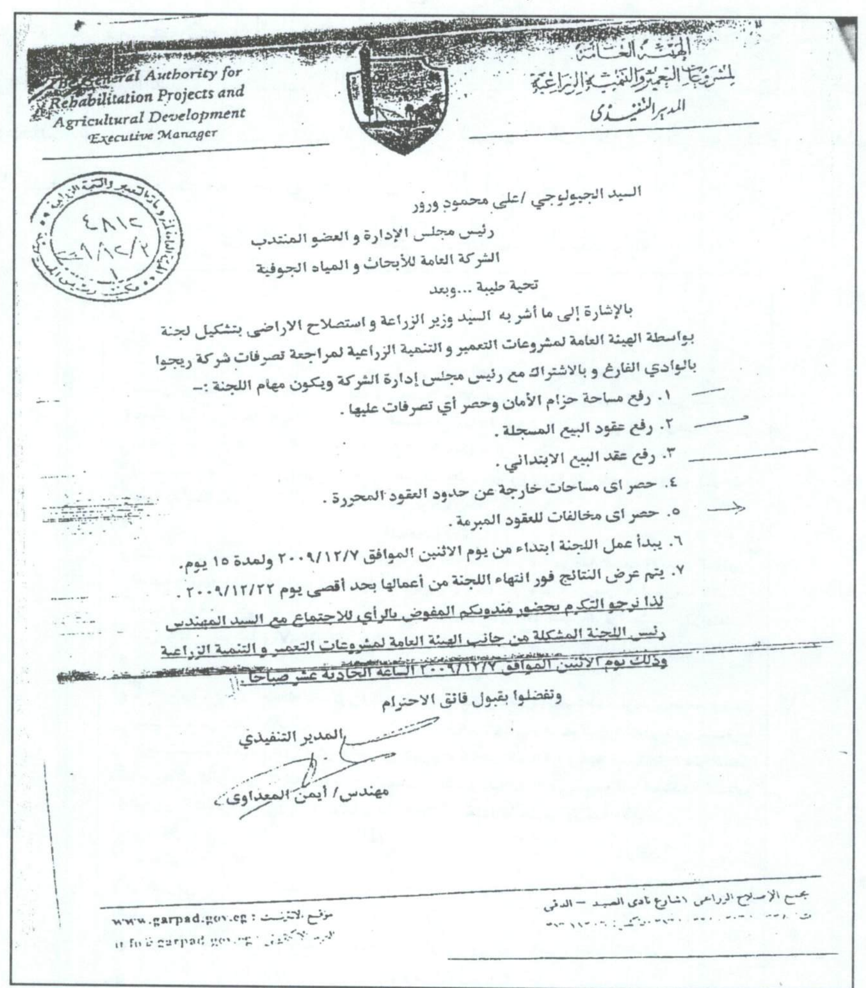
ملف سرقة الأراضي لا ينضب فمعينه مليء دائما ، فرغم توالى التقارير الدولية التى تُحذِّر الحكومة من نشوب حروب مياه فى المستقبل، ودخول مصر حد الفقر المائى بعد ما وصل نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٩٠٠ متر مكعب سنويًا، فإن الحكومة الذكية لم تشغل بالها وفشلت حتى فى الحفاظ على حصة مصر البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، الغريب أن المراكز البحثية الرسمية حذَّرت من نتاج هذه السياسات على الأمن المائى المصري، وآخرها دراسة أصدرها مركز بحوث الصحراء تؤكد أن المنتجعات السياحية تستخدم المياه الجوفية فى إنشاء بحيرات صناعية وحمامات سباحة ، وهو ما أدى إلى انخفاض حادٍ فى منسوب المخزون الجوفى بمنطقة غرب الدلتا ، علاوة على ما تتعرض له تلك الخزانات من مخاطر التلوث الناجمة عن اختلاطها بمياه الصرف الصحى للمنتجعات السياحية ، التى لا تراعى فى إقامتها القواعد الهندسية القياسية، مما يؤدى لتسريب مياه الصرف إلى الخزان الجوفى مباشرة وإصابته بالتلوث.

حزام الأمان الجوفي الممنوع بيع أراضيه أهدته الحكومة للكبار، في مقابل زهيد لا

يتعدى ٢٠٠٠ جنيها للفدان فى أفضل البيوعات ، وبعدها يتم توفيق الأوضاع وتغيير النشاط من زراعي الي سكني ، بينما باعت أغلب الأراضى هناك بسعر لا يتعدى ٥٠ جنيها للفدان أيضا ، فما يحدث على الطريق الصحراوى القاهرة الإسكندرية ، ليس سوى دليلا دامغا على أن الحكومة ليست سوى «خيال مآتة» ، لا يخيف سوى الغلابة من المصريين ، بينما لا حول له ولا قوة أمام رغبة وجشع الكبار ، الذين يملكون القدرة على شراء أى شيئ فى مصر ، أو الاستيلاء عليه رغم أنف الحكومة ، والأمثلة كثيرة .. منها ما اشتراه رجل الأعمال شريف حجازى ممثلا لشركة الحجاز للمشروعات الزراعية ، من شركة ريجوا الشهيرة بعزبة «على ورور» ، وهو مساحة ١٠٠٠ فدان بسعر الفدان ٥٠ جنيها ، داخل الحزام المحظور البيع فيه ، وهو ما اعترضت عليه الهيئة العامة للتعمير ، بعد اكتشافها لبيع ورور لهذه المساحة ، فيما هى المالك الأصلى فقامت عبر الرئيس التنفيذى وقتها اللواء محمود عبد البر ، فى عام ٢٠٠٥ بإحالة الأمر كله للنيابة العامة ، ثم كان الناتج صفر !

الأمر تكرر عندما بدأ المهندس أيمن المعداوى ، فى السير على هدى سلفه فأصدر القرار رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٩ ، بتشكيل لجنة لفحص تصرفات شركة ريجوا ورفع مساحة حزام الأمان ، وحصر أى تصرفات عليها وكذلك حصر مخالفات العقود المبرمة ، وانتهت اللجنة إلى وجود عقود لـ٧ شركات داخل حزام الأمان من بينها «جولف السليمانية وشريف حجازى و رودان والريف الأوروبى » ، ورأت ضرورة بحث المواقف التعاقدية لهذه الشركات بعد أن فسخت الهيئة تعاقدها مع شركة ريجوا التى قامت بهذه التصرفات ، ولم يمض أكثر من شهرين إلا وكان المعداوى خارج إطار قدرته على استرداد هذه الأراضى التى وافقت الحكومة على تعديل النشاط المخصص لها من زراعى إلى منتجعات سياحية مقابل ٢٠٠٠ جنيه للفدان ، ليبيع حجازى وأقرانه الفدان بعد ذلك ب ٢ مليون جنيه هو قيمة كل ما دفعه لمساحة ١٠٠٠ فدان ، ليكون صافى ربحه ٢ مليار جنيه .

قرار المعداوي بفحص أعمال شركة ريجوا



الهيئة العامة
لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
المدير التنفيذي

General Authority for
Rehabilitation Projects and
Agricultural Development
Executive Manager

٤٨١٢
٢/١٢/٠٩

السيد الجيولوجي /علي محمود ورور

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

الشركة العامة للأبحاث و المياه الجوفية

تحية طيبة ...وبعد

بالإشارة إلى ما أشر به السيد وزير الزراعة و استصلاح الاراضى بتشكيل لجنة بواسطة الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية لمراجعة تصرفات شركة ريجوا بالوادي الفارغ و بالاشتراك مع رئيس مجلس إدارة الشركة ويكون مهام اللجنة :-

١. رفع مساحة حزام الأمان وحصر أي تصرفات عليها .
٢. رفع عقود البيع المسجلة .
٣. رفع عقد البيع الابتدائي .
٤. حصر اى مساحات خارجة عن حدود العقود المحررة .
٥. حصر اى مخالفات للعقود المبرمة .
٦. يبدأ عمل اللجنة ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٧ ولمدة ١٥ يوم.
٧. يتم عرض النتائج فور انتهاء اللجنة من أعمالها بحد أقصى يوم ٢٠٠٩/١٢/٢٢ .

لذا نرجو التكرم بحضور مندوبكم المفوض بالرأي للاجتماع مع السيد المهندس رئيس اللجنة المشكلة من جانب الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٧ الساعة الحادية عشر صباحا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير التنفيذي

مهندس/ أيمن المعداوى

مجمع الإصلاح الزراعي ١ شارع نادي الصيد – الدقي

موقع الانترنت : www.garpad.gov.eg

info@garpad.gov.eg

صورة رقم (٨)

أما ثانى العقود التى طالبت هيئة التعمير بفحصها ، فكان من نصيب سليمان عامر واشتري من شركة ريجوا٧٥٠ فدانا بسعر٥٠ جنيها للفدان، وأيضا داخل حزام الأمان المحظور البيع فيه،حدث ذلك في ١٩ أغسطس ٢٠٠١ ، ثم قامت الحكومة كعادتها بتوفيق الأوضاع ب ٢٠٠٠ جنيه للفدان، وبعد تغيير النشاط تم بيع الفدان الواحد من هذه الأراضي بـ١٠ ملايين جنيه، الغريب أن المساحة التي حصل عليها

سليمان عامر كانت بهدف إقامة مشروع إسكان لشباب الخريجين ، الذي يرتبط بمشروعات الاستصلاح بالمنطقة وهذا ما كشفته أحد خطاباته الموجهة إلي وزير الزراعة السابق الدكتور يوسف والي في ٢٩ ابريل ٢٠٠٣ ، فيما تحولت الأرض إلى منتجعات سياحية وفيللات وقصور لا يجرؤ شباب الخريجين علي الاقتراب منها ، تماما كما لم تجرؤ حكومة رجال الأعمال من الاقتراب منه !!

عقد سليمان عامر .. جولف السليمانية

[illegible] ١٥ / ٨ / ٢٠٠١ صدرت موافقة السيد الأستاذ الدكتور / نائب رئيس مجلس [illegible] الزراعة واستصلاح الأراضي على قيام الطرف الأول بالتصرف ببيع مساحة [illegible] فدان من المساحة المباعة (حزام الأمان) للطرف الثاني إستثناءً من القرار رقم [illegible] لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقرار رقم ٨٦٠ لسنة ١٩٩٦.

وحيث إنه [illegible] هذا التصرف على مجلس إدارة الشركة وصدرت الموافقة عليه بجلسته رقم [illegible] ٨٧ المنعقدة بتاريخ ١٦/ ٨/ [illegible]

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، وكذا موافقة السيد الأستاذ الدكتور النائب عليه وللشركة الطرف الأول بتاريخ ١٩/ ٨ / ٢٠٠١ ويقر الطرف الثاني بعلمه وموافقته على ما جاء به ويعتبر توقيعه على هذا العقد إقراراً منه بالإحاطة على كافة القواعد والأحكام التي تتعلق بهذا التصرف.

البند الثاني

باع الطرف الأول بصفته المذكورة إلى الطرف الثاني القابل لذلك قطعة أرض صحراوية بجزء من [illegible] الأساسية ومساحتها ٧٥٠ فدان ، وتقع بعد حوالي ٢ كيلو متر خارج [illegible] وادي النطرون - مركز الهرم - محافظة الجيزة ، وهذه المساحة تحت العجز والزيادة والعبرة في التحديد النهائي للمساحة بكشف التحديد الذي تجريه قلم المساحة التابع للمأمورية الشهر العقاري المختصة وهذه القطعة محددة بالحدود الأربعة الآتية:-

الحد البحري :

الحد القبلي :-

الحد الشرقي

الحد الغربي

[illegible] الطرفين ويعتبر مكمل ومتمم للعقد .

البند الثالث

[illegible]

صورة رقم (٩)

عقابا له قام وزير الزراعة بنقل أيمن المعداوى بعيدا عن منصبة كقائم بأعمال المدير التنفيذى لهيئة التعمير والتنمية الزراعية ، خلفا للواء محمود عبد البر المدير التنفيذى المستقيل ، الأسباب كما قالت المصادر داخل الهيئة ، ربما تكون واحدة وكلها تصب

فى خانة محاولات الإثنين استرداد حقوق الدولة المنهوبة ، فيما تريد حكومة خيال الظل الحفاظ على ثروات أسيادها ، المسيطرين على أراضى الدولة ، المصادر شككت فيما تم اتخاذه من قرارات ، قيل أنها حماية أملاك الدولة ، مؤكدة أن هذه القرارات ستوضع بجانب أقرانها على أرفف الوزارات المعنية ، مثلما حدث فى أغسطس ٢٠٠٩، عندما قررت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى منح منتجعات السليمانية والريف الأوروبي وأفق ٥، ٨، ١، وسويزيلاند ٤٠٠، ومنتجعات حسام أبوالفتوح الواقعة على جانبى طريق مصر ـ الإسكندرية الصحراوى مهلة ٤٥ يوماً تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفات التى قامت على مساحات تصل إلى أكثر من ١٧٠٠ فدان تمهيداً لفسخ العقود المبرمة معها، وإعادة تقنين أوضاعها بعقود جديدة طبقاً للغرض الأساسى لاستخدامها .. لتمر المهلة دون أن تتخذ أى إجراءات لصالح خزينة الدولة .

تماما مثلما حدث مع الشركة المصرية الكويتية ، التى تحرر لها عقد بيع لمساحة ٢٦ ألف فدان فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٢ ، وبعد ذلك بعامين ورد للهيئة خطاب د.يوسف ووالى وزير الزراعة وقتها مرفقا به قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة٢٠٠٤ بالموافقة علي معاملة المستثمرين العرب المساهمين بالشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني المعاملة المقررة للمصريين بالنسبة لمساحة٢٦ ألف فدان الكائنة بمركز العياط_ محافظة الجيزة ، وفى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ قامت الهيئة بمعاينة الأرض للوقوف على مدى تنفيذ الشركة لبنود التعاقد ، وأثبت لجنة المعاينة ارتكاب الشركة لمخالفات عديدة من شأنها الانتهاء إلى فسخ التعاقد معها ، بالإضافة إلى لمخالفة شروط الترخيص الصادر من قبل المجلس الأعلي للآثار والمنتهي إلي طلب إخطار الشركة بإلغاء التخصيص الصادر لها بناء علي مخالفتها لقانون حماية الآثار رقم١١٧ لسنة١٩٨٣.

صورة من عقد المصرية الكويتية

(٣)

والخبرة فى التحديد النهائى للمساحة بما يتبعه التحديد الذى تجريه [illegible] بمعرفة المأمورية الشهر العقارى المختصة .

البند الثالث

تم هذا البيع بسعر ٢٠٠ (فقط وقدره مائتا جنيه) للمتر [illegible] ، ٥ فدان
وبذلك تكون جملة ثمن الأرض ٤٨٠٠٠٠٠٠ (فقط وقدره [illegible] مليون [illegible] جنيه)
سدد الطرف الثانى مقدم ثمن ٢٥٪ (خمسة وعشرون فى المائة) من جملة ثمن الأرض وقدره ١٢٠٠٠٠٠٠
(فقط وقدره [illegible] مليون [illegible])
بالشيك رقم [illegible]
بالتحصيل
بتاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٠٧ [illegible] ٩٤٢٨٠٠

ويسدد الباقى على خمسة أقساط سنوية [illegible] بعد إضافة عائد الاستثمار وقدره ٧٪ (سبعة فى المائة)
يستحق القسط الأول منها بانقضاء سنة من تاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٠٧ الموافقة على بيع الأرض للطرف الثانى
وإذا تأخر الطرف الثانى عن الوفاء بالأقساط المستحقة فى مواعيدها تستحق عليه بجانب تحصيل الأقساط
غرامة تأخير قدرها ١٤٪ (أربعة عشر فى المائة) على المبالغ المتأخر سدادها دون الحاجة إلى مطالبة
أو إنذار أو اتخاذ أى إجراء قضائى [illegible]

ويمنح خصم معجل الدفع قدره ١٠٪ (عشرة فى المائة) إذا أوفى الطرف الثانى بكامل [illegible] المستحق
استعماله عند التعاقد [illegible]

وفى حالة التأخير عن سداد قسطين متتاليين يحق للطرف الأول فسخ التعاقد واسترداد الأرض
دون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية [illegible]

البند الرابع

يلتزم الطرف الثانى من جانبه بتنفيذ أعمال البنية الأساسية للمساحة المدرجة له (آبار - استصلاح داخلى - كهرباء - طرق) دون أى التزام من الطرف الأول والمقصود بالاستصلاح هو تحويل الأرض إلى أرض قابلة للاستزراع وفقا للقواعد المتبعة والدراسة المقدمة من الشركة والمعتمدة من الهيئة وتقسيمها إلى وحدات قابلة للاستغلال الزراعى محققة الأغراض موضوع الاتفاق وفى سبيل ذلك يلتزم الطرف الثانى بأعباء توفير المصادر الداخلية للرى والصرف وإنارة والمرافق الأخرى لوحدات المشروع على نفقته على أن يخضع لمراجعة واعتماد الجهات المختصة مثل وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ووزارة الكهرباء وغيرها .

البند الخامس

لا يجوز للطرف الثانى أن يتصرف بالبيع فى الأراضى المخصصة له أو أى جزء منها للغير إلا بعد سداد كامل الثمن وبعد الانتهاء من كافة عمليات الاستصلاح وإعداد الأرض للزراعة وتوفير كافة البنية الأساسية على حساب الطرف الثانى وتحويله العامر [illegible] الطرف الثانى [illegible] من أعمال الاستصلاح كافة [illegible] طبقا لدراسة الجدوى المقدمة من الشركة والموافقة عليها من الهيئة وبعد توصيل المياه من [illegible] لبداية الأرض [illegible]

صورة رقم (١٠)

وكما تؤكد المستندات .. انتهت الهيئة فى اجتماع مجلس إدارتها المنعقد فى ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ إلى عرض مخالفات الشركة على مجلس الوزراء للنظر فى موقفها ، وتم العرض بالفعل على المجلس بالإضافة إلى لجنة فض المنازعات بهيئة الاستثمار ، ليس هذا فحسب بل أن كتاب المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٦ المرسل لهيئة التعمير أيضا انتهى للمطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية

بمعرفة جهة الولاية لفسخ التعاقد المبرم مع الشركة المصرية الكويتية لمخالفتها لشروطه وقيامها باستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله ، لتمر سنوات أربع منذ ذلك التاريخ والوضع كما هو عليه ، الشركة مستمرة بينما الشرفاء الذين حاولوا استرداد حق الدولة منها ينكل بهم من حكومة خيال الظل ووزرائها المعنيين! .

الأغرب هم ما يحدث من الشركة على أرض الواقع ، ويرصده مركز أولاد الأرض فى تقرير له صادر فى مايو ٢٠٠٥ ، حيث يقول التقرير :« أن الأهالى الذين سبق أن شكلوا شركة لاستصلاح الأراضى على مساحة ألف فدان بناحية جرزا على طريق أسيوط - الفيوم ، وتوجهوا لهيئة التعمير لتقنين وضعهم ، وتم قيد الطلب برقم ١٥٢٨ بتاريخ ٥/١١/٩٦ وبعد ثمانية أعوام استطاع المشروع أن يأخذ طريقه إلى النور ، ففي يوم ٥/١/ ٢٠٠٤ تقدمت الشركة بعدة طلبات للآثار والدفاع والمحاجر وفقا لأحكام القانون وبناء عليه قامت الإدارة المركزية للملكية والتصرف بأجراء المعاينة على الطبيعة وتأكدت من جدية المشروع خاصة ،أن الأهالي قاموا خلال السنوات الثمانية بعمل تسويات للأرض تمهيدا لزراعتها ومد خطوط وشبكات الري الرئيسية وتمهيد الطرق و إنارتها بالفعل ، وبناء بعض الغرف للحراسة يعيش فيها بعض العاملين كل ذلك بالجهود الذاتية بلغت أكثر من مليون جنيه ، ولكن الحلم تحول إلى كابوس بعد أن ظهرت المافيا فى شكل شركة عربية مصرية مشتركة لتضع يدها على تلك الأرض مستعينة بنفوذها وأذنابها ، ففوجئ الأهالي بالبلدوزرات والحفارات ومجموعة من البلطجية يحملون شتى الأسلحة ويقومون بتجريف الأرض واقتلاع الزرع وتحويلها إلى تلال من الرمل والظلط ويطردون أصحاب الأرض تحت تهديد السلاح ، وعندما حاول الأهالى التصدى لهم قال المسئول عن الشركة المصرية الكويتية إحنا الحكومة ثم قام بعمل محضر لبعض الأهالي ، وفى قسم مركز العياط فوجئوا بالإهانات والبهدله لترهيبهم،فتقدموا بمذكرات عاجلة لمجلس الوزراء ووزارة الزراعة ومجلس الشعب والشورى ولكن دون جدوى » ! .

الشركة النافذة المسنودة حصلت علي ٢٦ ألف فدان بسعر ٥٠ جنيها فقط دفعت منها ١٠٪ ثم قرر رئيس الوزراء أحمد نظيف في يناير ٢٠٠٨ أي بعد ٦ سنوات من شراء الأرض ، الموافقة علي تحويلها إلي أراضي بناء وتم رفع سعر الفدان إلي ٢٠٠ جنيها برغم وقوعها علي طريقين عموميين كبيرين هما أسيوط الغربي والعياط ،

فيما يحدها من الشرق نهر النيل ، وتكاد تكون علي أطراف ترعة الجيزة وترعة الإبراهيمية ويمكن ريها من مياه النيل ببساطة ودون جهد ، برغم ذلك كله لم يجد رئيس الوزراء حرجا في الموافقة علي تبويرها وتحويلها إلي أراضي بناء لصالح الشركة الكويتية النافذة والمؤثرة في الحكومة ، بينما يشير أهالى جرزا إلى أن الشركة النافذة وضعت أيديها علي ٢٠ ألف فدانا أخري من أملاك الدولة هذه الأرض تقبع تحتها بحيرة من الآثار . !!!

بالعودة مجددا إلي فساد شركة «ريجوا» سنجد أن الوزراء أيضا كان لهم نصيب من كعكتها ، فحسب المذكرة رقم ٧/ ١١٣ التي عرضت في جلسة مجلس إدارة الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) شركة مساهمة مصرية في ٣١ مايو ٢٠٠٣ طلب الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء « وقتئذ» وعدد من وزرائه من بينهم الدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة الدولة للتعاون الدولى ، و الدكتور محمود أبو زيد وزير الرى السابق ، ضرورة - لاحظ ضرورة تلك - تخصيص ٢٠٠ فدان بواقع ٢٠ فدانا لكل وزير من وزراء الحكومة ، وافقت الشركة في اجتماعها علي بيع الأرض للسادة الوزراء بسعر ٤٠٦٩ جنيها للفدان علي أن يتم سداد ٢٥٪ من ثمن الأرض والباقي يسدد علي خمسة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة،الأرض التي استحوذ عليها وزراء نظيف بمبالغ لا تتجاوز ٨٠٠ ألف جنيه وبالتقسيط معروضة للبيع حاليا بما يوازى ٢٥٠ مليون جنيه فى أقل من ٧ سنوات ، وهو ما يعنى أن هؤلاء الوزراء خالفوا القانون الذى يمنعهم من التعامل مع القطاع العام ، ويؤكد أن كافة محاولات النيل من مرتكبى المخالفات داخلها كان مستحيلا ، حيث المحاولات دائما ما تبحث عما يخلعها من ثوب القطاع العام لتبدو بيوعاتها للوزراء سليمة ، ولأن الشيء مقابل الشيء استمرت المخالفات مقابل عدم افتضاح أمر الوزراء و الشركة معا !

عقد د. محمود أبو زيد

MOODY
INTERNATIONAL CERTIFICATION
UKAS

ريجوا

CERTIFICATION FRANCE
ISO 9001-2000

الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية
" ريجوا "
شركة مساهمة مصرية
قطاع الشئون القانونية

عقد بيع ابتدائى
مع حفظ حق الامتياز لأرض صحراوية مستصلحة

أنه فى يوم الموافق ٥/ ٦ /٢٠٠٢ – أبرم هذا العقد بين كل من :-

١ - السيد الجيولوجى / على محمود أحمد ورور – بصفته – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " – شركة مساهمة مصرية ومقره ١٩ شارع عماد الدين – قسم الأزبكية – القاهرة .

(طرف أول بائع)

السيد / الدكتور محمود عبدالحليم أبو زيد ....
المقيم / ....
ويحمل بطاقة شخصية / عائلية رقم .... الصادرة من قسم .... محافظة ....
.... جواز سفر .... جنسيته ....

السيد / ....
المقيم / ....
ويحمل بطاقة شخصية / عائلية رقم .... الصادرة من قسم .... محافظة ....
.... جواز سفر .... جنسيته ....

السيد / ....
المقيم / ....
ويحمل بطاقة شخصية / عائلية رقم .... الصادرة من قسم .... محافظة ....
.... جواز سفر .... جنسيته ....

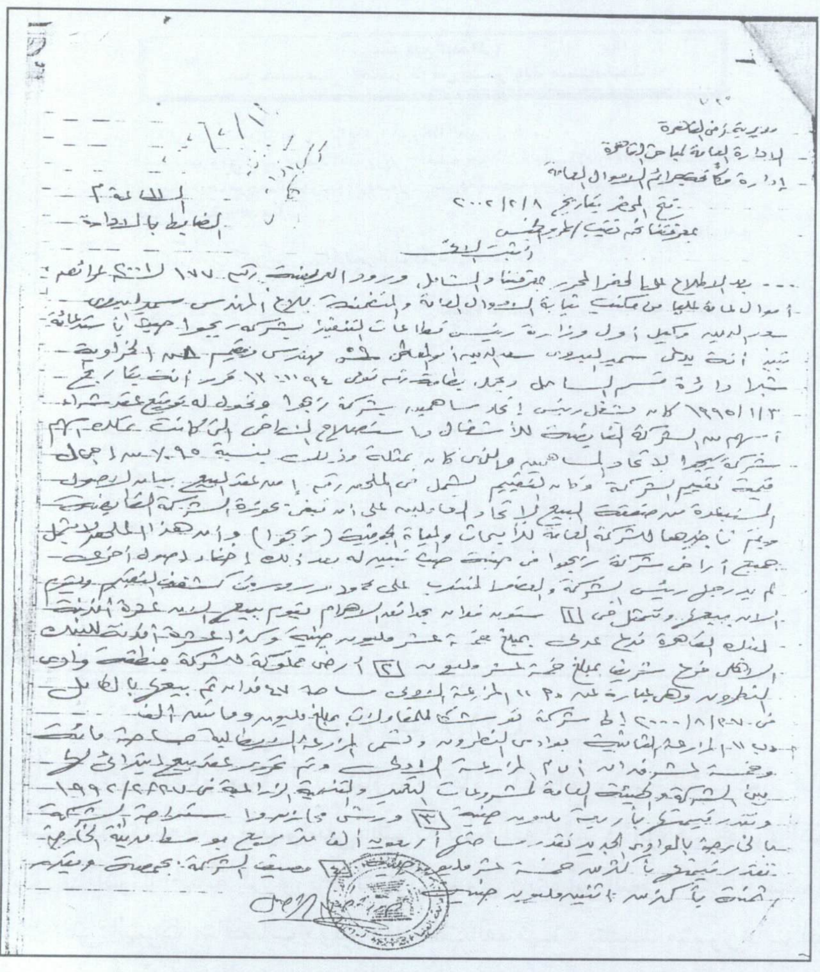
(طرف ثانى مشترى)

صورة رقم (١١)

الكبار سواء وزراء أو مسؤولون كبار ، تدخلوا لصالح رئيس الشركة وحمايته أو بإرساء مشروعات تابعة لوزارتهم علي الشركة بالمخالفة للقانون أبرزهم محمود أبو زيد وزير الري الأسبق ، إضافة إلي وزيرة التعاون الدولى فايزة أبو النجا ، التى أرست بحسب المستندات علي الشركة مناقصات دولية وتدخلت لقيامها ، بتنفيذ مشروعات لصالح الحكومة ، في دول أفريقية إلي جانب ذلك فهناك سياسيون وصحفيون أبرزهم النقيب مكرم محمد أحمد ، .. رئيس الشركة لم يترك أي شخص يمكن الاستفادة منه إلا وسلمه أو سهل له الحصول علي أراضيها ، التي وصلت لنحو ٥٠ ألف فدان ، علي الرغم من أن هيئة التعمير لم تسمح له إلا ببيع ٣٥ ألف فدانا فقط ، لكن المستندات تؤكد أنه قام

ببيع ٤١ ألفا إضافة إلي ٩ آلاف أخري كانت مخصصة ،للحفاظ علي الخزان الجوفي بمنطقة غرب الدلتا وطريق مصر الإسكندرية الصحراوي ، وقام ببيعها أيضا بالمخالفة للقانون وهو ما تسبب في تناقص أو انخفاض الخزان الجوفي بالمنطقة ، حسب دراسة قام بها مركز بحوث الصحراء التابع لوزارة الزراعة.

تحريات الأموال العامة تثبت الفساد في «ريجوا»


مديرية أمن القاهرة
الإدارة العامة لمباحث القاهرة
إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة
فتح المحضر بتاريخ ٨/١٢/٢٠٠٢

الضابط بالإدارة

صورة (١٢)

المصرفيون أيضا كان لهم نصيب من المعمعة ، حيث يتصدرهم محمد بركات رئيس بنك مصر ،حيث تشير الأوراق إلي إنه تقدم في ١٢/ يناير/ ٢٠٠٣ بطلب لرئيس

شركة ريجوا للحصول علي مساحة أرض تصل إلي ٢٠٠ فدان ثم في نفس العام طلب مضاعفة المساحة إلي ٤٠٠ فدان في منطقة وادي الفارغ وكان الطلب بتزكية من يوسف والي وزير الزراعة الأسبق الذي كان السبب الرئيسي في ضياع نصف أراضي الدولة حيث وافق له علي الحصول علي المساحة من أراضي شركة ريجوا وعلي أثرها تقدم مرة أخري بطلب مكتوب بخط يده وطلب إبرام العقد لمائتي فدان في القطعتين ٣٨٨ و٣٨٧ باسمه بالإضافة إلي ٢٠٠ فدان في القطعتين ٣٧٨ و٣٧٧ باسمه أيضا بالإضافة إلي شقيقه علي أن تكون مناصفة بينهما وعندما وجد أن طلباته مجابة لمجرد تقدمه بأي طلب تقدم مرة أخري في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ بطلب للحصول علي مساحة ٢٠٠ فدان أخري باسمه واسم شقيقه وهو ما وافقت عليه الشركة أيضا وتم تخصيص المساحة في القطعتين رقمي ٣٧٦ و٣٨٦ الغريب أن الشركة قامت بحفر أربعة آبار بمعرفتها لصاحب الأرض وهو رئيس البنك وتولت هي مسئولية استخراج التراخيص من وزارة الري ! .

المستندات تؤكد أن رئيس البنك لم يقم بزراعة فدان واحد من الأرض التى حصل عليها وأنها مازالت خالية ، دون أن يتخذ ضده أى إجراء لسحبها منه لتسقيعها وعدم الجدية التى ترفع أمام الغلابة فقط ، ومنهم عاملون بالشركة رغم أنهم يسيرون في الزراعة حسب إمكانياتهم المتواضعة ، ليبقى السؤال .. لماذا لم تسحب الشركة الأرض من بركات ؟ فيما تظهر ميزانية الشركة عدم سدادها لقرض حصلت عليه من بنك القاهرة ، ارتفع من مليون و٥٠٠ ألف جنيه بموجب عقد بواقع ١٣٪ فائدة سنوية ، إلى ١٠ ملايين جنيه في عام ٢٠٠٠ ثم ماطلت الشركة في السداد طوال هذه السنوات حتي وصلت قيمة ديونها لصالح بنك القاهرة في ٨/ أغسطس / ٢٠٠٦ إلي ٦٨ مليون جنيه بخلاف ما يستجد بعد هذا التاريخ بواقع ١٤٪ فائدة سنوية ، ومع مماطلة الشركة في السداد لم يجد رئيس بنك القاهرة حلا لهذه إلا إقامة دعوي قضائية واتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة ، في هذا الموقف حيث قام برفع دعوى قضائية في ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٧ ضد الشركة لمطالبتها بسداد ديونها لصالح البنك .

المفاجأة تمثلت فى أن رئيس بنك القاهرة فوجئ بعد إعلانه لشركة ريجوا بإجراءاته القانونية من خلال الدعوي القضائية ، بأن رئيس بنك مصر يقيم دعوي قضائية «تدخل هجومي» ضده بصفته يطالبه فيها بعدم مطالبة « ريجوا» بالمديونية البالغة ٦٨

مليون جنيها ، علي الرغم من امتلاكه ، للمستندات الدالة علي ذلك ، رئيس بنك مصر أكد في دعواه أن بنك القاهرة تنازل عن هذا المبلغ لبنك مصر ، تلاعبا بعملية اندماج البنكين معا ، وهنا حدث خلاف شديد بين رئيسي البنكين حيث تبادلا إقامة الدعاوي القضائية ، علي الرغم من أن رئيس بنك مصر ليس له شأن بمطالبة بنك القاهرة الشركة باستحقاق أو الحصول علي أمواله المستحقة لديها ، وهو ما تسبب فى ربط مسئولين بالشركة بين الاستفادة من أراضي الدولة وتدخل رئيس بنك مصر بشكل هجومي لوقف دعوي بنك القاهرة للشركة ومحاولة تضييع الأموال علي البنك لصالحها ، وفي النهاية لا يدفع رئيس الشركة هذه الديون لأي من البنكين خاصة بعد أن نجح تدخل بركات في إيقاف دعوي رئيس بنك القاهرة ، حيث تمت إحالة القضية رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠٠٧ تجاري في جلسة ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨ إلي مصلحة الخبراء بوزارة العدل للاطلاع علي أوراق القضية وتحديد أحقية أي من البنكين بهذه الأموال !، رئيس بنك مصر لم يكن وحده الذي حصل علي تلك المساحات بل شاركه أيضا محافظ البنك المركزي فاروق العقدة الذي حصل علي خمسين فدانا بسعر الفدان ٢٠٠٠ جنيها ، أي أن سعر المتر لم يتعد الجنيهات الخمسة ، شأنه شأن وزراء كثيرون من أمثال سامح فهمي وزير البترول الأسبق ، كلهم انتفعوا بأراضي حزام الأمان الجوفي بالمخالفة للقانون ، .. العقدة سدد ٢٧٠ ألف جنيها فقط فيما لاتظهر ميزانيات الشركة ، أنه أو باقي الوزراء أنهم سددوا باقي الثمن البخس ن الذي لا يتعدى ثمن المتر فيه مبلغ أربعة جنيهات وستة وسبعين قرشا لا غير ..

المستندات أيضا تقول أن رئيس مجلس إدارة الشركة لم يترك مسئولا يمكنه التستر خلفه إلا وباعه ولو علي الورق أرضا من أراضي الدولة ، بنفس سعر الفدان الذي يتعدي سعره السوقي حاليا مبلغ المليون و٣٠٠ ألف جنيه ، في كثير من القطع ، فهاهو يبيع للضباط ومهم اللواء عبد الجواد أحمد عبد الجواد مساحة ٥٠ فدانا بمشروع الوادي الفارغ بجزء من البنية الأساسية ، تحت العجز والزيادة ، وهي دائما بالزيادة .. بالقطعة رقم ١٣٠ بسعر الفدان ١٠ آلاف جنيها ، أي ما لا يتعدي جنيهين للمتر الواحد ، مع سداد ٢٥ ٪ مقدم شراء والباقي علي سبعة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة ، العقد منذ ٢٠٠٦ ، أي انه لايزال مدينا بباقي الثمن في أراضي شهدت مذابح وصراعات بين الطامعين فيها ، هذا إذا كان يسدد من الأساس ! ، المستندات أشارت

أيضا إلي العديد من الأسماء علي رأسهم محافظ الجيزة و ٦ أكتوبر د. فتحي سعد الذي حصل علي ٥٠ فدانا من بين ٣٠٠ فدانا حصلت عليها شركة «حدائق الوادي للاستثمار العقاري والزراعي بنظام الدفع الآجل ، بسعر الفدان ستة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر جنيها و ٧٥ قرشا لا غير ، وهو ما يعني شراؤه للمتر بسعر لا يتعدى جنيها ونصف الجنيه ، ذلك بالإضافة إلي عدد كبير من الوزراء والمحافظين ، ومعهم كل من استفاد من الفساد ونهب خيرات البلاد .

ومن أراضي ريجوا والطريق المتجه إلي الإسكندرية ، إلي طريق القاهرة أسيوط الصحراوي تكمن مأساة أخري تشكل معلما لجمهورية الفساد ، حيث خريطة مصر المنهوبة فوق وتحت أرضها ، تمتد شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا ، الجميع يعرف فصولها ويسمع أخبارها ليل نهار ، ثم يغمض العين عن الإعلان عنها ، أو الحيلولة دون استمرار المافيا المتحكمة فيها ، إما لمصلحة أو لخوف من أسلحة لا تعرف سوى من يدفع أكثر ،حيث ميليشيات خلقتها لغة الجشع والسيطرة ، على أكبر مساحة ممكنة ، من الأرض التى تقبع على الخريطة ، بدون صاحب يحميها ، أو يسهر عليها ، وتركت لكل من هب ودب من كبار القوم وصغارهم ، لنهبها وسلب كنوزها المدفونة تحتها ، أو تسقيعها لشفط أكبر قدر من حليبها ، فى حالة لا يمكن بحال من الأحوال توصيفها كحوادث سرقة عادية ، حيث الواقع يؤكد انها قضية أمن قومى ينتهك ليل نهار ، بعلم الحكومة وتواطؤ مسؤولين كبار فيها يلعبونها سياسة ، تارة بثياب المصلحة العامة ، وتارة أخرى بثياب ملطخة بدماء الأرض المنهوبة ، يفجرون من القضايا ما يصب فى مصلحة سياسية زائلة ، بادعاء الكشف عن قضايا تحت شعار وطنى زائف ، فيما يكشف واقع الزيف أن الهدف ليس مصلحة البلاد والعباد ، بل لتصفية حسابات قديمة فجرتها حوادث جديدة ، ولعل الدليل يكمن فى سكوت الحكومة ، على رجل الأعمال المحبوس وقت كتابة هذه السطور مدحت بركات لمدة تزيد عن ٤ سنوات ، برغم صدور حكمين قضائيين فى حقه بالسجن لمدة عامين ، فى كل منهما بتهمة الشروع فى القتل ، دون أن يتحرك جهاز واحد ضده برغم علم الجميع بوجوده ، وانتشار إعلاناته عبر صحف الحكومة قبل الصحف الخاصة ، الملف متخم بالوقائع التى تصمت عنها الحكومة التى تدعى الآن مطاردة السارقين ، حماية لثروات كانت أول المفرطين فيها !.

الفصل الثاني

الميليشيات المسلحة تحكم صحراء طريق أسيوط

«فى جنوب مصر تأتى الصحراء المحيطة بطريق « مصر / أسيوط » الغربى ، كشاهد ملك على ما يتم من سرقات وصراعات ، على اراضى الدولة باستخدام كافة الطرق غير المشروعة ، التى تستخدم فيها ميليشيات ، مسلحة لا تعرف غير القتل طريقا لكى تدين السيطرة لمن استأجرها ، الأغرب أن هذه العمليات لا تقتصر على إثبات حق المتصارعين فى الأرض فقط ، بل تمتد لتكون حكما فى عمليات نصب تتم على نفس القطعة ، بعد بيعها لآخرين وتمام سداد الثمن ، بعدها تعود العصابة مرة أخرى لطرد المشترى ، باعتباره متعديا على الأرض التى لا يملكونها أصلا ، وتستمر اللعبة ويسقط القتلى والمصابين ، ويتفشى الرعب بين الراغبين فى الشراء ، الذين أتوا عبر علمهم بالأراضى المعروضة للبيع ، عبر الإعلانات التى تغطى جزءا كبيرا من شبكة الإنترنت ، أو الصحف المتخصصة ، للشراء فيسددون الثمن المغرى ثم يفقدونه وربما يفقدون أرواحهم أيضا !

كل ذلك يتم فى ظل غياب تام لأجهزة الدولة ، آخر دلائل الحرب المستعرة على أراضى الدولة فى هذه المنطقة ، تمثل فى سقوط عدة قتلى فى الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ ، عبر آلاف المشاجرات التى تحدث بسبب تكرار عمليات البيع لأكثر من فرد باستخدام القوة المسلحة ، بداية من حدود محافظة بنى سويف ، إلى نهاية حدود محافظة المنيا ، القتلى كان من بينهم ابن عم عضو مجلس الشعب عن دائرة سمسطا محمود أبو العمدة ، وخمسة آخرون سقطوا فى صراع بين المدعو «العمدة حمدان» ، وهو من احدى قرى بنى سويف ، على قطعة من الأرض تبلغ نحو ١٠٠٠ فدان ، مقام عليها استراحة يصفها شهود العيان بـ« الفخمة » ، مع إحدى عائلات مركز مطاى بالمنيا ، تدعى عائلة «سيكرت » ، أسفرت عن سقوط عميد العائلة الحاج عبد الوهاب سيكرت ، فى مقابل سقوط قتيلين من العصابة التى استأجرها المتصارع سالف الذكر ، من محافظة أسيوط ، بعد سقوط القتلى من الجانبين وجهت الجهات الأمنية الاتهام ، لأحد أساطين مافيا سرقة الأراضى بالمنطقة ، ويدعى العمدة سيف

السعداوى - هارب - ويشاع أن هناك من ساعده على الهرب ، وينتمى إلى إحدى الجهات الأمنية !.

«السعداوى» هذا يعيد إلى الأذهان أسطورة إمبراطور النخيلة « عزت حنفى » ، كما تقول المصادر ، التى تؤكد انتماءه إلى قرية «بنى وركان » بمحافظة أسيوط ، وهى من القرى الشهيرة فى إيواء الجماعات الإرهابية فى التسعينات ، واستخدمته أجهزة الأمن كمرشد يساعدها فى الكشف عن أماكن اختفاء الجماعات فى الجبل الغربى ، على طول امتداده داخل « بنى وركان » و خارجها ، .. وكما تقول المصادر أن السعداوى تحول خلال الـ ١٥ عاما الأخيرة إلى ملياردير ، نجح فى التنقيب عن الآثار والاتجار فيها ، وعقد الصفقات مع الراغبين فى الشراء ، بعيدا عن أعين الأجهزة المعنية أو بمساعدة بعض أفرادها ، ليتحول ساكن كهوف الجبال إلى مالك لأكثر من ٥ قصور منيفة ، وسط الصحراء بالإضافة الى أسطول من السيارات الفارهة له ولأفراد عصابته ، بعض المصادر أكدت أن الحرب المشتعلة حاليا ، ليست على الأراضى فقط بل على ما تختزنه رمالها من آثار ، وهو ما يفسر سقوط قتلى فى مناطق بعينها ، كلها تقع داخل حزام المناطق الأثرية ، مثل الواحات البحرية ، والعياط ، ووادى النطرون ، التى شهدت سقوط ١٤ قتيلا بالوادى الفارغ ، وهو ما يؤكد أن الصراع على الأراضى فوقها وتحتها من كنوز يتاجر فيها الكبار بمساعدة العصابات المسلحة التى باتت ملمحا رئيسيا فى هذه المناطق !.

أحداث الطريق أسيوط الغربى لا تزال ، تدلل على غياب حقيقى لدور الدولة ممثلة فى أجهزة الأمن والمحليات ، حيث تشير إلى إحدى الشركات التى تضع يدها عل نحو ١٠ آلاف فدانا داخل نطاق محافظة بنى سويف ، ويدعى صاحبها علاقته الوطيدة برجال الأمن فى مركز سمسطا ، كما يدعى أيضا انه تصالح مع الدولة ، وقان بتقنين الأرض التى يحوزها فعليا ، عبر تقنين وضع اليد ، بينما تؤكد المصادر العليمة عدم حدوث ذلك ، مشيرة الى قيامه بعمل حلقة بيع لقطع كثيرة ، منها بالنصب على راغبى الشراء لأكثر من مرة ، إلا أنها فى النهاية تؤول إليه من جديد ، عبر استخدام المطاريد المسلحين لطرد المشترين ، بعد سدادهم لثمن الأرض !» .

اللواء محمود عبد البر

مافيا الأراضي تمارس مع الدولة لعبة (عسكر وحرامية

قبل خروجه من منصبه أجري الكاتب حوارا صحفيا مع اللواء محمود عبد البر الرئيس التنفيذي لهيئة التعمير والمشروعات الزراعية ، أكد فيه ما ذهبنا إليه في السطور السابقة وجاء كالتالي :« المخالفات قديمة وستستمر على طريقة «عسكر وحرامية» ، ودور هيئة التعمير هنا هو إصدار قرارات الإزالة ، على عقد ثبتت مخالفته ، أو لشخص وضع يده على أرض مملوكة لهيئة التعمير ، أو لشخص حصل على الأرض بصورة قانونية ، ثم وضع آخرون يدهم عليها ، أما إذا كان هناك نزاع بين شخصين أمام القضاء فلا دخل هنا للهيئة ، أنا طرف فى كل ما أملكه وأجد تعديات عليه ، و هنا تصدر قرارات الإزالة »،.. هكذا بدأ اللواء مهندس محمود عبد البر سالم ، حواره لـ«كرامة » حول التعديات على الأراضى المملوكة للدولة وتقع ضمن ولاية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، التى يرأسها منذ عام ٢٠٠٤ ، وتحولت فى الأيام الأخيرة إلى هدف لتصويب طلقات الاتهام إليه ، الحوار لم يكن على طريقة الاستجواب المتعارف عليه ، حيث تخطى ذلك إلى مرحلة الكشف عن حقائق ربما لا يعرفها الكثيرون ، عبر مسؤول يبين حدود مسؤوليته ، ودوره فى الأزمة التى تفجرت مؤخرا عقب القبض على رجل الأعمال مدحت بركات !

هناك أكثر من ٧٥ قرار إزالة على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، وكلها نتيجة قيام الهيئة بالدور المنوط بها ، والمخالفات موجودة بكل المحافظات ، المهم هو التنفيذ ، قرار الإزالة يصدره الوزير بناء على المذكرة التى نرفعها إليه ، ثم يرسل إلى ٣ جهات أولها المحافظة المختصة ، لذلك فحين يدعى المحافظ عدم العلم نقول له « لأ عرفت وتم إخطارك » ، الثانية مديرية الأمن التى تؤمن التنفيذ ، ثم شرطة المسطحات المائية وهى حلقة الوصل بين الداخلية ووزارة الزراعة ، الداخلية تاخد وقتها فى إجراء الدراسات الأمنية ، وهذا حقها فهناك بعد اجتماعى أنا لا أراه فأنا رجل فنى أشير إلى المخالفة والجهة الإدارية هى التى تقوم بالتنفيذ ، والدراسات الأمنية فتراتها متفاوتة ، هناك ما ينتهى فى أسبوع ، وهناك ما يستمر لسنوات طويلة ، مثلا مدحت

بركات صدر بحقة أكثر من قرار إزالة خلال نحو ٣ سنوات ، وتم تنفيذها أكثر من ٦ مرات ، ولم يتحدث احد ، وما يحدث حاليا موضوع خاص بالداخلية لسنا طرفا فيه ، وما حدث من ضجة حول مدحت بركات ، سببها تنفيذ أكثر من قرار إزالة فى وقت واحد ، اظهر الأمر على أنه حملة كحملة «نابليون» ، مع أن القرارات صادرة من زمن ، ولسنا طرفا فى تحديد موعد التنفيذ فهذه مسؤولية جهات أخرى »، ويضيف :« كل يوم تصدر قرارات إزالة فلماذا أسقطنا الإنارة على هذا الموضوع بالذات ؟ .

نحن غير معنيين بالأسماء ، من يخالف نعمل القانون فى حقه ، دون أن نكون معنيين بالتنفيذ ، ومن يقول :« اشمعنا الكبار » ، نقول له لسنا من يقرر ذلك وينتهى دورنا بمجرد إصدار القرار الوزارى بالإزالة ، وإرساله للمحافظة المختصة ومدير الأمن بها ، وشرطة المسطحات المائية ، وعليهم تحديد موعد التنفيذ باعتبار وجود البعد الأمنى ، ثم مدحت بركات متعدى منذ زمن ، أى قبل وجودنا فى الهيئة ، لماذا تركوه ؟ ثم هل كان من الممكن تنفيذ الإزالة التى تسببت فى الضجة بدون قرارات ؟، نحن الذين عاينا وحددنا المخالفة وأصدرنا القرار وصدقنا عليه من الوزير المختص ، وللأسف يخرج البعض ليقول أن السبب هو عدم المتابعة من جهة الولاية ، وهو هنا يقصدنا ، وأنا أقرر أننى لن اخرج مهندس من الهيئة ليقوم بالتنفيذ ثم ينال رصاصة فى صدره ، الجهات الأمنية هى المنوطة بذلك ، لذلك اتخذ المجلس الجديد قرارين بالتأكيد على ضرورة إنشاء شرطة متخصصة لحماية الأراضى.

اللواء محمود لايزال يجيب على تساؤلات ال«كرامة» ، حول القضايا المتعددة الأماكن للتعديات فيقول :« ما حدث فى الوادى الفارغ - سقوط نحو ١٤ قتيلا فى نزاع على الأراضى - ، كان نتيجة صدور قرارات إزالة تم أهملت من جهات التنفيذ ، حتى تفاقم الوضع ليصل الى صراع بالأسلحة النارية ، ليس لدينا خيار وفقوس ، نشرنا إعلانات تحذيرية ضد بعض المنتجعات ، فخرج من يقول :« كنتو فين » ، طيب نعمل إيه ؟ تحذيراتنا كانت ضد إعلانات نعلم أنها لخداع الناس ، وهو ما لم يعجب أصحاب المصالح » ، نحن لا نريد شكرا أو استحسانا ، فقط نفعل ما يمليه علينا الضمير والقانون .

الأدلة يسوقها رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة على صدق الدور المنوط بها فيقول : «موضوع أبو فانا مثلا أخذ بعدا دينيا ، فيما لم يكن كذلك ، فالأمر كان صراعا على

ارض ، بين الرهبان والعربان ، ولا علاقة له بالإسلام أو المسيحية ، مجرد صراع على الأرض فقط ، المشكلة أننا نتعامل مع الأمور بمنطق شهرة المكان ، فمثلا لو حدثت مشاجرة فى ميدان قصر النيل ، تجد كل الناس تتحدث عنها ، بينما يحدث مثلها ألف مشاجرة فى أماكن لا تحظى بمثل التغطية الإعلامية ، هنا الموضوع تم فى طريق مصر الإسكندرية ، أو ما يسمى بـ«تجمع الأكابر» ، وهو يتم فى أماكن أخرى لا تحظى بنفس الشهرة ، لذلك لا يشعر بها احد ، سأضرب مثالا حيا ، برجل الأعمال سليمان عامر .. بعد ما جيت بست شهور فسخنا معاه ٢٠٠٠ فدان ، ساق طوب الأرض واتهمنا بأننا «ضباط حاقدين» ، وبعد ما وسط كل الكبار وفشل لجأ إلى لجنة فض المنازعات ، فأقرت الغرامة ودفع ٤ مليون جنيه ، وتصالح بعد عام ونصف من صدور قرار الفسخ !» ، ما يحدث هو لعبة « غسكر وحرامية» و هؤلاء يشعرون أنهم اكبر من جهات التنفيذ وهذه هى المشكلة ، أنا أملك كهيئة نحو ١٦ مليون فدان ، نصيبنا من خطة الاستصلاح تقدر بحسب المياه المقررة نحو ٣,٤ ملايين فقط ، من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧ ، إذن المشكلة ستكون مصادر المياه للمساحة المتبقية ، يعنى هناك نحو ١٢ مليون فدان معرضة للتعدى والسرقة ، وهى مساحة لا أستطيع أن احميها ، إلا فى وجود شرطة خاصة لحماية هذه الأراضى .

وعن تصريحاته بأن مافيا الأراضى أقوى من الدولة يقول :« قلت هذا فى وجود الوزير أحمد الليثى أمام رئيس الوزراء ، وفى عدم وجود شرطة قوية «كاقتراح هيئة التعمير» ستستمر ، وسيسقط قتلى مثلما حدث فى الوادى الفارغ ، ويحدث على طريق أسيوط الغربى باستمرار، أما عن حقيقة مطالبتى بتقنين أوضاع واضعى اليد ، فإذا كان مندرجا تحت القانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ ، يعنى حاصل على جميع الموافقات ، قام بزراعة أرضه حتى ١٠٠ فدان ، أما كان مستثمرًا فهناك طريقة مغايرة تماما لذلك ، فالآن لابد من تأشيرة مجلس الإدارة وإجراءات أخرى ، فى الماضى كان يحصل على تأشيرة ويحصل على الفدان بخمسين جنيها فقط ، مثلا فى قضية الرشوة الكبرى ، كان مخططا حصول عبد الله سعد فى مقابل الرشوة على الفدان ب٢٠٠ جنيها ، لكن بعد مجيئى للهيئة حصل على الفدان ب ٦ آلاف جنيه ، الذين زرعوا قبل ٢٠٠٦ استثناء ، لكن الذى يتقدم اليوم عن زراعات حديثة ، يحصل على الفدان بتقدير الهيئة العليا المشكلة لذلك ، وأستطيع ضرب مثال حدث بالأمس فقط ، حيث قدرت

اللجنة سعر الفدان لأحد المتقدمين بـ ٩٠ ألفا ، ومن خلال تفويض من الوزير أعتمد قرارات اللجنة ، فإذا كان السعر أقل يمكننى رفعة أما إذا كان مرتفعا فلا يتم تخفيضه ، ولاتزال الهيئة تحتفظ بصلاحيتها حتى ١٠٠ فدان ، بعد تشكيل مجلس الإدارة الجديد فى ١٢ مارس ٢٠٠٧ ، وهو مجلس ذو سلطات أوسع بالقطع ، لكنه شكل مجلس تنفيذى برئاستى يتعامل مع المشاكل كما قلت حتى ١٠٠ فدان ، وكل قرارات الإزالة نقوم بها ، والمجلس اجتمع حوالى ٩ مرات ، وليس كما قالت بعض الصحف انه لم يجتمع منذ إنشاءه ، ونحن تعودنا فى القوات المسلحة ، أن هناك تسلسل قيادى لا نشعر معه بتقليص الصلاحيات ، فنظرة الوزراء تختلف عن نظرتنا باعتبارهم مسؤولين عن السياسات الزراعية ،وتنفيذ التوجهات السياسية المتعلقة بها ، وعن تعدد الجهات التى تملك الولاية على أراضى الدولة يقول :« الولايات تضم هيئة التنمية السياحية والصناعية والتعدين والمجتمعات العمرانية ، وهيئة الاستثمار حاليا بصدد إنشاء ما يسمى بالشباك الواحد ، وأنا أميل إليه وأتمنى سرعة إنشاءه لتكون النظرة التسعيرية واحدة لإغلاق الأبواب أمام المخالفات والتعديات .

أرض شركة جنوب الوادى بعد إلغاء الشركة القابضة ، عادت إلينا بمصائبها وتعدياتها ، فى شمال سيناء وجنوب القنطرة وجنوب الوادى ، وأصدرنا قرارات إزالة لهذه التعديات ، ولم تنفذ حتى الآن ، فى شمال سيناء ، وهناك ٥٠ ألف فدان فى سهل الطينة ، و٧٥ ألفا فى جنوب شرق القنطرة ، و١٤٠ فى رابعة وبئر العبد ، عند نهاية ترعة السلام عند الكيلو ٨٦,٥ ، كل هذه المساحة عليها تعديات ، هناك جزء تم التصرف فيه بواسطة وزارة الرى عندما كانت تملك الولاية ، وكلها أراضى ضمن مشروع تنمية سيناء ، هناك ٢٥ مأخذ للرى فى الـ ١٤٠ ألف فدانا الأخيرة فى بئر العبد ورابعة ، لم يكتملوا بسبب عدم وجود تدبير مالى لدى وزارة الرى ، ولاتزال الوزارة تبحث عن هذا الاعتماد المالى لاستكمال المشروع ، لنتمكن من التصرف فى الأرض بحسب قرارات مجلس الإدارة .

بالنسبة لتوشكى هناك فرع واحد يوجد به الوليد بن طلال ، بعقد الإذعان المعروف الذى استصلح فيه نحو ألف فدان من بين ١٠٠ ألف ، ثم الراجحى بـ ١٠٠ ألف على فرع ١ و ٢ ، لكن هنا استفدنا من تجربة الوليد بن طلال ، وتم الاتفاق على تنفيذ استصلاح الأرض على مراحل ٥ ، كل مرحلة حوالى ٢٠ ألف فدان ، لا ينتقل

إلى المرحلة الثانية إلا بعد الانتهاء من السابقة ، عبر مجموعة عقود منفصلة متصلة ، وإذا لم يتم التنفيذ وفقا لها سنقوم بسحب الأرض ، ثم تأتى بعد ذلك الشركة الإماراتية على فرع ٣ ، بنفس المساحة والطريقة التى تعاقدنا بها مع الراجحى ، وأسعار الأرض تحددها اللجنة القومية الوزارية ، وهى فى حدود ٥٠ جنيه للفدان !

أما عن الشركة المصرية الكويتية فيقول :« عقدها تحرر فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، ولن أقول من الذى قام بتحريره ، فهو شخصية كبيرة يقصد يوسف والي ، وقامت الشركة بسداد الثمن كاملا فى عقد مشروط ، بأن الرى لايزال أمامه حتى ٢٠١١ ، محطة رفع وقناة تشق ، وزارة الرى أعطت الموافقة مشروطة ، ولابد من أن أقرر أنه ما كان واجبا أن يحرر عقد تمليك مشروط ؟!، آخر ما يخص الشركة صدر قرار من رئيس الوزراء بإنشاء تجمع عمرانى جديد على هذه المساحة على ٤٠ ألف فدان ، وأن يتم المفاوضة بين وزارة الإسكان والشركة ، على أن يتم منحها مساحة صغيرة وليس كل المساحة ، القرار حتى الآن لم ينفذ ، الغريب أن الشركة الآن بدأت تناور من جديد ، وعادت تطلب استصلاح الأرض واستزراعها ، رغم عدم تنفيذ الغرض من الأرض من البداية » ، وفى كلمات سريعة أنهى بها الحوار يقول :« أنا لن أستطيع إيقاف التعديات أو ما يسفر عنها من سقوط للضحايا ، لا أنا ولا الوزارة ، لابد من تدخل قوى من وزارة الداخلية ، فشرطة قوية تعنى توقف هذه التعديات ، قبل ذلك ستبقى عمليات الخوض فى أراضى الدولة مستمرة »، ثم يضيف :« ضحايا الكعكى فى النوبارية من واضعي اليد ، وأصحاب العقود ، أصبحوا ضمن ولايتنا ، ومن يأتى إلينا ويكون صاحب حق سنعمل على حل مشكلته ، نحن تدخلنا فى الدعاوى المرفوعة بعد أن آلت إلينا الأرض لانتهاء ولاية الشركة القابضة عليها ، ونرحب بكل أصحاب الحقوق لنعيدها إليهم ».

هذا التدخل حول مسار الأمر في النوبارية لصالح الأهالي شيئًا فشيئًا وبدأوا في الحصول على أحكام ضد المستثمر السعودي لأول مرة منذ بيع الشركة في عام ١٩٩٩.

الفصل الثالث

الوجه الآخر للمافيا .. بزنس تسقيع الأراضي

البيان الذي قدمه النائب إبراهيم الجعفري للبرلمان بداية عام ٢٠٠٩، فضح ملف تسقيع الأراضي، خاصة في المدن العمرانية الجديدة ، حيث التضارب في القرارات الحكومية، ومحاباة أجهزة الدولة لكبار المستثمرين علي حساب الذين اشتروا قطع أراض صغيرة وتم سحبها لتعثرهم في السداد، فقبل أيام من بيان النائب أعلن أحمد المغربي - تبين بعد ذلك في أكثر من واقعة أن المغربي نفسه كان يمارس نفس الألاعيب للاستيلاء علي أراضي الدولة عبر شركته «بالم هيلز» وهو ما سجن بسببه في قضية أرض أخبار اليوم - وزير الإسكان عن قرار الوزارة سحب ما يقرب من مليون متر كان قد تم تخصيصها في ٤ مدن جديدة بهدف التنمية والاستثمار ولم يلتزم أصحابها بالبناء وتسديد المستحقات، وأكد الوزير أنه لن يسمح بالمتاجرة في الأراضي وتسقيعها وأن هذه الظاهرة لن يترك أصحابها دون محاسبة.

الظاهرة التي أكد وزير الإسكان أنها لن تستمر وستنتهي قريبا، موجودة في مصر منذ الثمانينيات ولم تستطع أي حكومة القضاء عليها.. يقول عنها الدكتورحسن عبدالفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :« إنها تمثل خطورة علي الاقتصاد المصري بشكل عام، وتحدث موجة تضخمية بسبب كسب أرباح وفوائد دون وجود سلعة حقيقية بمعني أن الأرض التي اشتراها شخص بمبلغ ما وقام بتسقيعها لمدة عشر سنوات، ثم تربح منها أضعاف القيمة التي اشتراها بها لم يدفع مقابلها قيمة سلعة، وبالتالي لم تخرج منها فائدة حقيقية للدولة، ولم تدفع عنها ضرائب أيضا».. ويضيف الخبير الاقتصادي : « يجب أن تكون هناك قوانين صارمة للتعامل مع مافيا تسقيع الأراضي التي انتشرت بصورة كبيرة في الـ ٨ سنوات الأخيرة مهما كانت أسماء هؤلاء، لكن ما يتم هو الكيل بمكيالين أشخاص كبار يقومون بتسقيع مساحات كبيرة من الأراضي لسنوات اشتروها بسعر التراب، والآن يبيعونها بأسعار مضاعفة دون ملاحقة الأجهزة الرقابية لهم، وأشخاص اشتروا قطع أراضي لبناء منزل للأسرة وتعثروا في تسديد بعض الأقساط فتم سحب الأراضي منهم » !.

المدن الجديدة لم تكن هي الوحيدة التي تعاني من مافيا تسقيع الأراضي، بل امتدت الظاهرة وتوسعت في عدد من المدن الساحلية التي تملك مساحات شاسعة من الأراضي، وهو ما كشفه بلاغ لوزارة الزراعة في كفر الشيخ عن وجود ٣ آلاف فدان من أجود الأراضي الرملية علي طول سواحل البحر المتوسط في مناطق «الفيروز والشهابية والحماد» ببلطيم ، تم تسقيعها منذ ٨ سنوات، بعد أن اشتراها ملاكها بسعر يتراوح بين ٥ و١٥ ألف جنيه للفدان علي حسب جودة الأرض ، ليصل حاليا سعر الفدان إلي ٥٠٠ ألف جنيه في بعض هذه المناطق دون أي ملاحقة أو محاسبة من الأجهزة الرقابية ، ما حدث في «كفر الشيخ» تكرر في «البحر الأحمر» عندما طرحت المحافظة عددا من قطع الأراضي للبيع بهدف الاستثمار وبناء قري سياحية في عام ١٩٨٨ تصل مساحتها إلي ما يقرب من٢٥٠ ألف فدان وتوجه عدد قليل من المستثمرين لشرائها بمعرفة المحافظة، وقاموا بتسقيعها علي مدار ١٨عاما، علي الرغم من تحذيرات المحافظة أكثر من مرة بضرورة البدء في عمليات الاستثمارفي هذه الأراضي إلا أنها تراجعت في تحذيراتها ولم تنفذ منها شئ حتي بدأت مافيا تسقيع الأراضي بمحافظة البحر الأحمر بتقسيمها مع بداية عام ٢٠٠٦ وبيعها كقطع أراضي صغيرة بأسعار تزيد علي ٢٠ ضعف الثمن الذي تم الشراء به من الدولة.

وفي بيان آخر لفريد إسماعيل عضو مجلس الشعب بخصوص بيع ٤٥ فدانا بقيمة١٧ مليون جنيه بسعر٩٠ جنيها للمتر بالمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد لإحدي الشركات وهي أرض تقع بالقرب من المجري الملاحي لقناة السويس وقامت هذه الشركة عقب حصولها علي قرار التخصيص ببيع الأرض لمستثمرين أجانب دون أن تنشيء المصنع بحوالي٢ مليار جنيه.. ،وهناك مثال آخر حيث قامت هيئة التنمية الزراعية بتخصيص١٥٦٠ فدانا بزاوية عبدالقادر بالإسكندرية بسعر٧٠٠ جنيه للفدان لشركة العامرية للغزل والنسيج ، إلا أن الشركة عقب حصولها علي الأرض قامت بتأسيس شركة للاستثمار العقاري وشرعت في بيع الأراضي للمستثمرين ، كذلك قيام محافظ القاهرة بمنح عشرات القطع من الأراضي بمساحات تزيد علي عشرة أفدنه بطريق القطامية ، بسعر٧٠ جنيها للمتر علي أقساط إلا أن المستثمرين ماطلوا في دفع الأقساط, ولم يقيموا أي مشروعات واكتفت المحافظة بإرسال خطابات تهديد بسحب الأراضي ، وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام علي الاستلام وعقب إنشاء المراكز

التجارية وتعمير المنطقة قاموا بإنشاء المشروعات السكنية، وبدلا من أن تحل مشكلة الشباب قاموا بعرض الوحدات السكنية بأسعار تزيد علي أربعة آلاف جنيه للمتر ، فيما أكتفي المحافظ بالإعلان عن عدم وجود أراضى بالمحافظة للبناء لمحدودى الدخل .

هذا النهب يثبته ويؤكده واحد من آلاف الأدلة ، على ما فعل رجال المعونة الأمريكية فى مصر ، بمساعدة زملاءهم من «الكاوبى الأمريكى» الرابض على مفاتيح الثروة فى مصر ، ويكفى ذكر ماورد عبر حركة «مواطنون ضد الغلاء » فى بلاغ للنائب العام ، اتهمت فيه الحكومات المتعاقبة بتبنى سياسات انتقائية تخدم الأغنياء ورجال الأعمال ، وتسهل لهم الاستيلاء على أراضٍ يصل ثمنها إلى ٤٠٠ مليار جنيه ، بحسب تقديرات شبه رسمية، وهى أموال كان دخولها الخزانة العامة كفيلاً بحل المشاكل المزمنة التى يعانى منها قطاع الإسكان بشكل يمنع انتشار العشوائيات ويحُول دون وقوع كوارث ككارثة الدويقة ، واتهمت الحركة الحكومة بسوء استعمال معونة مالية كبيرة ، مقدمة من دولة الإمارات العربية بغرض تطوير منطقة الدويقة، وذلك من خلال توجيه جزء منها لتطوير مركز تعليم الكلاب التابع لوزارة الداخلية.

كما طالب البلاغ بالاستماع إلى شهادة المهندس حسب الله الكفراوي، وزير الإسكان الأسبق، حول التخطيط العمرانى للمدن الجديدة، فى ضوء المعلومات عن وجود مخطط عمرانى للمدن الجديدة حول القاهرة ، أعده خبراء فرنسيون ومصريون أثناء وجوده بالوزارة، يستهدف امتصاص حزام العشوائيات المنتشر حولها ، واستغلال الأراضى المتاخمة على أطرافها من جميع الاتجاهات، بهدف خلق مجتمعات جديدة تستوعب التكدس السكانى، وبالتحديد العشوائى، وتفريغ القاهرة من الزحام وتطويرها لتصبح مدينة عالمية ، غير أن ذلك الظهير الصحراوى الذى كان يمثل الحلم والأمل لحل أزمة العشوائيات ، ومنها بالتحديد منطقة الدويقة تحول إلى كابوس، كما جاء بالبلاغ، بعد أن انحازت الحكومات المتعاقبة للأغنياء على حساب الفقراء، فمنحتهم الأراضى التى كانت تمثل طوق الإنقاذ الوحيد ، ليقوموا بتبديدها فى بناء الفيلات والقصور فيما يعرف بالتوسع الأفقى ، متغافلين عن كون التوسع الرأسى يضاعف الاستفادة من مساحة الأرض ، وأضاف أن معظم الذين حصلوا على أراضٍ لبناء قصور وفيلات لا يعانون من أزمة إسكان مثل ضحايا الدويقة ، وجميعهم لديه قصور وفيلات مماثله وشقق فارهة فى أرقى أحياء القاهرة، ومعظمهم يفضل قضاء

(الويك إند) فى تلك الفيلات مغلقين أمام ملايين المصريين أبواب الآمل فى حل أزمتهم المستعصية .

واتهم البلاغ، مجموعة من رجال الأعمال والشركات الكبيرة بالمسئولية عن هذه الكارثة الكبيرة فى مقدمتهم شركة «إعمار» التى حصلت على ٤ ملايين متر مربع بالهضبة الوسطى بالمقطم، والتى يقال إنها مسنودة من شخصية كبيرة بالدولة، مطالبًا بإجراء دراسة والاستماع لشهادة لجنة علمية حول ما أشير إليه عن مسئولة تلك الشركة فى الانهيار الصخرى بالدويقة ، وذلك لقيامها برى مساحات شاسعة تستهدف تحويلها إلى مساحات خضراء كملاعب للجولف، وهو ما أدى إلى تأثر الطبقات الجيرية وتشققها ، وطالب البلاغ بأن يشمل التحقيق ملف بيع وتخصيص الأراضى ، خاصة هذه الشركة «إعمار» التى حصلت على الأرض بالأمر المباشر، فى حين أنها قامت بتسقيعها لبيع المتر فى حدود ٨ آلاف جنيه، فضلاً عن مجموعة طلعت مصطفى التى حصلت على ١٤ ألف فدان، ومحمود الجمال والد زوجة جمال مبارك ، الذى حصل على آلاف الأفدنة فى المدن الجديدة، خاصة فى الساحل الشمالى بجوار منتجع مارينا، ومجدى راسخ والد زوجة علاء مبارك الذى حصل على آلاف الأفدنة على طريق مصر/ الإسكندرية الصحراوي، وعديل الأخير المهندس أسامه طه وشريكه أشرف فرج، اللذان يملكان منتجعات كاملة حصلا عليها كأراضٍ (تكاد تكون ببلاش).

كما طالب البلاغ بفتح التحقيق فى حصول مجموعة أخرى من رجال الأعمال على آلاف الأفدنة، وهم: «عماد الحاذق الذى حصل على ألف فدان بالتجمع الخامس، والشقيقين وجدى وعماد كرارة، اللذين حصلا على أراضٍ شاسعة بالعبور والقاهرة الجديدة ومكسيم بمارينا وشركة المهندسين المصريين لصاحبها يسرى سعد زغلول وحصل على ٨٧٥ فدانًا، وعزت رسلان زوج بنت الدكتور مصطفى السعيد، وزير الاقتصاد الأسبق ، فضلاً عن رجل الأعمال حسين سالم الذى حصل على مساحات شاسعة بشرم الشيخ والبحر الأحمر والغردقة ومرسى علم، ومنصور عامر فى بورتو مارينا وبورتو السخنة، وغيرها من المساحات الشاسعة.

إلى جانب هؤلاء، وردت فى البلاغ أسماء كل من: أحمد جمال صاحب شركة كنوز للأنتيكات، الذى حصل على ٥٤٧ فدانًا على طريق مصر/ الفيوم، وسمير زكى عبد

القوى الذى حصل على ٢٢ ألف فدان ضمن أراضى الحزام الأخضر حول مدينة أكتوبر، والشركة المصرية الكويتية التى أشرنا إليها سابقا ومدحت بركات والدكتور عبد الله سعد مالك الريف الأوروبى وعلى ورور رئيس شركة ريجوا، فضلاً عن آل منصور الذين يشير البلاغ إلى حصولهم على آلاف الأفدنة عند الطريق الدولى الجديد، وهيئة الرقابة الإدارية التى حصلت على ٢٠٠٠ فدان ضمن أراضى الحزام الأخضر ، وزعت بواقع عشرة أفدنة على عدد ٢٠٠ ضابط بالجهاز الرقابى، والباقى حصل عليه هتلر طنطاوى، الرئيس السابق لهيئة الرقابة الإدارية، وسليمان عامر وحسن الأشقر (٣٠٠٠ فدان على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى) ، كما أشار البلاغ إلى حصول أسماء ممن ذكرناهم في السطور السابقة منهم محمد أبو العينين، وشريف حجازى الذى حصل على ألف فدان بسعر ٥٠ جنيهًا للفدان على طريق مصر/ الإسكندرية الصحراوى، والمهندس أحمد عز، رئيس لجنة الخطة والموازنة، الذى حصل على أراضٍ شاسعة لبناء مصانع فى مدينة السادات وفى السويس وغيرها من البلاد .

تقنين الأوضاع لصالح حيتان الصحراوي

عندما خرج اللواء محمود عبد البر عن صمته واتهم قيادات كبيرة في الحزب وحكومته بالاستيلاء على أراضى الدولة بتراب الفلوس ، وأنهم خدعوا الدولة فلم يزرعوا أو يفلحوا ، بل حولوا الأراضي إلى منتجعات سياحية ، قامت الدنيا ولم تقعد ثم كانت النتيجة أن الرجل آثر الابتعاد فاستقال ، وقبل الوزير استقالته باعتباره صداميا يقول الحق فى حكومة يعتبر قول الحق فيها خيانة عظمى ، تمر الأيام ويخرج المهندس أيمن المعداوى أيضا من منصبه كمدير تنفيذي ، بقرار من الوزير دون إبداء الأسباب اللهم إلا سلوك التلميذ نفس درب أستاذه على طريق مطاردة الكبار ، الغريب أنه لم تمض مدة طويلة حتى خرجت الهيئة والوزارة ، بتحذير إعلاني أو لنقل إعلان تحذيري يؤكد أن هناك من أخطأ من الكبار ، وأنه يجب تأديبه وضربه على ظاهر يده بالخيرزانه ، ليرتدع المدعو سليمان عامر صاحب »السليمانية ، ويعود عن فعلته الشنعاء ، وبعدها تهلل أبواق أزهى عصور مكافحة الفساد ، إلا أن الحقائق والمستندات تفضح فيلم أباظة الهندي !

الفيلم تمثل في تقديم وزارة الزراعة لبلاغ للجنة فض المنازعات بمجلس الوزراء

تخلي فيه مسؤوليتها من اعتداء قطب الحزب الوطني سليمان عامر على مساحة ٢٨٠٠ فدان على طريق الإسكندرية الصحراوي لاستثمارها زراعيا لكنه حولها إلى منتجعات وفيلات ومدارس وملاعب جولف ولم يزرع فدانا واحدا منها ، الغريب أن الرجل يعلن عن أفعاله ومنشآته المقامة على الأرض ليل نهار منذ نحو ٩ سنوات ، وعقب توقيعه لعقد شراء الأرض من شركة ريجوا ، المؤرخ في ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ ، مقابل ٥٠ جنيها لا غير للفدان الواحد ، وعن مساحة ٧٥٠ فدانا قابلة للزيادة والنقصان ، وهى العبارة الفضفاضة التي وردت في البند الثاني من العقد ، وحولت الأرض لما هي عليه الآن ، تحت سمع وبصر الوزير وأسلافه من الوزراء ، دون أن يحرك أي منهم ساكنا ، تماما كما لم يتحرك أحد عندما ورد اسم عامر في قضية الرشوة الكبرى وبطلها مستشار يوسف والى ، أحمد عبد الفتاح .

حيث أكدت مذكرة عضو هيئة الرقابة الإدارية «محمد سلامه» في ١١ مارس ٢٠٠٤ في الصفحة الثانية منها »... قيام عبد الفتاح بالسير في نهو إجراءات التعاقد بين سليمان عامر وهيئة التعمير علي مساحة من الأرض علي الرغم من سابق تخصيصها لصالح شركة ريجوا ، وانه يسعى لدي المسئولين بالشركة لنهو الموضوع دون اعتراضهم علي الإجراء حتى يمكن تسجيل تلك المساحة لصالح سليمان عامر بالشهر العقاري نظير تحقيق عبد الفتاح منه لاستفادات مادية علي سبيل الرشوة.. » انتهت المذكرة ، وبُقى عامر واستمرت مخالفاته الشرعية ، بموجب الموافقات التي حصل عليها من الكبار والمسئولين فى الزراعة والهيئة ، فيما يبقى فيلم أباظة الهندي مكشوفا بفضل نفس المستندات التي تثبت مخالفات الرجل ، وتؤكد فساد من منحوه أرضا داخل حزام أمان المياه الجوفية الممنوع البناء فيه !.

٧ خطابات متبادلة من عدة جهات من بينها هيئة التعمير ومجلس الوزراء والمستفيد سليمان عامر ، تحكى القصة كلها ، وتشير إلى فساد سيناريو الفيلم الهندي الذي يروج له حاليا وزير الزراعة أمين أباظة ربما لغير الغرض المعلن منه ، الأول ويحمل رقم ٤٩٦ بتاريخ ٨/ ابريل / ٢٠٠٣ موجه من هيئة التعمير بتوقيع رئيسها في هذا الوقت محمد عزب سويلم ، إلى رئيس اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة يخبره فيه برغبة شركة سليمان عامر فى التماس الموافقة على تنفيذها لمشروع سكنى لشباب الخريجين مسطح صافى ٥٠٠ متر لكل مسكن بخلاف المرافق ، يبنى منها على مساحة

١٠٠ متر مسطح ، الغريب أن الطلب يشير إلى رغبة الشركة فى التنازل عن هذه المساكن لصالح شباب العائلات والخريجين ، المهم أن الطلب قوبل بالموافقة ، وفى ٢٩ أبريل أرسل سلمان عامر للوزير وقتها د. يوسف والى يستعجل صدور قرار لجنة التثمين ، وفيه كتب عامر بخط يده «لإقامة مشروع إسكان شباب الخريجين الذي يرتبط مشاريع الاستصلاح المحيطة بالمشروع » ، فتم توجيه الخطاب الثالث لرئيس لجنة تثمين الأراضي ، ويحمل رقم٦٤٤ بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٣ ، يخبره فيه رئيس هيئة التعمير بخطاب عامر للوزير يوسف والى ، وتأشيرة الأخير لرئيس اللجنة بسرعة اتخاذ إجراءات التثمين والعرض عليه خلال أسبوع ، المهم أن مساحة الأرض التي اشتراها عامر بالعقدين المسجلين برقمي ٢٥٧ ، ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٣ ، بلغت ٢٠٢٥ ، وكان الخلاف محتدما بين الهيئة بعد مجيء اللواء عبد البر ، ليتحول الأمر إلى لجنة فض المنازعات .

وهنا يأتي الخطاب الرابع الذي يكشف أكذوبة بلاغ وزارة الزراعة ضد سليمان عامر ، فالخطاب صادر عن مجلس الوزراء برقم ٥٣٦٥ بتاريخ الثاني من يونيو ٢٠٠٦ ، وفيه القرار بأن يدفع عامر مبلغ ٢٠٠٠ جنيها عن كل فدان من إجمالي المساحة عدا مساحة ٧٩ فدانا تم خصمها ، ليكون إجمالي ما سدده للهيئة مبلغ ثلاثة ملايين وثمانمائة واثنين وتسعون ألف جنيه ، سددها الرجل بموجب الخطاب رقم ٤٥٩١ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ ، الذي تعترف فيه الهيئة بقيامة بذلك ليكون هو خامس الخطابات ، التي تؤكد السيناريو ، فيما يؤكد الخطاب السادس أن صاحب الموافقة لعامر هو اللجنة الوزارية لفض المنازعات ، التي تضم وزير الزراعة بين أعضائها .

الغريب أن عامر تمتع وحده بهذه الخاصية ، دون غيره حتى عام ٢٠٠٨ ، بعد ظهور التزام رئيس الهيئة الأسبق اللواء عبد البر ، بما ورد في كتاب أمين عام مجلس الوزراء رقم ٢٤٤٠ المؤرخ في ٢٣ مارس ٢٠٠٦ ، بأن تتولى الهيئة ممارسة اختصاصاتها فيما يتعلق بتخصيص الأراضي لأغراض الاستصلاح دون غيرها ، ولا ينبغي أن تتولى تخصيص أو إعادة تخصيص الأراضي التي تقع تحت ولايتها لأية أغراض غير الاستصلاح والاستزراع ، ومن ثم اصطدامه بمن عز عليه أن ترفض طلباته ، وهو القريب من مواقع اتخاذ القرار ، فكانت استقالة الرجل ومن بعده خلفه ايمن المعداوى ، بعد مطالبته بتفعيل المادة الخامسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ،

التي تضمنت حظر استخدام الأراضي في غير الأغراض المخصصة من أجلها ، إلا بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء ، وهى المادة التي استند إليها عبد البر في خلافة مع عامر ، حتى جاء قرار فض المنازعات فمنحه حق منعه عن عبد الله سعد صاحب الريف الأوروبي ، الذي يعاقب حتى الآن لكشفه فساد مستشار وزير الزراعة الذي وافق لعامر !.

أما الفيلم الهندي الذي يعلم مخرجه أن عامر يمتلك من الأوراق ما يجعله يكسب المعركة ، فليس سوى تمهيد لتقنين أوضاع حيتان الأراضي من جيران عامر ، وهو ما ترجحه بعض المصادر القريبة من الوزارة خاصة في وجود لجنة التطوير المزعومة للهيئة ومن بين أعضائها فتى الوزير المدلل مدحت المليجى ، سواء بسداد ما قرره مجلس إدارة الهيئة العامة للتعمير فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ ، الذي تعدلت قراراته بخصوص المباني المنشأة لخدمة الزراعة ، فتحولت لتكون بدون مقابل ودون حد أقصى للنسبة المسموح بها على إجمالي الأرض ، على أن يتم تطبيق هذا القرار من تاريخ صدوره ، مفسرا ذلك محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ ، الذي قال :« بالنسبة للأراضي التي بها نسبة مباني حتى ٧٪ من إجمالي مساحة العقد ، التي سبق إقامتها فعليا وليست لخدمة الزراعة وبدون موافقة مجلس الإدارة ، يتم تحصيل ١٠٠ ألف جنيه للفدان الواحد » ، أما الأراضي التى بها مبانى ليست لخدمة الزراعة فوق نسبة ٢٪ ، فيتم عرضها على مجلس الإدارة كل على حده ، المحضر المشار إليه معلوم بالضرورة بالنسبة للوزير ، خاصة فيما يتعلق ببند «قيام وزارة الإسكان بإصدار التراخيص اللازمة لأصحاب الشأن من مباني وخلافة ».

الأغرب أن الوزير يعلم أن الهيئة سوف تحصل مبلغ المائة ألف جنيه عن الفدان الذي يباع المتر فيه بنحو ٥ آلاف جنيه وهو ما يعنى أن الفدان يباع بنحو ٢١ مليون جنيه فقط لا غير !، كما أن القرارات الجديدة لمجلس إدارة الهيئة المكون من ٩ وزراء يجعل مخالفات عامر أمرا هينا سيسدد معه المطلوب أو لا يسدد .. حسب استغلاله لحصانته وقوته وقربه من أصحاب القرار ، أو يستغل الوزير أن عامر لم ينفذ وعوده في موضوع إسكان الشباب المزعوم .. اللهم إذا كان شباب الخريجين في مصر يمتلكون ما يمكنهم من السكن في منتجعات عامر وأقرانه من حيتان الطريق الصحراوي !.

***

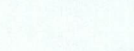
محميات الصحراوى تتحدي الجميع

«التنمية الزراعية تستعد لتقديم مستنداتها التي تؤكد مخالفات السليمانية ، والأخيرة تقدم مستنداتها عبر صفحات إعلانية فى عدة صحف ، يرد عليها الوزير بتصريحات تنفى صحتها ، فيما يؤكد هو مخالفتها لشروط التعاقد بتحويل نشاطها إلى البناء ، بينما الغرض من التعاقد هو استصلاحها وزراعتها ، بالإضافة إلى التعدي على مساحة أخرى خارج التعاقد دون وجه حق » النتيجة مما سبق حرب كلامية بين طرفين كل منهما يحاول إثبات حقه فيما يدعى ، بالتصريحات أو الإعلانات المدفوعة التي تثير الرغبة فى معرفة المزيد من الأسرار ، التي لن تكشفها غير مستندات ، كثير منها بحوزتنا فيما نؤجل الحديث عنها ، إلى حين يتضح المشهد الختامي للفيلم الحربي الشهير بفيلم «أباظه / عامر» ، وإلى أن يحين الموعد هناك عدة أسئلة تطرحها تلك المعركة ، أهمها حول قدرة الوزارة والهيئة على كشف المخالفين الآخرين ، من حيتان الطريق الصحراوى ، الذي تحول إلى منتجعات يسكنها الكبار ويشكلون لها درعا يقيها من كل بلدوزورات الإزالة !.

فتصريحات الوزير أباظة الأخيرة تؤكد فسخ التعاقد مع الطرف الآخر ، على أن تتم إعادة تثمين الأرض بالمتر عبر تقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة، واسترداد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بوزارة الإسكان للمساحة الإضافية المتعدى عليها، بما عليها من فيلات تم إنشائها، حتى ولو تم بيعها مشيرا إلى أن ذلك يتم فى ضوء عدم التنازل عن استرداد حقوق الدولة ، دون أن يوضح الوزير كيفية استرداد هذا الحق ، وما إذا كان تمامه مقترنا بقرارات هيئة التعمير الأخيرة بفرض غرامات على هذه المباني بواقع ١٠٠ ألف جنيه للفدان ، وهى غرامة لا تساوى شيئا مقابل أراض تباع الآن بأسعار تتراوح بين ٣ و ٥ آلاف جنيه للمتر الواحد ، وهى ما يعنى بحسبة بسيطة تجاوز سعر الفدان لرقم العشرين مليون جنيه ، وهو أمر لا يخص عامر وحده بل يخص عشرات الحيتان الذين يبيعون الأرض بأرقام خرافية ، ففي أحد المنتجعات المجاورة للسليمانية يباع المتر بنحو ٢٠٠٠ جنيه للمتر فى الفيلا التي يكون البناء فيها على مساحة ٢٥٠ مترا من إجمالي ١١٠٠ مترا ، أما المنتجع الذي حصل على الأرض أيضا بغرض الزراعة ، فيضم « نادي صحي + منطقة مطاعم + مركز طبي + سوق تجاري + ملاعب أطفال + ملاعب تنس + دور عرض ومسرح

مكشوف + فروع لبنوك مختلفة + فنادق + مسجد كبير وجميع الخدمات متوفرة فيه من اتصالات ومياه وكهرباء وصرف صحي» ، دون أي ذكر لأي مساحة زراعية من أي نوع اللهم الترفيهية منها !

ليتبقى السؤال الأهم وهو هل يستطيع أباظة ومعه الوزراء من أعضاء مجلس إدارة هيئة التعمير ، أن يطالوا سكان هذه المنتجعات من الوزراء الحاليين والسابقين وضباط الشرطة والقيادات الأمنية، ورجال الأعمال من أمثال صهر الرئيس أو الأمين العام للجامعة العربية ، أو الفنانين والمطربين أو حتى الراقصات اللواتي يسكن هذه المنتجعات التي تحولت بين عشية وضحاها إلى جيتوهات ومحميات طبيعية ، لا تخرج مخالفات أحد ملاكها من مكامنها ، إلا إذا غضبت عليه أروقة السلطة(*)؟ .



(*) نشر الموضوع الأخير في يونيو ٢٠١٠ .

الباب الثالث

أكذوبة الاستثمار في مصر

طوال أكثر من عقدين كانت حكومات النظام المتعاقبة ، تهددنا كلما انتقدنا بيعها للقطاع العام أو سماحها لاستثمار هو في أبسط التعليقات الشعبية « استحمار » للشعب وللدولة ، كانوا يتذرعون دائما بأن تيسيراتهم الممنوحة لهؤلاء لصالح الشعب ، بينما الواقع غير ذلك ، حتي أن آخر وزير للاستثمار كان يقول كلما ارتفعت الأصوات المطالبة بعدم بيع شركة « عمر أفندي » ، مناخ الاستثمار مهدد بسبب المعارضين لبرنامج الخصخصة .. هكذا كان يقول برغم ثبوت الأدلة علي أن هذه البيوع فاسدة ، وأن هؤلاء القادمين من بلاد النفط « علي وجه الخصوص » ، جاءوا لهدف واحد هو الانتفاع من ثروات البلاد ، دون أن عائد علي الشعب الذي يعطيه النظام مسكنات التخويف مما سمي بتهديد مناخ الاستثمار ..

الثروة التى فرطت الحكومة فيها لصالح المستثمرين من الداخل والخارج ، تعادل تقريبا الميزانية الأمريكية لعام ٢٠٠٩ ، حيث الأخيرة تبلغ ٣,٨ تريليون دولار أى ما يعادل نحو ٢٠ تريليون جنيه تقريبا ، لا تتوقف عند حد حصول الكبار في مصر على أراضى ببخس الثمن ، لكنها تتعدى ذلك إلى نهب حلفائهم من المستثمرين العرب والأجانب ، لأراضى وثروات حصل عليها الغلابة وفقا للقانون ، فطبقا للقرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١ حصل عمال وموظفو النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» بمقتضاه على أراض مقابل خروجهم من الوظيفة ، .. هؤلاء هم المثال الأكثر فضحا لحكومة جمهورية الفساد ، التى تركت الحبل على الغارب لكل فاسد جاء إلي المحروسة بحجة الاستثمار ، لكن قبل الدخول في التفاصيل الخاصة بمن جئنا بهم علي سبيل المثال لا الحصر ، يجب أن نرصد الأموال العربية القادمة من السعودية علي وجه الخصوص ، ومن بعدها أمثلة علي تلك الأموال القادمة من باقي الدول عربية كانت أم غربية ، من أعوان لوبي المعونة الأمريكية الذين لقبهم البعض بالاحتلال المصري بالوكالة لأمريكا .

فالاستثمار السعودى احتل اقتصاد مصر فيما يبدو ، وبرغم أنهم يفرضون علينا الكفيل للدخول إلى مملكة الجنة ، كانت الأبواب تفتح لهم لشراء كل شيء فى مصر حتى الأرض الصحراوية ، التى لا يستطيع كائنا من كان من الفقراء أن يبنى فيها ولو عشة ، وإلا فالبلدوزرات جاهزة للإزالة ، فيما تفتح كل الأبواب على وسعها أمامهم للشراء والتملك بدون احترام لقانون الملكية الأجنبية ، الذى تفرضه الحكومة على

جنسيات عربية أخرى !! لماذا ؟ .. - ربما لما حاولوه بعد الثورة المباركة لحماية رب نعمتهم المخلوع من المحاكمة - ، ليمتد الاحتلال ومن بعده المعايرة على المواقع السعودية بما تضخة خزائن الرياض وقصر اليمامة ، وتفيئ به على «الفوالة» من أمثالنا ، حتى أن بعضهم ادعى أن أموال البترول السعودى ، وقفت حائلا أمام تسول أكثر من ٨٠ مليونا من المصريين للقمة العيش !!

هذه الأموال بلغت بحسب المصادر السعودية نحو ٦,٣٧ مليار جنيه، (حتى أكتوبر ٢٠٠٥م): هذه المصادر عادت لتقول أن عدد المشاريع ذات الاستثمار السعودي بمصر ٧٧٩ مشروعا منها (٣١) مشروعا بالمناطق الحرة ، و تقدر قيمة هذه الاستثمارات مجتمعة بنحو (٧) مليارات جنيه، منها ما يعادل ٨٧ مليون دولار بالمناطق الحرة ، وتقول أيضا أن هذه المشروعات توفر فرص عمل تقدر بنحو ٨٨ ألف وظيفة ،ثم تذكر المصادر ذاتها أن التعاملات السعودية في البورصة المصرية للأسهم والسندات بلغت جملتها شراءً وبيعاً في سوق الأوراق المالية بمصر (بورصة الأسهم والسندات)، ٣,١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤م وارتفعت إلى ٢٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥م، أي تضاعفت إلى سبعة أمثال مستواها بين العامين.

كما ارتفعت نسبة التعاملات السعودية إلى إجمالي التعاملات بالبورصة المصرية من ٦,٨٪ عام ٢٠٠٤م إلى ١٦,٤٪ عام ٢٠٠٥م، حيث بلغ إجمالي التعاملات (قيمة التداول) بالبورصة المصرية ٣٦,١ مليار جنيه، و١٣٥ مليار جنيه للعامين المذكورين على الترتيب. و تضاعفت نسبة هذه التعاملات إلى جملة تعاملات الأجانب في البورصة المصرية بين العامين فزادت من ١٦٪ عام ٢٠٠٤م إلى ٣٠,١٪ عام ٢٠٠٥م، حيث بلغت جملة تعاملات الأجانب ١٩,٥ مليار جنيه و٧٣,٧ مليار جنيه للعامين المذكورين على الترتيب وأشارت إلى أنه من جملة التعاملات السعودية عام ٢٠٠٥م بلغت قيمة عمليات الشراء ١٣,٣ مليار جنيه، في حين بلغت قيمة عمليات البيع ٨,٩ مليار جنيه، فبلغ صافي الشراء ٤,٤ مليار جنيه ، كما بلغت نسبة شراء السعوديين للأسهم المصرية نحو ٣٤٪ من جملة شراء الأجانب للأسهم والسندات، بينما انخفضت نسبة البيع إلى نحو ٢٦٪ من جملة بيع الأجانب للأسهم والسندات .

نفس المصادر عددت أبرز الاستثمارات السعودية في مصر وقسمتها إلى استثمارات حكومية من أهمها .. شركة « سوميد » و تساهم السعودية بنسبة ١٥٪ من رأسمال

الشركة العربية لأنابيب البترول « سوميد » البالغ « ٤٠٠ » مليون دولار ، التي تأسست عام ١٩٧٤م للربط بين مينائي «العين السخنة» بخليج السويس وميناء «سيدي كرير» على البحر المتوسط ، بخط أنابيب مزدوج ٣٢٠ كيلومتر لنقل خام الزيت العربي ومنتجاته إلى الدول العربية كما تدرس شركة أرامكو السعودية إنشاء خط ثالث بين المينائين ،ثم شركة « بترولوب » : تقوم شركة بترولوب مصر لزيوت التشحيم بتشغيل عدد من محطات خدمة السيارات ببعض المناطق بمصر وخاصة على طرق السفر السريعة ، ومنها أيضا الشركة السعودية المصرية للتعمير والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية ، الشركات العربية المشتركة ، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، الخطوط الجوية العربية السعودية بمصر.

أما استثمارات القطاع الخاص السعودي في مصر فذكرتها المصادر فى قطاع البنوك والتأمين ويشمل بنك التمويل المصري السعودي ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، بنك الدلتا الدولي ، البنك المصري الخليجي. شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، شركة بيت التأمين المصري السعودي ،ثم قطاع الفنادق والسياحة ، ويشمل فندق سميراميس انتركونتننتال - القاهرة ، فندق جراند حياة - ميرديان سابقا - القاهرة ، فندق (فورسيزونز) ـــ شرم الشيخ ، فندق (فورسيزونز) ـــ القاهرة ، فندق (فورسيزونز) - الإسكندرية ، فنادق مشروع (سيتي ستارز) بمصر الجديدة - القاهرة ، منتجع انتركونتننتال لشركة (بلازا) ـــ شرم الشيخ ، منتجع لاجون كلوب - راس سدر، فنادق ومنتجعات موفنبيك ، شركة مينا للمشروعات السياحية - مطاعم (دومينوز بيتزا)، مطاعم الطازج للفروج المشوي ، و شركة جولدن بيراميدز بلازا - مصر الجديدة ، مجموعة الطيار للسياحة والسفر، شركة الخليج للاستثمار والتنمية - (كايرولاند) ،شركة جولدلاند للسياحة .

وفي القطاع الصناعي يمتلك السعوديون شركة الزامل للمباني الحديدية المحدودة ، شركة المصنع الوطني لمكيفات الفريون (العيسى - جيبسون) أوليمبيك إلكتريك ، شركة حلواني إخوان المحدودة ، شركة مصر الخليج لتصنيع الزيوت ، شركة محمود سعيد للعطور ،شركة مصنع باطوق للعلك - فرع القاهرة ، شركة يونيون إير للمكيفات - السعودية للتجارة والمقاولات ، شركة صافولا مصر ، الشركة العربية لمنتجات الألبان. الشركة العربية لمستلزمات المواسير ، شركة البابطين للصناعات

الكهربائية ـ مصر ، شركة العبيكان للاستثمار الصناعي ، الشركة الاستثمارية للإنتاج والتصنيع (لمواد البناء) ، الشركة الوطنية لصناعة المراتب الأسفنج المحدودة ، مصنع بنادر لتشكيل المعادن بالإضافة لخمس شركات أخرى منها شركة الكرامة للتجارة ، ومصر للجباسات .

فيما تسيطر ١٠ شركات سعودية على القطاع الزراعى فى مصر أهمها شركة المملكة للتنمية الزراعية «كادكو» ، شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» ، شركة النعام المصرية السعودية ، الخريف للاستثمار الصناعي «رخاء» ، الشركة العربية لأمهات الدواجن ، شركة الهجن المصرية ، الشركة العربية السعودية للدواجن ، شركة الوادي لتصدير الحاصلات الزراعية ، شركة مزارع فقيه ، وفى قطاع التمويل والاستثمار هناك ٧ شركات أخرى أهمها مجموعة النعيم للاستثمار، شركة كنوز الدولية للاستثمار تستولي علي مساحات شاسعة علي الطريق الصحراوي « القاهرة / الإسكندرية » بطرق أقل ما يقال عليها أنها تدخل في إهدار المال العام ، بالإضافة للشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ، شركة كولدويل بانكر الشرق الأوسط للاستثمار التى تتولى عمليا بيع وتسويق ممتلكات شركة سوديك المملوكة لمجدى راسخ ، شركة ديار للإدارة والاستثمار ، شركة أوريكس المالية المحدودة.

المصادر السعودية حددت أسماء نحو ٢٥ رجل أعمال سعودى تعمل أموالهم فى مصر من أهمهم عبد الرحمن الشربتلي و فهد الشبكشي و صالح كامل ، الأمير/ الوليد بن طلال ، ومجموعة مغربي ، مجموعة بن لادن ، مجموعة حلواني ، الأمير/ محمد الفيصل، طلعت اللامي ، مجموعة الزامل، مجموعة العيسى و محمود سعيد. ومجموعة البراهيم ، مجموعة السليمان ، مجموعة البابطين ، حسين اليامي ، ناصر الطيار ، عبد الله المكيرش ، مجموعة فقيه ، مجموعة الخريف، بالإضافة إلى اثنين من رجال المال السعوديين تكفى مخالفاتهم لضرب أى استثمارات لأى دولة فى دولة أخرى هما عبد الإله صالح كعكى و جميل عبد الرحمن القنيبط ، مشتريا النوبارية للبذور وطنطا للكتان للأول ، وعمر أفندي للثانى ، وكلاهما يستحق كتابا منفصلا لبيان مافعلاه ولايزالان تفصيليا بمصر أرضا وشعبا – قبيل الحكم ببطلان عقد «عمر أفندي»- ، أما الباقون فجميعهم أو أغلبهم شريك بطريقة أو بأخرى لكثير من الفاسدين المصريين الذين يتوافدون علي سجن طره في هذه الأيام .

فالمستثمر السعودي «عبد الإله صالح كعكي» الذى « قيل » انه اشترى شركة « النوبارية للبذور نوباسيد »، تركوه يعمل بكل المحررات الحكومية الرسمية المملوكة للقطاع العام ، ... القصة بدأت عندما اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية للشركة القابضة للتنمية الزراعية في ٢٠ أبريل عام ٩٩ برئاسة المهندس أحمد الليثي وقررت خصخصة «نوباسيد» ، ومن ثم تتحول من القانون المنظم للقطاع العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، إلي المنظم للقطاع الخاص رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، أي تتحول إلي شركة خاصة مملوكة لأفراد غير تابعة للدولة ، إلا أن المشتري زور مصطلح « تتحول » ، وادعي بمساعدة الفاسدين من حوله وداخل الشركة القابضة ، انه تحول من قانون إلي قانون دون أي تغيير في الصفة ، ومن ثم كان أول ما فعله هو الاستدارة على هؤلاء الحاصلين على قطع أرض صغيره ، لينال منهم طردا وتنكيلا بادعاء أنه اشترى الشركة بما لها وما عليها ، برغم أنه اشترى مساحة محددة ، ظاهرة فى كراسة الشروط وعاين معاينة نافية للجهالة ، تمنعه من التفكير فيما فعل .. اللهم إذا كان هناك من شجعه وأغراه ، ثم ترك له حرية العمل بانتحال صفة الشركة العامة ، التى تعاقدت مع صغار الملاك ومن ثم تستحق تحصيل الأقساط الواجبة عليهم !! على أرض مدينة أبو المطامير حيث مقر الشركة والأراضى التى اشترتها .

وكذا التى استولى عليها المالك بانتحاله صفة الشركة العامة ، باستخدام السجل التجاري والبطاقة الضريبة وتوكيلات المحامين ، التي سمحت له بانتحال صفة الشركة القابضة للتنمية الزراعية ومن بعدها القابضة للتجارة ، للحصول علي أراضي ومستحقات مالية هي في الأساس مملوكة للشركة العامة ، .. هذه الأراضي بلغت مساحاتها نحو ٢٩ الف فدان يعلم حدودها القاصى والدانى ، وهو رقم يزيد عن الأراضى التى خصصت للشركة بموجب القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٦ ، حيث تدور الملحمة منذ نحو يزيد عن ١٠ أعوام ، بدأت بهجمة المستثمر على أراضى الموظفين ، طلبا للأقساط المستحقة لشركة التعاقد ، وهى الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، باعتباره « زورا» امتدادا لهذه الشركة ، نافيا قصة البيع مدعيا تحوله من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، إلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، كما أسلفنا .. تحول فقط .. يعنى لا اشترى ولا الحكومة باعت له ، هذه الاموال والأقساط بلغت حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٨ «١٣٢ مليون جنيه» ، مضافا إليها نقدية بالبنوك محملة عليها بلغت فى نفس

التاريخ ١٢,٣٢ مليون جنيها، هذه البيوع التى تمت لجميع العاملين بالشركة قبل البيع ، مقابل خروجهم للمعاش واعتمدتها الجمعية العامة لها فى ٢٧ أغسطس ١٩٩٨ ، يتبقى أن نعلم أن المساحة التى قام عليها البيع طبقا لمذكرة المعلومات الملحقة بكراسة الشروط ، هى ١٥٩٢ فدانا .

العمال ومشتروا الأرض من الشركة القابضة ، قاتلوا ليصل حقها إليها بعد منعه عمن يحاول الاستيلاء عليه ، إلا أن محاولاتهم المستمرة لم تحقق المرجو ، - كما تصوروا - إلا بعد أن تجمهروا يوم السادس من مايو ٢٠٠٦ ، طلبا للقاء الرجل الأول عن القابضة للتجارة « هادي فهمي » ، الذي قابلهم علي مضض ووعدهم بعد الاستماع إليهم ، والحصول علي المستندات المؤيدة لأقوالهم لتقديم بلاغ للنائب العام ، فيما كان بإمكانه أن يوقف كل ذلك ، ليس بإبلاغ النائب العام كما فعل ، إنما بإبلاغ كافة الجهات المعنية باستخدام المستثمر ، لمحررات شركة انتهت من الوجود ببيعها ، وانتقالها للقطاع الخاص .. بمعني انه كان يمكنه إيقاف التعامل علي السجل التجاري الخاص به ، وكذلك البطاقة الضريبية وإلغاء التوكيلات التي سممت حياة الغلابة في النوبارية ، بعد تركها للمستثمر لينتحل من خلالها صفة شركة عامة وهو الأجنبي المخالف لكل القوانين والأعراف !.

الاستيلاء على المال العام ظهر واضحا فى بلاغ هادى فهمى رئيس الشركة القابضة للتجارة قبل حلها وتفريقها علي شركات أخرى للنائب العام ، للحيولة دون مساءلته كمسئول علم بوجود محررات يملكها بموجب وظيفته ، دون أن يحرك ساكنا لحماية المال العام ، .. البلاغ وردت به عبارة حررها المستشاران محمد النجار وأحمد شوقى ، مستشارا القابضة للتجارة وقتها :« مما تقدم من مستندات أثبتت الاستيلاء على المال العام متمثلا فى أقساط بيع الأراضى ، وتحت أيدينا المستندات الدالة على ذلك » ، الغريب أن نتيجة التحقيق آلت إلى الحفظ بسبب عدم استدعاء محررى البلاغ أو مقدمه ، بالطبع لاعتبارات فاسدة هدمتها الثورة لكونه شقيق وزير البترول قريب الصلة بجمال مبارك ، ليتم الاكتفاء بالتحقيق مع محمد خليفة المسؤول القانوني عن شركة النوبارية بالشركة القابضة .

لينتهي التحقيق بتضليل الرجل للمحققين كما اعتاد تضليل منصات المحاكم لصالح المستثمر السعودي ، حتي أن المضارون يصفونه بأنه أشهر من سهل لعبد الاله

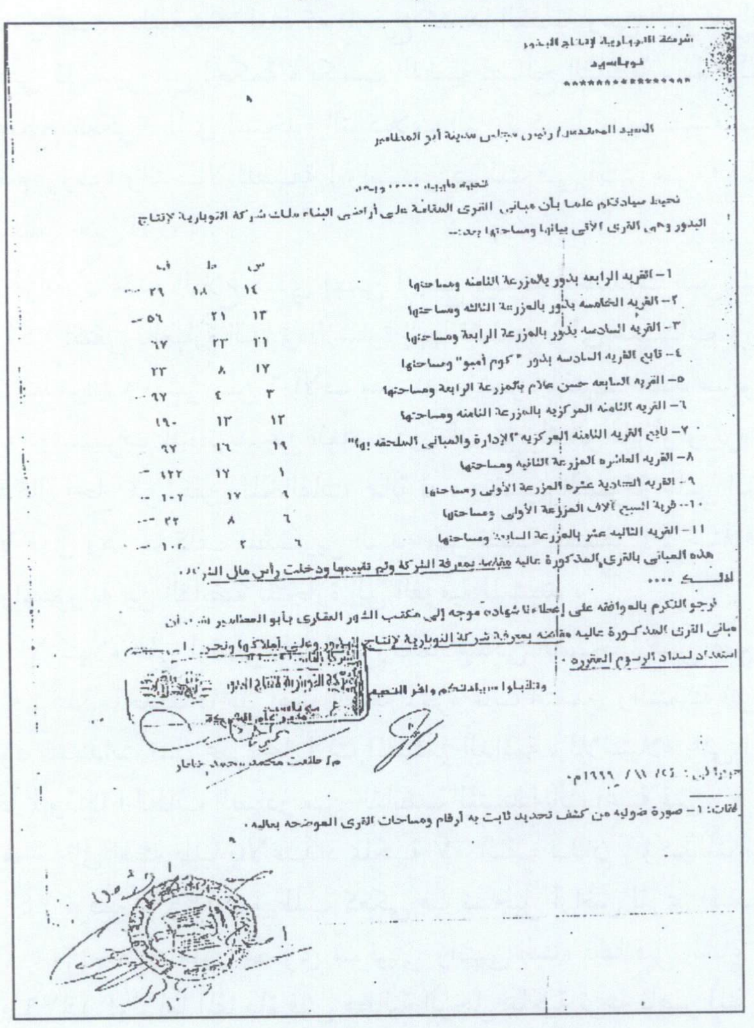
صالح كعكى ، الاستيلاء على أكثر من ٣٠ ألف فدانا ، تمثلت فى مئات القضايا التى كان طرفا فيها ، نيابة عن الشركة القابضة ، وأخفى عن الهيئات القضائية بيع المتبقى من النوبارية ، للشركة المصرية السعودية ، كما أخفى المساحة المحددة بصفقة البيع ، وحقيقة الأقساط المتبقية على حائزى الأرض «بدل وظيفة » ، وأبلغ الأمثلة على ذلك القضية رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٩٦ مدنى كلى كفر الدوار ، التى بدأت قبل البيع ورفعها العمال طلبا لتخفيض أسعار بيع الأراضى ، واستمرت حتى ما بعد البيع ، فذهب المحامى محمد خليفة ممثلا للشركة المرفوع ضدها القضية وهى الشركة القابضة ، ويومها أخفى كل شيئ عن المحكمة ، فكسب القضية لصالح القابضة ، ثم ترك التنفيذ لصالح «صالح كعكى» الذى استخدم التوكيلات التى تركوها له ليستمد منها شرعية القطاع العام تزويرا وانتحالا للصفة ! واستمر كذلك فى أكثر من ٤٠٠ قضية معظمها مستمر حتى الآن ! .

الأشد غرابة أن مقدم البلاغ هادي فهمي لم يسع لتقديم المستندات التي تثبت ما جاء فيه ، لكنه اكتفي بالعبارة السابق الإشارة إليها فقط دون أي مستندات ، رغم أن المضارون قدموا له أكثر من ٦ آلاف مستند ، نشرنا أغلبها منذ مايو ٢٠٠٦ ب«الكرامة» واستمرت لمدة تزيد عن العام ، دون أن يتحرك الرجل أو وزيره المسئول عنه ، فيما كان الحل هو تكفين المخالفات حماية له ، وتقسيم الشركة علي الشركات القابضة الأخرى وهو ما كلف المضارين البدء من نقطة الصفر ، لاختلاف جهة التقاضي والمسؤولية من القابضة للتجارة إلي القومية للتشييد .

ليستمر الاستيلاء على أراضى الدولة ، وكلما اشتكى الضحايا قيل لهم «هاتوا مستندات » ، هذا ماحدث داخل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، برغم وجود مستندات تدل على محاولات المستثمر الدائمة ، للاستيلاء على الأراضى المملوكة لها ، ومنها الخطاب الصادر من القابضة للتنمية الزراعية فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٩ ، موجه إلى الهيئة طلبا بالاعتداد بملكية ٢٧ ألف فدان ، وكذلك الخطاب المؤرخ فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩ ، ويطلب كعكى فيه تسجيل أراض لقرى أقيمت قبل عام ١٩٦٩ ، من خلال تعاون مصرى سوفييتى وانتهى البناء فيها قبل إنشاء النوبارية العامة عام ١٩٧٦ !، ، أما المفاجأة فهى مطالبة الرجل بملكية ترعة ناصر المتفرعة من ترعة النوبارية ، التى تم شقها فى ستينيات القرن الماضى ، بتعليمات من الرئيس

الراحل جمال عبد الناصر ، بهدف التوسع فى الزراعة بالمنطقة المحيطة النوبارية !!، طالب «كعكى» بملكيتها باعتبار اقتطاعها لـ ٤٢ فدانا من المساحة التى اشتراها ، مختصما فى ذلك وزارة الرى ووزيرها بصفته ، والأغرب أن أحدا لم يحرك ساكنا ، أو يدفع بانتحاله صفة شركة عامة اشتراها وانقطعت صلتها بالقطاع العام منذ تاريخ الشراء فى ١٩٩٩ .!

يطالب بملكية قري بنيت قبل شراءه للشركة



شركة النوبارية لإنتاج البذور
نوباسيد
****

السيد المهندس/ رئيس مجلس مدينة أبو المطامير

تحية طيبة ..... وبعد،

نحيط سيادتكم علما بأن مبانى القرى المقامة على أراضى البناء ملك شركة النوبارية لإنتاج البذور وهى القرى الآتى بيانها ومساحتها بعد:-

	س	ط	ف
١ – القريه الرابعه بذور بالمزرعة الثامنه ومساحتها	١٤	١٨	٢٩
٢ – القريه الخامسه بذور بالمزرعة الثالثه ومساحتها	١٣	٢١	٥٦
٣ – القريه السادسه بذور بالمزرعة الرابعة ومساحتها	٢١	٢٣	٦٧
٤ – تابع القريه السادسه بذور "كوم أمبو" ومساحتها	١٧	٨	٢٣
٥ – القريه السابعه حسن علام بالمزرعة الرابعة ومساحتها	٣	٤	٩٧
٦ – القريه الثامنه المركزيه بالمزرعة الثامنه ومساحتها	١٢	١٣	١٩٠
٧ – تابع القريه الثامنه المركزيه "الإدارة والمبانى الملحقه بها"	١٩	١٦	٩٧
٨ – القريه العاشره المزرعة الثانيه ومساحتها	١	١٢	١٢٢
٩ – القريه الحادية عشره المزرعة الأولى ومساحتها	٩	١٧	١٠٢
١٠ – قرية السبع آلاف المزرعة الأولى ومساحتها	٦	٨	٣٢
١١ – القريه الثانيه عشر بالمزرعة السابعة ومساحتها	٦	٢	١٠٢

هذه المبانى بالقرى المذكورة عاليه مقامة بمعرفة الشركة وتم تقييمها ودخلت رأس مال الشركة لذلك ....

نرجو التكرم بالموافقه على إعطائنا شهاده موجه إلى مكتب الشهر العقارى بأبو المطامير تفيد أن مبانى القرى المذكورة عاليه مقامه بمعرفة شركة النوبارية لإنتاج البذور وعلى أملاكها ونحن على استعداد لسداد الرسوم المقررة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية

مدير عام الشركة
م/ طلعت محمد ... جابر

تحريرا فى : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٩م.

المرفقات: ١ – صورة ضوئيه من كشف تحديد ثابت به أرقام ومساحات القرى الموضحه بعاليه .

صورة رقم (١٣)

خطايا «عبد الإله صالح كعكي» السعودي الجنسية لا تزال مستمرة ، وكنا أول من فكك خيوطها المتشابكة التي غمت حتي علي جهات التحقيق ، باعتبارها أكبر قضية فساد في تاريخ مصر ، منذ بداية عملية الخصخصة التي كانت طريقا سريعا لنهب منظم لمقدرات العباد في مصر ، وهي خير شاهد علي انسحاب حكومي مريب ، جعل من أجنبي رئيسا لمجلس إدارة شركة حكومية ، ومسجلا في سجلها التجاري تحت سمع وبصر مسئوليها ، وعلي رأسهم «هادي فهمي» آخر رئيس للشركة القابضة للتجارة ، المالك الأصلي للشركة المباعة التي انتحل المستثمر السعودي صفتها ، وصال وجال في نهب أراضي الدولة ، مستغلا ما كان يدفعه لهؤلاء المسئولين شهريا ، ليحصلوا هم علي الأحكام ضد الفلاحين ، فيما ينفذ هو ويحصل علي الملايين ، ومنها يوزع ريع الفساد علي الذين يغمضون الأعين عما يفعله .. «الكاتب حصل بأحد موضوعات الحملة التي استمرت نحو ٣٣ أسبوعا ، منها ١٤ أسبوعا متواصلة ، علي إحدى جوائز نقابة الصحفيين في التحقيقات الصحفية عام ٢٠٠٨» ، الموضوع يعد كاشفا لما يحدث علي أرض الواقع ، من تشابكات في العلاقات بين هذا المستثمر وقوي أخري ، تؤكد تجبره علي المصريين بعلم النظام الفاسد ، وبالتعاون مع القوي الإمبريالية التي تحميه ...

الفصل الأول

عملاء إسرائيل وأمريكا على أرض النوبارية!

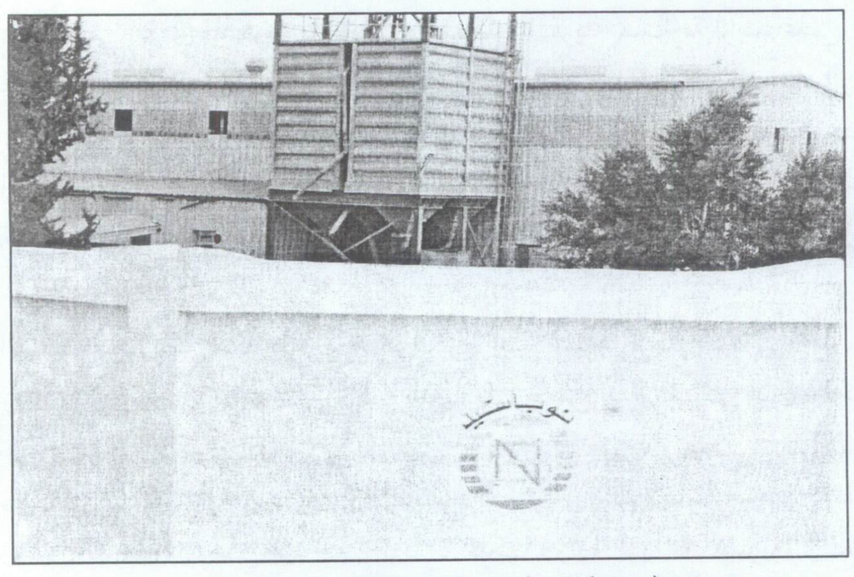
أسرار وعلامات استفهام متعددة تناثرت علي ألسنة المشردين من سكان نحو ١١ قرية من قري النوبارية، دارت كلها حول القوة الخفية التي تحمي طغيان وفيضان النهب المنظم لأموال الدولة والناس.. من المستثمر السعودي «عبد الإله صالح كعكي» ، وشريكيه المصريين.. المغازي فهمي المغازي ويسري فهمي المغازي ، سنوات ست.. والمستثمر يستغل أوراق ومستندات وأختام الشركة القابضة للتنمية الزراعية - بعد شرائه الشركة ، كل هذه المدة والعمال والفلاحون يصرخون دون مجيب، فلا جهات التحقيق أنصفتهم،ولا المحاكم بالطبع، بعد أن احتمي السارق بحصانة خلعها عليه المسئولون عن القابضة الزراعية، ثم القابضة للتجارة.. من خلال الصمت عليه دون سبب مفهوم وهو يتحرك بأوراقهم وأختامهم من سجل تجاري وبطاقة ضريبية حكومية أمام المحاكم لتخدع المنصات القضائية فيه وتعطيه حق الدولة الأصيل في جمع ما لها من أموال لدي هؤلاء العمال والفلاحين أو طردهم إذا ما اعترضوا علي أداء أقساط يدينون بها للدولة وليست له!!.

المسؤولون الذين تظاهروا بالإفاقة بعد سيل الحقائق التي نشرتها «الكرامة» فأبلغوا النائب العام.. بطريقة الحفظ المسبق للبلاغ الذي قدم بدون مستندات تدعمه ، أو إجراءات من شأنها حفظ حق الدولة في مالها ورعاياها!!، جعلوا الناس في النوبارية يتساءلون عن القوة التي تتيح لمستثمر أيا كان شأنه أو جنسيته نهب كل هذه المليارات طوال ما يزيد علي ٦ سنوات.. ولا يزال؟! ولهذا ذهبت بعثة «الجريدة» إلي المنطقة الموبوءة وسكانها المنكوبين.. ضاربة عرض الحائط بجميع التحذيرات التي أتت من الأهالي خوفا من بطش أمن الشركة وجواسيس المستثمر بها هناك.

أكثر من مفاجأة انتظرتنا هناك للتأكيد أن ما نشرناه رغم كثرته ليس سوي نقطة في بحر، المستند المؤرخ في ٢٤/ نوفمبر/ ١٩٩٩ كان مرشدنا لعملية واحدة من عمليات النصب العلني للمستثمر وموظفيه، وهو خطاب موجه إلي رئيس مجلس مدينة «أبو المطامير» يطالبون فيه بالموافقة على منحهم شهادة موجهة إلى مكتب الشهر العقاري

تفيد بأن مباني القري المذكورة بالخطاب وعددها ١١ قرية بمساحة تزيد علي ٨٢٠ فدانا مقامة بمعرفة شركة النوبارية لإنتاج البذور، ثم إعلان استعدادهم لسداد الرسوم المقررة!!، بالفعل بعض القري مقامة بمعرفة الشركة المذكورة وقت أن كانت قطاعا عاما ولم تدخل أي منها لعقد البيع!! فلماذا يطالب بها المشتري؟! لأنه لا يزال ينتحل صفة الشركة العامة حتي وقت كتابة هذه السطور «أثناء كتابة الموضوع وحتي إنهاء الكتاب » .

القوة الخفية لم تكن معلومة حتي الوصول إلي سور المركز الثلاثي «المصري الأمريكي الإسرائيلي» المقام علي أرض النوبارية ، ضمن اتفاق ثلاثي بين الحكومة المصرية وأمريكا والكيان الصهيوني.. ضمن إجراءات التطبيع، ويحمل هذا الاتفاق اسم «يو. إس. ايد» أو ما يسمي ب «البرنامج البحثي في مشروعات البحث التطبيقي بالأراضي القاحلة» .. علي مساحة ٣٥ فدانا تملكها وزارة الزراعة المصرية، ويقع إلي الجنوب الشرقي من الإسكندرية بنحو ٨٥ كيلو مترا، والمركز تم إنشاؤه قبل بيع شركة النوبارية لإنتاج البذور «نوباسيد» وغير مملوك لها، وهو كما تقول السطور السابقة نشاط دولي ثلاثي مقام علي أرض ملك الدولة!! ، .. المفاجأة كانت فيما وجدناه مطبوعا علي سور المركز «الدولي»، حيث كان شعار شركة «كعكي» وشركاه مطبوعا بالألوان علي جميع أجزاء السور ، وكأنه جزء لا يتجزأ من أمواله الخاصة وأراضيه!! ، المفارقة تكمن في إجابة السؤال القائل بكيفية اختفاء مركز دولي - بصرف النظر عن رفضنا وجوده - في أحضان شركة المفروض أنها قطاع خاص ؟ ،خاصة أن عملية ذبح الشركة الأولي في الشرق الأوسط في إنتاج البذور وبيعها بالبخس كان لصالح هذا المركز الإسرائيلي الذي يمثل قمة هرم البلايا التي أصابت الزراعة المصرية!!



صورة رقم (١٤) .. المركز الثلاثي الإسرائيلي بشعار «نوباسيد»

نشاط المركز لا يزال مستمرا.. برغم امتناع الخبراء الصهاينة من العاملين فيه ، عن الحضور إليه داخل السيارات الخاصة بسفارة العدو الصهيوني، واستبدالهم تلك السيارات بأخرى تحمل الرقم «٥٧ هيئة سياسية» تابعة للشريك الأمريكي!! ، وهنا تكمن المفارقة العجيبة التي ربما تكشف السر الذي يمنح «صالح كعكي» وشركاه هذه القدرة العجيبة علي سرقة ما لا ليس له.. وإسكات كل من يقف في مواجهته بموجب حكم قضائي!!، فاليهود يتخفون داخل العباءة الأمريكية! إمعانا في الأمن بعد فضح تواجدهم هناك وتداعياته.. وهذا منطقي فبينهما شراكة.. ومعهما الحكومة المصرية مالكة كل شيء عدا الناتج العلمي بالطبع، فإذا أمكن سكوت المصريين علي ما فعله «كعكي» وهو حادث بالفعل؟! فهل يمكن أن تصمت الشريكتان أمريكا و«إسرائيل» تلك المولعة بالتواجد الدائم علي النيل وروافده إلي حد الجنون، سواء كان ذلك من خلال التمثيل الديبلوماسي أو البحثي، ومعلوم للجميع كيف يكون رد فعلها إذا ما أحست بأي تحرك يجرح هذا الولع النابع من مخطط «من النيل إلي الفرات»، فماذا عن كون الموقع علي ترعة «ناصر» المتفرعة من ترعة النوبارية أحد روافد النهر العظيم؟! ذلك أن صمتت الشريكة الكبرى في تدمير صحة المصريين «أمريكا»؟! بالإضافة إلي

اسم «ناصر» بما له من مدلول عند العدو (الإسرائيلي)!!

وضع خاتم وشعار «النوبارية» الشركة الخاصة، ليس له سوي تفسيرين لا ثالث لهما الأول أن لجوء المستثمر السعودي إلي هذا الإجراء ليس لسرقة المركز.. ولكن لإخفائه ضمن المسروقات فتضيع معالمه ويبعد عن العيون!! أما التفسير الثاني فهو أن ما تم ليس إلا إعلانا عن القوة التي تحول المنطقة بأسرها إلي محمية طبيعية أمريكية ظاهرها المستثمر.. وباطنها احتلال «صهيو أمريكي» تعجز الدولة أمامه عن التصرف فيما يسرق من مالها.. أو حماية من يشرد من رعاياها!! ويبقي أن كلا التفسيرين بالإضافة لفعل وضع الشعار لن يتم بدون موافقة من هذه أو تلك بدون النظر إلي موقف الدولة المصرية!!.

المفاجأة أكدت أن شكوك العمال والفلاحين في وجود القوة الخفية التي تحول دون حصولهم علي حقوقهم في محلها.. ليس ذلك فحسب بل إن الجولة أكدت أن أملاك الدولة التي أعطيت إلي «الكعكي» علي سبيل الأمانة تحولت بقدرة قادر محمي إلي أملاك خاصة، فالنادي الاجتماعي تحول إلي معمل للأبحاث وتم تأميمه ولم ينطق أحد، وقرية الدكتور حسن فتحي وهي إحدى أربع قري أنشأها الراحل العظيم لتكون نموذجا يحتذي.. تحولت أيضا إلي الإقطاعية الكعكية الأمريكية الصهيونية وبدلا من أن يسكنها الشباب كما كان مخططا لها، تحولت إلي مخزن للشركة ومرتع للماعز، لا يقطنها سوي خفير تابع للمستثمر المحتل، أما في داخل البيوت التي اعتبرتها المنظمات العالمية تحفة معمارية نال عنها مصممها وبانيها لمدة جوائز عالمية.. فلا شيء سوي الخراب.. وهو ما وجدته عدسة كاميرا «الجريدة»!!

الأغرب أن يد الكعكي وأعوانه طالت كل شيء حتي طائرتي الرش المملوكتين لوزارة الزراعة وهما من طراز «هليوكوبتر» تحولتا إلي خردة لا تساوي شيئا، فالمالك لا يستطيع استردادها، وكذلك المتعدي عليهما.. حيث تركهما كالبيت الوقف تحت أمطار الشتاء وقيظ الصيف، السوق التجارية سجلتها عدسة «الجريدة».. و كان من بين الأمانات التي تركها المهندس أحمد الليثي في حوزة المستثمرين ولم يطالب بها لا بعد أن صار وزيرا، ولا قدم عنها طلب إحاطة أو استجواب بعدما صار نائبا تحت قبة المجلس.. الخلاصة تم بيع السوق لحساب عصابة المغازي والكعكي!! أما الليثي فلا حس ولا خبر!!

رغم المطاردات التي تعرضت لها علي أرض النوبارية، فإن عدسة الكاميرا نجحت في التقاط لافتة الشركة القابضة للتنمية الزراعية فوق مبني شركة تم بيعها لمستثمر أجنبي ولم يزلها حتي الآن.. ولماذا؟! فلديه جميع الأوراق والمستندات التي تقول إنه لا يزال شركة تابعة لشركة قابضة.. تصوروا؟! وكل ذلك تحت سمع وبصر المسئولين عن هذه الشركة القابضة.. ليس هذا فحسب بل تحت سمع وبصر النظام بأكمله!! ألم نقل إنه تحول وما سرق إلي محمية «صهيو أمريكية» لا يقدر عليها قادر!! ، «الجريدة» نجحت أيضا في اختراق الحصار والمطاردات وقامت بتصوير ما يعرف بمزرعة البطاطس وهى أرض استولي عليها الكعكي أيضا وتصل إلي رقم يقترب من الثلاثة آلاف فدان، وتخرج عن حيز ما قيل إنه اشتراه ومدون في عقد البيع ويبلغ نحو ١٥٩٢ فدانا فقط بالإضافة إلي مباني الشركة!!

جولة «الكاتب» لم تنس رغم كل المطاردات أن تستريح بجوار عدد من الفلاحين الذين لا يزال الأمل يحدوهم في استرداد ما سلب منهم، فهم بالرغم من وجودهم علي الأرض فإن طائر الرخ المتمثل في الأحكام القضائية التي يحصل عليها المستثمر السعودي وشريكاه لا يزال يتربص بهم، لكنهم يعملون ويقاومون بالطرق القانونية لإثبات أن ما عليهم هو للدولة وليس للمستثمر وستبقي مقاومتهم له حتي وإن وصل الأمر إلي جعل الأرض كالعرض لا تتم حمايته إلا بالسلاح، في ظلال الغيبة الكبري للنظام وحوارييه عما يحدث من احتلال مرئي وغير مرئي قادم من داخل المركز الثلاثي للبذور بالنوبارية!!.

وحتي لا يتسائل القارئ عن الأسرار والخلفيات فالقصة التي بدأت في ١٤ مارس عام ١٩٩٩ ، عندما تعاقدت الشركة القابضة للتنمية الزراعية ، مع عبد الإله محمد صالح كعكي باعتباره رئيسا لمجلس إدارة شركة التجارة والتسويق السعودية الدولية المحدودة ومقرها الرئيسي مدينة 'جدة' وكان التعاقد علي شراء نسبة ١٠٠ ٪ من أسهم شركة «النوبارية» لإنتاج البذور «نوباسيد» وكانت مملوكة للشركة القابضة للتنمية الزراعية ، كمستثمر رئيسي وكان سعر البيع «١٠٣» ملايين و٢٥ ألف جنيه وسعر السهم ٥،٢٩ جنيه ، كما حدده البند الرابع من عقد البيع والتنازل الخاص بالشركة، بعد ذلك جاء وقت الدفع وبنوده حيث كان من المفترض أن يتم علي ثلاثة شيكات وثلاثة بنوك والمبلغ '٥٢' مليونا و٦٥٧ ألفا و٥٠٠ جنيه بنسبة ٥١ ٪ من التعاقد ،

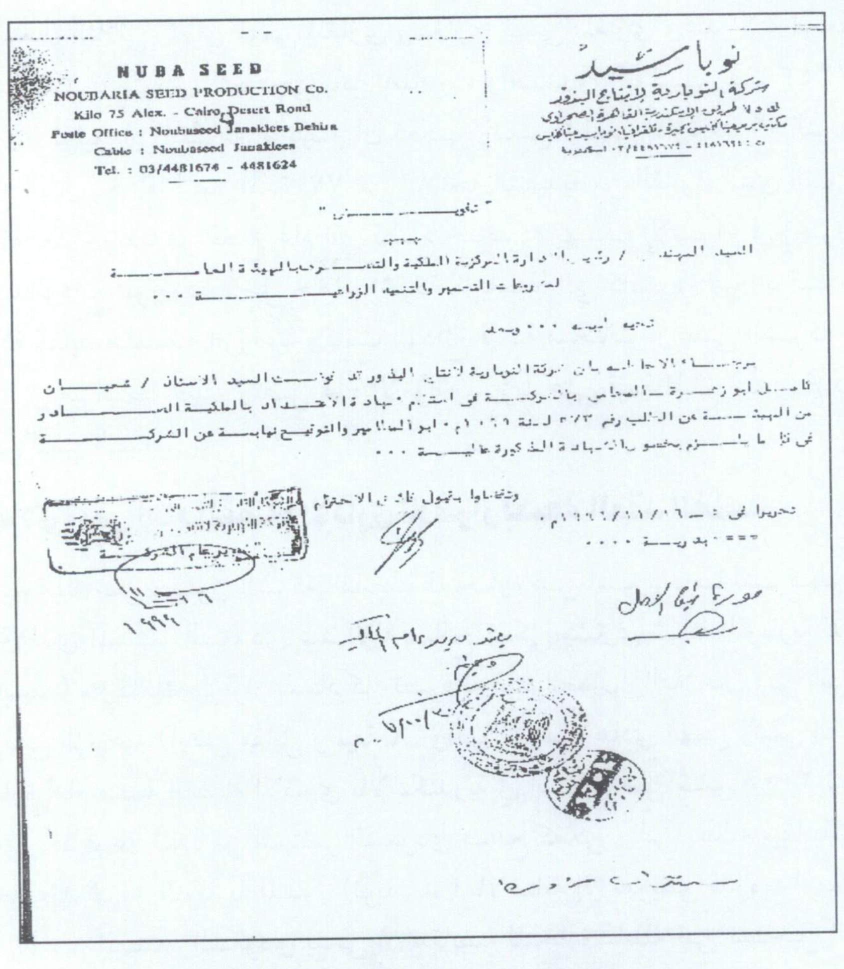
وباقي الثمن وهو مبلغ خمسين مليونا و٥٩٢ ألفا و٥٠٠ جنيه بنسبة ٤٩ ٪ من إجمالي قيمة التعاقد بخطاب ضمان غاية سداده ٣٠ أكتوبر عام ٩٩ ، والكارثة أن هذا الخطاب كما هو موضح في العقد الخاص بالبيع بدون بيان اسم البنك الصادر منه الخطاب، ليس هذا فقط بل هناك مهزلة أخري وهي أن الخطاب بدون رقم أو تاريخ ، وكذلك بدون رقم خطاب ضمان وهو ما يؤكد أن الصفقة تمت بالمبلغ الأول ، وهو ٥٢ مليون جنيه الذي صدر به خطاب الضمان ، بضمان شركة الوادي للحاصلات الزراعية التي اشتراها نفس مشتري الصفقة في عام ١٩٩٥ وهي الصفقة التي أضاعت علي الدولة ملايين الجنيهات أيضا » .

استعان الثلاثي يسري فهمي المغازي والمغازي فهمي المغازي وعبد الإله الكعكي بموظف بمكتب التوثيق النموذجي بأبو المطامير ، وأصدروا التوكيل رقم ٢٣٤٣ ب لسنة ٩٩ توثيق أبو المطامير باعتبار أن كعكي رئيس مجلس إدارة شركة النوبارية لإنتاج البذور خلافا لنص المادة '٧٧' من اللائحة التنفيذية من القانون الذي آلت إليه الشركة بعد تحويلها من قطاع عام إلي قطاع خاص ، بهدف الإسراع في إجراءات سحب الودائع الموجودة داخل حساب شركة 'نوباسيد' التي كانت في هذا الوقت تتبع الشركة القابضة للتنمية الزراعية وكانت الودائع قيمة مبيعات أراضي الشركة قبل ذلك ، في ميزانيات مختلفة وتصل هذه الأموال لما يزيد علي قيمة المبلغ الذي تم دفعه كمقدم لثمن الشراء.

هادى فهمى أمام القضاء الادارى للاقرار بصحة العقد الفاسد

نتيجة لتقاعس مسئولى الشركة القابضة للتجارة عن استرداد ما لشركتهم من حقوق لدى المستثمر السعودى عبد الإله صالح كعكى مشترى شركة النوبارية للبذور (نوباسيد) ، وكذلك الإقرار بفساد كل تصرفاته ضد العمال والفلاحين من شاغلى الأراضى الزراعية (أرض مقابل وظيفة).. وقف المحاسب هادى فهمى رئيس القابضة للتجارة أمام منصة القضاء الإدارى بالإسكندرية في السابع من مايو ٢٠٠٨ تنفيذا للدعوى المرفوعة ضده من المستثمر السعودى صالح كعكى والتى يطالبه فيها بالإقرار بصحة عقد شراء النوبارية للبذور (نوباسيد) بالإضافة إلى تعويض قدره ١٠ ملايين جنيه !! ، .. المستثمر السعودى يدعى أن القابضة للتجارة تماطله فى تسجيل العقد منذ توقيعه فى ابريل ١٩٩٩ ، وهو ما يستوجب التعويض بحسب الدعوى ، فى

محاولة منه للالتفاف حول ما قرره تقرير الرقابة الإدارية المحرر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ والذى أثبت ماشاب التسجيل الابتدائى بالعقد المشهر برقم ١١٨١ لسنة ٢٠٠١ بابو المطامير والمقيد بالقضية رقم ٤٣٦٦ لسنة ٢٠٠٦ من مخالفات انتحال صفة شركة عامة خرجت عن الإطار الحكومى بالبيع للمستثمر وتحولها من القطاع العام إلى الخاص ، واستغلال المحررات الرسمية للشركة العامة بعد تاريخ البيع من أختام وسجل تجارى وبطاقة ضريبية وتوكيلات منتهية الصلاحية بسبب البيع ، وكذلك تجاهل المستثمر والذين تواطؤوا معه لوجوب صدور قرار جمهورى بشأن تملك الأجانب لأراضى صحراوية مملوكة للدولة وفقا للقانون .



نوبا سيد
شركة النوبارية لإنتاج البذور

NUBA SEED
NOUBARIA SEED PRODUCTION Co.
Kilo 75 Alex. - Cairo Desert Road
Poste Office : Noubaseed Janaklees Behira
Cable : Noubaseed Janaklees
Tel. : 03/4481674 - 4481624

تفويـــــض

السيد المهندس / رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ...

تحية طيبة ... وبعد

نرجو التكرم بالإحاطة بأن شركة النوبارية لإنتاج البذور قد فوضت السيد الأستاذ / شعبان كامل أبو زهرة المحامى بالشركة فى استلام شهادة الاعتداد بالملكية الصادرة من الهيئة عن الطلب رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٦ م أبو المطامير والتوقيع نيابة عن الشركة فى كل ما يلزم بخصوص الشهادة المذكورة عاليه ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا فى ١٦ / ١١ / ٢٠٠٦ م

صورة طبق الأصل

صورة رقم (١٥) .. يطالب القابضة بالاعتداد بملكية ليست له

وبرغم أن هذه المخالفات الفادحة ضد الشركة القابضة ورعاياها من الفلاحين والعمال وقيام المستثمر وأعوانه بنزع ملكياتهم للأراضى ، التى امتلكوها وفقا للقانون مستغلا أوراقا مملوكة أصلا للشركة القابضة للتجارة بموجب انضمام القابضة للتنمية الزراعية إليها ، وحصوله على أحكام قضائية بإسمها ضدهم ..إلا أن أحدا من مسئوليها لم يتحرك إيجابيا ، للحفاظ على أموال الدولة والناس ،وهو ما جعل المخالف يتجرأ على الدولة ، مطالبا إياها قضائيا بالإقرار بصحة العقد الفاسد ، منذ البداية ومن ثم صحة كافة ما اتخذه وأعوانه من سرقات ، فى حق الدولة والناس .

الأغرب والمثير للريبة أن وكيل النيابة الوحيد الذى حاول رد الحقوق إلى أصحابها واستجلاء الحقيقة مستندا إلى تقرير سيادى مضافا إليه تحريات المباحث وأقوال الشهود واعترافات الجناة أنفسهم تم إقصاؤه عن نظر القضية وافتعال أخطاء إجرائية له ثم اقتحام مكتبه من غير أصحاب الولاية عليه والاعتداء على صاحب الولاية الأصلى وهو المحامى العام لنيابات البحيرة الذى لم يحرك ساكنا أمام ما حدث !! (الكرامة) نجحت من خلال مصادرها فى التفتيش القضائى بالقاهرة فى الحصول على نص الملحوظة رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٧ الناتجة عن الشكوى رقم ١٤٢ لنفس العام والمقدمة من أحد أعوان «صالح كعكى» السعودى ، الذى امر وكيل النيابة بحبسه ثم خرج بمكالمة من مسئول كبير !!

الغريب أن الملحوظة اتهمت الوكيل بأنه لم يلتزم بالاستيفاء القادم إليه من المكتب الفنى للنائب العام الذى لم يطلب سؤال من سبق له الإدلاء بأقواله ومن بينهم الشاكى !! وكأن التفتيش القضائى بذلك يشير إلى أن التأخر فى إنهاء التحقيقات وضياع حقوق الأعمال والفلاحين خرج من مكتب النائب العام ومن ثم يجب عدم مخالفته حتى لو كانت الحقيقة الواضحة والتى تؤكد الفساد تم إغفالها عمدا من هناك!! الملحوظة محررة فى ١٠ ابريل ٢٠٠٨ وموقعة من المستشار عدنان فنجرى مدير التفتيش القضائى !!.

مستثمر سعودى يطالب بملكية مشروع ترعة ناصر بالنوبارية !

مفاجأة جديدة فجرتها أوراق محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية بعد ثبوت المحاولات الحثيثة للمستثمر السعودى «عبد الإله صالح كعكى» ، للاستيلاء على ما لم يدخل فى عقد شراءه لشركة البذور ، الموقع فى ١٤ ابريل عام ١٩٩٩ ، المحاولات

هذه المرة تم اكتشافها بالصدفة ، والغريب أنها أقدم المحاولات حيث قام بها قبل مرور شهرين فقط من فوزه بالصفقة ، التى لم تتعد ١٥٩٢ فدانا ، وقبل سدادة لكامل ثمن ما اشتراه .

القابضة للتجارة ضربت بقرارات رئيس الجمهورية عرض الحائط ، التى كانت تقضى بالتوسع الزراعى بالمنطقة وتطوير ترعة النوبارية وملحقاتها ومنها بالطبع ترعة ناصر بتكلفة تصل إلى ٣٢٢ مليون جنية ، ووقف مسئولوها صامتين أمام ممارسات المستثمر السعودى التى استولى خلالها على نحو ٤٠ ألف فدان ، وتسبب فى تشريد أكثر من خمسة آلاف أسرة من سكان نحو ١١ قرية من قري النوبارية ، ولم تتحرك كما لم تفعل مع ممارسات الرجل ضد ملاك الأراضى ، باستخدام التوكيلات المزورة ، والمحررات الرسمية المملوكة لها ، ولم تتدخل ضده بالإعلان عن التزوير فى هذه المحررات ،وانتحاله لصفة شركة كانت مملوكة للقطاع العام ثم آلت للقطاع الخاص بموجب عقد البيع !!

خطاياه أثبتتها تحريات مباحث الأموال العامة

محضر تحقيق

صورة رقم (١٦)

عمليات النصب العلنى التى يمارسها المستثمر منتحل صفة الشركة العامة يكشفها واحد من المستندات التى تعدت الألف مستند ،وهو المستند المؤرخ في ٢٤/١١/١٩٩٩ ، الذى يدلل على عملية واحدة من عمليات النصب العلني

للمستثمر وموظفيه ، وهو خطاب موجه إلي رئيس مجلس مدينة «أبو المطامير» يطالبون فيه بالموافقة علي منحهم شهادة موجهة إلي مكتب الشهر العقاري تفيد بأن مباني القري المذكورة بالخطاب وعددها ١١ قرية بمساحة تزيد علي ٨٢٠ فدانا مقامة بمعرفة شركة النوبارية لإنتاج البذور، ثم إعلان استعدادهم لسداد الرسوم المقررة!! ، الأراضى مقامة بمعرفة الشركة العامة ،والناس اشتروها ، وهو اشترى المتبقى منها فقط ، ورغم ذلك يطلب بملكية مملوكة أصلا للغير ، مستعينا بصمت ، أو تعاون المسئولين الرسميين عن هذه الأراضى ، فى الاستيلاء عليها وطرد شاغليها من ملاكها الحقيقيين منها ، ليبقى السؤال الأهم وهو : من يقف خلف ممارسات «كعكى» ، ويحميه منذ أكثر من ١٠ سنوات ؟ ، وهل هذا هو الاستثمار الذي كانت حكومة جمهورية الفساد ، تدعو إليه وتخاف عليه ثم تخيف الناس من الاقتراب منه ؟ .

دولة الوليد في توشكي

مشهد جديد لأكذوبة ما سمي بالاستثمار في مصر ، ذلك الذي هدد أصحابه بسحبه إذا ما عاقبت مصر الرئيس المخلوع حسني مبارك ، فمن النوبارية لتوشكى حيث سعودى آخر ، فتحت له خزائن الدولة على مصراعيها برغم عدم احتياجه لذلك ، فهو الأمير رجل الأعمال المصنف كأغنى رجل عربى ، إلا أن كرم الفساد المفرط فى حق الوطن ، هو ما جعل الوليد بن طلال ينشئ دولة مستقلة فى مشروع توشكى ، الذى كلف الدولة ما يصل لعشرة مليارات جنيه ، فيما حصل الوليد كما نشرت «الكرامة » فى عددها الثالث عشر الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥ ، سابقة بذلك كل من ادعى بعدها الإنفراد والسبق على الأرض بخمسين جنيها للفدان وبالتقسيط المريح ، كما حصل على كل ما يمكنه من الاستقلال عن الدولة بل والخروج على إرادتها باتفاق أشبه بمعاهدة كامب ديفيد التى قيدت حرية اتخاذ القرار المصرى ، وربطته بكائن أجنبى دخيل ، هكذا يعيش الوليد بن طلال .

صورة من عقد الوليد بن طلال



In the name of God the Merciful and Compassionate

Land Sale Agreement

Tushka, South Valley in Egypt

Between

The General Authority for Rehabilitation Projects and Agricultural Development (GARPAD)

And

KADCO EGYPT

Kingdom Agricultural Development Company (EGYPT)

25 Jamada Al Awal 1419
September 16, 1998

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد بيع أرض

في منطقة توشكى بجنوب الوادي
في جمهورية مصر العربية

بين

الهيئة العامة لمشروعات التعمير
والتنمية الزراعية

و

KADCO EGYPT

شركة المملكة
للتنمية الزراعية - مصر

٢٥ جمادى الأول ١٤١٩
١٦ سبتمبر ١٩٩٨

صورة رقم (١٦)

الوليد كما يقول العقد ، حصل على ١٠٠ ألف فدان بسعر ٥٠ جنيها للفدان ، أى بسعر لا يصل لثمن واحد من القصور التى يعيش فيها ، بدول العالم المختلفة ، فيما عجز عن السداد نقدا ، بل دفع ٢٠٪ من القيمة فقط مقدما ، فيما ينتظر أن تمنحه الحكومة حق الامتلاك المطلق لكامل المنطقة المذكورة فى المادة الثانية من العقد وتسجيلها باسمه، ومعه ضمانات خطية ضد نزع الملكية أو مصادرة الأرض ، التى حصل عليها «مشفيه» ، بدون الخضوع لأى أعباء حكومية أو أتعاب أو رسوم أو ضرائب من أى نوع كانت، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم التسجيل

ورسوم التوثيق وضريبة الدمغة والضرائب العقارية وضرائب رأس المال المتعلقة بالأرض أو بملكيتها ، كذلك لن تكون الأرض خاضعة لأى أنظمة تخطيط أو إنشاء ، كما لن تخضع لأنظمة تقسيم المناطق، سواء فى الحاضر أو المستقبل.

الوليد وقع تحت طائلة كرم الحكومة ، التى أضناها حاله المتعسر فمنحته المتر المكعب من المياه بسعر يبدأ من ٤ قروش ويصل إلى ٦ قروش فقط لا غير ، بينما ترفع كل يوم السعر على المواطنين «الأغنياء» فى العشوائيات والأحياء الفقيرة ، كما أنشأت له الطرق ذات الحمل المرورى الكثيف وفقا لمواصفات حددها هو ، .. الأغرب أنه لن يتقيد طبقا للعقد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد عدد الموظفين الأجانب الذى يعملون لديه، بما فى ذلك المديرين ومساعديهم والفنيين والإداريين وغيرهم من الموظفين ، الذين يمكنه توظيفهم فى أى وقت ، وعلى الحكومة إنهاء تأشيرات من يطلب دخولهم ولو من بلاد تركب الأفيال خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه للطلب ، ويتم منح الموظفين الأجانب العاملين مع الطرف الثانى تصاريح عمل غير مقيدة لمدة ثلاثة أعوام «أو أى وثائق أو تأشيرات أو تصاريح لازمة للعمل بصورة قانونية بجمهورية مصر العربية»، على أن تكون صالحة للتجديد بصورة دائمة لنفس الفترة دون قيود أو تأخير.

الوليد حصل على ما لم يحصل عليه أحد ، فمجرد نشر تعاقده مع الحكومة الميمونة التى تبيع تراب مصر باعتباره ملكا لها ، يظهر الفساد المستشرى فى هذه الحكومة جليا ، الذى يتخطى أفعال كافة الاحتلالات التى شهدتها المعمورة بطولها وعرضها ،العقد تم توقيعه في سبتمبر ١٩٩٨ ، بعد موافقة مجلس الوزراء علي طلب الوليد المقدم في مايو١٩٩٧ وموافقة الهيئة العامة للاستثمار بعدها علي تأسيس شركة المملكة بالقرار رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٩٧ ، بنود العقد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الدولة منحت رجل العمال السعودى ، حقوقا مطلقة فى الزراعة أو عدم الزراعة ، واختيار التركيب المحصولى المناسب له طبقا لما يحقق أعلى عائد له، بالإضافة إلى حقه المطلق فى الوصول إلى المياه من فرع ١ على مدار ٢٤ ساعة، وحقه فى استخدام جميع المياه الجوفية والسطحية المتوفرة فى أراضى المشروع ، فيما اعتبرت مصادر رسمية بوزارة الزراعة وعدد من خبراء القانون والأراضى أن موافقة الحكومة على اللجوء للتحكيم الدولى فى حالة نشوب أى خلاف بين الدولة وشركة «المملكة»، يعد انتقاصا من

سيادة مصر على أراضيها، كما أن موافقة الحكومة أيضا على منحه حق استيراد الفسائل والشتلات التى تناسبه للزراعة فى المساحات المخصصة له دون الرجوع إلى الحكومة، هو أمر يهدد الثروة الزراعية لمصر خاصة أنها تنتهك حقوق أحد الأجهزة الرقابية المهمة وهى الحجر الزراعى ، الوليد كما أكدت المصادر ، حصل على حقوق لم يحصل عليها فقراء مصر، مثل حصوله على أقل سعر للكهرباء أو المياه، بينما يحصل المواطن المصرى على هذه الخدمات بأسعار مضاعفة لأكثر من ٣ مرات!! .

الفصل الثاني

عمر أفندي جريمة (القنيبط) و(محي الدين)


تحقيقات

الكرامة

وزير الاستثمار يبرر الصفقة بالحفاظ على حقوق العمال

مفاجأة: مشترى « عمرافندى » متهم بالنصب فى السعودية

الشرقية للدخان

وزير النقل ينافس نفسه على شراء « الشرقية للدخان »!

صورة رقم (١٧)

«كعكي» و«الوليد» ليسا سوي مثالين فقط لأكذوبة الاستثمار ، في ظل جمهورية الفساد فيما الأمثلة كثيرة متعددة ، وهناك مثال إضافي يعتبر الأكثر شهرة علي المستوي الإعلامي ، هو مشتري شركة « عمر أفندي » جميل عبد الرحمن القنيبط ، بسعر ٥٥٨ مليون جنيه ، برغم تقديرات اللجان المختلفة التي قدرت إحداها وهي المعروفة بلجنة المهندس يحي حسين الثمن في أقل التقديرات بنحو مليار و٣٩ مليون جنيه ، وهو ما رفضه الوزير محمود محي الدين ، ومن ثم عزلة من منصبه كرئيس لشركة « «بنزايون» ، وأعاده إلي مركز إعداد القادة في منصبه القديم بشكل يوحي بالتجميد أكثر مما يوحي بالنقل ،كان هذا أول مظاهر الصراع بين المهندس يحي حسين الذي فضح فساد الصفقة ، وأبلغ النائب العام مما دفع الوزير للرد عبر وكلاء له ولرئيس القابضة للتجارة هادي فهمي شقيق وزير البترول ، حسين لم يتوقف عن

خوض حربه ضد الفساد ، والمتسببين فيه برغم ما ناله من أضـرار في رزقـه وعملـه ، حتي كتب رسالة للوزير نشرت في إحدى الصحف الأسبوعية بعنـوان :« مـاذا تقـول لربك غدا ؟ » .

زنكزغراف لواحد من الموضوعات التي كتبناها عن عمر أفندي



تحقيقات

الكرامة

باعوا عمر أفندي ... الأكاذيب مستمرة
والضرائب 21 مليون جنيه وليست 155 مليونا

التحولات الأخيرة للصفقة..
مناورة سياسية فاز فيها محيى الدين

العقد تجاهل الحق القانونى لهيئة الأوقاف والوزير
طالب بما انفردنا به فى يوليو.. ثم سكت!!

«الكرامة» انفردت بخبر عزل رئيس الهيئة السابق
والرئيس الحالى تجاهل الشركة القابضة وأنذر نادى الزمالك

• عماد الصابر

صورة رقم (١٨)

هدأت الأحوال بعد توقيع العقد فعـادت الأحـداث للصـدارة مجددا عـبر قضيـة تطوع برفعها اثنان من أعوان فهمي ومحي الدين ، بسبب هذا المقال ضد يحي حسين ، أوراق القضية كشفت الأسرار وعرت الجميـع ، مـن خـلال طلبـات المحامي عصام سلطان محامي يحي حسين ، من المحكمة وامتنع رئيس الشركة القابضة عن تنفيـذ قـرار المحكمة بالحصول عليها، المستندات المطلوبة كانت صورة طبق الأصل من عقد الشراء أو البيع.. وهو ما رفضه القاضي، فيما صرح بالحصول علي صور طبـق الأصـل مـن القرار رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بتشكيل لجنة تقييم «عمر أفنـدي» وتقريـر هـذه اللجنـة التي قدرت ثمن «عمر أفندي» بـ ١١٣٩ مليـون جنيـه، ومحضـر اجتمـاع ٢٣ فبرايـر ٢٠٠٦ الخاص بتبرؤ اللجنة مما قررته، وكذلك ملف تحقيقات النائب العام في بلاغـي

يحيي حسين وهادي فهمي في مارس ٢٠٠٦.. المعروف أن يحيي حسين قام برفع جنحة مباشرة ضد فهمي بالعزل والحبس لامتناعه عن تنفيذ قرار المحكمة بتسليم المستندات!! ، وكما نشرنا في ١٤ يونيو ٢٠٠٦ فإن نسخة من ملف التحقيقات كشفت عن حقائق مهمة مدعومة بالمستندات كانت البطل في الصراع بين مقدم البلاغ يحيي حسين وبين هادي فهمي المدافع باستماتة عن سلامة الصفقة!!، الملف كشف أن أحد رافعي دعوي السب والقذف لم يكن عضوا في لجنة التقييم ، وهو ما يبطل دعواه التي أسسها علي هذه العضوية المزعومة، كذلك لم تكن لجنة التقييم وهي محل بلاغ يحيي حسين «استرشادية» كما ادعي رئيس الشركة القابضة، حيث يؤكد قرار تشكيلها أن هذه الكلمة لم ترد ضمن ما احتواه القرار من كلمات، وهو الذي يشير في مادته الثانية إلي أن مهمة اللجنة تختص بـ «إعداد تقييم مالي لشركة عمر أفندي من واقع سجلات ومستندات الشركة، ومناظرة ومطابقة الأصول عليها».

كذلك لم يرد في تقرير اللجنة بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٦ والموقع عليه من أحد أطراف دعوي السب والقذف المستشار محمد النجار، وجميع الأعضاء قبل أن تنقلب الدنيا بسبب وصول التقييم إلي الرقم ١١٣٩ مليون جنيه، الأغرب هو ما كشفه الملف من أن هناك اهتماماً غير مبرر وقع من القائمين علي البيع من خلال إصرارهم علي جمع أعضاء اللجنة في ٢٣ فبراير ٢٠٠٦، أي بعد فض المظاريف بثمانية أيام للتوقيع علي مذكرة يقرون فيها علي أنفسهم، بأنهم لجنة استرشادية، ويتبرؤون من التقييم الذي توصلوا إليه، ويوصون باتباع التقييم بطريقة التدفقات التي اتبعها د. أحمد نور ووصل إلي مبلغ ٤٤٩ مليون جنيه ، ملف التحقيقات كشف مفاجأة من العيار الثقيل ، من خلال تقييم الدكتور نور حيث يفترض هذا التقييم ذو القيمة المتدنية ـ صراحة ضرورة حصول الدولة علي ما تمتلكه الشركة من أصول، بالإضافة إلي قيامها بتحصيل المديونيات المستحقة لها حاليا.. الفضيحة تمثلت في قيام شركة «أنوال» المعلنة كمشتر بتحصيل هذه المديونيات لحسابها!!، بالإضافة إلي أن الشركة القابضة ومن يحركها لم تنفذ توصيات صاحب التقييم بالبيع بطريقة حق الانتفاع، بل بالبيع النهائي. الذي أبطلته الإدارية العليا في ٧ مايو ٢٠١١.

مفاجأة أخري ليست أقل من سابقتها تمثلت في قيام الشركة القابضة للتجارة بمطالبة د. نور بإضافة علاوة علي ثمن البيع في حالة عدم استمرار النشاط، والتصرف

بالبيع في أراضي الفروع المملوكة للشركة، فتفضل الرجل بتحديد هذه العلاوة بمبلغ ١١٣ مليون جنيه فقط، إذا أضيفت للسعر الذي حدده وهو ٤٤٩ مليون جنيه يصبح من حق المشتري بيع الأصول وعدم الاستمرار في النشاط!!، وهو ما يتناقض مع كل ما ذكره المسئولون عن البيع في التحقيقات وأمام وسائل الإعلام من أن مبرر قبولهم للبيع بطريقة د. نور برغم تدني قيمتها هو أنها تعني استمرار النشاط وعدم حرية المشتري في بيع الأصول!!، وكذبه المشتري أيضا بإعلانه عن نية بيع عدد من الفروع المملوكة للشركة!! ، الغريب أن تقييم لجنة يحيي حسين الموصوفة بالاسترشادية، كان هو التقييم الرسمي الوحيد ـ بحسب ما كشفه الملف ـ الموجود أثناء الطرح الأخير لشركة «عمر أفندي» حيث طرحت في نوفمبر ٢٠٠٥، والمزايدة في ١٥ فبراير ٢٠٠٦، أما التقييم الذي اعتمد به البيع فقد كان في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥، وكان لصالح المزايدة السابقة في أكتوبر ٢٠٠٥، ويؤكد الملف أن اعتماد الوزير لا يمتد للطروحات المستقبلية فيما لم يمتد اعتماده بعد الطرح الأخير ولم يجدد، إلا شفهيا وهو غير جائز قانونا، لذلك كان المخرج من ذلك هو دعوة اللجنة للتوقيع علي المذكرة الفضيحة يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٦ للتبرؤ من تقييمها البالغ ١١٣٩ مليون جنيه والتوصية بطريقة د. نور لإخراج الوزير من المأزق!!

ملف التحقيقات كشف عن قيام المستشار محمد إبراهيم النجار بالإدلاء ببيانات كاذبة أمام النائب العام في ١٦ مارس ٢٠٠٦، حيث ذكر في مذكرة قدمها بخط يده ـ موجوده لدي «الكرامة» ـ أن أسلوب التقييم للأصوال والذي بنت عليه اللجنة تقريرها ـ يقصد لجنة الـ ١١٣٩ مليون ـ لا يتفق مع الشروط الواردة بكراسة الشروط التي طرحت وفقا لها المزايدة يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٦ والتي تتضمن عدة محاور أساسية هي استمرار النشاط، الإبقاء علي العمالة والمحافظة علي حقوقها، والمحافظة علي الاسم التجاري للنشاط، والمحافظة علي الأصول وعدم التصرف فيها!!، هذه الإفادة المقدمة للنائب العام كشفت كراسة الشروط التي ذكرها السيد المستشار كذبها، حيث كانت شروط السداد فقط هي الموجود الوحيد داخلها بالإضافة إلي بيانات خاصة بالأصول كشفت الأخرى السر خلف الثورة العارمة لرئيس الشركة القابضة علي رئيس نقابة العاملين بشركة «عمر أفندي» عندما سأله عن مصير المصايف الخاصة بالعاملين والمملوكة للنقابة، وطالبه بإظهار عقد البيع، المفاجأة التي كشفتها المستندات

الموجودة ضمن ملف التحقيقات تمثلت في دخول المصايف ضمن الأصول المباعة وهي غير مملوكة للشركة!!

العقد المالي المقدم من الشركة المشترية لعمر أفندي كشف أيضا عن قصة المصايف، بالإضافة إلي تسرب نتائج لجنة تقييم د. أحمد نور لها، حيث أظهر العرض أن الشركة تقدمت بمبلغ ٥٠٥ ملايين جنيه وهو ما يزيد علي التقييم بنسبة ١٠٪، وذلك في حالة شرائها لـ ١٠٠٪ من «عمر أفندي»، فيما عرضت مبلغ ٤٥٤ لنسبة ٩٠٪ من الشركة المشتراة وهو يزيد بنحو ٥ ملايين جنيه علي سعر التقييم المقرر بنحو ٤٤٩ مليون جنيه لنفس النسبة، ليتبقي سؤال: وهو كيف علمت الشركة المشترية بالقيمة التقديرية في الحالتين؟! ، .. لم يكن المهندس يحيي حسين هو المطالب الوحيد بإظهار عقد البيع الموقع بين الشركة القابضة وشركة أنوال، بل سبقه ومعه رئيس نقابة العاملين بعمر أفندي تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر في ٤ ديسمبر ٢٠٠٦ عن العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وحتي ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ حيث قال التقرير ما نصه: «لم نواف بعقد بيع شركة عمر أفندي، لذا لم نتمكن من تحديد الآثار المترتبة عليه، باعتبار ذلك حدثا جوهريا تاليا لتاريخ الميزانية وفقا للفقرة (٢٢) من معيار المحاسبة رقم ٧ ـ الأحداث التالية لتاريخ الميزانية» ، .. التقرير الذي تحدث عن ملايين الجنيهات من المال العام بواسطة إدارة الشركة القابضة من خلال نحو ٦٦ ملحوظة ليست وليدة هذا التقرير فقط بل تكررت لمدة تزيد علي ٥ سنوات دون تعديل، وهو ما نشرت «الكرامة» فصولا منه قبيل تحريره رسميا، وانفردت بمقارنته بالتقارير السابقة عليه، وتحقق ما تنبأت به دون رد من المسئولين لا عليها أو علي الجهاز المركزي للمحاسبات!!

عقد البيع فضح أكاذيب محي الدين وهادي فهمي

في نوفمبر ٢٠٠٧ ظهر عقد بيع شركة «عمر أفندى» ، بعد مرور عام على تمام فضيحة بيعها ، لشركة أنوال لصاحبها جميل القنبيط وشريكة حفيد مالك الشركة قبل التأميم ، اليهودى فرنسى الجنسية ، «ارنو روزديباك» ، أو «أرنو ماييه» كما يحب أن ينادى ، العقد ظهرت بعض أوراقه بيد العمال الغاضبين ، من خداع الشركة لهم بالخروج للمعاش المبكر دون حصولهم – كما يؤكدون على مستحقاتهم التى كفلتها بنوده – بعد أن اعتصم المئات منهم ، أمام المقر الإداري للشركة في شارع عدلي ، للمطالبة بمستحقاتهم المالية، مؤكدين أنهم سيتقدمون بمذكرة إلي النائب العام ووزير

الاستثمار ورئيس الشركة القابضة للتجارة واتحاد العاملين ، بعد أن تعرضوا للخداع من جانب النقابة العامة لأنها لم تخبرهم بوجود بند يقضي بصرف ٣ شهور عن كل سنة من سنوات الخدمة، مشيرين إلي أنه كان من المفترض صرف ٤ شهور و١٠ أيام أرباحاً للعاملين، ولم يتقاضوا منها سوي ٥٢ يوماً فقط !!

الغضب الأخير للعمال المخدوعين جعل كشف ماورد بالعقد وجوبيا ، بعد أن حصلت «الكرامة على نسخة منه ، أمام التصريحات والبيانات المتكررة للشركة المشترية ، والشركة البائعة والتى تؤكد كلها ما ليس من الواقع ، أو حتى قريبا منه ، حيث المواد الأربع والعشرين من مواد العقد تشى بزيف كل التصريحات التى صدرت من الجميع بداية بوزير الاستثمار ومرورا برئيس القابضة للتجارة وانتهاء بالمالك المعلن والمالك الخفى ، الذى وقع عنه وكيله وهو احد المحامين المصريين ، ويشغل احد مقاعد مجلس الإدارة ، فيما يشغل صاحب الأمر والنهى منصب المدير التنفيذى للشركة ، دون أى سلطات للأسماء المعلنة كمشترين ، ابرز الأكاذيب ما كشفه اعتصام العاملين هو ما ورد على لسان الوزير محمود محى الدين عندما قال : « أنه سيمنح جميع العاملين بشركة عمر أفندي مكافأة مالية توازي أجر ثلاثة أشهر من الأجر الأساسي عقب توقيع عقد البيع وبعد موافقة الجمعية العمومية للشركة القابضة للتجارة علي البيع بجانب منح ثلاثة أشهر أخري من الأجر الأساسي بعد مرور ستة أشهر من التعاقد مع المستثمر» وكانت النتيجة هو أنهم لم يحصلوا سوى على ٥٢ يوما فقط !!

العقد فى مادته الحادية عشرة نص على التزام البائع باستمرار نشاط الشركة ، والمحافظة على الاسم التجارى للشركة ، أما المفاجأة الكبرى والتى نفاها الوزير أكثر من مرة حين حذرت منها «الكرامة » - بقلم الكاتب - وعدد كبير من الصحف المصرية ، فهى ماورد بالبند رقم ٣ من نفس المادة ، الذى يقول: « فى ضوء التزام المشترى بالمحافظة على النشاط واستمراره فإن المشترى فى ضوء رؤيته لتطوير الشركة يحتاج إلى نسبة ٧٠،٧ ٪ من فروع الشركة لاستمرار النشاط وتطويرة طبقا للبيانات المتاحة » ، فيما يقول البند التالى « يوافق المشترى على الاحتفاظ بالفروع المسجلة كأثر تاريخى أو ذات قيمة تاريخية لدى الجهات الحكومية المختصة خاصة فرعى عبد العزيز ، وسعد زغلول .. وفى حالة ظهور ظروف طارئة تستدعى قيامه بالتصرف بالبيع لمثل

هذه الفروع ، يكون للبائع حق الأولوية فى الشراء بالسعر المعروض للشراء «سعر السوق » !!

الأخطر هو تكرار التأكيد على ذلك فى البند الأخير من هذه المادة والذى يؤكد أن على المشترى إخطار البائع بخطاب موصى عليه بعرض الشراء المقدم لهذه الفروع ، وعلى الأخير أن يرد خلال شهر ، فإذا انقضت المدة المذكورة دون إخطار البائع للمشترى برغبته فى الشراء يعتبر المشترى فى هذه الحالة حرا فى التصرف ، وبالطبع لن يرد البائع وعندها سيظهر المشترى الأصلى للشركة ، ليكون كمشترى جديد ظاهر ليس من حق احد الاعتراض عليه ، ليشترى فرعى عبد العزيز وسعد زغلول باعتبارهما ملكا قديما لعائلته ، فهما الفرعان الأساسيان فى تأسيس شركة «عمر أفندى » منذ القرن ما قبل الماضى ، والمادة فى مجملها تكذب تصريحات الوزير التطمينية وتبطل مفعول التهديدات التى سبق أن أطلقها ، عندما أعلنت الشركة المشترية «أنوال » عن نيتها لبيع ١٠ فروع من فروع «عمر افندى الممتدة فى ربع مصر ، والتى قال فيها انه ينظر فى فسخ العقد المبرم معها إذا ما أقدمت على هذه الفعلة !! ، وكأنه لم يطلع على بنود العقد أو ما شابه ذلك ! ، حيث أعطى العقد الحق للمشترى أن يتحفظ بنسبة ٧٠,٧٪ من فروع الشركة ، وهو ما يعن أنه سيحتفظ فقط بالفروع المؤجرة سواء من الأوقاف »أو من أشخاص ، فيما سيبيع كافة الفروع المملوكة لـ«عمر أفندى » ومنها بالطبع الفرعين الرئيسيين الأثريين ،عبد العزيز وسعد زغلول !!

الوزير وتابعوه فى الشركة القابضة ، صرحوا كثيرا أن حقوق العمال محفوظة طبقا للعقد ، فماذا قال العقد ؟ ، وماذا فعل روزديباك وتابعه القنبيط فى العمال ؟ الإجابة تأتى عن طريق العقد أولا ، حيث المادة الثانية عشر والتى تلزم المشترى بتنفيذ وتحمل برنامج المعاش المبكر الاختيارى والمعمول به حاليا لدى البائع لعدد ١٢٠٠ عامل بتكلفة فى حدود ٥٠ مليون جنيه ، فماذا حدث ؟ خرج نحو ٢٥٠٠ عامل ، ولايزال الباب مفتوحا « يفوت جمل » لمن يرضخ أمام رزالات الجنرال روزديباك وألاعيبه لتطفيش باقى العمال ، حيث أصدر « فى مارس الماضى فرمانات برفع عدد ساعات العمل للموظفين والإداريين بالشركة إلي ٩ ساعات يومياً بدلاً من ٧ ساعات ، ويومها احتج العاملون الإداريون علي هذا القرار الذي يلزمهم بالعمل حتي الساعة الخامسة مساء بدلاً من الساعة الثالثة بدون صرف أي زيادة في المرتبات

أو الحوافز.

كما رفض الخواجة الفرنسي البدء في تثبيت العمالة المؤقتة بالشركة ويبلغ عددهم حوالي ٣١٨ موظفاً وبائعاً.. رغم التزام الإدارة الجديدة ل «عمر أفندي» في عقد شراء الشركة فى المادة الثانية عشرة البند رقم ٣ باستمرار هذه العقود وفقا لمددها مع التجديد لسنوات أخرى إضافية لمن تثبت صلاحيته مستقبلا فيما رحب الخواجة الفرنسي بالاستجابة لطلبات العاملين الراغبين في الخروج علي المعاش المبكر وعددهم ١٢٠٠ موظف وعامل.. وقرر البدء في التنفيذ اعتباراً من منتصف نفس الشهر !، البند الثانى من نفس المادة ينص على ألا يزيد عدد العاملين الذين سيتم الاستغناء عنهم عن ٦٠٠ عامل خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ توقيع العقد ، فماذا كانت نتيجة تصريحات المسئولين ، الذين ملؤوا الدنيا صراخا بأن العمالة باقية ؟ خرج نصف عمال وموظفى عمر أفندى تقريبا دون الحصول على مستحقاتهم التى حددتها المادة والبند ، واللذان الزما المشترى بتعويض العمالة المستغنى عنها بما يعادل أجر ٣ أشهر عن كل سنة خدمة بما لايقل عن قيمة المعاش المبكر المعلن عنه بالشركة فى يناير ٢٠٠٦ ، فماذا حدث على ارض الواقع ؟ لا هؤلاء حصلوا على حقوقهم ولا أولئك نالوها !!

الفضيحة الأكبر تمثلت فى ما قيل عن مبلغ التطوير، الذى تحملته خزانة الدولة بعد إضافته زورا إلى ثمن البيع لرفعه لتقليل آثار فضيحة الثمن البخس ، حيث تلخص فى دهان بعض فروع عمر أفندى بلون نجمة داوود الأزرق الفاتح ، ثم إجبار العمال والبائعين علي ارتداء زي موحد.. وتوزيع شنط جديدة علي الفروع بنفس اللون ..!! وكذلك تغيير لون سيارات النقل الخاصة بالشركة إليه بدلا من الأبيض الذي كانت عليه!!.، وكلها بناء على تعليمات وأوامر الآمر الناهى فى الشركة «ارنوروزديباك » ، وربما يكون مبلغ الـ ٢٠٠ مليون جنيه المقرر بالعقد قد وفى تكلفة التطوير بالدهان ، وربما تكون حصة الشركة القابضة فيه وتبلغ ٢٠ مليونا قد وفته لتضرب بعد ذلك حسابيا فى ١٠ ، وعندها يكون الرجل قد وفى بها البند !!

الملايين المهدرة فى «عمر افندى» ويسكت عنها محيى الدين



570 مليون جنيه منهوبة في «عمر أفندي»

أموال المعاش المبكر حملها للميزانية واستولى على 12 مليونا من حقوق 1500 عامل

جعل حصة الدولة في الخسارة 49.9 مليون جنيه ويعمل على تملكها بالكامل.. الحقوها

صورة رقم (١٩)

ثلاثة أعوام مرت منذ أن قدم المهندس يحيى حسين عبد الهادى بلاغه الشهير ضد صفقة بيع شركة محلات «عمر افندى» ، نشرت خلالها الصحف المختلفة وعلى رأسها «الكرامة»، عن الخراب الذى لحق بها ، وعن ممارسات المشترى صاحب أنوال السعودية ، دون أن نجد حراكا مقابلا ممن كانوا أصحاب البشرى ، فلم نر الوزير معترضا ببسالته المعهودة على تغيير نشاط الشركة بالمخالفة للعقد ، ولم نره مهاجما شرسا لتغيير الشعار الذى دام لأكثر من قرنين من الزمان ، ولم نسمعه يستخدم منطقه البارع فى إقناع القنيبط ، بالإعراض عن هذا ، المستندات تؤكد أن الموقف حاليا فى حاجة الى هذه البسالة التى صاحبت البيع ، للحفاظ على حقوق الدولة ، التى تترجمها الأرقام إلى أموال منهوبة أو مهدرة ، أولها مخالفة المشترى للملحق رقم «٢ بند ٦ -٢

ب» بخصوص الحساب المعلق « مبلغ ٥٨ مليون جنيه » ، الذى يؤكد انتهاء حقة فى المطالبة بقيمة ال١٠ ٪ من قيمة الشراء ٥٨,٩٤ مليون جنيه ، بمضى سنة من تاريخ نقل الملكية ، وامتناعه عن سدادها للشركة القومية للتشييد ، بل ومطالبته بمبالغ تفوق هذا المبلغ بكثير !

المشترى الذى اشترى «عمر أفندى» بما لها وما عليها ، لم يسدد أيضا مبالغا تفوق ما يطالب به ، حيث امتنع ولايزال عن سداد مبلغ ٢٧,٨ مليون جنيه أرباحا ، عن سنوات سابقة لم تدفع فيما لم يلتزم بما وقع عليه فى العقد ، بسداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه للمعاش المبكر ، وحملها للشركة ودونها فى بند المصروفات بالميزانية ، التى جعلها خاسرة بمبلغ ٣٧٩ مليون جنيه ، عن العام المالى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، متناسيا أن الشركة حققت ربحا عن الشهور الستة الأولى بمبلغ ١٧,٩ مليون جنيه ، ليعود مطالبا الشركة القومية للتشييد بسداد حصتها مما وقع عليه ، وهى تبلغ بحسب الميزانية نحو ٣٧,٩ مليون جنيها ، أما العام المالى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ فخسائره نحو ١٠٤ ملايين جنيه ، نصيب الشركة القومية منها نحو ١٠ ملايين جنيه ،أى بمجموع الميزانيتين ٤٧,٩ مليون جنيه ، الأغرب انه لم يكتف فقط بالامتناع عن سداد المبلغ المعلق ، بل يطالب به مضافا إليه تعويض إضافى عما يدعى انه لحق به ، يصل إلى ١٤٠ مليون جنيه ، تماما كما فعل بالأرباح عن الشهور الستة السابقة على استلامه للشركة .

القنيبط لم يكتف بذلك بل خالف العقد المبرم بينه وبين الحكومة ، فلم يضخ مبلغ ١٨٠ مليون جنيها المقررة للتطوير ، بالإضافة إلى أنه دون فى الميزانية مبلغ ١٤ مليون جنيها كرصيد أجازات لم يدفعه ، ثم إهداره مبلغ ٩٩ مليون جنيه قيمة المخزون الذى عاينه معاينة نافية للجهالة ، ووافق ووقع على استلامه ، ثم باعه لتخلص منه بأبخس الأسعار بغرض إخلاء الفروع وتحقيق الخسارة ، هذا ما يطالب به فماذا عما يمكننا اتهامه والذين يصمتون عنه بنهبه ؟ ، الإجابة تأتى عبر حسبة أخرى عن العمال الذين خرجوا للمعاش المبكر ، وخالف خلالهم العقد وهى واحدة من المخالفات الفاسخة له ، ١٢٠٠ عاملا تحدد لهم مبلغ ٥٠ مليون جنيه طبقا للعقد ، بحيث يحصل العامل على ٤٥ ألف جنيه بحد أقصى و ١٧ ألفا كحد أدنى ، أما ما زاد عن هذا العدد فيحصل العامل على مكافأة تعادل أجر ٣ شهور عن كل سنة خدمة ، وهو مالم يحدث مع ١٥٠٠ عاملا زادوا عما نص عليه العقد ، وخرجوا تحت ضغط الرزالات

والزهق وإهدار الحقوق ، كما هو واضح من الاستغاثة المرفقة ، وتدلل عليها واقعة محاولة الانتحار التى قام بها أحد العاملين العام الماضى ، ونشرناها فى حينها ، والعدد الزائد وحده كاف لفسخ العقد ! ، وهم جميعا ماثلون أمام القضاء يطالبون برد ما سلبه القنيبط منهم ويصل بحسابه هو الى ١٢ مليون جنيه فقط لا غير بدون حساب الفرصة البديلة ! .

العدد الزائد يشير إلى أموال منهوبة وحقوق مسلوبة للعمال ، فيما لم يجد أى منهم أحد البائعين ليدافع عنه كما سبق ودافع عن القنيبط ! ، وأكد وصول الصفقة إلى ١,٢ مليار جنيه ، هبطت إلى ما دفعه المستثمر لرغبة الدولة فى الحفاظ على حقوق العمال ، كما صرح الوزير محيى الدين قبل إتمام البيع فماذا حدث ؟ لم ينفذ القنيبط منها شيئا وهو مايعنى نهبه أو تقاعسه عن ضخ وسداد ما يصل إلى قيمة الصفقة بالكامل ! ، فيما يطالب هو الدولة ممثلة فى القومية للتشييد بنحو ١٨٨ مليون جنيه تعويضات وحصة فى الخسائر ، بينما تصل المبالغ التى نهبها أو ادعى صرفها أو تلك التى لم يسددها بالمخالفة للعقد نحو ٣٨٢،٨ مليون جنيها ، وبالجملة يصل المبلغ الى ٥٧٠,٨ مليون جنيه ، وهو ما يعنى أن الصفقة يمكن أن تقف عليه بنحو ١٩ مليون جنيه فقط لاغير ، فيما يمكن أن تضيع حصة الدولة نهائيا إذا استمر بالتفنن بتحقيق الخسائر فى ميزانية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ! .

هذا غير ١٥٥ مليون جنيها لم يسددها كحق للدولة من ضرائب قال عنها الوزير محمود محيى الدين فى اجتماع الجمعية العمومية التى أقرت البيع بالنص :« عندنا مطالبة صريحة من مصلحة الضرائب بعدم تنازلها عن قرش صاغ واحد من هذا المبلغ وهذا ثابت فى الاجتماع الذى تم مع وزير المالية باعتباره رئيس مجموعة السياسات الاقتصادية بحضورنا وباقى السادة الوزراء أثبت تمسكه بحث الضرائب فى مبلغ ال١٥٥ مليون جنيه وليتحملها المستثمر » ، هكذا قال الوزير ثم سكت عن الكلام المباح فيما لم تطالب بها المصلحة ولا وزير المالية الذى لوح بها فى مارس ٢٠٠٦ أمام مجلس الشعب ، برغم الزيادة التى طرأت عليها ، ولم يسدد منها القنيبط سوى ٢٢ مليونا فقط بشيك .. وفى هذا حديث آخر ، هذه حسبة توصلنا إليها بما توافر لدينا من مستندات وأرقام لا تقبل الشك ، نرسلها إلى من يهمه الأمر ، فلربما تعود لوزير الاستثمار شجاعته وبسالته ، ليدافع عن حق الدولة ويسترد الصرح الذى باعه

رابحا ، فتم تخريبه لغرض فى نفس يعقوب ، نراه جليا يسير نحو ضياع «عمر أفندى» نهائيا ، كما ضاعت المراجل البخارية وغيرها من أموال الشعب

الخطورة لا تكمن فقط فيما نهبه القنيبط من أموال الشركة ، لكنها تتفرع إلى ما حصل عليه كقروض وتسهيلات بنكية ائتمانية بضمان «عمر أفندى » ، خاصة بعد رهن فروع الشركة للمجموعة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولى ، مقابل ٤٠ مليون دولار أى ما يوازى ٢٤٠ مليون جنيه بحسب سعر الدولار ، وقت توقيع الاتفاقية مع صاحب أنوال ، فما هو الوضع عندما تشارك هذه المجموعة بنسبة ٥٠٪ من رأس المال ، بالإضافة إلى ما حصل عليه من البنك الأهلى ويبلغ ٣٠٢ مليون جنيه سحبا على المكشوف بضمان الشركة أيضا ، وهناك شائعة ينكرها البنك حول لجوءه للقضاء للحصول على حقوقه ، بعد أن أوقف التعامل مع القنيبط ، ناهيك عما ورد فى بلاغ الشركة المصرية الصناعية للملابس الجاهزة، «جولدنتكس» الى النائب العام ضد جميل القنيبط صاحب شركة «عمر أفندي» تتهمه بالنصب وتطالب بإصدار قرار بمنعه من السفر ، جاء في البلاغ بأن الشركة الشاكية قامت بتوريد ملابس للشركة التي يمثلها المشكو في حقه حتي أصبحت الأخيرة مدينة للشركة الشاكية بمبلغ يزيد علي ٤٠٠ ألف جنيه ، وأكد البلاغ أن القنبيط لم يكن جادا في تعاقده مع الشركات الموردة لشركة «عمر أفندي» ومنها الشركة الشاكية وكان يسعي دائما إلي الاستيلاء علي أموال فقراء الشعب المصري ! .

الصفقة .. المكاسب للقنيبط .. والفضيحة لاستثمار «محى الدين»

مفاجآت وحكايات شركة «عمر أفندى» مستمرة على سخونتها ، برغم بيع الشركة منذ ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ وحتى الآن - قبل أن يبيع الشركة لرجل الأعمال ياسين عجلان - ، سواء داخل الشركة القومية للتشييد «وارثة» تركة البيع وما بعده ، أو بداخل الشركة المشترية ذاتها ، التى خسر صاحبها كل القضايا التى رفعها ككارت أحمر فى وجوه مهاجميه ، ففى الشركة القابضة تبدو الصورة أكثر سخونة بعد الملاحظة التى وضعها الجهاز المركزى للمحاسبات ، على ميزانية الشركة القومية للتشييد ، التى طلب خلالها تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، كمخصص للدين المفترض فى حالة خسارة الشركة للتحكيم ، وعلى إثرها طلب تعديل الميزانية المقدمة عن الفترة من ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ ، وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ ، وهو ما يجعل الشركة القومية تمنى بخسارة - بحسب المصادر داخلها -، لا دخل لها فيها بعد اقتطاع هذا المبلغ من أرباحها ، لتضيع

الأنصبة السنوية للعاملين بالشركة منها ، وهو ما قد يشعل الأمور بها ويضع إدارتها موضع المساءلة أمام الجمعية العمومية !.

الغريب بحسب المصادر أن أوراق التحكيم التى تقدمت بها الشركة ، فى مواجهة القنيبط مالك «عمر أفندى» ، لم تكن فى بدايتها تطلب فسخ التعاقد ، برغم اكتمال شروط الفسخ قانونا وتوافرها دون عناء ، إلا أن الشركة عادت وعدلت الطلبات المقدمة للتحكيم ، لتصدر طلب الفسخ فيما أسمته المصادر بدرء الشبهة وذر الرماد فى العيون ، بعد أن ركزت الأوراق على نقاط فرعية ،تاركة الأصل ضعيفا برغم توافر شروط قوته، ما سبق تعتبره المصادر سببا فى طلب الجهاز المركزى لتخصيص المبلغ المذكور ،تحسبا لخسارة التحكيم ، فى ظل شعور عام بأن ذلك يتطلب إشارة واضحة ، من الوزير محمود محى الدين للسير فى اتجاه الفسخ ، وهو مالم يحدث حتى الآن ، بسبب دعاوى الخوف على مناخ الاستثمار ، أو الخوف من فضيحة بطلان دفاع الوزير نفسه ، عن الصفقة طوال عام ٢٠٠٥ ، بعد أن تحولت «عمر أفندى» إلى أثر بعد عين ، وتفرقت دماؤها بين القبائل ،وضاعت أموال الدولة بها كما يبدو دون رادع!.

ذلك ما كشفه محضر تحريات حديث لمباحث الأموال العامة ، إدارة جرائم الاختلاس الذى حصلت «الكرامة» على صورة طبق الأصل منه بعد معاناة كبيرة .. المحضر بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٠٩ ، وتم تسليمه لنيابة وسط القاهرة الكلية للأموال العامة، فى ٢٦ سبتمبر من نفس العام ، حيث ورد خلاله أن:« المدعو جميل عبد الرحمن القنيبط بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «عمر أفندى» ، بالاشتراك مع باقى أعضاء مجلس الإدارة العديد من المخالفات الإدارية والمالية ، بالمخالفة لشروط مواد عقد بيع وشراء نسبة ٩٠٪ من أسهم الشركة ، المؤرخ فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٦ ، المتضمن إلزام المشترى بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة فى الغرض الذى أنشأت من أجلة ، وتطويرها والمحافظة على حقوق العاملين بها وقت التعاقد ، مما أضر بأموال الشركة » .

أغرب ما ورد بالمحضر وأكد ما نشرته «الكرامة» ، فى أعداد سابقة وأنكرها القنيبط ومن ثم أبلغ النيابة العامة مدعيا الافتئات عليه فكان ما حصل عليه من قروض ، بالمخالفة لقوانين الاستثمار التى تحتم عدم حصول المستثمر على أية قروض ، إلا فى حالة سداده لقيمتها بالكامل ، إلا أن البنوك تناست مبلغ ال٥٨ مليونا المعلقة ، المخصومة

من قيمة الصفقة ولاتزال تنتظر الفصل فيها طبقا للعقد ! ، المحضر ذكر : « حصول القنيبط وأعوانه على قروض وتسهيلات إئتمانية لتمويل نشاط الشركة ، بلغت ٢٩٠ مليون جنيها من عدة بنوك مصرية ، - الأهلى المتحد ، الأهلى المصرى ، الأهلى سوسيتيه جنرال ، كريدى أجريكول ، وعودة - بالإضافة إلى قرض بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى ، من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى ، وتلك القروض والتسهيلات بضمان رهون عقارية وحيازية ، لعدد ١٧ فرعا من فروع الشركة».

المحضر أيضا أثبت ما نشرناه بخصوص الخسائر الواردة بميزانيات الشركة التى قدمها القنيبط للشركة القابضة ، وجاء فيه :« إعداد قوائم مالية للشركة «ميزانيات» ، خلال الفترة من ٨ فبراير ٢٠٠٧ ، وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٩ ، أثبت فيها مخصصات دون أى مستندات تؤيدها ، تمثلت فى تخفيض قيمة بعض الأصول والمديونيات المستحقة للشركة على الغير ، وزيادة بعض المصروفات والالتزامات على الشركة ، مما ترتب عليه ظهور خسائر بتلك القوائم بلغت ٥٣٢,٥ مليون جنيها ، وحيث أن تلك الخسائر ، تزيد عن رأس مال الشركة المصدر البالغ ١٧ مليونا فقط ، لعدة أضعاف .. الأمر الذى يخشى معه قيام المشترين بحل وتصفية الشركة ، تطبيقا لنص المادة ٦٩ من قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، التى تقضى بحل الشركات المساهمة إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر ، وهو ما يعد مخالفة لمواد عقد البيع التى ألزمت المشترين بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة وتطويرها .»

وكما يوضح المحضر فإن :« من بين تلك الخسائر مبلغ ٣٧٩ مليون جنيه خلال الست شهور الأولى ، من إدارة المشترين للشركة خلال الفترة من ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٦ ، حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ، حيث أثبتوا فى القوائم المالية لتلك الفترة خسائر مالية على خلاف الثابت فى القوائم المالية التى تم إعدادها بمعرفة الشركة قبل البيع ، تحت إشراف الجهاز المركزى للمحاسبات ، وتم تسليم الشركة ومقوماتها للمشترى بناء عليها » ، وعدّد المحضر تلك الخسائر بقوله :« مبلغ ١١٧ مليونا و٥٣٣ ألفا و ٢٥٠ جنيها ، تم استبعاده من القوائم المالية على ذمة منازعات قانونية وضرائب ، دون أى مستندات تؤيد ذلك ، وكذلك مبلغ ٢٦ مليون جنيها تم استبعاده من القوائم ، قيمة بضائع وسلع من المخزون ، الذى تم تسليمه للمشترى بزعم أنها بضاعة راكدة »، ومبلغ ٢٥,٧ مليون جنيها تم صرفه من إيرادات الشركة دون مستندات تؤيد صحة صرفه ؟»

بالإضافة لذلك وكما يقول المحضر هناك :« مبلغ ٢٥,٣ مليون جنيها ، تم استبعاده من القوائم قيمة ديون مستحقة للشركة على الغير ، ومبلغ ٦,١ مليون جنيها تم استبعاده من القوائم ، قيمة أجهزة كمبيوتر تم تسليمها للمشترين ، من الشركة القابضة ضمن أصول الشركة ، بزعم أنها غير صالحة للاستخدام ، وكذلك مبلغ ٥ ملايين و٦٧٨ ألفا و٣٩٢ جنيها ، تم استبعاده من القوائم من بند استثمارات الشركة ، وهو قيمة سندات حكومية سبق للشركة شراؤها وتدر أرباحا سنوية عليها ، أما آخر المخالفات التى أوردها المحضر فتمثل فى :« تجميد بعض فروع الشركة ، الأمر الذى أضعف نشاطها مثل «فرع عبد العزيز وبورسعيد و بن سندر بالقاهرة » ، كذلك قيام المشترين بتغيير العلامة التجارية للشركة ، إلى دائرة على شكل حرف O وبداخلها حرف G ، وحيث أن تلك العلامة جزء من الاسم التجارى للشركة ، فإن ذلك يعد مخالفة لنص المادة ١١ من عقد البيع ، التى تلزم المشترى بالمحافظة على استمرار نشاط الشركة الذى أنشئت من أجله ، والمحافظة على الاسم التجارى الخاص بها » .

تمر السنوات والشركة تتقاذفها الأمواج ،ومحاولات المشتري السعودي لا تفتر ليتربح منها ، مستخدما كافة أساليب الضغط وعلي رأسها رفع دعوي التحكيم ضد الحكومة ، ربما بالتشاور كما همست عدة مصادر الشركة القومية للتشييد ، ليتمكن من كسب الدعوي ويبقي العقد مستمرا ، لحفظ ماء وجه البائعين من الحكومة ، واستمر الوضع والشركة تتقاعس عن تقديم الأدلة علي فساد العقد ، أو عدم تنفيذ المستثمر لبنوده رغم فسادها ، ووضوح هذا الفساد للكافة ، وهو ما حدث حيث كسب الرجل الدعوي تحت وسمع وبصر الجميع ، ليستمر في محاولات التخلص من الشركة بعد أن ربح منها ما ربح وخسرها وحولها لخرابه ، فبدأ بمحاولة بيعها لرجل الأعمال محمد متولي صاحب الشركة العربية للاستثمارات ، ويومها – في أكتوبر ٢٠١٠ - كشفنا أسرار هذه المحاولة والهدف منها وكانت بعنوان :

أسرار وخبايا البيع الثاني لشركة عمر أفندي

لم يكن الإعلان عن بيع شركة عمر أفندي مفاجأة للكثيرين ، من متابعي حلقة بيعها التي أحدثت دويا ولا تزال بسبب المخالفات التي اقترفها المشتري السعودي جميل القنيبط ، للتعاقد المبرم بينه وبين الشركة القابضة التيس باعت ثم تم حلها ، ليؤول الميراث كله للشركة القومية للتشييد ، حيث سبق للقنيبط أن أجري عدة

محاولات لبيع الشركة إلا أنها جميعا ، ومنها المحاولة التي كانت في نهاية عام ٢٠٠٨ وباءت بالفشل ،إلا أن المفاجئات توالت بعد الإعلان عن البيع سواء من الحكومة ممثلة في المهندس رشيد محمد رشيد باعتباره الوزير المسئول عن وزارة الاستثمار بعد رحيل د. محمود محي الدين للبنك الدولي ، بعد أن أكد أن ما يهم الحكومة المصرية في صفقة بيع عمر أفندي من المستثمر السعودي جميل القنيبط إلى الشركة العربية للاستثمار هو تسديد حق الدولة في تسديد قيمة المستحقات المالية للحكومة المصرية، ولا دخل للوزارة في تفاصيل الصفقة بين شركتين خاصتين.

الوزير تناسى تأكيدات سلفه وأعضاء لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان وقت البيع الأول ، أن القنيبط لن يبيع طبقا لشروط العقد بالإضافة للعائد الكبير الذي سيعود علي الدولة من البيع ، ثم فضيحة كشف العقد نفسه لأكاذيبهم ، بعد أن أثبتت بنوده أحقية المشتري في بيع الشركة كلها بأصولها !، وهو ما يستدعي محاكمة المتسببين في ضياع هذه العوائد علي الخزانة العامة ، بالإضافة للكشف عن نتيجة التحكيم التي أعلن أنها ستعلن في ديسمبر من العام الماضي ، ثم فجأة تم المد لنهاية العام الحالي ٢٠١٠ ، وهو ما يدعم الأقوال التي تشير لصدور قرار التحكيم ، لصالح القنيبط والعمل علي إخفاءه للتغطية علي ما تم ارتكابه من جرائم في حق الملكية العامة ، خاصة مع وجود تأكيدات عن وجود تعمد في تقديم مستندات لا تخدم حق الحكومة في فسخ التعاقد ، فيما تصب في مصلحة المشترى السعودي ويحقق صمتا مريبا تجاه ما يفعل في العمال أولا ثم بالتخلص من الشركة بعد أن استنفذ مواردها تماما ! .

المفاجئات لاتزال مستمرة فالبيع كالعادة يبدو مقلوبا ، على عكس كافة قواعد البيع المتعارف عليها ، خاصة في ظل تجميد أسهم الشركة ، وعدم قانونية شراءها من شاشة البورصة لعدم تداولها ، بالإضافة إلي أن عملية المعاينة النافية للجهالة ، وهي صلب أي عملية بيع أعلن أنها مرجأة لمدة ٨ أسابيع ، ثم أن عدم الإعلان عن قيمة البيع الجديد يؤكد أن في الأمر شيئا مريبا ، يشير إليه ارتفاع سهم الشركة المصرية الطرف المشتري ، المملوكة لرجل الأعمال محمد متولي ، الذي كان حتى وقت قريب يستجدي المساهمين في شركته ، ويناشدهم الصبر لحين تحسن القيمة السوقية للسهم ، التي كانت تحت قيمته الاسمية بأكثر من ١٥ ٪ ، وهو ما حدث بعد الإعلان عن شراءه لشركة عمر أفندي ، وهو ما علق عليه بعض مسئولي الشركة القومية للتشييد،

بأنه بيع صوري يستهدف أشياء ستكشفها الأسابيع الثمانية القادمة ، خاصة أن المشتري يعلم تماما كم القضايا المرفوعة ضد القنيبط ، بالإضافة إلي التحكيم المنتظر صدوره في نفس المدة المحدد للمعاينة النافية للجهالة !، أما السؤال الأهم فهو كيف ولماذا فشل متولي في شراء جريدة الدستور ، لرفضه سداد ٩٠٠ ألف جنيه فيما نجح في الاتفاق علي شراء «عمر أفندي » ، الذي يقدر ثمنها طبقا لسعر ال٥٪ ، المباعة سلفا لمؤسسة التمويل الدولية والمقدرة ب٢٤٠ مليون جنيه ؟ ، وهو ما يرفع سعر النسبة المملوكة للقنيبط إلي ٣ مليارات و ٨٤٠ مليون جنيه ، وهو ما يكشف الغرض الأساسي لشرائه الشركة وامتناعه عن تنفيذ بنود التعاقد من تطوير وتحمل التأمينات والضرائب ، ونسبة التطوير البالغة ٢٠٠ مليون جنيها !.

مخالفات القنيبط التي لا تحول دون قيامه بالبيع وصمت عنها المسؤولون خوفا من الفضيحة ، خاصة أنه تسلم الشركة رابحة فحولها لتكون خاسرة لا يحتاج أي أحد لأي معاينة نافية للجهالة ، المنفية من الأساس من خلال من يتم نشره موثقا بالمستندات في عدد كبير من الصحف وفي مقدمتها «الكرامة» ، ويكفي أن نعيد ما سبق نشره مفصلا في عناوين سريعة :« القنيبط استلم الشركة رابحة فحولها إلى خاسرة وأكل أرباحها في الشهور الستة الأولى ، أموال المعاش المبكر حملها للميزانية واستولى على ١٢ مليونا من حقوق ١٥٠٠ عامل ، جعل حصة الدولة في الخسارة ٤٩,٩ مليون جنيه ويعمل على تآكلها بالكامل ، يمتنع عن سداد نسبة ال١٠٪ الأخيرة من الثمن ويطالب ب١٤٠ مليون جنيه تعويضا !. ، وزير الاستثمار أكد على ضرورة سداد المشترى ل١٥٥ مليون جنيه ضرائب ثم سكت عليه ، بالإضافة إلي أنه مدين بنحو ٥٤٢ مليون جنيه قروضا من البنك الأهلي ومؤسسة التمويل الدولية ، التي رهن ولم يبع حصة ٥٪ لديها في مقابل ٢٤٠ مليون جنيه » ، كل هذه الحقائق تم نشرها وهي كافية لنفي جهالة المشتري ويجعل الشكوك حول الصفقة عالية الصوت ، حيث يتساءل الخبراء والمتابعون حول مصير أموال المشتري لو تم الحكم في أي من القضايا المرفوعة ضد القنيبط بحبسه ؟ .

أو كما يقول مجدي طلبة مهندس صفقة البيع الأولي للقنيبط ، أن حكم التحكيم لو صدر سيكون سكينا يذبح الجميع ، لذا فمن المرجح أن يتم إرجاؤه طبقا لما يرد من داخل القابضة ، أما عن رأيه في عملية البيع الجديدة فيقول بروتوكولات الشراء

معروفة للجميع لذا أعتقد أن المشتري كان يمكنه التوجه للشركة القابضة «القومية للتشييد» لإبداء رغبته في الشراء ، ليتم الأمر بشفافية خاصة أن أسهم عمر أفندي مجمدة ولا يمكن شراؤها عبر شاشات البورصة ، ثم يضيف :« عموما اشعر أن في الأمر شيء لم يعلن بعد ، وأنا لا آمن لرجال البورصة » .

أما المهندس يحيى حسين عبد الهادي صاحب التفجير الأول لفضيحة بيع الشركة للقنيبط فيقول :« من حيث المبدأ أري أن ما أعلن عنه يعيد أصلا من أصول المصريين العظيمة ، لملكية رجل أعمال مصري أتمني أن يحسن الصورة القاتمة لرجال المال في مصر ، وأن ينجح في ما فشل فيه سلفه ، فيربح وتربح مصر معه بعد أن يعيد الصناعات الوطنية لمكانها الطبيعي في واجهة محلات الشركة ، وأن يرعي الله في العمال أو ما تبقي منهم بعد المذبحة ، التي عصفت ببقيتهم وألقت بهم للشارع » ، ثم يضيف :« إذن لا اعتراض لنا علي الصفقة في ضوء المعلومات المتاحة حاليا ، إلا أن هذا الابتهاج لا يجب أن ينسينا محاكمة المتسببين في إهدار ما فات علي الدولة من ربح ، حتى لو كانت هذه المحاكمة سياسيا ، فهؤلاء قالوا وملئوا الدنيا صياحا حول أن العقد لا يسمح بالبيع ، ثم فضحتهم بنود نفس العقد وأثبتت كذبهم حيث أنه يسمح للقنيبط برغم عدم سداده لكامل الثمن ببيع الأصول كاملة دون أي رادع !».

ثم يضيف :« يجب محاسبة من كذب وضلل الشعب ، ثم هناك عدة أسئلة عن مصير التحكيم الذي كان مفروضا أن يحكم فيه من ديسمبر ٢٠٠٩ ، ثم تمت التعمية عليه لأن نتيجته ستكون فضيحة بكل المقاييس ، والاحتمال الأكبر أن نتيجته لصالح القنيبط ،وأن هناك ضغوطا لمنع صدوره لتلافي الفضيحة ، وأعتقد أن الصفقة الجديدة برغم ترحيبنا بها ليست سوي جزء من صفقة أكبر بين القنيبط والحكومة ، فمن غير المعقول أن يشتري عاقل شركة فيها وعليها كل هذه الديون والقضايا والمشاكل » ، البيع لم ينسينا أن نطلب التعليق من صاحب العرض الأشهر في قضية «عمر أفندي » ، رجل الأعمال المصري سعيد الحنش ، الذي قال :« أولا أنا سعيد بأن الشركة ممكن أن تعود لأيدي مصرية ، رغم تحفظي علي الطريقة التي أعلن بها البيع ، التي تظهر أن هناك شيئا ما يدور في الخفاء وأن هناك أسرارا لم تعلن بعد ، خاصة أن البيع شكله مقلوب ويخالف ما تعلمناه عن أصول البيع والشراء ، لذا أتساءل يعني إيه معاينة نافية للجهالة بعد توقيع العقد ؟ ، ثم يعني إيه واحد مصري

عايش في البلد يشترى شركة عليها كل هذه الديون والقضايا ؟، كل هذه الأسئلة يجب الإجابة عنها ، أو ربما تجيب عنها الأيام القادمة !».

الحديث عن الصفقة لم تكن سوي تلاعبا جديدا ، من القنيبط ومتولي بالمشاركة فكل منهما مصلحة لعبا علي تحقيقها ، فالقنيبط ضغط علي الدولة بجس نبضها ، في الموافقة علي البيع ظاهريا أمام الكافة ، فيما كان الحكم في دعوي التحكيم سابقا علي تلك العملية ، ولم يعلن إلا بعد الإعلان عنها بعد أن ظن المسئولون أن البيع ينقذهم من اللوم الشعبي خاصة بعد رحيل محمود محي الدين عن الوزارة ليتقلد وظيفة دولية بالبنك الدولي ، ووجوده كان يؤخر عمدا صدور الحكم لصالح القنيبط ، ويلغيه لصالح الدولة حتي لا يصدر كاشفا سوءاته وسوءات النظام ، أما مصلحة الثاني فتمثلت في أن الإعلان عن البيع ، يرفع سهم شركته الأصلية الذي كان يعاني قبل ذلك من الخسارة الشديدة ، التي وصلت لنحو ٢٠ ٪ بالسالب ، أي أن سعره الأصلي وهو جنيه واحد وصل إلي ٨٠ قرشا ، بعد أن كان يزيد علي ١٥٠ قرشا ، فيما وصل إلي ما يزيد علي ١٤٠ قرشا في أقل من أسبوعين ، ومن بعده تم الإعلان عن فشل الصفقة بعد أن ربح كلاهما ما كان يصبو إليه ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر أعلن عن بيع الشركة لرجل الأعمال ياسين عجلان أحد أبطال قضية نواب القروض الشهرية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي !.

هكذا كانت الملامح الرئيسية لما سمي بالاستثمار في جمهورية الفساد ، يأتي ليتكسب من مص دماء الشعب ونهب ثرواته ، دون أن يدخل مليما واحدا للمصريين أو للخزانة العامة للدولة ، بل علي العكس يأتي الجميع ليستثمر نقودا يقترضها من البنوك كما فعل القيبط وكعكي ، أو يحصل علي أراض بالمجان تقريبا ثم يتربح منها ويتحدي الجميع ، بل ويتفاوض علي ما لا يملك مع الدولة بعد علمه ، باقتراب حكم المحكمة بفسخ العقد لفساده وعدم خضوعه للقوانين بالدولة مثلما هو الحال مع الوليد بن طلال ، أما المستثمرين الآخرين فحدث ولا حرج ، لا فرق بينهم وبين ما رصدنا من حالات كنا أول من فجر فضائح فسادها ، ولعل السطور القادمة هي الدليل علي صدق ما نتحدث عنه منذ البداية .

الفصل الثالث

(إعمار) وأخواتها

هل استفاد السعوديون وحدهم من حكومة « جمهورية الفساد » ، بالطبع لا .. لم يكونوا وحدهم الذين جاءوا لمصر بهدف الربح بالمشاركة مع لوبي الفساد المكون لما أطلقنا عليه « جمهورية الفساد » ، حيث يأتي ذكر شركة « إعمار» الإماراتية ، وعلي ذكرها تأتى البوابة التى دخلت منها ، وهو رجل الأعمال ملياردير المعونة صديق الأمريكان محمد شفيق جبر ، الذى حصل على ١٦٢ مليون دولار بعد تنازله عن حصة مجموعة «أرتوك جروب» التي كانت قبل أيام من التنازل تمتلك ٦٠٪ من أسهم شركة «إعمار مصر»، صاحبة مشروع «مراسي» الاستثماري علي أرض «سيدي عبد الرحمن» ، الملايين التي حصل عليها جبر مقابل التنازل تعني حصوله علي نحو مليار جنيه، دون أن يدفع مليماً واحداً للخزينة العامة من إجمالي نسبة الـ٢٠٪ ضرائب الأرباح الرأسمالية عن بيع الأسهم، وبدون أن يتحرك مسئول واحد داخل حكومة «البيزنس» التي تحكم مصر!! جبر لم يعف وحده من سداد قيمة الضرائب، لكن شريكه محمد العبار صاحب «إعمار» الإماراتية هو الآخر ربح ما ربح دون أن يلتفت إلي مستحقات الدولة أو الشعب.

صفقة «العبار ـ شفيق جبر» بكل ما مرت به من مشاهد لا تعدو سوى فصل جديد من التسليم المباشر لأرض مصر لتكون خاضعة للسيطرة الأمريكية تحت مسمي الاستثمار ، فما حدث ليس إلا إزالة لواجهة اختلطت فيها خيوط البيزنس بالحبكة السياسية، الصفقة فاز فيها شفيق جبر بعد حصوله علي المكافأة اللازمة لما قام به من دور مهم للتغطية علي المخالب الأمريكية التي تتخفي في معطف آخر عربي يقوم بدور آخر لا يختلف كثيراً عن الدور الذي قام به جبر!! ، المكافأة جاءت له تقديراً لدوره المستمر في السعي نحو تحسين العلاقة بين مصر وأمريكا، فيما يصفه البعض بأنه مهندس بقاء واستمرار المعونة الأمريكية لمصر، فهو صاحب مقولة: «إن التطلعات الأمريكية تؤكد أن هناك أهمية كبري للتعاون الاقتصادي مع مصر والشرق الأوسط، وأن هذه الأهمية ستزداد في الفترة المقبلة» قال ذلك عندما كان رئيساً لغرفة التجارة

الأمريكية نهاية التسعينيات، وهي التي ينطبق عليها القول بأنها «غرفة ضغط ورعاية مصالح خاصة.. ووكر للأعمال الغامضة والمريبة». حيث الجانب الأمريكي فيها يصر علي فرض قيود عديدة علي مصر تحت مسميات وأشكال مختلفة، وكان من نتائج ذلك إجبار الحكومة المصرية علي توقيع اتفاقية «الكويز».

هذه الغرفة المسماة «برحم البيزنس» هي التي أنتجت رجل الأعمال محمد شفيق جبر وشكلت أدواره.. وآخرها القيام بدور «المحلل» بأجر أو بالعمولة والسمسرة كما وصفه البعض من الخبراء في صفقة «سيدي عبدالرحمن» التي استولت أمريكا بموجب شركاتها الثلاث المختفية في عباءة «إعمار دبي» علي مخزون اليورانيوم في مصر كلها!! ومن ثم يتم محو الحلم النووي المصري بواسطة سكين البيزنس الذي أشهره جبر ببراعة ليحصل علي ١٦٢ مليون دولار، أي نحو مليار جنيه مصري!! .. محمد شفيق جبر المتخصص أصلا في بيزنس السيارات، حيث يملك توكيل «سكودا» في مصر، برز اسمه مقترناً بمشروعات استثمارية خاصة بالبناء والإسكان وهو غير متخصص فيها، ولا يملك أي سابقة أعمال تؤهله للحصول علي مشروعات بلغت ٢٠ مليار جنيه في مصر، ولهذا كما يقول الخبراء أنشأ شركة «إعمار مصر» منذ ما لا يزيد علي عامين ليكون منفذا لدخول «إعمار الإمارات» إلي عالم المشروعات الكبري في مصر!! الخبراء أكدوا أن السبب الرئيسي للشراكة المصرية الإماراتية متمثل في «جبر ـ العبار» هو الفوز بصفقة أرض سيدي عبدالرحمن.. بما لها من أهمية استراتيجية!! أكدتها عدة تقارير صادرة عن هيئة المواد النووية المصرية !

الشراكة المصرية الإماراتية أو بالأحري الشراكة الوهمية بين جبر وشركات أمريكية ثلاثة مضافاً إليها شركة فرنسية أخري تابعة أيضاً عن طريق الواجهة العربية المتمثلة في الشريك محمد العبار، كان هدفها الأساسي الاستيلاء علي مخزون مصر من معدن «اليورانيوم»، وإبعاد مشروع الضبعة النووي عن الذاكرة المصرية، وتسليم أرضه طواعية للصديق الأمريكي من خلال مشاهد تمثيلية عن خلافات الشركاء، ووساطات حكومية، وتأخر في التنفيذ، وتهديدات بفسخ العقد عبر الصحف، بينما الكواليس تؤكد أن الأرض ذاهبة طبقاً للتخطيط المسبق إلى طريق اللاعودة!! ، توقيع العقد الذي تأخر بفعل فاعل ، ثم قيام الملياردير المصري «الواجهة» بجمع ما يقرب من ٧٠٠ مليون جنيه قبل أن يتسلم الأرض أو يوقع العقد النهائي، وأيضاً قبل أن يسدد باقي قيمة ما اشتراه!! كلها

مشاهد تؤكد اختلاط السياسة بالبيزنس، فكون الرجل واجهة، لا يمنع أن يتكسب ويحصل علي أجر المحلل الذي بلغ ملياراً من الجنيهات، ويأكل علي خزينة الدولة ٢٠٪ ضرائب عن قيمة الصفقة وهو مبلغ يتعدي ٢٠٠ مليون جنيه!!

العديد ممن راقبوا المشاهد المتابعة لنقل تبعية جزء لا يستهان به من أرض الحلم النووي إلي جبر وشريكه، ثم للعبار منفرداً كغطاء للأيدي الأمريكية.. تساءلوا عن السبب الحقيقي الذي وقف خلف عدم حصول الدولة علي مستحقاتها من الصفقة، ولماذا يترك الربح خالصاً لشفيق جبر عضو المجلس الأعلى للسياسات، وشريكه العبار أولاً.. ثم للعبار وحلفائه الأمريكان أخيراً؟!! أما التساؤل الأكثر خطورة فكان عن مصير نسبة الـ١٠٪ حصة الشركة القابضة للسياحة والتي أعلن عنها مراراً، ولماذا لم يتحدث مسئول واحد بشأنها بعد الإعلان عن فوز العبار وشركاه بـ١٠٠٪ من صفقة سيدي عبدالرحمن ؟!

الأسئلة ستظل بدون إجابة مادامت حكومة بيع مصر فوق سدة الحكم، وسيظل العبار غطاء للأصابع والمخالب الأمريكية التي ستنهب بالطبع مخزون مصر الاستراتيجي من اليورانيوم، ليذهب بعدها إلي أقرب ميناء حليف في حيفا أو طابا أو تل أبيب عن طريق إيلات!! وسيظل محمد شفيق جبر مهندساً لعمليات تسليم أراضي مصر وإرادتها إلي الصديق الأمريكي، وممثلاً أيضاً لحلفائه في لجنة السياسات، وغرفة التجارة الأمريكية والمجلس الرئاسي الأمريكي المصري وربما يأتي بغطاء عربي جديد لشركات أخرى يشتري لها قطعة أخرى من مصر، ثم يمارس نفس اللعبة ويتخارج ويحصل علي عمولته، وتخرج مصر «من المولد بلا حمص»، عبر رئاسته لمجلس الأعمال العربي أو منتدي مصر الاقتصادي الدولي الذي يشاركه فيه الوريث الساعي إلي عرش مصر!! .

الشركات الأمريكية التى تخفت فى عباءة إعمار ليست سوى إبرة فى كومة من القش ، كما أن دور شفيق جبر لا يزال مستمرا ، فواقعة «إعمار» أكدت أن تاجر السيارات بالوكالة أسس شركة «إعمار مصر» خصيصا من أجل الشراكة مع نظيرتها الإماراتية ، كما أسس بعد ذلك شراكته مع الشركتين الأمريكيتين «يونيفيرسال بيلدرز ، وكوشمان اند وايكفلر» بنسبة مشاركة تخصة تبلغ ٧٠ ٪ ،ومن قبل كانت ٦٠ ٪ مع إعمار الإماراتية التى تضم بين جنباتها أربع شركات أجنبية على رأسها شركة «جون لينج» وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية !! وهو مايعنى أن جبر لم يشارك إعمار العربية فى الأساس بل

شاركها بعد أن عملت كواجهة لهذه الشركات!! إذن فجبر فى الأساس يستغل علاقاته التى استمدها من رئاسة سابقة لغرفة التجارة الأمريكية أو المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى ، أو كما يقول البعض أن خروجه من المنصبين ، ثم اتجاهه لتأسيس المنتدى الاقتصادى العربى مع صديقة جمال مبارك ليس عفويا على الإطلاق !! حيث كان هو الطريق الذى إعادة إلى بؤرة الأحداث من جديد ، ليفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية العاملة فى الخليج لدخول القاهرة بسلاسة ويسر!!

الشراكة الجديدة بين « أرتوك جروب » المملوكة لجبر ويتركز معظم نشاطها فى تجارة السيارات والأدوات الرياضية ،قامت بين شركة «يونيفيرسال بيلدرز» وشركة «كوشمان اند وايكفيلر» برأسمال مرخص به يبلغ مليارا و١٥٠ مليون جنيه والمصدر ٥٧٠ مليون جنيه، والمدفوع ٥٧ مليون جنيه، يساهم شفيق جبر بنسبة ٧٠٪ من رأسمال الشركة، بينما يساهم الامريكان بنسبة ٣٠٪ الباقية ،وصدق جبر حينما قال فى المؤتمر الذى عقدة لتوقيع العقد : إن الشراكة مع الأمريكيين لا تأتي كرد فعل مباشر ، عقب تخارج «إعمار مصر» من «إعمار الإمارات» ، حيث القريبون من الأحداث يؤكدون أن التفاوض بدأ منذ فترة ، قد تبعد عن الشراكة مع إعمار نحو أربع سنوات ، فقد كشف هؤلاء أن إحدى الشركتين تأسست نهاية عام ٢٠٠٠ ، وهو ما يعنى أن سابقة أعمالها لا ترقى لعملية الشراكة ، وبالتالى لا تعتبر مغنما يفيد السوق العقارية المصرية ، ثم أن حول تاريخها أكثر من علامة استفهام تشير الى علاقات مع البنتاجون الأمريكى ، فتاريخ تأسيسها لا يعود لأكثر من ٦ سنوات لا تتيح لها الانتشار فى أكثر من ١٢٠ دولة على مستوى العالم !!

كشف لجوء شركة «إعمار» الإماراتية – بحجمها الضخم الممتد إلى العديد من البلدان ، التى بلغ حجم استثماراتها ٦٠ مليار دولار ، حتى أن أرباحها خلال عام ٢٠٠٦ بلغت ١٫٧ مليار دولار – بالإضافة إلي نفوذ أصحابها المعروف في بلادهم ، ورغم ذلك تلجأ إلى رجل أعمال مصرى قريب من السلطة لتذليل المعوقات أمامها لدخول السوق ، عن حقيقة مهمة وهى أن ميدان الاستثمار فى مصر ليس سهل الولوج إليه دون الارتكاز على بعض أصحاب النفوذ ، الذين يقومون بدور المحلل أو الدوبلير ، ومن هنا يثور السؤال هل كان شفيق هو الحل ؟ ، وهو الذى لم يقم طوال فترة عمله بالإنتاج أو التصدير واقتصر نشاطه على الاستيراد ، واستطاع أن

يصل إلى رئاسة غرفة التجارة المصرية الأمريكية ، وبعد أن تركها مارس نشاطه من خلال عضويته بمنتدى دافوس، التى توفر له فرصة سنوية أو أكثر للظهور الإعلامى المكثف محليا وخارجيا . وقام بإنشاء ما يسمى «منتدى مصر الاقتصادى» ، العالمى لعقد الندوات التى تخدم نشاطه التجارى ، إلى جانب رئاسته لمجلس الأعمال العربى الذى يقتصر نشاطه على المؤتمرات السنوية ،وهى المؤتمرات التى تقوم على خدمة نشاط الرجل فى مجال إقامة المؤتمرات والمعارض المتخصصة التى يفتتحها كبار المسؤولين وتحتل مساحات ضخمة من الحيز الإعلامى لتبدو من خلال مستشاريه الإعلاميين العاملين بالصحف وكأنها مناسبات دولية أو إقليمية بينما هى بيزنس خالص لصاحبه !!

وربما يكشف التعاقد الأخير أيضا أن شفيق ليس إلا معبرا بالعمولة ، لكل من يعجز عن دخول السوق بالطريقة الشرعية المعلنة ، وبالتالى يحتاج لمن يملك الحظوة عند أصحاب الصولجان والسلطان ، وإلا ما معنى قول شفيق نفسه ، أنه لن يعلن عن مكان المشروع الجديد إلا بعد ٩٠ يوما ؟ الإجابة أما أن تكون أنه لم يعرف مكانه بالفعل وهى مصيبة ،أو أنه حصل على وعود بتخصيص الأرض الخاصة بالمشروع فى هذه المدة ، التى تستلزم الموافقه على أن يحصل هو على الأرض بالفتات بعد أن يبعد تاريخيا عن المزاد الأخير لوزارة المغربى ، والأ سيخسر الكثير !! وهو ما اضطره للانتظار حتى يتدخل مناصروه للحيلولة دون الخسارة ، فلأول مرة تقام شركة عقارية غرضها البناء والحقل الطبيعى لها وهو موقع هذا البناء غير موجود !! ليمر السيناريو المرسوم مثله تماما مثل سيناريو «إعمار» لا تكاد السنة تمضى إلا وشفيق قد تخارج وفى حوزتة الملايين ، التى ستزيد هذه المرة بالطبع حيث رأس المال أعلى من رأس مال الشراكة مع «إعمار» بنحو خمسة أضعاف بحسب قولة شخصيا !!

فقد حصل الرجل بعد تخارجه مع « إعمار» ، على ٨٠٩ مليون جنيه خلال أسابيع قليلة أى أكثر من الموازنة المخصصة لمركز البحوث الزراعية ، مثلا بكل مافيه من معاهد بحثية متخصصة خلال العام المالى الحالى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ كاملا ، وبما فيها من أجور واستثمارات والبالغة ٤٥٣ مليون جنيه و يستوعب كذلك ميزانية المركز القومى للبحوث ، بكل تخصصاته والبالغة ١٦٣ مليونا، بل ويمكن أن نضيف إليه ميزانية مدينة مبارك للأبحاث العلمية البالغة ٢٩ مليون جنيه ، و بذلك يستطيع أن يخرج لسانه لأساتذة الجامعات الإقليمية ، التى تقل ميزانية كل منها خلال العام المالى

الحالى عما حصل عليه حيث تخطى ماحصل عليه ميزانية جامعة المنصورة البالغة ٦٩٠ مليون جنيه ، وميزانية جامعة الزقازيق البالغة ٥٠٩ مليون وميزانية جامعة طنطا البالغة ٤٤٣ مليون ، وكذلك تفوق ميزانية كل من جامعات أسيوط وبنها وقناة السويس وحلوان والمنوفيه والمنيا وجنوب الوادى ، كما أن ماحصل عليه شفيق يزيد عن موازنة العديد من الوزارات المصرية خلال عام كامل حيث بلغت موازنة وزارة السياحة ٣٤٥ مليون ووزارة الزراعة ٣٢٨ مليون جنيه ووزارة الرى ٣٢٦ مليون . بل إن ماحصل عليه شفيق يمكن أن يغطى ميزانيات أكثر من عشر وزارات صغيره مثل التعاون الدولى والتنمية المحلية والاستثمار والقوى العاملة !!

شفيق جبر أكد أن الشراكة مع الأمريكيين في التنمية العقارية تضيف للسوق المصرية وهو قول مردود علية ليس من قبل من يمكن ان يطلق عليهم الحاقدين وإنما من أمريكا نفسها حيث . تقول« ماريا سيكولا»، مديرة الأبحاث في «كوشمان أند ويكفيلد»، «إحدى شركاء جبر » وهي شركة استشارات عقارية منذ نهاية عام ٢٠٠٠، تضاعفت عملياً معدلات خلو المكاتب إلى ١٤ بالمائة في المدن و١٩ بالمائة في الضواحي، فالمطورون أفرطوا في البناء. واتسع الحيز غير المشغول الناجم عن شركات الدوت كوم والاتصالات المفلسة والمتضررة من العرض الزائد ، وانخفضت الإيجارات وتباطأ البناء ، ورأى مسئولة الأبحاث الأمريكية جاء ضمن مقال يتحدث عن تهاوى الاقتصاد الأمريكى حاليا ويعقد مقارنات بين سنين الازدهار والاضمحلال المختلفة التى مرت بالاقتصاد الأمريكى فى كل مراحله ، المقال بقلم« روبرت جيه صامويلسون » ومترجم عبر المركز العربي للدراسات المستقبلية ، وإبعاد المقال تبدو شديدة الخطورة فالخاسر فى بلدة لا يأتى إلى بلد مثل مصر ليضيف إليها مكاسبا ،بل ليعوض خسارته فى بلدة ،هكذا تقول أسس ومبادئ الاستثمار، أو بالبلدى لغة رأس المال الجبان دائما إلا فى حالة التأكد من الفوز!!

فيما ترى كتابات أخرى عن الاقتصاد الأمريكى أن الديون الأمريكية التي تجاوز حجمها أربعة تريليونات دولار مصدر قلق للدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية الدولية نظرا لتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد الأمريكي (أكبر اقتصاد في العالم) بناتج محلي إجمالي عشرة تريليونات دولار والنمو العالمي ، وان هذه الديون سوف تؤدى إلى قيام بنك الاحتياطى الفيدرالى بزيادة الفائدة وهو ما سوف ينعكس سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسواق المال الأمريكية والدولية ويرى المحلل الاقتصادى

الأمريكى « بيتر ايفيز» ان رفع معدل الفائدة سوف يؤدي الى تراجع معدلات الاقتراض من جانب الشركات الأمريكية إلا انه في الوقت نفسه ينذر بزيادة معدل الإفلاس في صفوف هذه الشركات مما يهدد النمو المتوقع ويزيد من معدل البطالة ، وتخشى أسواق المال الأمريكية والدولية من تداعيات رفع الفائدة المتوقع بالولايات المتحدة حيث يتوقع محللون ماليون أمريكيون قيام بنك الاحتياط الفيدرالي بزيادة الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية التابعة له ، وأوضح أن رفع الفائدة سوف ينعكس سلبا على سوق العقارات الأمريكي حيث سيحجم المتعاملون على الاقتراض لشراء عقارات وبالتالي ستنخفض الأسعار في ذلك القطاع الحيوي !! .

المحللون الاقتصاديون فى أمريكا كشفوا الأسرار ، وبينوا الأسباب الحقيقية الكامنة خلف الهجوم العقارى الأمريكى على مصر ،والذى بدأ بدول الخليج ثم جاء إما متخفيا فى ثياب إعمار الإمارات ، عن طريق شفيق جبر ، أو ظاهرا عن طريقه أيضا ،إلا أنه وبعيدا عن سمسرة يخطط لها شفيق جبر او عمولة قد لا يحصل عليها هذه المرة ، فالمستقبل تحت وطء هذه الهجمة الاستعمارية على أراضى مصر تحت دعوى الاستثمار العقارى سوف يحول مصر الى غول سعرى لن يستطيع حتى الأغنياء اجتيازه فما بالنا بالفقراء الذين يتاجر فيهم جبر وأمثاله دائما فى بداية كل مشروع يعلنون عنه ، ومع ازدياد هذه المجموعات العقارية التى لاهم لها إلا الاستيلاء على الأرض وتحقيق المكسب من وراءها فيما هم معلن للكافة ووسائل الإعلام ،ناهيك عما يخفى وهو الخطر الأعظم ، سترتفع الأسعار وتتحول مصر إلى مرفأ لكل صاحب مال ، وسيبقى جبر ورفاقه من مستغلى الحالة المصرية مستوردا لكل ذى هدف فى استغلالنا سواء كان معلنا ذا صيغة اقتصادية أو مستترا ذا ميول استعمارية ، وستبقى شهوة الحصول على المكسب المتمثل فى العمولة التى تأتى دائما من لعب دور المحلل هى العلامة الفارقة فى جباة هذه الطبقة التى نشأت فى حضن السلطة ، وستظل مصر بإذن الله نهبا لهم ولأعوانهم فى كل المجالات !!.

أكذوبة الاستثمار الأجنبي أيضا تتضح معالمها في عدة قطاعات في الدولة المصرية التي كانت تحكم من خلال «جمهورية الفساد» .. حيث حملت هذه الأكذوبة سيطرة شركات المخابرات الأمريكية على هيئة السكك الحديدية ، وقطاعات كثيرة يأتى على رأسها قطاعات الكهرباء بعد القضاء على شركة المراجل البخارية ، وتحولها إلى

مساحات من الأراضى الفضاء ، بيعت بالبخس ، ثم قطاع البترول بالإضافة للغاز الذى يتاجر فيه الحيتان من أصدقاء بيت الحكم مع «إسرائيل »، خاضع للاحتلال من شركات كثيرة أغلبها أمريكى وبعضها من جنسيات أخرى موالية لأمريكا «إسرائيل» وكذلك قطاع المقاولات،.. «إسرائيل» التى قيل أنها خرجت من مصر إلى غير رجعة بعد أكتوبر ، عادت مرة أخرى لتسيطر على قطاع الزراعة ، بما يمثله من أهمية للمواطن المصرى غذاء وكساء ،بل وأمراضا أيضا ،بعد أن احتلت جسده بالأمراض القادمة عبر الهرمنة والهندسة الوراثية التى لا يجرؤ على تصديرها للغرب ، ويفتح له النظام معدة المصريين شاغرة بدون إشارة مرور !!

ماذا فعل هذا الاستثمار في الأراضي خاصة الصحراوية مثل أرض « سيدي عبد الرحمن » ، وماهي ردة فعل الأجهزة الرقابية تجاهه ، الإجابة تأتي من خلال تقرير صادر عن هيئة الرقابة الإدارية كشف عن بطلان جميع البيوع التى تمت للأرض الصحراوية خاصة تلك التى اشتراها أجانب دون تحديد لجنسيات ، التقرير أكد أن جميع عمليات البيع لم تعرض على مكتب شئون الأجانب لطلب استصدار قرار جمهورى من رئيس الجمهورية للموافقة على تملك الأجانب للأراضى الصحراوية طبقا لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ بشأن تملك الأراضى الصحراوية للأجانب والتى تستلزم معها استصدار قرار جمهورى بذلك ، وأكد قانونيون أن الرئيس وحده الذى يمتلك تقنين الأوضاع الخاصة بتملك الأجانب لتلك الأراضى وهى صلاحية تضاف لصلاحيات الرئيس المتعددة والتى تتحكم فى كل شيء فى مصر !، خبراء القانون تساءلوا عن السبب ، الذى يقف خلف عدم عرض عمليات البيع الكثيرة ، على مكتب شئون الأجانب إعمالا لنص القانون، ولماذا يتم تمرير هذه لصفقات بشكل سريع تحت دعوى جذب الاستثمارات الأجنبية لمصر ؟كما أبدى العديد منهم الاندهاش من عدم اعتراض الرئيس على تجاوز اختصاصاته من الوزراء أو رئيس الحكومة فى الوقت الذى لم يعلن أن الرئيس قد تنازل عن هذه الصلاحية بالتفويض لأحد من مهندسى البيع بالحكومة وزيرا كان أو رئيس حكومة أو حتى لجنة سياسات !! ، فيما يبدو باستمرار حريصا على ما يمتلك من صلاحيات أخرى تعطيه الحق فى كل شئ فى البلد !.

فهو الذي يتولي مع معاونيه، وضع السياسة العامة للدولة، ويتولي تنفيذها، وذلك

بنص المادة ١٣٨ من الدستور، وله حق تعيين الموظفين الكبار، مدنيين وعسكريين، ومن حقه عزلهم حسب نص المادة ١٤٣، ويقترح القوانين ويعرضها علي البرلمان (المادة ١٠٩)، ويلغي قوانين أقرها البرلمان ويعترض عليها (المادة ١١٢)، وله حق إصدار قوانين، وفق قواعد منظمة لذلك (المادة ١١٢)، وحق إصدار لوائح إدارية وتنظيمية (المادة ١٤٦)، ولوائح الضبط والتفويض والضرورة، والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (المادة ١٥٠)، ورئيس العديد من المجالس العليا، مثل المجلس الأعلى للشرطة، ومجلس الأمن القومي، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة البرلمان، ويبرم المعاهدات ويبلغها للبرلمان (المادة ١٥١)، ويعلن الطوارئ، ويعرض ذلك علي البرلمان، خلال الخمسة عشر يوما التالية (المادة ١٤٨)، مع صلاحيات أخري كثيرة، لا يتسع المجال لحصرها، منها حق العفو عن العقوبات الجنائية، واتخاذ الإجراءات السريعة في حالة الخطر (المادة ٧٤).

صلاحيات الرئيس لا حصر لها ولا عد ومن بينها بالطبع وجوب إصداره لقرار الاعتماد الجمهورى لبيع الأراضى الصحراوية للأجانب إلا أن هذا لم يحدث ، وهو الحدث الغريب الذى يفتح بوابات الدهشة على مصراعيها ليبدو السؤال الأول وهو هل يوجد فى مصر من يتجاوز صلاحيات الرئيس ؟ أم أن الرئيس لا يعلم أن دعاوى الجذب الاستثمارى لا تحول دون تحمله لمسئولياته التى قد تبتعد عن أم العمليات «المعارك » الخاصة باستتباب الأمر للوريث ؟،إلا أنها تجعل الأمر كله فى رقبته ، فالبيع الذى يجرى على قدم وساق لابد وان يصدر لاعتماده القرار الجمهورى طبقا للقانون ، أم أن الرئيس لا يعلم أن هناك قانونًا يلزم أعوانه من التنفيذيين بطلب إصدار قرار جمهورى لاعتماد عمليات البيع ، وتلك فى حد ذاتها كارثة ، تتعارض مع الرغبة الجامحة لجذب الأموال الأجنبية التى كلفت مصر أخيرا أكثر من ٥٠٠ مليون جنية غرامات أمام التحكيم الدولى !.

الأغرب أن الأمر يبدو خاصة فيما يتعلق بقصة بيع مساحة الـ ٤٠ ألف متر من أراضى سيناء لإسرائيليين متنكرين فى ثياب مصرية قطرية ، وكأن الرئيس لم يكن يعلم !! بدليل تأكيد د.البلتاجى وزير السياحة الأسبق ، على أن المشكلة التى ثارت بينه وبين رئيس الوزراء السابق عاطف عبيد أثمرت عن صدور قرار جمهورى من الرئيس بالطبع بمنع بيع أراضى سيناء للإسرائيليين !! ، وهنا يبدو للعيان سؤال أكثر

أهمية .. وهو هل يعلم الرئيس بما يجرى من مشروعات على أرض سيناء بواسطة إسرائيليين ؟ بالطبع كان يعلم !! وإلا فصديقه الأنتيم لم يعلمه بشراكته للصهيونى «يوسى ميمان » وهى جد نكتة غير مضحكة !! ، والأكثر إضحاكا أن يكون الرئيس نفسه يخالف القانون ويحجم عن أعمال نصوصه فيما يخص عمليات بيع أراضى مصر الصحراوية فى سيناء أو حتى فى القاهرة الجديدة للأجانب !!

الرئيس سبق واستقبل بنفسه ممثلى شركة إعمار الإماراتية معهم قبل تخارج رجل الأعمال الأشهر محمد شفيق جبر ، عقب نفاذ بيع شاطئ سيدى عبد الرحمن ،الذى عده خبراء الطاقة النووية فى مصر المخزون الطبيعى لليورانيوم فى مصر ،ليهنئهم بتمام الصفقة بدون أن يتذكر أن تمامها يتطلب إصداره لقرار جمهورى حتى يعتبر البيع نافذا ، وبالتالى يستطيع المشترى السير فى الخطوات الإجرائية لتسجيل الأرض ومخاطبة الجهات الرسمية فى الدولة باعتباره المالك الطبيعى للأرض ،كالتأمينات والضرائب وغيرها وهى إجراءات لا تتم بصورة نهائية إلا بعقد البيع الشرعى المعتمد بالقرار الجمهورى ، والذى لا يغنى عنه شراكة مصرية سواء لشفيق جبر أو غيره!! الأخطر أيضا غير بطلان البيع من الأساس بدون هذه القرار ،هو ضياع الملايين من مستحقات الخزانة العامة بسبب فشل المشترين المتوقع فى التعامل مع هذه الجهات بالطرق الشرعية !!

مسئولية الرئيس إذن تضامنية مع معاونيه فى عدم إعمال نصوص القانون خاصة أنه صدر وتم تعديله فى عهده الميمون من عام ٨١ إلى عام ٨٨ ، ذلك برغم تكرار مقولاته عن دولة سيادة القانون ودولة المؤسسات والحفاظ على الأمن القومى ضد أى تهديدات ، وكأن هذه التهديدات تتعلق بالعدوان على مصر من الخارج فقط !! وليس بحرمان الشعب من حقوقه فى متحصلات الخزانة العامة من هذه البيوع ، وهو الهدف الأكثر استمرارا باعتبار أن الضرائب مثلا سنوية وليست مرتبطة بثمن البيع فقط !! الذى طالما تهلل الحكومة التى تخالف القانون وتتخطى سلطات الرئيس ، إذا ما تمكنت من الحصول على ١٠٪ فقط من ثمن البيع مثلما حدث فى الصفقة الأخيرة !! الخلاصة أن مصر تباع بالمخالفة للقانون سواء تنازل الرئيس عن إحدى صلاحياته ، أو تخطاها معاونوه ،حيث الأهم كما يبدو هى الصلاحيات الداعمة للتوريث أو التى تقصى الخصوم من طريق الوريث !!

الباب الرابع

خطايا الخصخصة وسرقة مقدرات الدولة

قالوا : إن الاقتصاد المصري يحتاج للإنطلاق خارج سرب القطاع العام ، وبالتالي يجب بيعه والسير في طريق اقتصاد السوق عن طريق الخصخصة ، وفي هذا يقول الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية :« الدول التي انتقلت حديثا من منهج الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق يذهب ما يعادل ٢٠٪ من قيمة الشركات التي تتم خصخصتها كرشاوي ومجاملات لأصحاب مراكز الإشراف الحكومي» ، فإذا كانت الحكومة قد أعلنت عن أن حصيلة الخصخصة في عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ١٦ مليون جنيها ، فإن الفاقد لصالح الفاسدين يبُلغ ٤ ملايين ، هذا بناء عن التقرير سالف الذكر أما الباحث الاقتصادي أحمد السيد النجار فله دراسة بعنوان : « الخصخصة قراءة نقدية للسياسات والآليات والصفقات أثارت الجدل» ، كشف فيها عن نوع آخر من الفساد بعيدا عن الدوائر الحكومية تارة، وفي قلبها تارة أخري! النجار كشف عن عصابات دولية ومحلية تجيد اللعب في أوراق الحكومة وتحصل علي شركاتها بأقل من نصف قيمتها.. لتقوم بعد ذلك بتقسيم الغنائم .

اللعبة بدأت بإشارة دولية وصفها أحمد النجار بابتزاز مصر من أجل تطبيق برنامج الخصخصة من الدول الدائنة وكانت أداة الابتزاز « صندوق النقد الدولي » الذي أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل كوكيل للدول الدائنة في مواجهة الدول المدينة وكانت الخصخصة شرطا لإعادة جدولة وإسقاط جانب كبير من هذه الديون ، حتي يكون هذا السيناريو منطقيا لابد أن تكون هناك مصلحة مباشرة للطرف المبتز (القوي).. فقد بدأت الدول الغربية التحول إلي سياسة الخصخصة، كان هذا بعد تضخم فوائض رؤوس الأموال لدي الطبقة الرأسمالية في تلك البلدان نتيجة لسوء توزيع الدخل فيها وارتفاع الدخل بصفة عامة ، هذا الفائض من رءوس الأموال تحول إلي « أموال ساخنة » تثير الاضطراب في البورصات وأسواق العملات، وهذا ما خلق حاجة ماسة لفتح أسواق العالم أمام رأس المال الأمريكي.

عموماً فإن اعتماد سياسة الخصخصة في الدول الصناعية لم يكن تحولا نحو تحرير **تلك الاقتصاديات لأنها كانت حرة منذ البداية وزاد دورها غير المباشر في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام علي الصحة والتعليم وإعانة البطالة ، أما في مصر فكان أحد مبررات الخصخصة أن القطاع العام يعتبر مركزا للفساد الحكومي، إلا أن الخصخصة** نفسها قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد في عمليات تقييم

الأصول العامة وبيعها، وبالتالي قد تؤدي لحدوث نقلة في الفساد من مجرد عمليات فساد إلي طابع للاقتصاد، وإذا تمت في غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية في الدولة، إذا تمت في غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلي الشعب، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا في نظام ديمقراطي حقيقي يتم فيه تداول السلطة.

السؤال الآن كيف تلعب عصابات الخصخصة؟ الإجابة حملتها نفس الدراسة وبدأت بعمليات تقييم الشركات، وأول طريقة وهي طريقة تحكمية تتلخص في قيام جهة حكومية أو محلية أو أجنبية مخولة من قبل الحكومة بعملية التقييم.. هذه اللجان تصبح لديها احتمالات لأن يقوم أعضاؤها بتخفيض أسعار هذه الأصول عن قيمتها السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع لصالح مستثمر استراتيجي أو مجموعة من المستثمرين وذلك مقابل رشاوي وعمولات. كما أن الوزارة المشرفة علي البيع قد تكون معنية ببيع أكبر كم من الأصول للتأكيد للجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي أنها تحقق مطلب الخصخصة إلي أقصي حد. كما أن ضم قطاع الأعمال العام لوزارة الاستثمار ، جعل الوزارة معنية ببيع الأصول العامة للأجانب ، حتي يتم حساب إيرادات البيع لهم كاستثمارات أجنبية مباشرة كما حدث في مصر و ذكرنا أمثلة له فيما سبق من فصول .

الطريقة الثانية في البيع تكون من خلال البيع بالمزادات أو العطاءات التي لا تشكل بالضرورة أعمالا لآليات السوق بصورة حقيقية نأتي للجزء الأكثر إثارة وتشويقا في دراسة أحمد النجار ويكشف فيها آلاعيب عصابات الخصخصة من خلال عمليات فساد شابت ٣٠٠ من الشركات ذكر منها صفقة «عمر أفندي» الأخيرة، وبيع البنك المصري الأمريكي وخصخصة بنك الإسكندرية واستكمال خصخصة شركة الإسكندرية للأسمنت .

نبدأ بقصة البنك المصري الأمريكي الذي كان يعد أحد أفضل البنوك المصرية من حيث الأداء، حيث بلغت أرباحه نحو ٣٣٧ مليون جنيه بواقع ٥ جنيهات للسهم في عام ٢٠٠٥، وتبلغ مخصصات القروض فيه قيمة رمزية هي جنيه واحد نظرا لأن قروض البنك سليمة وعملاؤه ملتزمون بالسداد، وهو وضع لا يتوفر لأي بنك آخر ، ويملك بنك الإسكندرية ٣٠,٨٪ من أسهم البنك المصري الأمريكي، بينما يملك بنك أمريكان اكسبريس ٤١٪ ويملك صغار ومتوسطو المستثمرين باقي الأسهم، ويوجد

عجز في صندوق العاملين بالبنك يبلغ نحو ٣٢٤ مليون جنيه. وعند عرض حصة المال العام في هذا البنك للبيع صدرت عن محافظ البنك المركزي ورئيس بنك الإسكندرية تصريحات وصفتها الدراسة بأنها تقلل من شأن البنك المعروض للبيع، كما سافر رئيس بنك الإسكندرية إلي باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلا من التفاوض مع مندوب بنك «كاليون» وبرر هذا الأمر بان التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من التفاوض مع المندوب، وهذا الأمر يضفي بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة.

كان سعر سهم البنك في البورصة عند مستوي ٦٥ جنيهاً في الأسبوع الأخير قبل الإعلان عن صفقة بيع البنك، بينما تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلي بنك كاليون بسعر ٤٥ جنيهاً للسهم، مع استحواذ المشتري علي أرباح العام الأخير وهي ٥ جنيهات للسهم، مما يعني أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو ٤٠ جنيها فقط للسهم، وهذا الفارق بين سعر سهم البنك في صفقة «كاليون» وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعني أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو ٢٨,٢٪ من أسهم البنك خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع ٥٦ جنيها ، وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة «كاليون» ٤٥ جنيها، كما يعني أيضا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو ٣٢٠ مليون جنيهًا بسبب هذا الفارق طبقا لهذه الصفقة، وللعلم فإن القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال نص علي وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الأقفال خلال الأسبوع السابق علي الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلي!! ورغم أن التوافق مع هذا النص أصبح أمرا سهلا ومعتادا في البورصة المصرية حيث يجري بمختلف الآليات تخفيض سعر سهم الشركة المطلوب بيعها حتي يبدو سعر البيع إنجازا للقائمين علي البيع !.

النموذج الآخر في قائمة عمليات الخصخصة المثيرة للشبهات ، وهي نموذج البيع لمستثمر «استراتيجي» في عملية بيع « شركة الإسكندرية للأسمنت» التي بيعت عام ٩٩ وتعمدت الشركة الأجنبية ، التي اشترتها إظهار الشركة دفتريا علي إنها خاسرة ، بالإضافة لتحويل أصول الإسكندرية للأسمنت ، إلي الشركة الأجنبية الأم للإضرار العمدي بصغار المستثمرين وبحصة المال العام ، لإجبارهم علي بيع حصتهم.. وهو ما

حدث بدون أن تحرك وزارة الاستثمار ساكنا.. فقد تم بيع ٧٣٪ من الإسكندرية للأسمنت إلي شركة « بلوسير» كل بسعر ٨٠ جنيهاً للسهم ولم يقبل صغار المساهمين بهذا السعر ، ورفضوا البيع واحتفظت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بنحو ٥,١٪ من أسهم الشركة، ارتفعت إلي ٦,٩٧٪ بعد أن استردت الأسهم المباعة لأنحاء العاملين لعدم سدادهم للثمن .

وهذه الحصة تتيح للشركة القابضة الاعتراض علي أي قرار يضر صغار المساهمين، وقامت «بلوسيركل» ببيع الفرن الخامس الجديد تماما ، إلي شركة أنشأتها تحت اسم «بلوسيركل مصر» بمبلغ ٦٩ مليون جنيه أي أقل كثيرا من سعر التكلفة ، وهو نهب صريح لحقوق صغار المستثمرين ، والشركة القابضة وتحويل للأصول من الشركة التي يملكون حصة فيها إلي شركة تملكها «بلوسيركل »، ولم تعترض الشركة القابضة !، ولم تتوقف الشركة الأجنبية عن ذلك بل امتنعت عن توزيع أي أرباح ثم باعت الشركة القابضة حصتها للشركة الأجنبية في ٢٠٠٥ بسعر ٣٠ جنيها للسهم ، علما بأن آخر سعر لتداول هذا السهم قبل بيعه كان ٤٨ جنيها، وهذا يعني أن الشركة القابضة احتفظت بـ ٨٣٦ ألف سهم سعر الواحد منها ٨٠ جنيها عام ٩٠، ولم تحصل علي مليم واحد من أرباحها منذ عام ٢٠٠٠ ، بسبب رفض الشركة مالكة الأغلبية، ثم قبلت في النهاية أن تبيع السهم بسعر ٣٠ جنيها ، بحصيلة ٢٥ مليون جنيه فقط بدلا من ٦٦,٩ مليون جنيه كان من الممكن أن تحصل عليها ثمنا لهذه الأسهم لو باعتها عند البيع الأول!!

بعد ذلك تأتي صفقة بيع بنك الإسكندرية، والذي باعت فيه الحكومة ٨٠٪ من البنك إلي بنك إيطالي ، وهو ما يؤكد أن المجموعة الاقتصادية في حكومة الفساد ، لم يكن لديها أي اعتبارات مانعة تعوقها عن بيع ما بنته الأجيال والحكومات السابقة حتي في قطاع استراتيجي مثل قطاع البنوك ، فقد تم بيع حصة الأغلبية في البنك بقيمة ٦,١٪ مليار دولار أي نحو ٩,١ مليارات جنيه رغم البنك قد أنفق عليه في عملية إعادة الهيكلة ٧ مليارت جنيه أي أن صافي ما حصلت الحكومة ٢,١ مليار جنيه فقط! ، الكارثة أن البنك المشتري باعه إلي بنك آخر يشتبه أن أغلبية ملاكه من «الإسرائيليين» ، .. العملية تعتبر شاهد ملك على أن توجه سياسة الخصخصة في القطاع المصرفي ، متحيز لجذب استثمار أجنبي قيل أنه يمتلك المعرفة والتقدم التكنولوجي ، وهو ما

يفتح المجال للتوسع والسيطرة الأجنبية علي السوق المصرفية المصرية ، حيث كانت حصة الأجانب في السوق المصرية لا تتجاوز ٢٢٪ عام ٢٠٠٤ منها ١٢٪ بنوكاً أجنبية و٨٪ بنوكاً عربية وأصبحت حالياً نحو ٣٠٪ .. منها نحو ٢٠٪ لبنوك أجنبية و١٠٪لبنوك عربية ،من بين ٣٧ بنكا تعمل فى مصر ،وهو مايشير إلي توسع ملكية البنوك الأجنبية حتي علي حساب البنوك المحلية والعربية ، وهو مالم تفعله أمريكا ، ولم تفعله اليابان ولا الصين ولا فرنسا ولا أي دولة شرقاً وغرباً مهما كانت غنية ومستغنية ، لكن هذا ما جرى في مصر برغبة قادة جمهورية الفساد !، الذين باعوا أكثر من ٧٠ ٪ من ممتلكات الشعب بأقل من أسعار بنائها فى الستينات ، البيع اكتنفة الكثير من الفضائح أبرزها مثالا فقط وليس حصرا ، شركة واحدة اسمها «المراجل» البخارية ، كانت تنتج في الستينات دروع الدبابات وفي مرحلة تالية تنتج معدات محطات الكهرباء ، الشركة بمصانعها وأراضيها بيعت إلى مشترٍ أجني بسعر بخس تماما هو ١٦ مليون دولار، وبمجرد بيعها تعاقدت معها الحكومة على صناعة غلايات ومعدات محطات كهرباء قيمتها ٦٥٠ مليون دولار.

أخطر ما فى قرار خصخصة البنوك المصرية القادم من «البيت الأبيض» عبر «البنك الدولى» هو زيادة نسبة الأجانب في السوق المصرفية حيث لا توجد قيود علي تحويل الأموال والأرباح للخارج ، وهو ما سيطير بمدخرات المصريين إلى التحويل والاستثمار في الخارج باسم اقتصاديات السوق الحر والرأسماليين الجدد، في الوقت الذي لا يجرؤ مواطن أمريكي مثلاً علي تحويل أموال للخارج ، تتعدي الضوابط التي وضعها النظام الرأسمالي الأمريكي ، ولا يستطيع شخص أن يربط ودائعه بما يزيد علي ٣ آلاف دولار ، في بنك خارج أمريكا بينما لاتوجد ضوابط في السوق المصرية تسيطر علي هذا ، كما أن هناك مخاوف قادمة من بسط سيطرة الأجانب ليس فقط علي المدخرات وإنما علي العمالة القادمة وسياسات التوظيف في البنوك التي يستحوذون عليها ، بالإضافة إلى حقيقة أنه من الآن فصاعداً لن تحصل الحكومة المصرية على أرباح بنك الإسكندرية سنويا كما اعتادت في السابق ، وإنما أصبحت ملتزمة بتحويل تلك الأرباح إلى الخارج أولا بأول وبالعملة الصعبة !!.

وهنا كتبنا وكشفنا تأثير ذلك علي المصريين بعد عملية بيع بنك الإسكندرية في عام ٢٠٠٥ .

الفصل الأول

٣٠٪ من السوق المصرفية تحت سيطرة الأجانب

برغم ما كشفته تجربة خصخصة بنك الإسكندرية ، وما أثارته من جدل حول شخصية وجنسية المشترى ، فلم ينظر الكثيرون إلي امتداد نفوذ مجموعات أخري لبنوك أجنبية التمست طريقها وازداد نفوذها في السوق المصري ومنها« مجموعة بنك » بيريوس« اليونانية، و« بلوم وعودة» اللبنانيين والتوسعات الأخرى لبنوك «سوستيه جنرال» ومجموعة «كريدي أجريكول» وبنك «باركليز» إضافة إلي البنوك الأجنبية العديدة الموجودة، وهو ما يثير الكثير من المخاوف التي تراود المصريين حول أسباب تحويل وحدات القطاع المصرفي من ملكية وطنية إلي ملكية أجنبية ، خاصة أن هناك آثاراً سلبية لتوسع الأجانب في البنوك يتعدي جانب المنافسة ، وتحسين الخدمة التي ينظر إليها منفذو الخصخصة وأهمها ودائع المصريين ومخاوف تحويل مدخراتهم وأرباحهم للخارج ، أو خدمة الاستثمار في البلدان الأجنبية التابعة لها هذه البنوك وهناك الكثير من السلبيات التي رصدها المحللون الاقتصاديون ويشعر بها المدخر المصري.

الحكومة يبدو أنها لا تقرأ التاريخ لذا يبدو أنها لم تستفد من تجاربه ، الذي لن يتكرر بالطبع بنفس الطريقة وإنما بأساليب مختلفة ، فلا أحد ينسي أزمة الاقتصاد العالمي خلال الثلاثينات من القرن الماضي واضطراب الظروف الدولية منذ منتصف عام ١٩٣٩ وتوقع نشوب الحرب العالمية الثانية ، في أي وقت حيث زادت مخاوف بريطانيا ، والقوي المتحالفة معها من بنك مصر ومجموعة شركاته ، حيث إنه كان من المتوقع أن تنقطع الواردات الأجنبية ، من الحاصلات الزراعية وهو ما سيؤدي إلي زيادة المحاصيل الزراعية في مصر ، وانتعاش البنوك الممولة لها كما أن انقطاع الاستيراد ، سوف يعطي دفعة للصناعة المصرية وهو ما سيجعل بنك مصر يحقق أرباحاً كبيرة ، وكان من المتوقع له أن يصبح عملاقاً اقتصادياً وهو ما جعل الأجانب يضعون العراقيل للإطاحة بقيادة البنك الوطني طلعت حرب إلي أن نجحوا في إشعال أزمة سحب الودائع التي أجبرته علي الاستقالة أخيراً وبالتالي فإن الأجانب في كل زمان

لن يسمحوا بمنافسة تفيد الاقتصاد القومي بقدر ما يحقق لهم مصالحهم !!

الاندماجات السريعة والمتتالية التي شهدها القطاع المصرفي ، طرحت عدة تساؤلات حول مستقبل الخريطة المصرفية ومدي تغلغل البنوك الأجنبية ، وسيطرتها علي القطاع المصرفي وهو ما تحاول دراسة اقتصادية أجراها خبراء مصرفيون بالبنك الأهلي المصري ، أن تجيب عليه حيث تتناول الدراسة أهم التغيرات التي شهدها الجهاز المصرفي خلال الأعوام الأخيرة والتي تمثلت فى :« دمج مصر إكستريور في بنك مصر ، الإعداد لدمج العقاري المصري في بنك التعمير والإسكان ، استحواذ البنك العربي الأفريقي علي بنك مصر أمريكا الدولي ،استحواذ البنك المصري الأمريكي علي فروع أمريكان إكسبريس ، اندماج بنك كريدي أجريكول أندسويس مع فروع بنك كريدي ليونيه لينتج عنها بنك كاليون مصر ، ثم استحواذ الأخير على ٧٤،٦٪ من البنك المصري الأمريكي ، استحواذ الشركة المصرفية العربية علي بنك بورسعيد الوطني ، استحواذ البنك الأهلي سوسيتيه جنرال علي ٩١٪ من أسهم مصر الدولي ،شطب أربعة فروع لبنوك أجنبية لعدم قدرتها علي زيادة رأس المال وهي الأهلي السوداني والأهلي الباكستاني وجمال ترست وبنك الرافدين ،استحواذ بنك بيريوس اليوناني علي ٦٩٪ من البنك التجاري الدولي ، استحواذ بنك لبنان والمهجر علي ٩٦٪ من أسهم مصر رومانيا ، دمج بنكي المهندس والتجاريون في البنك الأهلي ،دمج بنك القاهرة في بنك مصر ، بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة .

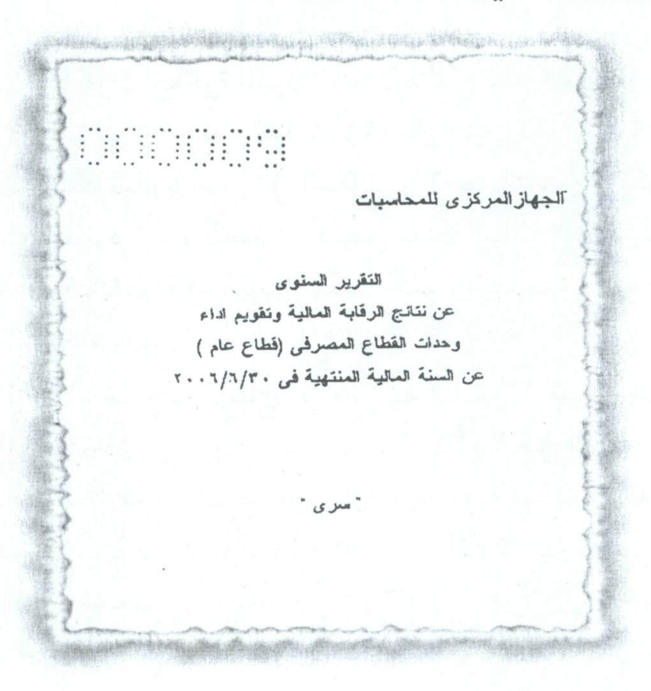
خريطة البنوك في مصر تغيرت بفعل السياسات الحكومية لصالح الأجانب خلال فترة زمنية قصيرة أختفت فيها بنوك محلية صغيرة وبنوك مشتركة وبنوك عامة وأصبحت محلها بنوك أجنبية لترتفع حصتها في السوق المصرفي في أقل من عامين بنحو ١٠٪ لتصل إلي ٣٠٪ بعد بيع بنك الإسكندرية وبعض المساهمات العامة في البنوك المشتركة في إطار تطبيق الدولة لسياسة الخصخصة وإلزام البنوك الصغيرة بزيادة رؤوس أموالها إلي ٥٠٠ مليون جنيه لتتوافق مع القانون الجديد للبنك المركزي ومازالت عجلة البيع مستمرة في دورانها فهناك نحو ٦٪ من مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة تنتظر مصير البيع قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ، ومازال المصرف المتحد في قائمة الانتظار ربما يتم خصخصته خلال العام القادم ٢٠٠٨، وهو ما سيؤدي

بالطبع إلي زيادة حصة الأجانب ، في حال استمرار الحكومة علي تطبيق السياسة الحالية في خصخصة البنوك للأجانب فقط وحرمان المستثمرين أو الاكتتاب الخاص للمصريين في البورصة من شراء هذه البنوك!!

الغريب أن وزير بيع مصر الشهير محمود محى الدين ، قبل دخوله الوزارة وتوليه مسئولية الخصخصة ، في ندوة عن خصخصة البنوك في مصر في أكتوبر ١٩٩٨ نظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كان قد أبدي تحفظاته في ورقة بحثية عن خصخصة البنوك العامة ، مؤكداً أنه في حالة بيعها للأجانب فإنها تترك المشروعات ذات العائد الاجتماعي المرتفع وأشار إلي التخوف من سيطرة هذه البنوك الأجنبية أو الخاصة علي السوق المحلية في ظل غياب قوانين مطبقة بفاعلية للمنافسة ومنع الاحتكار. والتخوف من تحويل المدخرات المحلية خارج البلاد واتباع هذه البنوك لطريقة الضرب والهروب أو ما أسماه Hit and Run والأضرار بمصالح البنوك العامة ، والأغرب أن هذه الآراء والتحفظات لم يعد لها وجود بعد انخراطه في السلطة ، وتحمل مسئولية ملف الخصخصة، وتبني سياسة البيع للأجانب بحجة نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة وزيادة المنافسة وهو تغير واضح للمواقف قبل وبعد السلطة !!

قصة الاقتصاد المصري مع جمهورية الفساد طويلة استمرت طوال ٣٠ عاما ، كل فصولها ليست سوى طلقات رصاص محرم دوليا ، تطلق عليه لتضربه في بشكل يعجزه عن الحركة إلا في اتجاه واحد ، يصب في جيوب وخزائن حفنة من اللصوص ، في مقابلها زادت الديون والإفقار المتعمد للمصريين ، .. كانت ديون مصر ١,٧ مليار دولار عام ١٩٦٨، وفى عام ١٩٨١ رحل السادات وديون مصر ٤٤ مليار جنيه.. ليأتي عهد مبارك ومعه تبدأ مرحلة السقوط السريع حيث كانت الخطة الاقتصادية هي تدمير كل مكتسبات العهدين السابقين ، أولا ببيع القطاع العام ثم سرقة كافة موارد الدولة على يد النظام وأعوانه.. ليرتفع الدين العام المحلي ليبلغ وفقاً لتقرير البنك المركزي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٤ نحو ٤٥٥,٣ مليار جنيه ، وبما يعادل ٩١,٤ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.. بينما الدين العام الخارجي ٢٧,١ مليار دولار أي ١٢٤,٢ مليار جنيه، وهو ما يعادل ٢٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن العام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦



000009

الجهاز المركزى للمحاسبات

التقرير السنوى
عن نتائج الرقابة المالية وتقويم اداء
وحدات القطاع المصرفى (قطاع عام)
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٦/٦/٣٠

" سرى "

ديون مصر ـ تعدت الـ ٦١٤ مليار جنيه ، فى يونيو عام ٢٠٠٦ وما أكده خبراء المالية والاقتصاد ، وكذلك البيانات والتقارير الرسمية ـ مثل تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لعام ٢٠٠٧، كما تؤكد بيانات البنك المركزي أن الدين العام المحلي مستمر في تجاوز الحدود الآمنة، حيث تشير إلي أن إجمالى الدين بلغت ٤٣٤,٩ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٤ ، وكان في يونيو ٢٠٠٣ نحو ٣٧٠,٦ مليار جنيه ، .. عجز الموازنة العامة للدولة يقدر بنحو ٥٢،٣مليار جنيه بما يوازي نحو ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي قدرته الحكومة بنحو ٤٩٧ مليار جنيه، هذا العجز الذي ينتج عنه الاستدانة المحلية الجامحة والتي لا يوجد إنجاز اقتصادي يبررها ،وزاد صافى الدين الداخلى إلى ٥١١ مليار جنيه فى يونيو٢٠٠٥ ، وبزيادة قدرها ٧٦ مليار جنيه عن عام ،٢٠٠٤ مشيرا إلى أن نصيب المواطن الواحد من الدين الداخلي يبلغ ٦٩٥٢ جنيها ،بالإضافة إلى عدم وجود تناسب بين إجمالى الأموال المستثمرة فى الهيئات الاقتصادية ٤٣٠ مليار جنيه وبين أرباحها التى لا تتعدى ال٦,٥٪ من إجمالى الأموال المستثمرة والتى تنخفض إلى

٢٪ بعد خصم الضرائب ورسم تنمية الموارد !.

أعباء خدمة الدين الداخلي تبلغ ٤٤ مليار جنيه وتلتهم أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة وهناك فوائد متأخرة لديون بنك الاستثمار تبلغ ٤٩ مليار جنيه ، يتزايد العجز الصافي في هذه الموازنة والذي بلغ ٦١,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ من عام لآخر ، وهناك تضاربا خطيرا في البيانات والاحصائيات و الحكومة لم تحقق النمو الاقتصادي المنشود كما لم تنجح في تخفيض معدل البطالة الذي يبلغ ١١,٢٪، و كل أرقام الحكومة متضاربة فيما يتعلق بمعدل النمو والتضخم، حسبما قال رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات .

الهيئات الاقتصادية تجاوزت الإنفاق المرخص به بمبلغ ١٣ مليار جنيه ، كما أن إجمالى الدين العام الداخلي والخارجي معا يمثل ١٢٤,٦٪ من الناتج المحلي. فيما بلغت المتأخرات المستحقة للحكومة نحو٧٨,٧ مليار جنيه مستحقة علي مصلحتي الضرائب والجمارك ومتأخرات المؤسسات الصحفية !! ، نتيجة الفشل الاقتصادى لأداء حكومة نظيف تضخم الدين الخارجى إلى ٣٦ مليار دولار وتضخم الدين المحلى إلى ٦١٤ مليار جنيه وتراجع الاستثمار الأجنبى بنسبة ٤٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ وتراجع ترتيب مصر بين الدول الجاذبة للاستثمار إلى ١٠٨ وتزايد العجز فى الميزان التجارى إلى ٧٤٧ مليون دولار. وكما يؤكد خبراء الاقتصاد تتمثل مشكلة العجز فى الميزان التجارى فى وجود عجز كبير فى الموازنة العامة تصل نسبته إلى ما يزيد على ١٠٪ بالإضافة إلى الاتجاه التصاعدى لهذا العجز عبر السنوات القليلة الماضية فإننا نكون أمام معضلة اقتصادية وليس مجرد اختلال هيكلي .

الخصخصة .. إهدار للمال العام وتشريد للعمالة

الحساب الختامى لميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٧ به من الأكاذيب التى تحث الشعب على الأمل ، وتفضحها أكاذيب صدرت عن نفس الحكومة ونفس النظام ، فعندما بدأ الحديث عن برنامج الخصخصة أوهمتنا الحكومة أن الغرض الأساسى من البرنامج هو تحديث الصناعة فى البلد واستخدام حصيلة البيع فى عملية التنمية ، إلا أن الواقع يؤكد بصورة ليس فيها أى مجال للشك أن الحكومة التى سبق وأكدت عدم بيع الشركات الرابحة ، انتابتها حمى البيع لكل شيء وأى شيء خاصة الرابح ومدر الأموال على خزينة الدولة ، ثم كانت النتيجة كما تقول التقارير هى التوسع فى

الخصخصة ، ومد نطاق تطبيقها ليشمل الخدمات الضرورية للشعب، والتحول فى دور الدولة من التدخل المباشر، كمالك ومشغل، إلى الإشراف والتوجيه والمتابعة، كمنظم ومراقب للنشاط .

عمليات من التخريب والنهب المنظم والفساد ، هى كل ماشهدته مصر خاصة فى برنامج خصخصة ذلك ما يكشفه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحسابات الختامية للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، التقرير كشف عن أن حصيلة الخصخصة بلغت خلال الفترة من أول يوليو عام ٢٠٠٤ إلي ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ حوالي ٥٢ مليارا و٤١٩ مليون جنيه وبلغت الحصيلة من بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩٢ حتي ٣٠ يونيه ٢٠٠٩ حوالي ٨٧ مليارا و٤٥٣ مليون جنيه ، و أن وزارة المالية حصلت على مبالغ من عائدات الخصخصة حوالي ١٩ مليارا و٣٣٣ مليون جنيه ، خلال الفترة من أول يونيو عام ٢٠٠٤ وحتي ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٩، كما حصلت على ٣٢ مليارا و٩٨١ مليون جنيه من بداية الخصخصة حتى ٣٠ يونيو عام ٢٠٠٩.

وقال التقرير : إن وزارة المالية استخدمت هذه المبالغ في سداد عجز الموازنة العامة للدولة، واقتصرت تصرفات صندوق إعادة الهيكلة من حصيلة الخصخصة ، علي تمويل الاختناقات المالية وتمثل ٥١,٦٪ من حصيلة الصندوق وتمويل المعاش المبكر بنسبة ٤٧٪، ولم يتم الصرف علي الإصلاح الفني والإداري للشركات إلا بنسبة تقل عن ٢٪ ، كما كشف عن عدم التزام الحكومة بالمبادئ الأساسية لتنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية التي تنص علي أن يتم البيع نقدا ويستثني من ذلك الأسهم التي تباع للعاملين ، وقامت الحكومة ببيع بعض الشركات بالتقسيط ، مؤكدا فشل حكومات النظام السابق في منع الآثار السلبية لبرنامج الخصخصة أو التحكم فيها مثل البطالة ، نتيجة الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن الحاجة من وجهة نظر المشتري ، وزيادة معدلات التضخم نتيجة قيام القطاع العام ، ببيع عدد كبير من المنتجات بأسعار غير اقتصادية ، تقل عن السعر الحقيقي لها وقام المستثمرون المشترون للشركات بإعادة تسعير هذه المنتجات بالأسعار الاقتصادية ، مما أدى إلى سلسلة من الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات كما خلفت سياسة الخصخصة أشكالا احتكارية بعد انتقال أدوات الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص وعدم التزام

المشترين بالعقود المبرمة، .. من ناحية أخرى تناول التقرير قضية التعديات علي أراضي الدولة، فأكد تنازل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، عن أراضي الدولة لأصحاب المنتجعات والفيلات وملاعب الجولف والنوادي والفنادق والمطاعم ، خاصة علي طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، وقال التقرير إن الهيئة قصرت في متابعة التصرفات التي قامت في الأراضي تحت ولايتها وعدم متابعة العقود المبرمة مع المستثمرين.

إهدار المال العام واختفاء جزء من حصيلة الخصخصة كان مثارا لازمة ساخنة دارت رحاها تحت قبة البرلمان عام ٢٠٠٧ ، عندما أعلن المستشار جودت الملط عن اختفاء نحو ١٣ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة ،نتاج التضارب فى الأرقام بين السعر المعلن للبيع والمبالغ المحصلة بالفعل والتى رصدها الجهاز ، وهدد الملط يومها بتصعيد الأمر ، إذا لم تفصح وزارة المالية عن مصير هذه المليارات ، وبرغم رفض الوزير بطرس غالى يومها الإفصاح عن ذلك ، إلا أنه وبعد فترة صدر بيان مشترك عن وزارة المالية أكد أن كافة ما آل للوزارة تم إدراجه في موارد الموازنة العامة وخصص هذا المبلغ لسداد جانب من أقساط الدين العام المحلي والخارجي للمساهمة في تخفيضه ، البيان لم يذهب بفشل برنامج الخصخصة لما هو مفترض أن يكون فيه ، بل أثبت أن الحكومة تبيع الأصول من أجل تسديد الديون التى فشلت فى استخدامها فى مشروعاتها للتنمية ، كما لم يثبت بالأرقام والوثائق كيفية دخول رقم الـ ١٣ مليار جنيه إلى ما قيل انه استخدم فيه !! .

فيما أكد تقرير آخر للجهاز المركزى أن إهدار نحو ١٥ مليار دولار من أموال المنح والمعونات والقروض الأجنبية ، معتبرا أن عدم استغلال منح تعادل قيمتها ١٥ مليار دولار بمثابة كارثة كبرى ، ورصد التقرير بالأرقام والأسماء مصدر هذه الأموال ومسئولية الحكومة عن ضياعها ،ولفت التقرير إلى أن هناك عوامل سلبية مؤثرة على كفاءة استخدام اتفاقيات القروض والمنح ، ويرجع أغلبها إلى الجانب المصري ، وعلى رأسها عدم كفاءة الدراسات المعدة لبعض المشروعات ، وسيطرة العديد من الشخصيات المحسوبة على الحزب الوطني وأقارب كبار المسئولين على إدارة هذه المشروعات ، وتعيين مستشارين قليلي الخبرة والكفاءة لهذه المشروعات بمرتبات خيالية تلتهم أغلب هذه المنح والقروض .

النهب المنظم بدعوى الخصخصة

حاولت ثورة يوليو جذب الاستثمارات الخاصة لتساهم فى النهضة الصناعية إلا أنها فشلت فى ذلك وبالتالى تزايدت أهمية الاستثمارات الحكومية المباشرة في المجال الصناعي تدريجيا وبشكل ملموس حتى أصبح نصيب الاستثمارات العامة إلى جملة الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد القومي حوالي ٩٠٪ منذ عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ مع بداية الخطة الخمسية الأولى ، والواقع أن هذا الارتفاع في نصيب الاستثمارات العامة في مجال الصناعة كان وراءه عدد من الأسباب. ربما يكون أهمها اليأس من قدرة رأس المال الخاص على إنجاز عملية التصنيع السريع لمصر التي أخذ عدد سكانها بالتزايد بسرعة كبيرة مع تحسن أحوال الصحة العامة وانخفاض معدل الوفيات .

سار نهج عملية التصنيع في مصر خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٠ طبقا لإستراتيجية «الإحلال محل الواردات» وهو ما أخذت به العديد من البلدان النامية الأخرى ، وأدت عمليات إعادة توزيع الأرض طبقا لقانون الإصلاح الزراعي من كبار الملاك إلى صغار الفلاحين وتنظيم عقود الإيجار «نقدا أو عن طريق المزارعة» إلى إحداث تحسن نسبي في توزيع الدخل الزراعي بالنسبة لقطاع واسع من سكان الريف، وبشكل خاص فئة «المزارعين- المستأجرين» وقد أدى هذا بدوره إلى توفير الشروط الضرورية لتوسيع وتوحيد السوق المحلية أمام السلع المصنعة التي زاد الطلب عليها في المناطق الريفية، بما أعطى عملية التصنيع في مصر دفعة جديدة.

قامت الثورة وانتهى عهد زعيمها بوفاته ، كما انتهى عهد خليفته السادات باغتياله ، ليبدأ عهد مبارك بمعطيات مختلفة وحسابات مخالفة لكلا العهدين السابقين وان تشابه مع نهايات عهد السادات ،بعد أن تم الانقلاب على الخيار الاشتراكى إلى الرأسمالية، ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص حتى فى القطاعات الشعبية مثل الكهرباء والمياه والمواصلات، ومن مجانية التعليم إلى التعليم الخاص، ومن دستور ١٩٢٣ الذى وضع لمصر نظامها الليبرالى إلى دستور ١٩٧١ ، فى الجمهورية الثانية والتغيير الشكلى للمادة ٧٦ فى الجمهورية الثالثة، ومن النظام الجمهورى إلى نظام التوريث المعلن وغير المعلن، ومن الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الوراثية، ومن تأميم الشركات الأجنبية إلى استدعائها كاستثمار مستقل أو مشارك .

لتبدأ وقائع النهب المنظم التى بدأت عام ١٩٩١ ببيع مصر وثرواتها ، بتراب

الفلوس بدءا من الشركات الاستراتيجيه كالمراجل البخارية التى تم بيعها بأقل من ربع ثمن الأرض المقامة عليها ،ومرورا بالأهرام للمشروبات وشركات الاسمنت لتثبت الوقائع أن كل ما تم نهبه خلال السنوات العشر الماضية سيتضاءل أمامه ما سيتم نهبه خلال الأعوام القادمة ، وأن محمود محيى الدين ، سيسجل نفسه فى قائمه من باعوا مصر بجوار عاطف عبيد ومختار خطاب ومن فوقهم جميعا حسني مبارك ، ولعل نظره سريعة على ما سلف وتلف من ثروة مصر تكون كاشفه لما يمهدون لإتلافه ويخبئونه ، لنا خلال السنوات القادمة .فالوقائع والأرقام تؤكد أننا أمام اكبر عمليه نهب فى التاريخ الحديث حيث تشير الأرقام إلى أن إجمالى ما تم نهبه فى عمليه بيع القطاع العام بلغ ما يقرب من ٥٠٠ مليار جنيه بتقديرات الحكومة والمؤسسات الدولية ، ومنها تقارير منظمة الشفافية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩-٢٠٠١ ، التى أكدت أن العديد من الشركات تم بيعها بأقل من سعر الأراضى المقامة عليها .

فبأرقام الحكومة نفسها فإن القيمة الدفترية للقطاع العام قبل عمليه البيع كانت تقدر بـ١١٥ مليار جنيه بأسعار إنشائها فى الستينيات لكن التقديرات الدولية للقيمة السوقية لها مع بداية عمليه البيع عام ١٩٩٤ وصلت بها إلى خمسه أضعاف هذا الرقم حيث تراوحت بين ٥٠٠و٥٥٠ مليار جنيه ..ورغم ذلك فان القيمة التى دخلت إلى خزائن الحكومة نهاية العام الماضى وبداية العام الحالى وبعد بيع أكثر من ٧٠٪ من الشركات لم تتعد ٢٥ مليار جنيه بما يعنى أن الحكومة باعت ثروة مصر ومصانعها بأقل من ربع قيمتها وقت إنشائها فى الستينيات و٥٪ من قيمتها السوقية عام ١٩٩٤.

ويصل الفساد ذروته عندما نعلم أن قيمه العمولات التي حصل عليها المسئولون المشرفون على عمليات البيع بلغت ٣٣ مليار جنيها ، طبقا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق – أى بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام – هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه الى بنوك الخارج .. ورغم ذلك فان كل هذه المليارات المهدرة ، تتضاءل أمام الآثار السيئة التى خلفتها عمليه البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجيه وحيوية مهمة ، ليدفع المواطن المصرى الثمن مرتين ، مره ببيع ثروت بلاده وثانيه باشتعال أسعار العديد من السلع

ومنها الاسمنت على سبيل المثال ، الذى زاد سعره من ١٢٠ جنيها للطن إلى ٤٢٠ جنيها بعد سيطرة الأجانب عليه .. بخلاف الاحتكارات التى فتح لها الباب على اتساعه سواء في مجال الاتصالات والمحمول وليس انتهاء بالحديد وغيرها من لمنتجات الأخرى .

أضافت لطابور البطالة نحو مليون عاطلا !

بيع أصول الدولة لسد العجز فى الموازنة العامة هو الحل، حيث كان تصريح وزير المالية يوسف بطرس غالى وقتئذ أن مصر لن يمكنها الوفاء بخفض عجز الميزانية بما يعادل ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ وأن هذا العجز سيبقى مستقراً عند ٦,٩٪ من الناتج ، وأضاف أن الحكومة تستهدف خفض هذا العجز ١٪ سنوياً لكنها لن يمكنها ذلك، بسبب التطورات الاقتصادية محليا وعالميا ، الوزير أعلن أن العجز سيكون ٧٠ مليار جنيه العام المقبل ، مؤكدا أن أهم الأدوات التي ستستخدمها الحكومة للسيطرة على هذا العجز هي بيع المزيد من الأصول المملوكة لها !

فيما رفض العديد من الخبراء مجرد التفكير فى البيع استنادا إلى أن الدولة قامت ببيع جميع أصولها التي يمكن أن تدر عليها موارد مالية ضخمة مثل شركاتها التي كانت تعمل في صناعات الأسمنت والحديد، وكذلك البنوك المشتركة ! ، وأكدوا أيضا أن الأمر وصل الآن إلي حد الاستخفاف بالناس بالإعلان عن بيع الأصول المملوكة للشعب، وليس لأحد غيره من أجل سداد ديون الحكومة المحلية التي زادت عن ٥٠٠ مليار جنيه ، وكذلك استيلاءها علي أموال صندوق التأمينات وعلي احتياطي مجمد في البنك المركزي كان معدا لسداد أقساط ديون خارجية ،أعفاها منها نادي باريس للدائنين، واشترط صندوق النقد الدولي عدم التصرف فيه لنفس الغرض أي سداد ديون المحروسة حكومة مصر! والأدهي والأمر أن ترهن الحكومة المصرية مياه النيل كضمان للحصول علي قروض من البنوك ومن هيئة التأمينات.

الخبراء أكدوا أيضا «إن الحكومة منذ عام ١٩٩١ قالت : إن بيع جزء فقط من أصول القطاع العام سوف يمكنها من سداد الديون وتمويل البنية الأساسية، والآن تم بيع معظم الأصول ومازالت المشاكل قائمة، وكانت النتيجة عبارة عن احتكارات ، وتوزعت السلع لصالح حفنة واحدة من البشر وهم طبقة الأغنياء الجدد» !، الذين تحملت الحكومة عنهم نحو ٢٦ مليار جنيه من مديونياتهم للبنوك ، بنسبة تصل الى نحو

٧٥ ٪ من هذه المديونيات ، كما أن الأصول المرشحة للبيع لا تكفي !! لأنه ليس من المتوقع أن تبيع الحكومة بما يزيد عن ٣٠ مليار جنيه، كما إن الأصول المملوكة للدولة ليست بالحجم الذي يمكن معها أن تسد العجز في الموازنة والذي يصل إلي ٧٠ مليارا ، فمعظم هذه الأصول ليست أكثر من مجرد «فكة»، فيما عدا بنك القاهرة الذي يمكن أن تصل قيمته عند البيع ١٠ مليارات جنيه، ودعت ذات المصادر إلي طرح حصص المال العام في الشركات المشتركة للبيع، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام.

الأغرب أنه فى ظل تصريحات الحكومة تتواتر الأخبار، عن قيام البنك الدولى بإصدار توصيات للعديد من الدول النامية، ومن بينها مصر بضرورة التريث في خصخصة الوحدات المملوكة للدولة (مصانع ـ شركات ـ ووحدات إنتاجية)، في ضوء ما كشفته نتائج تقييم مراحل الخصخصة منذ البدء في تنفيذها في مطلع تسعينات القرن الماضي، من تراجع في معدلات النمو ومشروعات التنمية، وعدم إحداث نقلة نوعية في اقتصاديات هذه الدول ، وطالبت التوصيات بإجراء تقييم شامل لبرنامج الخصخصة، والوقوف على إيجابياته وسلبياته، ومعالجة أوجه القصور التي شابته، وأبرزها حدوث عمليات سمسرة واسعة، وبيع الوحدات الاستراتيجية لمستثمرين غير جادين قاموا بوقف العملية الإنتاجية، وتغير أنشطة هذه الوحدات، بدون وجود أي ضمانات تحافظ على استمرار الإنتاج وحقوق العاملين ،

العاملون يعيشون مع الدولة علاقة تبدو هشة خاصة لأولئك الذين يعملون فى أجهزتها ، فى ظل انخفاض مستوى الأجور وفى مواجهة معدلات تضخم عالية ومتراكمة، ، تتفرع هذه العلاقة الى قلق بالنسبة للعاملين فى شركات القطاع العام – المتبقية- فى ظل تهديد يوحى بفقدان العمل تحت شعارات الخصخصة أو المعاش المبكر. حيث تم بيع أكثر من ١٦٨ شركة قطاع عام (جزئياً أو كلياً) من أصل ٣١٤ شركة ، وكما تقول دراسة أجرتها كلية الحقوق بجامعة المنصورة أن نحو مليون عامل فقدوا فرص عملهم بسبب سياسات الخصخصة ولم ينخرط معظمهم حتى الآن في أعمال جديدة تخدم عجلة الإنتاج !

الدراسة التى كانت بعنوان حول « الخصخصة والعمالة »، أشارت إلى أن حجم العمالة كان يبلغ مليونا و١٣ ألف عامل في القطاع العام وأن الخصخصة أدت إلى خفض هذا العدد إلى ٦٢٥٣٥٥ بفارق ٤٣٧٦٤٠ عاملاً، وكما هو متوقع تعمد الملاك

الجدد تسريح شطر كبير من العمالة ، وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال، والغريب في الأمر، أنه في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون أنه لا مساس بحقوق العمال، وأنه لن يفصل أي عامل من العمال المشتغلين في المشروعات التي ستباع، يكشف دليل الحكومة المسمي « دليل توسيع ملكية القطاع العام عن انه» أعطي للمشترين الحق كاملاً في تحديد سياسة العمالة والأجور في هذه المشروعات حيث جاء فيه : « منح مشتري وحدات قطاع الأعمال العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتي تحددها القوانين والتشريعات السائدة. فلن تفرض أي قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج، بل سوف نترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة » .

الخصخصة تعتبر كما تؤكد الدراسة رافداً جديداً للبطالة، حيث تؤكد البيانات أن عدد من جري تسريحه من شركات القطاع العام منذ عام ١٩٩١ ، سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد أو بسبب نظام المعاش المبكر زاد عن ٦١٠ آلاف عامل وموظف ، كما أن إستخدام ١٩,٣٪ من حصيلة الخصخصة (طبقاً لبيانات توظيف عائد الخصخصة حتى ١٩/٨/١٩٩٩) في تمويل المعاش المبكر يعتبر خطيئة اقتصادية حقيقية، لأن هذا الأمر يعني بالضبط أنه تم بيع خمس الأصول التي تمت خصخصتها من أجل دفع عدد من العاملين إلى صفوف العاطلين!!. فنظراً لمصاعب الحياة وانخفاض مستوي الدخل لمن أخرجوا للمعاش المبكر، فإن هؤلاء استخدموا ما حصلوا عليه في تمويل إنفاق جاري وبالذات النفقات الاستثنائية مثل نفقات زواج الأبناء، مما حال دون تحول هذا المعاش المبكر إلى مشروعات صغيرة، خاصة أن موظفي القطاع العام الذين أخرجوا للمعاش المبكر لم تكن لديهم أي خبرة سابقة !، الدراسة انتهت إلى «إننا فى الواقع أمام علاقات عمل تنبىء عن مجتمع رأسمالى فى مرحلة حادة من مراحل الاستقطاب الاجتماعى بين طرفى العلاقة الاجتماعية الجوهرية، مرحلة رأسمالية محلية تابعة مستندة إلى قوة رأسمالية عالمية متوحشة، وعمال بدون حماية نقابية أو تأمينية أو قانونية يعملون فى شروط وظروف عمل سيئة ومتخلفة » .

محمود محيى الدين .. بياع مصر



تحقيقات

نظرياته عن زيادة دخل المعدمين.. جعلت سعيد عياد ينتحر فقرا!!

محمود محيى الدين «بياع» مصر

يتفاخر بأن حجم ما باعه فى عامين يفوق كل البيوع فى عهود سابقيه!!

مفهومه عن الاستثمار تلخص فقط فى البيع أو التصفية.. خراب وتشريد

ندد بنظام المعاش المبكر.. ثم عاد ليعلن إحياءه من جديد بنفس الشروط والمواصفات!!

صورة رقم (٢٠)

« بياع مصر».. لقب اكتسبه الوزير د.محمود محى الدين وزير الاستثمار بسبب إصراره الغريب على الاسراع فى بيع الاصول المملوكة للشعب ،بشكل غير مسبوق برغم المعارضة الشديدة لعمليات البيع التى قام بها خلال فترة توليه لمهام منصبه ، وآخر ما أعلن عنه من بيوع هو بيع بنك القاهرة لمستثمر رئيسى أو استراتيجى ،وهو اختراع خاص بمحى الدين ، فإذا تجاوزنا عمليات الخصخصة التي تمت في عهد الحكومات السابقة، وعلامات الفساد البارزة فيها، فإن فترة تولي حكومة الدكتور نظيف رئاسة الوزراء والدكتور محمود محيي الدين لحقيبة وزارة الاستثمار شهدت ٣ حالات لخصخصة شركات وبنوك عامة تستحق أن توضع بجدارة في موضع الشبهة والنشل الحكومي، والنهب المنظم لثروة الشعب. - شرحناها سابقا - .

عمليات الخصخصة كان أحد أهدافها بحسب محى الدين ونظيف هو رفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، ورغم حدوث ذلك فإن أغلب هذه الاستثمارات

كانت في أصول قائمة فعليا ولم تضف أي أصول جديدة بل والأكثر من ذلك أنها لم تراع بنود التعاقد بضخ استثمارات جديدة للأصول القائمة بل وظفت أرباح الأصول القائمة في تمويل هذه الاستثمارات، كما أن برنامج الخصخصة قام ومازال ببيع أفضل الشركات وأكثرها ربحية، ومازالت الدولة تتحمل أعباء الشركات الخاسرة وإعادة هيكلتها، واتجه البرنامج إلي البيع لمستثمر رئيسي أو استراتيجي بدلا من طرح الشركات الناجحة للاكتتاب العام، وأصبح كل طرح عام للشركات الكبري الناجحة يتم طرح نسبة أكبر موازية لمستثمر استراتيجي بينما الشركات التي تعاني من مشاكل تحتاج معها لإعادة هيكلة مازالت تتحملها الميزانية الحكومية، ويتم ضخ جانب كبير من حصيلة بيع الشركات الناجحة لعمليات الهيكلة.

حتى قطاع المياه وعطش الناس لم يسلم من مخططات محي الدين حيث كشفنا مخططاته كما يتضح من السطور التالية :

استغلال ثورة العطش لخصخصة مياة الشرب

عدد كبير من المراقبين تساءلوا عن السبب الحقيقى وراء امتداد ثورة العطش ، بعد تفجرها فى البرلس إلى العديد من مدن وقرى مصر ، وتساءلوا أيضا عن التوقيت قائلين : لماذا الآن بالتحديد ؟ بالرغم من أن جميع من ثاروا ضد العطش كانوا يعانون منه منذ فترات طويلة تصل إلى نحو ١٥ عاما أو يزيد ، الاجتهادات حول وجود سبب خفى وراء هذه الثورة لدى المراقبين استندت إلى أن الحكومة فى الفترة الأخيرة أرادت أن يشعر الناس بالتواجد الأمنى الكثيف بعد الإعلان عن ضبط التنظيم المنتمى للقاعدة بحسب وزارة الداخلية ،وهو ما يدعم القول بأن الحكومة لعبت بهذا الكارت لإبعاد الشبهة عنها فى الوقوف خلف الثورة ضدها لأسباب خفيه ، ولإسباغ تعبير الثورة على أزمة العطش المتواجدة منذ فترة طويلة ، برغم التباهى الحكومى بإنجازات البنية النحتية ومنها مياه الشرب !

المراقبون ذهبت اجتهاداتهم إلى نواح شتى منها ذهاب الحكومة إلى الاستقواء بالثائرين فى مواجهة دول حوض النيل ، للحصول على الموافقة على زيادة حصة مصر من المياه ، وهو ما تواكب مع تصريح لوزير الرى محمود أبو زيد فى هذا الصدد ، وذهبوا إلى أن هناك العديد من أمناء الحزب الوطنى وأعضاءه كانوا ضمن الثائرين فى البرلس وبشبيش ، وغيرها من مواطن الثورة ، بالإضافة إلى فشل الحل الأمنى فى

مواجهة هذه الجموع ، وهو أمر غير معتاد ، حيث لم يسمع عن أوامر اعتقال صدرت لمن كانوا فى طليعة هؤلاء الثوار ، كما هو المعتاد فى تلك الأمور !! ، إلا أن آخرين استبعدوا هذا الاتجاه معتبرين أن مفاوضات مصر مع دول حوض النيل بدأت منذ فترة ، وأن تصريح الوزير وتواكبه مع الأحداث ليس إلا مصادفة !!

هؤلاء اعتبروا أن السبب الحقيقى وراء إغماض عين الحكومة عن الثورة أو المشاركة فيها ،يكمن فى محاولتها الظهور بمظهر غير القادر على إدارة الموارد المائية ، واتجاهها نحو التنصل من إدارتها ،وتركها للقطاع الخاص وبالتالى تنفيذ مطالبات البنك الدولى بخصخصة مشروعات مياه الشرب ، واستند هؤلاء إلى إعلان وزارة الإسكان والمرافق العامة عن أن القطاع الخاص سوف يساهم في إنشاء وإدارة المشروعات بنظام حق الانتفاع لمدة ٢٥ سنة وأن تعود ملكية المشروعات للدولة بعد انتهاء هذه المدة ، وأن الدولة سوف تقوم بشراء المياه من القطاع الخاص، ثم تعيد بيعها للمواطنين مرة أخري بأسعار مدعمة بعد دفع الفارق من ميزانية الدولة !!، فى إشارة إلي الإعلان عن طرح مشروع لإنشاء محطة مياه شرب جديدة في القاهرة الجديدة بتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه في مناقصة عالمية لتوفير مليون ونصف المليون متر مكعب من مياه الشرب يومياً.

فيما فسر محللون تصريحات رئيس الوزراء د.نظيف حول أن مصر ليست للبيع ، وأن الحكومة تسعى لجذب الاستثمارات فى كل مجال لدفع حركة الاقتصاد ، والإنتاج وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب ، بالتأكيدات على أن الحكومة لم تكن بعيدة عن ثورة العطش ، وأنها استغلت الأم الناس ومشاكلهم لتعرض ما تنويه علنا ، باعتباره الحل الأمثل والأكيد ،والذى يخرج بمصر وشعبها من أزمتها وخاصة فيما يتعلق بالمياه ، وأشاروا إلى قول نظيف « وفيما يتعلق بما تقوم به الحكومة لتنفيذ البرنامج الانتخابى للرئيس ، خاصة الارتقاء بالخدمات الجماهيرية وأبرزها توفير مياه الشرب النقية ، وتنفيذ مشروعات الصرف الصحى أوضح الدكتور أحمد نظيف أن الحكومة قطعت شوطا كبيرا ، فى هذا المجال مشيرا على سبيل المثال ، إلى قيام الحكومة بضخ ٢ مليار جنيه إضافية العام الماضى - ٢٠٠٧- ، لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحى بالمحافظات كما رصدت ٥,٣ مليار جنيه فى موازنة هذا العام لهذه المشروعات بالإضافة إلى مليارى جنيه أخرى يتم تخصيصها سنويا للمياه والصرف الصحى وذلك للإسراع بتنفيذ المشروعات المدرجة بهذا القطاع» وتساءلوا عن مردود

هذا الإنفاق على المواطن العادى الذى لايزال يشكو من الإهمال !! .

التصريحات المتوالية منذ الأزمة وطرق معالجتها أكدت أن الحكومة ، عن طريق أعوانها وقفت بشدة خلف أحداث ثورة العطش ،لإيجاد الذريعة المثلى لتمرير مخططات خصخصة مشروعات المياة بطول مصر وعرضها ، تنتفيذا لتعليمات البنك الدولى ، الذى خصص نحو ١٤٥ مليون دولارا لدعم مشروع حماية المياه ، وإعادة تأهيل الري في منطقة غرب الدلتا في مصر ،وهى المنطقة التى تحتلها مزارع القطاع الخاص ، وعلى رأسها مزارع وزير الإسكان والمرافق العامة ، والذى علق عليه الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري قائلا: «يعد المشروع خطوة هامة علي صعيد تفعيل مبادئ الحكم الرشيد ، علي مستوي القطاع وضمان الاستمرارية المالية ، من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام ، في مجالات تصميم وتشييد وإدارة البنية التحتية المرتبطة بالري ، وذلك بدعم من البنك الدولي والجهات المانحة، وإننا إذ نتطلع للمزيد من التعاون مع البنك الدولي كشريك في مسيرة تحقيق التنمية الاقتصادية لكل المصريين.» ، المشروع تواكب مع ثورة العطش ،ولم يخصص المبلغ بالرغم من ذلك لحل مشكلة مياه الشرب !!.

نهبوا القروض و المنح الدولية

قبيل ثورة العطش التي حدثت فى العديد من محافظات مصر ، اندلعت ثورة لم يلحظها أحد هى ثورة المواسير وانقطاع المياه عن مناطق كثيرة فى القاهرة وباقى المحافظات ، تواكبت معها ثورة من نوع آخر هى ارتفاع فواتير المياه ، ويومها برر المسئولون تلك الزيادات بأنها ضرورة لتحسين الخدمة وتوصيل المياه للمواطنين بشكل أفضل مما هو كان عليه ، الناس يومها انصاعوا لثورة الفواتير الحكومية انتظارا لتحسن الخدمة ، أو امتدادها إلى المناطق المحرومة منها ، إلا أن الواقع كذب المسئولين وتصريحاتهم ، وكأنه يترصدهم ليثبت أكاذيبهم !!

ثورة العطش لم تكن سوى برواز جديد فقط لتلك الأكاذيب التى طالما تغنت بها الحكومة ، بألحان متعددة فمرة تدعى أن البنية التحتية وعلى رأسها مشروعات المياه والصرف الصحى ، تكلفت أكثر مما تكلفته أمريكا ، وأخرى تدخل برقم الإنفاق إلى موسوعة «جينس » للأرقام القياسية بعد أن بلغ بحسب تصريحات رأس النظام ورؤساء وزراءه المتعاقبين نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، إلى آخر هذه الأرقام ويبلغ مليارى جنيه سنويا

بحسب تصريح رئيس الوزراء د.نظيف يتم صرفه على البنية الأساسية ، هذه البنية التى تقصدها الحكومة تحولت إلى أكبر وهم باعه نظام لمواطنيه ، فقد ظلت المشروعات للصرف أو مياه الشرب معطلة فى مدن وقرى مصر منذ الثمانينات و حتى الآن ، برغم ما يعلن من أموال تصرف عليها سواء من داخل الموازنة العامة أو اتفاقيات القروض أو المنح .

السؤال الآن هو أين ذهبت هذه الأموال مادامت المشروعات إما معطلة أو سجينة أوراق الاتفاقيات ، أو لوحة إعلانات مسئولى الحكومة ؟ الإجابات متوافرة وعلى لسان أكثر من مراقب إلا أن تقريرا للجهاز المركزى للمحاسبات بخصوص هذه المنح والقروض صدر عام ٢٠٠٣ ، أكد عدم استخدامها على الإطلاق؛ بسبب تلال المعوقات الإدارية، والبيروقراطية الوظيفية، وبطء التنفيذ، فتعود إلى أصحابها؛ نظرًا لعدم الالتزام بتنفيذ شروط المنحة، وإما أننا نستخدمها لكن بعيدًا عن تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يتم صرفها على المكافآت والحوافز، وأجور الاستشاريين والخبراء وميزانيات البحوث والدراسات ورواتب العاملين! وهنا تكون النتيجة عودة الأموال أيضًا إلى أصحابها، والامتناع عن استكمال صرف بقية قيمة المنحة أو القرض؛ لأن الدفعة الأولى أُنفقت في غير أوجُهِها! .

التقرير أكد أن من بين الأسباب التى تؤدى إلى تحول الأموال إلى الطريق العكسى ، عدم وفاء الحكومة ببعض الالتزامات , مع عدم توافر إدارة للمشروع , وكذلك عدم توافر الإعتمادات المالية لبعض المشروعات، وتأخُر إدراج اعتماداتها، إضافةً لعدم كفاءة الدراسات لبعض المشروعات وقلة الدراسات عن السوق، علاوةً على انفراد الدول المانحة باختيار الاستشاريين، وهو ما يؤدي إلى عدم استخدام المنح أو المطالبة بتحويلها إلى قروض ميسرة ، وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية وقَّعت ٣٧٦ اتفاقية للقروض والمنح مع حكومات ١٦ دولة أوروبية خلال الفترة من عام١٩٧٤م حتى ٣٠ يونيو١٩٩٩م؛ مما وفر أموالاً بلغت جملتها ما يُعادل نحو٢ , ٨٩٢٢ مليون دولار.

وفي اتفاقيات أخرى للقروض والمِنَح التي تم تخصيصها لمياه الشرب بكفر الشيخ - باعتبارها أول من فجر ثورة العطش - بلغت٤ , ٩٣ مليون مارك قروض، و١ , ١١٠ مليون مارك (مِنَح) طلب الجانب الألماني استقلال شركة مياه وصرف كفر الشيخ في جميع الخطوات بشأن إجراءات صناعة القرار، كما ربط الجانب الألماني بين البدء في المرحلة الثانية للمشروع والوصول إلى معدل تغطية لا يقل عن٧٥٪ من التكاليف

الجارية للشركة من خلال زيادة التعريفة لمياه الشرب ، بالإضافة إلى ذلك هناك مشروع بناء معمل تحلية مياه فى الحامول - المرحلة الثانية ، بتمويل إيطالى بلغ ٦,٩٥٠,٩٤١,٧٦ يورو كان المفروض أن يتنتهى فى ٢٠٠٤ ،بهدف المساهمة فى الوفاء باحتياجات السكان فى محافظة كفر الشيخ من مياه الشرب ،إلا أن ثورة العطش فضحت توقفه عن العمل واقتصار المنجز على المبانى فقط .

مشروعات البنية التحتية خاصة مياه الشرب تحصل الحكومة بمقتضاها على نحو ٢ مليار دولار بموجب اتفاقية مع البنك الدولى وقعت عام ٢٠٠٦ وتنتهى فى ٢٠٠٩ ، و كان آخر ما حصلت عليه الحكومة بموجب هذه الاتفاقية مبلغ ٢٢٠ مليون دولار أوائل يوليو الحالى لنفس الغرض ، فيما حصلت من البنك الإسلامي للتنمية على قرض حسن بقيمة ١٠ مليون دولار أمريكي ومساعدة فنية على شكل منحة بقيمة ١٦٥ ألف دولار لتمويل مشاريع توصيل المياه للمنازل فى بمصر ، وفى يوليو ٢٠٠٧ حصلت الحكومة على ٣٢٠ مليون يورو من أسبانيا لدعم البنية التحتية في مصر، وهو ما يعادل نحو ٢ مليار و٢١٠ مليون جنيه ،بالإضافة إلى نحو ٨٠ مليون جنيه أخرى لدعم لدراسات الجدوي الخاصة بتلك المشروعات.

أما آخر تصريحات رئيس الوزراء بشأن تخصيص أموال لمشروعات مياه الشرب والتى أعلنها عقب ثورة العطش فحمل رقم ٢ مليار جنيه فوريه لهذه المشروعات ، برغم وجود مشروعات متوقفة منذ زمن دون التفات منه أو وزراءه إما لعدم وجود تمويل ، أو للتنفيذ غير المطابق للمواصفات من قبل مقاولى التنفيذ ، وهو إعلان معتاد من الحكومة عند كل أزمة ،بغرض تسكين الآلام وإسكات الأصوات المعترضة ، ليبقى السؤال الأهم وهو : أين كان رئيس الوزراء من الأزمة وقد حصلت حكومته على نحو ١٥ مليار جنيه فى أقل من ثلاثة أعوام قروضا ومنح بسبب هذه المشروعات ؟» .

مستنقع الديون طريق لتنفيذ سياسة الخصخصة

عند ذكر القروض يجب أن نتذكر تقرير مركز معلومات البنوك الأمريكية ، الصادر عام ٢٠٠٤ الذي فجر قنبلة من العيار الثقيل عندما أكد إن « البنك الدولي والتنمية الأفريقي ومؤسسة التمويل الدولية نجحت في إقناع مصر بالاقتراض بكثافة خلال السنوات الخمس السابقة » ، .. التقرير فضح كل الادعاءات ، التي حاول النظام أن يمررها من خلال أبواقه الدعائية ، تحت دعوي توجيهات الرئيس لوزارة نظيف

الأولي بعدم تجاوز حجم الاقتراض حاجز ١٢٠٠ مليون دولار سنويا مع ضرورة سداد الجهة المقترضة ، لأصل القرض وفوائده من عائد المشروع المقترض من أجله ، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أي أعباء ، إلا أن التقرير المصرفي الأمريكي وهو الأول من نوعه أكد كذب تلك التوجيهات مؤكدا أن مصر تتصدر قائمة الدول الأكثر اقتراضاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحذر من خطورة الاقتراض المصري دون حساب متوقعاً تأثيرات عكسية للقروض على عملية التنمية في مصر والمنطقة بشكل عام ، مشيرا إلي أن هناك سيطرة أجنبية على البنوك المقرضة من جانب حكومات خارجية، مشيراً إلى تكثيف هذه البنوك من إغراءاتها لإقناع حكومات المنطقة بالاقتراض الذي تجاوز مستوياته القياسية.

ما ذكره تقرير مركز معلومات البنوك الأمريكي كان دافعا لإعادة فتح ملف القروض في مصر وطرح التساؤل الملح وهو أين تذهب أموال هذه القروض؟. وما هي أولويات توجيه هذه القروض؟ وهل ستزيد هذه القروض الكبيرة من عبء الديون الخارجية؟ وهل تستطيع المديونية الخارجية المصرية استيعابها وتحمل فوائدها؟. والمثير أن التقرير المشار إليه لم يطرح في مجلس الشعب للمناقشة خوفاً من إثارة الرأي العام والكشف عن تحمل ميزانية الدولة لأعباء قروض لم تتسلمها مصر وعمولات كان يمكن تجنبها ، الشهادة الأولي في الملف جاءت عبر الجهاز المركزي للمحاسبات ، من خلال تقرير متابعة وتقييم اتفاقيات القروض والمنح علي مدار ٣٢ عاما ، من خلال ٤٥٧ اتفاقية من بينها ٣١١ اتفاقية قيمتها ٩,٧ مليار دولار و١٣٢ اتفاقية منها ٤ مليارات و٦٤٠ مليون دولار ، تحتوي على الكثير من المغالطات والمخالفات وإهدار الأموال، متمثلة في قيمة معونات ومنح وقروض ، بينما توجد ١١٤ اتفاقية لم يبدأ سريانها حتى الآن وقيمتها ٥٨٤ مليون دولار.

ورغم عدم توضيح جهاز المحاسبات من خلال رصده لمدي شفافية طرق الحصول علي مبلغ ٩,٧ مليار دولار في الاتفاقيات ، إلا أنه يؤكد وبالأرقام حدوث تجاوزات بلغت قيمتها ١٩,٢ مليار دولار أهدرت فعلاً من حوالي ٤,٥٨٤ مليار دولار تضمنتها ١٣٢ اتفاقية من إجمالي المساعدات بالإضافة إلي ٥٤,٤ مليون دولار من خلال ٣ اتفاقيات مساهم في مخاطر رأس المال ، وكشف جهاز المحاسبات أن استفادة مصر من هذه الأموال لم تتجاوز ٥٧,٣٪ من القروض و٥٤,٨٪ من المنح و٤٨,٧٪

من اتفاقيات مساهمة مخاطر رأس المال وهو ما يهدر علي مصر أموالاً أجنبية بعد إبرام اتفاقيات بشأنها تصل إلي ٢,١١٩ مليون دولار ، واعترف تقرير المحاسبات أن مصر فشلت في استغلال القروض وتحملت تكاليف قروض عالمية من مجموعة البنك الدولي ، وتراجعت نسب الاستفادة بالقروض إلي ٤٪ في مشروعات التنمية الريفية والري ، ١٨,٥٪ بقروض البنك الإسلامي للتنمية وتغافلت عن قروض لمشاريع الصرف المغطي ومكافحة أمراض الكبد وتحويل قروض الخريجين من الصندوق الاجتماعي.

وأكد جهاز المحاسبات أن هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلي هروب ملايين الدولارات ولم تستفد منها مصر ولم تستغلها الجهات الإدارية ، ولم تحاول أن تبذل جهوداً لتلافي هذه الأسباب مستقبلاً من تلك الأسباب عدم وفاء الحكومة ببعض الالتزامات مع عدم توافر إدارة للمشروع وكذلك عدم توافر الاعتمادات المالية لبعض المشروعات وتأخر إدراج اعتماداتها إضافة لعدم كفاءة الدراسة لبعض المشروعات وقلة الدراسات عن السوق علاوة علي انفراد الدول المانحة باختيار الاستشاريين وهو ما يؤدي إلي عدم استخدام المنح أو المطالبة بتحويلها إلي قروض ميسرة.

الخبراء أكدوا وقتها أن سياسة البنك الدولي تجاه مصر حالياً بهذه الصورة ، تؤكد أن مصر مستهدفة وأن هناك أهدافا خفية من وراء السياسة علي رأسها فرض أجندة الخصخصة ، وتنفيذ سياسة مالية مخططة لتحويل مصر كلها إلي يد غيرها ، وأشاروا إلي أن الاحتلال البريطاني لمصر سبقه تنفيذ سياسة إغراق مصر في ديونها الخارجية ، كما أن هناك تناقضا عجيبا في مصر ففي نفس الوقت الذي تشجع فيه علي الاستثمار الأجنبي تعتمد بشكل كبير ومباشر علي الاقتراض الخارجي ، وطالبوا بضرورة إعادة الهيكلة الاقتصادية لمصر والاعتماد علي مواردها وسواعدها وتقليل الواردات والعمل علي زيادة الصادرات، خاصة أن المشكلة في مصر هي أولويات توجيه أموال هذه القروض مشيراً إلي أن هناك أشياء أكثر إلحاحاً لابد أن توجه إليها هذه الأموال مثل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة وغير ذلك بدلاً من المطار الثالث والمترو الثالث ، وغير ذلك رغم أن هذه الأشياء مطلوبة ولكن ليس بنفس درجة الأولوية، فالمديونية الخارجية بالنقد الأجنبي وسداد أقساطها وفوائدها السنوية يشجع علي السحب من احتياطي البنك المركزي مما يترتب عليه تقليل الاحتياطي اللازم للغذاء والأدوية وهي أشياء لا يجب أن تؤجل لأنها متعلقة ببقاء الإنسان حياً.

الفصل الثاني

الذهب المصري رهينة الشركات الأجنبية



الكرامة

07

بر مصر

بعد تأميم الغاز والبترول لحساب اسرائيل

الذهب المصرى « رهينة » الشركات اليهودية

الشراكة الاجنبية تهدر 75% من الخام

البنية الاساسية بالمجان وتشغيل 4500 عامل تحول الى 340 فقط

رصيد الذهب .. كان محلا لنقد مكثف لثورة يوليو وحكوماتها المتعددة ، فيما لم يتصد غيرنا منذ أكثر من ٣ أعوام لما يتم في مناجم الذهب في مصر .. حيث كشفنا كيف تدار العملية وما هي الشركات والجهات التي تسيطر عليها ، ومن هو المستفيد ؟ ، حتي أن من خالفنا ساعتها مقابل عدة جنيهات وقام بنشر صفحات للدفاع عن إمبراطورية سامح فهمي ، في تناس مقصود لدوره في بيع الغاز للكيان الصهيوني ، ورهن البترول المصري لجهات صهيونية أخري ، قبل أن يعود مجددا في ٢٠١١ لكشف ما أخفاه متعمدا بمقابل مادي ، ليعيد لنا الحق مرة أخري حتي وإن لم يصرح ، فالتاريخ لا يكذب ولا يرحم أعوان النظام من خريجي مدرسة أمن الدولة .. فعن

الذهب قلنا :

« في جلسة حضرتها «الكرامة» لعدد من خبراء الجيولوجيا والمعنيين بالتعدين فى مصر المنهوبة ، استمعت فيها لما يمكن أن نسميه «بكائية» ضياع الثروة ، أكد خلالها الحاضرون وهم يكملون الجمل الساخطة ، والأسئلة التى بترت الحكومة أطرافها ، أن ثروة مصر ليست فى الغاز أو البترول فكلاهما اقترب من الذهاب بلا رجعة ، إما للتفريط فيه بدون حساب للمستقبل ، أو إهداره رهنا مقابل مبالغ تافهة ولمدة ١٥ عاما ، كما هو الحال لمنظمة «ميريل لينش » ، مقابل ١,٥ مليار دولار ، الحاضرون الذين الحوا على عدم ذكر أسمائهم ، ربما لحساسية مواقفهم حكوميا ، أو لحساسية ولمعان المعدن الذى كان محورا للحديث .

إنه الذهب الذى قالوا أنه يساوى قيمة البترول ربما ألف مرة ، وتساوى معه فى الإهدار تركا لشركات أجنبية بعضها مشبوه ، لتتصرف فيه كيفما تشاء ، بعد أن كان الاتفاق مع بعضها على الحصول على نسبة ٥٠٪ من الإنتاج ، وصلت هذه النسبة إلى ٣٠ ٪ بعد التشغيل وتحرى الإنتاج ، ثم انهارت لتصل إلى ٢٥٪ من قيمة ما تم إنتاجه ، ليكون السؤال هو لماذا نترك خير أراضينا ليستفيد به غيرنا؟ ، الحاضرون أكدوا أن أهمية الذهب تكمن في انه السلعة الوحيدة القادرة على الصمود بقيمة قوية أو متزايدة في وقت الأزمات والحروب أكثر مما تستطيع أن تفعله الأسهم والسندات والعملات أيضا، فالكثير من العملات والشركات تنهار وتضعف قيمتها في حالة تزايد الخوف العالمي من مشكلة سياسية أو طبيعية ، كما أن تعزيز حصة الذهب في تشكيلة الاحتياطيات المالية كإجراء احتياطي ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف .

لماذا الذهب ؟ والتصريحات الحكومية تبشر بقرب دخول مصر إلى النادى الذهبى من جديد ؟ الإجابة تأتى عبر مسئول سابق بهيئة المساحة الجيولوجية قبل أن تتحول تبعيتها من وزارة الصناعة إلى وزارة البترول ، ويتحول اسمها إلى هيئة الثروة المعدنية ، فى عام ٢٠٠٤ وهو تاريخ فارق فى حالة الذهب فى مصر ، أو كما قال :« بدأت حنفية التسريب » ، والبداية بحسب شهادته ، من منجم « السكرى »، الذى تتولاه شركة مشتركة بين الحكومة المصرية وشركة استرالية صاحبها مصرى ، التزمت فى عقدها مع الحكومة على إنتاج ٢٥٠ ألف أوقيه فى السنة الأولى من العقد «٢٠٠٨ » ، يرتفع فى بدايات ٢٠٠٩ إلى ٦٠٠ ألفا ، الأوقية تساوى ألف دولار ، وكانت دراسة

الجدوى التى قدمتها الشركة للحكومة المصرية ، تقول أن استثماراتها ٣١٠ ملايين دولار فى عامين ، مر الأول واقترب الثانى من منتصفه ، وقالت أيضا أن الاحتياطى المقدر هو ١٣ مليار دولار ، بينما آخر دراسة حكومية صادره عن هيئة المساحة الجيولوجية تقدر هذا الاحتياطى بنحو ٤٠ مليار دولار ، وأن المعدن المستخرج بنقاوة تصل إلى ٩٩,٩ ٪ ، وهو مايزيد من جدواه الاقتصادية ، ويشير إلى تقاعس واضح من الحكومة عن تعديل العقد للحفاظ على حق الدولة .

الغريب أن الحكومة أهدت الشركة بنية أساسية مجانية ، عبارة عن محطة كهرباء بقدرة ٢٧ ميجا وات ، بالإضافة إلى خط مياه بطول ٢٥ كيلو متر ، أما الأغرب كما يتداخل به أحد الحاضرين عن المشاهد التى يتناقلها بدو المنطقة الواقعة جنوب غرب مدينة مرسى علم بـ٢٨ كيلو متر ، عن السيارات «الفان» المغلقة ، التى تأتى للمنجم ، وتخرج من مصنع معالجة الصخور ، ولا تخرج إلا ليلا وهى بدون لوحات معدنية ، وتسير عبر دروب غير مسموح لأى أحد بالسير فيها ، ثم يفجر مفاجأة عن تكرار مخالفة العقود من المستثمرين ، خاصة فيما تتغنى به الحكومة عن قضاء هذا الاستثمار على البطالة فى مصر ، حيث نص العقد المبرم مع الشركة على تعهدها بتشغيل ٤٥٠٠ عاملا بنهاية ٢٠٠٩ ، بينما الواقع يقول أن جملة العاملين فى الموقع لاتتعدى ٣٤٠ عاملا !.

موقع آخر من المواقع الغنية بالذهب هو منجم «حمش» ، العمل فيه يحمل أكثر من علامة استفهام ، حيث حصلت شركة «كيرست الأمريكية » على حق التنقيب فيه من خلال عقد وحصص متفق عليها مع الجانب المصرى ، ثم فجأة تنازلت هذه الشركة عن حصتها لشركة «ماتزهولدينجز» القبرصية ، المملوكة ليهود يشاع أنهم على علاقات وثيقة بالموساد الإسرائيلى ، أو على الأقل مشكوك فى انتمائهم للكيان الصهيونى ، « يعنى مش الغاز وحده الذى تنتفع به إسرائيل » ، هكذا علق أحد الحاضرين قائلا : « العقد مع هذه الشركة كان ينص على إنتاج ١٠٠ ألف أوقية لمدة ٤ سنوات ، بينما الواقع يؤكد عبر بعض الزملاء العاملين بالمنجم أن الإنتاج الفعلى وصل إلى ٢٦٠ ألف أوقية ، والسؤال هنا .. لماذا لم تعدل الحكومة شروط العقد وتعدل الحصص بناء على الواقع الجديد ؟ .

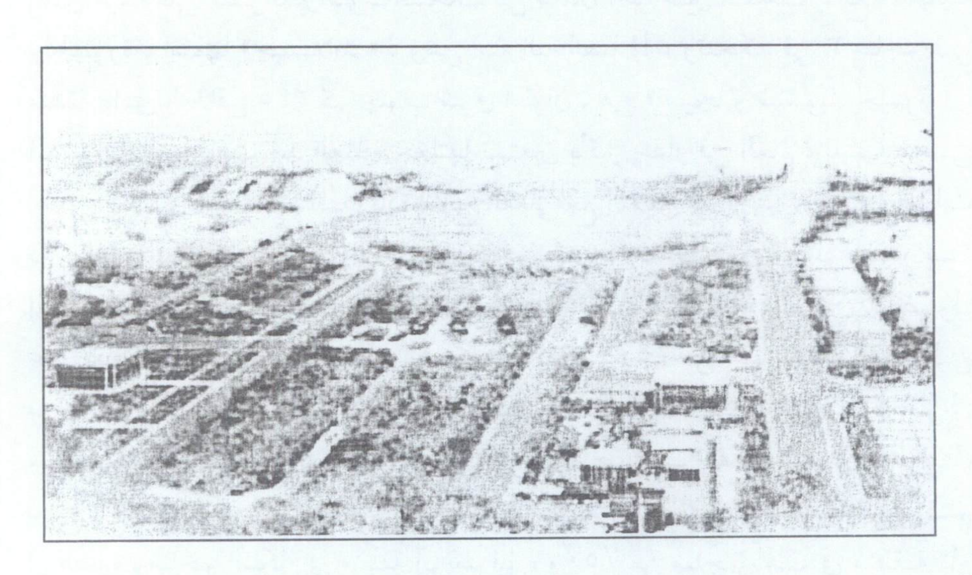
الشركة الثالثة محل الحوار تستولى على موقع بالغ الأهمية ، فى كل شيء بدءا من

جودة الإنتاج ومؤشراته العالية ، وانتهاء بالدور الخفى لرئيس مجلس إدارتها اليهودى الذى هبط على مصر بالبراشوت ليتحكم فى معدن آخر غير الذهب بالغ الأهمية والخطورة ، اسمها «جيبسلاند » ، وهى استرالية أيضا !! ، وتتحكم فى ٣ مناجم فى منطقة وادى العلاقى ٢٤٥ كم جنوب شرق أسوان ، هى « سيجا و شاشوبا وحيمور » ، المؤشرات التى فاقت حد العالمية جعلتها تستعين بأكبر حفار فى العالم ، للتنقيب على أعماق كبيرة ، بسبب اكتشافها زيادة الناتج الفعلى مع التعمق فى الحفر ، حيث وصلت درجة هذا الناتج إلى ٤/ جرام / للطن صخور ، وهو معدل يفوق العالمى المقدر بـ٣ إلى ٣,٥ للطن صخور ، وجعلها تعين ٨ فرق للبحث ، وتسابق الزمن للحصول على أكبر عائد من الذهب ، هذه الشركة تتحكم فى ٥٠٪ من أصل ٤٠ مليون طن من معدن «التنتالوم» الذي تستخرجه من منطقة «أبوضباب» غرب البحر الأحمر في سيناء، إضافة إلي نفس النسبة من أصل ٩٨ مليون طن من نفس المعدن في جبال نوبيع.. ويشير موقع الشركة علي شبكة الإنترنت إلي أن معظم أعمالها للتنقيب تتم في مصر، ومناجم النيكل في منطقة أبو سوايل، و٥٠٪ من مناجم ذهب في منطقة «أم الجرايات» ومنطقة «كلية أم الهريات» .

ما المشكلة إذن لو عرفنا أن التنتالوم معدن صار أكثر قيمة من الذهب في عالم اليوم.. لكننا لا ندرك قيمته.. ولا دواعي استعماله... و ينتشر بكميات مهولة في جبال صحراء مصر الشرقية، معدن ساعدت خصائصه الفيزيائية، وأبسطها احتماله لدرجات الحرارة العالية، في أن يصبح عنصرا أساسيا في صناعة الهواتف المحمولة، والكمبيوتر المحمول ، وعنصرا لا يمكن الاستغناء عنه عند إنشاء أي بنية تحتية للاتصالات متعددة الوسائط في العالم الحديث. ويصفونه بأنه واحد من أصلب المعادن التي عرفها تاريخ الإنسان، مما جعله يدخل في تصنيع محركات الطائرات والصواريخ وغيرها ، وهو ما يجرنا نحو التساؤل عن علاقة رئيس مجلس إدارتها جاك نيل فورد بشركات الأسلحة الأمريكية والبريطانية وبالطبع «الإسرائيلية» ، ثم عن طبيعة علاقته بشخصيات مصرية كبرى تجلس على إحدى قمم الهرم الإدارى فى مصر ؟ (*) .

(*) المقصود هو مبارك وسامح فهمي ومعهما حسين سالم.

القاهرة خالية من الفقراء لصالح منتجعات الصفوة



مخطط تطوير القاهرة ٢٠٢٠ المزعوم

امتدادات جمهورية النساء طالت البشر في كل شيء حتى مسكنهم ولم يعد هناك فرق بين الريف والحضر أو الأراضي الصحراوية أو العاصمة التي

لم تعد مجدية من الناحية الاستثمارية ، فلم نسمع منذ أن باع المغربى وزير الإسكان آخر ٣ قطع بالمزاد العلنى ، عن أية مشروعات استثمارية تتجه نحو الصحراء ، لم نسمع سوى عن مشروع ابنى بيتك الصحراوى ، الذى ثبت أن اغلب أراضية غير صالحة للبناء ، إلا أن الحكومة صدرتها للشباب ليشربوها ب «العناء والشقاء» ، فيما يتجه أصحاب المال والأعمال إلى الداخل الخصيب ، أعمالا لخطة تهجير الغلابة المعلنة مؤخرا ، تلك التى تقر الانتهاء من سكان القاهرة الأصليين فى عام ٢٠٥٠ ، حيث لن يأتى هذا العام إلا بتغيير معالم العاصمة ، لتصبح للأغنياء فقط وتهجير الضعفاء منها إلى مناطق على الحواف ليأكلوا بعضهم البعض هناك، فوفقاً لتقرير وزارة الاستثمار ستمتد سياسة التهجير إلى منطقتى أثر النبي, وروض الفرج لإنشاء مراكز للأنشطة التجارية, ومبانى سكنية وإدارية وفنادق بالإضافة إلى ميناء نهرى ومنتجعات نهرية نظرا لتمتع روض الفرج بواجهة مائية تبلغ نحو ٤ كم على النيل، كما سيحدث فى منطقة حكر أبو دومة ، التى تم تهجير أهلها لإنشاء مشروعات

سياحية وترفيهية ليس لها علاقة بالنفع العام بقدر علاقتها بمصالح المستثمرين !

سكان حكر أبو دومة تم تهجيرهم بالقوة الجبرية ، دون صرف أية تعويضات لهم تحت دعوى المنفعة العامة ، ثم بعد تمام التهجير والهدم ذهب جزء من الأرض إلى عدد من المستثمرين ، متعددى الجنسية ، فيما ينتظر الجزء الأكبر ما سوف تنتهى إليه الحرب الضروس بين الشركات العربية والمصرية ، لتحديد الفائز بكعكة المشروعات الترفيهية ، التى تتنافى مع ما قيل عن المنفعة العامة ، دون الأخذ فى الاعتبار أن بعض السكان طعنوا علي القرار أمام القضاء الإداري بالقضية رقم ٤٩٠٦ لسنة ٤٩ ق ومازالت متداولة أمام القضاء حتى الآن ! ، ولعل أبرز الأمثلة ما حدث مع سكان العقارين ٨٢ - ١٥١بنفس المنطقة ، المملوكة حاليا لرجل الأعمال فرج الرواس ، كما تكشف المخططات استعداد شركة المراسم الدولية للتطوير العقاري لإقامة مشروع عقاري سياحى وتجارى بالمنطقة يحمل اسم « نيل دومة» ، تنافسها الشركة القابضة للاستثمارات والتنمية السياحية والعقارية ، وهى شركة مصرية سعودية تمتلك أغلب أسهمها شركة الطيار السعودية ، شراكة مع البنك الأهلى المصرى .

ارض الحكر ليست أول ما يضيع لصالح «المنهبة» الخاصة ، بل هناك عدة أماكن تستعد لنيل نفس المصير ، لقربها أو وقوعها على شاطئ النيل ، الذى تحول القرب منه إلى نقمة والسكنى على شاطئه إلى مبرر للتهجير والتطهير والأبعاد الى مجاهل الصحراء ، فهناك الصراع الدائر حاليا بين شركتى «ماسبيرو ونماء» العقاريتين ، من أجل إخلاء المنطقة المسماة بنفس الاسم الشهير « ماسبيرو » ، ولن يقتصر الأمر على بيوت الغلابة بل سيصل إلى مبنى مجلة أكتوبر التى تحتل موقعا متميزا على الكورنيش ! ، الاتجاه الحكومى نحو تحويل منطقة كورنيش روض الفرج - ماسبيرو - أبو العلا- إلى جيتو خاص بالأغنياء ، مستمر ومتواصل دون مراعاة لأى جانب أخلاقى ، فهناك نموذج يكمل حلقات مخطط نهب أراضى ماسبيرو في مستشفي بولاق أبو العلا حين تم هدم أجزاء من المستشفي وصلت إلي نصفه ، بدعوي تطويرها ولكن علي مدار يزيد عن ثلاث سنوات من الهدم، لم تحدث أية أعمال تطوير بالمستشفي وظل يعمل طيلة الوقت بنصف مبناه وطاقته الإنتاجية، فيما تتردد أخبار قوية علي لسان سكان المنطقة أن الأرض معروضة للبيع لأحد المستثمرين لموقعها المتميز علي الكورنيش !

الأخبار تؤكدها تصريحات صادرة عن معهد التخطيط العمراني تشير إلى أن

مشروع تطوير منطقة ماسبيرو وبولاق أبوالعلا سيمتد ليشمل كورنيش النيل من حلوان حتي شبرا الخيمة، مشيرة إلي أن مجلس الوزراء أعد دراسة تفصيلية بهذا الشأن ، وأن كل الشركات الاستثمارية العقارية التي ستتولي المهمة ستعمل تحت إشراف مجلس الوزراء ! ، مخطط التهجير لصالح علية القوم إذا جاز التعبير يسير على قدم وساق ، حيث تستعد محافظة القاهرة إلي تهجير ٦٠٠ أسرة من المقيمين بمناطق «عزبة الكفراوي وكابش وسانتو وفايد» بحي بولاق أبوالعلا، وتعكف أجهزة المحافظة علي دراسة خطة التهجير ، التى تكشف عن اتجاه المحافظة إلي طرح منطقة عزبة الكفراوي التي تبلغ مساحتها ٣,٦ فدان ويقطنها نحو ١٧٨ أسرة للاستثمار، وإقامة جراج متعدد الطوابق بمنطقة كابش الواقعة في رملة بولاق، والمقسمة إلي قطعتين بمساحة ١,١ فدان ويقطنها نحو ١٦٠ أسرة ، وتشمل الخطة كذلك إزالة مساكن منطقة سانتو البالغة مساحتها ٠,٩ فدان وتقيم بها ٢٦٢ أسرة واستخدامها كسكن تجاري، وتحويل منطقة فايد البالغ مساحتها ١,٣ فدان إلي أماكن انتظار سيارات وإقامة منشآت تجارية بها.

الغريب أن كل ذلك يتم تحت مسمى التطوير ، دون أن يكون هناك أى تفسير لمضمونه أو مظاهره غير التى تظهر واضحة وتتجه لصالح فئة بعينها ، دون أصحاب الأرض الفعليين ، الذين يتم تهجيرهم دون حتى أن يعوضوا عما سلب منهم ، بالشكل القانونى والدستورى حيث لم تزد التعويضات التي طرحتها عن ٢٥ جنيها للمتر في الوقت الذي يقدر الخبراء ثمن المتر في هذه المنطقة بما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ ألف جنيه للمتر ، وعلى ذلك تأكل الحكومة حقوق الصغار لصالح امتلاء خزائن محاسيبها ، وهو أمر سيستمر فى كافة المناطق التى أعلن عن وجود خطة لتطويرها لصالح من ينتظرون إخلائها ليعمروها ، ليصبح كورنيش النيل محمية خاصة بهم ، لا يستطيع الغلابة المرور أمامها بعد أن حرم عليهم السكنى فيها ، فطرد من طرد فيما ينتظر الباقون وقتهم المحتوم ، ليخرجوا إلى الصحراء التى هجرها المحاسيب ، ربما لحرها الشديد أو لأشياء أخرى !! قد تكون الطمع فيما تحصل عليه القاهرة من خدمات التى تقول البيانات الرسمية أنها حوالي ٥٠ ٪ من إجمالي الخدمات على مستوى الدولة ،وان حوالي ٤٠ ٪ من فرص العمل المتاحة تمتصها القاهرة، كما أن نحو ٩٦٪ من الاستثمارات المخصصة للامتدادات العمرانية على مستوى مصر كلها تخص المدن

الجديدة حول القاهرة والنسبة الباقية وقدرها ٤ ٪ تذهب الى باقي المدن الجديدة.

اجتماع ما يسمى بالتطوير الذى تم برئاسة رئيس الوزراء فى مايو٢٠٠٧ ، أكد علي:« ضرورة إبعاد الحركة المرورية الثقيلة عن النيل بقدر الإمكان وربطه بمحاور عرضية تخفف الحركة المرورية حوله وعمل محاور موازية أخري لتحقق الهدف ومراعاة جميع عمليات التخطيط للنواحي البيئية والجمالية والترفيهية للنيل ذاته وكمنفذ للتطوير ، ناقش الاجتماع عدة أفكار تتعلق بإمكانية فتح محاور طولية جديدة موازية لكورنيش النيل في شارع جسر البحر وشارع عبيد للتخفيف علي الكورنيش بالإضافة إلي فتح محاور عرضية وتوصيلها بالمحاور الموازية الطولية مما يخفف الحركة المرورية عن كورنيش النيل ، الاجتماع ناقش إقامة مشروعات استثمارية ترفيهية علي الكورنيش في مناطق شبرا.. كما ناقش مشروعا آخر مقترحا للتطوير في منطقة مصر القديمة والروضة بحيث يتم تطوير المناطق المتاخمة لهذه المناطق ليكون هناك محور أخر موازي لمترو الأنفاق، وإمكانية فتح محاور مرورية عرضية فيها ».

قراءة ما تم وما نوقش لا يؤدى إلا إلى طريق واحد هو أن الحكومة تعمل لدى من يمتلك الأموال للاستثمار ، وبالتالى فإن كافة الاقتراحات تهدف لإراحة المستوطنين الجدد من دوشة المرور وزحامه ، بدعوى إبعاد الحركة الثقيلة عن النيل ، وليس عما سيتم تشييده من أبراج تؤثر عليها هذه الحركة إذا ترك الحبل على الغارب لركاب الأوتوبيس والميكروباص ، بوجوههم المصفرة وأمراضهم المتوطنة ، وإلا لماذا ترك الكورنيش كل هذه المدة لأعطال وتوقفات المرور ، والزحام والضجيج الذى اشتكى منه طوب الأرض من الغلابة ، ذلك بالطبع قبيل مجيء السادة رواد «نايل سيتى » ساويرس ، الذين تغلق سياراتهم الفارهة مدخل روض الفرج ونفق رملة بولاق ، توفيرا لخمسة جنيهات فرضها ساويرس على من يدخل سيارته إلى الجراج المقام داخل الأبراج ، دون أن تشتكى الحكومة أو تتلقى شكوى النيل من المتضررين من زحام السيد ساويرس !، وقبيل بدء تنفيذ «سانت ريجيسي» الديار ، وهوجة طرد سكان منطقى ماسبيرو ، ورملة بولاق وحكر أبو دومة وباقى المناطق التى لم يطالب النيل بإخلائها من سكانها الذين ارتبطوا معه بحكايات وذكريات الآباء والأجداد دون الأبناء الذين صاروا فى مهب ريح الخصخصة وبيع النيل وكورنيشه لمن يدفع من فوق ومن تحت ترابيزة الحكومة !

والنتيجة .. أحتكار كل شيء في مصر

الاحتكار هو نتيجة حتمية للخصخصة فى عهد الفساد ، وبيع الهواء ربما يكون آخر المشاهد المنتظرة منه، وهى نتيجة يرجوها المحتكرون لنرحل تاركين لهم الجمل بما حمل ، حيث اقتسم المحتكرون «كعكة» السوق في مصر وتآمروا علي المستهلكين وتلاعبوا بالأسعار ودمروا الاستثمار وأغلقوا شركات صغار المستثمرين ، فتزاوج بين المال والسلطة جعل الأمور فى أيدى المحتكرين ، يسيطرون علي دوائر صنع القرار السياسي، ويتحكمون في القوانين التي تدير السوق ، بما يتلاءم مع طبيعة استثماراتهم ، الدكتور حسين علي، الخبير الاقتصادي، كشف في كتابه «ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية» عن وقوع الاقتصاد المصري بين ثلاث قوي: الأولي: فئة تتمسك بالاحتكار وتسعي لترسيخه، ليصبح نظاماً احتكارياً داخل مصر بدأت فى التشكل مع بداية الانفتاح الاقتصادي، في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت الآن تسيطر علي السوق المحلية، تساندها الحكومات المتعاقبة .

أما الفئة الثانية: فهي الشركات الأجنبية، التي أصبحت تمتلك أكثر من ٧٠٪ من الشركات الاستراتيجية والصناعات المهمة في مصر، وهي بطبيعتها تمارس الاحتكار مستغلة الامتيازات التي تتمتع بها ، فيما تتكون الفئة الثالثة: من صغار رجال الأعمال، الذين يحاولون دخول السوق بشكل سريع، والتواجد بداخله، وهؤلاء بدأوا في دخول السوق عام ٢٠٠٠ ويسيطرون علي جزء من الإنتاج ، بشكل عام، فإن ظاهرة الاحتكار في مصر متمثلة في صناعة الحديد والأسمنت والدواء والأسمدة، وهى صناعات استراتيجية ، تم التحكم فيها من قبل الشركات الأجنبية ورجال الأعمال .

صناعة الحديد والصلب تمثل النموذج الكلاسيكي في قضايا الاحتكار ، و تسيطر مجموعة «عز الدخيلة» علي ٦٥٪ من منتجها، ويأتي ثاني منافسيه مجموعة «بشاي» بنسبة ٢٠٪، أما باقي النسبة التي تصل إلي أقل من ١٥٪ فموزعة علي ١٦ مصنعاً من بين ١٨ مصنعاً لإنتاج حديد التسليح ، وفي ٣ استجوابات، اتهم نواب في مجلس الشعب أحمد عز بالمسئولية عن إغلاق ٦ مصانع للحديد، وأنه يمارس ضغوطاً مكثفة علي شركات الحديد لإجبارها علي تخفيض طاقتها الإنتاجية، لزيادتها في المصانع الأربعة التي يمتلكها، وأن الدولة منحازة له، عندما وافقت في البداية على منح منير

كمال بشاي رخصة جديدة لإنشاء مصنع للحديد الإسفنجي، وبعدما أنفق ٢ مليار جنيه علي المعدات، رفضت الدولة منحة الترخيص وأجبرته علي الدخول في مزاد كبير ، وفي تقرير للغرفة المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عن أن مجموعة عز الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقته الإنتاجية ١,٣ مليون طن بنسبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فإن رفع أسعار الحديد ليس له ما يبرره.

النموذج الثاني في قضايا الاحتكار هو صناعة الأسمنت،التى كشف تقرير صادر عن مركز المعلومات بقطاع الأعمال، عن أن الشركات الأجنبية تحتكر ٦١٪ من المنتج ، فسوق الأسمنت يضم ١٣ شركة، منها ١٢ شركة لإنتاج الأسمنت الرمادي وشركة واحدة لإنتاج الأسمنت الأبيض، وتمتلك الدولة شركة واحدة وهي الشركة القومية للأسمنت، بجانب احتفاظها بمساهمات في ٥ شركات أخري ، وتوضح خريطة إنتاج الأسمنت سيطرة الشركات الأجنبية علي السوق المصرية المتمثلة في مجموعة السويس للأسمنت، والتي تنتج ١,٧ مليون طن بنسبة ٣٠٪ من الإنتاج المحلي، وقامت بشرائها شركة » سمينت الإيطالية -الفرنسية«، أما شركة أسمنت أسيوط فتنتج ٢,٣ مليون طن بنسبة ١٤٪، وتستحوذ علي ٩٠٪ من رأسمالها شركة »سيميكس« المكسيكية وشركة العامرية للأسمنت، وتنتج ٧٪ من الإنتاج، وتمتلكها شركة » سيمور « البرتغالية، أما شركة الإسكندرية وبني سويف فتنتج ٨٪ ويسيطر علي ٩٥٪ من رأسمالها شركة نيتيات الفرنسية، أما الشركة المصرية للأسمنت، فتنتج ما يصل نسبته إلي ٢٢٪ من الإنتاج المحلي، واستحوذت عليها شركة » سيمو« البرتغالية ، وعندما أدان تقرير جهاز مكافحة الاحتكار، هذه الشركات الأجنبية بتهمة ممارسة الاحتكار، واتباع العديد من الممارسات الاحتكارية من حرق الأسعار، وتعطيش السوق، ووجود اتفاقيات غير معلنة وسرية بين الشركات، تهدف إلي رفع الأسعار والسيطرة علي السوق، و تم رفع التقرير الذي أوصي بغرامة ١٠ ملايين جنيه علي الشركات المحتكرة ، لتكون المواجهة عبر اجتماع لجمعية وكلاء الأسمنت، سخرية أصحاب الشركات من الغرامة ، التى اعتبروها لا تمثل أي خسائر، حيث يمكن تعويض قيمتها خلال أسبوع واحد فقط !

أما صناعة الدواء فتشهد هي الأخرى احتكاراً كبيراً من الشركات متعددة

الجنسيات، تأتي في مقدمتها شركات فايزر وسكويب وجلاسكو وأفنتس وفارنز، التي تسيطر علي أكثر من ٦٥٪ من إنتاج الدواء، أما الشركات المصرية، فتسيطر شركة آمون للأدوية، المملوكة لثروت باسيلي عضو أمانة سياسات جمال مبارك قبل أن يبيعها لليهود، و تقوم بإنتاج ما يزيد علي ١٠٠ مليون عبوة، تمثل الطاقة الإنتاجية للمصنع ، وحسب ما جاء في تقرير لغرفة الصناعات الدوائية، فإن الشركات الأجنبية تحتكر ٦٥٪ من صناعة الدواء، بينما شركات قطاع الأعمال تحتكر ١٧٪ من الصناعة والقطاع الاستثماري ١٨٪ ، وفي استجواب للنائب فريد إسماعيل حول احتكار صناعة الأدوية، كشف عن أن أرباح شركات الدواء الأجنبية، تصل إلي ٣٠٠٪ من حجم استثماراتها فأرباح شركة رافنتس الدوائية الهولندية بلغت ٢٠٠٪ في حين لم تتعد أرباح الشركات المحلية ٩٠٪ ، وأكد النائب في استجوابه أن شركات الدواء الأجنبية تتعمد ممارسة الاحتكار معتمدة علي سيطرتها علي السوق، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع أسعار الأدوية بشكل مستمر.

وفي سوق السماد الفوسفاتي تسيطر شركتان فقط علي الإنتاج، هما الشركة المالية الصناعية، التي تسيطر علي ٦٥٪ من السوق، بينما تسيطر شركة »أبوزعبل« علي الـ٣٥٪ الباقية من السوق. لكن الممارسات الاحتكارية في سوق السماد، لا تقتصر علي الشركات فقط ، وإنما علي التجار ، الذين يتبعون سياسة تعطيش السوق لرفع الأسعار ، أما بالنسبة للصناعات الغذائية، فقد بدأ جهاز منع الاحتكار في دراسة قطاعات الألبان والزيوت واللحوم لوجود شبهة ممارسات احتكارية للشركات التي تسيطر علي تلك القطاعات، وهو ما أشعل صراعاً كبيراً في غرفة الصناعات الغذائية، وقامت برفع مذكرة عاجلة إلي رئيس اتحاد الصناعات، تطالب باستيضاح الأسس التي سيقوم علي ضوئها الجهاز بدراسة ملفات الصناعات الغذائية ، وقررت الغرفة مناقشة الموضوع، حتي أن طارق توفيق رئيس الغرفة ظل يؤكد أنه لا توجد شبهات احتكارية في قطاع الصناعات الغذائية، وأن الدراسة سوف تثبت ذلك ، فيما أكد خبراء أنه خلال سنوات قليلة ستسيطر ٣ شركات فقط علي سوق الغذاء في مصر، وستظل الدولة تمارس دورها في حماية المحتكرين وتشجيعهم !

الخبراء أكدوا أن الاحتكار مرتبط دائماً بالفساد، فممارسة الاحتكار تجري في مناخ فاسد اقتصادياً، ومصر من أكثر الدول التي ينمو فيها فيروس الاحتكار، لأن

المناخ الاقتصادي فاسد، حتي أن ٩٥٪ من الصناعات بها ممارسات احتكارية، أفسدت الاستثمار ، وأضافوا أن القانون تحدث عن أن نسبة ٥٢٪ محتكر، وتلك النسبة وضعها المحتكرون بأيديهم، ليخرجوا من دائرة الاتهام، ولكن الحقيقة أن الاحتكار موجود، وهناك ممارسات احتكارية، في كل الصناعات، فصناعة الحديد يحتكرها أحمد عز بنسبة ٦٥٪ وصناعة الأسمنت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، وهو ما أدي إلي تدمير قطاع التشييد في مصر بدرجة كبيرة ، مشيرين إلى أن الاحتكار الوحيد النافع والطبيعي هو احتكار الدولة للمرافق العامة، إلا أن الأخطر هو أن الدولة تركت الشركات الخاصة تسيطر وتحتكر أهم ثلاثة قطاعات خدمية، وهي المياه والكهرباء والاتصالات، وذلك بعد سياسة الخصخصة التي اتبعت في كل قطاع .

وهم الأجهزة الرقابية فى مصر!!

كل ذلك يحدث في وجود ٣٣ جهازا رقابيا فى مصر.. وربما يصل العدد إلى أكثر من ذلك بقليل إذا ما تم وضع البرلمان والسلطة القضائية ، فى مصاف هذه الأجهزة وكلها تبدو وكأن وهما تسلط على العقول ، فى البلاد باعتبار وجودها المؤثر والفعال ، فيما يؤكد الواقع أن هذا الوجود ليس إلا «عفريت العلبة» الذى تستخدمه الحكومة كل فترة لإثبات أنها موجودة تراقب الفساد الحادث ولا تتركه يمر مرور الكرام !!

وهم الأجهزة الرقابية أو« عفريت العلبة» لا يخرج عن صمته المبين إلا من خلال دور مرسوم وخطة مدبرة وتوقيت معين ، وعلى هذا فالعنترية التى خرج بها رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وشغلت كثيرا من الصحف والرأى العام ،واعتبرها البعض دليلا على شجاعة فى مقابل فساد ، وصب البعض الآخر جام غضبه على الحكومة فى مقابل تمجيد رئيس الجهاز وتنصيبه فوق منصة الابطال ، فيما يؤكد الواقع أن كلا الفريقين يتعامل مع الأمور بطريقة القطعة دون ربط بالجذور ، فهل تذكر أحد اعتراض الجهاز على صفقة بيع شركة محلات «عمر أفندى» ؟ ، وكيف صمت رئيس الجهاز ولم يحرك ساكنا مكتفيا بما قام به موظفوه ، من تسجيل لموقف الاعتراض أثناء انعقاد الجمعية العمومية ، للشركة القابضة للتجارة للموافقة على عقد البيع فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ ، حيث اعترض الجهاز المركزى على السماح للمستثمر بالتصرف فى نسبة الـ ٣٠٪ من فروع وأصول عمر أفندى البالغة ٨٢ فرعا، وتساءل الجهاز عن الفروع التى سوف يحتفظ بها المستثمر وعن التى سيتصرف فيها

بالبيع وهل هى الأفضل والأكبر مساحة أم لا ؟.

وأبدى الجهاز ملاحظات مهمة منها أن الاتفاق مع أنوال ، لم يتعرض لتصرف المستثمر فى مخازن عمر أفندى البالغ عددها ٧٥ مخزنا منها ١٢ مخزنا مملوكة للشركة، ٦٣ مخزنا مؤجرا فضلا عن تجاهل الإشارة إلى تصرف أنوال فى الاستراحات والشقق البالغ عددها ٢٣ منها ١٥ مملوكة، ٨ مؤجرة وكذا الشقق المخصصة كمصايف للعاملين البالغ عددها ٦ شقق أسوة بما تم بشأن الفروع، إلا أن اجتماع الجمعية العمومية لم يأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار!!وتم البيع وقال الجميع حكومة ومشترون للجهاز « اثبت محلك »!!

والآن يعرض المستثمر – سواء كان عربيا أو يهوديا – كما كشفت «الكرامة » من قبل.. بيع ١٠ محلات من فروع الشركة المتوقفة تماما عن العمل بعد أن أوقف المالك الجديد التعامل مع كافة الموردين المصريين وفتح المجال واسعا أمام البضائع الصينية التى تنتظر ما يتم من تصفية للبضائع المصرية حتى تحتل الفروع كما احتلها اليهودى « أرنو روز ديباك» !!، لتمر كافة ملاحظات واعتراضات الجهاز الرقابى الذى يملك صلاحيات تمكنه – إذا كان واقعا فعليا – من إيقاف الصفقة مرور الكرام !!

بطولة الملط التى تجلت فى مواجهته للحكومة فى مجلس الشعب واتهامه لها بأنها « كالجزر المنعزلة »، وقيامه بكشف العديد من التجاوزات الخطيرة للحكومة لم تكن كاشفة لما جاء فى تقريره فحسب بل كشفت التمثيلية الكبرى لخدعة الأجهزة الرقابية التى تتصرف وفق هوى الحاكم وأعوانة فقط لإلهاء الناس عما يحدث فى الكواليس ، فما قاله الملط لا يمكن أن يحدث لو لم يكن الرئيس وجهازه المعاون يعلم ويوافق على ما قال .. بل حدد له التوقيت أيضا !! فبحسب معلومات مؤكدة ، تقطع بأن «الملط» هو الرجل الوحيد في الأجهزة الرقابية في مصر، الذي يرفع تقاريره المهمة والخطيرة لمبارك شخصياً، وبشكل مباشر.. أي من اليد لليد.. وهذه العلاقة المباشرة تمت بطلب شخصي من مبارك، ليعرف التجاوزات والمخالفات في أجهزة الدولة المختلفة، ويتخذ التقرير دائماً صيغة مختصرة وموجزة بالمخالفات، ولا يزيد علي ورقة واحدة، أو ورقة ونصف الورقة، ومعظم التقارير التي يرفعها «الملط» للرئيس تتصل بكبار المسئولين بالدولة، والوزارات والجهات السيادية، ومعظمها أيضًا يتضمن مخالفات وتجاوزات متنوعة، وتصلح لتوصيف ورسم ملامح دقيقة لدولة الفساد في مصر.، فماذا حدث

بعد ذلك ؟ لا شيء سوى تمثيلية الهجوم على الرجل من سدنة الحكومة فى الصحف المسماة بالقومية ، بالاشتراك مع من خلعوا عليه صفة البطولة من الصحف الأخرى معارضة أو مستقلة ..فهل تغير من الأمر شيء ؟ بالطبع لا ولن يحدث !!.

السؤال الآن هو ما هي أهمية الأجهزة الرقابية للمواطن المصري ـ علي زيادة عددها ـ إذا لم يؤخذ كلامها في الاعتبار؟ ، ولماذا تتحمل الدولة كل هذه المليارات التي تنفق علي هذه الأجهزة طالما أن مجلس الشعب لا يكترث بما يرد فيها من ملاحظات ومخالفات، خاصة أننا بلد فقير نعاني أزمات اقتصادية مستمرة؟ هل المطلوب من هذه الأجهزة أن تعد تقاريرا توضع في الأدراج وتتكدس بما ورد فيها من معلومات، ولا تستخدم إلا في حالة الرغبة في التخلص من مسئول ما لسبب آخر؟ أم أن هذه الأجهزة الكثيرة جدا مطلوبة لإثبات النزاهة والشفافية نظريا فقط ؟ هذا هو الحال مجردا ومن دون أية رتوش ، وإذا كان هناك مكذب فليعد لتقارير جهاز الملط ، عن فساد وزارة الصحة وسيجد «هايدلينا »ضمن برواز الفساد محفوظة ، حتى جاء الإذن العلوى بكشفها لأسباب يعلمها الذين منحوه شيفرة الظهور بكافة أنواع الظرف من مكان إلى زمان وخلافه !.

وجهاز الرقابة الإدارية أيضا وهو أقدم الأجهزة الرقابية ، فقد تم إنشاؤه في الستينات من القرن الماضي. وألغاه السادات في بداية توليه الرئاسة ، ثم استعاد نشاطه مرة أخرى عام ١٩٨٢ بعد تولي مبارك للرئاسة، ومن أهم مهامه ضبط حالات الاعتداء على المال العام وانحراف الموظف العام بجهات الدولة،وتتبع صور الاتجار بالوظيفة العامة والكسب غير المشروع ، وملاحقة وقائع التهرب الضريبي والجمركي لاسترداد مستحقات الدولة ، ... قضية نواب القروض هى أهم القضايا التي تناولها الجهاز والتي تمت من خلالها محاكمة ٣٢ متهما ، وكذلك قضية حيتان الجمارك التي شملت وزير المالية الأسبق محيي الدين الغريب وعلي طه رئيس مصلحة الجمارك وأدين فيها سبعة أشخاص ولكن ثبتت براءة الغريب بعد قضائه ٢٦ شهرا في السجن ، وقضية محافظ الجيزة السابق ماهر الجندي وصدر فيها الحكم بسجنه ٧ سنوات وكذلك قضية محمد فودة سكرتير وزير الثقافة ، التي انتهت بحبسه ٥ سنوات واسترداد مليون جنيه وغرامة ٣,٥ مليون جنيه وقضايا أخرى كثيرة ، وهى قضايا استخدمها النظام أيضا ضمن مساحيق الغسيل التى حاول مرارا تبييض وجهه من

خلالها ! .

هذه القضايا اكتشفها جهاز الرقابة الإدارية ، فيما يصمت حتى الآن ومعه الآمر بالكشف بالطبع على ما يحدث من مصائب لأموال العباد والدولة ، من فساد فى صفقة بيع شركة النوبارية لإنتاج البذور « نوباسيد» ، برغم تأكده من خلال تقارير عديدة من فساد الصفقة ، وتورط مسئولين كبار فيها لصالح المستثمر السعودى عبد الإله صالح كعكى ، وآخرها التقرير الصادر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ الذى يدين المشترى وحفنة من الموظفين الفاسدين ، الذين ساعدوه وسهلوا استيلاءه على أراضى الدولة بل واعتداءه على حق أصيل لرئيس الدولة ، بتجاهل ضرورة الحصول على قرار منه لتملك أجنبى لتلك الأراضى !! .. رئيس الدولة لم يتحرك له ساكن للدفاع عن حقه ، وكأننا نتحدث عن رئيس لدوله أخرى !! ، كما لم يدافع الجهاز الرقابى الأقدم والأقوى فى مصر، عن حقه فيما يراقب !! وحتى وكيل النيابة الذى حاول الاستناد على هذا التقرير ، وبدأ رحلة المستحيل لإعادة الحق إلى مستحقيه لم يسلم من أيادى الفساد التى يراقبها الجهاز الرقابى الهام ، فتمت الإطاحة به لتعود أوراق القضية من جديد إلى بحور التيه التى تغرق فيها منذ عام ١٩٩٩ ، وحتى اليوم !!ليبقى السؤال الهام وهو : هل يعلم الرئيس بأن سلطته تمت الإطاحة بها ؟ أم أن ما يصل إليه فقط هى القضايا التى يراد لها الظهور فى وسائل الإعلام ؟ مجرد سؤال !! .

فالكواليس داخل أحد الأجهزة الرقابية الكبرى ، التى تتولى التحقيق فى القضية منذ فترة طويلة تُهَمهم بأن الصمت ليس مطلقا ،والقضية تنتظر الموعد المحدد للإجهاز على الفاسدين فيها ، فقط عندما تنفصم المصالح بينهم وبين النظام الذى يحميهم ، فتحين لحظة غسيل الوجه القادمة أو للتغطية على فضيحة أكبر، أو لتكون بحسب البعض قربانا يقدمه الوريث للشعب ، لينال رضاه فيتم تقديم الفاسدين ومنهم بعض الذين كانوا كبارا جدا !! ، ككباش للفداء فنهلل نحن ونقول أخيراً انتصر الحق على الباطل بينما الباطل يطل علينا من مخدعه ، وهو يخرج لسانه ويسخر من الجميع !! حيث كل هذه القضايا – للمدقق- لم تكن ولن تكون إلا عمليات منتظمة لغسيل ماء وجه النظام ليكتسب لقب مكافح الفساد أو للتخلص من خصومة فى أوقات أخرى ، أو لعمليات الإحلال والتبديل لرجال من عهود سابقة ليحل محلهم آخرون من المخلصين للعهد ، دون النظر لمصلحة العباد الذين ماتوا أو

مرضوا من جراء ذلك !!

التقارير التى تخرج من الأجهزة المسماة بالرقابية جوازا لا تقدم ولا تؤخر والأدلة على ذلك كثيرة ولعل ما خرج من تقارير للجهاز المركزي للمحاسبات عن فساد وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة فى عهد وزيرها الأسبق محمد إبراهيم سليمان ، الذى نتج عنه إهدار مئات الملايين من المال العام من خلال عمليات تواطؤ وتربح وخسائر وإغماض للأعين عن حقوق للدولة ،عند بعض المتعاملين مع الوزارة ، ثم موقف نواب الحكومة فى البرلمان من الموضوع ، برمته من تجاهل وتمويت ليس إلا دليلا واحدا من كثير على التواطؤ الحكومى ، مع أحد أعضاء الحكومة السابقين ، ليظل الأمر معلقا على أمل التضحية به فى عملية غسيل جديدة لوجة النظام يتم تحديد موعدها وقت الحاجة اليها !!

الحكومة التى رفضت مرارا التوقيع على اتفاقية توحيد الأجهزة الرقابية التى نادت بها الأمم المتحدة وقعت مؤخرا على هذه الاتفاقية تمهيدا لالغاء هذه الأجهزة وهو ماعده عدد من الخبراء واحدا من أسباب إلغاء مادة جهاز المدعى الاشتراكى من الدستور فى تعديلاته الأخيرة ، وهو توقيع تم بغرض الظهور كمن ضاق بانتقادات الأجهزة الرقابية للحكومة ومن ثم يجب الانصياع لرغبة الأمم المتحدة فى التوحيد !! الخبراء أكدوا أن الحكومة كانت تسعى لذلك منذ فترة بعد أن انكشف الدور الذى تلعبه هذه الأجهزة لصالح تبييض وجه النظام فقد سبق وتقدم د احمد درويش وزير التنمية الإدارية بمشروع إنشاء هيئة قومية لمكافحة الفساد بديلاً عن كبري الأجهزة الرقابية مثل جهاز الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات لكن الأمر انتهي برفض الحكومة للفكرة وبالتالى رفض التوقيع وإهمال الطلب القادم من الأمم المتحدة بدعم أمريكا للحفاظ على رجالها فى مصر !.

ويبدو بحسب الخبراء أن الوقت قد حان للتخلص من هذه الأجهزة بعد أن وضح عدم جدوى وجودها للعامة وبالتالى أصبحت« كارتا »محروقا بالنسبة للحكومة ، ولهذا كان الغطاء الدولى مبررا لهذا الإلغاء المدعوم بلغط الدور الأخير للمستشار جودت الملط ، أمام مجلس الشعب فيما وجهه للحكومة من اتهامات لإلهاء الرأى العام ، بما قال ليتم تمرير حزمة القوانين الأخيرة ، داخل البرلمان وإبعاد الجميع عن التفكير فى تأثيرات التعديلات الدستورية على الشعب ، فيما أشار البعض إلى

إمكانية أن يكون المستشار الملط قد أيقن أنه ربما يكون الرئيس الأخير للجهاز قبل الإلغاء ، فأراد أن ينهى حياته وهو يبدو فى ثوب الثائر على الحكومة أمام الناس !.

هؤلاء وبرغم اقتناعهم بهذه الوجهه ، إلا أن الأغلبية عارضت ذلك باعتبار أن النظام لا يعترف بسن المعاش ، إذا أراد أحد ممن بلغوا هذا السن طالما هو يؤدى المطلوب منه ، بشكل يرضى القيادة السياسية !! وهم بهذا يرجحون الرأى القائل بأن الأجهزة الرقابية تراقب فعلا وتأتى بنتائج إلا أن هذه النتائج يتم استخدامها بما يوافق النظام ، ويعمل على تنفيذ مصالحه وتوجهاته ، وهو ما دعا الحكومة الى التوقيع على اتفاقية التوحيد التى تتوافق تماما مع الفترة القادمة التى تتخللها الخطوات المتممة للتوريث !!

تأكيدات التمثيلية تمر الآن بمرحلتها الختامية من خلال الأخبار التى توترت عن الضغوط التى يمارسها رجال أعمال كبار على المستشار جودت الملط حيث بدأوا تحركات تهدف إلى الضغط عليه للحيلولة دون إصداره تقريرا عن مديونيات رجال الأعمال للحكومة، التي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار جنيه هي عبارة عن قروض وديون مستحقة لهيئات عامة ، وبحسب عدة مصادر ، يأتي رجل احتكار الحديد أحمد عز بالإضافة إلى محمد أبو العينين وإبراهيم كامل أبو العيون وحسن راتب وأحمد بهجت وغيرهم، وكذلك العديد من الشركات العامة المدينة للحكومة بأكثر من ملياري جنيه، وأشارت إلى أن الملط يعتزم التوصية في تقريره الذي سيرفعه إلى الرئيس ، بالبحث عن حلول سريعة لهذه الديون التي تشكل عبئا ثقيلاً ، بعد أن بلغ حجم الدين الداخلي للحكومة إلى ٦٠٠ مليار جنيه ، ويستهدف رجال الأعمال ، من تحركهم لدى دوائر السلطة منع الملط من إصدار التقرير، المزمع في المرحلة التي يستعد فيها الحزب «الوطني» لخوض انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، وطالبته بعدم تسريب مضمونه في حال أصر على رفعه إلى الرئيس مبارك!!

الأخبار المتواترة اتفقت فيما بينها أن التقرير إذا تسرب قد يؤدى إلى تأثيرات سلبية على مرشحى الوطنى فى انتخابات الشورى ، إلا أنها أيضا أوضحت حجم التمثيلية التى يعيش فيها الشعب ونخبه السياسية معلقا الآمال على هذه التقارير ،حيث أشارت إلى الطلب الذى وجهته مجموعة رجال الأعمال المدينين للبنوك لحساب الحزب وأشياء أخرى وهو عدم تسريب التقرير للصحف فيما وافقت على رفعه

للرئيس !!الطلب فى حد ذاته يشير إلى علامات استفهام عديدة تؤكد إذا ما حاولنا الإجابة عليها أن ما قلناه فى البداية صحيح جدا فالتقارير الصاعدة إلى الرئيس تخرج بأمره وتدفن بأمره؛ تخرج إذا ما تم الاحتياج إليها فتوجه للحكومة التى تقاعست عن تنفيذ ما يريده النظام، أو توجه لرجال الأعمال الذين رفضوا طلبا بالتمويل أو حصة مما يملكون كما حدث عندما رفض البعض تمويل حملات الشورى الانتخابية الخاصة بأعضاء الوطنى وهو السبب الرئيسى لتسرب أخبار المديونية ، ومن لا يصدق عليه إعادة قراءة الأحداث فى قضية «هايدلينا » المتهم فيها قطب الحزب الوطنى النائب هانى سرور !!

منظومة الفساد التى تحولت خلال المرحلة المباركية .. برغم تعدد الأجهزة الرقابية في مصر بدءا من مجلس الشعب والرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات ومروراً بمباحث الأموال العامة التابع للشرطة و أجهزة أخرى كثيرة ، من مجرد ظاهرة محدودة إلى جزء من آليات الأداء السياسي والاقتصادي وبعد أن كانت قضايا الرشوة واستغلال النفوذ تقدم صغار موظفي الدولة صار المتهمون وزراء ولواءات شرطة وكبار موظفي الدولة ،مثل قضية رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للأسمنت ، وقضية عبد الوهاب الحباك رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية وقضية نواب القروض وتمتد القائمة وتتسع ويتضخم عدد القضايا ويتضخم حجم الأموال محل القضايا لتصل إلى مئات الملايين في قضايا رؤساء شركات القطاع العام وتصل إلى المليارات في بعض القضايا مثل قضية نواب القروض برغم هذا التعدد وتقديم القضايا المتعددة إلى القضاء وصدور أحكام مشددة فيها فسوف يظل الفساد سمة من سمات الرأسمالية المصرية مالم تقدم على إحداث تغييرات جذرية في سياسات الحكم تبدأ بوجود ديمقراطية حقيقية يشعر من خلالها المواطن بالقدرة على التغيير ويشعر الجميع أنهم متساوون أمام القانون وأنه لا يوجد شخص فوق القانون ، وبدون ذلك سنظل نطالع قضايا الفساد التي تنشر في مصر سواء صدرت عن أجهزة الرقابة المتعددة إن بقيت ، أو ظهرت من خلال الجهاز أو الهيئة الموحدة المزمع إنشاؤها بعد توقيع اتفاقية التوحيد الأممية التى لن تلزم النظام بالطبع بالكشف عما يصله من قضايا بدون أن تكون هناك مناسبة تصب فى صالحه!! .

الباب الخامس

مصادر الثروة الحرام
في مصر المنهوبة

النقيضان فى مصر يجتمعان كل يوم فى شوارع المحروسة ، الفقر وضحاياه جنبا إلى جنب مع الثروات الحرام وأصحابها ، الذين اكتسبوا سماكة الجلود وصمم الآذان ، يرون كل يوم فواجع الفقر وهى تتفجر ، دون أن يحرك ذلك فيهم رمشا ، فالضمائر التى ماتت لا تصحو ، والخزائن التى زرعت جدرانها بالأموال الملوثة ، لا تحتاج إلا للمزيد من «السباخ» البنكنوتى لتزيد وتربو ، فأمامها كل شيء مباح فى سبيل هذه الزيادات الرهيبة ، رشوة ، استغلال نفوذ، سرقة، نهب أراضى وخلافه ،غش احتكار نفوذ وسلع ..إلخ .. من فروع الفساد التى باتت جذورها متأصلة ، فى عهد مبارك ، تماما كما جذور الفقراء متجزرة، فى أحشاء الجوع والعوز والحاجة وذل السؤال على الأرصفة وما حولها .. ، فيما مصادر الثروة الحرام غير مهددة كما هو الحال مع مياه النيل وحصة مصر منها .. مصر المنهوبة باتت مثلا لزيادة المال الملوث بين دول العالم ، ونموذجا لا يحتذى فى الفقر المدقع ، ولايقارن حتى مع دولة بحجم جيبوتى ..!

فساد البنوك سهل للنصابين الهرب بأموال المودعين

التلاعب المصرفي والمالي كان رأس الحربة ، لتكوين الثروات الحرام فى مصر ، لتتنوع بعد ذلك كما تقول دراسة لمركز المقريزى للدراسات التاريخية لتضم إلى قواتها التلاعب بقيم الأصول المادية وتوزيعاتها وعلى رأسها الأرض، فتتكرر خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات قضايا النصب على البنوك بصورة مثيرة، وتنوع المتهمون فيها بين رجال البنوك أنفسهم ، فبعد قضية بنكي «الأهرام» و«جمال تراست» ، ثارت عدة فضائح بخصوص الشركات التي ساهمت فيها مصر، وقامت بدور في فضيحة سوق المناخ بالكويت عام ١٩٨٨ مثل الشركة العربية للتمويل، عاد بنك الأهرام ليصبح بؤرة تحقيقات جديدة في تسليفات فاسدة عام ١٩٨٩، ثم انفجرت قضية بنكي الدقهلية والنيل عام ١٩٩٥ ، فيما عُرف باسم قضية نواب القروض لتصبح أشهر عمليات النصب على البنوك ، وسرقة أموال المدخرين الصغار، حيث بلغت جملة التسليفات المضروبة ، التي تلقاها نواب ووزراء سابقون نحو ٣ مليارات جنيه، ثم تكشّفت قضية منى الشافعي عام ١٩٩٦ ، التي استولت على ٩٠ مليون جنيه بدون ضمانات ، ثم قضية الهواري الذي حصل على مليار ونصف مليار جنيه من القروض المصرفية بدون ضمانات في العام نفسه، وتفجّرت كذلك قضية التسليفات المضمونة

من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٢٢٢ مليون جنيه في العام نفسه ، ثم صارت الفضائح البنكية بعد ذلك شأناً يومياً تقريباً. ومن أكبر الأرقام التي شملتها قضايا الفساد المصرفي قضية بنك القاهرة عام ٢٠٠٠ ، التي تشتمل على منح قروض وصلت إلى ١٢ مليار جنيه بدون ضمانات.



٢٣٦ مليونيرا هاربا.. منهم ٥٠ استولوا على ٥٢ مليار جنيه

مفيد شهاب ينفي مسئولية الحكومة عن خروجهم من مصر.. ويعلق الفأس في رقبة النائب العام

ليستمر الحال فى هذا البنك وغيره من الأمثلة كثير ، حتى يأتى تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات ، بعد ذلك بنحو ٩ سنوات ليشير إلى تركز نحو ٥٨٪ من محفظة القروض للعملاء في ٣٠/ يونيو/ ٢٠٠٩م ، البالغة نحو ٦٥ مليارًا و٥١٨ مليون جنيه في عدد ٢٦ عميلا من عملاء البنك ، التقرير فى مجمله يشير إلى الثروات الحرام التى تتركز فى أيدى عشرات المصريين على حساب البقية الباقية وهى بالملايين ، التقرير يؤكد ارتفاع نسبة الحصول على القروض دون ضمان على إجمالي توظيفات بعض الفروع ،التي بلغ إجماليها وفقا للعينة المختارة نحو ٩١,٨٤٪، فضلا عن ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة ، واستمرار وجود أرصدة مدنية عن التسهيلات الائتمانية التي انتهى سريانها دون سداد ودون قيام البنك بإجراءات جدية لتجديدها أو تحصيلها ،

مؤكدا عدم سلامة الإجراءات المصرفية التي اتبعتها تلك الفروع عند إعداد الدراسات الائتمانية والوقوف على مدى سلامة المراكز المالية للعملاء، ومدى تناسب التسهيلات المطلوبة مع مواردهم الذاتية، أو التأكد من استخدام التسهيلات في الغرض التي منحت من أجله، أو جدية الإجراءات المتخذة.

بنك القاهرة ربما يكون فى صدارة مصادر الثروة الحرام المنهوبة من البنوك ، إلا أنه ليس الوحيد الذى يفتح ملف الهاربين بالمليارات ، فالنظام المصرفى كله ساهم فى ذلك ، بينما الفائزون تمتلئ بهم صفحات الملف الأسود لأصحاب الثروات الحرام ، من الهاربين من مصر المنهوبة إلى جنات الله فى أرضه يتنعمون بأموال المصريين فى أوروبا وأمريكا ، وكلهم تشتمل قضاياهم على تسهيل الاستيلاء على أموال البنوك والتربح والإضرار بالمال العام والفساد والنصب والاحتيال وغسيل الأموال ، ولهؤلاء الهاربين الحق في الحصول على براءات اختراع، سواء في طرق الهروب أو وسائل تهريب الأموال إلى الخارج، أو في حياة الرفاهية التي يعيشونها اليوم على حساب الشعب المصري، وبالإضافة للمال فقد تحولوا إلى نجوم، وبعضهم يقوم بعمليات غسيل سمعة، بالإضافة لغسيل الأموال، حتى يظهر وكأنه ملاك مضطهد في بلاده، وبعضهم لا يزال يدعي أنه في رحلة علاج، رغم أنه يعيش في أوروبا منذ ١٥ سنة!.

القائمة طويلة فيها من عاد لمصر بدعوى تسديد ديونه للبنوك ، بينما الواقع يؤكد أنه لم يسدد ولا يحزنون ، بل اعتمد على ولولة البنوك لاسترداد حقها ، ففرض شروطه فأسقطت الديون والفوائد التى بلغت فى حالة رامى لكح مثلا نحو ٢ مليار جنيه ، وفيها أيضا هدى عبد المنعم التى عادت تحت نفس الشعار ، دون أن يسألها أحد عن فوائد المال الذى نهبته من البنوك وكيف استثمرته وأين راحت عوائده ، أيضا هناك علية العيوطي، العضو المنتدب السابق لبنك النيل ، التي تمتلك عائلتها ما يزيد على ٥٠ في المئة من أسهم البنك، استطاعت أن تخرج من مصر بمساعدة شخصية أمنية كبيرة، عام ١٩٩٩م، وتوجهت إلى فرنسا بحجة إجراء فحوصات طبية، قبل أن يصدر ضدها حكم بالسجن لمدة ١٠ سنوات في ١٣ يوليو ٢٠٠٢ ، في أكبر فضيحة فساد مصرفي، عرفت وقتها بقضية نواب القروض، تورط فيها عدد كبير من نواب مجلس الشعب ورجال أعمال ووزير أسبق .

أما رجل الأعمال حاتم الهواري، فلم يترك أحداً في مصر إلا ونصب عليه، هذه

أشهر جملة تطارده ، فهرب إلى كندا عام ١٩٩٧، تاركاً وراءه مديونيات ضخمة للبنوك والشركات والأفراد تقترب من ٢ مليار جنيه، معظمها قام بتحويلها لحساباته بالخارج، بمساعدة كل من شركتي «جاجلو» و«هايبروك» الإنجليزيتين، اللتين ثبت قيامهما بعمليات غسيل أموال، حيث ساعدتا الهواري في تقديم بيانات ومستندات وهمية وبوالص شحن مزورة، استطاع من خلالهما أن يحصل على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكي القاهرة والأهلي، ليحولها بعد ذلك إلى البنوك الأجنبية بالدولار ، وكان والده أيضاً قد سبقه بالهروب إلى كندا، بعد أن حصل على عدة ملايين من البنوك، لكن حاتم تفوق على والده وتجاوز المليار جنيه قروضا من خلال عدد ضخم من الشركات الوهمية تجاوزت ١٣ شركة، أسند إدارتها إلى عدد من أقاربه وأصدقائه، ويقيم الهواري حالياً في شقة أنيقة في لندن، ويمتلك محلاً شهيراً للأزياء يتردد عليه المشاهير في حي «ماي فير» بوسط العاصمة.

وأخيراً وليس آخراً، عمرو النشرتي، وهشام النشرتي، الشقيقان اللذان هربا من مصر بعد أن حصلا على ٢٥٥ مليون جنيه قروضًا بدون ضمانات من بنك قناة السويس، وحصلا أيضاً على ١٠٠ مليون من مؤسسات وأفراد، وهربا قبل أن يصدر حكم المحكمة الذي قضى بالسجن ١٥ سنة لعمرو، و١٠ سنوات لهشام، ويصل إجمالي المبالغ في تفليسة عمرو النشرتي ٣٥٠ مليون جنيه، وهي أموال تكفي لرد ما عليهم من ديون، ويقيم عمرو النشرتي في لندن، وهو يدير عدداً من المشروعات التجارية بعد أن استطاع الحصول على توكيلات لشركات عالمية، أما هشام فيمتلك مجموعة فنادق بمدينتي لوزان وجنيف في سويسرا، ويديرها من هناك.

الفصل الأول

٥٠ مليار جنيه متأخرات لدى الكبار

نهب البنوك ربما يحتل المرتبة الأولى في مصادر الثروات الحرام ، فيما يأتى التهرب الضريبى كواحد من المصادر التى تتيح للمتهربين ، سرقة وطن بأكمله يعلن المسئولون عنه أنهم يفرضون الضرائب ، لتقوم بالصرف على المشروعات البنوية لصالح جموع الشعب ، بينما الناظر إلى تلك المشروعات فى مجملها يعلم أن دافع الضرائب الوحيد فى مصر ، هو الموظف الغلبان الذى تخصم منه الضريبة من المنبع ، بينما الكبار لا يستطيع كائنا من كان الاقتراب أن التصوير من السلك الشائك الذى يحيط بخزائنهم ، فالأرقام الرسمية تكشف حقائق مفزعة، منها أن نسبة من يسددون ضريبة الدخل لا يزيد علي ٥٪ فقط من جملة مستحقي سدادها ، البالغ عددهم ٦ ملايين مواطن، من هؤلاء ١,٧٪ فقط يسددون الضريبة بشكل حقيقي أي يسددون الضرائب المستحقة فعلا علي دخولهم الحقيقية، أما الباقون ونسبتهم ٩٨,٣٪ فإما يتهربون أساسا من سداد الضرائب أو يقدمون إقرارات ضريبية تقل كثيرا من دخولهم الحقيقية!!

المشكلة ليست في قلة عدد من يسددون الضرائب ، لكنها فى أن عدد من يتقدمون بإقراراتهم الضريبية لا يزيد علي ٦ ملايين مواطن ، بينما يجب أن يكونوا أكثر من ضعف هذا الرقم، فحسب الأرقام الرسمية فان ٢٠٪ من مواطني مصر يحصلون سنويا علي ٤٦٪ من الدخل القومي الإجمالي لمصر ، ومعني هذا أن هناك حوالي ١٤ مليون مصري يحصل كل منهم في المتوسط علي أكثر من ١٥ ألف جنيه سنويا، وطبقا للقانون فانه علي كل من يتجاوز دخله السنوي ٤ آلاف جنيه، فعليه سداد ضريبة الدخل، ومعني ذلك أن عدد الذين يتجاوزون فعلاً حد استحقاق الضريبة يجب أن يزيد عددهم علي ١٥ مليون مواطن ، الكارثة أن هذا الرقم لا يزيد علي ٦ ملايين مواطن!! والكارثة الأكبر أن غالبية المتهربين من سداد الضرائب هم الأغنياء!!

وحسب دراسات الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، فإن أكثر المتهربين

من سداد الضرائب ينتمون الي المهن الحرة لرجال الأعمال والأطباء والمهندسين والمحامين والممثلين وأهل المغني والرقص حتي أن الراقصات الروسيات تعلمن حكاية التهرب الضريبي، وحاولت ١٨ راقصة منهن عدم سداد ما عليهن من ضرائب، وفي النهاية سددن ٩ ملايين جنيه كضرائب عن نشاطهن في ٥ سنوات ! ، وحسب مصدر بإحدى المصالح الضريبية بالقاهرة، فان التهرب من سداد الضرائب أمر سائد في طول البلاد وعرضها منذ سنوات .. ويقول المصدر:« ترسخت عمليات التهرب الضريبي حتي صارت القاعدة العامة هي التهرب من سداد الضرائب أما الاستثناء فهو سدادها ، وانتشر مفهوم عام يقول إن الشاطر والفهلوي هو الذي يتهرب من سداد الضرائب أما الملتزمون فهم «قليلو الحيلة » .

وفي دراسة للخبير الاقتصادي حامد داود فإن التهرب الضريبي يقع لأسباب عديدة أهمها عدم اعتدال العبء الضريبي وغموض النظام الضريبي ، أو عدم عدالته فضلاً عن سوء استخدام حصيلة الضرائب وفقدان الثقة بين الدوائر المالية ودافعي الضرائب وضعف الجزاء علي المتهربين من السداد ، فيما تقول دراسة أخرى « ساد شعور شبه عام بين أغنياء مصر أنهم يدفعون ضرائب دون أن يستفيدوا منها، وهؤلاء يقولون :« نحن ندفع الضرائب من أجل دعم الدولة للتعليم والعلاج والمواصلات وغيرها من الخدمات ولكننا لا نستفيد من كل ذلك فأبناؤنا يتعلمون في مدارس خاصة ليست تابعة للحكومة ، كما أننا نتلقي العلاج في مستشفيات استثمارية وليست حكومية، فضلاً عن أننا نستخدم سياراتنا الخاصة في تنقلاتنا وليست أتوبيسات الحكومة وإذا كان كل هذا يحدث فلماذا إذن ندفع ضرائب وآخرون يقولون نحن ندفع الضرائب ولا نري لها أثراً علي مستوي الخدمات فالطرق جميعها سيئة ولم يطرأ عليها تحسن منذ سنوات وكذلك مياه الشرب والكهرباء وغيرها من الخدمات، وبالتالي فلا داعي لان نسدد الضرائب أساساً!».

المتهربون كما تشير دراسات واعترافات عديدة للخبراء ومسئولى الضرائب ، لعل أخطرها ما قاله مسئول مكافحة التهرب الضريبى مؤخرا ، حول انه يتمنى فتح ملف تهرب رجال الأعمال الذين يتحايلون على القانون، ويستغلون ثغراته بجانب ملف تسقيع الأراضى ووضع اليد، وهو من أخطر الملفات على الإطلاق، لأن هذا الملف يضم أسماء عديدة من كبار رجال الأعمال » ، وعندما سئل عن هؤلاء رد قائلا :«

غير مصرح بذكر أسمائهم بتعليمات من الوزير – وقتها – «يوسف بطرس غـالي » ، المهتم شخصيا بتلك القضية، لخطورتها » ، كما قال :« منذ فترة قمنا باكتشاف تهـرب أحد الوزراء الحاليين ضريبيا ، ولكنه على الفور قام بالتصالح وسدد ما عليه، وهنـاك العديد من الأسماء نعلم أنها تتهرب ضريبيا ، وعلى رأسـهم أحمد عز، لكـن كتيبـة المحامين والمستشارين القانونين خلفهم تصعب المهمة علينا، وحتى الآن لم يقع أحد من تلك الأسماء، بشكل مستندى، فمثلا رجل الأعمال نجيب ساويرس تم اتهامه منـذ فـترة بالتهرب لكنه قام بالتصالح والسداد، ومن المعلوم أن التصـالح ينهـى الخصـومة .!» .. على نفس الصعيد بلغت المتأخرات الضـريبية نحـو ٥٠ مليـار جنيـة بحسـب تصـريح المسئول الحالى عن مصلحة الضرائب !.

«كشفت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع أن عائلـة مبـارك بأكملـها لا تسـدد الضرائب ، وأن ابني مبارك لم يسددا الضرائب أبدًا » .

الرواتب المليونية حق يراد به باطل

الثروة الحرام لا تأتى فى مجملها نتاجـا لسـرقة أو نهـب ، لكنهـا قـد تـأتى نتيجـة لواسطة أو محسوبية تضع البعض فى أماكن تدر ملايينا ليس عن عمل فى المقابل ، بل لأنها وضعت المستفيد كما تقول دراسة اقتصادية لأنه وجد فى مكان مرور الأموال ، الدراسة أشارت إلى وجود تفاوت مروع بين أجور الذين يقومون بعمل واحد بـنفس الكفاءة ويحملون مؤهلاً علمياً واحداً وسنوات خبرة واحدة، وفقـا للـوزارة أو الجهـة التي يعملون بها، فالأجر الشامل للمحاسب في وزارة الضمان الاجتماعي، يقل كـثيرا عن نظيره في وزارة المالية، ويقل عن عشر نظيره في الهيئـة العامـة للـبترول أو في هيئـة قناة السويس وغيرها من المؤسسات. ويبدو الأمر «طريفاً» إلي حد بعيـد، فالعـاملون بالدولة الذين تمر من أمامهم أموال كثيرة، يحصلـون علـي حصـة منهـا، لـيس مقابـل عمل متميز عن نظرائهم في الوزارات الأخري، ولكن لأنهـم وُجـدوا في هـذا المكـان الذي تمر خلاله الأموال، وينبغي أن يكون واضحا أن الأموال التي تـدخل كـإيرادات في قطاع البترول أو قناة السويس أو الضرائب، هي مال عام ناتج عن حقوق عامـة في الموارد الطبيعية من نفط أو غـاز، وفي الإيـرادات السـيادية وفي إيـرادات المشـروعات العامة القديمة مثل قناة السويس، وليست ملكا لتلك الجهة تنفق منه رواتـب وحـوافز وأرباح وبدلات كيفما شاءت، وتنشيء فرقا لكـرة القـدم وتشـتري لاعـبين مصـريين

وأجانب بملايين الجنيهات من الأموال العامة المستحقة للشعب، بلا أي مبرر سوي استكمال الوجاهة وفتح باب للتربح من هذه الأنشطة غير الضرورية وغير المفيدة للأمة،وينبغي أن تكون الأجور في تلك الهيئات مماثلة للأجور التي تدفع للقائمين بنفس الوظائف في مختلف أجهزة الدولة، كل هذا محل تحقيق حاليًا .

وإذا كان لمصر أن تصلح نظام الأجور للعاملين في الدولة لجعله محفزا للعاملين علي العمل فإن الأمر يتطلب ببساطة، وضع حد أدني جديد للأجر يرتبط بتكاليف المعيشة، وأشارت الدراسة إلي انه عندما ننظر لتطور الأجور لابد من التفريق بين الأجر الإسمي وهو عدد أوراق النقد التي يتلقاها الموظف أو العامل في نهاية كل شهر، وبين الأجر الحقيقي المتمثل في القدرة الشرائية لهذا الأجر ، أي قدرته علي شراء السلع والخدمات. والتغير الذي يحدث في الأجر الحقيقي هو المهم لأنه هو الذي يحدد هل يرتفع مستوي معيشة العامل أو الحد الأدني للأجر الحقيقي أم لا، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة في غالبية البلدان التي لا تتوفر فيها نظم عادلة للأجور أن تصرف الانتباه للتغير في الأجور الاسمية مدعية أنها ترفع قيمة تلك الأجور، بينما يشعر العاملون وأسرهم أن أجورهم الحقيقية تتراجع، حيث تنخفض مستويات معيشتهم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات بصورة تلتهم وتتجاوز أي زيادة في الأجور الاسمية.

الرشوة والاختلاس

الرشوة هى العامود الفقرى للفساد المستشرى فى مصر ، وعلى ذكرها تأتى مسألة رفض مسئولين أمريكيين الإفصاح عن اسم المسئول الكبير المتورط فى فضيحة شركة مرسيدس لتسهيل عمليات تجارية « تم الإعلان عنه بعد ثورة ٢٥ يناير » ، وشراء معدات وقطع غيار من الشركة بعدة ملايين من الدولارات ، و مثل هذا المسئول هناك آخرون كبارا وصغارا ، يمثلون تجمعا مترابطا يحمى بعضه البعض جميعهم كما سماهم المؤتمر الدولي السادس لشئون الجريمة ومعاملة المجرمين عام ١٩٨٠ بأصحاب الياقات البيضاء ، ونبه إلي الزيادة الملحوظة في جرائمهم من رشوة واختلاس وسوء استخدام السلطة .

فيما أكدت توصيات المؤتمر الثامن المنعقد عام ١٩٩٠ على الصلات القائمة بين الفساد الوظيفي وبين مختلف أشكال جرائم الأموال العامة،كما ابرز المؤتمر التاسع الذي انعقد في القاهرة أنه مع سقوط حواجز التجارة والاتصالات ، ارتبط الفساد بالجريمة المنظمة حتي في أكثر المجتمعات استقرارا ، مما أسفر عن تضاعف جرائم

الرشوة والاختلاس والكسب غير المشروع والابتزاز ، أربعة أضعاف ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٥ ، وان كلمة فساد تعتبر كلمة وتعبيرا في آن واحد ، حيث تحظي بمفاهيم عديدة ومتنوعة.. البعض يستخدمه كمرادف للرشوة باعتبارها جوهر الفساد وحظه الشائع والبعض الآخر يستخدمه كمرادف لاستغلال النفوذ أو لاستغلال المنصب العام للتربح من حوله.. كما أن تعريفة القانوني هو الاستخدام غير القانوني للوظائف العامة لتحقيق الكسب الشخصي، وتكوين الثروات الحرام .

فيما كان انفتاح الـ «سداح مداح» كما أطلق عليه الخبراء ، فى حقبتى السبعينيات والثمانينات ، موعدا لظهور ، طبقة جديدة تكونت من السماسرة والوسطاء ورجال الأعمال الذين يشترون المواطنين للتأثير علي قدراتهم خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٧٦ ، وبدأت جرائم الرشوة والاتجار بالنفوذ في التزايد ، مما يعني تضخم الثروات التي لا تقوم علي قيم أخلاقية أو اجتماعية، واشتهرت فترة السبعينيات والثمانينات بصفة عامة بنماذج من العمل الهارب بعد الحصول علي تسهيلات ائتمانية بمبالغ ضخمة ، و أكدت العديد من الدراسات أن جريمة الاختلاس تصدرت جرائم الأموال العامة في الفترة من ١٩٧٥ عام ١٩٨١ ، تليها الرشوة في حين تصدرت الرشوة تلك الفترة من ١٩٨٢ لتبلغ أعلي معدل لها عام ١٩٨٥ ، أما فترة التسعينيات فكانت امتدادا للعقدين السابقين، وإن تجلت خطورة الفساد فيها حيث بدأت تقل في بداية تلك الفترة ، بعد أن أنشئت منظمة التجارة العالمية حيث وضعت قواعد ملزمة لانفتاح السوق ، مما أدي إلي تحالف بعض كبار الرأسماليين مع رجال الإدارة لخلق فساد أكبر.

فيما فرقت دراسة اقتصادية صدرت عن نفس المؤتمر «الفساد والأموال العامة» ، بين ما يسمى بالفساد الصغير والفساد الكبير ، أو ما يطلق عليه فساد ذوي الياقات البيضاء أولا من حيث التأثير، حيث اقتصرت الأولي علي خسارة المال العام بالآلاف من خلال استغلال الجاني لوظيفته.. أما الفساد الكبير يدور حول خسارة المال العام بالملايين ، ثانيا من حيث وسيلة الجريمة حيث تتسم جرائم الفساد الكبرى بأنها قضايا مركبة حيث تتعدد أفعالها غير المشروعة قانونا ، وتقوم علي عقد الصفقات غير المشروعة 'استيراد سلع.. عمولات وسمسرة ومضاربة' إلي جانب قضايا البنوك وأخذ القروض بلا ضمانات.. أما قضايا الفساد الصغرى فوسيلتها المباشرة الرشوة والاختلاس.

أما من حيث مرتكبي الجريمة فتتميز جرائم الفساد الكبرى ، بوجود شبكة منظمة وشبه منظمة بعضها عائلي ، ينتمي الجناة فيه إلي ذوي النفوذ الخاص منهم عصمت السادات، توفيق عبدالحي، رشاد عثمان أو النفوذ الوظيفي مثل عبد الوهاب الحباك، يوسف عبد الرحمن ، وأكدت الدراسة أن بعض التشريعات الموجود لمواجهة تلك الجرائم معيبة وقاصرة ، وذلك لصرامة العقوبة التي تقف حائلا دون تطبيقها ، في العديد من الحالات ونظرا لان تلك التشريعات لم تعرف بين فساد النخبة الإدارية وفساد الصغار فضلا عن طول إجراءات الدعوي الجنائية.. أيضا لعدم قدرتها علي ملاحقة الصور المستحدثة لفساد النخبة الإدارية في تشابكها.

زواج المتعة بين السلطة والمال

النهب بالقوانين التى وضعت خصيصا له ، يعلو كل فرع من فروع شجرة الفساد موغلة الجذور ، فالحديث عن التربح واقتناص المكاسب من الخصخصة ، وعمليات السمسرة وبيع القطاع العام فى البورصة ، حديث قديم قدم بدء برنامج الخصخصة فى مصر، فعندما بدأت هذه السياسة فى أوائل التسعينيات حذر الجميع من أن يتحول القطاع العام ، الذى طالما أطعم وكسا الملايين فى مصر خاصة فى أوقات الأزمات والحروب ، إلى لقمة طرية وهنية أو بالأحرى نهيبة لكل من أراد الثراء من الكبار وأولادهم ، «لعب» فى البورصة و«إنشاء» شركات سمسرة و«صناديق» استثمار تكونت فى الخارج ، كانت هى فى الغالب أهمّ أشكال النهب الذى جرى فى عمليات طرح الأسهم ، فى البورصة المصرية فى السنوات العشر السابقة ، ففى يناير ١٩٩٦ جاءت حكومة كمال الجنزورى وبعد مرور شهر واحد أعلنت عن برنامج شامل ضخم لخصخصة نحو ٧٥ شركة من شركات القطاع العام ببيعها فى البورصة ، فى هذه الفترة بدا أن البورصة تحولت إلى منجم جديد للثراء بعد انتهاء أسطورة شركات توظيف الأموال التى كانت بداية عمليات النهب الأول التى شهدها العصر المبارك .

ظهرت البورصة كمنجم ذهب فبدأت تتكون مجموعة من صناديق الاستثمار داخل مصر، بهدف اقتناص الأرباح من الاستثمار فى الأسهم المتداولة فيها ، وفى هذه الفترة أيضا وبالتحديد يوم ٢٣ يوليو ١٩٩٦ تكون فى دوقية لكسمبورج الأوروبية ما يسمى ب «صندوق مصر للاستثمار» ولم يتم الاكتفاء بإنشائه حسب

قوانين لكسمبورج التى تعطى إعفاءات كاملة على هذا النوع من النشاط للتهرب من الضرائب المفروضة فى مصر، ولكن تم إنشاؤه كصندوق استثمار مغلق على المستثمرين الذين أسهموا فيه ، إلا أن الأهم وحسب تقرير محاسبى عن نشاط الصندوق ، هو هدفه الذى يتمثل فى تحقيق أرباح متوسطة وطويلة الأجل، من خلال الاستثمار فى أسهم الشركات التى يتم إدراجها فى سوق البورصة المصرية، كما يستهدف الصندوق التربح أساسا و-كما يقول التقرير- من التقييمات المنخفضة التى تجرى للشركات المطروحة للخصخصة، ثم الاستفادة على المدى المتوسط من العوائد المرتفعة ، التى تجرى بعد ذلك على هذه الأسهم فى سوق البورصة المصرية من أمثلة ذلك أسهم شركة مدينة نصر وشركة موبينيل.

والمعروف أن رفع أسهم وخفض أسهم أخرى ، من الألعاب المعروفة فى البورصة المصرية التى تم من ورائها تحقيق الملايين، ولا يستطيع أى مستثمر عادى فى البورصة معرفة أسرار الشركات وأسهمها وتوقيتات طرحها ووضعها المالى ، لكن المستثمرين الكبار المدربين على اللعب فى البورصة هم الذين يعرفون، وهنا نأتى للحديث عن أعضاء مجلس إدارة هذا الصندوق وكبار المساهمين فيه.. فحسب التقرير المحاسبى الصادر عن شركة المراجعة الأمريكية «إيرنست آندينج»، فإن مجلس إدارة الصندوق «صندوق استثمار مصر» كان يضم: جمال حسنى مبارك ، أحمد منير البردعى ، إبراهيم أحمد كامل ، محمد حسنين ، شاكر ألبرت خياط ، مايكل بيكيت ، مايكل تيت ، والكسندر زاجوويوس ،حتى قرر كل من جمال مبارك وإبراهيم كامل الاستقالة من عضوية مجلس الإدارة ولا يعنى ذلك أنهما خرجا من الصندوق، فجمال مبارك استقال كعضو ، أما إبراهيم كامل فكان رئيسا للصندوق وحل محله فى رئاسة الصندوق اليكسندر زاجوريوس. و الأخير يرأس أيضا مجلس إدارة شركة «لازارد» لإدارة الأصول المالية ، وهى الشركة التى تدير الصندوق من خلال فرعها الموجود فى شارع شجرة الدر بالزمالك وترأس الفرع « دينا خياط » ، ويتكون رأس مال الصندوق من ٤٠ مليون دولار موزعة على ٢٠ مليون سهم بسعر السهم دولارين، ولا يعرف كم عدد المساهمين فى هذا الصندوق ولكن باعتباره مغلقا يبدو أنه موزع على عدد محدود أغلبهم من أعضاء مجلس الإدارة.

من بين المصريين الخمسة هناك علاقة وثيقة بين ثلاثة منهم: جمال مبارك وإبراهيم

كامل من ناحية وجمال مبارك والبردعى من ناحية أخرى، أولا وجود جمال مبارك فى هذا النشاط شيء طبيعى ، المعروف أنه فى منتصف ١٩٩٦ كان قد دخل سوق «الأكويتى آركت»، وأصبح لاعبا رئيسيا فيه، وربما فى هذا الوقت كان قد أسس شركته الخاصة ميد أنفستمنت. وهذا يعنى أنه فى الوقت الذى كان يؤسس فيه شركته ، قرر المشاركة أيضا فى تأسيس صندوق استثمار مصر فى لكسمبورج ..

ولكن ما هى نوعية الأسهم أو بالأحرى محفظة الأسهم التى قام صندوق استثمار مصر بالتعامل فيها فى سوق الأوراق المالية فى القاهرة؟، حسب التقرير المحاسبى لشركة «إيرنست آند ينج» عن نشاط الصندوق فى عام ٢٠٠٤ ، يتضح أن قيمة محفظة الأوراق المالية «سيكوريتز» وصلت فى قيمتها السوقية إلى ٦٩ مليون دولار وأن إجمالى الأصول وصل فى نهاية مارس ٢٠٠٥ إلى ٦٢,٤ مليون دولار بالمقارنة ب ٤٧,٧ مليون دولار حتى نهاية مارس ٢٠٠٤ ومن ثم فإن العائد على الأسهم زاد من ٨,٦ دولار إلى ١٦,١٧ ، ولا أحد يعرف عدد الأسهم التى يملكها جمال مبارك فى هذا الصندوق، ومقدار العوائد التى حققها منها !

فيما تتوزع حقيبة استثمارات الأوراق المالية لهذا الصندوق فى مجموعة من أقوى الشركات المطروحة فى البورصة ، ولما لا فلا يمكن للشخصيات ثقيلة الوزن فى مجلس إدارة هذا الصندوق ، أن تستثمر بحكم خبرتها ومعرفتهم بأوضاع السوق ، وألاعيب البورصة فى أصول وأسهم شركات خاسرة.. حقيبة استثمارات صندوق مصر تشمل ١٥ كيانا ما بين بنوك ومنتجعات وشركات قطاع عام ، رابحة طرحت فى البورصة ، بالنسبة للشركات مثلا يستثمر صندوق استثمار مصر فى ثلاث شركات تابعة ل آل ساويرس وهى «أوراسكوم» للإنشاءات و«أوراسكوم» لتنمية المشاريع السياحية ، وشركة «موبينيل» كما يستثمر الصندوق فى «فودافون» ، ومن شركات القطاع العام الرابحة التى تمت خصخصتها ، ويستثمر فيها الصندوق شركة «مالية كفر الزيات» الصناعية المصرية وهى أكبر شركة منتجة للأسمدة فى مصر، وهذه الشركة هى صاحبة فضيحة تسرب «اليورانيوم المشع» فى كفر الزيات ، كما يعتبر استثمار الوريث فى أسهمها تفسيرا منطقيا ، للمحاولات الحكومية لنفى التقرير الفنى الذى قدمه د. طارق النمر الخبير النووي لمحكمة استئناف طنطا ، التى أصدرت حكما بإغلاق الشركة ، بينما يحاول البعض من المنتمين للحكومة التقليل من شأنه لإعادة

تشغيلها من جديد !.. ويبدو أن صندوق الاستثمار الذى يشارك فيه جمال مبارك لا يسهم إلا فى أسهم الشركات المحتكرة فى مصر، ف «موبينيل» حسب التقرير المحاسبى تستولى على ٥٣٪ من سوق التليفون المحمول ، بينما تستولى فودافون على ٤٧٪ ويقول التقرير إن هذا الاستثمار جيد ، حتى فى وجود الشبكة الثالثة للمحمول ، ويستثمر الصندوق أيضا فى البنك التجارى الدولى ، وهو بنك ناجح جدا ومن أقوى بنوك القطاع الخاص فى مصر علاوة على بنك سوستيه جنرال ، وهو أسرع بنك فى تحقيق نمو فى عملياته وأرباحه فى السنوات الخمس الأخيرة.

الغذاء الفاسد

ومن أخطر مصادر الثروة الحرام مايمكن تسميته بالإثراء بقتل المصريين ، حيث الغش الغذائي الذى يورث المصريين أمراضا فوق أمراضهم ، التى ورثتها لهم المبيدات المسرطنة عبر الخضروات والفاكهة ، ذلك ما كشفه تقرير حكومى صادر عن المجالس القومية المتخصصة ، حول « زيادة استخدام الهرمونات فى مزارع الدواجن والماشية سواء كانت طبيعية أو مصنعة لزيادة أوزان الحيوانات والطيور، التى يؤدى ترسب متبقياتها فى اللحوم والألبان إلى التسبب فى إصابة الإنسان بالأورام السرطانية» ، ورصد التقرير انتشار المواد الملوثة للغذاء والتى تصيب الإنسان بالأورام السرطانية وتشوهات الأجنة والأمراض التناسلية فى العديد من المنتجات ومصادر التلوث المحيطة بالمواطن المصرى.

فيما قسّم التقرير مخاطر الغش فى الغذاء ، إلى الأخطار الميكروبيولوجية والكيميائية ، المتسببة بشكل مباشر فى الإصابة بالأمراض المزمنة ، كالتيفود وأمراض الكبد والفشل الكلوى والتسمم الغذائى ، بينما شدد التقرير الصادر عن شعبة الخدمات الصحية والسكان بعنوان «سلامة الغذاء وجودته» على خطورة العديد من المركبات الكيميائية التى تنتشر فى البيئة المصرية مثل «الدايوكسينات» التى تحتوى على درجة عالية من السمية ، التى تسبب الإصابة بالأورام السرطانية، خاصة سرطان الثدى عند النساء ، وتشوهات الأجنة ، لافتا إلى أن انتشار مركبات «الدايوكسين» يعود إلى الانبعاثات الناتجة عن أدخنة المحارق ، الخاصة بمخلفات المدن والمستشفيات ومصانع الورق والبلاستيك وصهر المعادن ، وشدد على خطورة المبيدات المستخدمة فى مجالات الزراعة والصحة العامة للقضاء على الآفات

الزراعية، لافتا إلى أن الخطورة تكمن فى متبقيات المبيدات على التربة والسلع الغذائية، مشيرا إلى تأثير هذه المركبات الكيماوية على الجهاز العصبى والكبد والتنفس والتشنج مما يؤدى إلى الوفاة .. ، فيما أوضح رئيس وحدة إنشاء جهاز سلامة الغذاء الدكتور حسين منصور ، أن نحو ٨٠٪ من الأغذية التي يتداولها المواطن المصري يتم إنتاجها في مصانع عشوائية، وأن النسبة المتبقية ٢٠٪ فقط يتم إنتاجها في ثلاثة آلاف مصنع، ودعا إلي ضرورة توعية المواطن بمعايير وثقافة سلامة الغذاء والحفاظ علي صحة المستهلك ، وكشف أيضا عن أن تكلفة الغذاء الفاسد في مصر سجلت ١٤٤ مليون جنيها سنويا .

أوهام البنية التحتية

دائما ما تشيع الحكومة أنها تهتم بالبنية الأساسية ، وتكرر القول على لسان رئيس الوزراء د.احمد نظيف ومن قبله د.عاطف عبيد فهى كما قال: «إحدى الدعائم الأساسية للتنمية فامتدت شبكات المرافق العامة من المدن إلى القرى لتقترب من المعدلات العالمية لتوفير الخدمات للمواطنين »، هذا المقطع كان من بيان الدكتور نظيف الذى ألقاه فى ديسمبر٢٠٠٤، ثم كرره بعد عام، باعتباره واحدا من أهم بنود برنامج مبارك التى يعمل هو وحكومته على تنفيذها ! ، وهو بيان يشبه بيانات رؤساء الحكومات السابقين، والأسبقين. فهم عندما يريدون منافقة الرئيس يعلنون أن ما أنفق فى مصر على البنية الموعودة يتجاوز ما انفق منذ أيام الفراعنة.

الافتخار بالبنية الأساسية، كان سمة مشتركة بين الرئيس وجميع رؤساء الوزارات، فى كل مناسبة، أو بدون ، انتخابات رئاسية أو برلمانية، مؤتمرات حزب وطني، أو حتى خطابات موسمية للرئيس، تخرج البنية الأساسية، ويقذف المسئولون بالأرقام فى وجه المواطنين، الذين يعيشون واقعا يكذب كل هذا الفخر عن البنية الأساسية، التى تم إنفاق ما يقرب من ٣٠٠ مليار عليها فى ربع قرن - هكذا قال مبارك ورئيس حكومته -، بينما هى إما لم توجد أصلا، أو أنها مشروعات غير مكتملة ، الرقم المعلن لا يعنى - إذا صح - غير أن مصر يجب أن تكون دولة متقدمة ، بها صرف صحى كامل ، ويعمل بكفاءة ، ومياه نقية وطرق حقيقية ، وقطارات منتظمة وحديثة وسريعة ، فضلا عن مستشفيات وخدمة صحية معقولة ، وتعليم محترم والأهم أن تكون مصر خالية من العشوائيات ، لكن العودة إلى الواقع تكشف أن الحياة فى

إعلانات وبيانات الحكومة والرئيس والحزب ، وتصريحات المؤتمرات والمواسم الانتخابية ، شيء والحياة فى الواقع شيء آخر لا يعنى إلا الوهم والسراب !

ولأن الكذب ليس له أرجل، فقد اكتشف المواطنون بأنفسهم ومن معايشتهم للوضع، أوهام البنية الأساسية وأرقامها، .. الأسئلة والاستجوابات وطلبات الإحاطة التى يقدمها نواب الحزب الوطنى قبل نواب المعارضة والمستقلين، تكشف عن أن هناك مئات من مشروعات الصرف الصحى ظهرت فى برامج كل حكومة، ومازالت مجرد وعود منذ الثمانينات، وبعضها يعود إلى السبعينيات، أي قبل تولى الرئيس حسنى مبارك، ومع ذلك هناك إصرار على أن هناك إنجازاً وقفزات فى البنية الأساسية ، برغم أن مئات المشروعات متوقفة !

الحكومة أعلنت فى برنامجها الأخير (عام ٢٠٠٦) ، الذى لا يكاد يختلف عن سابقيه من برامج الحكومات المتعاقبة فقال رئيس الوزراء بالنص :« نعطى أولوية كبيرة لمشروعات توصيل المياه والصرف الصحى بالريف والمدن حيث نخطط للانتهاء من توصيل مياه الشرب لجميع القرى المصرية بنهاية عام ٢٠٠٧ ،كما نخطط لإدخال الصرف الصحى فى ٤٠٠ - ٤٥٠ قرية سنويا مع إعطاء أولوية كبيرة للقرى التى تعانى من مشاكل بيئية نتيجة لعدم وجود شبكة للصرف الصحى بها ، نخصص ٢ مليار جنيه سنويا لمشروعات المياه والصرف الصحى بالريف وندعو المجتمع المدنى للمساهمة معنا، بما يسمح بزيادة معدل التنفيذ حتى نعالج هذه القضية الملحة فى وقت أقصر» !!

البيانات الدعائية للحكومة لم تفضحها استجوابات أو طلبات إحاطة أو أى تقارير رقابية رغم وجودها ، بل فضحتها الوقائع المعاشة والبنية التحتية المهترئة فى كل المجالات ،فضحتها ثورة العطش فى البرلس ، واعتصامات أهالى بشبيش بمحافظة الغربية ، بعد أن فاض الكيل وطفح من العطش ،الذى استمر لمدة أربعة أشهر فى المنطقتين ، دون أن يستجيب أصحاب دعاية البنية التحتية التى تكلفت ٣٠٠ مليار عبر حكم الرئيس المبارك ، ولم ينتبه إليهم صاحب البرنامج الدعائى أيضا الذى قال إن الحكومة تصرف ٢ مليار سنويا على البنية التحتية ومنها بالطبع المياه والصرف الصحى ، وكشفتها أيضا صرخات أهالى العريش من عطش مستمر، وأصبحت المدينة مرشحة بقوة للانضمام لثورة العطش بسبب استمرار الانقطاع المتواصل لمياه الشرب.

حتى سيارات المياه يتم تحويلها للشوارع التي يقيم بها أقارب المسئولين الكبار

بالمحافظة.. كل هذا لم يجبر اللواء أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء على الاهتمام بشكاوى المواطنين المتكررة من انقطاع المياه.. والتطور الأشد خطورة هو أن الناس أصبحوا الآن يستخدمون مياه البحر ، تنفيذا لشعار رفعه المسئولون منذ فترة هو «نحن نتول ولا نفعل وعلى المتضرر أن يشرب من البحر » ،فالاهتمام كله منصب على بيع الأصول المملوكة للشعب ،فلا أقل من ترك الشعب نفسه للموت عطشا ، ليكون قربانا للمحاسيب الذين تدور الحكومة على خدمتهم دون باقى رعاياها !

البنية الأساسية التى تم الإنفاق عليها ما يقرب من ٣٠٠ مليار من عام ١٩٨١ حتى الآن، وأحيانا تقول بعض الإحصاءات أنه ضعف هذا الرقم، باعتراف الحكومات وأجهزة الأرقام، يفترض أنها تشمل المرافق من مياه وصرف صحى ، ومواصلات وطرق وكهرباء واتصالات، الإعلانات تكتفى بالتركيز على ما أنفق من أرقام، دون التوقف عند النتائج.. البنية الأساسية يفترض أنها لخدمة المواطنين والبنية الفوقية، من بشر وخدمات، لكن الواقع يكشف عن الوهم والسراب. بالإضافة لتوقف وتعطل مشروعات الصرف الصحي، والمياه، هناك الانقطاع المتكرر للكهرباء، فى القاهرة والأقاليم والمدن والقري بدرجة أكبر ، كذلك أعطال التليفونات عادت لتظهر وتتكرر، وحتى الانترنت لايزال لم يصل إلى مناطق كثيرة بالقاهرة الكبرى بسبب ضعف شبكات الاتصالات.

السؤال الأهم الآن هو ماذا ستفعل الحكومة المصرية ، بما خصصته الحكومة الأسبانية ويبلغ ٣٢٠ مليون يورو، قيل أنها ستوجه لمشروعات البنية التحتية وتحلية المياه وتوليد الطاقة وإقامة المشروعات الصناعية والسياحية ، بالإضافة إلي ١٠ ملايين يورو أخري لدراسات الجدوي الخاصة بتلك المشروعات ؟ وهل ستذهب إلى نفس المكان الذى ذهبت إليه الـ٣٠٠ مليار إياها ؟ ، مجرد سؤال تجيب عنه فضائح «اتحاد الملاك» الذي تحكم وحكم كل شيء علي ارض مصر ، فما يقال داخل الموازنة العامة كل عام ، مضافا إليه النشيد القومي لاتحاد النهب العام ، الذي ظل ينشده منذ اليوم الأول لجلوس مبارك في الحكم ، فبدايته كانت :« السنة دي سودة واللي جايه أسود » ، ليتطور بعد أن شبعت البطون واحترفت أكل السحت وتخزين الأموال سواء هنا أو في سويسرا ، من حوله وحول وريثه ليكون :« هاجيب لكم منين » ... الأكاذيب كلها مسجلة ومدونة لتظل بين سطور التاريخ شاهدة عليهم وعلينا .

***

سرقة حكومية علنية لأموال المعاشات

كارثة جديدة فى طريقها لسحق المستفيدين من المعاشات فى مصر، يعد لها وزير المالية يوسف بطرس غالى ، فبعد أن أموال المعاشات وضمها للحكومة، وتعهد بضمانها ، وأشياء أخرى كثيرة وضح أنها تدور فقط فى الخيال غير المتحقق ، بدأ نهاية العام المالي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ فى الإفصاح عن بنات أفكاره بالنسبة للمعاشات ومستحقيها ، إمعانا فى التخلص منهم وإذلالهم ، مادام فى ذلك خير له ولحكومته ، وللبنك الدولى و«سيتى بنك» اللذان يوجهانه ويرعى هو توجهاتهما دون النظر ، لما يلم بالرعايا الذين استولى على أموالهم بدون وجه حق ،الوزير ومن خلفه الحكومة التى تستوزره يسعى حاليا لإنقاص المعاش أو وقف نموه السنوى فبعد أن كان المعاش يزيد سنويا بنسبة ١٠٪ بحد أقصي تسعون جنيها قرر فخامته أن تكون نسبة الزيادة ٧,٥٪ فقط - وبحد أقصي - ستون جنيها فقط !

لم يكتف الوزير بذلك بل اهتدى إلى فكرة أن أصحاب المعاشات ، مجموعة من الناس عاشت حياتها وأنهت رسالتها ولا تحتاج إلي المال ، فلجأ إلى عدة أفكار ألقاها كبالونات اختبار داخل المجتمع المصرى ، أثارت كأقل شيء متوقع حالة من الرعب الشديد الذى خرج من بوتقة أن الدولة تبيع رعاياها ، لجهات متعددة ليس من بينها الرعاية فى أى من المجالات «صحيا واجتماعيا ..الخ » ، أول هذه الأفكار هى اتجاه «جابى النظام » لقصر عملية المعاش على حصول من يخرج قانونا أو مبكرا على دفعة واحدة عند نهاية خدمته ، بمعنى حصوله على مبلغ واحد مجمع ، بصرف النظر عن قيمته ثم لا شيء بالمرة ، لتنقطع الصلة بين من خدم الدولة من خلال وظيفته أو مهنته تماما !! ، أفكار الوزير لم تقتصر فقط على ذلك بل تمثلت فعليا ضمن مشروع قانون التأمينات الجديد الذى يعد ليناقشه مجلس الشعب فى الدورة الجديدة .

ملامح المشروع الجديد تشير إلي استمرار العمل بالنظام الحالي ، لأصحاب المعاشات وعدم السماح بإضافة مشتركين جدد، فيما يعتمد في بعض بنوده علي أنظمة مختلفة للتأمين والمعاشات منها ما يعرف بالحساب الدفتري ، الذي يعني إيداع المشترك لنسبة ١٢٪ من أجره في حساب شخصي واستثماره ، ثم نوع آخر يودع فيه المشترك ٥٪ من أجره في حساب نقدي ، ويتم استثماره في أصول مالية ويحصل عليها عند التقاعد ، وهذا النظام من وجهة نظر وزير المالية ، يتيح حرية اختيار أسلوب الاستثمار الأمثل لأموال المعاشات ،

باقي بنود القانون لم تتضح معالمها عند الطرح لأول مرة فى الدورة الماضية ، إلا أنها بدأت فى الخروج من جراب الحاوى هذه الأيام ،حيث يرى المستفيدين أن ذويهم لن يستفيدوا من المعاش الذى تم خصمه منهم طوال مدة خدمتهم بعد وفاتهم وهو خلق حالة من السخط بين جميع العاملين بالدولة والقطاع الخاص ،وخلق حالة من التقاعس عن سداد أموال التأمينات مادامت الحصيلة فى النهاية صفر !!، بعد أن قرر الوزير انقطاع المعاش عند وفاة المستفيد عن أولادة ولو كانوا قصر!!

الكاتب عبر جريدته «الكرامة » استطلع أراء عدد من الخبراء والمتهمين بالشأن الاجتماعى فى مصر فيقول الكاتب الصحفى محمود عوض – قبل وفاته بأكثر من عام – : « ليس لوزير المالية أو الحكومة أى حق إطلاقا فى التدخل فى أموال المعاشات وضمها للحكومة هذا أولا ، ثم أن ما يثار الآن حول أموال التأمينات الاجتماعية ما هو إلا إظهار للضبابية التى تتعامل بها الحكومة مع الشعب ، وهو أيضا تغيير لقواعد اللعبة ، فالفرد يدفع التأمينات من أجل تأمين مستقبل أولاده ، وما يثار على الساحة الآن هو بداية زلزال فى الواقع الاجتماعى المصرى ، لأن الحكومة هنا تصادر أموال ليست ملكها ،وهو أيضا جزء من عدم الشفافية الذى تمارسه الحكومة ، دون تحسب لعواقبه الاجتماعية الخطيرة !! بالإضافة إلى أن ماتفعله الحكومة بأموال التأمينات من مضاربة فى البورصة مبدأ مرفوض فى حد ذاته ، حيث لا توجد ضمانات لهذه المضاربة وبالتالى تعرض أموال الناس للضياع فى أى وقت »!!.

المهندس يحى حسين عبد الهادى لخص الأمر فى جملة بسيطة هى أن الحكومة تتلاعب بمصائر البشر وهو شيء ليس بجديد عليها ، فالوزير طبقا لما نشر فى الصحف يسعى لذلك منذ فترة ليست بالطولية وسبق أن تهكم على وزيرة التأمينات السابقة باعتبارها لا تفهم فى التأمينات ، سبق أن ذهب إليها ومعه رئيس «سيتى بنك » مطالبا بوضع أموال التأمينات فى البنك الأمريكى الشهير ، ولعل ما يثار حول إيداع نسب من الرواتب فى حسابات كما ورد فى مشروع القانون ،المقصود بها تنشيط حسابات هذا البنك فى مصر !!وأشار إلى أن الوزيرين محمود محى الدين وبطرس غالى زارا واشنطن وأمام الجالية المصرية تحدث وزير المالية عن زيارته لرئيس مجلس إدارة بنك «سيتى » فى واشنطن والحق بها عملية تطوير استثمار أموال التأمينات ، وهو أمر يشتم منه رائحة ليست فى صالح المستفيدين بالمرة !!

وعن التفسير الاقتصادى لذلك يقول الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق : « أن عملية إقرار الخروج للمعاش المبكر فى القطاع الوظيفى لم تتم حتى الآن ، وهى عملية صعبة جدا وفقا للهيكل الوظيفى الحالى حيث هناك ثلاث وزارات تمثل وحدها نسبة ٥٥٪ من عدد الوظائف فى مصر هى » الداخلية والأوقاف والتربية والتعليم » ، إلا أن الجوهر الأساسى فى الموضوع يهدف إلى التخلص من عبء الدين المحلى الذى وصل إلى نحو ٥٠٠ مليار جنية نصفها على الأقل هى أموال التأمينات الاجتماعية ، وما يقوله الوزير هو إلغاء لنظام الدفعات المستمرة للمعاش والتحول إلى نظام الدفعة الواحدة التى يحصل عليها مستحق المعاش عند خروجه من الخدمة !!

عبد الخالق أكد أن هذا النظام صورة للنظم الأمريكية التى خلقت مشاكل ليست بالقليلة للمواطن الأمريكى وحمل الفروق فى مبالغ المعاشات لمؤسسات أخرى مثل شركات التأمين الخاصة !! ، ثم أن ١٣ مليون موظف سوف تضحى الدولة بمستقبلهم «أصحاب المعاشات والورثة » مقابل نحو ١٥ مليار جنيه تضحى بهم الدولة لتستريح منهم ، بالإضافة إلى أنها بذلك تكون قد اشترت التأمينات التى تزيد عن الـ ٢٠٠ مليار جنية ب نحو ١٥ مليارً فقط ، دون أن تتكلف شيئا على الإطلاق حيث المال مال الناس فى الأساس ، والوزير ومن خلفه يفتحون بذلك الباب واسعا إلى خروج أصحاب المعاشات ، من رعاية الدولة إلى قطاعات أخرى خاصة بهدف تنشيطها على حساب الفئات الأضعف ، وتهدف أيضا إلى إلغاء هيئة التأمينات الاجتماعية نهائيا ، ودخول شركات التأمين الخاصة ، .. والأخيرة سوقها الآن مفتوح على مصراعيه للشركات الأجنبية ، وما يتم التخطيط له هو انسحاب للدولة من رعاية العامل والموظف الفقير ، بعد سرقته والسطو عليه ،لأن الأموال ليست ملكا لها بل هى ملك للناس دفعوها على مدار سنوات عديدة ، استقطاعا من أرزاقهم بغية تأمين المستقبل لهم ولأولادهم ،ما يحدث ليس إلا عملية سطو منظمة تتخذ من القانون غطاءا لها !!.

فيما أكد مسئول بهيئة التأمينات – رفض ذكر اسمه - إلي أن النظام التأميني الحالي حقق فائضاً قدره ٢٤٠ مليار جنيه اقترضتها الدولة لسد عجز الموازنة العامة ولم تحصل منها التأمينات علي أي عوائد حتي الآن وهنا مكمن الخطورة.. فالدستور يضمن كفالة الدولة لخدمات الضمان الاجتماعي علي أن تكون إجبارية.. ولم يقرر استخدامها في الاستثمار بالبورصة.. والسؤال هنا ماذا سيحدث إذا حدثت خسارة في البورصة ومن

يتحملها؟ ، ثم إن قانون المعاشات الجديد كارثة حقيقية لأنه يهدف فقط ، لزيادة موارد الحكومة ويمكنها من استثمار أموال المعاشات والتأمينات ، مع الحفاظ علي نسبة المشتركين وزيادة أقساط السداد لوضع تلك الأموال في صناديق استثمارية لكل صاحب معاش.. تدار بطريقة استثمارية مربحة ومستقلة من خلال شركات متخصصة !! مشيرا إلى أن الاستيلاء علي أموال التأمينات الاجتماعية والالتفاف حولها ينذر بكارثة .

وهو ما نحذر منه حيث يتيح لوزارة المالية ضمان التأمينات ، لكافة المنتفعين وحقوق أصحاب المعاشات ، وورثتهم بدلاً من بنك الاستثمار القومي وفي المقابل فإن دين الحكومة لبنك الاستثمار والتأمينات والتزام البنك تجاه صناديق التأمين سوف يتم تسويتها ، .. مصدر اقتصادي هام أكد أن انسحاب الدولة من الرعاية هو استسلام للدول الخارجية ، وتنفيذا لأجندتها التى تهدف إلى إقرار التقسيم الجديد للعالم الذى وضعته الدول الغنية ، وهو التقسيم الذى لم يترك حتى المدخرات المحلية المحدودة ، في الدول التى كانت تعرف بالنامية ، وأصبحت الشركات عابرة للقارات تسعى إلى وضع اليد عليها ، من خلال خصخصة البنوك المحلية وشركات التأمين ، وصناديق التأمينات الاجتماعية والصحية، بما يجعل تلك الدول تحت الاحتلال الاقتصادي الفعلي، وهو الأشد سطوة والأقل ظهوراً من الاحتلال العسكري !» ..

وزارة «المالية سابقا»..

١٥ عاما والدكتور يوسف بطرس غالى يمسك بمحفظة «بيت المال» لمصرى ، يتحكم فى أموال وأرصدة ٢٨٠ جهة حكومية ، يمارس هوايته كل يوم فى التحكم فى أرزاق العباد من الغلابة ، فيما يفتح الخزائن للمحاسيب ليغرفوا منها ما يشاءون ، ويلطم الخدود كلما استحق فقير حقا ، قائلا عبارته الشهيرة «الميزانية لا تسمح» ! ، غالى طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، ينفق نحو ٢ مليار جنيه سنويا ، على رواتب ٣٠ ألف مستشار ، فى دواوين الحكومة المختلفة ، كما كشف تقرير الجهاز حول الموازنة العامة للدولة ، عن فضائح الصرف الحكومي فيما يتعلق بالسيارات ، حيث أكد أن السفه في البذخ الحكومي وصل إلي حد استيراد مستلزمات تشغيل وصيانة سيارات الحكومة من الخارج!، وقال إن هذه المستلزمات وأمورًا أخرى مثل الوقود والزيوت وقطع الغيار بلغت ٦,٦ مليار جنيه من ميزانية الوزارات، فيما يجد المتابعون أن التصريحات الحكومية التى تتحدث عن الترشيد والحدّ من البذخ

الحكومي ، لا تأتى إلا حين يطالبها الغلابة بالنظر إليهم مجرد نظرة عطف ، حينها يطل الوزير الذى تنقل بين ٣ وزارات كسابقة هى الأولى فى تاريخ مصر كله ، وهو يبتسم ابتسامة استضعاف ، وكأنه يستجدى الناس أن يتبرعوا له ولوزارته !

الوزير الذى يبتسم مستفزا نحو ٥٤ ٪ من المصريين تخطوا حاجز خط الفقر بمراحل، متعللا بضعف الميزانية ، و يترك الملايين يذهبون إلى أعمالهم يوميًا في أتوبيسات مزدحمة ومتهالكة وقطارات غير آمنة على حياتهم ، فيما يترك أكثر من ثلاثة آلاف سيارة خصصت لكبار المسئولين بالجهاز الإداري ، بل أنه في بعض الأحيان يصل البذخ لأن يكون للوزير ما بين ٦- ١٥ سيارة لموكبه، هذا بالإضافة إلى ٣٥ ألف سيارة أخرى مستوردة يستخدمها جهاز الدولة ، ليصل الإنفاق الحكومى ، بمباركة الوزير إلى ٩ ,١٠ مليار جنيه ويستحوذ علي نسبة١ ,٦٪ من إجمالي الموازنة ، بينما الوزير فى المقابل يستولى على نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، من أموال اليتامى والأرامل بالتأمينات الاجتماعية ، ويضمها إلى وزارة المالية بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي رفض ضمَّ المال الخاص بأصحاب المعاشات والتأمينات إلي المال العام !

الوزير هو المسئول عن إهدار نصف مليار من هذه الأموال فى البورصة، ناهيك عن خطورة دمج هيئة التأمينات فى وزارة المالية ، ليصبح المدين متصرفا فى أموال الدائن والنتيجة أن ٢٦ مليون مواطن على المعاش ، رهن الوزير مستقبلهم ومستقبل أولادهم بإدارة حكومية لها تاريخ طويل من الفشل الإداري، ليبقى السؤال هو كيف يمكن نطمئن لإدارة أموال ضخمة لا سلطان للوزارة عليها ؟ ، الحقيقة أنه من المستحيل الاطمئنان، خاصة أن الدكتور غالى استخدم طرقا ملتوية، منها مثلا أن الحكومة حصلت على موافقة اتحاد النقابات العمالية على ما فعلته، فى حين أن هذا الاتحاد لا يمثل أكثر من ٧ ملايين، ناهيك عن الشكوك فى شرعية انتخابات قياداته، لأن هناك أحكاما قضائية بالتزوير لم تنفذها وزارة القوى العاملة.

المصيبة الثانية التى يستعد الوزير لتنفيذها ومتوقع أن تمر، هى إضافة عبء معاش السادات والمعاشات الاستثنائية على أموال دافعى المعاشات، فى حين أنها سياسة الحكومة التى يجب أن تدفعها من ميزانيتها، ناهيك عن إضافة الآلاف من أصحاب المعاش المبكر، الذين تحولوا من موردين إلى مستحقين للمعاش ، أضف إلى ذلك التصريحات المراوغة حول أن الوزير وحكومته يريدون إصلاح النظام التأمينى،

للتغطية على الاستيلاء على الأموال، فى حين أن هذا النظام هو السبب فى وجود فائض وصل إلى ١٧٠ مليار جنيه، ولم يواجه أى مشكلة من قبل ، غالى مستمر فى الوزارة بعد أن تولى منصبه الجديد فى اللجنة المالية لصندوق النقد الدولى ، الذى يشترط بقاءه فى الوزارة ليظل فيه ، كل ذلك رغم أن الوزير طوال استوزاره الذى استمر لمدة ١٥ عاما تلاحقه أسئلة بلا إجابات، تترجم إلى استجوابات وأحياناً إلى بلاغات للنائب العام.. وردوده دائماً جاهزة، لكنها لا ترضى الرأى العام ، وهو يدير أموره بعناد واضح، بدأ فى الأزمات التى أحاطت بأداء وزارته ، فمن التأمينات إلى الضرائب العقارية احتجاجات واعتصامات وصلت إلى مقر الحكومة بشارع قصر العينى ، وكان يمكنه تلافى ذلك بتنفيذ المطالب العادلة للمحتجين ، إلا أنه عاند طويلا ولم يرتجع إلا بضغوط أمنية وقرارات عليا ، أجبرته على الرضوخ أخيرا لمطالب موظفى الضرائب العقارية ، الذين يقف هو فى صفهم ليقيموا نقابة خاصة بهم ، فى مواجهة حسين مجاور رئيس اتحاد العمال ، وهو تصرف مفاجئ لم يستوعبه أحد حتى الآن !

على جانب آخر يحاول الوزير إقامة معركة مع أعضاء نقابة الصحفيين ، بتأخير صرف بدل التدريب والتكنولوجيا لشهرين متواليين ، بينما يقوم أعوانه بتسريب الأخبار عن نيته إلغاء البدل ، برغم موافقة رئيس الوزراء عليه ، متعللا بعدم وجود فائض ميزانية ، بل الأخطر من ذلك أن الوزير لجأ إلى وضع البدل على لائحة الحوافز فى وزارته ، ليكون خاضعا لتوقيعه بالاستمرار أو الإلغاء ما إن أراد ذلك ، وهى حيلة جديدة يستطيع من خلالها الاستيلاء على ٢٥٠ مليون جنيه ، هى قيمة تمغة الإعلانات الصحفية كاملة ، رافضا كافة الاقتراحات التى قدمها مجلس النقابة للحصول على نسبة من هذه الحصيلة ، لتحل النقابة محل الوزارة والمجلس الأعلى للصحافة ، فى منح الصحفيين من أعضائها حقهم المشروع ، بدلا من هذا الموقف المشين الذى يقفه «والى» المالية منهم ! ، الوزير الذى يرفض منح أصحاب الحق حقوقهم ، انتقد الخبراء قراره بضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة الأزمة المالية، لأنه منح منها مليارى جنيه لدعم الصادرات لزيادة تنافسية السلع المصرية فى الأسواق الخارجية ، رغم أن المصدرين يحصلون على دعم وإعفاءات منذ سنوات، ولم يظهروا كرامة ولم يضيفوا شيئا للأرقام الهزلية التى تتحقق من التصدير، بينما حصلت محافظة شمال سيناء على خمسة ملايين جنيه، و١٥٠ مليوناً لتمويل مشروعات بناء مدارس !.

الفصل الثاني

الكل متهم !!

ومن تصرفات وزير المالية المسئول عن دعم الكبار فقط ، إلي التساؤلات الملحة حول مؤهلات رجال المال فى مصر ، وكيفية الحصول على هذا المال ، وعن المكان الذى يختبئ فيه قانون « من أين لك هذا » ، هذا المال الذى يستثمر لحساب آخرين ، ثم من أين أتى به الآخرون ليمنحوه لمن يستثمره لهم ، الظاهرة متكررة ، ومعين النصابين لا ينضب ، فيما لا ينضب أيضا معين الضحايا وكلهم من الكبار ، لذلك فالكل يتحرك شاهرا أسلحته ، دون سؤال .. من الجانى ؟ المتهم أم الضحايا ؟ نحن لا ندافع عن أحد لصالح آخر ، ولكن لابد من طرح الأسئلة الشائكة فى موضوع «البوشى» (قضية نصب احتلت عناوين الصحف بداية عام ٢٠٠٩) ، عن مسئولية وزير يمتلك شركة ولا يرى أن آخر انتحل صفتها ، دون أن يتحرك لينبه من يسعون إلى الوقوع فى الشرك ثقة فى اسمه المستغل ، ثم يكتفى بالقول « أنا مجرد مساهم فى الشركة » ، وينسى أن يقول لنا لماذا سكت عن خسائره المتوقعة ، ولماذا لم يتحرك لكشف انتحال اسم شركته من أحد الشركاء ، أما أصحاب الملايين التى ضاعت بالفعل ، أم باتت المطالبة بها مزيدا من الطمع ، فهؤلاء كلهم يجب أن يعلنوا عن مصادرها ، وهل سددوا حق الدولة فيها من ضرائب وخلافه ، لهذا نقدم فيهم بلاغا للنائب العام نطالب فيه بالتحقيق معهم حول كل هذه الأسئلة ...

أباظة وشقيق الجبلى فى الخلفية

الوزير أمين أباظة نفى وهو صادق أى علاقة له بما يفعلة البوشى ، فيما لم يفسر أباظة كيف غاب عنه وهو رجل المال العتيد ، أن هناك شركة أخرى نبتت من باطن شركته التى يملك أغلبية أسهمها ، وأن فى ذلك مخالفة لقانون العلامات التجارية ، يؤثر على شركته وأسهمه ، خاصة بعد أن أمر النائب العام بالتحفظ على ممتلكات «البوشى» ومن بينها أسهمه التى يمتلكها فى شركة الوزير ، باعتراف الأخير شخصيا للتليفزيون ، عندما أكد مثله مثل محامى المتهم على ملكية البوشى لأسهم فى الشركتين ، وعضويته لمجلسى الإدارة فيهما ، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال الذى لم

يفطن له أحد وهو « ماهو موقف أموال الوزير بعد عملية التحفظ ؟ ، وهل ستسقط الشركة وهو أمر جائز .. ثم كيف سيتصرف الوزير ؟ »

استغلال «البوشى» لاسم الوزير واسم الشركة التى كان يرأس مجلس إدارتها ، مثبت بالأوراق الرسمية ، وكانا شركاء فى الإدارة حتى تولى الوزير لمسئوليته الوزارية ، فالبوشي كان عضوا منتدبا في شركة « أوبتيما » لتداول الأوراق المالية ،التى يملك أباظة ٣٨٪ من أسهمها ، ثم أسس البوشى شركة تحمل اسما مشابها لشركة الوزير وهى « أوبتيما جلوبال هولدنج » لتداول الأوراق المالية ، وعقود الاستثمار التى حررها البوشى لضحاياه تحمل «لوجو» الشركتين معا .. الوزير لم يعلم كما قلنا وقال .. ، ولكن لنا أن نعيد التساؤل من جديد .. هل ستتأثر أموال الوزير فى الشركة الأم بعد الفضيحة ؟ وكيف سيتصرف حفاظا على ماله الخاص ؟

قائمة الضحايا تحمل أسماء رنانة استخدمها «المتهم بالنصب» فى جلب طامعين جدد ، على رأسهم شقيق وزير آخر فى الحكومة هو حاتم الجبلى وزير الصحة ، والمودع هو حسن الجبلى الشقيق الأصغر للوزير ، وهو من أكبر المودعين الظاهرين حتى وقت نشر الموضوع ، حيث أودع نحو ١٢ مليون دولار ، لم يتم تحديد موعد إيداعها ، لنحسب قيمة ما حصل عليه من فوائد ، من أجل خاطر شقيقه ! ، حيث تقوم هيئة الدفاع عن البوشى بتسريب الأنباء عن حصول البعض من أصحاب الحظوة والسلطان على نسب تفوق أى معدل للفائدة فى العالم ، اللهم فوائد شركات النصب الأمريكية ، وتؤكد هيئة الدفاع عن الضحايا أن البوشى استغل قائمة المشاهير وعلى رأسها الوزيرين ، بالإضافة إلى الأسماء الرنانة الأخرى مثل الكابتن محمود الخطيب ، فى الإيقاع بضحاياه ، ونيل ثقتهم فى منحه أموالهم عن طيب خاطر ، وهو ما نجح بالفعل لتضم القائمة مودعين من طبقات اجتماعية متميزة ، بعضهم من كبار رجال الأعمال والمتعاملين مع البورصة ورياضيين وسياسيين كبار وفنانين وأمراء بدول خليجية وعدد من صغار المستثمرين، حيث تقدر استثماراتهم جميعا بما يفوق على نصف مليار دولار.

تكنولوجيا النصب !

أغرب الأشياء أن أحدا من الذين سلموا أنفسهم وأموالهم للبوشى ، لم يسأل نفسه ولو لوهلة كيف صنع الرجل هذه الأموال ، وكيف صعد بسرعة الصاروخ ليكمم عقولهم بالطمع والجشع ، فيمنحوه من المال الذى لم يتعبوا فيه كل هذه الملايين ،

الظاهر أن كل هؤلاء شركاء للنصاب ، فهم جميعا أبناء عصر يعتمد على ما يضيفه عنصر المال للشخص ، دون سؤال عن المصدر وطبيعته ، خاصة فى ظل انتشار عمليات غسيل الأموال بحسب كافة التقارير الدولية على أرض المحروسة ، لذلك يبدو أننا سنطالب النائب العام بالتحقيق ، مع كافة المودعين طرف المتهم بالنصب ، بموجب القانون الذى لا يُفعّل سوى على الغلابة ، لنعلم جميعا من أين لهم كل هذا المال ؟!

البوشى اعتمد على ذلك فصنع الهالة التى أحاطت به.. بنفسه ، فلم يكن أحد يعرفه فى مصر كلها قبل أن يختاره المحافظ عبد الجليل الفخرانى عضواً بمجلس إدارة النادى الساحلى الشهير «الإسماعيلي» ، إلا أن الأخبار المتوالية عنه بدأت فى الظهور بعد ذلك ، حيث نشرت الصحف نقلا عن «مواقع الإنترنت» ، وهو خبير فى الأخيرة أنه :« حاز المركز الـ٢٤ في قائمة أفضل خبراء المال في العالم لعام ٢٠٠٧، وهي القائمة التي تعدها هيئة الاحتياطي الفيدرالي الأميريكية، متقدماً أربعة مراكز عن ترتيبه العام الذى قبله ، وهو العربي الوحيد ضمن خمسين رجل مال واقتصاد تشملهم القائمة وهو شرك نصبه الرجل للضحايا فسقطوا فيه ، فيما سقطت دبى ممثلة فى نائب حاكمها فى نفس الشرك ، فقام الأخير بتعيين «البوشى» ، فى منصب يقوم علي أساسه بوضع معايير تقييم أداء شركات إدارة المحافظ في دبي ، فسقطت وأشهرت إفلاسها أخيرا ، بدعوى الأزمة المالية العالمية ، ولو كان النصاب مؤهلا لمنصبة ، لما قال محاميه أن أرصدته أصبحت صفراً ، ولا أصبحت نظم المال فى دبى خاسرة كما حدث !

وجاهة أخرى تشير إلى أن «البوشى» لابد أن يكون عضوا فى إحدى الجماعات النافذة المتحكمة فى قرارات الاتحادات الدولية من أمثال قسطنطين حاكم أمارة «سيون » الكروية ، خاصة بعد الإعلان عن انضمامه للجنة تنمية الموارد بالإتحاد الدولى لكرة القدم ، بالإضافة إلى أن تلك الإشارة ، تؤكد وجود أعضاء غيره فى الخلفية ، ساعدوه ليصعد إلى القمة لتكون ساترا له ، للقيام بأعمال الجماعة الشبيهة بالجماعات التى أسقطت الاقتصاد الرأسمالى كله ، فالشبه واضح ، كشفته رسالة انتحار لضحية من ضحايا أشباه البوشى الأمريكيين ، فأوضحت السر خلف كل الأزمة المالية العالمية ،.. شركات وهمية تجمع الأموال بنفس الطريقة البوشية ، وضحايا يحكمهم الطمع أو الرغبة فى غسيل الأموال ، ثم لا شيئ .. تختفى الشركة

ويلهث المودعون خلف عناوينها المختلفة ، ويكفى ضرب مثال لآلاف الشركات التى تمركزت فى جزر «الباهاما» الأمريكية ، وما أن توصل المودعون إليها ، حتى كانت المفاجأة فى أنها ليست سوى لافتات على رسوم لأبواب وهمية غير موجودة ! ، بالمناسبة البوشى يحمل الجنسية الأمريكية !

قائمة الضحايا

الاسم	المبلغ	الاسم	المبلغ
الكابتن محمود الخطيب	٥ ملايين دولار	الفنانة ليلى علوي	٦٤٠ ألف دولار
حسن الجبلي	١٢ مليون دولار	الفنان حسين فهمي	٢ مليون دولار
البرلمانية ماجدة شنودة	١,٦ مليون دولار	الفنانة ميرفت أمين	٧٠٠ ألف دولار
كريم خليل إبراهيم شوشة	٢,٦ مليون دولار	فكري بدر الدين حمدي	٥٠٠ ألف دولار
حامد بهجت الدين الشربيني	٨٥٠ ألف دولار و١٠٠ ألف يورو	سارة فكري بدر الدين حمدي	٢٥٠ ألف دولار
عمر سعد محمد شلبايه	٢ مليون دولار	عمرو فكري بدر الدين	٢٥٠ ألف دولار
محمد سعد مسعد شلبايه	١,٣ مليون دولار	طارق محمود أبو طالب	٥ ملايين دولار
احمد عادل أحمد سيد	١,٣ مليون دولار	هدى بهجت الدين الشربيني	٢٣٠ ألف دولار
محمد أحمد إحسان	١,١ مليون دولار	نهى بهجت الدين	١٠ آلاف دولار
عبد الرؤوف هلال	١٠٠ ألف دولار	مدحت حسن دره	٢ مليون دولار

الاسم	المبلغ	الاسم	المبلغ
مها إبراهيم الشعبيني	٣٢٠ ألف دولار و١٠٠ ألف يورو	بهاء الدين حامد	١٠٠ ألف دولار
سليمان محمود الحكيم	١٢٠ ألف جنيه استرلينى	جمال الدين إحسان العقاد	٥٣٠ ألف دولار
احمد حمد المقيم	٧٠٠ ألف دولار	ناجي فؤاد سعد	١٠٠ ألف دولار
عاطف أنور بسطا	١,١ مليون دولار	أحمد على ماجد	٤٠٠ ألف دولار
رؤوف محمد نور	١٠٠ ألف دولار		
صافيناز محمود صدقى	٥٠ ألف دولار و١٦ ألف يورو	أشرف حسن فهمي إسماعيل	١,٥ مليون دولار
سعيد غريب محمد	١,٩٦ مليون دولار	محمد الشرقاوي	١٤ مليون دولار
محمد حسن فهمي إسماعيل	٨٢٠ ألف دولار	ممدوح حسن فهمي إسماعيل	٣٠٠ ألف دولار
عادل الكيلاني	١١ مليون دولار	محمد سعيد	٣ ملايين دولار

جدول رقم (٣)

بلغت المبالغ التي نصب فيها البوشي ٢٠٠ مليون دولار منها ١٥٢ مليون دولار لرجال أعمال مريين و٤٨ مليون من إماراتيين ، الغريب فى الأمر أن الضحايا يمثلون أسرا بأكملها ، أبرزهم أسرة شريكة ورئيس مجلس إدارة شركة «أوبتيما» فكرى بدر الد حمدى.

الأيدى العمة

«فتش عن أة» .. ثم عن دبى ومن بعدهما رجل أعمال ، لتجد صورة الجريمة واضحة جلية لنموذج الجرائم الفضائحية فى مصر المحروسة ، ذلك هو أبرز ما أضافته جريمة صب المتهم فيها نبيل البوشى ، المحبوس حاليا فى إمارة دبى ، معيدة

إلى الأذهان القضية المحظور النشر فى تفاصيلها « وقت كتاب الموضوع » ، الشهيرة بقضية «سوزان - طلعت - السكرى» ، فأقوال الضحايا حمل الزوجة المغربية «حكمت بوجلاية» ، بالإضافة إلى زوجات أخريات غير معلوات أكد الضحايا أنهن تلقين الأموال عبر شهر يار النصب الجديد ، الذى دأب بحسب الأقوال التى أدلى بها البعض أمام النيابة ، على الزواج والطلاق ومنح نفقات المتعة ومؤخرات الصداق ومن قبلها المهور ، من أموال المودعين ، فيما يمنح هؤلاء الفوائد من أموال جديدة حصلها ، على طريقة :« لبس طاقية هذا لذاك » !

الأشهر هى حكمت التى تعيد ذكريات حصول «قتيلة دبى على ملايين الدولارات ، كما تعيد قصة «دوخينى يا لمونة» الخاصة بالزواج الطلاق ، أو كما قالت :«تزوجته ٩ شهور وطلقنى .. ولم آخذ ال٨٠ مليون دولار ، نافية أن تكون حصلت على ما يدعيه الضحايا ، فيما عادت وقالت أنها حصلت مرالبوشى على إقرار يبرئ ذمتها من المبلغ المذكور ، وهى حيلة كما يقول محامى الضحايا نت معلومة ، فى مثل هذه القضايا ! ، وهو ما رد عليه الكاتب سعيد عبد الخالق - رل عن دنيانا بعد ذلك بنحو عام - لبرنامج القاهرة اليوم حين قال :« انه يعرف الكثيرن السيدة المغربية (حكمت) التى اتهمها المودعون بالاستيلاء على ٨٠ مليون دولار وأا زوجة البوشى »، مكذبا كل ماقالته لعمرو أديب على الهواء وقال أيضا :«كانت متجوزةبنانى وانطلقت منه ، وجت مصر علشان تتجوز راجل سعودى ، وبعد الجواز خلفتنه بنت ، ولما عرفت «البوشى» عن طريق واحدة صاحبتها مغربية برضه مقيمة فى مر ، وكانت من كام يوم عاملة عيد ميلاد حاجة أبهه ، ولما عرفت «البوشى» عن طرها خدته منها وانطلقت من السعودى وسابت له البنت ،وراحت اتجوزت «البوشى لما السعودى عرف اكتشف انها تزوجت أثناء فترة العدة !!!»

عبد الخالق قال أيضا :« يقال أن البوشى كتب للست دى كل حاج، ويقال انه كان عامل لها توكيل عام والورقة اللى معاها إبراء الذمة ده كان كاتبها ، السجن »، فى ذات السياق جاءت أقوال محامى البوشى نفسه لتكذب الست حكم وتؤكد أنها لا تزال زوجته ، وأنه كتب لها شقة على النيل قيمتها ٢,٥ مليون جنيهفيما أكدت شهادات أخرى تؤكد أن حكمت لها شقة فى مصر الجديدة ، ولها إقامةعلى جواز السفر الخاص بالبوشى ، وأنه حول لها مؤخرا مبلغ ٣٠٠ ألف دولار ،مو مايكذب

ما يدعيه حول تحول رصيده إلى الصفر ، اللهم إذا كان هذه الصفر خاصا فقط بالمودعين ، فيما يتحول إلى أوراق خضراء إذا تلقته الأيدى الناعمة ، التى حصلت أموال وحصيلة النصب !

الاسماعيلى واجهة الشهرة

من داخل مجلس إدارة النادي الإسماعيلى عرفت الشهرة طريقها الى البوشى ، وعرف هو كيف يستغل وجوده داخل النادى الشهير ، ساهم إلى حد كبير فى زيادة جرعة التعصب داخله ، من خلال دخوله فى أكثر من صفقة نزاعية من الأندية الأخرى ، فهو بطل حكاية عودة حسنى عبد ربه للأسماعيلى ، وهو أيضا الداعم الوهمى لصفقة إبراهيم سعيد ، وكما يقول عدد من رجال المال فى الإسماعيلية ، أنه حاول توريطهم ، فى صندوق استثمار ، قيل : إنه شريك فيه مع المهندس يحيى الكومى ، هذا الصندوق أعلن البوشى بنفسه عنه فى أحد الحوارات الصحفية التى أعقبت تعيينه فى مجلس الكومى ، قال عنه يومها أن رأسماله يبلغ ١٠ ملايين دولار .. كبداية ، وأنه ربح ١٠ ٪ خلال شهر ونصف !!

أقوال البوشى التى دائما ما تجنح صوب الدعوة لجمع المال ، تؤكد أنه كان يدبر شيئا فى الخفاء ، فهو صاحب مقولة :« أنا مستغرب من رجال الأعمال في الإسماعيلية فيجب عليهم أن يشاركوا حتي بإعلان قيمته ٥٠٠٠ جنيه في المباراة .. ولو أن كل رجل أعمال أخذ إعلانا أو اثنين طوال الموسم سيكون هناك ربح مادي للنادي الإسماعيلي » ، وكما تهكم بعض الذين افلتوا منه فقالوا :« طبعا كان هاياخد عائد الإعلانات بغرض استثماره فى الصندوق غير المعلن عنه ، ثم نجد انفسنا نجرى وراءه مع الذين يصرخون الآن ! ، ورغم ذلك لا يعلم أحد مصير هذا الصندوق ، وهل تم إنشاؤه ويخشى الكومى الزج باسمه فى الفضيحة ، أم فطن للأمر وانسحب فخاب ظن البوشى ؟ ، الصندوق المزعوم كان سيلقى مصير ضحايا لبوشى الحاليين ، حيث تتلاقى دعوته المنشورة فى الصحف مع ما أدلى به الضحايا ، حول طريقة سحبه للأموال منهم ، فالبوشى قال :« أن إدارة النادى الإسماعيلي ترحب برجال الأعمال الراغبين فى المساهمة فى زيادة هذا المبلغ مع العلم بأن رأس مال كل فرد سيحتفظ به » ، وهو نفس مضمون العقد الذى كشف عنه الضحايا فى بلاغاتهم ضد النصاب !

نصاب أم رجل أعمال ؟

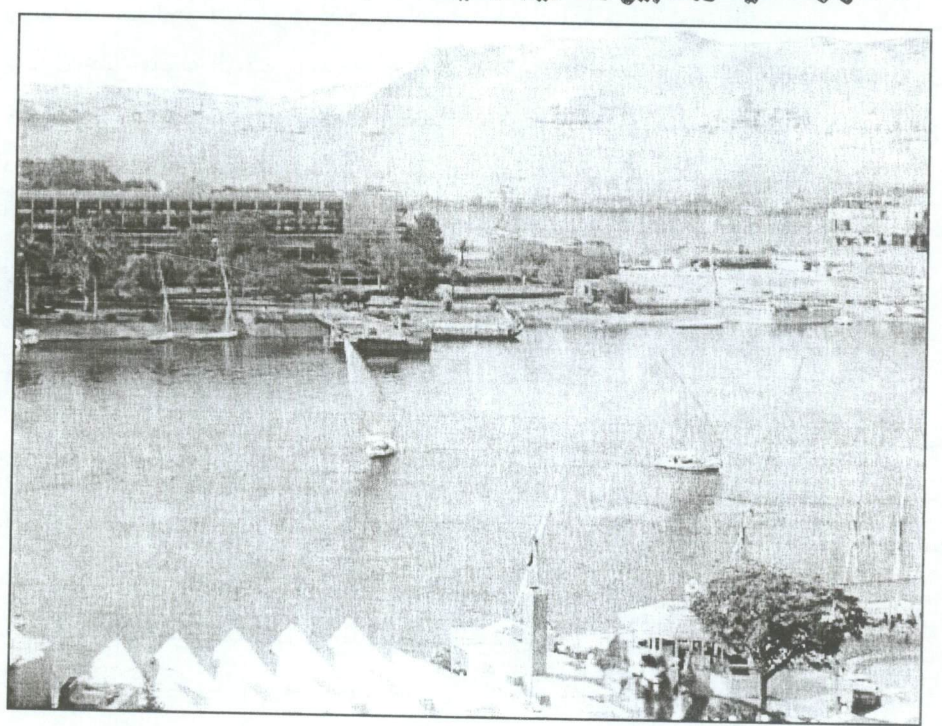
من الوسط الرياضى زاعت شهرة البوشى ، ومنها امتدت يداه لسلب ضحاياه إرادتهم وأموالهم ، ومن داخل الوسط أيضا برزت أسماء لهؤلاء ، لذلك استطلعت «الكاتب » بعضا من آراء الرياضيين ممن جاءت أسماؤهم عبر سرد فصول الفضيحة ، وممن احتسبوا من أصدقاءه داخل النادى الإسماعيلى ، فى البداية حاولنا الاتصال بالكابتن محمود الخطيب فاستحال ذلك لوجوده فى نيجيريا لأداء مهمة كروية خاصة بالنادى الأهلى ، من الأسماء الأخرى التى ذكرتها الصحف كان رجل الأعمال الإسماعيلاوى مدحت الوردانى الذى كان شاهدا على علاقة البوشى بناديه الإسماعيلى ، سألناه فقال :« البوشى كان يدعم النادى بالمبالغ المالية التى يحتاجها المجلس ، إلا أنها أقل بكثير مما يتحدث عنه المودعون » ، فيما أكد الوردانى على جهله بحقيقة البوشى برغم الصداقة القوية التى كانت تربط بينهما ، فيما أشار إلى أن البوشى لم يدفع للإسماعيلى سوى ٥ ملايين جنيه فقط ، مضيفا أن الأخير ليس مظلوما من وجهة نظر الوردانى ، مطالبا بتعاون الشرطة المصرية مع البوليس الدولى لإعادته الى القاهرة ، ثم وضع خطة مناسبة لإعادة المبالغ التى حصلها من المودعين !

عصام الحضرى أيضا كان من الأسماء التى ارتبطت بالبوشى ، خاصة أثناء أزمة هروبة الى نادى «سيون» ، وأخيرا تواكبت عملية القبض على «البوشى» ، مع اجتماع الاثنين فى وجود رئيس مجلس إدارة الإسماعيلى ، لحث الحضرى على التوقيع للإسماعيلى فى دبى ، وهو ما نشرته صحف كثيرة ، كانت إعلانا عن وجود المتهرب هناك ، الحضرى نفى أن يكون سببا فى القبض على «البوشى» ، مؤكداً على أنه التقاه بالمصادفة عندما كان يحضر تكريم مجلة سوبر الإماراتية له ، وأنه علم أن عملية انتقاله من «سيون» الى الإسماعيلى ، ستكون بمشاركة «البوشى» مع بعض رجال الأعمال ، مشيراً إلى أن «البوشى» يعمل كمستشار مالى لنائب حاكم دبى ، كما أنه يمتلك أسهما فى شركات كبيرة قادرة ، على تغطية الخسائر الكبيرة التى تعرض لها ، وهو الحل الوحيد الذى يملكه لرد الملايين التى حصل عليها ، إذا كان يريد الحصول على حريته !

فيما أكد الكابتن على أبو جريشة ، أن «عمر» البوشى داخل النادى الإسماعيلى لم يتعد السنوات السبع ، لم يكن له فيها أى دور قيادى ، ودافع عنه قائلا :« البوشى لا يتحمل وحده مسئولية الخسائر التى حدثت له ، حيث الأزمة المالية على المستوى

العالمى ، وهو يتحدث بشكل دائم وحقيقى عن أصول وأسهم وشركاته الخاصة ، بدليل - والكلام لأبو جريشة - أن المودعين الذين يتحدثون عن ضياع أموالهم حصلوا على عائد مالى كبير ، وصل إلى ١٠٠٪ من أصل المبلغ ، لذلك مطلوب من «البوشى» تقديم المستندات الدالة على ذلك !» ، أبو جريشة كشف عن البوشى سدد ٥٠ ألف يورو للمحامى الإيطالى الذى كان يتولى قضية حسنى عبد ربة ، أثناء قضيته الشهيرة مع نادى «ساليزبورج» ، دون أن يوقع ورقة رسمية له بنفس القيمة ! ، مضيفا انه طلب من «البوشى» تحمل تكاليف صفقة شراء إبراهيم سعيد من نادى أنقرة التركى مقابل ٢٠٠ ألف دولار ، وهو نفس المبلغ الذى يرفض المهندس نصر أبو الحسن الاعتراف به ، ويطلب من اللاعب تحمل تكاليف انتقاله إلى الإسماعيلى !.

الأسرار الخفية وراء بيع وتخريب بحيرة ناصر..



صورة رقم (٢١)

مصادر الثروة الحرام تجلت في مجالات أخري أيضا ، فأعضاء «جمهورية الفساد» لم يتركوا شيئا في البر أو في البحر ، برغم المظاهرات المتعددة التى تندد كثيراً بالسياسات البيعية التى اعتاد آل الحكم ممارستها ، نحو ثروات المصريين بكافة أنواعها مصانع وأراض رملية وطينية ، ليصل الأمر إلى حد بيع مياه النيل ممثلا فى الخزان الرئيسى الذى يحتوى على نحو ٨٠٪ من مخزون المياه فى مصر كلها ، ومعه حياة المصريين حاضرهم ومستقبلهم ، فبعد تعثر الاستيلاء على جزر النيل ، «الوراق والدهب والقرصاية» دون الإلتفات بالطبع لجزر أخرى استولى عليها علية القوم من وزراء ورجال أعمال ، تحولت الحكومة من الاستيلاء المباشر إلى سياسة التدرج خطوة فأخري .

فحولت العيون الشرهة للربح إلى بحيرة «ناصر» ، لتكون محلا جديداً لمنتجعات رواد ملاعب الجولف ، وهواة صيد التماسيح من المغامرين بحياة الشعب ، وكأنهم يردون على مقولة الدكتور ممدوح حمزة فى حواره لـ «الكرامة » ، الذى قال فيه:« أن بحيرة ناصر تملك حل جميع مشاكل مصر» ، وبدلا من الالتفات لكلام الرجل أو دراسته على الأقل ، جاء العرض العبقرى لمجموعة قيل أنها لمستثمرين مصريين ، « بالمار» .. اسم غامض ربما يجمع بين الأحرف الأولى لمستثمرين مصريين بالفعل ، وربما يحمل اسم رئيس جماعة « أور» الإسرائيلى .. مهندس المستوطنات داخل الكيان الصهيونى ، وربما تحمل اسم شريك « بل جيتس » صاحب «مايكروسوفت» ، وربما تحمل اسما لا يعنى سوى عنوان غامض لشفافية الحكومة !!

التكهنات حول أصحاب عرض تخريب مخزون مياه النيل ، مستمرة ما دامت التعمية صارت أسلوبا معتمدا لدى حكومتنا الرشيدة ، حتى أنها خمنت بحسب الضمير الشعبى أن الشركاء ربما يتشكلون من «بهجت وأبو العينين ومنصور واحمد هيكل والمغربى» ، وربما ساويرس ، وربما آخرون من رجال هذا العصر ، الذى لا هم له إلا بيع مصر وترك أهلها عرايا فى برد الشتاء وحر الصيف ، الغريب أن عرض التخريب والتنكيل بالبحيرة ، التى تحمل اسم ناصر الثورة ، جاء فى شهر الاحتفال رقم ٥٦ لقيام ثورته ، وهو رقم ذو دلالة فسره بعض أصحاب التكهنات بالعدوان الثلاثى على مضخة الحياة لقلب مصر ، دون تحديد لثلاثى هذا العدوان اللهم إذا كان يقصد نظيف «الكندى» ، مضافا إليه رجال الوريث بعضهم أو اثنين منهم ، فيما

يجلس الوزير صاحب الولاية على مياه النيل بلا حول ولا قوة !

كل ذلك يحدث فى ظل وجود مفارقات عجيبة شهدتها البحيرة ، خلال عامين لا أكثر ، ففى ظل الأزمة المائية والخلافات الناشبة بين دول حوض النيل ، على حصة كل منها من مياه النهر الخالد ،.. تأتى الأخبار وهى تحمل اقتراحا أسود قادم من البيت الأبيض ، يقضى بأن تقوم مصر بتخزين مياه النيل في إثيوبيا بدلاً من بحيرة ناصر!!، كان ذلك فى أبريل من عام ٢٠٠٨ ، حيث صرح «أرون سالزبيرج»، مدير قضايا المياه فيما وراء الحدود في مكتب المحيطات والعلوم البيئية بوزارة الخارجية الأمريكية :« بأن جهود مصر لتخزين المياه في بحيرة ناصر أدت إلى خسارة في المياه قدرها ٢٥ بالمائة بسبب التبخر ، وأضاف إنه سيكون أفضل كثيرا أن تختزن المياه في المرتفعات الإثيوبية بحجة أنها أبرد، ويترك مزيداً من المياه للآخرين ليستعملوها، على حد وصفه » !

الأغرب فى ظل قصة بيع شاطئ البحيرة ، كان فى وجود اتفاقية بين وزارة البيئة والحكومة الفنلندية لتنمية سواحل بحيرة ناصر وخور العلاقي، لخدمة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، التى تعمل حكومة البيئة على تلويثها بمخلفات منتجعات السادة مجهولى الهوية ، أصحاب عرض التخريب والتلويث ، من جهة ثانية وفى إطار مشروع التوأمة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، قرر الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري «الأسبق» تنفيذ مشروع إدارة جودة المياه ببحيرة ناصر ، الذي يموله الاتحاد الأوروبي بحوالي٤ ,١ مليون يورو يهدف إلي إحداث تنمية مستدامة في البحيرة ، بالاستعانة بالخبرات العالمية لدارسة تأثير الأنشطة التنموية علي المياه ! ، .. فى ذات التوقيت كانت بعثة علمية من وزارة الموارد المائية والري ، والهيئة العامة للسد العالي قد قامت بأبحاث في البحيرة استغرقت٢١ يوما ، وضمت٩٠ باحثا وعالما من خبراء المياه في مصر والسودان للاطمئنان علي سلامة ونقاء مياه بحيرة ناصر ، من خلال سفينتي أبحاث مزودة بأحدث المعامل المجهزة لرصد أي تغييرات في نوعية المياه ، المهم أن البعثة خلصت إلى أن البحيرة أنقي بحيرات المياه العذبة فى العالم!

السؤال هنا لابد أن يطرح هكذا .. هل كانت البعثة تدرس جدوى المشروع للمستثمرين قبل تقديمهم للعرض الأسود ؟ .. حيث الفترة الفاصلة بينهما لم تتعد ٣ أشهر ؟، فى ظل تجاهل وزير الرى للتوصيات العلمية ، التي تم التوصل إليها في عهد

الدكتور عبدالهادي راضي، وزير الري الأسبق، بألا يزيد عدد الفنادق العائمة في البحيرة علي ٦ فنادق ، ليوافق مؤخراً علي أن يصل العدد إلي ٢٥ فندقاً عائماً وهو أمر يقلق علماء البيئة ، ثم يعود مجددا ليصمت تجاه العرض الأخير ، حيث التصريحات كلها صادرة عن هيئة التنمية السياحية ، التابعة لرجل الأعمال وزير السياحة الذى يبارك المشروع ، كما تؤكد مصادر داخل وزارته !!، وأثناء تنفيذ مشروع حماية البحيرة من الطمي والرمال ، الذى أعلن عنه وزير الرى نهاية ٢٠٠٨ ، وأكد وصول تكلفة تنفيذه المقدرة بأربع سنوات ، تنتهى عام ٢٠١٢ ب ٤٠٠ مليون دولار كحد أدنى !!

الأشد غرابة أن العرض المشبوه ، سبقه تأكيد الدكتور إبراهيم موسي رئيس هيئة تنمية بحيرة ناصر ، لوقف الأنشطة الاستثمارية لزراعة ٢٥٠ ألف فدان ، كان قد تم تخصيصها لبعض شركات الاستثمار الزراعي ، وذلك لحين دراسة تدبير الموارد المائية لهذه المشروعات ، وقال :« إن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري أرسل مذكرة تفيد أنه تم وقف الأنشطة الاستثمارية الزراعية ، التي لم يتم تدبير المقننات المائية لها ، وأن المشروعين الوحيدين اللذين لهما مقننات مائية ، هما مشروع زراعة «٥٠٠٠» فدان بمنطقتي قسطل وأدندان جنوب البحيرة ، ومشروع زراعة وادي الأمل «٢٤» ألف فدان بمنطقة «كركر» علي ضفاف البحيرة »، إلا أن المتابعين لشأن البحيرة لم يسمعوا الدكتور أبو زيد وهو يقول :« أنا صاحب الولاية على البحيرة » ، خاصة أنه أحد علماء المياه المشهود لهم ، و بعد أن صرفت الدولة ٦٠٠ مليون جنيه خلال الفترة الماضية لدعم التنمية الشاملة بالبحيرة ، لتصبح جملة مصروفات التنمية التى يبدو أنها تمثل البنية الأساسية لمشروع التخريب نحو ٣ مليارات جنيه على الأقل !!

الكرة كانت فى ملعب الخبير الدولى فى المياه وزير الرى «سابقا» ، بعد أن أعلن الرئيس التنفيذي لهيئة التنمية السياحية، أن:« وزارة السياحة لن توافق علي إقامة المشروع المقترح إقامته ، علي الأراضي المقابلة لبحيرة ناصر ما لم تحصل علي موافقة وزارة الري والموارد المائية، خاصة وهي الجهة الوحيدة ، التي لها الولاية والسلطة علي بحيرة ناصر وأيضاً علي دراسة الأثر البيئي للمشروع من جهاز شئون البيئة التابع لوزارة الدولة لشئون البيئة» ، وتأكيده على أن :«الشركة صاحبة المشروع سوف تتقدم لوزارة الري - ووزيرها الأكاديمى الجديد - ، «المقصود هو د. نصر علام»، بطلب

للحصول علي موافقتها ، وأن من حق وزارة الري أن تدرس تأثير المشروع علي البحيرة دراسة متأنية ، فإذا ثبت لها أن المشروع قد تكون له أثار سلبية علي مياه البحيرة، فمن حقها أن ترفضه ولكن إذا رأت أن الدراسات المقدمة للمشروع لن تؤثر علي طبيعة البحيرة ومياهها ، أو كان لها بعض المطالب من الشركة المتقدمة بالمشروع فيما يخص المباني الخاصة بالمشروع والمسافة بينها وبين البحيرة والأساليب العلمية الحديثة التي يمكن أن تستخدمها لحماية البيئة ووافقت في النهاية، فهذا هو مجال تخصصها» ، المسئول السياحى قال أن وزارته منحت موافقة مبدأية للشركة مشيرا إلى دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع ، بطريقة يشتم منها القاصى والدانى رائحة « اجريوم مرة أخرى !، خاصة عندما تستند السياحة إلى وجود قرار جمهورى يعطيها الحق فى تخطيط استخدامات الدولة !

وقبل أن يقول مندوبو تسويق مشروعات بيع البلد ، أن دراسات الجدوى سليمة وأن الآثار البيئية معدومة ، يقف المخلصون من خبراء الرى ضد إهدار مياه البحيرة سواء عبر استخدامها فى حمامات سباحة المنتجعات ، أو فى ملاعب الجولف ، أو جعلها موقعا للصرف بكافة أنواعه ، حيث حذروا من التأثيرات السلبية والسيئة للمشروع الذي اقترحته وزارة السياحة ويعد أول مشروع سياحي علي بحيرة ناصر، مؤكدين أن البحيرة ملك الشعب المصري وليس الحكومة ، ووصفوها بأنها «بنك المياه» الذي يجب الحفاظ عليه من أي مصدر للتلوث ، .. الدكتور «ضياء القوصي» الخبير الدولي في الموارد المائية أوضح أن الأنشطة التنموية حول بحيرة ناصر لها العديد من المحاذير، خاصة المشروعات السياحية التي ترتبط بالتأثير البيئي علي البحيرة لارتباطها بالبواخر السياحية، وما ينتج عنها من مخلفات آدمية صلبة وسائلة بالإضافة إلي أن إقامة منتجعات سياحية ، يرتبط أيضاً بإقامة ملاعب جولف تستهلك كميات كبيرة من المياه والأسمدة ، والتي تؤثر أيضاً علي نوعية المياه بالبحيرة ، مشددا علي ضرورة وضع ضوابط حاسمة لهذه المشروعات ، لأن البحيرة هي خزان مصر المائي الذي يشرب منه نحو ٨٢ مليون مواطن، متسائلا عما سيحدث لو تكرر حادث تسرب المازوت في حلوان ولكن في بحيرة ناصر؟!

الفصل الثالث

مزارع تصدير الموت للمصريين



مزارع تصدير الموت للمصريين

أرباحها تقوم على آلام ودماء الشعب

إنتاجها الطبيعى يذهب لاوروبا و إسرائيل... والمهرمن جالب الأمراض للسوق المحلية



صورة رقم (٢٢)

السؤال الآن هو كيف يستغل هذا «البنك المائي»، وكيف يختلس اللصوص ما في خزائنه ؟ الإجابة تأتي عبر مغامرة صحفية للكاتب، اقتحم خلالها أربعة مزارع هي الأكبر علي أرض مصر، أصحابها يعتلون المنابر بجميع أنواعها، في خطابهم السياسي يبشرون بالحرية، وفي خطابهم الاقتصادي يؤكدون أن المستقبل عامر بالرخاء.. كل شيء يعلنونه فوق المنابر يحمل الأمن والسلام الاجتماعي لأكثر من ٨٠ مليون مصري.. بينما

الواقع يؤكد عكس كل ذلك ، فالموت والعجز هو كل ما يجري من بين أيديهم، ومن خلفهم.. عبر ما يمتلكونه من مزارع هي الأكبر من حيث المساحة، والأخطر من حيث المنتج، الذي يدخل للأفواه حاملا معه كل أنواع الأمراض الفتاكة!

الكاتب اقتحم الأسوار العالية لهذه المزارع، باستحكاماتها الأمنية، ليري ويسمع ماذا يحدث في المزارع الأربع، والتي تمتد لمساحات شاسعة بداية من الكيلو ٧١ طريق جناكليس، والكيلو ٧٥ علي الطريق الصحراوي، والكيلو ٨٠ طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي، وحتي الكيلو ٩٩ من ذات الطريق، وكلها تقع في نطاق محافظة البحيرة في المنطقة المعروفة باسم «البستان».

الدافع خلف الدخول للمنطقة وتخطي عقبات الأمن، والدخول في مطاردات كان من الممكن ألا تحمد عقباها، تقف خلفه أسباب ترخص أمامها كل تلك العقبات، ويكفي أن نعلم ما قاله مسئول داخل واحدة من هذه المزارع، التي تزيد مساحتها علي ٥٠ ألف فدان ، عندما أكد أن نحو ٩٠٪ من إنتاجها يجد طريقه للتصدير نحو (إسرائيل) والاتحاد الأوروبي، موضحاً أن هذه النسبة من الإنتاج هي ما تعرف بـ«الأورجانيك» أي الزراعة الطبيعية غير المعالجة، سواء هرمونيا أو وراثيا، حيث ترفض الدول المستقبلة لهذه المحاصيل غير ذلك، أما باقي المساحة، وهي الأعلى في الإنتاجية ، علي الرغم من قلتها ، فهي التي تمثل الخطورة القصوي ، حيث يتم التعامل معها بالحقن أو الرش هرمونيا فقط ، أو الرش المزدوج ، وهو عبارة عن مبيدات أو مركبات كيميائية مكونة من المبيد والهرمون معا ، أما مكمن الخطورة فهو أن هذا الإنتاج موجه بالكامل للأسواق المحلية داخل مصر!.

هرمونات؟ نعم هرمونات، تدخل إلي معدة المصريين بكل ما تسببه من أمراض عبر محاصيل الكبار الزراعية، التي تصدر إلينا ، بينما الصحي والطبيعي يذهب إلي (إسرائيل) وغيرها من الدول الخارجية، وهذه الهرمونات يزرع بها كبار القوم، ومنهم السياسي الذي يحمل درجة وزير، والسياسي رجل الأعمال ورجل الأعمال المطبع، ورجل الأعمال الذي يحمل الصفتين معا، فهو سياسي مطبع وتاجر أيضا، جميعا استفادوا من التسهيلات التي منحتها الدولة لهم، فحصلوا علي الأرض الشاسعة بتراب الفلوس تحت شعار «فائدة الوطن والمواطن» زرعوا وباعوا وكسبوا.. وخسر الوطن والمواطن معا!.

فالزراعة المحقونة بالهرمونات التي يصدرونها إلينا محصلتها النهائية تشكيلة متنوعة

من الأمراض «أورام سرطانية ـ فشل كلوي وكبدي»، بالإضافة إلي تأثيرها علي الخصائص الجنسية من حيث إنها قد تؤدي إلي تخنيث الذكور أو ظهور علامات أنثوية عليهم، أو تأخر بلوغهم، أو سرعة بلوغ الإناث ، أو العقم عند الجنسين ، وتأثيرات علي الأجنة والرضاعة في الأمهات، وهو ما أشارت إليه عدة دراسات بحثية ليس في مصر وحدها، بل في العالم أجمع، خصوصا الغرب، الذي اخترعها، ثم اكتشف مضارها ومنعها، إلا أنه لم يمنع تصديرها إلينا، لتستخدمها شبكة المطبعين مع العدو الصهيوني من علية القوم ضد الشعب المصري، سواء كانوا حكومة أو رجال أعمال.

الشبكة الدولية لتأثير المبيدات «السبان» وهي منظمة عالمية تتخذ من الفلبين مقرا لها، كشفت أن وزارة الزراعة المصرية استوردت من شركات «صهيونية» أنواعا من المبيدات الزراعية تعرف عالميا بـ «دستة الأشرار» ، هذه المبيدات تتسبب في إصابة الإنسان بالسرطان والعقم، كما أنها السبب الرئيسي في تشوه الأجنة، هذه المبيدات تتعاون بشكل منظم مع ما يسمي بالهرمونات النباتية ومنظمات النمو، تماما مثلما يتعاون المطبعون مع العدو الصهيوني في إغراق الأسواق المصرية بها من خلال الشركات التابعة لهم، مثل: «أجريدف» و«أجرولاند» وهذه الهرمونات تستخدم الآن في رش ٧٥٪ من الخضراوات والفاكهة لتسريع عملية النمو والنضج، وتضخيم الثمرة وتلوينها، وتتراكم هذه الهرمونات في ثمار الفاكهة وعلي قشرتها وتنتقل عند تناولها لجسم الإنسان وتسبب إصابته بالسرطان والعقم وأمراض القلب، علي الرغم من تحذير المنظمات الدولية من معالجة هذه النباتات بتلك الهرمونات في ظل قيام الدول المصنعة لهذه الهرمونات برفع رقابتها عن الشركات المنتجة لها، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني.

التحذير لم يقف أمامه المطبعون ولو لطرفة عين، مادامت الفائدة والأرباح متحققة بداية من التسهيلات الممنوحة لهم من الدولة، ونهاية بما يجنونه من تجارة الموت، الذي يقذفونه في معدة المصريين من أمراض وعجز ليس عن الممارسة الجنسية والتناسل فحسب، لكن عن الحياة من الأساس!، ليبقي السؤال المهم، وهو: ماذا يحدث داخل مزارع الكبار في مصر؟!، .. مسئول يعمل بأكبر مزرعة في مصر « المغربي »، اشتكي من فشل المحاولات التي بذلها الخبراء (الإسرائيليون) في التعامل مع نخيل البلح، سواء من خلال الهندسة الوراثية أو الرش بالهرمونات ، وهو ما جعلهم يتركونه فوق النخيل، حتي فسد وتساقط علي الأرض دون أي استفادة، فلا هم تركوه خاليا من السموم، فيصل إلي مستهلكيه، ولا تركوا نخيله

يثمر في أمان من هرموناتهم المسمومة!، أغرب ما قاله المسئول بالمزرعة المملوكة لأحد المسئولين الكبار «احمد المغربي» ،القريب جدا من لجنة سياسات الحزب الحاكم:« إن طريقة كشف الأغذية المهرمنة ممكنة من خلال وضع الثمرة داخل كيس من النايلون مفرغ من الهواء ثم وضعها في الفريزر لمدة ٢٤ ساعة، فإذا كانت مهرمنة فإن حجمها يتغير وربما تنفجر أو يحدث لها انبعاج، وهو ما يبرر لجوء الشركات المالكة لهذه المزارع إلي وضع عبوات التجزئة في «شنط» شبكية تحول دون تغير صفات الثمار قبل وأثناء البيع .

البلح فسد فسقط علي الأرض لتدوسه الأقدام



صورة رقم (٢٣)

الجولة تواصلت حتي مزرعة أخري، يمتلكها أحد كبار المطبعين مع الكيان الصهيوني «محمد شتا» ، وهو قريب الصلة أيضا بدائرة صنع القرار .. هناك وعن طريق أحد العاملين بها ، علمت أن إحدى شركات شرائح البطاطس الشهيرة في مصر والوطن العربي تعاقدت مع مالك المزرعة علي استغلال المساحة المزروعة بالبطاطس المعالجة هرمونيا، المتميزة بارتفاع الإنتاجية لصالح الشركة، بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي استقبال أولي شحناتها التصديرية، علي أن تقوم المزرعة ومسئولوها

بالاستمرار في الإشراف علي الزراعة بالطريقة نفسها، مقابل تحمل شركة الشرائح النفقات والتمتع بزيادة المحصول، دون النظر لأي تحذيرات طبية أو علمية علي طريقة «ليه تدفع أكتر.. مادام ممكن تدفع أقل»، أما صالح المستهلكين فليذهب إلي «معهد السرطان» أو لشركات إنتاج الفياجرا! ، ففي مزارع الكبار، تبدو مصر وشعبها كمن تم تكبيله فوق تبة عالية.. تقع في مرمي السهام المسمومة بالسرطان ، والفشل الكلوي والكبدي والعجز الجنسي، ومن خلفهم الموت مصوباً إليهم من كل جانب عبر فواكه أو خضراوات لا يخلو طبق في بيت أحدهم من ثمرة مطبوخة بالسم الذي لا فكاك منه!.

تواصلت الجولة داخل هذه المزارع، لتري القارئ ويسمع كيف تدار الأمور داخلها، وكيف يجني أصحابها المليارات؟! بينما لا يجني الناس سوي ارتياد المستشفيات بطريقة «الكعب الداير»، التي حولت ضحايا البطالة إلي منتجين للموت بدلا من الحياة، وبتحويل مسار العاملين في نزع الشر « اللطع والدودة » عن محصول القطن ، إلي «عمال لبذر ورش السموم علي طعام العباد» ، وهنا نري كيف أن عمال «الترحيلة» أو عمال جمع دودة القطن، تحولوا في تلك المزارع إلي عمال مهمتهم «هرمنة» عناقيد العنب ، أو كما قال أحد العاملين بمزرعة يمتلكها وكيل لإحدى السيارات الأمريكية الشهيرة « محمد رجب » :« العنب يبقي «حصرم» ـ أخضر غير ناضج ـ وبعد عملية الإغراق في الكيس «بيحصل له جنان».. جيوش العمالة التي يصل أجر الواحد منها إلي نحو ٢٠ جنيهاً في اليوم ، يحولون العنب «الحصرم» من أخضر يابس إلي عنب يبدو ناضجا في غير موسمه، بعد إغراقه في أكياس أو «جرادل» بها السائل الهرموني، فيتحول في ثوان معدودة إلي عنب قابل للحصاد!، .. وبحسب إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الصحة عام ٢٠٠٦ فإن محافظة البحيرة تحتل المركز الثاني بجدارة في معدلات الإصابة بالفشل الكلوي ، بعد محافظة الإسماعيلية، وكلتاهما ـ للأسف ـ تشتهر بوجود المزارع المملوكة لكبار المطبعين علي أرضها ، المصدر أكد، وهو يشير إلي المساحات الشاسعة المزروعة بالعنب، أنه كان في البداية يعالج بالرش بالهرمون، إلا أن المسئولون وجدوا هدراً كبيرا في السائل الهرموني، بالإضافة إلي فاقد أكبر في إنتاجية المحصول، لذا لجأوا لاستخدام الأطفال والشباب في العمل بـ «الهرمنة» بالطريقة اليدوية، في مفارقة غريبة، وهي تشغيل عمالة هدفها تصدير الموت للمصريين!.

في قطاع الموز، أشار أحد العاملين إلي الأشجار، مؤكدا أن قطاف «السباطة» من المزرعة

يتم بعد حقن الشجرة بمادة تسمي «ماء النار»، دون أن يؤكد هل هي المياه المعروفة بـ «حامض الكبريتيك المركز» أم مركب كيميائي هرموني آخر، إلا أنه أشار إلي أن «سباطة» الموز الخضراء غير الناضجة تتحول إلي اللون الأصفر في ثوان معدودة، وبعد ذلك تقطف وتذهب مباشرة إلي الأسواق، وهو ما يبرر ـ حسب قوله ـ غياب الطعم عن الثمرة، علي الرغم من مظهرها الخارجي الناضج ، أكد أيضا أن أكثر أنواع الهرمونات المستخدمة حاليا في مصر هو ما يسمي بـ «بروميد الميثيل»، و«سيموكول» و«البرلكس كولتا» بالإضافة إلي إنتاج شركة «أجريدف» من هرمونات «الجيرلين» المحظورة دوليا! .

الخبراء أكدوا أن استخدام الهرمونات في الفواكه والخضراوات يؤثر علي القدرة الجنسية لدي الرجال، لاحتوائها علي نسبة كبيرة من هرمون الأنوثة «الأستروجين» الذي يؤثر علي الذكورة ويقتل الحيوانات المنوية، وعند تناولها يفقد هرمون الذكورة «التستيرون» وظيفته الطبيعية داخل الجسم ، فيما تستمر الجولة داخل مزارع المطبعين، للكشف عماذا يحدث داخلها، فبعد الخوخ الذي يعد أول محصول معالج بيولوجيا، يأتي المشمش، الذي طالته الهندسة الوراثية، تمت الهرمنة حتي أن واحداً ممن التقيناهم ذكرنا بما حدث منذ ٣ سنوات، عندما كان المشمش يباع في الأسواق بطعم الخوخ، والخوخ بشكل وطعم المشمش! ومن ثم صار الخوخ هو الطريق الطبيعي لأمراض الجهاز الهضمي، وأشهرها «الإسهال» نتاج التسمم الغذائي!

الخدعة الكبرى المنتشرة بالأسواق حاليا والصادرة إليها عبر مزارع المطبعين، هي ثمار تفاح «الأنا» «الإسرائيلي» المعالج هرمونيا ووراثيا، وهو المنتج السائد في المزارع الأربع، حيث إنها الثمرة الأكثر قابلية للهرمون من حيث اللون، والحجم، وهي الخدعة التي تدخل إلي معدة المصريين تحت ستار «التفاح الأمريكي والتركي» وهو في الأصل (إسرائيلي)، حاملا كل أنواع الفشل الكلوي وانعدام الخصوبة! .

شجرة كمثري «الهرمون»، التي تثمر عن عمر عام واحد، علي الرغم من أن الطبيعي منها يثمر عن عمر ٣ أعوام، وينتج عن عمر ٥ أعوام، أصيبت بفعل زيادة الممنوح لها من الهرمون، رغبة وطمعا في الربح، بمرض يسمي «اللفحة النارية»، كما أدت عملية «الهرمنة» إلي انتشار حشرة «القواقع» داخل ثمرة الجوافة فتحول جوف الثمرة إلي مرتع للديدان، ولم يقتصر الطمع علي ضرب ذاته بذاته، بل أثر علي المزروعات الطبيعية المجاورة، بعد انتشار المرض عبر عملية «التلقيح الطبيعي»، التي

تقوم بها الحشرات الطائرة، والتي تنقل العدوي فتتسبب في قيام المزارعين من خارج المزارع باقتلاع أشجارهم، بعد إصابتها بالمرض! .

المزارع الأربع، ومنها المزرعة المملوكة لأحد أمناء الحزب الوطني بإحدى مناطق الإسكندرية، تستخدم هرمونات محظور استخدامها عالميا، وأخطرها الهرمون «البودرة» والهرمون السائل «ثومان»، وهما نوعان يؤديان إلي كبر حجم الثمرة، خصوصا في الخوخ والفراولة، مع ارتفاع كمية المياه وانخفاض نسبة المادة السكرية، بالإضافة إلي دورهما في إصابة الإنسان بنزلات معوية، وسرطان، وفشل كلوي.. إذا نجا الإنسان المصري منها، أصيب بالعجز الجنسي، لتروج الحبة الزرقاء من خلال استنزاف أموال المصريين، سواء مهربة عن طريق الكبار أيضا، أو منتجة محليا في ذات توكيلاتهم، خصوصا بعد أن أثبتت إحصائية أجرتها جمعية المسالك البولية، إصابة نحو ٥٠٪ من المصريين بالقصور الجنسي .

الملايين المهدرة فى مشروعات الثروة الحيوانية

أشياء أخري تحكم فيها الكبار أيضا ،علي رأسها تأتي اللحوم الحمراء ، التي قتلها يوسف والي بعد أن أنشأ مشروع البتلو لتوفير هذا النوع للفقراء ، ثم سرعان ما لان ورضخ لضغوط الكبار ،فألغي المشروع وأوقف الاستفادة مما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه هي تكلفة المشروع الذي أقيم في محافظة البحيرة ، ولما كان الفقراء يعلنون اشتهاءهم لقطعة لحم كانت الحكومة خاصة رئيسها أحمد نظيف يقول :« يا دقيق يالحمه » .. هذا ما سوف تكشفه السطور التالية وكانت في مايو عام ٢٠٠٨ .

غذاء المصريين يبدو أنه سقط سهواً من ذاكرة المسئولين عنهم ، حتى بات حرية اختياره نوعا من الترف والرفاهية ، فلم يعد أمامهم سوى تناول ما تريد الحكومة إلقاءه إليهم ، حتى بات الأمر نكتة بين المسئولين أنفسهم ، فما دار بين رئيس المجلس الأعلى للأقصر والدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء ، - وقت كتابة الموضوع - عندما قال الأول « يا معالى الرئيس أنا ما دخلش بيتى دقيق ولا لحمة من أسبوعين !! » فما كان من الثانى وهو رئيس للحكومة إلا أن قال « يا سمير .. يا دقيق يا لحمة » ، برغم كون ما قيل يعتبر على سبيل الهزار الحكومى ، ألا أنه يفتح المجال واسعا أمامنا لخوض غمار صفحات ملف «غذاء المصريين » ، الذى برغم خلوه من المدعوة « لحمة » إلا أن وضع رئيس المدينة ، جعلنا نحاول الإجابة عن سبب عدم دخولها لمنزله لمدة أسبوعين ، فيما هى لا ترى إلا

معلقة بالنسبة لغالبية المصريين ولأعوام كثيرة وليس أسبوعين !

داخل إحدى المزارع التي أنشأتها الدولة لتكون باكورة مشروع البتلو ، فى عام ١٩٨٤ وتكلفت عند إنشائها ما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه ،على مساحة ٤٠ فدانا بقدرة استيعابية تصل لنحو ٢٠٠٠ رأس مربوط ، والى ٥٠٠٠ رأس مطلوق ، ثم توقفت بقرار منفرد من الوزير « يومها » يوسف والى ليستمر التوقف نحو ١٥ عاما ، لتبدأ من جديد مع انطلاق مشروع البتلو الثانى ، ومنذ ثلاث سنوات هى مدة العمل الجديد بها ، وهى عبارة عن كومة من الخردة ، حيث الجزء المخصص للتربية يتكون من أكثر من ١٠ عنابر ، بالإضافة إلى محلب آلى متوقف عن العمل ، كما أن العنابر بحالة يرثى لها ، فالصدأ ، وتآكل الحديد هو شعارها ، والحشائش الضارة بالإنسان والحيوان تسيطر على أرضها ، وكما يقول العاملون بها أن إعادة التشغيل تم دون أى تطوير يتيح لها تحقيق المعلن فى المؤتمرات الصحفية التى بشرت عند الإنشاء أو إعادة التشغيل ، بانخفاض أسعار اللحوم ، وهو ما لم يحدث حيث أن قدرتها الحالية تمويليا وامكانات لا يتيح لها توريد أكثر من ٢٥ رأسا أسبوعيا ، وإن حدث فسوف تتحول إلى خرابة غير مأهولة !!

المحطة التى تقع على بعد ١٠ كيلو متر من كفر الدوار ، وكان اسمها محطة « الأمل » تحولت إلى أمل ضائع ، وإهدار للمال العام ، وتعد شاهدا على التصريحات الحكومية المضللة التى سرعان ما تتحول إلى شواهد لقبور ما تعد به ، وهى الآن تحولت إلى أشراف محافظة البحيرة ، التى رفضت مثلا أن يساهم أحد المستثمرين فى تطويرها ، أو يعيد تشغيل المحلب الآلى ليستخدم العائد فى التطوير ، خاصة أن العنابر فى حالة يرثى لها ، ومعدات المعمل تحتاج إلى تطوير يعيد عجلة دوران رأس المال المهدر فيه ومن ثم يمكنها تحقيق الهدف من إنشائها ، والحد من سيطرة المستوردين على سوق اللحوم فى مصر ، وبالتالى يمكن دخول «اللحمة» إلى بيوت المصريين ومن بينهم منزل رئيس مجلس مدينة الأقصر !

العمالة بالمحطة بجزئيها « التربية والتسمين » لا تتعدى ٢٠ عاملا بالإدارة ، والجهة المشرفة ترفض تمويل أى عمليات تطوير تزيد الطاقة الإنتاجية ، أو حتى عمليات صيانة تتيح العمل بشكل يمكن أن يدر عائدا ، داخل المحطة كان أول الأسئلة عن إشاعة استخدام سنابل القمح الأخضر فى عمليات التسمين ، وهو ما قوبل بالنفى التام ، حيث قال المسئول أن العلف يتكون من «الذرة ووالكسبة والمولاس والتبن » ،

فى الداخل أيضا اكتشفت «الكرامة» أن سعر بيع كيلو اللحم العادل لا يمكن أن يزيد عن ٢٦ جنيه ، حيث تبيع المزرعة الكيلو بـ ١٥,٢٥ جنيه ، وعن ضعف الإنتاج وعدم قيام المحطة بأداء دورها فى تخفيض الأسعار بزيادة الإنتاج ، تعلل مديرها بزيادة أسعار الأعلاف ، و رفع الحظر عن استيراد اللحوم من جميع دول العالم ، وهو ما تسبب خلال عام واحد في إصابة الثروة الحيوانية بأمراض وأنواع جديدة من «الحمي القلاعية والمالطية والوادي المتصدع ومرض الجلد العقدي» وغيرها من الأمراض التي تسببت وفقا لبعض الإحصائيات في تدمير أكثر من ٥٠٪ من الثروة الحيوانية المحلية !، وأكد أن ٩٥٪ من الإنتاج الحيواني يعتمد علي صغار المربين.. والحكومة تعمل لصالح المستوردين

وأكد أحد مديرى الشؤون البيطرية «رفض ذكر اسمه » على ضرورة التصدي للمشكلة من خلال خطط تنموية تعتمد علي توفير التمويل اللازم للفلاحين ، وصغار المربين لإقامة حظائر تسمين الماشية ، وعودة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي ، في متابعة تلك الحظائر علي الطبيعة وتوفير الأعلاف اللازمة ، وفتح قنوات متعددة أمام المربي لتسويق ماشيته ، وعودة المزارع المركزية التي كانت تتبع مديريات الزراعة ، لتشتري إنتاج الفلاحين من العجول وتسمينها لتصل إلي الأوزان المطلوبة ، وأشار إلي ضرورة عودة الروح إلي الوحدات البيطرية بالقري والمدن والتي تحولت إلي خرابات ومأوي للحيوانات الضالة ولم يعد يعلم عنها الفلاح شيئا حيث لا تقدم له خدمات تذكر ، مثل المحطة التى كانت الكرامة داخلها !

يذكر أن الإحصائيات العلمية الصادرة عن مركز البحوث الزراعية أكدت أن متوسط نصيب المواطن المصري من البروتين الحيواني يصل إلي ١٩ جراماً يومياً وهو أقل بكثير من الحد الصحي الوقائي، وطالبت بضرورة تكثيف البحث العلمي التطبيقي في مجالات التحسن الوراثي والبيئي للحيوانات المصرية، ورفع الكفاءة التناسلية لها وحل المشكلات التي تواجه تغذية الحيوان لرفع إنتاجيته، والتوسع في تطوير إنتاج الأعلاف والرقابة علي جودتها ، خاصة أن هذا التطبيق سهل لوجود عديد من الأبحاث العلمية التى لا تأخذ بها الحكومة

فيما أكد عدد من خبراء المركز أن فى مصر الآن «مافيا» من أثرياء الأزمات، هم مافيا اللحوم الحمراء ، وهؤلاء يستغلون الأحداث المحلية وحتي العالمية ، لتحقيق ثروات باهظة من دم الغلابة ، وليس صحيحاً أن الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، هي وحدها المسئولة

عن ارتفاع أسعار اللحوم في مصر ، فالحقيقة المجردة هي أن ما يحدث في سوق اللحوم بمصر انتهازية واستغلال للأزمات من أجل تحقيق الثراء، لكنه الثراء الحرام ، فعلي مدي تاريخها، كان لمصر مع اللحوم أزمات ومواقف مشهودة.. بعضها شد انتباه التاريخ نفسه، ودفع المؤرخين ليسجلوه في دفاتر الزمن، ليتحاكي به الناس جيلاً بعد جيل ، ولعل أحد أشهر أزمات اللحوم في مصر، هي تلك التي وقعت أحداثها، في بداية الاحتلال العثماني لمصر، عام ١٧١٥، ففي تلك السنة شحت اللحوم وارتفع ثمنها لدرجة أن رطل اللحم وصل سعره كما يعادل الدخل الشهري لبعض المماليك.

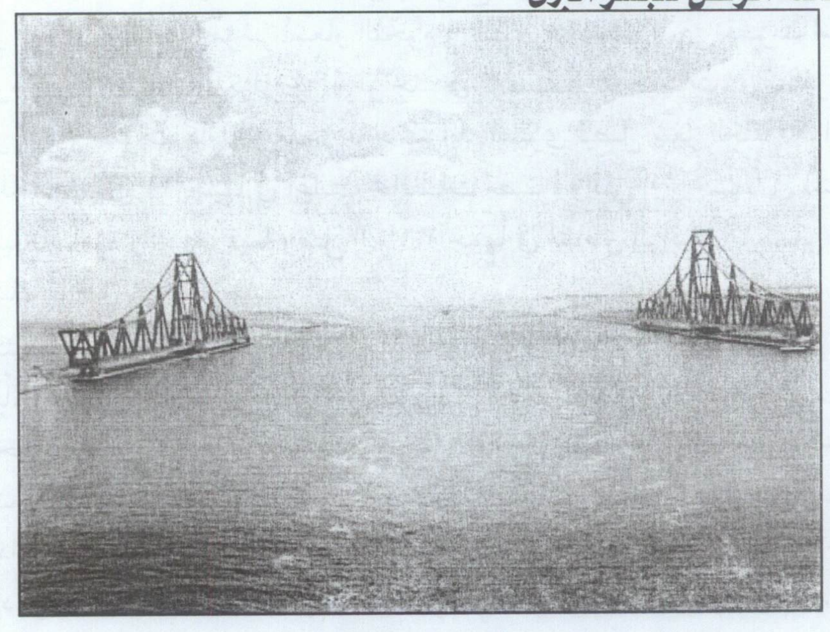
ووصف المؤرخ المصري «الجبرتي» هذه الأزمة بقوله: إنه كلما وقع حمار أو حصان تزاحم عليه البشر وأكلوه نيئاً، حتي ولو كان ميتاً، واشتدت الأزمة أكثر وأكثر، حتي صار الناس يأكلون الأطفال ، منذ أواخر سبعينيات القرن الماضى بدأت مصر تعرف مافيا جديدة في سوق اللحوم، كانت تستورد اللحوم المجمدة، رخيصة الثمن، وتبيعها علي أنها لحوم بلدية طازجة.. وكان بعض التجار، يشتري كميات كبيرة من لحوم المجمعات الاستهلاكية ثم يعيدون بيعها للمصريين، علي أنها لحوم بلدية وحقق أولئك وهؤلاء أرباحاً طائلة من هذه اللعبة التي تتنافي مع كل مبادئ القيم والأخلاق ، ومع تكرار هذه الأزمات بدأ مؤشر أسعار اللحوم في الصعود المتوالي، حتي قفزت أسعار اللحوم إلي ٥ جنيهات للكيلو جرام الواحد، في منتصف الثمانينيات، واستقر هذا السعر لمدة ٧ سنوات كاملة وبعدها عاود التزايد السنوي ليصل سعر الكيلو جرام من لحم الكندوز إلي ٢٧ جنيهاً في أغلب محافظات مصر، وإلي ٣٠ جنيهاً في المناطق الشعبية بالقاهرة والجيزة، فيما وصل إلي ٣٦ جنيهاً في المناطق الراقية، أما سعر كيلو البوفتيك فوصل إلي ٤٦ جنيهاً.

أكثر من دلالة تكشف عن أن ما حدث في سوق اللحوم الحمراء، ليس أمراً طبيعياً، ولا هو حادث بريء، أكثرها وضوحاً أن الحكومة بجلالة قدرها اتخذت أكثر من إجراء للتصدي لزيادة أسعار اللحوم ، مرة أقامت مشروع البتلو ومرة أخري فتحت باب الاستيراد علي مصراعيه، واستوردت بنفسها كميات كبيرة من اللحوم السودانية والإثيوبية، وعقب كل محاولة وكل إجراء ، تتخذه الحكومة تخرج علينا بوعود تؤكد فيها أن أسعار اللحوم ستنخفض إلي ١٠ جنيهات للكيلو جرام ،.. قال هذا الكلام وزراء التموين، منذ الوزير جلال أبو الدهب، وحتي الدكتور حسن خضر

آخر وزراء التموين في مصر « قبل أن تصبح التضامن الاجتماعي » ، وهو نفس ما قالته الدكتورة فايزة أبوالنجا وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، قبل عامين وتحديداً عقب توقيع اتفاقية التبادل التجاري بين مصر والسودان ، وبعد كل هذه الوعود انتهي الأمر إلي لا شيء، وظلت أسعار اللحوم تتزايد وبدا الأمر ، وكأن مافيا اللحوم في مصر أقوي من الحكومة ذاتها!.

مصدر مسئول بشعبة القصابين التابعة للغرف التجارية بالقاهرة ـ طلب عدم ذكر اسمه أكد لي أن مافيا اللحوم تضم ثلاثة تجار فقط ، يمثلون كبار مستوردي اللحوم في مصر، ودلل علي كلامه بأنهم استغلوا أزمة أنفلونزا الطيور ، ورفعوا سعر كيلو اللحمة المستورد من ١١ إلي ١٥ جنيهاً ، سألناه: المستوردون يرفعون ثمن اللحوم المستوردة، فلماذا يرتفع ثمن اللحوم البلدية؟ ، فقال: « اللحوم البلدية حاجة ثانية هي خاضعة للعرض والطلب، ولكن مفيش استغلال » ، كما أن الحكومة تعمل لصالح هؤلاء برغم كل التصريحات التى تخرج كل عام للقول بأن هناك إجراءات من شأنها انخفاض الأسعار !! .

عائلة الرفض للجسر البرى



صورة رقم (٢٤)

أصحاب مزارع الموت وغيرهم كثير من أصحاب السطوة الذين يقفون ضد أي صالح للمواطن المصري صاحب الحق الأصيل فيما يتمتعون به .. هل تذكرون قصة الجسر البري بين مصر والسعودية الذي تضاربت حوله تصريحات مبارك نفسه بين الترحيب بالعرض السعودي ، وبين نفي ما تم التصريح به هنا أو هناك ؟ في السطور التالية أسرار ما حدث في موضوع هذا الجسر الذي أوقفه آلهة التطبيع الصهيوأمريكي ، النافذين لدي بيت الرئاسة وآل الحكم عام ٢٠٠٧ ..

ثلاثة رجال يمثلون عائلة للرفض القاطع لتنفيذ مشروع الجسر البرى بين مصر والسعودية ، أو كما يقول بعض المراقبين سيرا على ما كشفة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل حول الخطط الأمريكية للفصل بين السعودية ومصر والمسماة بـ«أوميجا ١ ،٢، ٣»: أن هؤلاء يمثلون اليد الطولى لتنفيذ خطة تبدو استكمالا لهذه الخطط ربما تحمل الرقم ٤ أو تتعدى ذلك بكثير !! هؤلاء يؤكدون أن الرجال الثلاثة تتفق مصالحهم التجارية مع المصالح « الصهيوامريكية » ويتغلب شغفهم لجمع المال على الصالح القومى ليس لمصر وحدها بل لصالح الأمة بأسرها ،مستغلين صداقتهم للرئيس الأكثر ميلا لتصديق مزاعمهم حول خطورة الوضع فى شرم الشيخ إذا ما تعلق ذلك بأمنه الشخصى ،أو بأمن الذين يقفون خلف استقرار الوضع واستمرار أسرته على كرسى الرئاسة!!

الصديق المطبع ، ثم الصديق «الشاه بندر» ، وأخيرا الرجل المحمى من مؤسسة الرئاسة برغم إغراقه لنحو ١٤٠٠ من المصريين والعرب على متن عبارة الموت هؤلاء هم أعمدة عائلة الرفض التام والموت الزؤام ضد أن تتواصل الأمة فى مصر والسعودية عبر جسر برى يمنع نزيف دما المصريين على أسفلت طريق الحج والعمرة كل عام ،أو أن يكون الجسر سبيلا إلى انسياب البضائع بسهولة وتقليل أسعار نقلها وتشجيع المستثمرين المصريين والسعوديين على إقامة مشروعات سياحية مشتركة على جانبي الجسر وتسهيل حركة التجارة بين البلدين ،وهو ما أكده أكثر من رجل أعمال مصرى مثل خالد أبو إسماعيل وجمال الناظر فى أكثر من تجمع مصرى سعودى خلال عامى ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،ورفضه لوبى شرم الشيخ بزعامة صديق الرئيس .. شريك الصهيونى رجل الأعمال «يوسى ميمان » فى بيع الغاز المصرى لإسرائيل!!

وعلى ذكر «يوسى ميمان »يأتى ذكر الشريك الرئيسى له فى مصر صديق الرئيس

ومهندس إقامته فى مقر الحكم الجديد شرم الشيخ ..حسين سالم ، و بحسب أكثر من مصدر هو رأس العائلة الرافضة لأى اختراق لمعقل ملكه فى مدينة السلام الرئاسى «موفمبيك »وهو الشريك المصري لإسرائيل في مجال الغاز الطبيعي ،والشريك الرئيسى أيضا « ليوسى ميمان » فى المشروع الذى تمت الموافقة عليه مؤخرا لإنتاج الطاقة البديلة فى مصر بشراكة إسرائيلية ،عقب نجاح لوبى المصالح فى الساحل الشمالى فى ضرب مشروع الضبعة النووى فى مقتل ، وسالم بحسب كثير من الوثائق المنشورة فى الصحف «الإسرائيلية» هو المسئول غير الرسمى عن ملف التطبيع بين مصر والكيان الصهيونى ، وصاحب مشروعات الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر ، ومعامل التكرير المشتركة مع «يوسى ميمان » وكلها بمباركة من الرئيس الصديق !!

المشروعات المشتركة بين سالم و«إسرائيل » تتعدى قيمتها الـ ٣٣ مليار دولار كلها بدت مهددة بالفشل أو الخسارة ، إذا ماتم تنفيذ الجسر البرى بين مصر والسعودية ، خاصة فى ظل الاعتراض الإسرائيلى المعلن عبر الموقع الاستخبارى «الإسرائيلى ديبكا »، قال فيه استنادًا إلى ما دعاها بمصادر خاصة، إن الحكومة الإسرائيلية لم يردها إخطار حول هذا المشروع من قبل مصر أو السعودية، رغم عواقبه على الحركة البحرية للسفن الإسرائيلية من وإلى ميناء «إيلات»!! لذا كان واجبا على سالم –بحسب مصادر عليمه – التحرك لدى الرئيس لإيقاف المشروع حفاظا على مصالحة المشتركة مع المصالح «الإسرائيلية» ، أما ما قاله الرئيس عن السياحة والفنادق وتأثرها بالجسر فهو أمر رد عليه المعنيون به كالمنسق العام الدكتور محمد نبيل مجاهد الذى وصف من وقفوا ضد المشروع بـ «أصحاب المصالح من اللصوص» بشرم الشيخ !!

حسين سالم كما تؤكد بعض المصادر هو الأب الروحي لشرم الشيخ، حتى وإن كان ذلك على سبيل المبالغة، لأنه يعد أول المستثمرين في المنطقة منذ عام ١٩٨٢، وبالتالي لم يكن مستغرباً أن يملك الرجل (خليج نعمة) بالكامل تقريباً من فنادق إلى كافيتريات إلى بازارات، كما يعد «موفينبك جولي فيل»، من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة.

صاحب خليج «نعمة » تجمعت لدية كل خطوط رفض المشروع الذى قيل : إنه سوف يمر قريبا من الخليج مثلة مثل الصديق الآخر للرئيس والذى يشارك سالم فى النشأة والتدرج الوظيفى قبيل مرحلة البيزنس ، كما يشاركه فى مرحلة التعرف على

الطيار محمد حسنى مبارك ثم النائب فيما بعد ، ثم مرحلة توثيق العلاقة بعد اعتلاءه كرسى الرئاسة ،هذا الصديق هو جمال عمر الذى يشاع انه صاحب فكرة الإقامة الدائمة للرئيس فى مدينة السلام الرئاسى بعيدا عن غوغائية الشعب بالقاهرة !! وعمر هو صاحب عدة مشروعات سياحية تجارية فى شرم الشيخ أشهرها «سنتر جمال عمر» المعروف بسنتر «تيران»..ويقع أيضا كما يقول بعض الخبراء فى منطقة تعد بحسب رؤية البيزنس مهددة من مستخدمى الجسر من الدهماء من المصريين أو غيرهم ،مثلها مثل خليج نعمة المفضل بشكل مريب عند الصهاينة الذين يدخلون إلى سيناء بالبطاقة الشخصية ، بينما هى محمية طبيعية رئاسية أمام المصريين!!

ممدوح إسماعيل أيضا يأتى بطريق غير مباشر فى المرتبة الثالثة فى لوبى العائلة الرافضة لإقامة الجسر البرى من مصر والسعودية ،حيث يقطع إنشاؤه الطريق أمامه وعباراته التى نقلت إلى الآخرة الآلاف من الحجاج والعمال المصريين الذين تغربوا بحثا عن لقمة عيش عزت عليهم فى مصر، حيث كان المشروع يهدف إلى إيقاف نزيف الدم علي طريق الحج البري بين مصر والسعودية، بالإضافة إلى تأمينه راحة أكبر لعشرات آلاف الحجاج والمعتمرين من ناحية اختصار الوقت الذي تستغرق الرحلة حاليا، ثم الحد من استخدام العبارات التى يتصدر ملاكها إسماعيل وشركاؤه الذين يحمونه حتى الآن ،بالرغم من صدور تقرير لجنة تقصى الحقائق فى صورته النهائية وهو يحمل الإدانة الدامغة لهم جميعا !!

ممدوح إسماعيل صاحب شركة السلام للنقل البحري ومالك عبارة الموت التي راح ضحيتها ١١٥٠ شخصا في قاع البحر؟ يتساءل المصريون عن الجبروت و القوة الخفية التي سمحت له بالهرب إلى الخارج بحجة التفاوض مع شركات التأمين العالمية والحصول على مستحقات أسر الضحايا من التعويضات؟ ثم من الذي يضمن عودة هذا الرجل إلى مصر للمثول أمام جهات التحقيق وهل ستكون العاصمة البريطانية لندن هي محطته الأخيرة في رحلة الهروب؟ولماذا يتم الدفاع عنه فى تليفزيون الحكومة كل فترة ، ولصالح من ؟ جميع الإجابات المدعومة بواقع عدم إدانته حكوميا حتى الآن ،برغم صدور تقرير الإدانة ، تشير إلى أن الرجل اللغز وراءه من يحميه ويدفعه إلى الإقامة في داخل فندقه «الكونكورد» بلندن والذي اشتراه بنحو ١٣ مليون جنيه إسترليني جاءت من دماء المصريين المختلطة بملوحة مياه البحر الأحمر .

مصلحة ممدوح إسماعيل تتواكب مع عائلة الرفض بسبب أملاكه التى تتمثل فى أسطوله البحري الذي يتكون من ١٨ عبارة ومركبا منها ١١ عبارة لنقل الركاب و٢ لنقل البضائع فضلا عن عدد كبير من اللنشات السريعة وجميعها مسجلة في بنما وكان يديرها بنفسه وبعلاقاته مع كبار المسؤولين بالدولة والحزب الوطني فضلا عن علاقاته ببعض الهيئات الدولية التي تمنحه شهادات السلامة علي الورق دون معاينة أو تفتيش ، وسيفلت إسماعيل من المساءلة في حادث غرق العبارة السلام ٩٨ كما أفلت من قبل من المساءلة بعد غرق العبارة السلام ٩٥ وكان علي متنها أكثر من ١٤٠٠ راكب بعد اصطدامها بعبارة أخري وتدخل القدر لإنقاذ الضحايا في ذلك الحادث مخلفا وراءه ٨٠ مصابا ،لذا فهو المستفيد الثالث أيضا من إلغاء مشروع الجسر لاحتكاره حتى الآن النقل البحري للركاب بين مصر والسعودية

المصادر تشير إلى أن إسماعيل يدير أعماله من لندن بالتليفون وعلى اتصال دائم بابنه «مطيع» الذي يدير فندق « كونكورد شرم الشيخ »المجاور لممتلكات الضلعين الأهم فى لوبى الرفض ،بالإضافة إلى كونكورد السلام بالقاهرة ، ليبقى المسئول عن هذه المهزلة التي شاركت فيها الحكومة بصمتها عن الجريمة ثم السماح لهذا الرجل المطلوب الآن للقصاص بالهرب بعد أن أزهق أرواح آلاف المصريين .. غامضا إلا من إشارات ربما أكثر غموضا من أسباب إنكار الرئيس لوجود مشروع يسمى الجسر البرى من الأساس ،ثم تناقض الجملة التالية لذلك مع سابقتها عند إعلانه أن المشروع سبق اقتراحه من العاهل السعودى الراحل الملك فهد ثم رفضه الجانب السعودى ،وكأنه لا يعلم أن هناك اجتماعات رسمية ، وأخرى على الهامش بين رجال للأعمال من هنا وهناك ،أو أن هناك رسوما ودراسات للجدوى تكلفت الملايين !! لنصل إلى الادعاء بتعكير الجسر للهدوء الذى تنعم به مدينة السلام الرئاسى ،فيما تكشف الوقائع ضلوع قوى التطبيع والبيزنس فيما آل إليه الحال ، حيث لا محل لحماية الدماء المراقة على الطريق البرى العادى من النزيف ،أو حفظ كرامة المصريين التى تهان مابين رحلتى الذهاب والعودة من مصر إلى السعودية !!» .

الباب السادس

محطات صحفية لكشف الفساد

المحاكمات الشعبية التى تعقد للحكومة رئيسا ووزراء ، وصفها البعض بعد أزمة اختبارات « كادر المعلمين » ، بالتعبير القضائى « غير مختصة » ، حيث يجب محاكمة الذين جاءوا بهم وهم غير مؤهلين للحكم ، تماما مثلما تحاسب النيابة وجهات التحقيق من يوظف شخصا باعتباره حاصلا على شهادة عليا ، ثم يثبت أنه لم يحصل عليها ، ثم يستمر بعلم صاحب العمل أو القائم على إدارته ، فالفشل الدائم لوزارة «نظيف» فى معالجة القضايا الكبرى يؤكد بما لا يجعل مجالا للشك ، عدم حصول أى من أعضائها على ما يؤهله للتعامل مع الأزمات الطارئة ، أو حل المزمن منها ، ويجعل استمرارهم فى مناصبهم إهمالا ممن أقامهم عليها ، يستوجب مساءلته ومحاكمته شعبيا وقانونيا ، بداية من الأخطاء السياسية فى التصريحات ووصولا للخطايا الإدارية فى تنفيذ مخططات وإدارة الأزمات المزمنة التى تعانى منها مصر وشعبها !

مستندات الإدانة غير خافية على أحد بداية من أصغر مصرى ونهاية برأس النظام ، وقبل أن يتسائل عنها احد الذين يغمضون أعينهم عن الحقيقة بدعوى الالتزام الحزبى أو عبادة من فوق هذا الالتزام ، تأتى تصريحات رئيس الوزارة التى اتهم فيها المصريين بـ« عدم النضج السياسى، وأنَّ عليه أن ينضج قبل إقامةِ نظامٍ ديمقراطيٍّ كاملٍ مثل ذلك الموجود في الولاياتِ المتحدة ، » ، كأول مستندات إدانة النظام الذى جاء بواحد كل مؤهلاته العلمية تختفى خلف جهاز الكمبيوتر ، أو مكوناته المختلفة فيما اختفت المؤهلات السياسية حلف مقعدة فى الجامعة التى جاء منها ، ولعل الاستجواب الذى قدمه الدكتور حمدي حسن النائب البرلمانى ، عن تصريحات نظيف المستفزة ، هو أبلغ الأدلة التى تدين نظيف ومن جاءوا به إلى رئاسة الحكومة ، حيث أورد بعض هذه التصريحات ومنها :« طريق مصر نحو الديمقراطية مرتبط بإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن » ، وكذلك بعض التصريحات الأخرى التى تخالف الدستور وتزيد من الاحتقان السياسى فى مصر ومنها :« المعارضة في مصر كان من الممكن أن ترتفع نسبتها إلى ٤٠٪ إذا لم يكن هناك تدخلٌ حكوميٌّ في الانتخابات » !

الأخطر هو ما جاء فى المذكرة التفسيرية للاستجواب وأكد أن :« تصريحات رئيس مجلس الوزراء المتتالية تفتقد للحس السياسي ، وأدت إلى مزيد من حالة الاحتقان السياسي، كما كان لها آثارها الاقتصادية السيئة، والتي ظهرت في الانهيار غير المسبوق للبورصة المصرية، رغم انعقاد مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في البلاد، وهروب

الاستثمار المباشر من مصر؛ حيث وردت تقاريرٌ عن هروب المستثمرين العرب والأجانب من البورصة المصرية وبيعهم ما يقرب من مليار ونصف دولار كأوراق مالية؛ وذلك نتيجةً للإجراءات الأمنية التي اتخذتها الشرطة المصرية؛ مما أثار الفزع في قلوب المستثمرين -مصريين أو عرب أو أجانب- فهربوا من البلاد ، وأورد الاستجواب تصريحا مستفزا ومخالفا للدستور جاء على لسان وزير الداخلية حبيب العادلى قال فيه :« المكالمات كلها تراقَب وتُسجَّل، و«اللي يخاف ما يتكلمش» !.

وهو التصريح الذي أثار الفزع في قلوب المواطنين، فضلاً عن المستثمرين، وهو مخالف لمواد الدستور ٤٤ والتي تنص على «للمساكن حرمة خاصة، ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بإذن قضائي»، والمادة ٤٥ التي تنص على «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، ووفقًا لأحكام القانون»، والمادة ٥٧ التي تنص على: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمةٌ لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء» .

فيما أضاف حمدي حسن شعب مصر هو الذي منح لنفسه دستور ٧١- الذي لم يقرأه رئيسُ الحكومة وأقسم على احترامه ، ينص في وثيقة إصداره على «إن سيادة القانون ليست ضمانًا مطلوبًا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت» كما ينص في المادة ٦٤ منه على «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة» وفي المادة ٦٥ ينص على «تخضع الدولة للقانون, واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات» ، مشيرا إلى أن هذا هو دستور الشعب الذي يتهمه رئيس مجلس وزرائه بأنه غير ناضج سياسيًّا، بل ويربط بطريقة غير مسبوقة بين الإصلاح في مصر واستمرار رئيس دولة وحكومة أجنبية في السلطة- في بلد تداول السلطة فيه أمرٌ طبيعي- فماذا يحدث إذا خسر جورج بوش الابن الانتخابات الأمريكية مثلاً؟! وهو أيضا خروج غير مسبوق على المعتاد من رؤساء الحكومات المصرية بربط الإنجازات والإصلاحات والتعليمات بأنها تأتي بناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية (المصري) وليس الرئيس الأمريكي وإدارته ويجعل مصر تحت الإدارة المباشرة للحكومة الأمريكية للأسف الشديد!!

أيضا أضاف النائب فى استجوابه الذى يعتبر مستندا موثقا داخل البرلمان ، إن لم يكن قد أحرق فى حريق مجلس الشورى ٢٠٠٨:« أن الطامَّة الكبرى كانت في اعتراف نظيف لمجلة (النيوزويك) الأمريكية بأنه لولا تدخل الحكومة لفازت المعارضة بـ٤٠٪ في الانتخابات، ويبدو أن هذا التصريح أزعجَ الحكومة، فقام المتحدث الرسمي لها د. مجدي راضي بتصحيح التصريح قائلاً بأن رئيس مجلس الوزراء كان يقصد ٤٠ مقعدًا إضافيًا وليس ٤٠٪ من المقاعد!، وأضاف أن النظام الديمقراطي الأمريكي الذي يتطلَّع إليه رئيس الجمهورية ،يجرم تزوير الانتخابات ويفرض على من قام بالتزوير تقديمَ استقالته وتقديمه إلى المحاكمة، وهي تهمةٌ مخلةٌ بالشرف، وضربَ مثالاً باليابان؛ حيث يقوم المزوِّر بالانتحار بإطلاق الرصاص على رأسه تخلصًا من العار الذي ارتكبه في حق شعبه ومواطنيه.

آخر مستندات إدانة النظام الذى جاء بحكومة غير مؤهلة لشغل منصبها المختلفة تمثل فى تضارب تصريحات المسئولين الكبار حول خسائر حريق مجلس الشورى الذي وقع في ١٩ أغسطس ، فبرغم تأكيدات مصادر عديدة داخل البرلمان ، على احتراق وثائق برلمانية تاريخية ، إضافة إلى المضابط البرلمانية ومحاضر اللجان منذ بداية الحياة البرلمانية عام١٨٦٦ , وخرائط التصميم الهندسي لمبني مجلس الشعب ـ الذي تم بناؤه عام١٩٢٢ , وأول ميكروفون تم استخدامه في قاعة البرلمان ، وكان مستوردا من إنجلترا خلال رئاسة سعد زغلول لأول حكومة وفدية عام١٩٢٤ ، بالإضافة إلى مضبطة الجلسة السرية لمناقشة دخول مصر حرب فلسطين عام١٩٤٨ , ومضبطة الجلسة التي ناقش فيها البرلمان كتاب طه حسين في الشعر الجاهلي واتهام النواب له بالكفر, ومضبطة مناقشة استجواب مصطفي النحاس لوقائع الكتاب الأسود لمكرم عبيد, ومستندات ترشيح الزعيم جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية عام١٩٥٧ في أول مجلس نيابي بعد الثورة مجلس الأمة ، ومضابط مجلس الوحدة بين مصر وسوريا وأرشيف البرلمان, ووثائق إلغاء معاهدة١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وأرشيف البرلمان المصري كاملا في ظل دستور١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ , وجميع المضابط المهمة حول استجوابات الحكومة حول قضايا وطنية خلال مسيرة الحياة البرلمانية ، وبعد فقد جميع هذه الوثائق، جاء نفي المسئولين وعلى رأسهم صفوت الشريف ـ رئيس مجلس الشورى ـ لوقوع أي خسائر تذكر بخلاف الجدران ليزيد تعقيد الموقف ويفرض مساحات غامضة حول حقيقة هذه الخسائر .

الفصل الأول

خسائر الغزل والنسيج والسكك الحديدية

فضائح الفساد لاتزال عرضًا مستمرًا ، فالأرقام تؤكدها وتشير إليها في كافة القطاعات ، حيث يعلم الجميع أن مختلف الهيئات والمصالح التابعة للحكومة تعاني من الفساد المزمن.. ورغم العديد من التقارير التي تكشف عنها جهات رقابية - تابعة للحكومة أيضا - مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية ، إلا أن الفساد يظل موجودا ويخلق له مكانا في هذه الهيئات التي أصبحت بيئة مناسبة فيما يبدو لمختلف أنواع الفساد ،.. في الوقت الحالي ظهر إلى الوجود تقريران للجهاز المركزي يتناولان جرائم وفضائح جديدة ، إحداهما في هيئة السكك الحديدية والآخر يتعلق بشركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام .

وفيما يتعلق بهيئة السكك الحديدية كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود مخالفات مالية باهيئة خلال العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ومنها بلوغ العجز المرحل منذ عام ١٩٨٨ وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ نحو ٢٢،١٢٠ مليار جنيه ، وبحسب هذا التقرير فإن رأس مال الهيئة في ميزانية ٣٠/٦/ ٢٠٠٤ بلغ ١٤٧،٢٦ مليار جنيه، بزيادة مليار جنيه عن العام السابق في حين أسفرت نتائج الأعمال عن وجود عجز جار بلغ ٠٣٣،٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧١٤ مليون جنيه عن العجز الجاري العام السابق.

ووفقا للتقرير أيضا فإنه توجد آلات ومعدات وماكينات وأوناش بورش الهيئة الإنتاجية والمخازن لا تستخدم بسبب عدم إصلاحها أو لسوء استخدامها أو عدم استكمال توريد أجزاء منها أو لعدم توافر العمالة الفنية المدربة لتشغيلها كما لم يتم استغلال العديد من المباني والمنشآت الإدارية والسكنية والترفيهية والمعدات وآلات بمعهد وردان في الجيزة منذ عام ١٩٧٥ بلغت قيمة المباني والمنشآت منها ٣٣ مليون جنيه، وقيمة الآلات والمعدات ٢ مليون جنيه ،وأوضح التقرير أن مبني المخازن الجديد التابع للهيئة بمنطقة أبو زعبل لم يتم استخدامه منذ إنشائه عام ١٩٩٥ رغم أن تكلفة إنشائه بلغت ٢،٧ مليون جنيه،فيما ذكر التقرير أن المعمل الإلكتروني الخاص بإصلاح الكروت الإلكترونية بالوحدات المتحركة لا يستخدم، وكذلك المخازن

المتحركة بورش شبرا الخيمة منذ ديسمبر ٢٠٠١ وتبلغ قيمتها ١٠ ملايين جنيه، ٣،٤ مليون جنيه علي التوالي بسبب عدم توريد الأجزاء الخاصة بماكينة الكروت وعدم استكمال التجهيزات الخاصة بالأرفف المتحركة.

كذلك فإن الهيئة لم تستفد من أجهزة الحاسب الآلي الموجودة ببعض الوحدات الحسابية والتي تبلغ قيمتها نحو ٢٨٢ ألف جنيه والمسلمة للوحدات في ٢٠٠١ لعدم توافر العمالة المدربة!، وكشف عن تعطل شبكة الإطفاء الذاتي للحريق بورش كوم أبو راضي منذ عام ١٩٩٢ دون إصلاح حتى ٣٠/٦/ ٢٠٠٤، وتعطل ماكينات محطات المياه والكهرباء بورش قاطرات السويس والإسماعيلية وبورسعيد منذ سنوات دون إصلاح .

أكد التقرير أن إجمالي أرصدة الحسابات المدينة المستحقة للهيئة لدي الغير بلغت مليار و مليون جنيه في ٣٠/ يونيو / ٢٠٠٤، وتبين وجود ٣٩٧ مليون جنيه لم يتم استردادها أو توريد مقابلها، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها، كما تضمن الحساب نحو ٣٩ مليون جنيه منذ سنوات ترجع لعام ١٩٧٣ ولم توضح السجلات طبيعتها بالإضافة إلي ٢٨٨ مليون جنيه مستحقة لدي بعض الجهات الإدارية بالدولة منذ أكثر من ٢٠ عامًا دون اتخاذ اللازم بشأنها ، وفي ختام تقريره قال الجهاز المركزي للمحاسبات إنه في ظل هذه المخالفات فإن القوائم المالية المعدلة للهيئة القومية لسكك حديد مصر لا تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للهيئة، وأن نتائج أعمالها لا تُظهر علي الوجه الصحيح نتيجة نشاطها عن سنة ٢٠٠٤.

أما عن شركات الغزل والنسيج التابعة للدولة ، فكشف الجهاز المركزي للمحاسبات في تقرير آخر عن أن ٢٦ شركة من الشركات القابضة حققت خسائر ٢,٣ مليار جنيه مقابل ٢,٢ مليار جنيه ليصبح إجمالي الخسائر المرحلة حتى ٣٠ يونيو الماضي ١٩,٨ مليار جنيه!، وبلغ حجم الخسائر المرحلة بشركات قطاع الغزل والنسيج فقط (عدا شركة مصر شبين الكوم) ١٩,٨ مليار جنيه بما يتجاور رؤوس أموالها بالكامل!، وذكر التقرير أن بعض الشركات تجاوزت خسائرها المرحلة مليار جنيه ومنها: مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ومصر حلوان للغزل والأهلية للغزل والنسيج ومصر للحرير الصناعي إسكو ودلتا ،وأوضح التقرير انخفاض العائد من استثمارات الشركة القابضة وللغزل والنسيج في أسهم شركات أخري إلي ٢,٩ مليون جنيه مقابل ٧,٥ مليون جنيه، مشيراً إلي أن الاستثمارات في شركتي كابو والمصرية

الفرنسية ٥٨٦ ألف جنيه لم تقابلها أي عوائد منذ سنوات! ... والبقية تأتي..!!

لعبة الديون في ميزانيات يوسف غالي

السطور التالية هي واحدة من المحطات التي انفردنا فيها بتحديد الدين الحكومي عن العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ قبل أن يعلنه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بأكثر من عام : « فعندما أعلنت الحكومة أن اليوم الأول من الشهر الجارى سيشهد بدء العمل ما وصفته بأكبر موازنة في تاريخ مصر، والتى - بحسب الحكومة - يبلغ حجمها ٢٦٧ مليار جنيه و٥٦٪ منها مخصصة لتحسين مستوي المعيشة لمحدودي الدخل ، وتتضمن٨,٣ مليار جنيه زيادة جديدة في أجور العاملين بالدولة لتصل إلي نحو٥٩,٥ مليار جنيه , بالإضافة إلي١٧ مليار جنيه تخصص لدعم السلع والخدمات بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه عن العام المالي السابق ، لم يصدقها أحد ولم يتفائل احد ، أولا لأنها حكومة احترفت الكذب وضرب الأرقام ، تماما كما احترفت عمل ودن من طين وأخرى من عجين عند ظهور الحقائق التى تكذب وزراءها ،حتى ولو كان مظهر الحقيقة جهازًا رقابيًا تابعًا لرئيس الجمهورية !!

فالأرقام تؤكد أن الفشل الاقتصادى لأداء حكومة نظيف ، كان من نتائجه تضخم الدين الخارجى إلى ٣٦ مليار دولار ، وتضخم الدين المحلى إلى ٦١٤ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ وتراجع الاستثمار الأجنبى بنسبة ٤٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ وتراجع ترتيب مصر بين الدول الجاذبة للاستثمار إلى ١٠٨ وتزايد العجز فى الميزان التجارى إلى ٧٤٧ مليون دولار، وكما يؤكد خبراء الاقتصاد تتمثل مشكلة العجز فى الميزان التجارى فى وجود عجز كبير فى الموازنة العامة تصل نسبته إلى ما يزيد على ١٠٪ بالإضافة إلى الاتجاه التصاعدى لهذا العجز عبر السنوات القليلة الماضية فإننا نكون أمام معضلة اقتصادية وليس مجرد اختلال هيكلي .

لذلك خرج المستشار جودت الملط ليطلق على الملأ تحذيره من خطورة استمرار ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، وتخطيه الحدود الآمنة، كما حذر الملط من عدم استخدام الدين في استثمارات جديدة، وقصر استخدامه علي تمويل العجز النقدي وعجز الموازنة، وقال إن إجمالي الدين العام في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ بلغ ٥١١ مليار جنيه بنسبة ٩٥,٢٪ من الناتج القومي، وبزيادة قدرها ٧٦ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٤، مشيرا إلي أن نصيب المواطن الواحد من الدين الداخلي يبلغ ٦٩٥٢ جنيها.

كشف الملط أمام مجلس الشعب يومها عن قيام وزير التخطيط عثمان محمد عثمان بإرسال خطاب إلي جهاز المحاسبات يحذر فيه من سوء استخدام الدين العام الداخلي، ويؤكد أن هذا الاستخدام يتعارض مع القواعد المالية السليمة، وقال رئيس جهاز المحاسبات:« إن الأمر يتطلب حلولا حاسمة للسيطرة علي هذا الدين مشيرا إلي أن أعباء خدمة الدين الداخلي تبلغ ٤٤ مليار جنيه وتلتهم أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة وهناك فوائد متأخرة لديون بنك الاستثمار تبلغ ٤٩ مليار جنيه ».

فيما كشفت إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ عن ارتفاع إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٦ر١ ٪ فى نهاية عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ليبلغ ٧ر٥٥٢ مليار جنيه أو ما نسبته ٥ر٨٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة ب ٥٤٤ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ أو ما نسبته ١٠١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، فى الوقت ذاته ارتفع صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٤ر١٣ ٪ ليبلغ ٤٤٣ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ أو ما نسبته ٧ر٧١٪ من الناتج المحلى بالمقارنة بنحو ٥ر٣٩٠ مليار جنيه فى العام السابق ٥ر٧٢ ٪ من الناتج المحلى .

وفي أحدث تقرير للبنك المركزي بلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو٦٠٧ مليارات جنيه في نهاية ديسمبر٢٠٠٦ يستحق علي الحكومة منه٧٤ر٧٪ وعلي الهيئات الاقتصادية العامة٣ ,٨٪ وعلي بنك الاستثمار القومي١٧٪ وبلغ الرصيد المستحق علي الحكومة من الدين المحلي٤ ,٤٥٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر الماضي بزيادة٧ ,٦٥ مليار جنيه عن يونيو٢٠٠٦ ، تلك هى الأرقام الرسمية التى وصفها المستشار جودت الملط بالمتضاربة ، فماذا لو أضفنا الزيادة الرسمية الواردة بالتقرير الحكومى لرقم الدين المحلى غير الرسمى ؟ حينها يصبح إجمالى الدين العام فى ديسمبر ٢٠٠٦ هو ٧ ,٦٧٩ مليار جنية ،وإذا أضفنا فوائد بنك الاستثمار المتأخرة ، التى تبلغ نحو ٤٩ مليار جنية بحسب التقارير الرسمية لأصبح الإجمالى رقما مفزعا يصل إلى نحو ٧ ,٧٢٨ مليار جنيه !!

الملط حذر من تزايد العجز الصافي في الموازنة والذي بلغ ٤ ,٦١ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وأكد أيضا أن الوزارات في مصر تعمل في جزر منعزلة وأن هناك تضاربا خطيرا في البيانات والإحصائيات مشيرا إلي أن الحكومة لم تحقق النمو الاقتصادي المنشود كما لم تنجح في تخفيض معدل البطالة ،الذي يبلغ ٢ ,١١٪، وقال إن كل أرقام الحكومة متضاربة فيما يتعلق بمعدل النمو والتضخم !.

اتهم الملط الحكومة بإهدار المال العام بشكل يستوجب المساءلة القانونية ، بسبب عدم دقة وكفاية وسلامة دراسات الجدوي للمشروعات ، وتأخر تنفيذها وكثرة التعديلات عليها وعدم كفاءة استخدام المنح والقروض، كما حذر من إهدار المال العام في الهيئات الاقتصادية والمرافق مشيرا إلي أن ضعف العائد من الاستثمارات في هذه الهيئات حيث تبلغ الاستثمارات ٤٣٠ مليار جنيه تحقق عائدا يبلغ ٢,١٪. كما حذر من استمرار الهيئات الاقتصادية في تجاوز الإنفاق المرخص به بمبلغ ١٣ مليار جنيه ، وذكر رئيس جهاز المحاسبات أرقاما مفزعة عندما قال في نهاية كلمته أن إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي معا يمثل ١٢٤,٤٪ من الناتج المحلي.

الدين الخارجى أيضا أرقامه متضاربة بشكل يدلل على لعبة الأرقام التى تمارسها الحكومة ،من أجل إحكام حلقة التوهان على المراقبين والمتابعين ، إلا أن الأرقام الرسمية فى مشروع الموازنة تكشف عن زيادة مخيفة فى الاقتراض الخارجي، من ١٩٢ مليون جنيه فى موازنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ إلى ٧٢٠٠ مليون جنيه (٢ر٧ مليارات جنيه) فى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ،وتؤكد إدمان الحكومة للاقتراض والاستدانة من الداخل والخارج على السواء !!.

المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات،سبق واتهم الحكومة بأنها تعمل في جزر منعزلة ، وقال: إن الوزارات تصدر بيانات مختلفة عن بعضها البعض، كما حدث في نسبة التضخم التي حصرها جهاز التعبئة والإحصاء بنسبة ١١,٤٪، بينما أشارت وزارة التخطيط التي تشرف علي الجهاز، إلي أن النسبة ٨,٦٪، ووزارة المالية ٤,٨٪، كما حدد البنك المركزي معدل البطالة بـ١١,٢٪، بينما أكدت وزارة المالية أنه ١٠,٥٪، وقالت التخطيط إنه ١٠,٣٪ ، وأضاف إن هناك اتساعاً مستمراً في الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات الفعلية فوصلت إلي الاستخدامات الفعلية إلي ١٧٩,٨مليار جنيه، بينما المتحقق الفعلي ١١٨,٤ بنقص ٦١,٤ مليار، واستمرار عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات، واستمرار النقص في الحصيلة الفعلية للإيرادات.

الملط أعلن وهو يقدم ملاحظات الجهاز على العام المالى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أن هناك انخفاضاً في المديونية الخارجية وصل إلي ٢٨,٩ مليار دولار، مقابل ٢٩,٩ مليار دولار في العام السابق، أما الدين العام الداخلي، فهو في زيادة كبيرة ومستمرة، حيث وصل إلي ٥١١ مليار جنيه، ووصلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلي ٩٥,٢٪ بنسبة زيادة قدرها ١٧,٥٪، موضحاً أن ذلك وفقاً لمفهوم جهاز المحاسبات والبنك المركزي !!

الفصل الثاني

(سبوبة) النهب العام .. الصناديق الخاصة (سابقًا)

وفي محطة أخري تحدثنا عن « الصناديق الخاصة » وهي بحسب تعليقات كثير من المراقبين «سبوبة مخفية» ونهر مغطى من الأموال، لا رقيب عليه بلغ بحسب ما تم كشفه مؤخرا آلاف المليارات ، ليضاف إلى ما تم نهبه من أراضى الدولة وبلغ نحو ١٣ تريليونا و٤٤٠ مليار جنيه ، هى قيمة الاستيلاء على ١٦ مليون فدان من أراضى الدولة ، بحسب المسئول عن جهاز حماية تلك الأراضى اللواء عمر الشوادفي ، وهى أيضا تعادل أكثر من عشرة أضعاف الموازنة العامة لمصر ، وتماثل ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ ، وتقترب من موازنتها لعام ٢٠١٠ . تلك ببساطة ما يطلق عليها خبراء المال الإكتواريين مصطلح الصناديق الخاصة ، وهى أيضا كانت محل الاستجواب الذى تقدم به النائب المستقل أشرف بدر الدين ، استنادا لما ورد بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، من مخالفات شابت الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ، تلك الصناديق هى ما ستتعرف عليها خلال السطور التالية ..

حيث تصنف وفقا للمزايا التأمينية والخدمات التى تؤديها لأعضائها إلى ٦ أنواع ، فى مقدمتها الصناديق التكميلية وتمثل شريحة كبيرة تتمتع بفرص استثمار واعدة ، وتقدم مزايا عديدة لأعضائها، إضافة إلى صناديق الادخار والاستثمار وصناديق العلاج ، التى تمثل الصناديق المتوسطة وأخيراً صناديق المكافآت وصناديق الزمالة التى تمثل قطاع الصناديق الصغيرة ، ويعانى هذا القطاع أكثر من غيره نظرا لقلة إمكانياته وموارده المحدودة ، وقلة الاشتراكات على الرغم من أن استثمارات هذه الصناديق تصل إلى نحو ٢١ مليار جنيه.

فيما يصل عدد صناديق الزمالة المعروف والمسجل إلى نحو ٥٦ صندوقا بعدد أعضاء ٤٦٧٠٤١ عضواً،كما تصل قيمة الاحتياطيات إلى نحو ١٣١,٧مليون جنيه بإجمالى أصول قيمتها ١٣٤مليون جنيه باستثمارات ١٢٣,٢مليون جنيها ، وتعتبر هذه الصناديق من الصناديق الصغيرة من حيث إجمالى الاشتراكات والمقصود بصناديق الزمالة هو الصناديق التى تقرر لأعضائها مزايا محددة فى الحالات مثل الإنجاب

والمرض أو وفاة احد أقارب العضو أو الزواج وهى لا تعطى للعضو مكافأة نهاية خدمة ولا تقدم خدمات المعاش وإنما تتمثل مزاياها التأمينية فى مبالغ نقدية ثابتة تدفع مرة واحدة للعضو أو لورثته ، وتعتمد صناديق الزمالة بشكل أساسى على اشتراكات أعضائها كمصدر تمويل ، التى تعتبر مبلغا ثابتا يدفع بصفة سنوية أو شهرية بالإضافة إلى مساهمة جهة العمل.

أما صناديق الادخار فعددها ٢٥ صندوقا تأمينيا ويبلغ عدد أعضائها نحو ٢٧٦٩٧ عضوا باحتياطى ٧٣٩,٣ مليون جنيها وتبلغ قيمة الأصول نحو ٧٨٣,٢٧٠ مليون جنيه بإجمالى استثمارات تقدر بنحو ٧٢٤,٤ مليون جنيها، وتعمل هذه الصناديق على جمع المدخرات من الأعضاء واستثمارها بما يعود على أعضائها بأكبر فائدة ممكنة وهذه الصناديق لها صفة ادخارية بحتة و بعيدة عن أى صفة تأمينية ، و يدخل فى الموارد المالية لهذه الصناديق ريع استثمار أموال المشاركين فيها علاوة على اشتراكات الأعضاء ومساهمة جهة العمل، ومزاياها التأمينية تصرف فى حالات ترك الخدمة أو الوفاة أو التصفية الاختيارية من جهة العضو أى المعاش المبكر الاختيارى، ويدخل هذا النوع من الصناديق تحت تصنيف الصناديق المتوسطة.

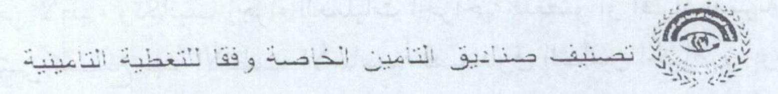
أما صناديق مكافآت عقد العمل الفردى فقد تم تصفية آخر صندوق من هذا النوع فى العام الحالى وهو صندوق غزل المحلة لمكافآت عقد العمل الفردى وهى صناديق تم إنشاؤها فى الستينيات من أجل الأعضاء الذين لا يدخلون تحت مظلة التأمينات الاجتماعية ، وتعتبر هذه الصناديق وسيطا بين العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية فهى تحصل على الفروق النقدية بين مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للعاملين الذين التحقوا بالخدمة فى تاريخ معين وتقوم باستثمار هذه الفروق النقدية لمصلحة أعضاء الصندوق وعند خروج أى من الأعضاء على المعاش يتم تحويل رصيده بالصندوق إلى هيئة التأمينات الاجتماعية التى تقوم بدورها بصرف معاشات دورية للعضو أو لورثته بعد وفاته ، والسبب فى تصفية هذا النوع هو أنه لا يقبل أعضاء جددا حيث انه يتبع النظام القديم فبمجرد وفاة الأعضاء يتم تصفية هذا النوع من الصناديق، وهو تعتبر من الصناديق الصغيرة.

أما الصناديق العلاجية مثل صندوق هيئة الاستعلامات وصندوق «فيرو ميتالكو» فهى التى تقدم خدمات لأعضائها يكون معظمها مزايا علاجية فى صورة صرف قيمة

الدواء وأجر الأطباء وتكاليف إجراء العمليات الجراحية للعضو أو أفراد أسرته فى الحدود التى تسمح بها الأنظمة الأساسية لصندوق التأمين الخاص ، ودفع الاشتراكات شرط أساسي للحصول على المزايا وتعتمد هذه الصناديق فى تمويلها بصورة أساسية على مساهمة جهة العمل ، التى يبلغ عددها ٨ صناديق فى نهاية العام المالى السابق ويبلغ عدد أعضائها نحو ٣٤٥٦٠ عضواً وتبلغ قيمة الاحتياطى لها نحو ١٤٨,٥ مليون جنيه، فى حين يبلغ إجمالى الأصول نحو ١٤٩ مليون جنيه بإجمالى استثمارات تقدر بنحو ١٤٢,٧ مليون جنيه .

فيما تتفرد الصناديق التكميلية بكونها صناديق كبيرة من حيث إجمالى الاشتراكات السنوية فيها وهى تمثل ٩٠٪ من سوق صناديق التأمين الخاصة فى مصر، و هى الصناديق التى تم إنشاؤها بغرض تقديم مزايا تأمينية مكملة لنظم التأمينات الاجتماعية ، ويمكن دفع المزايا التأمينية إما فى شكل مكافأة نهاية الخدمة وإما فى شكل معاش دورى يدفع كل فترة معينة، ويرجع السبب فى ظهور هذه الصناديق إلى قصور النظام القومى للتأمينات الاجتماعية وعدم قدرته على توفير الحماية التأمينية الكاملة للأعضاء وعند ترك الخدمة.

النوع الأخير هو الصناديق ذات الطبيعة الخاصة ويقصد بها الصناديق التى تقوم بإصدار وثائق تأمين لمن يرغب من أعضائها فى التأمين على حياته مقابل قسط التأمين الذى يدفع أما مرة واحدة فى صورة قسط وحيد أو بصفة دورية كل فترة معينة وجميع الوثائق التى تصدرها من النوع المختلط ومدى الحياة وتقدم الخدمة لأعضائها دون الحصول على أى أرباح كما أنها تقدم العديد من الخدمات لأعضائها.



تصنيف صناديق التامين الخاصة وفقا للتغطية التامينية

البيان	30/6/2006	30/6/2007	معدل التطور %
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	456	450	(1.3)
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	7	7	
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معا	33	38	15.2
صناديق ذات مزايا اجتماعية (زمالة)	57	59	3.5
صناديق ادخار	21	22	4.8
صناديق علاج	8	8	-
الجملة	582	584	0.3

[illegible]

جدول رقم (٤)

شبكة فساد وإفساد

عن الصناديق وما يحدث فيها يقول الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق: «إنها وحدات محلية مالية ذات طابع خاص خارج نطاق الموازنة العامة للدولة، حسبما ينص عليه القانون في المادة ١٤٦ في الدستور الخاصة بإنشاء وتنظيم المرافق العامة ، وتعتبر هذه الصناديق جزءا من المرافق ، و لكل صندوق لائحة مالية تتضمن الموارد وأوجه الإنفاق ، وتتحدد الموارد من مصادر أساسية مثل الرسوم و المنح الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى التبرعات ، أما أوجه الإنفاق فتتمثل فيه الأجور و المكافآت لبسطاء العاملين الجزء الأصغر ، أما الجزء الأكبر فيستحوذ عليه رؤساء الصناديق سواء كانوا وزراء أو محافظين ومساعديهم أو رؤساء للجامعات وعمداء لكليات أو مدراء للأمن وصولا إلى رؤساء الوحدات المحلية ، فمثلا نجد في جامعة حلوان حوالي ٤٥ صندوق و كذلك في وحدة أشمون بالمنوفية حوالي ٥ صناديق و هذه الصناديق تعتبر مخالفة للقانون لأنها بمثابة ضرائب تفرض على الناس ، وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يبلغ عددها نحو ٨٩٠٠ صندوقا ، إلا أنها من الممكن أن تصل واقعيا

لنحو ١٢٠٠٠ صندوق ، تحوي مبالغ ضخمة غير معلومة يتحمل منها المواطن الجزء الأكبر حيث يدفع ٣٠٠ مليار جنيه سنويا على هيئة رسوم ، ففكرة هذه الصناديق تعتمد على التمويل الذاتي الناتج عن فوائض الأعمال لتلك المؤسسات أو التبرعات الخاصة وكما يقول فاروق تحولت هذه الصناديق إلى شبكة من الفساد و الإفساد في مصر ، يدخل منها إلى الموازنة العامة للدولة نسبة تتراوح ما بين ٥ ,٠ ٪ إلى ٥ ٪ في حالة إذا كانت هناك فوائض و معظم الصناديق تعمل على استغراق فوائضها حتى لا تذهب إلى الدولة ، فيما يصل نحو ١٢ مليار جنيه فقط للموازنة العامة ،الأغرب كما يضيف فاروق أن هذه الصناديق لا تخضع للوائح مالية معينة ، تضبط إيقاعها وتحكم أوجه استثمارها ، وهو ما يجعلها منفذا للفساد الخفى الذى تقوم به الحكومة ذاتها بعد ضرب كافة اللوائح والقوانين ، ثم يضيف : فإذا كانت الدساتير يضرب بها عرض الحائط فما بالنا بتلك الصناديق التي تخضع للتقديرات ، لذلك لابد أن تكون صلاحياتها قاصرة على رئيس الجمهورية وحده ، و خاضعة للإشراف حتى لا تكون هناك فرصه للتلاعب و تكون قاصرة على الضروريات فقط ، و لمزيد من لشفافية فعلى الجهاز المركزي للمحاسبات أن يصدر بيانا لكل صندوق على حدة يوضح موارده وأوجه إنفاقه .

شواهد وأدلة حكومية جدا !

أهم الأدلة كما وردت بالتقرير الرسمى للجهاز الرقابى ، من بين نحو ٣٠ مثالا لهذا الإهدار المتعمد والنهب الواضح للمال العام ما حدث بخصوص « صندوق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والأسمنت » ، حيث تم منح نسبة ١٪ من حصيلة حسابي الحديد والأسمنت للعاملين بالهيئة العامة للتنمية الصناعية ، بلغت نحو ٢٨ , ١٠ مليون جنيه وصرفها كمكافآت بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٠٩ ، ٢٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة .! ، هكذا تتم التنمية الصناعية ، عبر انتفاخ الجيوب والخزائن ، بينما البطالة تخنق نحو ٩٪ من قوة العمل المقدرة بنحو ٢٣ مليون عامل أو شاب فى سن العمل ، طبقا للإحصاء الرسمى ، وهو أقل بكثير من الإحصاءات غير الرسمية !!

ثانى الأدلة كان ما جرى فى صندوق «تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بديوان عام وزارة الصحة» ، من عدم ممارسة الصندوق للأنشطة ، المُنشأ من أجلها

وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه وصرف مكافآت للعاملين ومرتبات للاستشاريين بنسبة ٩, ٩٩٪ من المنصرف من هذا الحساب التي تعد من صميم عملهم ويتقاضون عنها رواتب وجهود وحوافز بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ بلغ ما أمكن حصره منها ٥, ٢٣ مليون جنيها، هل أجاب هذا الدليل عن التساؤلات الخاصة بحالة الصحة وزارة ومستشفيات ؟ سؤال لا يحتاج لتعليق !

طرق بلا صيانة .. حوادث وقتلى بالآلاف ، ترى ما سبب ؟ الإجابة عبر دليل واحد من عدة أدلة ، يأتى عبر ما حدث فى «صندوق إنشاء وصيانة الطرق بالأمانة العامة للتنمية المحلية» ، حيث تم صرف مبالغ وصلت إلى ٢, ٣ ملايين جنيه فى عام واحد ، كمكافآت للعاملين بديوان عام الوزارة ومركز التنمية المحلية بالأمانة العامة لها ، بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠م الذي يقضي بأن تخصص هذه الحصيلة للصرف على مشروع إنشاء وصيانة الطرق العامة.

توظيف الأموال !

٢٤ مليارا من أموال التأمينات الاجتماعية ، استولى عليها جابى المالية بطرس غالى لتغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فيما يترك أموال صناديق التأمين الخاصة ، وهذه هى التسمية الحقيقة لها ، حيث تقوم بمهمة العامل المساعد على إضافة ميزة إضافية للمعاش الناتج عن التغطية التأمينية عبر الاشتراك فى نظام التأمينات الاجتماعية ، لتكون منهبة للمحاسيب من أعضاء الحكومة ومساعديهم ومستشاريهم ، وهى ذات نظام مغاير للنظام العام للتأمينات ، حيث يعتمد إنشاءها وتكوينها علي التعاون والتفاهم بين مجموعة من الأفراد داخل شركة (قطاع عام أو خاص) ، أو جمعية أو اتحاد أو هيئة، مصلحة حكومية، أو أي مجموعة تربطهم أي رابطة مثل المهنة أو العلاقة الاجتماعية ، ويمكن تأسيسها بدون رأس مال مدفوع (تبعاً لنوع المزايا المستهدفة) ويعتمد تمويلها كلية علي اشتراكات الأعضاء (الموظفين)، أو أصحاب الأعمال (شركات)،... الخ.

أما الغرض من تكوين تلك الصناديق فهو أنها بداية تنشأ على أساس تطوعى من أجل منح الموظفين (الأعضاء) الأمان والاستقرار من خلال دخل (ميزة) مضمون أثناء تقاعدهم عن العمل، وفي الحقيقة فان مصدر تمويل هذا الدخل أو هذه الميزة هو ناتج اشتراكات العضو أو صاحب العمل أو كلاهما ، أى أنها مملوكة بالكامل تقريبا

للمشاركين فيها ، وليست نهبا لكل من هب ودب ، كما يحدث الآن تحت سمع وبصر حكوميين ، عمدا مع سبق الإصرار والترصد .. أما مزاياها فهى كالشائع تمنح الأعضاء مزايا تأمينية مختلفة في حالات زواج العضو أو أحد أبنائه ، أو وفاته أو أحد والديه أو أحد أبنائه أو الزوجة - الزوج ، وكذلك تمنحه تعويضا فى حالة الإصابة بالعجز الكلي أو الجزئي الدائمين نتيجة مرض أو حادث ، ثم تمنح العضو مكافأة كلية عند بلوغ سن التقاعد ، تختلف بحسب ما ورد باللائحة الداخلية لكل صندوق ، تلك التي تم وضعها بالتوافق والاتفاق بين أعضاء الجمعية العمومية للصندوق عند إنشاءه.

صناديق التأمين الخاصة العاملة في مصر والمسموح بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ تنقسم إلي نوعين الأول :« صناديق تأمين ذات مزايا محددة وتتميز بإمكانية تحديد الميزة المستحقة عند التقاعد عند بداية النشاط وتعتمد علي معادلة تربط بين سنوات الاشتراك في الصندوق أو الخدمة في الشركة وآخر أجر يتقاضاه العامل سواء عند الوفاة أو التقاعد ومعامل ميزة لكل سنة » ، أما الثانى فهو :«صناديق تأمين ذات اشتراكات محددة» وفيها يتم تحديد نسبة الاشتراكات (سواء نسبة اشتراك العضو أو صاحب العمل) عند بداية النشاط ويمكن أن تختلف تلك النسبة من عضو لأخر مثلاً حسب السن أو عدد سنوات خدمته بالشركة..إلخ ، ولا يمكن حساب الميزة إلا عند بلوغ سن التقاعد حيث تعتمد علي تراكم الاشتراكات المسددة وعائد الاستثمار المحقق.

هذه الصناديق خاصة ما يتبع القطاع الرسمى ، تخضع لرقابة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة المنوط بها التأكد من أن تلك الصناديق تدار طبقا لأحكام القانون المنظم في هذا الشأن، وكفاية أموالها، وبحث شكاوي أعضائها ، هذا هو الأمر الرسمى الذى كشف تقرير الجهاز المركزى ، خطاياه وتقاعسه عن مراقبة ما يحدث على أرض الواقع ، ويؤكده وصف وزير الاستثمار د. محمود محى الدين لوضع هذه الصناديق التى تضم نحو ٦,٤ مليون عضوا هم عدد موظفى الحكومة ، بخلاف القطاع الخاص وما يسمى بالصناديق السيادية ، الوزير أكد أنها خارج سيطرة الهيئة المشكلة للرقابة عليها ، وهو ما جعله يحذر منها ويصفها بأنها لا تقل خطورة عن شركات توظيف الأموال ، نظرا لحجم أموالها الهائل سواء الاحتياطي أم المستثمر فعليا فى مشروعات،

بينما الواقع يؤكد أنها بمثابة ميزانية خفية فقط للمحاسيب كما قال الكاتب فهمى هويدى في تعليق له على الفضيحة !

دموع الضحايا تكشف مافيا التلاعب

ضحايا تبديد أموال الصناديق الخاصة ما أكثرهم ، ضمن طوابير ضحايا النظام الذى يأخذ رجاله فقط دون أن يمنحوا للأرض أو لسكانها شيئا من حقوقهم .. من هؤلاء أعضاء نقابة المعلمين الذين تتعالى شكاواهم من الخصومات التى تستقطع من رواتبهم ، دون أى عائد لذلك يطالبون بإعادة المبالغ المستقطعة منهم ، بسبب ضياع الأوراق الدالة على هذا الاستقطاع ، فيخرج الواحد منهم للمعاش فلا يجد ما ينتظره من مكافئات الصناديق المختلفة أو التأمينات الاجتماعية ، حيث لا يوجد دليل على ما يتم خصمة من راتب المعلم ! أو كما يقول أحدهم «طلب عدم ذكر اسمه» : «يعنى المعلم لما يطلع معاش يعانى الأمرين ، فلا يجد صندوق الزمالة المزعوم الذى ظل يستقطع من راتبه طوال مدة خدمته ، نتيجة أخطاء الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم ، بتدخلها السافر ،وعمل خصومات بالعافية لصالح تلك هيئة التأمينات والصناديق الخاصة ليتم التلاعب بها وبالناس» !.

ومن نقابة المعلمين المعطلة أساسا نجد صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات ، وهي صناديق خاصة بالطلاب انطلاقا من اختصاصها ببعض أهم شئونهم، ومن البديهي أن يكون الإشراف عليها ، من جانب الطلاب أنفسهم، وتتشكل إدارتها بالانتخاب منهم ، وتوضع قواعد مراقبة مواردها وأوجه إنفاق أموالها من قبلهم، ولكن الواقع ليس كذلك، فصناديق التكافل الاجتماعي مسيطر عليها تماما من قبل إدارة الجامعة، ولا يوجد تمثيل للطلاب في مجالس إدارتها ، بل أن هذه المجالس لا تتشكل بالانتخاب وإنما بالتعيين، وهى المسئولة عن إدارة أموال الصناديق وفى ذات الوقت هي التي تضع اللوائح الرقابية على هذه الأموال ، وبطبيعة الحال لا يعرف جمهور الطلاب شيئا عن مصير أموال هذه الصناديق أو اختصاصاتها أو حقوقهم فيها، وهو موضوع غاية في الأهمية نظرا لقدرة هذه الصناديق على حل الكثير من مشكلات العملية التعليمية التي تواجه الطلاب إذا وضعت تحت إشرافهم أو عن طريق إشراكهم في إدارتها والمراقبة على مواردها وأوجه إنفاق هذه الموارد ، وهو ما يحدث فى كل الجامعات المصرية المليئة بالصناديق غير المعروف أوجه التصرف فى

أموالها !.

من الضحايا أيضا العمالة المؤقتة بكلية الهندسة جامعة المنصورة ، الذين مثل اعتصامهم العام الماضى أحد الأدلة على فساد التصرف فى أموال هذه الصناديق ، حيث رفض عميد الكلية زيادة رواتبهم أسوة بـ«المؤقتين» فى باقى كليات الجامعة ومراكزها الطبية المتخصصة ، بزعم أنهم موظفون مؤقتون يتقاضون رواتبهم من الصناديق الخاصة ومراكز الكلية، وليس من الميزانية وقالوا: «أن الصناديق الخاصة والمراكز تحقق أرباحاً وفائضاً سنوياً يتعدى المليون جنيه، يتم إنفاقها على مكافآت المثبتين، وكبار العاملين فى الكلية، بالإضافة إلى شراء سيارات جديدة من ميزانيتها وتطوير واجهة الكلية، وطالبوا بتدخل الرئيس لإنصافهم ، بسبب ظروفهم المادية السيئة وأنهم انتظروا تثبيتهم فى وظائفهم منذ أكثر من ١٢ عاما ومرتباتهم لم تتعد ١٨٠ جنيها، فى حين أن هناك موظفين جددا تم تعيينهم على الميزانية نفسها بمرتب ٣٢٠ جنيها، وهم أصحاب وساطة».

التصرف الجافى للحقوق المتجاوز لما خصصت له هذه الصناديق ، وضعها فى مأزق مستمر كلما حان موعد استحقاق أصحابها لما انتظروه وادخروه دوال سنوات الخدمة ، وهو ما أقره المؤتمر السنوى الثانى لهذه الصناديق ، عام ٢٠٠٧ ، عندما خرج بنتيجة أكد فيها « أن بعض صناديق التأمين الخاصة تتعرض نتيجة لظروف اقتصادية تواجه الجهات المنشأ بها تلك الصناديق إلى صعوبات شديدة فى السيولة المالية مما يؤثر على سداد نصيب تلك الجهات للمساهمات الداخلة فى مواردها مما يؤثر بشدة على المراكز المالية لتلك الصناديق » ، المؤتمر أكد أن هذه المشاكل تتمثل فى تحويل بعض المؤسسات لجزء كبير من أموالها لإقامة بعض المشاريع التجارية مما يعرض أموالها لمخاطر كبيرة كما يؤدى ذلك إلى تحويل غرض الصناديق من أغراض تأمينية إلى أغراض تجارية ، كما أدت الخصخصة إلى زيادة إعداد العاملين الخارجين للمعاش المبكر مما أثر بشدة على المراكز المالية لتلك الصناديق المنشاة فى تلك الجهات ، كما أثرت عملية تخفيض معدل الفائدة على الاستثمار تأثيرا مباشرا على قيم الاشتراكات وقيم المزايا التأمينية التى تصرف للأعضاء حيث أن تخفيض معدل الفائدة يؤثر على صناديق التامين الخاصة من حيث خفض ريع الاستثمار على أموالها المستثمرة فى البنوك أما أخطر القضايا التى ألمح لها المؤتمر فكانت عدم تسجيل بعض الجهات

للصناديق التى تنشئها وتؤسسها ، مما يجعل السيطرة عليها أو رقابتها أمرا غاية فى الصعوبة ، مؤكدا أن كثيرا من تلك الجهات حكومية للأسف .!

القطاع	30/6/2006		30/6/2007		النسبة	
	عدد الصناديق	عدد المشتركين	عدد الصناديق	عدد المشتركين	عدد الصناديق %	عدد المشتركين %
جهات حكومية	166	1018989	172	1049900	29.5	22.8
جهات سيادية	78	974042	78	1097197	13.4	23.9
قطاع أعمال	126	461247	121	450496	20.7	9.8
قطاع عام	13	86530	15	99150	2.6	2.2
قطاع خاص	108	182185	108	194350	18.5	4.2
نقابات عامة	23	1346050	24	1343589	4.1	29.2
البنوك	25	92276	21	90126	3.6	2.0
الجامعات	15	191631	15	194608	2.6	4.2
النوادى	9	2613	9	2671	1.5	0.1
المعاهد	6	954	7	935	1.2	0.0
الكنائس	2	2880	3	2887	0.5	0.1
المؤسسات الصحفية	11	67869	11	69730	1.9	1.5
جملة	582	4427266	584	4595639	100.0	[17]100.0

جدول رقم (٥)

بيان صادر عن المؤتمر السنوى لصناديق التأمين الخاصة عام ٢٠٠٨

ومن هذا البيان نلاحظ ارتفاع العائد المحقق لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة ولو تمت مقارنته بالعائد الذى تحققه شركات التأمين سنجده مرتفعاً عنه رغم عدم توافر الكوادر الفنية للتحليل المالى والاستثماري بمعظم الصناديق (خاصة وأن القانون الحالى لا ينص على وجوب استيفائها بخبراء إستشاريون فى التأمين والاستثمار شأن النص على إستعانتها بالخبراء الاكتواريين) ...

وبتحليل أسباب ذلك النجاح تبين الآتى :

يحكم قانون صناديق التأمين الخاصة كيفية توظيف استثمارات الصناديق بنصوص تبين أوجه وقنوات الاستثمار والنسب والشروط اللازمة لذلك.

تتم ٩٠٪ من الاستثمارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة من خلال البنوك ولذا

فإن تفعيل العائد يكون من خلال متابعة تطوير نظام الاستثمار ورقابة هيئة الإشراف والرقابة للصناديق فى هذا المجال بمراعاة الشروط الواجب توافرها فى استثمارات صناديق التأمين الخاصة حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها وفقا لأوليات الضمان (تأسيساً على أن المؤمن عليهم أصحاب تلك الأموال ليسوا بمستثمرين وإنما يجنبون تلك الأموال للحصول عليها عند انتهاء خدماتهم كتعويضات أو مكافآت) ثم الربحية (وبالطبع كلما حققت الهيئات التأمينية ربحية أكبر كلما زادت قدرتها على أداء مزايا أفضل وعادة ما يفترض فى الحسابات الإكتوارية للصناديق معدل ربحية منخفض حتى لا تسعى إدارة الصناديق إلى التضحية بشروط الضمان)

مفارقات وفضائح

بينما يصرخ الباحثون عن أجر عادل ، يقربهم من حياة البشر فى أدنى مراتبها ، على أرصفة المسئولين الذين يتصدرون موكب المستفيدين من نهب مدخراتهم التأمينية ، تنبع المفارقات الأشد غرابة من منابع إنجازات نظام دفن المصريين أحياء ، تحت صخور الدويقة أو على أرصفة المجالس النيابية أو التنفيذية ، لتكون أدلة جديدة على خطايا العهد وجرائم رجاله ، فبينما يعلن الجميع ضعف موارد الدولة ، نجد أن هذه الدولة تصر على تصدير برميل البترول «للكيان الصهيوني» بـ ٦,٨ دولار رغم أن سعره عالميا تجاوز الـ ٨٢ دولارا،وهو ما يعني بحسبة بسيطة أن مصر «الصدمانة العدمانة» في العهد الوطني النزيه ، تدعم المواطن «الإسرائيلي» بـ ٧٥ دولارا في كل برميل ، ويصدر الغاز الطبيعي وهو ثروة مصر الحقيقية بأقل من سعر استخراجه.

أيضا يصرخ وزير المالية من ضعف الموازنة العامة ، وعجزه عن تدبير موارد لسد الفجوة فى الأجور ، وشكواه الدائمة من عجز الموازنة وتزايد الدين داخليا وخارجيا ، واحتياجه المستمر لسلخ جلود الفقراء بضرائبه العامة والعقارية ، تضاعف صندوق دعم الصادرات ليصل إلي ٤,٤ مليار جنيه لصالح الكبار ومحاسيبهم في الحكومة والحزب، فيما بقيت المبالغ المرصودة لدعم الصعيد الحزين ثابتة ومتدنية عند مجرد ٢ مليار جنيه ، لم يتم توفيرها كما بقي المليار جنيه المخصص لمعاش الضمان الاجتماعي، الذي تستفيد منه مليون أسرة كما هو دون زيادة منذ ٤ سنوات !

كذلك استولت الحكومة بمعرفة «حاوي الأرقام والحسابات» يوسف بطرس غالي علي ٢٤,٣ مليار جنيه من أموال التأمينات والمعاشات وهي مخالفة قانونية صريحة،

وهي المخالفة التي لم تنكرها وزارة غالي، والجريمة البشعة في حق أصحاب المعاشات والتأمينات ، التي تمثل بوضوح عملية إهدار تلك الأموال مع سبق الإصرار والترصد، أما كبرى الفضائح التى تكشف زيف ما يسمى بتوسيع رقعة الاستثمار ، والحفاظ على مناخه من خلال دعم رجال الأعمال والمستثمرين الجدد الذين نهبوا كل شيء في البلد ، فكشفت أن الضرائب وهي الجزء الأكبر في إيرادات الدولة تأتي من الموظفين الغلابة الذين يدفعون ٩,٨ مليار جنيه مقابل ٤,٤ مليار يدفعها أصحاب النشاط التجاري والصناعي !

ثم إجراء تعديلات بالزيادة علي الربط الأصلي ، لاستخدامات وإيرادات الموازنات للهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الإداري بالدولة علي مستوي البنود والأبواب بنسبة وصلت في بعض الهيئات إلى ١٣٤٪ من الربط الأصلي مما حول الموازنات الأصلية إلى موازنات أخري غير التي تم إقرارها ووافق عليها مجلس الشعب بالمخالفة للقانون وهي مخالفة شكلت ظاهرة مستمرة دون توقف إن لم تكن قد تفاقمت حسب تقارير الجهاز المركزي إلي حد صارت موافقة البرلمان علي الميزانية العامة ، بمثابة كلام في الهواء ومجرد رغي وشكل ديكوري للحساب والمراقبة وليس دورا حقيقيا.

النصر « للتصدير والاستيراد » خرابة أسسها الفساد

صورة رقم (٢٥) لواحد من مستندات الفساد بالشركة

وفي كشف آخر وتحديدا في مارس ٢٠١٠ ، دخلنا إلي شركة كانت في وقت سابق إحدى مفاخر الدولة المصرية ، علي المستوي الاقتصادي والسياسي علي حد سواء ، هذه الشركة هي شركة النصر للاستيراد والتصدير ، التي تحولت إلي ما يشبه الخرابه ، فلا هي تضيف لعجلة الاقتصاد ولا هي مؤثرة كما كانت في السياسة خاصة في إفريقيا ، فكان هذا الموضوع :

« بعد أن كانت إحدى الشركات التى ساهمت فى التواجد المصرى فى إفريقيا ، وبعد أن كانت » تمتلك ٣٥ فرعا من بينها ٢٨ فرعا فى دول أفريقيا، وعدد موظفيها وخبرائها أكثر من ٣٦٠٠، وتستخدم ١٣ سفينة شحن أكثر من نصفها تزيد حمولتها على ستة آلاف طن ، وتمتلك وليس تستأجر.. عمارات ومعارض ومخازن ضخمة

للبضائع فى «السنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو برازفيل والكونغو الديمقراطية ونيجيريا وغانا» وكل دول البحيرات العظمى ، ودول أخرى كثيرة .. تحول الأمر كله إلى النقيض بفضل سياسة الفساد والإفساد التى لحقت بها ، فلم نعد نسمع عنها إلا من خلال صفحات الحوادث ، التى تشير إلى نهب للأموال العامة بها دون ضابط أو رابط .

فمن ممتلكاتها فى إفريقيا التى تقدر بمئات الملايين من الدولارات ، المهجورة بفعل فاعل رغم أنها نادرا ما تتوافر لدولة عظمى ، باعتراف مستشار وزير التجارة الخارجية «رشيد محمد رشيد» للشئون الأفريقية فى حوار «للأهرام» كانت عناوينه الرئيسية هى «لدينا ممتلكات بملايين الدولارات فى أفريقيا غير مستثمرة.. يمكننا غزو السوق الأفريقية بالحاصلات الزراعية والدواء ومواد البناء» لكن شيئا من هذا لم يحدث، بل ولم نسمع عن هذا المستشار مرة أخرى، هل لأن الحكومة المصرية تكره القطاع العام؟ أو التجارة مع أفريقيا، أو الرزق الحلال المتاح فى الجنوب بدل الاستجداء غير المجدى فى الشمال؟.

أم أن رائحة الفساد الخارج من الشركة كل حين بات «بارفانا» ، تتعطر به الحكومة والنظام كل صباح ومساء ، يعز عليهما أن يغادرها ، فمن الشركة خرج أكبر المطبعين مع الكيان الصهيونى « أنتيم الرئيس» الشهير ب حسين سالم ، مرورا بقضية منى الشافعي عام ١٩٩٦ ،التي استولت على ٩٠ مليون جنيه بدون ضمانات، وكذلك قضية التسليفات المضمونة من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٢٢٢ مليون جنيه في العام نفسه ، إلى القضية التى نفجرها اليوم وهى قضية عوقب المبلغ عنها بالنقل بعيدا عن موقعه ، وهى مسلسل يبدأ من القضية المتهم فيها يشغل منصب رئيس قطاع التصدير بالشركة ، الذى قام بإهدار مايزيد عن ٢ مليون جنيه على الشركة طبقا القضية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨ بلاغات أموال عامة العليا ، من خلال عقد بموجبه تلتزم الشركة بتوريد كمية ٩٠٠٠ طن ارز كسر ١٠٠٪ بسعر الطن ٣٣٨ $ سى اند اف – داكار / السنغال خلال ٣٠ يوما من فتح الاعتماد المستندى المفتوح من العميل .

والمعروف أنه لا يتم التصدير أو التعاقد مع الموردين إلا من خلال عروض أسعار يتم اختيار أفضلها ، ووضع فرق سعر لتحقيق ربحية للشركة ويتم إرسال العرض النهائي إلى العميل بعد التأكد من توافر الكمية المطلوبة فعلا لدى المورد إلا أن رئيس

القطاع تعاقد مع المستورد فى تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٧ وفى نفس اليوم اتصل بالمورد (مضرب الأمل الحديث) تليفونيا للحصول على عرض الأسعار ، بدون أن يكون لديه عرض مكتوب فعلا وبدون أن يحسب الفرق الذى يغطى أى خسائر يمكن أن تظهر فى أى وقت وكان عرض الأسعار عبارة عن أن سعر الطن ٢٤٥ $ فوب الموانى المصرية داخل حاويات على أن يتم التسليم خلال ٣٠ يوم من استلام أمر التوريد والدفعة المقدمة البالغة ٥٠٪ مع أمر التوريد والـ ٥٠٪ الباقية فور الشحن وذلك خلال صلاحية العرض السارى خلال ١٠ أيام من تاريخ عرض الأسعار، المفاجأة تمثلت فى عدم قدرة المورد المصرى على الوفاء بالتزامه بالصفقة ، وهو ما ترتب عليه ترتب على ذلك ضرورة قيام الشركة بتنفيذ التزاماتها تجاه العميل السنغالى مع تحمل فروق الأسعار مما حملها خسائر فى تنفيذ العملية ، بلغت ٦٨ ,٢٤٤٧٧٦١ (اثنين مليون وأربعمائة وسبعة وأربعون ألف وسبعمائة واحد وستون جنيها وثمانية وستون قرشا) وهذا المبلغ يمثل قيمة خطاب الضمان لمبلغ ٥٤٠ ألف دولار امريكى الذي وافق على إصداره اللواء أمين يحيى زكريا بناء على طلب رئيس القطاع !

رئيس القطاع لا يزال يمارس مهاراته فى إهدار المال العام عن طريق الاتفاق مع أحد أساتذة كلية العلوم بجامعة القاهرة ، الذى يتعامل معه من الباطن باسم مستعار لأحد الموردين فى الشركة والقصة كما يرويها صاحب البلاغ للنائب العام :« لدينا فرع من فروع الشركة فى الأردن به عميل «مستورد» اسمه درويش مصطفى الصعيدى وشركاه قام هذا العميل باستيراد كمية ٥٠ طن من الفاصوليا البيضاء ، شركة بنها لتصدير الحاصلات الزراعية قدمت سعر وتم التعاقد معها على تصدير كمية ٥٠طن فاصوليا بيضاء إلى العميل الأردنى ، على أساس سعر الطن واصل الأردن ١٤٦٠ $ ، تم عمل اتفاق على التوريد يوم ٢٠٠٨/٣/٣٠مع شركة بنها التى كانت تعطى شيك مقابل شيك الدفعة الأولى التى تستلمه من شركتنا كضمان لحسن النية والالتزام بميعاد الشحن وكان السعر المعطى لنا هو ١٣٢٠ $ فوب الموانى المصرية وان شركتنا لن تتحمل أى نفقات إلا أن تدفع قيمة النولون البحرى إلى الأردن تقوم بتحصيله من المستورد وقت السداد ولان هذه الشركة تعطى لنا أسعارا جيده تمكننا من تحقيق أرباح جيده بلغت ١٢٣ دولارا للطن » ، «هذا العرض كان ساريا حتى ٢٠٠٨/٣/٣٠ وجاء خطاب من فرع الأردن يفيد بان نفس العميل

يطلب كمية أخرى من نفس الصنف وهى عبارة عن ثلاثة حاويات ٢٠ قدم كل حاوية تستوعب ٢٢ طنا و قدمت هذا الخطاب فى نيابة قصر النيل ومرفق لكم صورة منه لتكون دليل على صدق اقوالى» ، بعد هذه العملية انقلب الحال وتحول الربح إلى خسارة ، من ١٣٤ دولارا إلى ٢٩ فقط !

وكما يضيف فإن الحسابات الواقعية للعملية الجديدة تؤكد أن الربحية الخاصة بها : « كما يلى : ١٥٣٣$ - ١٣٤٣$ = ١٩٠$ X134 طن = ٢٥٤٦٠ $ لتمثل نسبة ١٢,٣٩٪ (٢٥٤٦٠ $ نسبة الأرباح الحقيقية - الأرباح التى تفضل بها رئيس القطاع على الشركة بها وهى ٣٩٥٣ = ٢١٥٠٧ $ وهذا المبلغ يمثل ١٠,٤٧٪ من إجمالى الأرباح لهذه العملية إذن ضاع على الشركة نسبة ربح تساوي ١٢,٣٩ ٪ - ١٠,٤٧٪ =١,٩٢ ٪ من قيمة هذه الرسالة وحسابها بالدولار كما يلى = ١٩٠ $ X 134طن = ٢٥٤٦٠$- ٣٩٥٣ $ الذى تكرم على الشركة بها لتكون حصته = ٢١٥٠٧ $ أى ما يساوى فى هذا الوقت =١١٧مليون جنية و ٤٢٨,٢٢ ألف جنيها ،من إجمالى قيمة الربحية التى كانت ستتحقق من التعامل من شركة بنها ، بناءا على العرض الأول بدون أن تتحمل الشركة أى نفقات إضافية !!» ، وفى قول آخر يؤكد المصدر أن رئيس القطاع يقوم بالتوقيع نيابة عن أحد الموردين ، الصادر لصالحه شيكات التوريد ، فيما المورد لصالحه هذه المبالغ شخص آخر لايوقع على أية أوراق هو أستاذ الجامعة الذى يورد من الباطن باستخدام اسم المورد المشار إليه ، وهو ما ضمنه في بلاغه للنائب العام ،.. الغريب أن إدارة الشركة بدلا من أن تحيل المخالفات إلى النيابة أو تتضامن مع البلاغ المدعوم بالمستندات الدامغة قامت بالتحقيق مع صاحب البلاغ ونقله تعسفيا ، إلى مكان بعيد عن المكان الذى عمل فيه لسنوات طويلة ليظل الفساد قائما بينما العيون مغمضة عنه ، وأخيرا يبقى أن نقول أن الوقائع التى تحملها المستندات أكثر مما تحتمل المساحة المقررة للنشر ، وهى موجودة لمن يهمه الأمر .

أسرار مخطط ساويرس للاستيلاء على وسط البلد

كذلك أطلقنا صرخة أيقظت كل من تم تنويمهم بالأكاذيب المغناطيسية ، للتغطية علي السرقة العلنية التي مارسها آل «ساويرس» في عمارات وسط البلد ، لصالح غرباء نظن أنهم يهود يتطلعون للعودة إلي «سرة» القاهرة ، لأسباب تاريخية تبدو

معروفة للكافة ، إلا أننا كشفنا كيف يسرق تاريخ عمارات وسط البلد بعد أن استطاع اللصوص استقطاب أصوات للدفاع عنهم بعد أن كانت ضدهم :« .. الصرخات تتعالى والأسئلة تتوالى ، من يقف خلف هذه الملايين التى تراق على عتبات لا تأتى إلا بجنيهات قليلة ؟ الإجابات تأتى مبتورة بسبب البيانات غامضة ، هوجة إعلامية فى الصحف وشاشات الفضائيات ، فجرها الخبير الهندسى الدكتور ممدوح حمزة ، ثم سرعان ما أطفأها لمجرد طمأنة استمع إليها من أحد أبطال مسرحية شراء تاريخ مصر «الخديوية» ، سار الجميع خلف الشكوك ثم هدأوا لمجرد بيان صدر عن رئيس مجلس إدارة الشركة المشترية أعلن فيه عن دفع نحو ١٨٠ مليون جنيه ، في شراء ٩ عمارات فقط ، وأن المساهم الأكبر فيها شركة تدعى «ساماى هيلز ليمتد»، أعلن سميح ساويرس أنه المساهم الرئيسي فيها، ليظهر للكافة أن الإسماعيلية العقارية ، التى تشترى وسط البلد مملوكة لشركة ساويرس من الباطن ، الاعتراف أتى بالفائدة المرجوة فصمت الجميع ، ألا قليلا دون أن يفكر أحد أن يبحث فى الخلفيات ، والشركاء وماهيتهم الحقيقية .. بعيدا عن معلومات وردت فى سجل تجارى أو صحيفة شركات ، تبدو لغزا أكثر مما تظهر حقيقة !، بينما التحري والبحث يشير إلى أوكار تعشش فيها الغربان ، ويكمن فيها الخطر القادم لا محالة .

ساماى هيلز «ساويرس» تختفى بين ٦٠ جزيرة بريطانية !



صورة رقم (٢٦) خريطة لجزر العذراء البريطانية

شركات الـ «أوفشور» ، هى بالضبط عنوان ما يحدث الآن ، ليس في منطقة وسط البلد فحسب بل فى مصر كلها ، واجهة .. المعلن منها يرتدى مسوح الرهبان، بينما الخلفية تسكنها كل أنواع الكواسر والطيور الجارحة ، ففى قصة «أجريوم» ، مرت الفصول مرور الكرام ، حيث لم تكن الخلفية فى صدارة الاهتمام ، فلم يعرف أحد شركاء «أجريوم» ، المختبئين فى خلفية الأحداث ، بينما كشف الجالسون في مقدمة شركة الإسماعيلية للاستثمار العقاري ، ربما عن غير قصد ما يمكن أن تحتوية الخلفية، وربما أرادوا زيادة الغموض الذى خدع البعض ، فنقلوا عنهم الأمر باعتباره حقيقة دامغة ، ليقع الجميع فى فخ تسمية مكان الشركة الأم «ساماى هيلز ليمتد »، فيكتب بصيغة المفرد «جزيرة العزراء البريطانية »، بينما الأصل الإنجليزي يشير إلى الجمع «BRITISH VIRGIN ISLANDS » أي جزر العذراء البريطانية ، أكبر موطن في العالم لشركات الاوفشور ولأشياء أخرى .

التاريخ والجغرافيا يؤكدان أنه لا توجد جزيرة بهذا الاسم ، بل هي مجموعة من الجزر تتألف من ٦٠ جزيرة ، تقع في الشمال الغربي من جزر« فيرجن »الأمريكية ، تعتبر موقعًا شهيرًا لكل من السياحة والاستثمارات الخارجية، وهى مستعمرة ذاتية الحكم تابعة للتاج البريطاني ، وبها نظام وزاري للحكومة يعمل وفقًا لدستور وضع عام ١٩٦٧ ، ولكى نحكم على ماهية هذه الشركة لابد من معرفة لماذا ذهبوا إلى هناك؟.. لنجد أن الشركات التى تؤسس هناك لا تتعرض أو تسدد أى نوع من الضرائب ، وليس مطلوبا سوى عضو مجلس إدارة واحد على الأقل ، ويسمح بوجود أعضاء مجلس إدارة شركات ، لا تظهر بياناتهم على الملف العام للشركة ، أما حملة الأسهم فهم أيضا مساهم واحد على الأقل ، ويجوز إصدار أسهم مسجلة بأسماء حامليها ، كذلك لا تظهر أية بيانات لهم على الملف العام ، ولكن يتعين حفظ سجل المساهمين في عنوان المكتب المسجل للشركة في جزر «فيرجن» البريطانية ، موطن اقتصاد «الأوفشور» الأكبر فى العالم حتى وقت قريب !

أما التقارير السنوية للشركة فكما تقول شروط التأسيس المنشورة ، على مواقع الجزر التى تروج لهذا الاستثمار :«ليس هناك داع لحفظ العائد السنوي أو الحسابات في ملفات ، ويجب التنويه إلى أن غرامة التأخير تصل إلى ٥٠٪ من رسوم الترخيص السنوي ، في حال عدم سداد رسوم الترخيص في موعد استحقاقها »، ووفقا لقانون

الشركات المحلية يتعين على الشركة أن يكون لها عنوان مكتب مسجل في جزر فيرجن البريطانية، كما يجب تعيين مواطن من الجزر كوكيل مسجل ، وتقوم عادة بتقديم هذه الخدمات كجزء من رسوم خدمات الإقامة «، وبالنسبة للسرية »ليست هناك من أحكام قانونية تحكم السرية فيما يتعلق بالشركات فالقانون الإنجليزي الذي يسري داخل البلاد يفرض على المتخصصين حفظ شؤون عملائهم سرية .

هذا الاستثمار أطلقت عليه المنظمات الاقتصادية لفظ «المأوى الضريبي المخطط»، وقالت أنه بدأ في أوائل القرن العشرين، عندما فرض الأغنياء كلمتهم على الحكومات ، بتحويل جزر وإمارات متفرقة من العالم كمقاطعات لها حماية مالية خاصة مثل جزر القنال البريطاني، « إيل أوف مان» وجزيرة «جيرسى» بالإضافة إلى جزر العذراء البريطانية ، وذلك لتخفيض فاتورة الضرائب الخاصة بها ، هذه المراكز المالية ذات الإمتيازات بدأت في التكاثر حتى وصلت إلى ٣٥ إمارة وجزيرة، وصارت بمثابة طوق للمستثمرين الكبار للتلاعب بالقوانين الضريبية الصارمة ، التى صدرت في معظم الدول الصناعية، لأنها ظلت تتمتع بالحماية الخاصة ، ولا تخضع لقانون الدولة الأم التي تتبعها ، هذا التكاثر كان إعلانا للعالم عن فتح مراكز دولية للتهرب الضريبي!.

حتى جاءت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية «OCED» ، لتقنن هذه المراكز ، حيث قامت منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٥ بجهود كبيرة أدت إلى تقليص العدد من ٣٥ مقاطعة احتوت دولا من بينها:« جزر البهاما، البحرين، باربادوس، جزر المالديف، باناما وفيرجين أيلاندز البريطانية والأميركية» الى ٧ مقاطعات عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٣ هي جزر «ليختنشتاين وإمارة موناكو وأندورا» على قائمة جديدة لعام ٢٠٠٧ التي من حقها تسجيل مؤسسات وشركات للمستثمرين الأجانب (الأوف شور) ، القائمة الجديدة خلت من جزر العذراء التى أعلن ساويرس وشركاه أنها المقر الرئيسي لشركتهم ، اللهم إذا كان الأمر قديما وكان ساويرس مساهما مع مساهمين قدامى مجهولى الهوية ، هم الذين أسسوا قبل ٢٠٠٧ ، ثم اشترى منهم أو شاركهم ، فكانوا دفة توجيهه نحو عمارات وسط البلد!.

كذلك وضعت بريطانيا في أكتوبر ٢٠٠٧ خطة لجعل الأجانب المقيمين بها ، ممن يتمتعون بالعفو الضريبى على دخولهم يدفعون ضريبة ثابتة سنويا بعد إتمام ٧ سنوات إقامة في البلاد ، مع وضع التدابير اللازمة لسد كل المنافذ التى يمكن الهروب

من خلالها ، وطبقا لإحصائيات رسمية بريطانية، فإن عددا من الأجانب والبريطانيين المدرجين تحت «غير مقيم» ارتفع من ٧٠ ألف شخص عام ٢٠٠٢ الى ١١٢ ألف شخص عام ٢٠٠٥ ، وهو ما جعل التخوفات في سوق المال ترتفع من أن تفقد بريطانيا مركزها المهم كسوق تجاري عالمي كبير ، جراء الإجراءات التشريعية الجديدة، إضافة إلى هجرة المستثمرين غير المقيمين بالبلاد ، وينطبق عليهم قانون (أوف شور) الذي كان يتمتع بمزايا ضريبية ، وهو ما يزكي فكرة أن يكون في الخلفية من قضوا المدة المقترحة بالقانون ولهم الخبرة بالأماكن الجديدة ، ويشاركون «ساويرس» في التمتع باقتصاد « أوف شور» ، المعروف عالميا بنظام «التجارة عبر الحدود البحرية» هو نظام يستخدم لتخفيض الضرائب على الاستثمارات المتداولة في المملكة المتحدة والتي تتبع مراكز رئيسية في مكان آخر خارج بريطانيا، وبذلك لا تحتسب عليها نفس نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين البريطانيين أو المقيمين بصفة دائمة بالبلاد. ويستفيد من هذا القانون رجال أعمال كبار تزيد مداخيلهم على المليارات ورغم ذلك لا يدفعون أي نوع من الضرائب وتتعامل معهم الحكومة برفق حتى لا تهرب أو تنتقل أموالهم خارج البلاد.

واستنادا إلى ما نشرته جريدة «الفاينانشال تايمز» في أغسطس ٢٠٠٧ ، فإن من أبرز أصحاب المليارات الذين يقيمون في بريطانيا، ولكن المقرات الرئيسية لشركاتهم تقع خارج البلاد ، و يتمتعون بامتيازات ضريبية مغرية، روبرت ميردوخ إمبراطور الإعلام الذي يمتلك أكثر من صحيفة ومحطات سكاي التلفزيونية، حيث يتخذ من أستراليا مركزا لاستثماراته، وأيضا فيليب جرين الذى يمتلك سلسة محال BHS وARCADIA التجارية ويطلق عليه ملك تجارة التجزئة ، الذي يتخذ من إمارة موناكو مركزا له، إضافة إلى جزيرة جيرسي التي تتمتع بوضع استقلالي اقتصادي، ورغم أن جرين بريطاني الأصل إلا أنه يعتبر نفسه من غير المقيمين بالدولة، إضافة إلى أنه سجل نحو ٢,٤ مليار دولار باسم زوجته لينا، أما رجل الأعمال الروسي رومان ابراموفيتش ٤٠ عاما الذى يمتلك استثمارات فى مجالات البترول والطاقة والكيماويات في بلاده، فإن استثماره الوحيد في بريطانيا يتمثل في امتلاكه نادى تشيلسى الانجليزي لكرة القدم الشهير، ورغم أن حجم أمواله في البنوك البريطانية يتخطى حاجز المليار إلا أنه أيضا يخضع لقانون القادمين من الخارج ولا يدفع أي ضرائب.

دخل الكثير من أصحاب الملايين على نفس المنهاج بامتلاك أندية رياضية من أجل الاستثمار مثل «تاكسين شيناوترا سانج» رئيس الوزراء التايلندى السابق ، الذي اشترى نادى مانشيستر سيتى الإنجليزي والعديد من رجال الأعمال القادمين من أوروبا الشرقية ، ويبرز أيضا لاكشيمى ميتال (٥٣ عاما) وهو خامس أغنى شخصية في بريطانيا الذي عمل في تجارة الحديد ، مع أسرته بالهند والآن يمتلك مجموعة LMN ثاني أكبر منتج ومصدر للحديد في العالم ، الذي انتقل للعيش في بريطانيا عام ١٩٩٥ رغم أن شركته مسجلة في بورصة أمستردام ، وأغلب ثروته محولة تحت أسماء زوجته وأبنائه. وقد فتح الجدل السائد الباب مجددا للحديث عن جدوى المأوى الضريبي المعمول به منذ حوالي سبعة عقود ، .. والمأوى الضريبي TAX HAVEN فكرة تبدو معقدة ذات خيوط متشعبة في العديد من المجالات والقوانين المختلفة، اعتمدت من خلالها سويسرا عقودها البنكية سريا عام ١٩٣٠ لتربح سمعتها الحسنة كملجأ ضريبي آمن للودائع المصرفية.

الرأي القانوني في هذه الشركات يأتي من خارج الحدود ، حيث تنبهت المملكة السعودية ، الدولة التي ينتمي إليها مساهمون آخرون غير ساويرس ورفاقه ، فيقول رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية بجدة د. ماجد قاروب ، فى استطلاع أجرته جريدة «الاقتصادية» أن جزر (الأوفشور) يلجأ إليها رجال أعمال وشركات كبرى في عملياتهم المالية والتجارية ، بعيدا عن مكتب الملاحقة الضريبية، وعمليات من هذا النوع لا تلاحق قانونيا في درجات معينة إلا إذا اكتشف الغش والتلاعب بالنظام المالي الصارم في البلاد، وعن ملاحقة هؤلاء السماسرة والشركات قضائياً أفصح «قاروب» أن قضايا من هذا النوع تبدأ خاطئة، ولذلك، فإن عملية إكمالها مستحيلة لأن بعض الحالات قد لا يتوفر فيها حتى عنوان الشركة!.

أما أخطر ما أحاط بشركات «الأوفشور» من شبهات ، فكان ما ذكره الدكتور محمد السقا الأستاذ بكلية العلوم الإدارية ، فى ورقة بحثية حول عوامل نجاح عمليات غسيل الأموال في العالم:« يرجع النمو في عمليات غسيل الأموال في العصر الحديث إلى عاملين أولهما :« نمو المراكز المالية في مناطق الأوفشور والتي تسمي في بعض الأحيان جنات الاوفشور offshore heavens. حيث توفر مثل هذه المراكز فرصا سانحة للتهرب الضريبي. إذ غالبا ما تقل حدة الأطر القانونية التي تحكم مثل

هذه المراكز بصورة كبيرة، كما أن الكثير من هذه المراكز يعمل مثل الصناديق السوداء، حيث توفر حماية للمساهمين من أضواء الكشف، وتوفر مثل هذه المراكز سهولة تكوين الشركات والحماية المطلقة لسرية الحسابات. ولذلك ينظر إلى تلك المراكز على أنها من العناصر الحيوية لعمليات غسيل الأموال على المستوى الدولي »!!.

جدول توزيع الدول التي تعتبر مصدر غسيل للأموال

الترتيب	الدولة	المبلغ بالمليار دولار/ السنة	النسبة للإجمالي٪
١	الولايات المتحدة	١٣٢٠	٤٦,٣٠
٢	إيطاليا	١٥٠	٥,٣٠
٣	روسيا	١٤٧	٥,٢٠
٤	الصين	١٣١	٤,٦٠
٥	ألمانيا	١٢٨	٤,٥٠
٦	فرنسا	١٢٥	٤,٤٠
٧	رومانيا	١١٦	٤,١٠
٨	كندا	٨٢	٢,٩٠
٩	المملكة المتحدة	٦٩	٢,٤٠
١٠	هونج كونج	٦٣	٢,٢٠
١١	أسبانيا	٥٦	٢,٠٠
١٢	أخرى	٤٦٣	١٦,١٠
	الإجمالي	٢٨٥٠	١٠٠

جدول رقم (٦)

شهوة الاستحواذ تثير

ومن الشركة المؤسسة فى مكان هو الأكثر شبهة فى العالم ، إلى شبكة الشركاء الذين ينطلقون من نقاط تبدو مختلفة ، إلا أنها جميعا تتلاقى عند حد شهوة الربح ، دون رومانسية عشق حاول ساويرس إيهامنا بها ، عندما قال أنهم مجموعة من رجال الأعمال عشقوا منطقة وسط البد !!! ، بينما الواقع يؤكد أنهم بين صندوق أموال يثير اللغط والجدل في السعودية ، وسعودى آخر ساعاتى بدأ عاملا للبناء انتهى الى الاستثمار فى البورصة وينظر إليه بشك فى بلاده وهو رجلُ الأعمال السعودي الشيخ سليمان أبانمي ، و مصفق لشراكة «الكويز» كريم شافعي بين دولة الكيان الصهيوني ومصر وأمريكا ، وهو ذو ذراع طويلة كممثل لإحدى شركات الخدمات الصناعية تسمى باسم إحدى جزر «الأوفشور» ، فى التحريض على خصخصة شركات الغزل والنسيج بادعاء الخسارة ، وشركة شركة «بلتون للاستثمار المباشر»، ذراع الاستثمار المباشر لـ «بنك الاستثمار المصري بلتون فاينانشال»، وهو بنك يتعامل فى أكثر أنواع الاقتصاد خطورة على مصر، نشأ فى غفلة من الزمن دون أن يعرف أحد من أين جاء ، وفى نفس الوقت تدير المحفظة المالية لشركات ساويرس «العائلة» ، يرأسها الدكتور محمد عمران ويساهم معها باسمه وهو عضو بأمانة سياسات الحزب الحاكم ، وكان يعمل نائبا لرئيس البورصة المصرية .

هذه الشركة هى التى أنشأت شركة «هيرمس» ، ثم انفصلت عنها لتصبح منافسة لها ، والاثنتان كانتا طرفى الخيط فى عملية بيع أسهم شركة «أجريوم» ، أما نجم النجوم فهو سميح ساويرس الابن الأصغر لعائلة تعشق الاستثمار المضمون ولا تحب المخاطرة ، وهو النجم الأشهر فى القائمة الذى اعترف أنه مساهم رئيسى فى شركة «ساماى هيلز ليمتد» ، المالك الخفى لشركة شراء عقارات وسط البلد ، وهو كما يعلم الجميع واحد من أكبر المطبعين مع الكيان الصهيونى ، خاصة بعد أن استحوذ على أسهم مجموعة عائلته بالكامل ، فى وقت تعصف فيه الازمة العالمية بكافة رجال المال !، القائمة مليئة بالأسماء التى ربما تكون وهمية ، أويكون أصحابها من موظفى واحد ممن سبق ذكر أوصافهم ! ، وكل واحد منهم يستحق مساحة مفردة لبيان ما يقوم به ، وبيانه تفصيليا وهو حديث نرجئه لضيق المساحة إلى وقت آخر !.

يحدث فى دبى ردا على هجمة شركات الأوفشور

ممنوع عليها العمل والتملك ما لم تكن مرخصة محليا «الأوفشور» ففي دبى انتشار أدى إلى قلاقل كبيرة داخل السوق هناك ، هذا ما يوضحه تقرير لمؤسسة «دايموند ديفلوبرز» الاقتصادية ، الذى قال :« إن من بين ابرز ما يترقبه العاملون في السوق صدور قانون أو تشريع يعالج قضية في غاية الأهمية وهي التملك بالإجارة والمساطحة الذي يتوقع بأن تسمح آلياته بتطبيقها في كل أنحاء إمارة دبي مع عدم السماح للأجنبي بإجراء أي عقد إجارة أو مساطحة وسط المدينة طبقا لقانون التسجيل العقاري الذي صدر في شهر مارس من العام الماضي » ، الإجراءات تم اتخاذها هناك ونحن نائمون فى العسل نرى ما تفعله شركة ساويرس ونمصمص الشفاة!!، وحول الأوفشور الذي يعني «قيام شركة أجنبية ما بمزاولة النشاط العقاري في بلدها الأم وتقوم بتملك عقارات في دول أخرى» كما هو الحال فى مصر بالنسبة لشركة ساماى هيلز، قال التقرير أن الأمر بات تحت أنظار أراضي وأملاك دبي ومؤسسة التنظيم العقاري. ونقل التقرير خبرا نشرته «جريدة البيان» الإماراتية حول « قيام السلطات المختصة بدبي بالاستعداد لإصدار لائحة قانونية تنظم عمل شركات الأوفشور التي تجد في دبي فرصا استثمارية كبيرة. الخبر يقول :« نقلا عن مصادر موثوقة ستصدر اللائحة قريبا جدا، وستتضمن بنودا تنظم عمل تلك الشركات ، وشدد على أن اللائحة ستنص على عدم السماح لشركات الأوفشور بتملك المشاريع العقارية في دبي ما لم يكن لها مكتب مرخص من مؤسسة التنظيم العقاري وعنوان دائم – وليس وهميا كما حدث فى اقاهرة – ، وتضيف :« تقول دائرة الأراضي إنها تتفهم قلق بعض المراقبين من قيام بعض الشركات الأجنبية بشراء عقارات وبمبالغ كبيرة في الإمارة دون أن يكون لها مكتب يمثلها ، ولفتت المصادر إلى أن ما يثير الدهشة والاستغراب قيام بعض الشركات العاملة في دبي بالسعي للحصول على رخصة من بلدان أجنبية كشركات الأوفشور مع أنها مرخصة وتعمل في دبي ، ويطالب قانونيون بإلزام شركات الأوفشور بتولي شركات المحاماة أو المحاسبة المعتمدة في دبي إدارة مكاتبها التمثيلية بحيث تكون هذه المكاتب عنوانا للمراسلة والتبليغات كوكيل معتمد يتولى مراجعة المستندات وتسجيل العقارات بالنيابة عن شركة الأوفشور، وبالتالي تكون هذه الشركات الوطنية هي المسؤولة قانونا أمام دائرة

الأراضي والأملاك » انتهى التقرير .. ولا تعليق!.

موظفون بوزارة الاستثمار شاركوا ساويرس بأسماء أبنائهم

الأسئلة التى حاولنا الإجابة عن بعضها فيما سبق ، لاتزال بعض إجاباتها طازجة تثبت وتؤكد أن هناك تلاعبا حدث فى إشهار الشركة المصرية «الإسماعيلية العقارية» ، لتظل الإنجليزية الغامضة «ظاهريا» ، قبل أن نكشفها ، هى الحاكم بأمره فى الموضوع ، تشترى ثم تبيع سرا كما اشترت سرا ، لمن يتخفى وراءها ويدفع الملايين فى بضاعة لا تأتى سوى بملاليم ، حتى لو تم إقرار قانون المساكن القديمة وزادت الإيجارات ، لهدف تشير إليه خيوط عديدة لا نزال نلملم فيها ، لتصبح خريطة «وسط البلد» المراد رسمها كاملة التضاريس ، فالمساهمون الذين لم يدفعوا سوى ١٠ قروش لكل منهم ، لشراء ثلاثة أسهم توفر الوضع القانونى للشركة ، وتجعل صوت المختبئين فيها عاليا ، اثنان منهم لاصفة لهم فيها ، اللهم أنهما ابنين لاثنين من موظفى وزارة الاستثمار ، أما الثالث فهو إبن لأحد رجال الأعمال الذين لم يظهروا حتى الآن بأسمائهم !

المساهمون هم أحمد أبو بكر مصطفى الشلقانى المقيم فى ٤١ شارع أبو الفداء – الزمالك ، الحاصل على بكالوريوس تجارة ، وهو أبن أبو بكر مصطفي أحمد الشلقاني الموظف بوزارة الاستثمار ، كذلك يأتي المساهم الثاني أحمد عبد الرحيم سعد المغلاوي المقيم فى ١١٠ شارع سليم الأول – مصر الجديدة ، الحاصل على ليسانس الحقوق ، كابن لعبد الرحيم سعد عبد الرحيم المغلاوي الموظف أيضا بوزارة الاستثمار ، وكلاهما على عنوان أبيه ، أما الثالث فهو حسن عبد الباسط حسن مكاوى ، المقيم فى ٥١ شارع المهندس متفرع من شارع فيصل الجيزة ، الحاصل على بكالوريوس التجارة ، ابن عبد الباسط حسن سعد مكاوى رجل أعمال ، يسكن فى ٢٦ شارع ترعة المريوطية –فيصل ، الثلاثة دفعوا طبقا لصحيفة الشركات ١٠٪ من قيمة السهم ، ترفع إلى ٢٥ خلال ثلاثة شهور ، الصحيفة هي العدد رقم ١٩٢٩ ــــ السنة الرابعة عشر.. بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٨.. وبيانات الشركة فيها تؤكد أن رأس المال المصدر ٥٠٠ ألف جنيه موزع علي ٥٠٠ ألف سهم.. كل سهم بجنيه !

السؤال الذى يفرض نفسه برغم إجابته التى تومض الآن فى مخيلة القارئ ، هو لماذا يدخل ابن الموظف بوزارة الاستثمار بهذه القروش ؟.. الإجابة تفتح أبوابا كثيرة

حول مشروعية الإشهار وقيمة المساهمة التى قننت وضع شركة «إنجليزية» غير محددة الملامح ، بعض مؤسسيها مصريون وعرب ، فيما تبدو أشباح المؤسسين الحقيقيين فى الخلفية ، مكشرة عن أنيابها تنتظر الفرصة للانقضاض على الفريسة ، ولأن قانون الوظيفة العامة يحظر على موظفى الدولة هذه المساهمة ، دخل الأبناء .. لماذا من الأصل ؟ ، لأن فى الأمر شيء مريب ربما يصل إلى حد الجريمة المعاقب عليها قانونا ، ولعل صعوبة الحصول على صحيفة الاستثمار ، وما يمثله طلبها من هيئة الاستثمار من رعب واستنفار ، يؤكد ذلك كما أكده الزميل عادل حمودة فى الزميلة «الفجر» ، عندما استغرب عدم قدرة الوزير محمود محيى الدين الحصول على الصحيفة المريبة ! ، فيما يؤكد السجل التجارى أن المساهم الأول في شركة «الإسماعيلية» شركة «بريطانية» تسمي «ساماي هيلز».. ويمثلها في شركة الإسماعيلية محمد عبدالمنعم عبدالفتاح محمد عمران رئيس مجلس الإدارة.. وكريم محمد محيي الدين فريد الشافعي العضو المنتدب في مجلس الإدارة.. وهو ما يعني أن شركة الإسماعيلية هي الطبعة المصرية من شركة «ساماي» البريطانية.. وأن تلك الشركة البعيدة في لندن هي في الحقيقة التي اشترت عمارة «مقهي ريش» وغيرها من عمارات وسط البلد ، لماذا تتخفى ولماذا يستثمر فيها أبناء موظفى الوزير محى الدين هذا هو السؤال !.

الكبار الذين يتخفون داخل شركة إنجليزية تتخفى في شركة مصرية «مجازا » ، كلهم يلعبون لصالح ما تحصده أيديهم من أموال ، وكلهم يلعبون اللعبة الاقتصادية الخطرة ، ليس عليهم بالطبع ولكن على الاقتصاد المصري ككل ، فسميح ساويرس وعائلته بوابة واسعة لدخول الأموال الصهيونية إلى مصر وبالعكس ، وشراكتهم مع الصهاينة معروفة للجميع ، ولعل استحواذه على كامل «أوراسكوم» القابضة فى نفس الوقت الذى كانت العائلة تستعد فيه للتصفية فى مصر ، متزامنا مع شراكته الجديدة مع مجهولين في زيوريخ ، وما أدراك ما هى ، تثير أكثر من تساؤل إذا علمنا أن «ساماى هيلز » ، تواكب تأسيسها مع ذات الفترة ، أما كريم شافعي الذى حاول تضليل الرأي العام بنشر معلومات تتعارض مع ماورد بالسجل التجاري وصحيفة الشركات ، فهو ممثل لشركة خدمات صناعية مقرها جزيرة «جيرزى» أو «جيرسى» ، وهى تحمل نفس الاسم ، وهو «كويزى» مطبِّع معروف بآراءه المؤيدة للشراكة مع دولة «الكيان الصهيوني» ، واجتماعاته في غرفة الصناعات النسجية تبرهن على

ذلك!، وهو يملك أيضا شركة «كونتكست» للاستثمار العقاري ، والجميع يعرف ماهو هذا الاستثمار وأنه لا يخرج عن « بيع .. شراء .. هدم ثم بناء» يدر عائدا ماليا ، وهو ما لا يتوفر حاليا في عمارات وسط البلد !

أما محمد عبد المنعم عمران الذى تتردد عنه أقوال تؤكد أنه نائب رئيس البورصة وعضو لجنة سياسات جمال مبارك ، وهو ممثل لاستثمار آخر يشير نحو سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد المصري ، من خلال ما يسمى بشركات الاستثمار المباشر ، الذى تعرفه الدراسات الاقتصادية الخبيرة بأنه :« يقوم على أساس إنشاء فروع لشركات أجنبية في الدولة التي تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال بحيث تقوم هذه الفروع بإنتاج سلع كانت تستورد قبلا، وهو إجراء قد يخفف الضغط على ميزان مدفوعات الدولة التي يهاجر إليها رأس المال ، لكن التوسع في الاعتماد على هذه الهجرة لرؤوس الأموال الأجنبية ، يؤدي في النهاية إلى أن يصبح اقتصاد الدولة تابعا لهذه الأموال ، التي تعمل وفقا لصالحها الخاص دون أن تأخذ في اعتبارها مصلحة الدول التي تهاجر إليها » !.

الحمى تمتد الى القاهرة الفاطمية

محطة أخري هي امتداد لما قلناه وكشفناه في السطور السابقة ، حيث تغيير معالم عمارات القاهرة القديمة يسير على قدم وساق، طرد من يرفض الرحيل بالتواطؤ مع ضعاف الذمم من موظفى الأحياء ، بالتقارير المزورة التى تُحمل إلى منصات القضاء فلا يجد القاضي بداً من الحكم بالهدم أو الإخلاء أو الطرد ، الحملة المغرضة تتمدد عبر الأحياء القديمة فى قاهرة المعز ، من عماراتها الخديوية إلى الفاطمية وبالعكس ، فى الجمالية وخان الخليلي والظاهر وباب الخلق ، .. اللعبة التي تتم فى الخفاء بعيدا عن أعين المسئولين وعلى رأسهم محافظ القاهرة وتمارس بحرفية بالغة ، عبر ما يمكن أن نسميهم «سماسرة » اللعب في خريطة القاهرة ، والعقارات أرقام ٢٠أ و٢٠ الكائنة بحارة الصالحية ، بمنطقة خان الخليلي ، وهى عقارات أثرية وغير أثرية ، تعمد السمسار الخلط بينها وبين ما هو غير أثرى ، فالعقار رقم ١٨ بنفس الحارة جاء للتغطية على الحمام الأثري الذى تم شراؤه ، وكذلك عدد آخر من المنازل الأثرية القديمة خلف قسم الجمالية ..

السؤال الدائر حاليا داخل المنطقة هو كيف استطاع أحد «صنايعية» المجوهرات ،

دفع هذه الملايين فى شراء نحو خمسة عقارات بين قديم أثرى وقديم على أبواب المائة عام ؟ ، فى منطقة ذات هوية أثرية سياحية ، وكيف استطاع تغير قرارات الترميم والتنكيس ، بأخرى تحمل نفس التوقيعات لتكون قرارات بالهدم ، ثم كيف امتلك كل هذه السطوة التى تجعل السكان يخشونه لهذه الدرجة ، التى تجعلهم يخشون نشر أسمائهم ؟ كل هذه أسئلة شرعية تبحث عن إجابة ، وتشير إلى أن فى الأمر شيئاً خفياً ، لم ينتبه إليه الذين قبلوا التزييف وارتضوا أن يكونوا أسلحة مشهرة فى وجه مصر كلها ، لا القاهرة القديمة وسكانها فحسب ،..

الأهالى يؤكدون أن المشترى لم يكن معروفا عنه ثروة ، أو ثراء يمكنه من شراء خمسة عقارات ، وحمام بلدى فاطمى أهملته الدولة ، فصار مطمعا بمساحته الكبيرة ، فالجميع يعرف حجم الورش هناك ، كما يعلمون كيف تأثرت الصناعة بدخول الصينيين إليها ، وتحولها من اليدوى إلى الآلة ، ثم ضياع السمعة المصرية الكبيرة ، وتأثر الصناع بما لا يجعلهم قادرين على الحياة ، فما بالنا بشراء العقارات بالملايين ، بل واصطناع المشاكل للسكان الرفضين للإخلاء ، بما تترجمه من صرف لأموال إضافية !

المستندات التى استطعنا الحصول عليها تؤكد ما نشير إليه ، فقرار التنكيس الصادر من حى وسط القاهرة فى ١٥ مارس ٢٠٠٣ ، أصدرته نفس التوقيعات التى أصدرت قرار الهدم فى ١٥ نوفمبر من نفس العام ، وهو نفسه الذى ينفيه .. ويعرض به تقرير صادر عن مركز الاستشارات الهندسية بكلية هندسة عين شمس ، فى ٢ أكتوبر ٢٠٠٥ ، انتهى إلى أن:« حالة العقار الانشاية الظاهرية تتنافى مع قرار الهدم إلى سطح الأرض ، وأن العيوب الموجودة به يمكن علاجها بالطرق التقليدية » ، القرار موقع عليه من الأساتذة الدكاترة يحيى عبد الظاهر على ومحمد عبد المعطى خلف ، بالإضافة إلى المهندس فادى صفوت المهندس ، ومعتمد من أ.د. السيد عبد الرؤوف نصر مدير المركز ، .. التقرير الجامعي أشار إلى تلاعب اعترفت به بعض قيادات الحى ، مشيرة الى أن المسئول تمت معاقبته ، فيما لم يتصد أحد منهم لإلغاء القرار المجحف بالسكان ، ليظل سيفا مسلطا على رقابهم ، وهو فى نفس الوقت غطاء لما يدبر للمنطقة فى الخفاء !

***

صورة من قرار الهدم

محافظة القاهرة
حي: وسط القاهرة
منطقة الإسكان:

محافظة القاهرة
حي وسط القاهرة
الشئون الإدارية
صادر ٩٦١ كود رقم ٣/١٦
٢٠٠٤/١/١٠

نموذج (٦ ب)

تقييم معاينة وفحص المباني والمنشآت الآيلة للسقوط
والتي يلزم ترميمها أو هدمها كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام
القانون ٤٩ لسنة ٧٧ ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم ٢٥٨ لسنة ٩٨

أولاً: تقرير الجهة الإدارية المختصة لشئون التنظيم:

بتاريخ / / قمت أنا ... مهندس تنظيم قسم ... بمعاينة وفحص

العقار رقم: ... قسم: ...

ملك السيد / ... المقيم: ...

وقد تبين من المعاينة ما يلي:

أن العقار المذكور:

١ـ ...
٢ـ ...
٣ـ ...
٤ـ ...
٥ـ ...
٦ـ ...

كروكي الموقع

ويجب تنفيذ ذلك من خلال مدة ... ويستوجب ذلك

مهندس التنظيم	مدير الأعمال	مدير إدارة التنظيم
( )	( )	( )

ثانياً: قرار اللجنة بالوحدة المحلية:

بمراجعة التقرير المبين أعلاه وبعد المعاينة والفحص بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٣ تبين الآتي:

١ـ
٢ـ

صورة رقم (٢٧)



محافظة القاهرة
حى :
منطقة الإسكان :

نموذج (١ / ب)
تقييم معاينة وفحص المبانى والمنشآت الآيلة للسقوط
والتى يلزم ترميمها أو هدمها كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام
القانون ٤٩ لسنة ٧٧ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٥٨ لسنة ٧٩

أولاً : تقرير الجهة الإدارية المختصة لشئون التنظيم :
بتاريخ : قمت أنا : مهندس تنظيم قسم : بمعاينة وفحص
العقار رقم : ١٨ حارة
ملك السيد / قسم :
المقيم :
ولقد تبين من المعاينة ما يلى :
بأن العقار المذكور

رسم كروكى الموقع

ويجب تنفيذ ذلك من خلال مدة :

ويستوجب ذلك

مهندس التنظيم ( )
مدير الأعمال ( )
مدير إدارة التنظيم ( )

ثانياً : قرار اللجنة بالوحدة المحلية :
بدراسة التقرير المبين أعلاه وبعد المعاينة والفحص بتاريخ / / ٢٠٠ تبين الآتى :
١ -
٢ -
٣ -
٤ -

صورة من قرار التنكيس

صورة رقم (٢٨)

القضية ليست فى عقار يطلب سكانه الأنصاف ، بل فى همز ولمز حول وجود جهات تمول المشترى النهم للعقارات بالمنطقة ، ثم هدمها وإعادة البناء بطريقة تثير الدهشة والخوف ، حيث تتحول تلك المنازل القديمة إلى طراز غريب على المنطقة ، يشوه جمالها ويضيف بعداً خطيراً فى المسألة الشرائية ، البيوت باختصار تتحول إلى قلاع خراسانية ، تحاول ابتلاع الناس والتاريخ معاً ، رضاء أو اقتضاء بمساعدة نيران تبدو صديقة ، وهو ما يحدث حاليا فالسكان ينتظرون قرار المحكمة بطردهم بين ليلة

أو ضحاها ، كما ينتظرون أيضا قراراً من المحافظ بتشكيل لجنة محايدة من المختصين لبيان صدق ما قدموه من تقارير .

سوق المحمول .. ربح دائم لساويرس وشركاه

محطة أخري بطلها ساويرس الأكبر نجيب الذي دخل في حرب استنزاف لضعاف القلوب تحت شعار حماية الاقتصاد الوطني ، عندما تم عرض فيلم « موبينيل / فرانس تليكوم » ، والغريب أنه عندما باع الراحل محمد نصير أسهمه فى الشبكة الثانية للمحمول لشركة فودافون الإنجليزية ، لم يخرج أحد صارخا «الحقوا أموال الاقتصاد الوطنى تذهب للإنجليز» ، ولم نسمع صوتا لمدافع عن هذا الاقتصاد ، كما لم يحدث أيضا عندما اشترت الشركة ذاتها أغلبية الأسهم ، وعندما اشترت المصرية للاتصالات ٤٩٪ منها بأضعاف ما اشترى به نصير وفودافون ، عند بداية الطرح لم نجد أيضا إلا قليلا غير مسموعى الصوت ، وهو ما يشير إلى اللعب المتعمد فى سوق المحمول لصالح الأجانب ، حتى وصلت السوق إلى حالتها الراهنة حيث فودافون العالمية تتحكم فى فودافون مصر ، واتصالات تتحكم فيها اتصالات الإماراتية ، فيما كانت «فرانس تليكوم» متحكمة من الأساس فى موبينيل فلها نسبة ٧١ ٪ من الأسهم .

المتباكون على الاقتصاد الوطني بعد موافقة هيئة الرقابة المالية ، على البيع الإجباري لأسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول «موبينيل» إلى شركة فرانس تيليكوم ، تناسوا أن هناك قواعدا حكمت السوق نحن الذين وضعناها ، هذه القواعد تركت السوق ملعبا للطامعين الذين يفوزون دائما بالذبد ، بينما لا ينال هذا الاقتصاد الشهيد سوى حبة رمال لا تستره من الفضائح ..هؤلاء تناسوا كيف حصل ساويرس الذى يدافعون عنه الآن على الشبكة الأولى للمحمول « موبينيل» ، وبكم ؟ وماذا حصد الاقتصاد الذى يبكونه الآن من حصيلة بيع هذه الشبكة لساويرس ؟ ، الإجابة الفضيحة تسكن ملفات القضايا التى خسرها صاحب نسبة ال٢٠٪ المبكى عليها الآن من موبينيل ، ضد كل من كشف أسرار حصوله على الصفقة ، كل ذلك ينسى مادام الرجل يدعم الأقلام والكاميرات صحافة وتليفزيون ، هؤلاء بكوا على أموال الاقتصاد الوطنى ووقفوا يتصدون للاحتلال الفرنسى ، بينما صمتوا أمام هذا الاحتلال عندما اشترى شركة «لافارج» للأسمنت ، التى كانت مصرية ثم باعها ساويرس للفرنسيين ، فصمت الجميع مدام السيد ربح وفاز ، أما الاقتصاد الوطني فله الله !

كما صمتوا أيضا على الأموال التى خرجت من مصر ، لتستثمر فى الخارج وتزيد عن ٥٧ مليار جنيه ، فيما كان سدنة الاقتصاد الرسميين يتسولون هذا الاستثمار ، دون أن يحصلوا على ٣٪ مما أخرجه ساويرس ، هؤلاء أيضا تناسوا أن اوراسكوم القابضة التى تمتلك كافة الشركات التابعة لها ومنها اوراسكوم تليكوم ، التى تمتلك ٢٠٪ من موبينيل ، مملوكة الأن لشركاء سميح ساويرس فى البيزنس ، وكلهم مشكوك فى هوياتهم ، و أغمضوا الأعين عن شراكة ساويرس الأكبر الذى يتباكون عليه الآن ، فى أورانج وهى الشركة الأم لفرانس تليكوم ، وهو ما يعنى أن الصراع ليس سوى حرب طاحنة يخوضها ساويرس ضد ساويرس وشركاءه ضد الشركاء الآخرين ، بينما المنتفعون يسكبون دموعهم على إقتصاد وطنى هو الأبعد عن عما يحدث داخل شبكات العنكبوت المسماة بالشركات القابضة ، فمن يتتبع خطاها يصاب بالصداع دون أن يعرف من أين تبدأ وإلى أين تنتهى !

«الاقتصاد الوطنى يضيع ، الفرنسيون يحتلوننا من جديد ، النجدة .. الحقونا» ، صرخات انبعثت من داخل إعلام ساويرس ، دفاعا عن اقتصاد لم نعرفه وطنيا منذ بدأ ، وعلى من لا يصدق العودة للاستجواب الذى قدمه النائب المستقل كمال احمد في ٢٢ مايو ٢٠٠١، حيث تحدث النائب وقتها عن علاقة خفية ومشبوهة علي حد قوله، بين طلعت حماد وزير شئون مجلس الدولة ، وسامح الترجمان رئيس بورصة القاهرة والإسكندرية، أثمرت عن كل ما هو في صالح نجيب ساويرس ، كان سهم شركة موبينيل مدفوعا بنسبة الربع وقيمته الاسمية ١٠ جنيهات أي أنه بعد مصاريف الإصدار أصبح ما تم دفعه في السهم ٢٦٠ قرشا. وقامت بعض البنوك مثل البنك الأهلي وبنك مصر وهيئة التأمينات الاجتماعية ، بالشراء في أسهم موبينيل التي كانت تتبع سابقا هيئة الاتصالات ، ثم تمت خصخصتها وبيعت لنجيب ساويرس ، ووصل سعر السهم الذي لم يكن مقيدا في البورصة، إلي ٩ جنيهات «خارج المقصورة». وتم الضغط علي البنوك والتأمينات لإعادة بيع الأسهم المشتراة ، من شركة المحمول إلي نجيب ساويرس بنفس سعر الشراء ٢٦٠ قرشا ، ثم تم قيد السهم في البورصة، بالمخالفة لكل قواعد القيد، التي تشترط مرور عامين علي إنشاء الشركة، فقفز سعر السهم في ثاني يوم للتداول من ١٠ جنيهات إلي ٢٦ جنيها- وصل إلي ١٧٥,٥١ جنيه في نهاية ٢٠٠٦ - وترتب علي ذلك تحقيق نجيب ساويرس لأرباح خيالية».

نفش الشيء حدث مع فودافون لكن البطل هنا المصرية للاتصالات التى اشترت فى عام ٢٠٠٦ للمرة الثانية أسهم فودافون بسعر ١٠٠ جنيه للسهم ، بينما سعره الاسمي ٥ جنيهات فقط ، كما اشترت نفس السهم عام ٢٠٠٢ بسعر ١٠,٤ جنيهات ، وهو ما وضع ألف علامة استفهام حول المستفيد من هذه الزيادة المبالغ فيها ، إذا علمنا أن محمد نصير اشترى نحو ١٢ مليون سهما من فودافون وقت الإصدار بحوالى ٦٠ مليون جنيه ، ليبيعها للمصرية للاتصالات بنحو ١,٢ مليار جنيه، هل يمكنكم حساب الفارق ؟ وهذه أموال عامة ١٠٠٪ خرجت من شركة عامة إلى شركة خاصة ، تماما كما فعلت هذه الأموال عندما ذهبت إلى ساويرس ، دون أن يبكى عليها المتباكون على أموال ولى النعم فى الصحافة والتليفزيون ! .

هريدى «سرق» الأرض والحصانة تحميه من المساءلة

لص آخرلكن أقل حجما كشفنا أيضا جرائمه في حق المال العام والخاص ، البطل هنا هو عمر هريدي عضو مجلس الشعب المنحل ، وعضو مجلس نقابة المحامين أيضا ، والقصة تبدأ عندما وصل استدعاء على عجل من هيئة الرقابة الإدارية بأسيوط ، حمل رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٤ يونيو الجاري لمختار على مهدي ، بخصوص شكواه التي تضمنت استيلاء نائب برلماني على أرض مملوكة له ، فيما استولى عليه من أراض الدولة باستخدام ما تيسر له من حيل هي شعار هذا الزمان ، الاستدعاء جاء فى نهاية مطاف الرجل الغارق في محاولات استرداد أرضه من أنياب الحصانة ، فبين بلاغات للنائب العام ، وشكاوى لنقابة المحامين ودعاوى قضائية ، غرق الرجل المدافع رغم كبر سنه عن حقه السليب ، تحفظ الأولى فيبدأ برفع أخرى بمستندات تؤكد كافة ما يشكو منه ، ليس لضياع أرضه بالتزوير والتدليس فقط ، بل لضياع أرض مملوكة للدولة ومسجلة بإدارة الأملاك العامة ، إلا أن صرخاته راحت ولا تزال أدراج الرياح ، لسبب واحد هو أن الحصانة التي يتخفى خلفها من استولى على العام والخاص ، تدر عليه الربح وتفتح له الأبواب المغلقة ، فهو الخبير الواصل المتمكن من كل خيوط لعبة العصر ، حيث الأرض معدومة الصاحب تدعو كل من هب ودب ، على جناح الحصانة ليغترف منها ما شاء، بينما هي تقوم بالحماية وغل يد القانون عن أن تطاله فيظل حرا طليقا ، أما الغلابة فلا سند لهم ولا طريق سوى شرف المحاولة ، إذا كان الإصرار من صفاتهم والدأب من خصالهم ، ذلك بالضبط هو الوصف الحرفي للمدعى

والمدعى عليه من واقع المستندات التي بحوزتنا ، وتقص سطورها فصول استيلاء عضو مجلس الشعب المحامى على أملاك الدولة ، وغيرها من أملاك العباد ...

اللعبة المعتادة في مثل هذه الأمور دائما ما تبدأ وتنتهي بنفس السيناريو ، عقود وتوكيلات وهمية أو مضروبة ، ثم دعاوى صحة ونفاذ يتلوها بيع لما تم الاستيلاء عليه ، ليتفرق دمه بين القبائل فلا ينجح مطالب خاص أو عام في استعادته ، لتكون النهاية تقنين لأوضاع المشترين الجدد ، وهروب المنتفع الأول بما نهبه من الأملاك وريعها ، فيما أصحاب الحقوق تائهون بين أروقة المحاكم ، ومعهم في كثير من الأحوال من اشترى الأرض المسروقة ،

اللعبة التي احترقت معها أصابع مختار على مهدي ، بدأت بتوكيل مزعوم بين نائب البدارى وأحد المهاجرين لأمريكا من ورثة أحد باشوات العهد الملكي ، ليبيع الأول لصالح الثاني ما أدعى أنه مملوك له ، فيما الواقع كما يقول مختار مهدي يؤكد أن الإثنين لا يملكان ماورد بالتوكيل ولا بعقد البيع التالي للتوكيل ، المبنى عليه ظاهريا الكاشف للتزوير واقعيا ، حيث أن الخطاب رقم ٢٣٢٢٩ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ ، الصادر بتوقيع مدير مديرية الزراعة بأسيوط ، أكد أن المهاجر المصري أمريكي الجنسية محمود سليمان ، صاحب التوكيل الصادر لصالح المحامى عضو مجلس الشعب عمر هريدى ، ببيع جميع أملاكه في مصر لا يمتلك سوى مساحة سبعة قراريط ونصف فقط بالحيازة رقم ١٠٠٦-١٠٠٩ ، بينما أخته لا تمتلك سوى قيراطين ونصف بالحيازة رقم ١٧٣٢ !، فيما الثاني بحسب الخطاب رقم ٥٢٤١ المؤرخ في ٦ مايو ٢٠٠٧ ، لا يملك أو يحوز أى حيازة زراعية بمنطقة النزاع بساحل سليم !.

الخطابان يمثلان أولى نقاط الضوء الكاشف للعبة الاستيلاء على نحو ١٣ فدانا من أملاك الدولة بلغت قيمة بيعها لصالح عضو البرلمان نحو ٣٠ مليون جنيه ، وكما يؤكد مختار على مهدي فمن بينها مساحة ٨ أفدنة و ٤ قيراط بالحوض رقم ٩١ بحوض الملك التحتاني ٢٨ ، بيانها بالعقد المسجل رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٣٢، باسم وملك وتكليف الشركة العقارية المصرية ، وهى أملاك دولة موثقة بإدارة أملاك الدولة بأسيوط ، فيما المساحة الباقية ملك الشاكي الدؤوب مختار مهدي ، الغريب أن الأرض التي استولى عليها النائب وباعها بعقد البيع المؤرخ في ٢٥ مارس ٢٠٠٤ ، بيعت بموجب توكيل صادر ممن لا يملك لمن لا يستحق ، التوكيل صادر من سليمان لهريدى في تاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٤ ،

أي بتاريخ يبعد عن البيع بموجبه نحو ٣ أشهر ، هذه أول الخطايا ، التوكيل يحمل رقم ٢٧٥ ب، أما المفارقة فهي وجود توكيل آخر يحمل نفس الرقم ٣٧٥ ب لسنة ٢٠٠٤ ، بتاريخ مختلف واسم مغاير لصاحبه ، ليتساءل الرجل ونحن معه عن كيفية بيع هريدى للأرض محل التوكيل ، قبل أن يكون هناك توكيل ببيعها من الأساس ، وكيف يكون هناك توكيلان بنفس الرقم عن نفس السنة ، بإسمين مختلفين ويستخدم أحدهما لبيع أرض غير مملوكة للموكل أو للوكيل ؟ ، بينما التوكيل الصحيح الذي حمل رائحة المؤامرة بين سليمان وهريدى حمل رقم ٦٦٨ لسنة ٢٠٠٤ ..

وكان الاتفاق أن يبيع هريدى لصالح سليمان الأرض التي نزعت من جده قضاء لدين كان عليه لبنك مصر، ومن ثم صارت ملكا للدولة ممثلة في البنك أو الشركة العقارية المصرية ، وإلا كان السؤال هو لماذا أوكل محام ليبيع لي أملاكا لا أملكها ؟ ، الأغرب أن الطرف الثاني في التوكيل وهو سليمان قام برفع دعوى فسخ للتوكيل الصادر منه ، بعد اكتشافه للخديعة .. الدعوى حملت رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ ، أما الأشد غرابة فكان تاريخ التوكيل الصادر عنه برقم ٦٦٨ وهو ٢٢ مايو ٢٠٠٤ ، وهو ما يعنى أن التوكيل الذي استخدم لنقل ملكية الأرض كان التوكيل الذي ثبت تزويره بوجود ذات رقمه باسم مغاير ، فيما كان البيع النهائي بالتوكيل المراد فسخه ، بعد اكتشاف صاحبه للخديعة التي تعرض لها !.

أما البيع فحمل أيضا سعرين على ٣ مراحل الأول في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وكان ٨ ملايين جنيه ، أما الثالث الذي حصل بموجبه على حكم في دعوى التسليم رقم ٤١٦ لسنة ٢٠٠٤ مدني كلى البدارى ، التي لجأ إليه هربا من عملية بحث الملكية ، التي حفظت طلباته التي قدمها لثلاث مرات ، رغبة في نيل الاعتراف بملكيته للأرض محل النزاع ، فكان ٢٠٠ ألف جنيه مستخدما في ذلك العقد المؤرخ فى ٢٥ مارس ٢٠٠٤ ، وهو العقد المحرر بموجب التوكيل رقم ٣٧٥ المزدوج ، وباع فيه لنفسه ، ثم استخدم النفس العقد بموجب التوكيل رقم٦٦٨ الحقيقى الذي يطلب صاحبه فسخ وكالته حاليا ، فيما كان لجوءه لهذه الدعوى بعد حفظ طلبات تحديد الملكية التي قدمها ، حيث هذه الدعاوى لا تنظر فيها المحكمة لهذه الكشوف ، ليبيع فى النهاية لنحو ٥٧ فردا رفعوا كلهم دعاوى صحة ونفاذ ، وحصلوا على أحكام بها برغم الإنذارات التى وجهها مختار كما يؤكد بعدم الاعتداد بهذا البيع غير القائم على أى أساس !.

بيزنس ومكافآت نهاية الخدمة

في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات خصخصة شركات القطاع العام وإحالة آلاف العمال للمعاش المبكر وتشريد آلاف الأسر بحجة ارتفاع حجم ما تدفعه لهم الحكومة من مرتبات فإنها لا تتردد في التوسع في مكافآت ما بعد الخدمة لكل خدمها من الوزراء السابقين ومعظمهم فوق سن العمل واغلبهم اثبت فشلا ذريعا في منصبه إلا أنهم جميعا خرجوا من الوزارة لكي يبدأوا رحلة أخري مع التجارة والبيزنس بعيدا عن الأضواء.. أو مع مناصب ما بعد الوزارة ومعظمها يتركز في البنوك والشركات القابضة، منها منصب رئيس المصرف العربي الدولي الذي يشغله حاليا د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزرآء الأسبق وشغله من قبل د. مصطفي خليل رئيس المجلس الأسبق أيضا وهو المنصب الذي يحصل شاغله علي نحو ٤ ملايين جنيه سنويا فيما يحصل إي عضو مجلس إدارة في أي بنك علي ما لا يقل عن ٣٠ ألف جنيه شهريا بالإضافة إلي نسبة في الأرباح سنويا لا تقل عن ٣٠٠ ألف جنيه وهو منصب تعويض دائم لعدد ممن يحملون لقب وزير سابق.

د. محمد الرزاز أشهر وزراء المالية في مصر كان نصيبه بعد الخروج من الوزارة منصب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي فيما ذهب د. مختار خطاب من وزارة قطاع الأعمال إلي عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة للإسكان والسياحة.

أما المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق والذي ترك الوزارة عام ١٩٩٣ بعد أن قدم استقالته مرتين فيقول: عرض علي العمل كسكرتير بالأمم المتحدة كأول عرض بعد الوزارة ثم عرض علي رئاسة بنك التنمية الإفريقي ولكن مصر قامت بترشيح المغربي موريتا! ثم عرض عليه بعد ذلك بعام منصب مستشار في سلطنة عمان «الكفراوي الآن يعمل من خلال مكتبه الخاص للمقاولات ومعه أبناؤه».

وزير الزلزال كما أطلق عليه عقب زلزل ١٩٩٢ الشهير الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي الأسبق يؤكد حصوله علي أضعاف ما كان يتقاضاه أثناء الوزارة ويمتلك شركة خاصة للاستشارات المحاسبية والتأمينية والتشييد.

وتعد جمعية رجال الأعمال المصريين هي أكبر تجمع لرجال الأعمال من الوزراء السابقين حيث تضم الوزير السابق جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادي في وزارة مصطفي خليل ووزير السياحة في وزارة عاطف صدقي وجمال الناظر من أكبر رجال الأعمال حاليا الذين يشغلون مناصب مصرية دولية مشتركة حيث يرزس وحده ٧ مجالس

للأعمال المشتركة مع سبع دول هي: لبنان، تركيا، العراق، السعودية، البحرين، تشيكيا، الأردن!!

كما تضم أيضا عبدالرحمن الشاذلي وزير التموين في حكومتي: عبدالعزيز حجازي وممدوح سالم إلي جانب فؤاد أبوزغله وزير الصناعة في وزارة عاطف صدقي، وكذلك فؤاد حسين وزير المالية الأسبق، وفؤاد هاشم وزير الاقتصاد الأسبق، وفؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق وهو يمتلك عدة شركات سياحية وهو أيضا عضو مجلس إدارة أوراسكوم للتنمية السياحية وعضو اتحاد رجال الأعمال المصريين كذلك انضم إليها الدكتور مدحت حسانين وزير المالية الأسبق وقد أعاد افتتاح مكتبه الخاص للاستشارات المالية والمهندس علي والي وزير البترول الأسبق وحسن عباس زكي وزير الاقتصاد الأسبق وسلطان أبوعلي وزير الاقتصاد الأسبق، بالإضافة إلي الدكتور يحيي الجمل وزير التنمية الإدارية الأسبق.

وهناك وزراء من نوع آخر خرجوا من الوزارة ، واعتصموا بعضوية المجلس النيابي بحثا عن الحماية وعلي رأس هؤلاء الوزير الأسبق للسياحة توفيق عبده إسماعيل احد أبطال فضيحة نواب القروض الشهيرة والتي حوكم بمقتضاها ونال عشرة أعوام سجنا في النهاية!!

وزراء آخرون خرجوا مؤخرا من الوزارة تحيط بهم العديد من علامات الاستفهام واللغط اشهرهم يوسف والي في قضية المبيدات المسرطنة ، الذي تنتظره ملفات عديدة قد تزج به في السجن ، ما أن ترفع عنه حماية النظام ، أيضا خرج الوزير محمد إبراهيم سليمان النائب بالمجلس حاليا « وقت كتابة هذه السطور » ، وحوله زوابع متعددة سواء فيما يخص قضية الدكتور ممدوح حمزة ، المنظورة حاليا في بريطانيا أو فيما يخص مكتب الاستشارات الهندسية «انفايروا سيفيك» المملوك لقريبه ضياء المنيري وما دار حوله من شبهات واستغلال نفوذ.

كشف حساب عاطف عبيد

عندما أرسل القائد العربى الكبير رسوله إلى الملك الإنجليزى ، ريتشارد قلب الأسد أثناء الحروب الصليبية كان تعليق رتشارد هو: (صلاح الدين يحسن اختيار سفراءه) وعندما تطوع الدكتور عاطف عبيد للرد على الأستاذ هيكل والدفاع عن رئيسه ونظامه ، بالوثائق كما يزعم ظهر جليا أن المدافع لم يكن سوى صورة واضحة للنظام ، الذى يدافع عنه فلا هو كذب الأستاذ ولا دافع عن رئيسه ونظامه حيث كل أسانيده للرد

مردود عليها بوثائق منشورة ، متاحة لكل ذى عينين وليست محفوظة فى خزائن يستحيل الوصول إليها !! أما تطوعه بالرد أو استئذانه فيه ، فهو بحد ذاته شهادة لا لبس فيها بصدق هيكل ، وكذب ما ادعاه الدكتور رئيس الوزراء السابق ، رئيس المصرف العربي الدولي الحالي ، بكل دولاراته التى يحصل عليها كل طلعة شهر كمكافأة له ، على ما فعله بموافقة رئيسه بشعب مصر أقصاها وأدناها ، خاصة شعب سيناء الذى اتهمه بالرخاء والرفاهية ، وكأنه لم يقرأ ما كتبته الصحف على مختلف انتماءاتها عن معانات الناس هناك من الفقر والعوز ، أو ربما يكتب قاصدا أهل القرى السياحية ، وملاكها من أعوان السلطة وأصدقائها ليظهروا العون له إذا ما حانت ساعة المذبح!!

المثل الشعبي القائل «جه يكحلها عماها » ينطبق تمام الانطباق على كل ما جاء به الدكتور رئيس الوزراء السابق وصاحب لقب «رئيس أسوأ حكومة حكمت مصر» ..قبل أن تحطم حكومة نظيف هذا اللقب وتستولى عليه «بالطبع » ، وهو ما يؤكدة عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين ، والتقارير الرقابية من أن منهجها كان مصدر الأزمات ، وسبب انفجار الفساد وأثناء حكمها فقد الجنيه ٩٤ ٪ من قيمته أمام الدولار و٩٥٪ أمام العملة الأوروبية ، وشهد أيضا انهيارا فى الاستثمارات الأجنبية بسبب الفساد ، وحجب المعلومات والتجاوز عن حقوق الملكية الفكرية ، وارتفاع رهيب في العجز في الموازنة العامة للدولة ، وارتفاعه إلى ٥٢,٣ مليار جنيه هذا العام ، ثم الانفجار في نسبة البطالة وليصبح ٩٩٪ من عدد العاطلين بين سن ١٥ إلى سن ٤٠ عاما ، أما عن بيع القطاع العام بمبالغ تقل عن ربع قيمتها الدفترية فحدث ولا كذب وبوثائق معلنة على العامة ولا يحتاج من يريد التأكد سوى اللجوء إلى أرشيف الصحف المختلفة أو تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات لا إلى خزائن الدول والحكومات ، ثم ارتفاع الدين الحكومي من ١٥٤,٩ مليار جنيه في أكتوبر ٩٩ إلى ٢٦٦,٣ مليار جنيه بداية ٢٠٠٥ بنسبة ٧١,٩٪ ، وهو عام رحيل وزارة المدافع الدولي الدكتور الأكاديمى عاطف عبيد!!

ذلك بعض مما أفاء علينا حكم الدكتور المدافع عن رئيسة ، المهاجم لهيكل من خيرات قصمت ظهور العباد فمن الذى يحلم ويتحدث عن دولة أخرى ورئيس آخر غير الذى نعلم !!، فدفاعه عن رئيسه المشرف على مفاوضات استرداد طابا ، جاءت وكأن الرئيس تبرع بهذا الإشراف ، الذي لم يكن واجبا عليه ..والأمر كله لم يتطرق إليه احد باتهام مثلا لأقدر الله ، وإن كان .. فالتاريخ هو الحكم وإلا فليقل لنا الدكتور المدافع لماذا لم يعد مثلث

« أم الرشراش » المحتل حتى الآن إلى السيادة المصرية ؟ بالطبع لن يجيب عن السؤال وهو ما يبطل ادعاءه باستعادة مصر لكافة الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ !!

أيضا تحدث بوثائق لم نرها ولن يسمح أحد بذلك ، عن رحلات الرئيس المكوكية للحصول على التمويل اللازم لتحديث أنظمة العمل والمعدات اللازمة لهذا التحديث !! ، ثم يضيف : إن الرئيس استطاع أن يضمن كفاية التمويل وسرعة الإنجاز، وعودة الثقة، ثم التخطيط لزيادة متواصلة لم تنقطع في موارد الدولة ، ولم يذكر الدكتور عبيد أو وثائقة أين ذهبت حصيلة بيع القطاع العام ، من هذه الموارد التى لم تنقطع زيادتها ؟ ثم هل يذكر الدكتور عبيد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ الذي اتهم حكومته بإهدار المال العام مما أدي إلي تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعد جناية عقوبتها السجن المشدد ؟ بالطبع يعلم أن أحداً لن يحاسبه على الأقل حتى الآن!! الأكثر غرابة هو حديثه عن دور الرئيس في زيادة دخل قناة السويس ، دون أن يحدثنا عن دور هذا الدخل في سد العجز في موازنة الدولة ، ودون أن يحدث الناس عن أن الزيادة التى تحدث عنها ، هى زيادة منطقية مخططه منذ إعلان الرئيس السادات إعادة فتح القناة للملاحة من خلال خطة خمسيه انتهت قبل بلوغ مبارك كرسي السلطة !!

التقرير المذكور ناقشه مجلس الشعب وقتها، و كشف عن عجز الميزانية سجل أرقاما خطيرة، ووصل إلي ٤,٥٥ مليار جنيه في ذلك العام. وبلغ العجز الصافي في ميزانية نفس العام ٥,٣٩ مليار جنيه، وتم تمويله بأذون وسندات علي الخزانة ، كما بلغ الدين العام الداخلي للحكومة ٥,٦٠٩ مليار جنيه، وانخفض معدل النمو إلي ٤٪، وشهدت الاستخدامات الجارية للعديد من الهيئات الاقتصادية تجاوزات بمبالغ جملتها مليار و٧٢٢ مليون جنيه، وتمت هذه التجاوزات بالمخالفة للقانون ، ويومها أكد وكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشوري أن ما رصده تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، من مخالفات يعد دليل إدانة علي ارتكاب جرائم ومخالفات لا تسقط حتي لو تم تمريرها في مجلس الشعب !! ، إذن القضية مفتوحة حتى اليوم مثلها مثل قضايا إهدار المال العام فى بيوع الخصخصة ، أي أنه من الممكن أن يكون الدكتور عبيد ، قد وصل إليه ما يدور فى الساحة السياسية عن استعداد النظام للتضحية بكباش فداء جدد للتمهيد بالعهد الجديد للوريث فبادر بتقديم صك الغفران لرئيسه بالرد على هيكل ؟!

يتحمل عبيد مسؤولية غير مباشرة في قضية انتهاكات مالية وإدارية في شركة النصر

للمنسوجات والتى اتهم فيها أحد كبار الموظفين ، وطبقا لتقرير أصدره الجهاز المركزي للحاسبات فى هذا الشأن أيضا ، فإن الدكتور عبيد يشترك في مسؤولية إهدار مليارات الجنيهات ، بوصفه رئيساً للجمعية العمومية للشركة يوم كان وزيراً لقطاع الأعمال ، قبل رئاسته الحكومة وكانت تلك هى السابقة الأولى ، من نوعها منذ ثورة يوليو ٥٢ ، ولم يتخذ الرئيس المتحكم فى كل السلطات شيئا فى هذا الخصوص !! وربما يخشى الدكتور المدافع تحقق دعوة المتهم الذى رحل عن الدنيا ، عندما صرح قبل وفاته قائلا «عبيد ذبحنى حسبى الله ونعم الوكيل »!!،تلك القضية التى وصفت بأنها أخطر قضية فساد فى مصر .. فساد بلغ من القوة حد استخدام المؤسسات الرسمية فى الدولة لتلفيق القضايا ، وتدمير الاقتصاد والصناعات الوطنية ، خاصة وبحسب عدد من القانونيين فان أخطر ما تكشفه قضية شركة المسبوكات المصرية ، هو ضرورة إجراء مراجعة شاملة لما حدث طوال السنوات الماضية فى بيع القطاع العام منذ دخل عاطف عبيد الوزارة فى عام ١٩٨٤ حتى صعد إلى رئاسة الحكومة !! فهل علم عبيد أن هذا الأمر يقترب ؟ ربما !!

عبيد سبق أن واجه اتهامات عديدة منها اتهام نائب مستقل بمجلس الشعب المصري له بالكذب عندما أعلن أن الاقتصاد المصري يزداد قوة وأن معدل النمو سيصل إلي ٥٪ ، وهو ما كررة فى ردة على الأستاذ هيكل عندما أكد أن الموضوع الأول علي جدول المباحثات ، في اللقاءات مع الزعماء العرب كان، ولسنوات طوال، هو إتاحة فرص عمل متزايدة لأبناء مصر، الثقة المتبادلة والقناعة بالزعامة الرزينة، العفيفة اللسان للرئيس مبارك، أدت إلي زيادة عدد المصريين العاملين في الخارج ، خلال فترة حكمه. زاد العدد من ٤٠٠ ألف قبل تسلمه الحكم إلي ما يقرب من ثلاث ملايين ، وعدد المتواجدين في الخارج بسبب وجود مرافقين مع العمالة وصل إلي ٩،٣ مليون'.

«المرجع .. الأرقام المنشورة والمستخرجة من سجلات العاملين في الخارج والمنشورة في النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت» ، عبيد أكد أن الآثار الاقتصادية لهذا الإنجاز بالأرقام: ثلاثة ملايين فرصة عمل بمتوسط ١٥٠ ألف فرصة عمل تضاف سنويا ، ثلاثة ملايين مصري يعملون في الخارج يعولون ثلاثة ملايين أسرة، أو ما يقرب من خمس إجمالي عدد الأسر المصرية بالإضافة إلى تحويلات دولارية سنوية وصلت إلي ٥ مليارات دولار في العام الماضي، وتزداد شهرا بعد آخر

هذا هو كلام الرجل مدافعا عن رئيسه دون ،أن يتذكر ما فعله بعلم رئيسه الذى

يدافع عنه بالمصريين، ولكن ماذا تقول الأرقام ؟ عاطف عبيد اهتم بعد جلوسه على كرسيه بقضية الدولار ليس لأن ارتفاعه في ذلك الوقت يؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع الأساسية للفقراء ، وإنما لأنه أدي للإضرار بمصالح كبار المصدرين للخارج وكانت النتيجة هى تعويم الجنية ، وترك سعر الدولار يتم تحديده وفق قوي العرض والطلب ليحدث انقلاب شامل للأسعار بالأسواق المحلية ، وتكون النتيجة المزيد من الإفقار والخراب لمعدومي الدخل ، وبدلا من أن تقوم حكومته بعلاج ما قامت به من أخطاء لجأت إلي أسلوب خداع البسطاء ، من خلال الإعلان عن توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا للعاطلين وتقدم الآلاف منهم للتخلص من كارثة البطالة وعندما وجدت الحكومة أنه مازال هناك من يصدقها قامت بإعداد استمارات خاصة للتقدم للوظائف الموعودة مقابل خمسة جنيهات لكل منها والغريب أن معظم هذه الاستمارات كانت تباع في السوق السوداء بمبلغ ٥٠ جنيها أمام منافذ البيع الحكومية . وعندما تم حسب التصريحات الحكومية إلحاق جزء من العاطلين بهذه الوظائف تبين أنها مؤقتة لا تستمر سوي ستة أشهر فقط .!! لتكون الحكومة قد حصدت ملايين الجنيهات وباعت الترام للعاطلين .

لم تفكر هذه الحكومة في وقف برنامج تدمير الاقتصاد الوطني المسمي بالخصخصة حيث استمرت في بيع الشركات العامة بل وتركت نفسها لنصب أحد رجال الأعمال والذي اشتري شركة قها للصناعات الغذائية بالتقسيط المريح حيث لم يدفع سوي ٥ ملايين جنيه والباقي تم الاتفاق علي تسديده علي أقساط سنوية وعندما تسلم المستثمر الشركة قام ببيع مخزون كبير من المنتجات إلي عدد من منافذ التوزيع بقيمة ١٤ مليون و١٢٠ الف جنيه ثم قام باقتراض نصف مليار جنيه من البنوك بضمان الشركة وعندما سافر إلي الخارج بهدف الاتفاق علي شراء عدد من الماكينات لم يعد ليترك الشركة في وضع سيء بل ودون أن يصرف للعمال أجورهم الشهرية ، مما اضطر الحكومة إلي استعادة الشركة مرة أخري ودفع رواتب العاملين بها ، والاكتفاء بالدعاء علي المستثمر ليل نهار «في ساعة مغربية»!!

في أواخر عهد حكومة عبيد ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٠٠٪ عما كان عليه قبل توليه مسئولية البلاد إضافة إلي تزايد العجز في الموازنة العامة من ٤١ مليار جنيه عام ١٩٩٩ إلي ٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ، كما ارتفع الدين المحلي من ١٦٢ مليار جنيه إلي ٣٥٠ مليار جنيه ،إما اغرب المضحكات المبكيات التي فاجأنا بها رئيس الوزراء المصرفي

الهمام عندما كان رئيسا للوزراءهو تعهده بأن تدخل مصر مرحلة صناعة الأستيكة (المحاية التي يستعملها التلاميذ في المدرسة) ورغم التعليقات الساخرة على هذا المشروع الصناعي الطموح لأكبر دولة عربية إلا عدد كبير من الساخرين أعلنوا عن تحديهم للدكتور عاطف أن يصدق في هذا الهدف المتواضع . لأن الجدية فى عمل صغير والنجاح فيه تدفع لإنجاز شيء أكبر ولكن السنوات السبع لوزارته وخرج الرجل دون إنتاج أستيكة واحدة ولانزال نستعمل الأستيكة الصيني بجوار الفول والثوم والبصل الصيني فى العهد الميمون الذى يدافع عنه لغرض فى نفس يعقوب !!

أخطر ما ذكر عن د.عبيد كان من خلال حديث للدكتور ممدوح البلتاجي لقناة «العربية» ، أكد فيه أنه وقع بكلمتى «أرفض ويحفظ »على خطاب تلقاه من رئيس الوزراء فى ذلك الوقت عاطف عبيد يستفسر فيه عن قرارالبلتاجى برفض بيع أراض لمستثمرين قطريين ويتسائل «لماذا لا نستفيد من تدفقات رأس المال الأجنبى فى تعمير سيناء ؟» وكان البلتاجي قد رفض بالفعل عندما كان وزيرا للسياحة طلبات من مستثمرين قطريين لشراء مساحات من الأراضي في سيناء بعد أن وصل لعلمه أنها تتم لحساب إسرائيليين ؟! فلماذا اعترض عبيد وخاطب البلتاجي ؟ ثم لماذا أيضا أصدر الرئيس قرارا بحظر بيع أراضى في سيناء لإسرائيليين؟أما السؤال المترتب عليه الحالة هو من سبق من فى تقرير الحال ؟ ثم ما دور الذى بينهما بخطابه المتسائل؟

الإنجازات التي عهدها الشعب من د.عبيد تتجلى في أمثلة عديدة خاصة في ما باعه من شركات رابحة برخص التراب ومنها شركة «النشا والخميرة » والنوبارية لإنتاج البذور التى باعها بمبلغ ١٠٣ مليون لم يسددها المشترى سعودي الجنسية كاملة ، فيما كان بخزينة الشركة ١٠٩ مليون جنيه يعنى الشركة ضاعت بلا مقابل ،بل حصل المشترى على ٦ ملايين زيادة ، عما تعاقد عليه لا عما سدده عند توقيع العقد !! ولا يزال يستولى على أملاك الدولة والناس حتى وقتنا هذا!! كما باع عبيد باعتراف وزير البترول سامح فهمي «الغاز» لمصنع الخرافي بسعر ٧١ سنتا ، وهو ما أضاع مئات الملايين من جراء بيع «الغاز» لشركة الإسكندرية للأسمدة التى باعها عبيد أيضا للخرافي !!، وزير البترول ألقى باللائمة على د. عبيد بأنه ضغط عليه ليبيع الغاز بهذا السعر لمصنع الخرافى !!

كما باع د. عبيد أيضا شركة أسمنت حلوان لعمر جميعي ، بتراب الفلوس ليبيعها جميعي بعد ذلك لشركة إيطالية ، بثلاثة أضعاف الثمن لتصبح الشركة الإيطالية ، بعد

ذلك واحدة من لوبي احتكار الاسمنت في مصر بعد بيع شركات أخرى للأجانب والذى يتسبب كل يوم فى إفلاس المئات من شركات المقاولات مشاركة مع لوبي الحديد بزعامة أحمد عز !

عبيد المدافع عن نفسه قبل أن يدافع أو يرد عن رئيسه ، سبق أن قال فى حوار صحفي أجراه معه د صلاح قبضايا فى إبريل ٢٠٠٤ » :« لو عرف الناس الحقائق لظلوا يدعون لى ليل نهار » ، ذلك بعد استطلاع للرأي أجرته أكثر من صحيفة وأكد أن ٩٨,٥ ٪ من المواطنين يرفضون بقاءه رئيسا !!،وحمل المشاركون فى الاستطلاع وقتها ، رئيس الوزراء مسئولية الأزمة الاقتصادية الطاحنة والكساد وارتفاع معدلات البطالة إلي درجة غير مسبوقة ،هذا ما قال عبيد دون أن ندرى ماهى الحقائق التى يتحدث عنها و هذا هو رأى الشعب الذى يعتزم رئيس الوزراء السابق نشر التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت فى عهد رئيسه وبالطبع عادت بالرفاهية عليه ليصبح شعبا ناكرا للجميل بحسب وصف عبيد .. أو لا يعلم ما دار على الساحة من إنجازات بسبب كرهه لشفافية الحكم ، الذى يطلعه على الحقائق مجردة على طريقة «ألسنه دي سودة واللي جاية أسود»!!

أما البعد الاجتماعى الذى يعتزم الرجل الحديث عنه فى المستقبل ، ليرد اعتداء هيكل على قدسية رئيسه، فتشير حكومته إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى ١٠,٦٪ من قوة العمل، بما يعنى أن هناك نحو ٢,٣ مليون عاطل، علما بأن المعدل كان ٩,٩٠٪ في العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وكان قد بلغ ٨,١٪ فى العام المالي ١٩٩٨/ ١٩٩٩، أي قبل مجيء حكومة عاطف عبيد مباشرة ، وتشير البيانات الرسمية إلى أنها تبلغ قرابة ٢٠,٥ مليون نسمة، بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تعداد قوة العمل فى مصر، بلغ ٢٥,٩ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢، بما يزيد بمقدار ٥,٤ ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر. وللعلم فإن هناك ٤٠,٩ مليون نسمة فى مصر فى سن العمل أي ما بين ١٥، و٦٤ عاما وذلك فى عام ٢٠٠٢. ولو أخذنا بحجم قوة العمل المحتملة في مصر، وفقا لتقديرات البنك الدولي الذى قدرها بنحو ٢٥,٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٢، ولو خصمنا منها، عدد العاملين فعليا، البالغ نحو ١٨,٢ مليون نسمة فى العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ وفقا للبيانات الرسمية المصرية التى ليس من مصلحتها تخفيض هذا العدد، فإن حجم العاطلين يمكن أن يرتفع إلى نحو ٧,٧٠ مليون عاطل، يشكلون نحو

٢٩,٧٪ من قوة العمل المصرية وفقا لتقديرات البنك الدولي لحجمها.

وهو معدل بالغ الارتفاع، وهناك بيانات مأخوذة من اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء عاطف عبيد تشير إلى أن عدد العاطلين قد بلغ ٢,٠٥ مليون عاطل منذ عام ٢٠٠١، يضاف إليهم ٦٦٠ ألف سيدة لم تعتبرهم اللجنة عاطلات لأنهن متزوجات ومستقرات(!!)، يضاف إليهم ٤٤٠ ألف من العاطلين من غير خريجي النظام التعليمي، ونحو ٢٨٦ ألف من المتخرجين قبل أو بعد السنوات المحددة لقبول طلبات التوظيف، ليكون المجموع نحو ٣,٤ مليون عاطل، ومعدل بطالة يصل لنحو ١٧,٦٪ وفقا للتعداد الرسمي لقوة العمل فى العام المذكور. لكن حتى لو أخذنا بالبيانات الرسمية فإن وجود نحو ٢,٣ مليون عاطل، ومعدل بطالة يبلغ ١٠,٦٪ فى بداية العام الجاري، وفقا للبيانات الرسمية المصرية، يعنى أن هناك مشكلة اقتصادية-اجتماعية مهمة نظرا لعدم وجود آلية لإعانة العاطلين فى مصر، حيث يشكل العاطلون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، و ٤٠ عاما، نحو ٩٩٪ من عدد العاطلين فى مصر، وفقا للبيانات الرسمية لحكومة عاطف عبيد !! والأرقام مأخوذة عن دراسة للخبير الاقتصادي أحمد النجار.

الحديث عما جناه الدكتور المدافع بشدة لدواعي لا يعلمها غيرة تملأ عدة ملفات ولعل أبرزها أنه بنهاية مايو ٢٠٠٣، كانت الحكومة المصرية قد باعت ١٩٤ شركة بشكل كامل أو جزئي، وقد بلغ العائد من بيعها نحو ١٦,٦ مليار جنيه فقط. وهناك مؤشرات وحقائق عدة تدلل على حجم إهدار المال العام الذى انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو ما لا يمكن حصره فى موضوع واحد حيث أن الفارق الكبير بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام، وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها تؤكد على وقوع فساد مروع فى عملية البيع، و هذا هو بعض مما أنجزه الرجل فى حق الشعب قبل أن يأتى مدافعا عن رئيسه ليثبت أن ما قاله الأستاذ هيكل صحيح لا لبس فيه بعد أن أثبت هو والأرقام التى تؤكد فساد حكومته أن شهادته لا يؤخذ بها سواء بوثائق محفوظة أو معلبة!!.

دولة الأمن المركزى فى مصر

من يحمي كل هذا الفساد وجمهوريته مترامية الأطراف ؟ السؤال تأتي إجابته عبر الحساب الختامى لحكومة نظيف الذي حمل أيضا شعار« الأمن أهم من صحة المواطن»، حيث زادت ميزانية الأمن العام بنسبة ١٥٪ بينما ميزانية الصحة زادت

بواقع ١١٪ فقط ، فيما تدرس وزارة المالية الموافقة المبدئية من قبل مجلس الوزراء على المذكرة التي أعدتها وزارة الداخلية والتي تطلب فيها على وجه السرعة توفير المستلزمات المالية الكافية لبناء عدد من السجون الجديدة خلال الفترة القادمة ، وتشير الدراسة التي أعدتها الداخلية إلى أن عملية تشييد السجون الجديدة تحتاج إلى ميزانية تتجاوز الربع مليار جنيه، وهو مبلغ يفوق الاعتمادات المالية المقررة لها في موازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ والتي تبلغ ٨١٣ مليون جنيه !!

مصادر أمنية أفادت أن أغلبية هذه السجون التي سيتم الاستعانة في تنفيذها بالخبرات العالمية في بناء السجون من حيث عمليات المراقبة والتجهيز، سيتم تخصيصها للسجناء السياسيين من مناهضي النظام وكذلك سياسات الحزب الوطني ، حسب ما جاء في الدراسة التي قدمتها الداخلية لرئاسة مجلس الوزراء لتبرر فيها طلبها بإدراج هذا المبلغ الضخم ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لها ، فيما أكدت مصادر أخرى أن نصيب الداخلية من ميزانية الدولة لهذا العام سيتم توزيعه على النحو التالي: ٨٠ مليون جنيه لشراء الآلات والمعدات وأدوات التعذيب والقمع، و٣٠ مليون جنيه لمعاهد أمناء الشرطة، و ١٨ مليون جنيه لمباني الشرطة، و٥٠ مليون لأكاديمية مبارك للأمن، و٨٠ مليون جنيه لتسليح رجال الشرطة، و٧٠ مليون للاتصالات السلكية واللاسلكية، و٦٥ مليون جنيه لتطوير خدمات الأمن، و١٠ ملايين لشراء خيول وكلاب، و٨٥ مليون جنيه لوسائل النقل والانتقال و ٧٠ مليون جنيه لمشروع جواز السفر الآلي الجديد ،ذلك بالإضافة إلى مبلغ السجون البالغ بحسب المصادر نحو ٢٥٥ مليون جنيه .

الخبراء أكدوا إن ميزانية الأمن الداخلي فى مصر الآن برغم ما يدون فى الموازنة التى تعرض على البرلمان تبلغ نحو ٨,٤ مليار جنيه مصري، تخصص للأمن، أما ميزانية الصحة فإنها تبلغ بطريقة معكوسة فى الكتابة هذا الرقم ، حيث تصبح الثمانية في الكسر، والأربعة في الرقم الصحيح ، لتكون ٤,٨ مليار جنيه مصري ، وبخصم الفارق بين الصحة، والأمن يتضح مدي اهتمام حكومة الحزب الحاكم في مصر، بالصحة وبالمواطن علي اعتبار أن أمن الرئيس يساوي صحة الشعب المصري بأكمله، لأن المفهوم السياسي الإستراتيجي ، غائب عنه أن الصحة المواطنين، هي في الأساس صحة الوطن ، وان الصحة تمثل البعد الهام للأمن القومي داخلياً وخارجياً ،وأن صحة المواطن هي أعظم رأسمال وطني!!، فالحكومة تشترى أدوات تعذيب ب ٩٨١ مليون جنيه وأدوات حماية البيئة ب ٤١٨ مليونا وكل ما تحتاجه الثقافة والشباب لا يزيد على ٥٧٠ مليون جنيه !!

خبير أمنى وثيق الصلة بالداخلية أكد أن زيادة ميزانية وزارة الداخلية بشكل عام تصب بشكل أساسى فى خدمة بعض قطاعاتها و من أهمها الأمن المركزى فالزيادة التى بلغت ١٥٪ تعرف مسالكها ، ويروى المصدر القصة من البداية حيث يتم اختيار أفراد الأمن المركزى من إدارة التجنيد التابعة للقوات المسلحة من ذوى المؤهلاتهم دون المتوسطة لمدة ثلاث سنوات ممن لم يتلقوا قدرا من التعليم وهو الأمر الذى يؤثر فى عدم استيعابهم للتدريبات ومن ثم يتم التركيز على التدريب على فض الاعتصامات والاشتباكات بشكل أساسى وأهم ما يترسب داخلهم الطاعة « العمياء » لمن يقودونهم .. إذ يتعلم الجند منهم أن عليه تنفيذ الأمر فقط بأى طريقى كانت« بمنتهى الغشومية » حتى لو قال له اقتل – اضرب – اغتصب « رجلا أو امرأة .. وذلك على الرغم من قصورهم فى عملهم الأساسى وهو عمل الخدمات الإلزامية فى الجيش و التشريفات فى الزيارات الهامة

وبحسبة بسيطة يمكننا الوقوف على تكلفة حصار مظاهرة أو اعتصام فعناصر التكلفة كالتالى فالعربات التى تتحرك من مواقعها تأخذ بنزين أو كيروسين بسعر ما بالإضافة إلى معدل استهلاك السيارة نفسها « لان السيارة لها عمر افتراضي معين » ومرتبات العساكر « ٤٥ جنيه» ويفترض أنها ١٤٠ جنيه ولكن ذلك ليس الأزمة فما يذهب للعساكر هو لا شئ إذا تمت مقارنته بما يذهب لجيوب « البهوات » اللواءات والضباط الكبار ، يدخل أيضا ضمن حساب التكلفة شراء وجبات خارجية أثناء الخروج لفض المظاهرات والاهم هو تكلفة استهلاك السلاح والذخيرة .. بخلاف حساب خروج الضباط بحسب قوة المظاهرة فإذا كان ضابطاً صغيرا فلا يتعد دخله على اليوم ٧٠٠ جنيه أما الرتب الكبيرة فلا تقل عن ١٧٠٠ جنيه و بشكل عام يمكن القول أن تكلفة تأمين المظاهرة فى اليوم الواحد تتعدى ٤٠٠ جنيه لو كانت مظاهرة صغيرة وكلما زاد حجمها يزداد عدد مركبات الأمن المركزى وقد تصل التكلفة إلى ١٠٠٠ جنيه ندفعها من دمائنا ! وذلك بعض النظر عن المظاهرت التى يتم فيها الاستعانة ببلطجية أو القوات الخاصة حيث تتضاعف تلك الميزانية !

وجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٧٤، كان عدد العاملين في وزارة الداخلية لا يزيدون علي ١٥٠ ألف شخص يمثلون حوالي ٩٪ من إجمالي الوظائف في الحكومة المصرية ومن بين هؤلاء حوالي ٥٠ ألفا في وظائف مدنية أو ما يسمي بالمصطلح الإداري (كادر عام) أي في وظائف السجل المدني والإمداد والتموين وغيرها والباقي وقدره حوالي ١٠٠ ألف شخص يعملون بنظام الكادر الخاص كأفراد في الأمن

والسجون والمباحث الجنائية والعامة، يتميزون قليلا في هيكل أجورهم ومكافآتهم وما شابهها، و منذ عام ١٩٧٥ أخذت الصورة في التغير تدريجيا .. حيث زاد عدد أفراد الشرطة والأمن إلي ما يزيد علي المليون شخص ، وبالمناسبة هناك عجز كبير فى عساكر الشرطة فى الأقسام ومديريات الأمن « والتى يفترض أنها تقوم بدور أهم فى تعقب المجرمين » بعكس أفراد الأمن المركزى الذى يلاحقون المعارضين !!، وأكدت دراسة صدرت هذا العام، للدكتور شوقي يوسف أستاذ العلوم السياسية إن حجم الأجور والرواتب والمكافآت لأفراد الأمن وصل خلال ١٤ عاما مضت إلي ٦,٢٥ مليار جنيه، بينما لم يزد حجم النفقات الجارية علي ٥ مليارات و٨٦ مليون جنيه !!

وبنفس لغة الأرقام وبحسبة بسيطة، فان نصيب المواطن المصري من ميزانية قطاع الأمن تقدر مابين ٨٢ و١٠٠ جنيه شهريا في حين وصلت تكلفة أعداد فرد الأمن ليواجه المتظاهرين الذين لا يزيدون علي ٢٠٠ ألف مواطن لتصبح مابين ٢٠ و٢٢ ألف جنيه سنويا ، كل تلك الأرقام تعبر عن واقع مرير ودائرة سوداوية حاصر بها النظام الشعب كله ليحول مصر إلي ثكنة عسكرية لإسكات جميع أصوات المعارضة التي تطالب بالإصلاح، كل ذلك استخدمه لقهر ثوار ٢٥ يناير وقتل أكثر من ٨٠٠ شهيد وأصاب أكثر من ٦ آلاف من الثوار ، الأغرب أن هذه الجحافل اختف تقريبًا أكثر من ٤٠٪ منها ولم تظهر حتى الآن !

تقارير الطب الشرعى غير معترف بها أمام المحاكم !



صورة رقم (٢٩)

مساعد آخر اتهم بأنه حامي حمي جرائم القتل والتعذيب وآخرها قضية خالد سعيد ، هذا هو ما يعرف ب «تقرير طب شرعى مضروب لتبرئة الشرطة» ، هذا ما وصفت به العديد من المنظمات الحقوقية – وكان سببًا جوهريًا في تفجير ثورة يناير المجيدة – التقرير الذى صدر بخصوص حادث وفاة طفل «شها »محمد ممدوح عبد الرحمن « والذى قالت المصادر الأمنية أن لجنة من خبراء الطب الشرعي عينتها «الحكومة» توصلت إلى أن الشرطة لم ترتكب أي خطأ في حالة الطفل الذى توفي بعد وقت قصير من إخلاء سبيله من أحد أقسام الشرطة ، وقالت ماجدة عدلي مديرة مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف قالت : إن أسرة عبد الرحمن أكدت وجود حروق على ظهره يمكن أن تكون نتجت عن جسم ساخن، وأضافت أن شقيقه الذي كان محتجزا في نفس الوقت قال إن الشرطة استخدمت سخانا في حرق ظهر عبد الرحمن !

المصادر الحقوقية أكدت أن عبد الرحمن تلقى علاجا «بدائيا» وهو في مكان الحجز بقسم الشرطة وأن الكيس المعلق على رئته كان لسحب السائل. ثم أعيد إلى الحجز بقسم الشرطة حيث تسمم الجرح ، وتلا ذلك إصابة عبد الرحمن بغيبوبة قالت ماجدة عدلي إنها يمكن أن تكون بسبب تسمم الدم أو إصابة في الرأس نتجت عن الضرب ، وبعد ذلك نقل الطفل إلى المستشفى لإجراء فحوص عليه لكنه توفي هناك ودفن بدون إخطار أسرته ، حالة طفل «شها» ومن قبله تبرئة الضابط المتهم بقتل محمد عبد القادر، فى واقعة قسم الحدائق فى العام الماضى ، بالرغم من تقرير الطب الشرعى ، والمظاهر التى بدت على جثة القتيل نتاج التعذيب

التضارب فى الحالتين فتح الباب واسعا ، للتساؤل حول طبيعة عمل الطب الشرعى ، وأسباب تضارب تقاريره ، وعدم الأخذ بها فى المحاكم ومن ثم تبرئة الضباط المتهمين بالتعذيب ، وأيضا حول المعوقات التى تحول دون الوصول إلى التوصيف الفنى الدقيق لمثل هذه الحالات ، .. الدكتور هشام عبد الحميد فرج مدير الطب الشرعى بالمنوفية والغربية أكد أن الاستعجال الإعلامى فى الحكم على القضية قد يؤدى التأثير سلبا على ناتجها النهائى ،حيث يأخذ الأعلام بأقوال الطرف المدعى ، وضرب مثلا بقضية الطفلة هند التى تعرضت للاغتصاب ، وطالب الجميع بإعدام المتهم ، قبل أن يبرئه تحليل الحمض النووى ، أما عن التضارب فى تقارير الطب الشرعى فأرجع المصدر السبب فى ذلك إن الحالة تعرض على أكثر من جهة ، فطفل

المنصورة كان لوكيل النيابة رأى فى الإصابة الظاهرة عليه ، بينما الفحص الشرعى كان له رأى آخر ، وكان المفترض أن يكتب الوكيل ، انه يشتبه فى وجود إصابة ويترك التوصيف للطب الشرعى !

كما أن الطفل عرض على الطب الشرعى بعد ١٠ أيام من وقوع الإصابة ، حيث أن جهة التعذيب هى التى تستحوذ على الحالة وتتحكم فى عرضها على الطب الشرعى ومن قبله النيابة ، ليس فى هذه الحالة فقط وإنما فى حالات أخرى عديدة ، لذلك على كل فرد القيام بعمله فقط ويترك الفتوى فى إعمال الآخرين ، ويشير إلى أن مربط الفرس فى عملية التضارب فى التقارير ليس الطب الشرعى ولكن لان المريض أو الذى تعرض للتعذيب يعرض على أكثر من جهة هى طبيب الاستقبال ، والنيابة ، ثم الطبيب الشرعى ، وحيانا تكون علاقة طبيب المستشفى بالضابط هى احد الأسباب فى ضياع أدلة التعذيب !

الطبيب الشرعى يتعامل مع مرئيات فنية أمامه ، ليحدد المظهر الإصابى الذى يراه مدى الإصابة وأسبابها ، وكيفية حدوثها ، وهو جهة حيادية لا ترضخ لاى ضغوط ، إذا حكمها الضمير المهنى فنحن مثل اى جهة فى أى مكان بها الصالح والطالح ، لكن الاحتكام للضمير المهنى بالرغم من ذلك مبدأ عام يسرى على الغالبية العظمى من العاملين فى المصلحة ، أما العكس من ذلك فهو حالات فردية ، تقوم المصلحة بلفظها باستمرار ! ، ويشير د. هشام إلى أن تقارير الطب الشرعى غير ملزمة للقاضى، فهو الخبير الأعلى الذى يلم بكافة خيوط القضية ، لذا فالطب الشرعى غير مسئول عن أحكام البراءة التى تصدر لضباط تمت إدانتهم فنيا بواسطة التقرير الطبى الشرعى، وطال بأن تتولى الداخلية إحالة الضابط الذى تثبت عليه واقعة التعذيب ، حتى لو تم التصالح بينه وبين أهل الضحية !!

فيما يقول الطبيب الشرعى محمد مهدى - الأخصائى بمصلحة الطب الشرعى - أن قضايا التعذيب تشكل مشكلة ، ويأتى سببها الأول فى التأخر فى التبليغ ، وعرض المصاب بعد فترة طويلة تكون فيها الآثار قد تغيرت معالمها ، بالإضافة إلى بطء إجراءات العرض ، حيث الشرطة هى التى تعرض ، وهى المشتبه فيها ، بالإضافة إلى أن التقرير المبدأى أحيانا لا يكون موجودا ، وهو المنوط بوصف الإصابة الأصلية قبل أن تتغير معالمها ، والطبيب الشرعى يعتمد على هذا فى تقريره النهائى .

المصدر ارجع التضارب فى التقارير الى تعدد الروايات ، بين الضابط والمتهم والشهود والنيابة بالإضافة إلى أن الطبيب الشرعى ذاته قد يكون حديثا ، ولا يمتلك القدرة على الوصول إلى الرأى الفنى الصحيح ، أما بخصوص التعذيب فى القضايا السياسية ، فحالات التعذيب لا تعرض أصلا على الطب الشرعى ، وإذا تم عرضها فيكون هذا العرض متأخرا ، وبعد زوال المظهر الإصابى الأصلى !!

فيما تقول مصادر شرطية وطبية بالطب الشرعى رفضت ذكر أسمائها أن الأدلة الطبية ضرورية للتثبت من وقوع التعذيب؛ وفي غياب الدليل الطبي أو تقرير الطب الشرعي، فإن النائب العام لا يتعين عليه إجراء تحقيق، فضلاً عن تحريك الدعوى الجنائية، لكن الوصول إلى المتخصصين في إدارة الطب الشرعي بوزارة العدل يتطلب قراراً بالإحالة من النائب العام أو من إحدى المحاكم؛ وليس النائب العام ملزما بإصدار مثل هذا القرار في الحين المناسب، وبدون إبطاء ، ويشيرون إلى أن تقاعس الحكومة عن التحقيق فورا وبصورة محايدة في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة الجديرة بالتصديق من جانب المعتقلين السياسيين والمواطنين العاديين، حتى في العديد من حالات الوفاة في الحجز، قد أدى إلى إرساء مناخ يطمئن فيه مرتكبو الانتهاكات إلى أنهم بمأمن من العقاب، كما أسهم في إكساب التعذيب طابعاً مؤسسياً. وفي الحالات النادرة التي أدانت فيها المحاكم بعض المسؤولين بالتعذيب، كانت العقوبات المفروضة عليهم خفيفة. ويلاحظ أن السلطات لا تقدم معلومات عن عدد الشكاوى التي تتلقاها، ونادرا ما تكشف عن أي إجراءات جنائية أو إدارية أو مدنية تتخذها فيما يتعلق بحوادث الوفاة في أثناء الحجز أو التعذيب أو سوء المعاملة.

فضائح الجامعة العمالية



10 آلاف طالب يتعرضون للتشرد سنويا
والمدرسون بالدبلوم والليسانس

فضائح الجامعة العمالية

فرحة الموظفين بعزل المدير بسياسة «الحوار» قوبلت بهراوات فرق الأمن

صورة رقم (٣٠)

محطة أخرى في هذا الفصل لم نرد نسيانها ، عن فضائح أخري للنظام داخل الجامعة العمالية .. فعندما تسرب خبر إقالة مصطفي السيد مدير عام المؤسسة العمالية ونائب رئيس الجامعة التابعة لها.. انطلقت زغاريد الفرح، وصيحات النجاة من الظلم علي ألسنة الموظفين والعمال.. دون أن يمس ذلك الممتلكات أو يخرج عن إطار الفرح التلقائي ، إلا أن الوزيرة التي طالما اتخذت شعار «الحوار هو الحل» قابلت الفرحة بسياسة الحوار عن طريق ٥ سيارات لفرق مكافحة الشغب أعادت المدير

العام إلي كرسيه علي قمة المؤسسة، بقرار من الوزيرة.. صاحبة قرار آخر بإيقاف ٦ من زعماء انتفاضة الزغاريد، اختارهم المدير العائد لتصفية حسابات قديمة!!، اعتراف السيدة الوزير بامتلاء ملف المؤسسة والجامعة بالمخالفات وتسبب ذلك في إقصاء السيد راشد.. لم يمنعها من تولية ذراعه الأيمن مصطفي السيد منصب مديرها العام، كما لم تمنعها المخالفات التي تعلمها جيدا من إعادته إلي الجامعة مظفرا.. بينما الذين فرحوا.. فقط.. قيد التحقيق حتي الآن!!

الرجل الذي عاد بقرار من السيدة الوزير محاطا بالقيادات الأمنية، عاد دون أن يسأل مسئول واحد نفسه لماذا فرح الناس بخبر ذهابه؟!، ولماذا عاد بهذه الكيفية؟ وهذا هو السؤال الذي أجاب عنه العاملون بعبارة.. واحدة هي «كارت أحمر في وجه الوزيرة.. كاف لأن يعيدها إلي صوابها!!

مصطفي السيد مشرف الحضانة ،المنتدب من شركة الزجاج والبلور في عام ١٩٩٦ للعمل بالمؤسسة الثقافية العمالية.. تمت ترقيته في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٠ ليشغل وظيفة «عميد» معهد الثقافة السكانية براتب أساسي «١٧٧» جنيها فقط، ثم قبل رحيل السيد راشد قام بتعيينه نائبا لمدير عام المؤسسة.. وهو منصب لم يكن موجودا قبل ذلك، ليصل راتبه الأساسي إلي ٣١٦ جنيها والإجمالي إلي ١٩٨٦ جنيها، ثم يأتي فبراير عام ٢٠٠٦ حاملا معه قرار السيد وزير القوي العاملة بتعيينه مديرا عاما للمؤسسة براتب أساسي قدره ٢٥٠٠ جنيه، مع منحه جميع العلاوات والبدلات والحوافز والمكافآت والمزايا الأخري المعمول بها بالمؤسسة!!

الراتب الذي خصصه قرار الوزيرة برغم مخالفته لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥.. الخاص بتعديل أحكام النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية.. في مادته رقم ٤٦ البند «ب» الذي ينص علي: «مراعاة الحدود الدنيا والقصوي للأجور في الدولة والنظراء في المؤسسة»، زاد بعد أقل من ٥ شهور إلي ٣٠١١ جنيها بعد أن قرر السيد بنفسه هذه المرة الحصول علي علاوة تم ضمها للأساسي ليزيد الراتب بعد ضم العلاوات والمنح إلي نحو ٥٢٥٣ جنيها طبقا لاستمارة الصرف في سبتمبر ٢٠٠٦.

الرجل «السوبر» بحسب وصف الكثيرين له ارتفع راتبه من ١٧٧ جنيها إلي أكثر من ٣٠٠٠ جنيه كراتب أساسي في أقل من ٥ سنوات، بل إن الإجمالي يعادل راتب

وزير.. ولكن هل تلك هي المخالفة؟!.. بالطبع لا.. حيث إن ذلك بخلاف عدد الشهور الهائل الذي يحصل عليه كحوافز ثابتة سنويا، منها ٢٤ شهرا مقابل إشرافه العام علي الامتحانات، وهي مخالفة أخري للقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، واللائحة التنفيذية له، بالإضافة للقرارات الصادرة من المجلس الأعلي للجامعات ذات الصلة!!

المخالفة الخاصة بإدارة السيد لشئون الجامعة يشارك فيها الذين عينوه بل وكل الذين وضعوا النظام الأساسي للجامعة العمالية، وجعلوا كل من هب ودب يقوم بالتدريس للطلاب فيها وهم يصلون إلي نحو ١١ ألف طالب سنويا.. حصلوا علي الثانوية العامة.. والتحقوا بالجامعة بمصروفات تتعدي مبلغ ٢٨٠٠ جنيه سنويا بخلاف الكتب بالطبع.. ثم يدرس لهم حملة دبلوم الصنايع أو ليسانس الحقوق جنبا إلي جنب أساتذة الجامعة من الأكاديميين!! ليس هذا فحسب بل يتحكم غير الأكاديميين ومنهم السيد المدير العام مصطفي السيد الذي يجبر العاملين معه علي مخاطبته بلقب «دكتور» دون أن يحصل علي الدرجة، بل ولن يحصل عليها أيضا!!

الدكتور المزيف كما يظهر اسمه علي أغلفة المجلات الصادرة عن المؤسسة العمالية أو جمعية نشر الثقافة لوزارة القوي العاملة.. مسبوقا بحرف «الدال» يقود أكاديمية الدراسات المتخصصة بالجامعة العمالية التي يلتحق بها الطلاب عن طريق مكتب التنسيق، ويترأس فعليا مئات من الأساتذة الأكاديميين داخل الجامعة العمالية، برغم أن كل مؤهلاته هي ليسانس الحقوق بالإضافة إلي دبلومة في التربية، وحتي الماجستير الذي أشيع أنه حصل عليها في يونيو ٢٠٠٦، يقال إنه حصل عليه من «المعهد الآسيوي» بعد أن فشل في الحصول عليها من كلية الحقوق!!

الماجستير ذاتها بحسب المصادر مشكوك فيها.. لأن الكواليس تشير إلي رفض رئيس لجنة المناقشة ـ نحتفظ باسمه ـ رفض منحه الدرجة لعيوب علمية، قيل عنها حين المناقشة إنها رسالة منقولة، ولا تستحق الدرجة، إلا أن إدارة المعهد ومعها المشرفة علي الرسالة والتي تم تعيينها بوظيفة خبير اقتصادي بالجامعة العمالية أيام السيد راشد، ثم قام صاحب الرسالة مصطفي السيد ذاته بتعيين بنت أخيها في الجامعة العمالية.. وكلها إجراءات للمساعدة علي تمرير الرسالة حتي جاء رد رئيس لجنة المناقشة!!

الرسالة لا تزال حتي الآن قيد البحث والتقييم.. بعد أن شكلت إدارة المعهد الآسيوي لجنة مكونة من ٣ أعضاء لإعادة التقييم!! وسواء تأكد ذلك أو ثبت عدم صدقه، فإن المدير العام يقوم بالرغم من ذلك بمحاضرة طلاب جامعيين دون وجه حق، في مخالفة صريحة للوائح المجلس الأعلي للجامعات، ويخالف القرار الوزاري الخاص بالمعادلة والصادر من وزارة التعليم العالي، وكان سببا مباشرا في عدم إقرار معادلة شهادة الجامعة العمالية، وتسبب في أكثر من اعتصام لخريجيها آخرها نهاية موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

مخالفات مصطفي السيد ليست مقصورة علي التدريس لشخص غير مؤهل، بل الأدهي والأمر أنه يقوم بتصحيح أوراق الإجابة للطلاب، بعد أن قام سلفا بوضع أسئلة الامتحانات، ويحصل علي مكافآت مالية كبيرة مقابل ذلك، ليس هذا فحسب بل يقوم بتأليف بعض الكتب الدراسية منفردا أو بالمشاركة مع آخرين، وبالطبع يحصل علي حوافز هائلة مقابل التأليف والطبع!!، ثم نسبة من عائد البيع المشترك أو العائد الكلي للتأليف المنفرد، وهنا مخالفة مزدوجة، فبخلاف المخالفة الأولي المتمثلة في التدريس، فالتأليف يخالف قرار المجلس الأعلي للجامعات رقم ١٧٣ بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٤، والذي ينص صراحة علي وجوب الدراسة من خلال كتب مؤلفة من أساتذة جامعيين.

مصطفي السيد حامل الليسانس أو المدير العام المحاضر المؤلف وواضع الامتحانات والمصحح، يقوم أيضا بتوظيف وترقية الأساتذة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بقرارات منفردة، وكأنه وزير التعليم العالي.. أو أن الأخير لا وجود له!! برغم أن هذه الأمور كانت تدور في الفلك الطبيعي لها قبيل تشريفه للمنصب وهو ما يؤكده القرار الوزاري رقم ٣٣٠٤ في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥، ويثبت مخالفته القرار رقم ١٣٠ في ١٢ مارس ٢٠٠٦، والذي قام خلاله بترقية عدد من الأساتذة بشكل منفرد بعد شهر واحد من توليه مهام موقعه!!

القرار الأخير مخالفة صارخة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية والتي لا تسمح باتخاذ قرارات تعيين أو ترقية هيئة التدريس بالجامعات بشكل فردي، بالإضافة إلي عدم التزامه في كل ما سبق بقرارات وتوصيات المجلس الأعلي للجامعات مما يعرض الجامعة العمالية لعدم معادلة شهادتها ويعرض مستقبل الآلاف

من خريجيها للخطر!!

ولكن هل مصطفي السيد وحده صاحب المخالفات؟! بالطبع لا.. لكنه المسئول عن نفسه وعن كل العاملين معه من المخالفين، ثم هل هؤلاء فقط هم المخالفون؟! بالطبع لا.. فالسيدة الوزير مسئولة، وفوقها النظام الذي تدور كل وقائع الفساد تحت رعايته ومسئوليته أيضا، فالأكاديمية المعدومة لدي المدير العام.. امتدت إلي آخرين أسند هو إليهم مهمة تأليف الكتب الجامعية التي تدرس للطلاب، ومنهم عرفات المهدي المستشار القانوني له، وهو غير حاصل علي الدكتوراه، وكذلك برلنتي محمد لطفي الحاصلة علي ليسانس الحقوق بتقدير مقبول، وكلاهما شارك في وضع كتاب «التشريعات العمالية» الخاص بالفرقة الأولي شعبة التكنولوجيا!!

الفساد داخل الجامعة العمالية ومن قبل المؤسسة العمالية الأم.. ظاهر لكل ذي عينين، وعلي رأس هؤلاء السيدة الوزير.. التي كانت عضوا في مجلس إدارة الجامعة.. وخرجت منه لتجلس علي مقعدها الوثير داخل الوزارة.. ذلك باعترافها المسجل علي لسانها في صحف مصر كلها والتي خرج علي إثرها رئيس اتحاد العمال الأسبق السيد راشد دون تحقيق، ورغم ذلك تستمر المخالفات بشكل أو بآخر ويستمر معها نزيف المال العام الذي يقترن بالمخالفات التي تغطي الجامعة، ويكفي ذكر أن ما يحصل عليه السيد المدير العام عزل سرا، وعاد جهرا يتخطي حاجز المليون جنيه منذ توليه وحتي الآن وهو الذي لم يكمل عامه الأول بعد!!

مليون جنيه فقط هو ما نملك وثائق ومستندات عنه.. أنتج محاولة انتحار لأحد الفنيين بمطبعة الجامعة.. رأي ما يحصل عليه المدير العام وأتباعه، وهو لا يكاد يعيش، فطلب سُلفة تعينه علي قضاء حوائج الدنيا، ومع الطلب كانت التوسلات التي وصلت لحد البكاء أمام مكتب السيد المدير مصطفي السيد الذي لم يعجبه الطلب فطرده تصحبه اللعنات، علي ما يريد أن يفعله بالسلفة البسيطة التي يطلبها!! أسقط في يد الرجل فحاول الانتحار، إلا أن الزملاء أسرعوا به إلي المستشفي فتم إنقاذه.. وبدلا من السلفة المرفوضة، تطالبه الإدارة بسداد مبلغ ١٥٠ جنيها قيمة فاتورة الإنقاذ!!

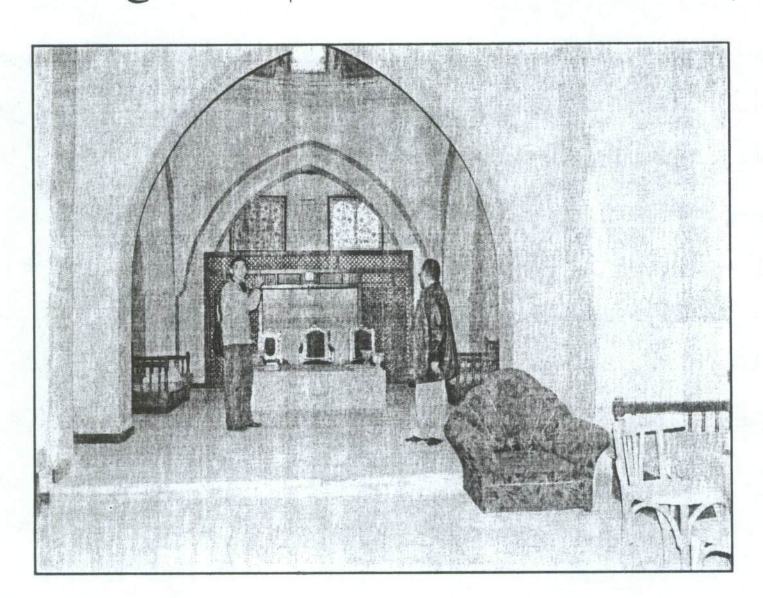
تلك حالة واحدة من الحالات الكثيرة التي جعلت شائعة العزل أو القرار الملغي بفعل فاعل منصة إطلاق لصواريخ الفرح داخل المؤسسة العمالية والجامعة التابعة

لها.. لكن لماذا تصرفت السيدة الوزير بكل هذه الحدة ضد التعبير عن الفرح.. برغم عدم خروج ذلك عن حيز الفرح فقط لا غير؟!

ثم لماذا تقف موقف المتفرج أمام ما يحدث من مخالفات داخل الجامعة العمالية وهي ليست مالية فحسب ولكنها تتعلق بأمور تخالف القوانين والأعراف.. بل وتعرض مستقبل آلاف من خريجي الجامعة العمالية للضياع؟!.. فهل من إجابة؟!

سكان المقابر .. قلوب يحاصرها الموت

الوجه الآخر لعالم جمهورية الفساد ، أو لنقل الناتج الطبيعي لما فعلته في الشعب ، فمنها ولدت الحياة داخل القبور بعد استحالة السكني داخل بيوت آدمية ، لهذا زار الكاتب ولمدة أسبوع كامل عدة مناطق داخل عالم المقابر.. زارتها علي مدار أسبوع كامل.. في محاولة للبحث عن حقيقة الأحياء الذين جاوروا الموت واحتموا به كما احتمي بهم ، كيف يعيشون وماذا يشعرون تجاه عالم الأحياء خارج « القرافة » ؟



الكاتب داخل إحدى المقابر الأثرية

في المنطقة المعروفة باسم «المجاورين» أو « قايتباي » كان اللقاء مع « دنيا » أو المعلمة دنيا وهو اسم الشهرة بين الأموات أو سكان المقابر.. لديها ثلاثة أطفال هي عائلهم الوحيد، ليست من حفاري القبور أو مساعديهم لكنها مولودة داخل المقابر ، أبوها نزح من الريف بحثا عن لقمة العيش منذ زمن طويل فلم يجد مأوي غير المقابر وفيها وجد السكينة وفوق قبورالموتي جاءت هي إلي الدنيا.. ومنها اكتسبت شهرتها،

فهي كما قالت في فلسفة عجيبة «أنا دنيا من قلب الموت وسميرة لصمت الموتي» سألناها عن مصدر هذه المقولة فقالت «أنا طالعة من تانية إعدادي» وأبويا كان جاهل لكن بيحب قعدة المتعلمين، وهو صاحب الكلمة دي.. وأنا ورثتها عنه وده صحيح، الموت آخرة ، وأنا دنيا، وبالليل باتكلم مع الميتين وبأحس بيهم، لكن مش بخاف!!

«نصبة» الشاي الخاصة بسيد عبد الفتاح كانت المرسي من جديد، وفي نفس المكان تعرفنا علي المعلم محمد عبد الغني ، وهو أيضا من جيل «التُربية» المتعلمين حاصل علي دبلوم تجارة.. متزوج من إحدى أقاربه عاد لاستلام عمل أبيه بعد أن مل من تجريح المجتمع الخارجي قال «إحنا هنا عندنا اكتفاء ذاتي، وعلي الرغم من أنني لا أسكن في المقابر وأعيش في المنشية ـ يقصد منشية ناصر ـ فإنني موجود يوميا في المكان المخصص لعملي سعيا وراء الرزق، عندي ٣ أبناء، كلهم في مراحل التعليم الخاصة، وربنا يقدرني علي استكمال تعليمهم وتعويض ما حرمت منه فيهم، احتياجاتنا اليومية من سوق المنشية، وعلي الرغم من أننا مجتمع منعزل عن الناس رغما عنه إلا إننا نتفاعل مع ما يحدث خارج المقابر.. فأنا متابع جيد للقنوات الإخبارية خاصة «الجزيرة » .. «المعلم» محمد وجه كلمة لمحافظ القاهرة طالبه فيها بالموافقة علي عمل تأمينات اجتماعية علي «التربية» يسددون اشتراكها ويضمنون حصول أبنائهم علي معاش عقب وفاة ذويهم أسوة بباقي المهن خاصة وهم معينون دون أجر من قبل المحافظة، مشيرا إلي سعيه وآخرين لجمع توقيعات لتزكية هذا الطلب لدي المحافظ!!

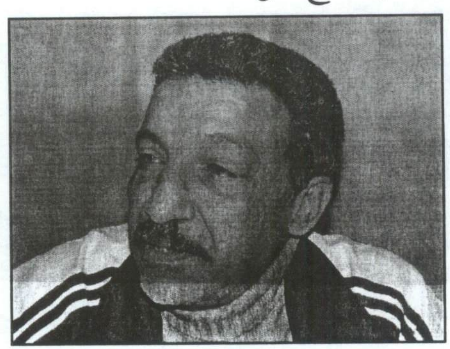
ومن محمد عبد الغني إلي فيلسوف المقابر المعلم محمد سعيد الذي استضافنا لفترة زمنية طالت عن سابقيه، فصاحب الوجه البشوش الضاحك الساخر إذا رأيته خارج المكان لتعاملت معه باعتباره عمدة أو أحد أعيان الريف من ذوي الأصول التركية ، بادرنا بقوله « لعلمكم أنا عارف كل شيء بيتقال عن المقابر!! فقر، وجريمة، ومخدرات، ودعارة، وكآبة، وغم، وحزن، كل ده إحنا عارفينه، ومتأكدين إن ده كلام له أهداف خبيثة!! وإن أصحابه لا ينظرون سوي تحت أقدامهم.. فلا يرون غير رجليهم!! أما إحنا فإذا نظرنا نجد العظة ، فهذا هو المصير الذي لا فرار منه ، ثم مين هايسلك المجاري، ويشيل زبالة القرفانين، مش كل دي أعمال خدمية ، تنفذ قول الله عز وجل «ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات» في الإيمان طبعا وفي كل حاجة، وإلا قول علي الدنيا السلام!!

الحاج محمد سعيد



لسنا فقراء فقط نريد الحكومة أن تبتعد عنا!! تصور الحكومة ترفض توصيل الصرف الصحي للمقابر وتتركنا في الشتاء غارقانين ومعانا الموتي في مياه الأمطار!! هنا فيه كهرباء ومياه حلوة، وتليفونات لكن الصرف لأ!! ومش عارفين الحكمة من كده إيه؟! أصل الحكومة بتعامل المصريين باعتبارهم قماشة، تفصل منهم زي ما هي عايزة.. المهم تفضل هيه في الحكم!! إحنا مش جهلة ، وغير المتعلمين الدنيا والتليفزيون علمهم، بص حواليك هاتلاقي الدش فوق كل حوش تقريبا، يعني إحنا زينا زيكم.. ده لو كان فيه ميزة ليكم، لكن الميزة عندنا، الهدوء والسكينة،والإيمان بالمصير المحتوم!!

« منطقة الأشباح » هكذا يطلق علي المقابر ولهذا يأتي السياح لزيارتها كمغامرة مثلها مثل السفاري!! هكذا قال محمد كمال عبد اللطيف عضو المجلس المحلي لمحافظة القاهرة.. وأحد سكان المقابر وهو بطل فضيحة هند الفاسي وشقيقها، عندما أرادت شراء كسوة الكعبة المشرفة وكسوة قبر الرسول «صلي الله عليه وسلم»، مقابل ٤ ملايين جنيه، رفضها الرجل وأبلغ الشرطة، وكوفئ بجنيه من الذهب!! محمد كمال يعيش داخل المدفن الخاص بأسرة محمد علي الذي يعتبر ثاني قبر علي مستوي العالم من حيث القيمة الفنية بعد قبر« تاج محل ».



محمد كمال

محمد كمال أكد أن المقابر منطقة طرد حاليا حيث يخرج الأبناء بالزواج أو الهجرة إلي مدن أخري داخليا وخارجيا أولا بسبب عدم وجود توسعات رأسية تستوعبهم، وثانيا هربا من عار السكن في المقابر خاصة وتعليمهم ينقلهم إلي عوالم أخري، وأشار إلي أن زوجته من الإسكندرية عند الزواج اشتري لها شقة خارج المقابر، لكنها رفضت وأصرت علي الحياة معه حيث يعيش داخل المقابر!! ذلك علي الرغم من أن ٩٠٪ من الزيجات تكون زيجات داخلية بين السكان والأهالي..

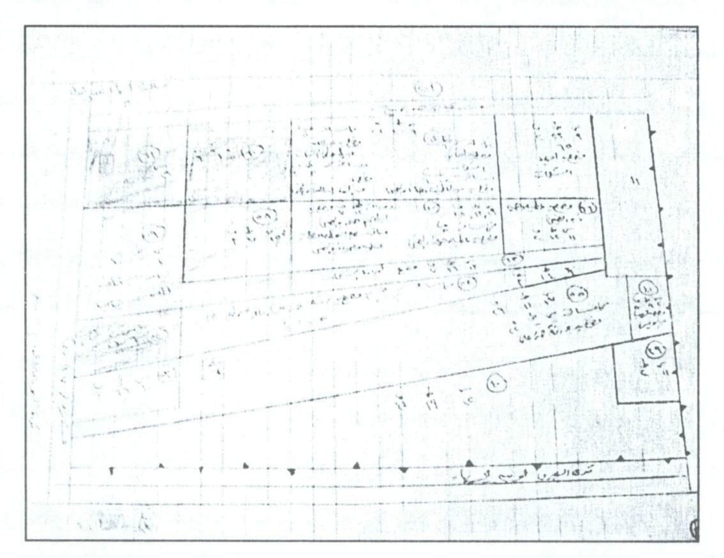
الرجل رفض مقولة أن المقابر تفرز أعضاء جدداً في نادي الجريمة، مشيراً إلي أن المنطقة أنجبت أساتذة جامعات وأطباء وعلماء وفنانين ولاعبي كرة مشاهير مثل نصر إبراهيم، وحمدي نوح، بالإضافة إلي المطرب أحمد إبراهيم، مفجرا مفاجأة كبري حين قال إن أحد من تولوا رئاسة الجمهورية فعليا كان سيد زكي عبد الهادي وكيل مجلس الشعب، فهو الذي أعد للاستفتاء علي تولي الرئيس مبارك الحكم عقب اغتيال السادات، حيث كان الدكتور صوفي أبو طالب في الخارج للعلاج، فتولي الوكيل كل شيء في الداخلية حتي عاد صوفي أبو طالب، إذن نحن علي الخارطة السياسية، بل في كل المجالات!!

محمد كمال أشار إلي مبني صغير بجوار مدفن الأسرة العلوية قائلا هنا اختبأ عبد الناصر.. بعد أن استهدف الإنجليز مجلس قيادة الثورة أثناء حرب ٥٦، ومن هنا أدار هو ورفاقه المعركة!! ثم إن المقابر كانت مكانا لتصوير العديد من الأفلام السينمائية مثل «الإمبراطور» لأحمد زكي، و «لا وقت للحب» لفاتن حمامة ورشدي أباظة!!

«الحي أبقي من الميت» هذا هو شعارنا لذا نعيش، نفرح ونحزن نتزوج من بعضنا البعض، فقط بسبب الحاجز النفسي الموجود لديكم أما نحن فلا يوجد حواجز نفسية، حتي مع الموت، ولماذا توجد والموت حقيقة لا يستطيع أحد تغييرها؟! الكلام لا يزال لمحمد كمال، صدقوني نحن أفضل منكم مليون مرة!! الجريمة عندنا أقل من الخارج بكتير، بل تعتبر نادرة فالجميع هنا يعرفون الجميع، وهناك أربع عائلات هي «مدني،راضي، لطفي، عز» فقط منهم المعلمين، والصبيان أيضا لا يخرجون عنها فهم أقارب أو «تربية إيد» يعني معروفون للمعلمين وموثوق بهم، ونحن هنا موجودون للإقامة والعمل معا.. اكتفاؤنا ذاتي.. حتي في الأفراح التي يعتقد البعض أنها بعيدة عنا، فأحواشي الباشاوات هي المسرح،والفرق من بين شبابنا الموهوبين، كل شيء موجود عدا الراقصة!! ومن يحتاجها يأتي بها من الخارج..

«الحكومة» تصارع «الحكومة» لسرقة أراضى يملكها الغلابة

سكان المقابر ليسوا وحدهم الذين أطاح بهم الفساد إلي أحضان الموت ، هناك فصائل أخري من الشعب تصارعت الحكومة ، أو لنقل صارعت دواينها بعضها البعض للانقضاض علي أرزاق وأراضي العباد والسطور التالية هي الدليل ..



خريطة بالأراضي المتنازع عليها بين إدارات الحكومة والأهالي

« كلاكيت للمرة الألف تكشف الوقائع والمستندات ، عن عورات عملية الخصخصة التى دائما ما تضيع حقوق الغلابة من المصريين ، خاصة إذا كانوا هم المنتفعين بالشراء ، عند التصفية أو الدمج ، فكافة القرارات الحكومية تأتى دون النظر إلى الصالح العام لهؤلاء المشترين الصغار ، العملية تبدأ دائما بالإعلان عن التصفية ، تمهيدا للبيع ثم يقوم الصغار بشراء مساكنهم وأراضيهم ، من الشركة الحكومية المالكة، وسرعان ما يتم دمج الأخيرة فى شركة قابضة ومنها إلى أخرى ، وتتعدد الجهات المالكة فمن القابضة للتنمية الزراعية إلى القابضة للتجارة ، ومنها إلى الأملاك الأميرية فالإدارة المسؤولة عن التعاونيات ، ثم الإصلاح الزراعى فوزارة الزراعة ، وبالعكس تدور الدائرة على حائزى أراضى ومساكن شركة النهضة الزراعية ، التى كانت سابقا « المؤسسة العامة لتنمية واستغلال الأراضى المستصلحة بقطاع غرب الدلتا » ، الذى يضم من بين الأراضى المملوكة له أراض بمنطقة «إدكو »بحيرة

« والدشودى وابيس والنهضة بالعامرية» ، بالإضافة إلى مناطق أخرى بالقطاع .

مأساة وتوهة « دوخينى يا حكومة » ، تتكرر الآن فى منطقة ادكو تماما مثلما حدثت وتحدث لصغار الملاك فى النوبارية للبذور ، دعوة للعمال والموظفين وواضعي اليد لشراء أراضيهم ، أو المساكن التى يقطنوها أثناء عملهم بالشركة قبل التصفية والدمج ، فالمعروف أن النهضة كانت شركة تعمل على استصلاح وتنمية الأراضى ، تنتقل من مكان إلى آخر ومعها العمال والموظفين ، عند افتتاح أى منطقة جديدة بهدف استصلاحها وتعميرها ، وجميع عمالها بدأوا معها منذ خمسينيات القرن الماضى، وقت أن كانت مؤسسة عامة تابعة للإصلاح الزراعى ، يتقدم الجميع للشراء نقدا أو بالتقسيط ، عبر طلبات قدمت بالفعل إلى المراقبة العامة للتعاونيات ، باعتبارها الجهة المشرفة على إدارة القرى التى خلفتها شركة النهضة ، كل ذلك بموجب قرارات وزارية منها قرار وزير الزراعة رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٧٨ ، الذى قضى بـ« التصرف فى بعض أراضى الشركة بالبيع أو الإيجار وتنظيم ذلك وفقا للقوانين التى تقرها الدولة » .

نفس القرار فى مادته العاشرة قال :« يحدد رأسمال الشركة بمبلغ ٨ ملايين جنيه مصرى مملوك للدولة ملكية عامة للدولة ، وتجوز زيادته بقرار من الجمعية العمومية للشركة ، ويتكون من الحصص العينية أو النقدية المنقولة لها من المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضى الملغاة بمناطق الحاجر والنهضة وأبيس ، يشمل ذلك جميع الأراضى بجميع أنواعها الموضح بيانها بكشف الزمام » ، تقدم الجميع بالطلبات وعددهم يزيد عن العشرة آلاف مواطن ، منهم من اشترى نقدا ومنهم من التزم بشروط التقسيط ، ومنهم من لايزال يدور فى دوامة «دوخينى يالمونة » ، بحثا عن الجهة التى يشترى منها ، بعد دمج الشركة فى القابضة للتجارة ، التى تم تقطيعها وتوزع أجزئها على الشركات القابضة الأخرى !!

المئات ممن قاموا بالشراء وسددوا كامل الثمن ، وحصلوا على عقود الشراء ومعهم الإيصالات الدالة على ذلك ، بالإضافة على حكم صحة ونفاذ ،و كذلك على السجل التجارى والبطاقة الضريبية والخريطة المساحية ، وصور رسمية من قرار رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، حضروا إلى « الكرامة » ، للتأكيد على أن هذه القرارات قالت بأحقية شركة النهضة فى بيع الأراضى والمساكن التابعة لها ، باعتبارها المالك الطبيعى لها ، وقالوا :« حصلنا على خطاب موجه من الشركة إلى الشهر

العقارى لتسجيل ما قمنا بشراءه من أراضى ومساكن مسددة الثمن بالكامل ، إلا أن المفاجأة كانت داخل مكتب توثيق «أبو حمص » ، حيث امتنع مديره عن تسجيل الأرض وتنفيذ الحكم القضائى بصحة ونفاذ البيع من الشركة ، كما رفض الاعتراف بملكيتها لما نريد تسجيله ، إلا بعد موافقة أملاك البحيرة ، ذهبنا إلى إدارة الأملاك فطلب مديرها إحضار ممثل قانونى من شركة النهضة الزراعية ، ومعه خطاب يفيد موافقة الشركة على نقل التكليف ، من الأملاك الأميرية إلى شركة النهضة ، وهو ما حدث بالفعل ، إلا أن ذلك لم يكن مسوغا لإنهاء الأمر كما قال مدير المكتب ،الذى أخلنا فى الدوامة داخل وزارة الزراعة وهى مستمرة منذ أكثر من عام دون حل !

بعد إحضار ممثل الشركة ومعه المطلوب ، طلب إبداء الرأى القانونى من القاهرة ، وبعد عام كامل ، تم تشكيل لجنة من القاهرة لبحث الموضوع فى سجلات أملاك البحيرة ، فتبين للّجنة أن الأرض والمساكن موضوع الشكوى ، ملك شركة النهضة الزراعية ، حيث آلت إليها بمحضر استلام وقرار من رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، وكل ذلك مدون بالسجلات ، ومثبت بموجب الخرائط الموجودة بإدارة الأملاك بالبحيرة التى رفض مديرها نقل التكليف ، وأرسل يستفتى وزارة الزراعة !، رأت اللجنة فى تقريرها أنه لا مانع من نقل التكليف من الأملاك الأميرية إلى شركة النهضة الزراعية ، وأرسلت التقرير إلى الشئون القانونية بوزارة الزراعة ، إلا أن وكيل وزارة الزراعة السابق عاطف عبد العزيز – محال إلى المعاش حاليا – رد دون دراسة قائلا :« لا يجوز نقل التكليف إلا بعد التسجيل والحصول على خاتم نقل التكليف أو الحصول على صحة ونفاذ العقد » !!

وكيل الوزارة أعاد الكرة مرة أخرى إلى ملعب « دوخينى يالمونة » ، دون أن يطلع على الأوراق فبعض ما طلبه موجود بالفعل ، أما البعض الآخر فهو سبب الدوخة من البداية ، فصار المطالبين بالحل لا يعلمون من البادئ .. البيضة أم الدجاجة ؟ ، فكلمة لا يجوز أوقفت كل شيء ، ولو اطلع الوكيل على تقرير اللجنة لعلم أن كل الأوراق سليمة وأن هناك قرارات وزارية واجبة النفاذ ، وأن أصحاب المشكلة حاصلين على الأحكام التى يطلبها ! ، وهو ما اضطرهم لتقديم طعن على القرار السالب للحق المعلوم ، وللآن لا تزال الوزارة تدرس الطعن دون أى قرار برغم أن القرارات السيادية والقانون يعطى الحق للشاكين فى نقل التكليف « نقل الملكية » ، دون بحث أو دراسة طبقا لما صدر من قرارات !

الأخطر من ذلك هو ما فوجئ به العمال والموظفين ، من قرارات صادرة عن

المراقبة العامة للتعاونيات وهى إدارة ليست طرفا فى المشكلة ، تفيد بضرورة سداد قاطنى المساكن الإدارية للإيجار منذ بداية شغلهم للمساكن ، وهو ما يعنى سداد إيجار عن أكثر من ستين عاما ، عن مساكن ليست محلا للايجار أنما هى سكن إدارى للعمال والموظفين ، وهم بالآلاف مهددون بالطرد من مساكنهم ، بل وصل الأمر إلى اتهامهم بالتبديد ، ثم رفع دعاوى قضائية أدت إلى سجن العشرات منهم ، دون أن يكونوا طرفا فى الصراع الدائر على نقل التكليف ، الذى يحول دونه لىّ ذراع القانون والقرارات السيادية ، بل تطور الأمر ليكون الانتقام ممن يشفون الفساد عبر مطالباتهم القانونية ، بإدخال جهة محايدة فى هذه الصراع ليطول الأمد ، ويجد أكثر من عشرة ألاف أسرة أنفسهم فى السجن أو في الشارع ، فتذهب الأراضى لمن يقف فى الخلفية يشتريها بعد سداد «فيزيتة » الفساد ، لهذا يناشد الآلاف من هذه الأسر وزير الزراعة التدخل لعله ينتصر لأصحاب الحق ، بانتصاره لصحيح القانون والقرارات الوزارية السابق إصدارها لصالح هؤلاء المشترين ، والعمل على تسوية أوضاع أقرانهم الذين تاهوا فى دوامة الدمج والتصفية دون أن يتمكنوا من الشراء نقدا أو بالتقسيط !

فهل يتدخل الوزير الذى علمنا أن المشكلة على مكتبه ، منذ فترة ليست بالقصيرة ؟ وهل ينتهي بحث قضية تتعلق بنحو عشرة آلاف أسرة ربما يصل تعدادها إلى ٥٠ ألف شخص ، إذا ما اعتبرنا متوسط عدد الأسرة الواحدة بنحو ٥ أفراد فى هذه المناطق ، هل يعود الذين تعدوا على القانون إلى صوابهم ، فيعيدون الحق إلى أصحابه ؟ أم تتكرر متاهة حائزى الأراضى بشركة نوباسيد مرة أخرى فى النهضة الزراعية ، فيذبح الغلابة بسكين الخصخصة مرة ، وبخنجر التصفية مرة أخرى وبسيف الدمج وضياع المالك الأصلى ، فى ملاك جدد يخشون إصدار القرارات ، برغم صحتها لارتعاش الأيدى تارة ، ولانتشار الفساد تارات أخرى ؟ .. ننتظر أن ينتصر قرار الوزير للحق قبل القانون ، قبل أن ننشر ما لدينا من مستندات دامغة تثبت الحق وتضرب الفساد فى مقتل ، كما لا نمانع إذا ما طلبتها الوزارة ، ربما لاختفائها من الأدراج المختلفة !

ماذا تبقى للمصريين فى مصر؟

فى مصر ما يقرب من ٦ ملايين موظف ، أطباء ومهندسين ومدرسين ومحاسبين ومحامين وإداريين. يشكلون مع أسرهم ما يقارب ٢٥ مليون مواطن ، ومعهم نفس العدد من الفلاحين وصغار التجار، وعمال يشكلون الأغلبية للشعب المصري، ومع

ذلك يتم حرمانهم من التقدم والفرص لصالح عدد أقل من ٢ فى المائة.

قانون الوظيفة العامة، الذى يتعلق بستة ملايين موظف، يطلق حق الجهات الإدارية فى تعيين الموظف والاستغناء عنه فى أي وقت، دون الالتزام بمدة محددة، وفى ظل الفساد والمحسوبية والواسطة، يتحول الوضع العرفى الذى ساد وأصبح قاعدة، حيث الوظيفة، فى أيدى الحكومة، التى تفتقد العدالة، والحزب الوطنى الحاكم، الذى يمكن أن يحول الوظائف العامة إلى ورقة انتخابية لشراء أصوات الناخبين، بوظائف مؤقتة، يتم فصلهم منها فى الانتخابات التالية.

تحولت مصر خلال ربع قرن إلى حالة أخرى غير التى كانت عليها من قبل، فقدت الكثير من ميزاتها، وتميزها، لم تصبح دولة زراعية، ولم تتحول إلى دولة صناعية، ظلت فى حالة بين الاثنتين، ولم تتطور إلى نظام رأسمالى بعيوبه وميزاته، لكنها احتفظت بكل عيوب الأنظمة السياسية، والإدارية.

ظلت الطبقة المتوسطة فى مصر هى التى تساهم فى بناء المجتمع، وتمده بالكفاءات والمهن والحرف، والأطباء والمهندسين والموظفين والمحامين وغيرهم، ومنذ بداية القرن العشرين اتسعت لتضم صغار الفلاحين الذين نجحت الحكومات الوطنية فى دفعهم خطوات للأمام، اجتماعيا واقتصاديا، وبعد ثورة يوليو اتسعت الطبقة المتوسطة بعد فتح باب التعليم أمام الفقراء، الذين صعد أبناؤهم فى التعليم وتولوا المناصب والوظائف وساهموا فى الصناعة وانضم إليهم العمال والفلاحون. لكن السنوات الأخيرة شوهت كل ذلك، وأطاحت السياسات الاقتصادية العشوائية والفساد بأحلام هذه الطبقة، التى تقلصت وانهارت تحت ضربات الفوضي.

يكشف تقرير «الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية» الصادر مؤخرا عن مركز الأهرام للدراسات السياسية أن ٢٠٪ من المصريين مهمشون، مشيرا إلى أن الفقر تجاوز فئة العمال والزراعيين الأجراء، وصغار المزارعين، إلى شرائح مهمة من الطبقة الوسطي، من خريجى الجامعات وأصحاب المشروعات الصغيرة والعائلية.

تكذيب رسمي

البيانات والتصريحات تتحدث عن إنجازات وتقدم اقتصادي، تكذبها تقارير رسمية. وبالرغم من الحديث عن الاستثمارات، هناك حالة من التردى فى المهن

والحرف ونقص فى الكفاءات الفنية والمعاونة. مصر تأخرت فى صناعة الغزل والنسيج وأصبحت تواجه منافسة شرسة من المنتجات المستوردة، وعجزت الحكومات المتوالية عن انتشال الصناعة من مشكلاتها. وفشلت الشركات والمصانع عن توفير عمالة أو وظائف فنية، واتجهت لجلب عمالة آسيا لسد العجز فى المهن التى يفترض أنها لا تحتاج إلى جهد كبير فى تعلمها. الصناعات التقليدية العادية التى اشتهرت بها مصر كالغزل والنسيج والجلود أصابها الانهيار بعد أن تم تجريف الكفاءات، واختفت المدارس الصناعية والحرفية والإتقان والكفاءة. تراجع مستوى التعليم، ولم تعد المؤسسة التعليمية قادرة على إمداد المجتمع بالكفاءات اللازمة لإدارة المجتمع، فى حين يوجد ما يقرب من خمسة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات العليا.

وبالرغم من أن النظام بمؤسساته التنفيذية والتشريعية، لم يتوقف منذ الثمانينيات عن الحديث عن التحرر الاقتصادي، وإقامة اقتصاد حر، فإنه عجز عن تغيير بنية المجتمع، اقتصرت القروض والحوافز على عدد محدود من الرجال الأعمال المقربين من النظام، وحرمان القطاع الأوسع، لم يقم نظام اقتصادى حر، ظلت أوضاع الأغلبية كما هى فى الاقتصاد الموجه، الذى كان يستبدل ضعف الرواتب بتقديم سلع وخدمات رخيصة ودعم حقيقي، لكن مع الانتقال لاقتصاد السوق ظل أعضاء الطبقة المتوسطة يعملون ويقبضون فى مجتمع اشتراكي، ويعيشون فى مجتمع رأسمالى متوحش ومشوه. ظلت رواتب موظفى الدولة، على حالها، بينما تضاعفت أسعار السلع والخدمات عشرات المرات. واتجه الموظفون إلى حل من اثنين: اللجوء إلى العمل الإضافي، أو الفساد والرشوة، وفى كلتا الحالتين تم تشويه المجتمع، لم يعد الموظف يجد عملا يؤديه، ولا يحصل على مقابل، أو أفسد الوظيفة واستغلها. وانتشر الفساد، ورافقه تدمير القواعد القانونية والأخلاقية. حيث الجريمة والاعتماد فى الدخل على الصفقات غير القانونية والرغبة فى الثراء بدون جهد، والمبرر «من يعمل أقل يكسب أكثر، ومن يعمل يتجمد فى مكانه ويتعرض للسقوط»..

بيع الوظيفة

وحسب تقرير الاتجاهات الاقتصادية فإن انحياز النظام السياسى فى مصر إلى الطبقة العليا ومصالحها وسيطرة رأس المال على السلطة، يساهم فى زيادة الفوارق بين الطبقات، والتهميش الاقتصادي لشرائح واسعة فى المجتمع، فضلاً عن انتشار

الفساد الذى يؤدى إلى تحويل أموال عامة إلى أموال وشركات خاصة بصورة غير مشروعة، ويحول أموالاً خاصة إلى جيوب البيروقراطيين كثمن للحصول على الرخص أو تسهيل الإجراءات. بما يؤدى لتوليد الفقر، لأن هذه الأموال العامة يفترض أن تذهب للفقراء والطبقة الوسطى وهم الغالبية.

المصريون يعيشون حالة «استمرار الوضع القائم» حسب تقرير التنمية البشرية، ونظام يسرف فى الحديث عن الإصلاح رافضا إصلاح نفسه. المواطن مستبعد. والحكومة تتخبط. تتزايد أعداد الفقراء، والفئات المحرومة، الصعيد أفقر من بحري، الذى هو أفقر من القاهرة. والريف أفقر من الحضر. «الدولة لم تصل إلى جيوب الفقراء الشاسعة فى شتى أنحاء مصر» حسب تقرير التنمية الذى أكد «أن الدولة المصرية بمرور الأعوام أصبحت تتحيز لبعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى.. وأصبح النظام الذى وفر على مدى خمسين عاما فرصا للحراك الاجتماعي غير قادر على تقديم الخدمات.. والشريحة التى تعيش عند خط الفقر أو تحته، محرومة من الخدمات الصحية والتعليمية».

هناك تشويه كامل فى توزيع الدخل فى مصر وحسب تقرير البنك الدولى بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فإن أغني ١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٩,٥٪ من الدخل. ويحصل ٢٠٪ على ٤٣,٦٪ من الدخل. فى حين يحصل ٧٠٪ من المصريين على ٢٩,٨٪، من الدخل. ويشير التقرير إلى أن ٤٠٪ من المصريين لا يحصلون على أكثر من ١٤٪ من الدخل. ومن بين هؤلاء ما يقرب من نصف الموظفين ومن كانوا ضمن الطبقة الوسطي، وهذا التفاوت فى الدخل لا يرتبط بالكفاءة أو التعليم، ولكن بالمكان الذى يشغله الشخص. حيث تظل الوظائف العليا محجوزة للفئات الأغنى من خلال توريث المناصب، أو توزيع الوظائف المميزة على أبناء الكبار.

عدد محدود

وأصبح هناك عدد محدود من كبار الموظفين والمستشارين تتراوح رواتب بعضهم بين عشرين ألفا ومائتى ألف جنيه بينما ما يقرب من ستة ملايين موظف بعضهم لا يتجاوز دخله راتبه وحوافزه خمسمائة جنيه أو أقل، وظهر ذلك عند تفجر قضايا الفساد والرشوة فى وزارت الإعلام والزراعة وغيرها. وعندما فكر النظام فى تعديل نظام الوظائف العامة، قرر إنهاء العقود الدائمة وجعلها مؤقتة ومع الفساد والواسطة ينتظر أن يتحول التوظيف إلى تجارة مربحة لكبار مسئولى الدولة والحزب الوطني.

وباعتراف تقرير اللجنة الخاصة لدراسة بيان رئيس الوزراء فى مجلس الشعب تم رصد استمرار ظاهرة الزيادات المتوالية والعشوائية فى أسعار السلع والخدمات الأساسية بصورة فاقت قدرات المستهلكين، من محدودى الدخل، وغيرهم من الشرائح الاجتماعية الأخرى، والفشل فى السيطرة على الأسواق. وتركها فى أيدى قلة من المحتكرين تسيطر عليها.

البطالة وصلت إلى معدلات غير مسبوقة، وتضاعفت أرقام العاطلين، من الخريجين تجاوزت فعليا الخمسة ملايين عاطل، وتصر الحكومة على خفضها لأقل من نصف الرقم، وهو ما تكشفه المؤسسات الدولية والأرقام والتقارير. والعلاج بالنسبة للفقراء اصبح من المستحيلات وحتى تقارير العلاج على نفقة الدولة أصبح من الصعب التعويل عليها، بدون تدخلات ومساع ووسائط، وأصبحت جزءا من أوراق نواب البرلمان فى شراء أصوات الناخبين.

وحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر فإن العاطلين فى مصر من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠ عاماً وهو يشكل نسبة ٩٩٪ من العاطلين، وتتركز بشكل أساسى فى الفئة الأكثر شباباً ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، حيث يشكل العاطلون منهم وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية نحو ٨٨٪ من عدد العاطلين، كذلك فإن المتعلمين يشكلون نحو ٩٣٪ من المتعطلين. ويعد ارتفاع معدل البطالة كما يشير تقرير الاتجاهات الاقتصادية دليلا على ضعف معدل الاستثمار حيث إن التوسع فى الاستثمار هو العامل الرئيسى فى تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة فى أى اقتصاد، كما يعبر ارتفاع معدل البطالة عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل.

لا تعليم ولا صحة

وإذا كان التعليم والصحة هما أهم خدمتين يختبر بهما نجاح أى نظام سياسي، فإن أحوال التعليم والصحة فى مصر تشهد على الفشل التام للنظام، فضلا عن كونهما مؤشرا على حرمان الطبقة الوسطى فضلا عن الطبقات الأفقر، من حقوق أساسية. فى التعليم كان انخفاض دخل المدرس هو الذى ساعد على انتشار وتوحش الدروس الخصوصية، التى ساهمت فى تدمير التعليم، لأنها أنهت أى اعتماد على التحصيل وحولت التعليم إلى عملية الهدف منها دخول الامتحان والحصول على شهادة، بغض النظر عن الكفاءة.

ومن التعليم الأساسى إلى الجامعى حلت الواسطة والتوريث محل التفوق والعمل، وأصبحت الجامعات فى كثير من الأماكن حقا لأبناء الأساتذة بغض النظر عن مستواهم العملى وهو أمر ساهم فى تدمير التعليم الجامع، ومن المفارقات أن الجيل من الأساتذة الذى حصل على تعليم مجانى من الأول إلى الدكتوراه فى الخمسينيات هو الذى خلق نظام توريث الوظائف الجامعية للأبناء، ليقضوا على تكافؤ الفرص الذى حصلوا بموجبه على حقهم فى الصعود والتطور الاجتماعي ، أى أن أبناء الفقراء السابقين هم الذين سرقوا الفرص من أبناء الفقراء الحاليين وسلموها لأبنائهم، وخلقوا قاعدة لم تكن قائمة فى أى وقت، وهو ما قاد لمزيد من التدمير للنظام التعليمى الجامعي. أما الخدمة الصحية فإن علاج الفقراء وغالبية الطبقة المتوسطة، يعتمد على قرارات العلاج على نفقة الدولة، فى ظل غياب وانهيار التأمين الصحى وعجز الحكومات المتوالية عن ابتكار قانون ينظم الخدمة الصحية. وباعتراف وزير الصحة الأسبق الدكتور إسماعيل سلام فإن العجز عن تلقى العلاج لم يقتصر على الفقراء لكنه امتد إلى الفئات العليا من الطبقة المتوسطة، الذين أصيبوا بأمراض مستعصية مثل السرطان أو الكبد الوبائى الفيروسي، وأصبحوا عاجزين عن تلقى العلاج لعدم قدرتهم بدون الحصول على قرارات العلاج على نفقة الدولة، التى تحولت هى الأخرى إلى قرارات مركزية تصدر من القاهرة ، وأدت الارتفاعات المتوالية فى أسعار الدواء والاتجاه لتصفية وبيع الشركات العامة إلى تحول العلاج إلى سلعة متضاعفة الأسعار ، بالرغم من أن الدواء سلعة لا يمكن الاستغناء عنها !.

تقرير الشفافية الدولية عام ٢٠٠٧

يؤكد تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ أنه برغم تشريع العديد من القوانين للحد من الفساد إلا أنه لا يزال يتغلغل في جسد النظم القضائية لمختلف بلدان العالم ، حيث يبقى التنفيذ ضعيفاً في كثير من هذه البلدان ، وهذا الفساد يعوق كثير من النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة والتمتع بحق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، وأحيانا حتى الحق في الوصول للمحاكم على الإطلاق ،و يعرقل الفساد القضائي التماسك الاجتماعي. ويعرقل مكافحة الجريمة المنظمة ويقلل الاستثمار الاقتصادي. إن أفقر شرائح المجتمع هي التي تعاني من الفساد القضائي. والمثل الشعبي المعروف في كينيا لماذا الاستعانة بمحامي عندما تستطيع شراء القاضي؟ يعني أن العدالة

معروضة للبيع وفقط الأغنياء هم المستفيدون عادة .

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة وهذا لا يتضمن فقط المكاسب المالية لكن أيضاً المكاسب غير مادية، مثل تعزيز السلطة السياسية وهى أحد أسباب الفساد القضائي وتأخذ شكلين رئيسين: التدخل السياسي من خلال تخويف القضاة، والتلاعب في التعيينات القضائية أو غيرها من الوسائل التي تهدد استقلال القضاء، وثانيا الرشوة. وقد يحصل المحامي على أجر نظير القضية، أو يقبل القاضي الرشاوى للإسراع في الحكم في القضية. في دراسة استقصائية قام بها فرع منظمة الشفافية الدولية في بنجلادش، فان اثنين من كل ثلاثة أشخاص استخدموا المحاكم الابتدائية في عام ٢٠٠٤ قاموا بدفع رشاوى ويقدر متوسط مبلغ الرشوة حوالي ٢٥٪ من متوسط الدخل السنوي.باختصار، إن الفساد يؤثر في استقلال السلطة القضائية في العمل دون أي تأثير من أصحاب المصالح، ويؤثر في مسئوليتها ومسائلتها، وفعالية القواعد والرقابة .

وعن أسباب الفساد القضائي يقول التقرير: هناك أربعة شروط رئيسية يمكن أن تسهل الفساد في الجهاز القضائي هى عدم تعين القضاء على أساس الجدارة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اختيار قضاة مرتشين ، ضعف المرتبات وظروف العمل وانعدام التدريب جعل الأفراد عرضة للرشوة ، عمليات العزل القضاة غير العادلة بتهمة الفساد يمكن أن تؤدي إلى تسييس العمليات العزل والنقل للقضاة ، تجعل إجراء المحاكمة المبهمة من الصعوبة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني أن يراقبوا أنشطة المحاكم .

ويتسائل التقرير عما يمكن عمله للتغلب على الفساد في الجهاز القضائي ،ثم يجيب : ليس هناك مجموعة سحرية من شأنها أن تقلل من الفساد في جميع الحالات لكن توفر التوصيات الواردة في تقرير العالمي للفساد توافق في الآراء حول ما ينبغي أن تكون عليه المعايير الدنيا لتطوير وصون النزاهة والمساءلة والشفافية في النظام القضائي.يوصي تقرير الفساد العالمي بأن تكون التعيينات القضائية مستقلة، وعلى أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني. يجب أن تكون رواتب القضاة متناسبة مع دور القاضي وينبغي وضع معايير واضحة لنقل وانتداب القضاة وإحالة القضايا. يقترح تقرير الفساد العالمي أيضا انه يجب توافر حصانة محدودة للقضاة متعلقة بأعمالهم وإنشاء هيئة مستقلة مكلفه بالتحقيق في الشكاوى التي تقدم ضدهم.لضمان

المزيد من الشفافية في النظام القضائي، يجب نشر تقرير سنوي عن أنشطة نظام القضائي وإنفاقه، وينبغي على القضاة الكشف عن ممتلكاتهم والإبلاغ عن حالات تعارض مصالحهم مع القضايا المخولة لهم يجب على المجتمع المدني البحث في كيفية رصد ومراقبة وأسباب حدوث الفساد القضائي.

ويؤكد التقرير أن الفساد يقوض النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة، وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، وأحيانا حتى الحق في المحاكمة على الإطلاق، فعندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أو الانتهازية السياسية، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنين العاديين ، فقالت هوجيت لابيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية. فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح بينما يفلت المذنب دون عقاب.يستخلص تقرير الفساد العالمي الجديد أن السلطة القضائية الفاسدة تضعف قدرة المجتمع الدولي على ملاحقة الجريمة وتمنع الوصول إلى العدالة وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقوض أيضا النمو الاقتصادي عن طريق إتلاف الثقة في الاستثمار، وتعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر

يقسم الفساد القضائي عادة إلى نوعين: النوع الأول هو التدخل السياسي في العملية القضائية من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، والنوع الثاني هو الرشوة، لا يمكن المبالغة في أهمية وجود القضاء مستقل. عندما تكون العدالة فاسدة، فان الجميع خاسرون ولاسيما الفقراء، الذين يضطرون إلى دفع الرشاوى تفوق قدراتهم المالية ،و يكشف أحدث مسح استقصائي عالمي لمنظمة الشفافية الدولية حول مواقف من الفساد في أكثر من خمسة وعشرين بلدا، أن على الأقل واحد من كل عشرة أسر (عشرة في المائة) أضطر لدفع رشوة للحصول على العدالة. وفي أكثر من عشرين دولة، قال أكثر من ثلاثة في كل عشر اسر (ثلاثون في المائة) أن الرشوة كانت وسيلة لتامين الوصول إلى العدالة أو لحكم عادل في المحكمة،

إن الفساد في القضاء هو أي تأثير غير سليم على نزاهة الإجراءات القضائية والأحكام ويمكن أن يمتد إلى رشوة القضاة من أجل إصدار حكم معين أو أي حكم على الإطلاق. يشمل الفساد القضائي سوء استخدام ميزانيات المحاكم أو السلطة القضائية، مثل ذلك: عندما يقوم القاضي أو المسؤول بتعيين أفراد من أسرته أو معارفه في وظائف المحكمة أو يتلاعب بعقود بناء والمعدات لمصالح خاصة. كما يمكن

أن يكون الفساد عن طريق توزيع القضايا بانحياز وغيرها من الإجراءات السابقة لمحاكمة، مثل كتبة المحكمة وأمناء السر عندما يتم رشوتها لفقدان الملفات والأدلة والذي بدوره يؤثر في المحاكمة أو الحكم، وتنفيذ -أو عدم التنفيذ- الأحكام.

يرى تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ انه رغم مرور عقود من الإصلاحات من أجل حماية استقلال السلطة القضائية في العالم، إلا أن الضغوط على الأحكام لأسباب أو مصالح سياسية ما زال كثيفا، ورغم أن العديد من القضاة في كل أنحاء العالم يتصرفون بنزاهة، إلا أن المشاكل ما زالت موجودة ، فيظهر انخفاض المعايير الدولية في بلدان مثل الأرجنتين وروسيا حيث زاد هناك تأثير القوى السياسية على العملية القضائية في السنوات الأخيرة.إن خطر الانتقام السياسي من القضاء النزيه الذي يرفض المساومة قد يكون سريعا وقاسيا. إن إجراءات تأديب وعزل القضاة الفاسدين يمكن أن ينتهي بها المطاف باستخدامها لعزل القضاة المستقلين عن التأثيرات السياسية.

يتم في الجزائر نقل القضاة المستقلين عن الضغوط السياسية إلى الأماكن النائية. وفي كينيا، كجزء من حملة ضد الفساد، والتي ينظر إليه على نطاق واسع بوصفها حملة سياسية، تعرض بعض القضاة لضغوط للتنحي دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم. ، و الفشل في تعيين القضاة على أساس الجدارة يمكن أن يؤدي إلى اختيار أشخاص سهل التأثير عليهم وإفسادهم. يمكن نقل القضاة المزعجين للسلطة أو نقل القضايا الهامة للقضاة الأكثر تساهلاً، وهي الأساليب التي أستخدمها رئيس بيرو السابق ألبرتو فوجيموري ،و يستطيع أيضا تدخل السياسيين أو المسئولين شراء الغطاء القانوني لتغطية الاختلاس والمحسوبية والمحاباة والقرارات السياسية غير المشروعة.

إن هذا التدخل ممكن أن يكون بالإيذاء البدني والتهديدات والتخويف، أو غير مباشر عن طريق التلاعب في التعيينات القضائية ورواتب وشروط الخدمة ،و تعتبر الرشوة الجانب الآخر المظلم للفساد القضائي، والتي يمكن أن تتم من خلال نسيج العملية القضائية نفسها. كما تبين التقارير القطرية لـ(٣٢) دولة في تقرير الفساد العالمي أن القضاة قد تقبل الرشاوى لإبطاء أو التسريع النظر في القضايا وقبول أو رفض الاستئناف والتأشير في قضاة آخرين أو لمجرد الحكم في قضية بطريقة معينة.

يسعى موظفو المحاكم للحصول على رشاوى مقابل الخدمات التي ينبغي أن تكون مجانا. قد يطلب المحامي أجور إضافية لتعجيل أو تأخير القضايا أو توجيه العملاء

والقضايا والقضاة معروفون بقبولهم للرشاوى. يعتبر ضعف الرواتب من العوامل التي تؤثر على قابلية القاضي للفساد، على سبيل المثال لا الحصر. إن عدم وجود أمان الوظيفي بالإضافة إلى ظروف وشروط العمل وعدم العدالة في الترفيه والنقل وانعدم التدريب المستمر، كلها أسباب، تجعل القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة عرضة للرشوة.تعزز إجراءات المحاكمات المبهمة من عمليات الرشوة حيث تمنع الوسائل الإعلام والمجتمع المدني من رصد نشاط المحاكم وفضح الفساد القضائي..الحلول: الاستقلال، والانفتاح، وتوفير موارد كافية، والمساءلة،

لا يوجد حل واحد فعال لمعالجة كل هذه المشاكل بل هي مجوعة من الحلول من خلال مدخل كلي، يقدم تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ توصيات مفصلة لتعزيز استقلالية القضاء والمساءلة والنزاهة الشخصية، ويشجع فعالية أكثر لتنفيذ القانون وحماية القضاء من النفوذ السياسي. يجب أن تكون تعيينات وعزل القضاة والنيابة العامة شفافة ومستقلة عن السلطتين التنفيذية التشريعية، وعلى أساس الخبرة والأداء. يجب إعطاء الصحافة حرية متابعة والتعليق على الإجراءات القانونية والمحاكمات، ونشر التقارير والمعلومات الموثقة بشأن القوانين واقتراحات التغيير في التشريعات وإجراءات المحاكم وإصدار الإحكام.إن دور المجتمع المدني في المراقبة أمر حتمي عن طريق الرصد والتعليق على اختيار القضاة والسلوك القضائي وانضباط قضاة المحاكم، وكيفية معالجة القضايا وكيفية إصدار الأحكام. يستطيع المجتمع المدني أيضا لفت الانتباه إلى أوجه الضعف المؤسسي التي عن طريقها يتم تسهيل الفساد ويمكنها أيضا أن تضع الحكومات على إشعار أنها ستحاسب على التزاماتها ونتائج برامجها لمكافحة الفساد.توفر منظمة الشفافية الدولية توصيات تفصيلية من أجل تعزيز استقلال القضاء ومكافحة الفساد القضائي .

وأكد التقرير على ضرورة وجود هيئة تعيينات قضائية مستقلة تكون فى صميم عملية اختيار القضاة ، كما يجب أن تكون التعيينات القضائية على أساس الجدارة، والوضوح مع معايير محددة للدعاية الانتخابية (في حالة الانتخاب). ويجب على المرشحين إثبات سجل الكفاءة والنزاهة ، ينبغي استشارة المجتمع المدني ، بما في ذلك الجمعيات والنقابات المهنية المرتبطة بالأنشطة القضائية، في موضوع قبول المرشحين ، يجب أن ترازي رواتب القضاة الخبرة والأداء والتطوير المهني، ويبغي توفير معاشات

تقاعد مناسبة ، ضمان حماية الأجور وظروف العمل من أي تدخل من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية وإنشاء فروع قضائية لهذا الغرض ،يجب أن تستند التنقلات القضائية إلى معايير موضوعية لحامية القضاة المستقلين والمحايدين ،ويجب حصول القضاة على حصانة محدودة للأعمال المتعلقة بواجباتهم القضائية ،و يجب التحقيق في الادعاءات ضد القضاة بدقة، عن طريق هيئة مستقلة،و يجب أن تكون عملية عزل القضاة شفافة ونزيهة مع معايير صارمة ودقيقة وإذا كان هناك أي اتهام بالفساد يقدم القاضي للمحاكمة ، يجب أن تكون الإجراءات القضائية من قبل النيابة العامة علنية وقراراتها مسببة مع السماح بنشرها .

يبرز تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ الجهود المبذولة على المستوى الوطني لفروع منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد القضائي.أن الفساد القضاء هو محور الرئيسي لجهود مكافحة الفساد في العالم لان القوة ونفوذ السلطة القضائية الفاسدة يمكن أن تمارس ضد سيادة القانون وضد المجتمع ككل. النجاح في مهاجمة الفساد القضائي سيعزز ثقة المواطن والجهود الوطنية الرامية الى التحقيق الشفافية والمسائلة.قال كوبوس دي سواردت القائم بأعمال المدير العام في منظمة الشفافية الدولية :تعمل المنظمة على مراقبة القضاة وحضور المحاكمات وتقسم جودة الأحكام ، تقديم مشورة القانونية المجانية لضحايا الفساد من خلال١٦ مركز للمشورة القانونية في ١٢ دولة ،تسند منظمة الشفافية الدولية في عملها لمكافحة التدخل السياسي والرشوة في القضاة للعديد من حلفائها داخل النظم القضائية، هؤلاء الملتزمين بالأهداف المشتركة للشفافية والعدالة والمساواة بموجب القانون.

الباب السابع

أعضاء
جمهورية الفساد

الفصل الأول

أولهم مباحث أمن الدولة

إذا كان قهر العباد هو التهمة التى برر السادات بها ، ثورته المزعومة للقضاء على ما أسماه وقتها بمراكز القوى ، وإذا كان الغباء السياسى هو التهمة التى ألصقت بهؤلاء بعد دخولهم السجن ، لفشلهم فى السيطرة على مقاليد الأمور والانقلاب عليه ، وقت أن كانت السلطة فى أيديهم ، فإن العهد المبارك فى عمره المديد ، حمل طوال ما يزيد عن ٢٧ عاما مراكز قوى أخرى ، تعلمت من الماضى ووعت دروسه ، حتى بات التخلص منها تخلصا من النظام ذاته ، بعد أن امتزجت به واختلط بها فى عباءة الحكم ، كما اختلطت به تحت عباءة المصلحة والسيطرة على كل مقاليد الحياة فى مصر ، وتسييرها وفق مصالحها !

الأسماء رغم معرفة الناس بها ، لا تبدو فى مجملها أكثر أهمية من الأشباح ، حيث يعتبر بعض المراقبين أن أسماء على شاكلة أحمد عز ، برغم ما يتمتع به من سطوة على الأقل داخل مجلس الشعب ، أو من خلال سيطرته شبه الكاملة على صناعة الحديد فى مصر ، إلا أن تلويحه وأقرانه من مراكز القوى الظاهرة بما يملكون من سطوة ، يخفى العديد من المراكز الأعلى قدرة ، التى تفضل العمل فى الخفاء ، ومن أجلها يتم تمرير القوانين وإخفاء الحقائق ، كما هو الحال فى إخفاء تفاصيل صفقات تصدير الغاز لإسرائيل ، وحماية المتسببين فى سرطنة حياة الناس ، والقضاء على كل ما هو أخضر على أرض المحروسة ، هؤلاء فوق الرقابة ومن يذكرهم أو يحاول الكشف عنهم يتعرض للمساءلة» ، وهو ما يفسر صعوبة القضاء عليهم لتشابك مصالحهم مع مصالح الكبار، وإلا لماذا لم يتم التضحية بأى منهم أو مساءلتهم ؟

وهم الذين تبدوا تخوتهم على سطح مياه النظام ، يعرفهم القاصى والدانى ، كما يعرف الذين يرتدون حلة الغطس تحت ركام الموج ، خاصة فى ظل حكم العائلة التى أضيفت إلى مراكز القوى في السنوات السبع الأخيرة ، فأصبحت تسبغ حمايتها على حوارييها بلا حدود ، منذ اللحظة التي دخل فيها جمال مبارك عالم السياسة ، فتخلقت محميات طبيعية تستمد الحماية منه ، بما يمكّنها من تحريك مؤسسات ضخمة ، يخشاها

الموظفون أصحاب السلطة ، سواء كانوا وزراء أو من هم دونهم ، وسرعان ما يتحول الفرد فيها إلى صاحب وضع حساس يمنحه القوة ويفرض عليه الشطارة في البعد عن المشكلات المباشرة ، على طريقة « افعل ما تريد دون أن تترك دليلا يرشدهم إليك ، أو اذبح ولا تشترى السكين من الفجالة ! فيحدث لك مثلما حدث لقاتل هبة ونادين المزعوم ».

حامى حمى منظومة الكبار الذى يدير مصر من الباطن ، هو جهاز مباحث امن الدولة ، الذى يحكم ضباطه كافة مؤسسات الدولة ، من الجامعة إلى مجلس الشعب ، مروراً بكل تفصيلات الحياة فى مصر ، فتقرير أمن الدولة هو تأشيرة الدخول إلى جنة الحياة السعيدة ، وهو أيضا صك الغفران أو الإعدام والخروج من الحياة نهائيا ، كما أن العلاقة معه هى مفتاح الوجود الشرعى ، شهادة الميلاد والحياة والتخرج والوصول إلى أى محطة يريدها المتقرب من تقربه إلى «أباطرة» الجهاز ، فبرغم تغير النظام فى مصر أكثر من مرة إلا أن الدور السياسى لمباحث أمن الدولة لم ينته ، بل اتسعت صلاحياته بشكل خرافي، ليس للحماية ، بل للسيطرة والتحكم وضمان الولاء الكامل في كل المؤسسات.

مخبرو أمن الدولة أصبحوا من كل فئات المجتمع ، ومندوبون يتنقلون وفق خط سير يومي من مناطق التوتر في الشوارع إلى كل غرفة مغلقة لها تأثير على القرارات في مصر ، سلطة تتضخم في ظل قانون الطوارئ، الذي جعل الاستثناء طبيعياً طيلة ٢٧ سنة ، من هذا الرحم ولد نفوذ الجهاز المرعب في مصر، فلم يعد جهاز حماية سياسية بل جهاز إدارة سياسية ، لذلك أصبح كل المواطنين متهمين حتى يثبت العكس.

وارتفعت أعباء الجهاز إلى درجة أصبح يحتاج إلى خبراء في كل المجالات، من الاختراعات العلمية إلى جمعيات مساعدة الفقراء، وليس غريباً هنا ما يرصده الباحث سامر سليمان في كتابه «نظام قوي ودولة ضعيفة» من ارتفاع مصاريف وزارة الداخلية في تسعينيات القرن الماضي إلى حدّ غير مسبوق. «ولم يقتصر نموّ وزارة الداخلية على نصيب متزايد من الإنفاق العام، ولكنه تضمن أيضاً زيادة عدد أفراد الشرطة من ١٥٠ ألفاً في ١٩٧٤ إلى أكثر من مليون في ٢٠٠٢» ، هذه إشارة واضحة طبعاً إلى أن «الوظيفة الاجتماعية للدولة تناقصت لمصلحة الوظيفة الأمنية». ليس هذا فقط، بل إن البوليس يعتمد على العمل بالسخرة في قوات الأمن المركزي «التي يبلغ

عدد أفرادها ٤٥٠ ألفاً طبقا لدراسة أجراها الباحث عبد الخالق فاروق من المجندين في الخدمة العسكرية الإجبارية» .

هذه بعض ملامح مراكز القوى فى العهد المبارك ، دائرة من الأشباح على صلة بآل الحكم ، تتصل بها وتليها دوائر أخرى عائلية تحكم وتتحكم أمام الناس ، وتمسك بكلتاها دائرة أمنية مرعبة تدير المناخ وتعبد الطريق أمام الجميع ، ليعمل ويتربح فى أمن وأمان ، بينما فوهات التقارير الأمنية مصوبة إلى بقية الشعب ، كلما حاول الفضفضة صرخ المخبر «ها مين هناك ؟!» .. كل ذلك يحمي فسادا تغول بطول البلاد وعرضها ، ومنح آل الحكم ومن معهم صك المتاجرة في لحمها وعضمها حتي أن وزيرا واحدا تحدي الجميع ، ليبيع ويبيع دون أن يردعه أحد ، ولما انتهي دوره أرسله مبارك إلي الخارج ليعمل مديرا بالبنك الدولي ، ليكون رأس حربة النظام في الاقتراض من هناك بدعوي التنمية ، فيما لم تكن تلك الأخيرة إلا تنمية لجيوب وخزائن المحاسيب من أعضاء اتحاد ملاك مصر في جمهورية الفساد .

دولة سوزان مبارك



الكرامة

تحقيقات

مجالس وجمعيات ولجان وحركات

دولة سوزان مبارك

■ تتجاوز الدستور وتصدر القوانين وتغير الوزراء ■ ترأس ١٣ مجلسا وجمعية لا أحد يعرف شيئا عن ميزانياتها ومصادر تمويلها ■ عملت على إصدار قانونين وإنشاء محكمة وتسيطر على ١١ قطاعا شعبيا ■ السادات وصفها بالملكة.. والفقي اعترف بأنه «خريج مدرسة الهانم»

صورة رقم (٣٢)

علي رأس هؤلاء تأتي الملكة المتوجة ، هانم الجمهورية وسيدتها الأولي التي أكدت ما أشرنا إليه في الثامن من مارس ٢٠٠٦ وجاء فيه :« رغم ترحيبنا بقرار السيدة سوزان مبارك محبوسة حاليًا على ذمة التحقيقات إعفاء النساء المعيلات العاملات من صناعة الدواجن من القروض التي حصلن عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية.. إلا أنه «قرار يحمل معه العديد من علامات الاستفهام والتعجب والدهشة.. فالقرار غريب علي طبائع الأسرة الحاكمة من حيث تفضيلها للمواطن المستثمر والمواطن رجل الأعمال وعدم اهتمامها بالفقراء والكادحين الذين لا تتوقف الحكومة عن التنكيل بهم وتشريدهم وتعذيبهم.. هذه واحدة أما الثانية فبأي صفة تصدر زوجة الرئيس مثل هذا القرار؟! وأي صلاحيات تملكها وتسمح لها بإسقاط هذه القروض؟! ومن سيدفع هذه الأموال ؟ ، وإذا كنا نعرف بحكم العشرة التي طالت أن الأسرة إذا منحت بيد فإنها تأخذ أضعاف ما منحت بالأخرى.. فما هو المقابل الذي ستدفعه آلاف الأسر الفقيرة؟!

الأسئلة كثيرة، وعلامات التعجب أكثر.. وبين هذه وتلك يبقي موقف سوزان مبارك محيراً، وغير مفهوم في ظل ما تتمتع به من مناصب وصلاحيات لم تكن تملكها كليوباترا أو أي من ملكات مصر أو فراعينها، فهي ترأس ما يزيد علي ١٣ لجنة ومجلس ومشروع وحركة وتلعب أدواراً واضحة في تغيير الوزراء وتشكيل المجالس النيابية.. وتتجاوز قراراتها الدستور والقانون ، جاءت في المركز الثاني ضمن أقوي ٥٠ امرأة عربية، بعد الملكة رانيا ملكة الأردن، في آخر تضيف للنسخة العربية من مجلة «فوريز» الأمريكية الاقتصادية الشهيرة.

القائمة التي اعتلتها الملكة رانيا في بداية العام الماضي «٢٠٠٥» ، ضمت ٩ نساء إما زوجات أو بنات حكام أو لهن علاقة عائلية ما بالحكام العرب، ومنهن بالطبع صاحبة المركز الثاني السيدة سوزان صالح ثابت، المولودة في ٢٨ فبراير ١٩٣٧ بمحافظة المنيا بصعيد مصر، والشهيرة بسوزان مبارك، باعتبارها الاجتماعي كقرينة للرئيس حسني مبارك.

وجود قرينة الرئيس في مقدمة «فوربر» كثاني أقوي امرأة عربية لم يأت من فراغ، لكنه نتيجة لطوح بدأ هادئا في بداية حياتها عندما كانت زوجة لنائب رئيس الجمهورية، إلا أنه تحول إلي طموح جامح بعد أن أصبحت زوجة لرئيس الجمهورية، ترأس ما يزيد علي الثلاثة عشر مجلسا ولجنة وجمعية وحركة حسبما يوضح موقع

المجلس القومي للمرأة ، في البداية لم يشعر بها أحد، لكنها الآن ترأس اللجنة القومية للمرأة وكذلك المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وجعلت اهتمامها بالطفل والأسرة والمرأة أساسا لعملها، ومنذ ١٥ عاماً أو يزيد وهي تضع مشروع مكتبة الأسرة تحت رعايتها المباشرة.

مناصب متعددة

سوزان مبارك هي رئيس مجلس إدارة جمعية الرعاية المتكاملة التي أسستها عام ١٩٧٧ كجمعية لا تستهدف الربح وهي أيضا مؤسس ورئيس مجلس إدارة جمعية تنمية خدمات المجتمع في مصر الجديدة وهي مؤسس ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للطفولة والتنمية، وهي منظمة غير حكومية أنشئت أساسا لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال تنمية الطفل، وهي صاحبة المبادرة ومؤسس مركز أدب الطفل المصري للتوثيق والبحوث والمعلومات، ومؤسس متحف التاريخ الطبيعي للأطفال في مصر والذي يحمل اسمها، وهي صاحبة المبادرة في القانون الموحد للطفل في مايو ١٩٩٦، ورئيس القسم المصري للمجلس الدولي لكتب الشباب، كذلك هي رئيس الجمعية المصرية للهلال الأحمر وصاحبة المبادرة في الحملة القومية للنقل الآمن للدم، وأخيراً وليس آخرا هي رئيس الحركة الدولية للمرأة من أجل السلام، ورئيس مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية.

مناصب قرينة الرئيس تجعلنا نقف متأملين لهذه الصفات المتعددة فهي ترأس اجتماعات وترعي أنشطة بمناصب وألقاب مختلفة، مرة باسم قرينة الرئيس، وثانية باسم رئيس اللجنة الاستشارية الفنية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وثالثة باسم رئيس جمعية الرعاية المتكاملة، ورابعة وخامسة.. إلي آخر ما ذكرناه من مناص، جعلتها مسئولة مباشرة عن مجالات عديدة والمسئولية كما يفسرها العديد من الخبراء والمراقبين تأخذ طابعا تنفيذيا وتشريعيا (باقتراح تشريعات» مثل قانون الجنسية والقانون الموحد للطفل وقضائيا (باقتراح محاكم) مثل محكمة الأسرة.

هذه المناصب والمسئوليات أكثر من ٩٠٪ من القطاعات الشعبية في مصر «المرأة- الطفولة- التعليم- الصحية- الثقافة- البيئة- الداخلية- الشؤون الاجتماعية- العدل- الإعلام- التخطيط والإسكان» ومن خلال عينة عشوائية لهذه الأنشطة خلال أسبوع واحد فقط نستطيع أن نري أن السيدة قرينة الرئيس قادت حملة لتنفيذ

بروتوكول الحد من انتشار المخدرات بين أطفال الشوارع من خلال المجلس القومي للطفولة والأمومة وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمنع انتشار الجريمة، اللذين تعاونا تحت إشراف السيدة سوزان مبارك بالطبع في إعداد مشروع لخفض الطلب علي المخدرات بين أطفال الشوارع بالقاهرة والإسكندرية وذلك في إطار الحملة القومية لمكافحة المخدرات التي تقودها أيضا السيدة حرم الرئيس!!

الغريب أن المشروع تضمن تطوير مرافق وخدمات ومراكز الشرطة وتدريب الضباط، كما تم إنشاء لجنة لمراقبة المشروع تضم ممثلي وزارات الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعي حاليا) والعدل والداخلية، أما الأغرب أن هذا المشروع كان في يوليو ٢٠٠٣، أما في ٢٠٠٦ فقد كشفت دراسة للدكتور محمد محمود الحافي أستاذ الطب الوقائي والصحة العامة بجامعة أسيوط عن وجود ٢٣٠ نوعاً من المخدرات بمصر، وأن حجم تجارة المخدرات يصل إلي ٣ مليارات جنيه سنويا أي ما يمثل ٨٪ من التجارة العالمية!!

نري أيضا قيام السيدة «حرم الرئيس» وهي تفتتح مكتبة المعادي كرئيس لجمعية الرعاية المتكاملة، ونراها وهي ترأس اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة، وكذلك وهي تعلن المبادرة القومية لرعاية ٥,٣ مليون مريض بالسكر تحت رعايتها وإشرافها، ثم تترأس في ذات الأسبوع اجتماعاً ضم ١١ محافظاً للنهوض بالطفولة والأمومة ثم تلقي كلمة عن السياسة الصحية في مجال التمريض في وجود وزير الصحة!!

الوضع الدستوري

هذا الشمول للاهتمامات والصلاحيات التنفيذية يعيد طرح قضية الوضع الدستوري لحرم السيد الرئيس، فهي في موضوع المخدرات تتجاوز كل الأجهزة التنفيذية المختصة وتعقد بروتوكولا مع الأمم المتحدة، ثم تعود لتلزم الجهات الحكومية بالتنفيذ!! وفي موضوع المكتبات والقراءة للجميع تتجاوز وزارة الثقافة، وفي موضوع مرض السكر تشرف علي وزارة الصحة، وبخصوص الطفولة والأمومة نراها وهي تضع خططاً لمعظم الوزارات والمحافظين!!

.. يقول البعض.. وما الضرر في هذا؟! ونحن معهم أيضا نشكر لها هذا الجهد الجهيد، ولكن الفائدة العائدة من هذا الجهد ليست مبرراً لإلغاء صلاحيات الوزارات

ويطرح قضية الوضع الدستوري للسيدة حرم الرئيس بشدة!! فالوزراء يمكن مساءلتهم وحتي الرئيس يمكن مساءلته أو الاختلاف معه، أما الخلاف مع السيدة سوزان مبارك أو حولها فيثير كثيرا من الحرج، لأنها في النهاية قرينة الرئيس، ومن البديهيات الدستورية ألا توجد صلاحيات بدون مساءلة، فالأزهر مثلا يمكن الاستجواب عن أحواله في البرلمان، وكذلك جميع الوزارات والمرافق العامة، أما المجلس القومي للمرأة ورغم إنشائه بقرار جمهوري- القرار رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠- فلا ينظم الدستور أي وضع له، كما أن السيدة سوزان مبارك تجاوزت هذا المجلس لمجالات واسعة أسلفنا الإشارة إليها. وقد أحصينا ١٠ وزارات علي الأقل، بالإضافة إلي ١١ محافظاً، ولم نسمع أن وزيراً أو محافظاً اعترض علي توجهات سيادتها في أي موضوع- في حدود ما ينشر علي الأقل- بينما يحفل البرلمان بالخلافات الحادة والمساءلة اللاذعة لمجلس الوزراء، وعلي رأس المساءلين رئيس الحكومة نفسه!! كما لم نسمع أيضا عن تقرير صدر عن أي جهة كانت يحمل مساءلة لجمعية أو مجلس أو مركز ترأسه سوزان مبارك، أو حتي يحمل مخالفة لأحد العاملين معها، فهي بالطبع لا تعمل في الأمور التنفيذية بنفسها!!

السعي لنوبل

عقب إنشائها لحركة «سوزان مبارك الدولية للمرأة والسلام» كتبت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية «أن دور السيدة قرينة الرئيس في الحياة العامة ازداد بصورة هائلة بعد إنشائها لهذه الحركة» وأضافت الصحيفة: «أن هذه الحركة تستخدم صورتها كسيدة أولي صاحبة نفوذ ويبدو أن هذا النفوذ قد يسبب الحرج الشديد لعدد من الوزارات علي رأسها وزارة الخارجية التي أصبحت تفاجأ بحفلات واجتماعات تشارك فيها حركة سوزان مبارك مع هيئات من الأمم المتحدة»، وأشارت الصحيفة إلي سعي قرينة الرئيس للحصول علي جائزة نوبل من خلال حركة السلام التي ترأسها ويمثل ذلك، كما تقول الصحيفة- جزءا صغيراً من طموحاتها الواسعة، كما تسعي إلي أن يتضمن قانون الانتخابات المتوقع قبل ٢٠١٠ نصا يجبر الأحزاب علي ضم عدد معين من النساء علي القوائم الانتخابية من خلال المجلس القومي للمرأة!!

***

وزراء الهانم

نفوذ سوزان مبارك المتزايد جعل البعض يخرج ليقول: إن هناك مجموعة من الوزراء لا يسيرون في وزاراتهم إلا بتوجيهات منها شخصيا، ورغم نفي الوزراء التام لتدخل قرينة الرئيس في عملهم أو الاقتراب منهم، إلا أن كلمة خرجت من فم وزير الإعلام السابق أنس الفقي وهو يتحدث إلي المجلس القومي للمرأة عندما أكد علي مساندة سوزان مبارك له ودعمها لنشاطه ومسيرته حتي وصلت به لتولي وزارة الإعلام!! لم يقل الوزير هل كان هذا الدعم مجرد اقتراح من السيدة سوزان أم أنها فرضته فرضا علي الوزارة.

لكن هناك تساؤلات لال تقل خطورة أو أهمية عن الوضع الدستوري للسيدة الأولى، رغم اقترابه من منطقة نفوذها السياسي وابتعاده عنها شخصيا، فهذه المناصب المتعددة هي مناصب عليا، قيادية أو إشرافية أو تحت الرعاية، يعمل تحت لوائها العديد من الأفراد التنفيذيين، شأنها مثل أي منظمة كانت في الدولة حكومية أو غير حكومية، كما أن كثرة ما يقوم به المدير أو الرئيس يستتبع عملاً مكثفاً وزائدا من المرؤوسين، وهو ما قد يولد الخطأ، بصرف النظر عن كونه مقصودا أو عفويا، وهنا يقفز السؤال الأصعب وهو من يراقب أوجه إنفاق هذه المراكز والجمعيات والمجالس، وكلها تقريبا تتلقي تبرعات، ومنها ما يدخل ضمن ميزانية الدولة مثل المجلس القومي للمرأة المشكل بالقرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠، وهو بحسب المادة العاشرة من القانون تتكون موارده من «الاعتمادات التي تخصصها الدولة في الموازنة العامة، ثم التبرعات والمعونات التطوعية التي يقرر المجلس قبولها، وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد في أحد بنوك القطاع العام أو التجارية، ويراعي ترحيل الفائض من هذا الحساب كل نهاية سنة مالية إلي موازنة السنة التالية.

محميات طبيعية

هل هناك رقابة فعلية علي هذه الأنشطة من الأجهزة الرقابية بالدولة؟! أم أن وجود حرم الرئيس علي رأسها منحها حصانة خاصة، مما يجعلها محميات طبيعية بحكم التحرج من رقابة من يعمل معها؟! المحامي عصام الإسلامبولي يجيب بقوله: الجمعيات التي تدخل ضمن منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحكمها

القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي ينص علي عقد جمعية عمومية لكل جمعية - سنوية- ويقوم المجلس الذي يتولي الإدارة بعرض الميزانية علي الجمعية العمومية لتقرها أو تعترض عليها، وفي هذه الجمعية يعاد انتخاب المجلس أو انتخاب غيره، وهي تخضع للتفتيش الدوري لوزارة الشئون الاجتماعية، وحاليا التضامن الاجتماعي، وذلك لاعتماد أوجه الإنفاق والميزانية!!

أما ما ينشأ من مجالس أو جمعيات بقرار جمهوري أو وزاري فالإشراف عليها يكون وفقا للقرار الصادر بإنشائها، ولأنها شخصية اعتبارية عامة أو خاصة، فهي تخضع للجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية، إلا أن السؤال هنا هو هل يحدث هذا مع ما ترأسه السيدة قرينة الرئيس من عدمه؟! وهو ما يجب الرد عُليه بواسطة الأجهزة المنوط بها الرقابة!! ، أما بخصوص قانونية الجمع بين كل هذه المناصب المتعددة يقول الإسلامبولي: إن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يحظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أي جمعية وبين العمل في الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات العامة التي تتولي الإشراف أو التوجيه أو الرقابة علي الجمعية أو تمويلها ما لم يرخص رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه لذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة!!

ملكة متوجة

فيما يقول الدكتور حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات السابق: أن ما ترأسه السيدة سوزان مبارك من جمعيات كلها تعتبر وسائل غير رسمية وصلاحيات ليس لها سند دستوري، لكنها تقوم بها كأعمال من أعمال المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ويضيف: كما أن وجودها علي رأس هذه المنظمات يمنح هذه الجمعيات تأثيرا أدبيا علي القرارات التنفيذية، فأي توصية أو مطلب يتم تنفيذه لأنها حرم رئيس الجمهورية فكأنه هو الذي أمر!! وهذا ليس شيئاً سيئاً مادام في خدمة الناس، وحسب معلوماتي أن هناك تفتيشاً يحدث، وإذا حدث خطأ ما تكون هناك الملاحظات التي يتم تلافيها، أما مجلس الشعب فيحاط فقط بالمخالفة، خاصة بعد أن خرج الجهاز المركزي للمحاسبات عن ولاية البرلمان.

النائب البرلماني طلعت السادات ذهب إلي منحي آخر من خلال وصفه للسيدة سوزان مبارك بالملكة المتوجة في بلاط الحكم، لذلك فهو يستبعد وجود أي رقابة علي ما ترأسه من مجالس وجمعيات وأنشطة، أو كما يقول كل أعمالها خارجة عن أي

رقابة، فلا مجلس الشعب ولا أي جهاز رقابي آخر، يجرؤ علي رقابة هذه الجمعيات، فقد تحولت هذه الجمعيات إلي «مكلمخانة» مسخرة لخدمة النظام وتبيض وجهه!! فعندما تصبح مراكز القوي هي التي تحكم فلا دور للقانون، فلديها من الصلاحيات ما يجعلها أعلي من ذلك كله!! ويكفي أن نتذكر تصريح وزير الإعلام أنس الفقي الذي يقول فيه: إنه «خريج مدرسة سوزان مبارك».

إمبراطورية شقيق الهانم



صورة رقم (٣٣)

«شقيق الهانم» وهذا هو وصفه بين العاملين معه والمحيطين به ، باعتبار هذه الصلة سندا قويا لهم تماما كما هى فى الواقع أولى استناداته ، فى دخول عالم البيزنس الذى لم يكن معروفا موعده إلا فى عام ١٩٨٦ الذى شهد بداية تردد اسمه في الحياة العامة، عندما قام علوي حافظ عضو مجلس الشعب - وقتها -بتقديم طلب إحاطة عن الفساد في مصر، مستنداً في جزء منه إلى اتهامات خاصة، وردت في كتاب «الحجاب»، للكاتب الصحفي الأمريكي «بوب ودوورد» مفجر فضيحة «وترجيت» الشهيرة، التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية السبعينيات من القرن

الماضي ، ذلك الكتاب الذي قال خلاله «ودوورد»، أن شركة «الأجنحة البيضاء» التي تم تسجيلها في فرنسا، هي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم «منير صالح ثابت» - شقيق سوزان مبارك - و«حسين سالم» و«عبد الحليم أبو غزالة» وزير الدفاع المصري آنذاك، و«محمد حسنى مبارك» نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها.. وهو ما نفاه بشدة المشير أبو غزالة ردا على أسئلة الصحفيين حول ما ورد بالكتاب ، إلا أن تولى اللواء ثابت مهمة مدير مكتب المشتريات العسكرية في واشنطن ، يشير إلى مناطق أخرى مليئة بالشكوك !

اللواء ثابت لم يكن بعيدا عما يرفضه القاصى والدانى فى هذه الدولة ، التى يرتبط معها بعلاقة المصاهرة والنسب ، خاصة فى عملية البيع المجانى لثروات مصر لصالح فئة من المنتفعين ، من بائعين ومشترين ، حيث تكشف المستندات المتداولة حاليا فى أوساط متعددة عن شركة خاصة مهمتها بيع الشركات العامة.. والترويج لها.. وقبض سمسرة جاهزة من المشترين علي طريقة بيع ديون مصر التى كان بطلها المرشح لوراثة العرش ، باعتراف الأب فى حديث قديم لمجلة المصور ، الشركة الجديدة بالنسبة لورود اسم شقيق الهانم بين المساهمين فيها ، اسمها «يونيكاب» وهو تلخيص لكلمتي « يونايتد كابيتال » ، شركة مساهمة مصريه أسست طبقا لقانون الاستثمار، رقم٨ لسنة ١٩٩٧.. سجلها التجارى يحمل رقم ٣١٥٤٧ ، مرخصة من هيئة سوق المال تحت رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٨.. ووظيفتها المعلنة: « ترويج وضمان الاكتتاب في الأوراق المالية ».. لكن.. وظيفتها الخفية: بيع شركات القطاع العام.

يأتى اللواء منير ثابت على رأس المساهمين بنسبة «٢٠ ٪».. وحسب أوراق الشركة فإنه كان مديرا لمكتب المشتريات العسكرية في واشنطن.. وتولي رئاسة مجلس إدارة الشركة المصرية للخدمات الجوية ، التى تحتكر تقديم الخدمات الأرضية للطائرات بمطارات مصر ، وعضوية مجلس إدارة شركة مصر للطيران.. وعضوية مجلس إدارة شركة العالم العربي للطيران والفنادق.. كما أنه تولي رئاسة اللجنة الأوليمبية العربية.. والدولية.. ورئاسة الاتحاد الدولي الأفريقي للرماية ، ويشترك مع اللواء ثابت بنفس النسبة الدكتور حاتم الجبلي الذي نعرف أنه تخرج في كلية الطب جامعة القاهرة عام ١٩٧٥.. لكن.. أوراق الشركة تنفي ذلك وتؤكد أنه تخرج في كلية الصيدلة في نفس العام.. وهو أمر يثير اللبس.. علي أنه أيضا يعمل في مجالات

متناقضة.. العقارات.. السياحة.. المستشفيات.. وكأن الهدف هو تحقيق ثروة ولو كان مصدرها بعيدا عن تخصصه الذي لم نعد نعرفه.. طب أم صيدلة؟ ، من المساهمين بنفس النسبة أيضا محسن صادق و هو الرجل الذي ترك له عاطف عبيد مسئولية إدارة مكتبه الخاص حينما أصبح رئيسا للحكومة.. وهناك من يثير الشك حول اختباء عبيد وراءه في الشركة التي تأسست في ظل سيطرته علي قطاع الأعمال وتولي ملف الخصخصة ، وهو حاصل علي بكالوريوس التجارة من جامعة القاهرة (١٩٧٩) ودبلوم في دراسات الكمبيوتر ودبلوم في التمويل ودبلوم في دراسات التسويق.. وتولي رئاسة مجلس إدارة مركز الإدارة الدولي للتوكيلات التجارية بجانب عضويته لمجلس إدارة جولف بارك للتنمية السياحية.. وغيرها ، أضيف إلي هؤلاء اثنان هما طارق ثابت (ابن منير ثابت) ومحمد يوسف لينضما إلي مجلس الإدارة بجانب عضوية المؤسسين.

تخرج طارق منير ثابت في كلية التجارة جامعة ميرلاند الأمريكية عام «١٩٨٤» وفي العام التالي عمل في البنك العربي لمدة سنة واشترك في إعداد دراسات تقييم المشروعات بمكتب فريد إبراهيم في نيويورك.. وتولي رئاسة شركة ايجبشيان أيرو كونسلتانت « وهي شركة متخصصة في الطيران كما يبدو من اسمها».. ثم نائبا لرئيس شركة ايجبشيان تكنولوجي أبليكشن ، أما محمد يوسف فهو حاصل علي الدكتوراة في المحاسبة الإدارية بجامعة سيتي البريطانية في عام (١٩٨٥) وهو أستاذ بتجارة القاهرة وعضو مجلس إدارة شركة مصر للتأمين وخبير بالمجالس القومية المتخصصة وخبير مالي بمعهد الدراسات المصرفية ، وحسب الأوراق نفسها فإن مهام الشركة تغطية إصدارات الأسهم والسندات والتعاون مع البنوك والمؤسسات للصفقات المشتركة بجانب الترويج محليا وعالميا لشركات قطاع الأعمال العام والخاص.. وهي الوظيفة الأساسية كما يقول أكثر من مراقب لأعمالها !

وضعت الشركة فور تولي عاطف عبيد رئاسة الحكومة خطة كاملة لخصخصة «٧١ » شركة في «١٦» قطاعا.. منها خمس شركات في قطاع الغزل والنسيج «الدلتا لحليج الأقطان وبيوت الأزياء الراقية وبيع المصنوعات والعربية لتجارة المنسوجات» ومنها أربع شركات في قطاع تجارة المنسوجات «عمر أفندي وبنزايون وصيدناوي وستيا» ، وشركتان في القطن والتجارة الدولية «شركة مصر لحليج الأقطان وشركة مصر لتجارة السيارات» ، و١١ شركة في الصناعات الهندسية «مصر للعدد والهندسة

والبايات والنقل والهندسة وناروبين وسيابي وبرج العرب والمسبك الآلي والنصر للسيارات ودايو وصفيح القاهرة وبراميل الإسكندرية»، و٤ شركات للصناعات المعدنية «خطوط المواسير ومصر للألمونيوم وكور للطحن واسمنت أسيوط» و٤ شركات في مجال التعدين والحراريات «النصر للزجاج والمصرية للجبس والقومية للأسمنت وسيناء للمنجنيز» ، و٧ شركات في الصناعات الكيماوية « الدلتا للأسمدة والعامة للكيماويات والبلاستيك الأهلية والإسكندرية للأسمنت والنصر للدباغة وشركة الإسكندرية للحلويات والمصرية لإصلاح وبناء السفن وغيرها» ، وكل هذه الشركات جري الترويج لها من خلال مستثمر رئيسي ، أما الشركة الشرقية للدخان فكان البحث فيها عن مستثمر مالي بجانب ثلاث شركات اقترحوا طرحها في البورصة «القاهرة للزيوت والصابون ومصر للأغذية والنشا والخميرة» .

اقترحت الشركة أيضا بيع قطاع الأدوية من خلال البورصة «شركة سيد والجمهورية للأدوية والمصرية لتجارة الأدوية» فيما اقترحوا نظام المستثمر الرئيسى أو مجموعة المستثمرين فى قطاع السياحة والسينما «مراكز الكروم الإنتاجية والفنادق العائمة ومصر للفنادق وشبرد واوبروي العريش وأرض ماريوت الأقصر وأرض أوبرا القاهرة وسينما هونولولو الشتوي وفندق سافوي بالأقصر وفندق آمون في أسوان» ، واقترحت بيع شركات أخري بنظام اتحاد العاملين «مصر للتجارة الخارجية والمصرية العامة للورش».

بيعت بعض هذه الشركات بالفعل.. إلا أن السؤال الأهم يقف ساكنا ينتظر الإجابة ، فهل توسطت «يونيكاب» في البيع أم تدخلت شركة أخري منافسة لتأخذ عمولة البيع وهي عمولة تتراوح ما بين اثنين في المائة وعشرة في المائة.. فحسب ما قاله وزير الاستثمار المسئول عن الخصخصة فإنها لم تدخل في صفقة من صفقات الخصخصة بعد عام ١٩٩٨ ، وهى إجابة لا تسمن ولا تغنى عن جوع ، تقف الأحداث وطبائع الأمور حائلا دون الأخذ بها ، حيث لا يمكن أن تؤسس شركة يقف خلفها صهر الرئيس ومن معه من محاسيب الحكومة ، دون أن يكون لها دور واضح وظاهر ، أو أن تكون قد اكتفت بعامين بعد مرحلة التأسيس ، دون حصاد ما انشئت من اجله ودخل إلى خزائن أصحابها بالملايين ، الإجابة الشافية ربما تكون خافية حتى الآن إلا أن التاريخ لا يستر كثيرا ، ولا يحتفظ بالأسرار على هوى أصحابها مهما طال الزمن .

الفصل الثاني

(ياوران) جمهورية الفساد

بالإضافة لما سبق .. هناك العديد ممن فتحنا ملفاتهم قبل أن يفكر أحد في فتحها ، ربما خوفا من سطوتهم ، فبدأنا ب«دلوعة» الحزب الحاكم، ومحتكر الحديد «أحمد عز»، الذي كانت لنا معه صولات وجولات داخل المحاكم وخارجها ، ومن بعده فتحنا ملفات « وزراء البيزنس »، منصور ، المغربى، جرانة، الجبلى، رشيد، وأباظة، الذين ملكوا حقائب النقل، الصحة، الزراعة، الإسكان، السياحة، الصناعة، ومن بعدهم المليارديرات من خارج دائرة الحكم المباشر، أى «الياوران» دون حقيبة وزارية ، محمد أبو العينين ونجيب ساويرس ومحمد شفيق جبر، ومحمد نصير ، ومجدي راسخ وحسين سالم ، كل على حدة ولمدة ١٤ حلقة متواصلة، ثم من بعدهم إبراهيم كامل أبو العيون ، معتز الألفي ، الإخوان غبور ، وآل طلعت مصطفي ، الذين طالما استمتعوا بركوب طائرة الرئيس، وحفلوا بما لذ وطاب من توكيلات ومصالح اعتاد عليها اقتصادهم العائلى، كلها تخرج من خزائن البنوك دون أن تعود، لأن توكيلا علويا منحهم حق الأخذ دون رد ، كل ذلك قبل أن تقوم ثورة ٢٥يناير وتفتح هذه الملفات مجدداً ، ويدعي البعض أنه اكتشف من الفساد مفاجئآته وبحوره وأنهره دون أن يشير من اجتلس ما كتبناه ، ولو للأمانة المهنية لمن كان سباقا في فتحها ، قبل دخول أصحابها إلي السجن .

... كانت البداية مع فتح ملفاتهم في عدد الكرامة الرابع عشر الصادر بتاريخ ٣ يناير من عام ٢٠٠٦ مع هذا الموضوع الذي استحالت فرصة العثور علي نسخة مكتوبة منه في أرشيف الجريدة .. لذا نكتفي بنشر صورة زنكوغرافية منه لتسجيل التاريخ ..



تقارير وتحقيقات

الكرامة

فصل جديد فى قصة صعود «دلوعة» الأسرة الحاكمة «أحمد عز»

«عبود» مصر الثانى.. يغير الوزراء ويلعب فى القوانين.. ويمول التزوير

■ الوجه الرومانسى فتح له خزائن نقابة الأشراف، ومكنه من أموال البنوك
■ قناع رجل الصناعة استخدمه فى السيطرة على أكبر شركات الحديد إنتاجا وفى تدمير قلعة الصناعة الوطنية فى حلوان وخطف عملائها

قفزت ثروته من أقل من ٢ مليون جنيه إلى ٢٤ مليارا فى سنوات معدودة.. ولم يسأله أحد. من أين لك هذا؟!.. ونحن مستعدون لنشر أى رد منه بخصوص ثروته.. سواء أكثر أو أقل..

■ القناع الموالى للأسرة الحاكمة فتح له الباب

صورة رقم (٣٤)

... وفي العدد التالي كان هذا الموضوع كاشفا للأعمال القذرة التي مارسها أحمد عز في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠٠٥ .



تقارير وتحقيقات

الكرامة

تحقق ما توقعته «الكرامة»

«الدلوعة» مسح اسم مجمع الدخيلة من الوجود ويخطط لدمجها فى شركته «التعبانة»

تفاصيل العمليات القذرة التى مولها أحمد عز فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

■ الإغراءات المالية لصغار المساهمين ومساهمات المال العام سهلت له تمرير عملية تغيير الاسم والسيطرة الكاملة على سوق الحديد
■ لم يهتم بدائرته أثناء الانتخابات فغاب عنها تماما، وتفرغ لمتابعة باقى الدوائر من روكسى.. وتولت الحكومة تسهيل فوزه بالقيد الجماعى والتهديد والوعيد
■ منافسه يؤكد أن التزوير كان مفضوحا فى منوف.. وصحف الحكومة نشرت خبر فوزه قبل انتهاء فرز الأصوات

صورة رقم (٣٥)

وفي الأسبوع الثالث كشفنا أيضا قصة «أحمد عز» وكيف تمدد في المناصب ، في فترة أقل من أن تكون وجيزة .. وكان الموضوع بعنوان « الديناصور الحديدي والذين معه كيف خربوها وقعدوا علي تلها ؟



الفصل الرابع في قصة دولة الأسرة الحاكمة أحمد عز

الديناصور الحديدي والذين معه كيف خربوها وقعدوا على تلها؟

"يتمدد على ٢٠ منصبا مهما إضافة لموقعه في الحزب الحاكم وأمانة سياساته وينسج شبكة علاقات عنكبوتية هائلة"

المال والسلطة ■ شارك بقوة في تشريد آلاف الأسر من العاملين في قطاع المقاولات وهو صاحب اقتراح ضم التامينات لوزارة صديقه يوسف بطرس غالي

لماذا صرخ وزير الصناعة

صورة رقم (٣٦)

واستمرت الحرب علي رأس الفساد ، طوال السنين التي سبقت ثورة يناير ابتداء من يناير ٢٠٠٥ .. ومن فصولها كان الموضوع التالي :

جمهورية «الرئيس» أحمد عز !



جمهورية «الرئيس» أحمد عز

يدير الاقتصاد المصرى بدلا من يوسف غالى ليحمى إمبراطورية رجال الأعمال

فاز على سرور والشاذلى وعزمى وحول الحزب الوطنى إلى محمية تبعية مملوكة لخزانته

صورة رقم (٣٧)

فى جمهورية «الاستفادة العظمى» من كل شيء على أرض هذا البلد ، يقف وحده ومـن ورائـه أقرانـه وتـابعوه ، ممـن يمثلـون حكومـة النهـب العـام لثـروات الشـعب ومقدراته، باعت الدولة البنوك فكان أول المستفيدين ، وباعت القطاع العـام فاستولى على شركة الدخيلة فى غمضة عين ، ..أرباحه فى السنوات الثلاث الأخيرة كما تشير تقارير البورصة ، بلغت ١٠١٪ مـن رأس المـال المـدفوع في عـام ٢٠٠٤، فيمـا زادت النسبة في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٠٪، بينما سجلت الأرباح في عام ٢٠٠٥ ١٧٤٪ في حين تؤكد البيانات والمعلومات أن أرباح الدخيلـة تبلـغ ٤٢٥٪ مـن رأس المـال المـدفوع

وهو ما يعني أن شركة عز الدخيلة إستردت رأس المال خلال السنوات الثلاث الماضية أربعة مرات بينما بلغت أرباح «العز» لحديد التسليح ٥٧٪ من قيمة رأس مال الشركة المدفوع وارتفعت في ٢٠٠٥ إلى ٩٧٪ بينما سجلت أعلى أرباح ٢٠٣٪ من رأس المال المدفوع عام ٢٠٠٦ !

كل ذلك وأكثر لا يعنى سوى نقطة فى بحر الرجل القوى المسيطر على الحزب الحاكم ، الشهير بحوت الحديد المهندس أحمد عبد العزيز عز ، أو «عدو الشعب» رقم١ الذى تسبب فى إغلاق أبواب الرزق فى وجه قطاع عريض من شركات المقاولات ومصانع الحديد ، بما تحويه من بشر بلغ عددهم فى أقل التقديرات نحو ٥ ملايين مواطن ، ثم أخيرا الوقوف خلف سرقة الفرحة بالعلاوة التى قررها الرئيس فى عيد العمال ، عن طريق الحيلولة دون تحقيق الهدف منها ، والحفاظ لنفسه وأعضاء جمهوريته «لنهب خيرات البلاد» على كل الحقوق التى اكتسبوها من عملية الزواج الكاثوليكى بالسلطة ،وبحسب وصف صحيفة « الفاينانشيال تايمز» البريطانية لعز فى ملحق خاص عن مصر صدر نهاية العام الماضى فهو :« صاحب نفوذ هائل سواء كان رجل أعمال أو سياسيا ونفوذه يتنامي منذ أن انضم بشكل واضح للحزب الوطني عام ٢٠٠٠ ، وأصبح من قياداته في فترة وجيزة » .

«عز رفع الأسعار وليس بطرس غالى » مقولة أصبحت بين الخبراء يتندرون بها عند تعرضهم للتعليق على هذه السرقة الرهيبة لأقوات الغلابة الذين فرحوا بالعلاوة ، ثم « يا فرحة ما تمت خدها الغراب وطار » ، فجميعهم يؤكدون أن «من يدير الاقتصاد المصري حاليا هو أحمد عز الذي أصبح - علي حد قولهم - المحدد للسياسة المالية بدلا من يوسف بطرس غالي وزير المالية. ولكونه من كبار رجال الأعمال، فهو يعمل علي حماية مصالحه فى المقام الأول ثم تأتى مصالحهم بعد ذلك ، هؤلاء دللوا ومعهم قطاع عريض من المضارين من ارتفاع الأسعار ، بأن عز كان يحصل على الغاز بسعر المتر ٣٧ قرشا ، بينما كان سائق التاكسى يحصل عليه بسعر ٤٥ قرشا للمتر ، وفى الزيادة الوهمية التى قررها لنفسه يشترى عز المتر بسعر ٥٧ قرشا ، وهو ما يعنى أن الفارق بينه وسائق التاكسى يبلغ ١٢ قرشا فقط ! ، فيما يبيع الحديد بالأسعار العالمية ، ويحصل في ذات الوقت على دعم حكومى يبلغ نحو جنيهين فى المتر الواحد من الغاز !

«دولة» أحمد عز تتفرع وتتوغل فى كل شيئ فى مصر ، بداية من الحزب الوطنى الذى أحكم السيطرة عليه ، عن طريق اللعب على الرأسين الكبيرين فى الحزب ، « اونكل وابن اونكل» ليضمن بذلك الحسنيين ، الترسيخ والتمهيد لجلوس الوريث ، ثم رسم ملامح المقعد الذى يناسبه فى كعكة الحكم « القادم » بحسب المخطط ،.. وصولا إلى السيطرة على ذمم وأيادى نواب الوطنى داخل البرلمان ، بالموافقة على ما يريد تمريره داخل المجلس على طريقة « موافقة » ! ، فكلما زاد دوره في الحزب زاد عدد مصانعه ونمت ثروته وزادت أرباحه وتجاوز الجميع عن أي ثرثرة حاقدة عن احتكاراته! ، ومن خلفه انتفخ دور رجال الأعمال وأبناء البيزنس وتحولت مصر إلي محمية طبيعية لرحلاتهم ونزواتهم في السياسة وهم الذين لا يملكون أولياتها ولا مبادئها ولا نظرياتها ، فيما يملكون بالطبع الرغبة الجامحة فى استغلال مكاسبها .

دولته الخاصة تتمثل فيما يجمعه من مناصب ، تتنوع ما بين رئاسة لجنة الخطة والموازنة في البرلمان وأمانة العضوية بالحزب وعضوية مكتب أمانة السياسات ، بالإضافة إلي عدة مواقع أخري منها علي سبيل المثال عضوية مجلس إدارة معهد التخطيط القومي و مجلس إدارة شركة الكهرباء ومجلس إدارة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وهو رئيس مدينة السادات الصناعة بالإضافة إلي عضويته في جمعيات ومنظمات أهلية أخري، ثم عمله الخاص بوصفه المحتكر لصناعة استراتيجية هي الحديد بالإضافة لعدة مشروعات أخري مثل السيراميك ، ذلك فى بعدها الأول الظاهر ، أما فى بعدها الثانى فهو المتحكم الوحيد فيمن يدخل إلى الحزب ، ومن يخرج منه وهو صاحب نظرية « إعادة ترتيب البيت من الداخل ، فتأجيل انتخابات المحليات لمدة عامين طلبه ليحكم السيطرة وتنفيذ أهدافه ، وكانت انتخابات الشورى هى البروفة الأولى ليثبت انه قادر على أن يكون الرجل الأول فى مكانه ، وبعد أن اطمأن جاءت المحليات ليتلقى فيها هزيمة ، يحاول الآن تلافيها بعد نجح بعض الأمناء المحسوبين على سلفه ، فى تغيير القوائم التى وضعها ، وهو ما أحدث ثورة عارمة داخل الحزب ، فلم يجد بدا من أن يعد الثائرين بتغيير هؤلاء !

دولة احمد عز نتجت عن دعم هائل يتلقاه من الرئيس والوريث ، دعم جعله يستغل ويبسط نفوذه على مقدرات مصر كلها دون منازع ، حيث لم تصادف مصر منذ عهد محمد على باشا حتى اليوم شخصا يتمتع بكل هذه السطوة ، فما يخططه

ينفذه ، وما يفكر فيه واجب التطبيق ، وإذا حاول البعض الوصول إليه فشل وعاد يجر أذيال الخيبة والندم ، فعز الذى غير لائحة الانتخابات بالحزب ، وجعل الانتخابات تجرى كل سنتين لأمناء العموم ، بعد أن كانت تجرى كل ٥ سنوات ثم عاد ليضيف إلى اللائحة لتصبح –سنويا- بالنسبة لـ ٢٥ ٪ من أعضاء الوحدات ، باستثناء أمنائها فيكون انتخابهم كل ٤ سنوات ، لينتج عن ذلك التخلص من كل بقايا الحرس القديم ، حتى لو أدى الأمر إلى التدخل فى اختصاصات أحد أهم هؤلاء ، وهو الدكتور زكريا عزمى ، الذى تيقن مؤخرا من أن سطوة عز هى المستقبل ، فهو يقود الجناح الذى يملك كل مقومات الفوز ، فعاد « صاغرا » إليه .. ليتفق الطرفان على عدم التدخل فى اختصاصات الأخر ، أو الاقتراب من منطقة نفوذه ، حتى بات تعليق عدد كبير من كوادر الحزب يقول: « بعد إيه ما عز خلاص قعد وربع رجليه ! ».

لم يكن الصراع بين عز وزكريا هو الأول من نوعه، قبل ذلك فعلها عز مع د. فتحي سرور، في قاعة المجلس ،عندما أعطي «عز» الإشارة بيديه لنواب الوطني للوقوف اعتراضاً علي د. سرور، ومع الوقوف تصفيق مرتفع، بعد وصلة الاعتراض علي سرور، أرسل عز من موقعه البالغ النفوذ ورقة للدكتور سرور، فما كان من الأخير إلا أن مزق الورقة وألقي بها في سلة المهملات! ،ما بين واقعة الاعتراض علي سرور، وواقعة تحدي زكريا عزمي داخل الحزب ، أو تحت قبة المجلس ،فى مسألة استقالة عماد الجلدة أو إسقاط عضويته ، بما مثلته من خلاف بين الطرفين ، مر أحمد عز علي آخر بقايا نفوذ «كمال الشاذلي»، وآخر ما يملك «دائرة الباجور في الشوري»، اختار الشاذلي مرشحاً من أتباعه فأصر أحمد عز علي اختيار مرشح آخر، مجرد «كتف قانوني» بتعبير أهل الرياضة للشاذلي في عقر داره !، المثير أن معظم انتصارات عز في صراعه العلني مع قيادات الحزب من نوع «أسوأ الانتصارات»، ربما لأن أمين التنظيم يتعامل في السياسة بأساليب الاقتصاد، فإمبراطور الحديد يسكن تحت جلده، ويجري في شرايينه مجري الدماء ، وهو كمحتكر يمثل الصورة المتوحشة للاقتصاد، فالاحتكار وحش يلتهم بسطوته وسيطرته علي الأسواق كل من يقف في طريقه، ثمة تشابه بين نموذج الاحتكار المتوحش في الأسواق، وبين صراعات أحمد عز مع قيادات الحزب الوطني، ثمة إحساس بقوة ونفوذ هائلين يسيطران في هذه المواقف علي أحمد عز .

النفوذ فى دولة احمد عز على نواب الوطنى لديه موجود، إلا انه كان موجوداً أيام

كمال الشاذلي، والصراعات بين قيادات الحزب ليست وليدة اليوم، ولكنها كانت تجري وفق قواعد السياسة بشكل غير مباشر وفي الكواليس ، لكن خلافات «عز» الأخيرة تجري دائماً علي الهواء مباشرة!!، فتبدو كإعلان عن نفوذ لم يعد يكتفي بلعب دور خلف كواليس المسرح، فبدأ بالدكتور فتحي سرور ومر بكمال الشاذلي وأخيراً مع د. زكريا عزمي، والسؤال البديهي من هي الشخصية التالية التي سيهز عز نفوذها؟! ، الإجابة ربما تكون غير متوافقة مع ما يعلنه بعض أعضاء الحزب الوطنى عن سعى عز لتمهيد الطريق أمام الوريث ، لخلافة الرئيس .. فكل ما يفعله ومعه سفراء جهنم فى دولته المتوحشة ، لا ينبئ بتعاظم نفوذ جمال مبارك، بل إنها تأكل من هذا النفوذ، وتتغذي عليه ، فمن قال إن « توليع » حياة الناس بنار الأسعار يمهد لجلوس جمال مبارك علي عرش أبيه ؟ ومن يمكنه الجزم باستمرار صبر الناس على ما تفعله حكومة رجال الأعمال ، المدعومة من جمال نفسه سياسيا وبفلوس عز من خراب ؟

«الرئيس» احمد عز أو « الراجل الكبير» كما يطلق عليه رجاله والعاملون معه ، داخل الحزب والمصانع ، لم يكن بالطبع يسمح لأحد .. سواء من الحكومة أو من خارجها أن يتطاول عليه ، ويحاول دفعه ومن معه إلى المساهمة فى تمويل العلاوة ، فالرجل يتحدث دائما من داخل محفظته المتخمة بما حصل عليه «زورا وبهتانا» من ثروة الشعب الغلبان ، لذا كانت الموافقة على ما اقترحه من زيادات فى الأسعار ، مدعومة بوليمة فاخرة فى فندق هيلتون ، مساء الأحد ٤ مايو أى قبيل إقرار الزيادة بليلة واحدة ، وبعد انتهاء الوليمة الفاخرة، بدأ النقاش حول الزيادة المقترحة على أسعار الوقود والسجائر وزيادة رسوم تراخيص السيارات، لتدبير الموارد للعلاوة الجديدة، وهو ما فجر اعتراض الدكتور عبد الأحد جمال الدين زعيم الأغلبية، خشية من أن يؤدي ذلك إلى إحراج الرئيس مبارك، بعد أيام قليلة من إقراره الزيادة في الرواتب ، إلا أن عز اصطحب عبد الأحد إلى جلسة انفرادية لم تتجاوز ربع ساعة تراجع خلالها الأخير عن موقفه بعدما اقتنع بوجهة نظر زعيم التنظيم، ليخرج بعدها مؤكدا أن الزيادة ستصب في مصلحة المواطنين محدودي الدخل ولن يكون لها تأثير عليهم !

عدد آخر من النواب اعترضوا أيضا على قرارات عز ، إلا أنه هددهم بإصدار

قرارات لن تكون في صالحهم مستقبلا وستؤدي إلى استبعادهم من عضوية الحزب في الانتخابات القادمة، بسبب الخروج عن الالتزام الحزبي ،.. قبل نهاية الاجتماع الذى انتهى فجرا ، تم توزيع كارنيهات مرقمة على النواب، بهدف ضبط عملية التصويت ، وكشف أسماء الموافقين والمعترضين، فالموافقة لم تكن برفع الأيدي وإنما كانت بالاسم ! ، ..البعض يؤكد أن «عز» يريد أن يخرج من صورة «الممول للحزب »، ويتمنى تحطيم صورته كخزانة عامرة بالنقود فقط ، وبات يكره لقب ملياردير الحزب، ليتحول هذا الكره إلى شهوة سياسية تبدو المحرك الأول في اختيار معاركه وخصومه ومنافسيه، ففى كل هذه المعارك لم يكتف عز بالمنافسين داخل الحزب ، فالناس أيضا صاروا منافسين له ، يعمل دائما على الفوز عليهم سواء بسطوة الاحتكار ،أو بسطوة السيطرة على دوائر صنع القرار ولعل قصة تبنيه للزيادة الأخيرة فى الأسعار ، ومنعه أعضاء لجنة الخطة والموازنة من المعارضة من حضور الاجتماع الخاص بها ، ثم إحكام السيطرة على اعتراضات النواب من الوطنى ليجعل موافقتهم إجبارية ، ابلغ الأدلة على انه يعمل وفق سياسة محددة يهدف من ورائها إلى شيئ يدور فى الخلفية ، ففي كل مرة يتعرض نفوذ جمال مبارك وشعبيته لمزيد من التآكل، بل ان شرعية النظام كله وقوته باتت على المحك ، حيث الغضب الكامن ينبئ عن انفجار قادم لا محالة ، سيطيح بالجميع .. ليبقى السؤال الأهم هل ستظل استفادة احمد عز قائمة من هذا الانفجار ؟ وما هى القوة الخفية التى ستدعمه ليستمر فى دبح الأقوات ويرسخ إمبراطوريته الخاصة بعيدا عن البيت الذى تربى فيه .. وبعد هل يتذكر احد ما قاله الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل عقب خروجه من المعتقل ، بعد تولى مبارك للسلطة وهو يتحدث عن الجماعات الإسلامية التي رباها السادات فقتلته ؟ وكيف خرج حواره مع مفيد فوزى بعنوان «خطورة أن تربي نمراً في بيتك» ؟ ربما !!!

إمبراطورية عز لا تنتهي بعد أن وضع البلاد كلها في جيبه الخلفي ، مضافا إليها «رأس النظام ووريثة» الذي كان يعده للجلوس علي عرشه لحماية مكتسبات ٣٠ سنة من حكم مصر .

الوحيد الذى استفاد من «الدخيلة»

الأمثلة كثيرة لمخربى هذا العصر ، إلا أن الألفة والإمبراطور .. هو حوت الحديد محتكر كل شيء فى مصر «دلوعة» بيت الحكم أحمد عز ، وهو حين تذكره لابد أن

تتسائل .. هل صادفت مصر فى تاريخها الحديث - منذ عهد محمد على باشا حتى اليوم شخصا يتمتع بكل هذه السطوة ؟ ، التى فى محصلتها حصل من البنوك على قروض تعدت ٦,٥٠ مليار جنيه مصرى ، ثم رفع سعر الحديد ومنتجاته فكانت النتيجة أن تعطلت أعمال البناء وأفلس المقاولون ، وتشردت نسبة كبيرة من أبناء الشعب الذين يعملون فى ذلك النشاط ، ولم تقتصر إنجازاته فى التخريب على ذلك ، بل امتدت إلى إلحاق الضرر البالغ بالصناعات الهندسية ثلاجات غسالات بوتاجازات .. إلخ ... نتيجة رفعه لأسعار الصاج إنتاج شركة الدخيلة ، التى عطل إنتاجها وأضر بمالكى أسهمها ، بعد أن احتكر خامات الحديد DRI والبليت .

كل ذلك أدى إلى أن تعمل شركة الدخيلة بنصف طاقتها ، ليتمكن أخيرا من الاستيلاء عليها ، فحصل على خامات بسعر التكلفة بدعوى أنه من كبار العملاء. وعندما طلبت شركة «بشاى» للصلب شراء البليت من الدخيلة ، بأسعار تزيد خمسين جنيها على أى أسعار متاحة لديهم لم يعيروها أى انتباه ، فحصل احمد عز على البليت بدون دفع ، وبتسهيلات طويلة المدى فى حين عرضت شركة بشاى للصلب الدفع نقداً أو قبل الاستلام ، دون أى استجابة ، ثم ماذا فعل ؟ .. رفع أسعار منتجاته بصورة حققت له أرباحاً كبيرة سدد بها ديونه ليصبح الكيان المالى الكبير الذى تحملت عبئه البنوك !! ، ثم منع البيع والشراء إلا بمعرفة رجاله وشركاته من أمثال شركة العز للتجارة الخارجية .

نتاج ذلك أنه حقق وربح من فروق أسعار من بعض المنتجات ، وحرم الوكلاء التجاريين من التعامل مع شركة الدخيلة ليحقق لنفسه فروق أسعار خارجية ، ساعد على زيادة الركود فى البلد بحرمان بعض فئات الشعب من البيع والشراء مباشرة من الدخيلة ، وهذه الفئات تعمل تحت سمع وبصر الحكومة والقوانين السارية ، وعندما أفاقت الحكومة وطلبت من وزير الصناعة إعداد رد على فضائح أحمد عز وشرائه لشركة الدخيلة ، جاءت تأشيرة الوزير على خطاب رئاسة مجلس الوزراء ، غريبا بعد أن أحال الأمر برمته للمشكو فى حقه ، عندما أشّار بجملة « يمكن طلب رد من شركة عز الدخيلة بصورة ودية » أى أن الوزير اعترف بصفة نهائية أن الشركة هى شركة عز الدخيلة ، وأن الطلب يكون بصورة ودية خوفاً على شعور السيد/ أحمد عز الذى دافع عن عمل جمنزيوم لسيادة الوزير بمكتبه من أموال الشعب ، ليستمر الاحتكار

ونتائجه المتمثلة في أرباح خرافية تدخل جيوب عز ، لا ينبع فقط من احتكاره حصة الأسد من الإنتاج وإنما من المساندة والدعم الحكوميين لهذا الاحتكار ، أول الشواهد على هذه العملية هو أنه يجمع في نفس الوقت بين هذا الثقل الاقتصادي في هذه الصناعة ، وبين عضوية لجنة سياسات الحزب الوطني مركز صنع السياسة الاقتصادية، في الحزب الوطني والحكومة ، الشئ الآخر هو أنه رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ، وهي اللجنة التي تدرس وتشرف على الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية ، التي تستهلك القدر الأكبر من حديد التسليح ، وبهذا يضع العرض والطلب والتشريع والقرار الاقتصادي التنفيذ في يد واحدة ، ثم تبقى الصلة الأهم والتى توصف بأنها الوصفة السحرية لوصول أحمد عز إلى قمة إمبراطوريته ، وهى العلاقة الوثيقة بأمين سياسات الحزب الوطنى جمال مبارك ، وكما قال بعض العالمين ببواطن الأمور ، أن عز منذ نحو عشرة أعوام أو أكثر قيلا لم يكن يملك ثمن شقة ، ينفصل بها عن صهرة نقيب الأشراف أحمد كامل ياسين ، حيث تزوج فى غرفة بشقة والد زوجته فى الزمالك ، إلى أن حدثت النقلة الكبرى فى حياته بلقائة بالوريث !!

هل اكتفي عز بما يحصل عليه ؟ بالطبع لا .. حيث دخل «الكاتب» معركة ضارية معه حول اتهامه بالوثائق بوقوفه خلف سرقات قضبان السكك الحديدية الغنية بالبليت وهو الخام الرئيسي في تصنيع حديد التسليح ، ليضحك علي الجميع ، ويرفع الأسعار تعللا بأن البليت ارتفعت أسعاره عالميا ، بينما هو يجيش العصابات لتسرق وتقطع هذه القضبان لتذهب إليه ورفاقه ليسكتوا عنه ، فيربح الجميع بينما تخسر مصر ، سرقوا لحسابه خطوطا بأكملها ، منها خط سكك حديد العريش الفردان بأكمله ، أكثر من أربعين كيلو مترا ، والخط المتوجه لمشروع فوسفات أبو طرطور ، ولم ينس في معرض ذلك أن يوصي بسرقة خط السكك الحديدية المؤدي لمصنع الحديد والصلب ، بهدف تخسيره فينقض عليه ضمن خطط الخصخصة التي كان أول من استفاد منها ، عبر استيلاءه علي مصنع حديد الدخيلة ..

بالمستندات .. القضبان المسروقة تذهب لمصانع أحمد عز



ملف

الكرامة 03

عماد الصابر يكتب:

لهذا تساءلنا عن تورطه.. ونؤكد استفادته بحكم قضائي

بالمستندات.. القضبان المسروقة تذهب لمصانع أحمد عز

ما نشرناه كان يهدف للإشارة إلى جريمة في حق الوطن والمواطن

نكتفي بنشر عينه مما لدينا وموعدنا ساحة القضاء

اعتراف المتهمين يؤكد ما نشرته «الكرامة» حول سرقة الحديد

إضاءة

عزازي علي عزازي

سرايا... أضعف الإيمان

صورة رقم (٣٨)

حينما فتحنا ملف سرقات الحديد فى مصر ،لم نكن نضمر أى خصومة شخصية مع أحد ، ولم تكن افتتاحية الملف سوى جرس إنذار للجميع لينظر حوله ، ويصلح من أمور المحيطين به ، ويمنع الاستسهال بهدف الربح ، بحيث نتمكن كدولة وأفراد من الحيلولة دون انتشار سرقات الحديد ، خاصة إذا كان هذا الفرد يملك المال والصولجان ، كنا نشير ونلمح بغية أن يلتفت من بيدهم الأمر إلى من أوكلوا إليهم مهمة توريد أو شراء الخردة ، لأن انتشار الظاهرة سببها وجود منافذ مرحبة ، وأحضان مستعدة للتلقى ودفع الثمن مادام رخيصا ، كما أن انتشارها أيضا جاء متزامنا مع رفع الأسعار ، وهو ما أدى إلى زحف اللصوص إلى أملاك الدولة التى لا

تجد من يحرسها ، ثم التوجه بها إلى وسطاء وتجار يعلمون كيفية تصريفها ، لدى من لا يسأل عن المصدر وكأنه لا يقرأ الصحف ، ولا يهمه إلا من يترصده ليقاضيه بدلا من التعامل بشفافية فى إصلاح الأمور ، وفيها حماية وتأمين لممتلكات دولة أعطته الكثير ، وحولته من مجرد عازف للدرامز إلى ملياردير يشار إليه بالبنان !

ما نشرناه لم يكن مبتورا أو قاصرا على الإشارة ، وإثارة حفيظة المسؤولين بالصمت وقبول أن يكونوا سببا فيما يحدث لقضبان السكك الحديدية ، كما لم يكن كلاما نخالف به مثياق شرف أقسمنا على احترامه ، كنا نهدف إلى الإشارة لجريمة تحدث فى حق الوطن والمواطن ، ثم أرجأنا نشر ما لدينا من وثائق انتظارا ، لرد يوضح اكتشاف الكارثة واتخاذ إجراءات للحيلولة دون تكراره ، وهنا كان النشر سيصبح مغايرا ، وبدلا من أن يرد من لم نتهمه بما ادعاه ، لنوضح له الأمر ، أو يتحرى دقة ما نشرناه فيحصل على فرصة عمرة ، بفعل غير مسبوق يعيد إليه ثقة الجماهير من جديد ، آثر أن يسير على نفس منوال استعراض العضلات ، فأغلق عقله واستمع لمن أرادوا توريطه وهم يعلمون أن « الكرامة » ، لم تتعود نشر ما يجعلها صغيرة وسط الصغار ، أنما تعودت دائما ، أن تكون كبيرة بأدائها المهنى ، لأنها تتحرى الدقة فيما تسمع ، فتحققه مهنيا مهما طالت مدة التحقيق والتحقق ، فيما لا تتقدم إلى منبر النشر إلا إذا استوثقت مما تقول ، وهو ما غم على المهندس أحمد عز تحت وطأة خداع من نصحوه بمقاضاتنا تأكيدا لسطوته ومسايرة لهوجة حبس الصحفيين ، أو لنفاق ممجوج بهدف الحصول على مكسب أو مصالحه ، غم على الرجل فأغمض عينيه وسلم نفسه للغضب الذى يذهب العقول فذهب إلى ساحة لا نخشاها ، ونجل أحكامها التى لن تعترف إلا بالوثائق والأسانيد التى استندنا إليها خلال تحر استمر لأكثر من شهرين ، لتجميع الأدلة التى لو طلبها وديا معترفا بوجود قصور فى شركاته لمنحناها له عن طيب خاطر .

ولأن أول الغيث قطره فما سنذكره اليوم كوثيقة ، ليس سوى عينة مما جمعناه ، مضافا إلى ما ذكرته المصادر من تجار الخردة ونحتفظ بتسجيلات لهم إلى يوم الفصل ، وليقرأ معنا المهندس عز الذى وصفناه بالمستفيد وهو أمر منطقى يخضع للسوق شراء وبيعا ، فاتهمنا بالقذف والسب فى حقه ، نص حكم محكمة جنايات دمنهور فى القضية رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٠٨ ورقم ١٥٩ لنفس العام كلى ، وموضوعها « سرقة »

قطع ومسامير حديدية مملوكة لهيئة السكة الحديد« والمخصصة للمنفعة العامة ، » وهو الموضوع الذى أحيل متهمان بسببه إلى المحكمة ، التى نظرتها بجلسة ٢٩ مارس ٢٠٠٨، وترافعت النيابة يومها بالدفع بأنه فى يوم ١٨ يناير ٢٠٠٨ بدائرة مركز بدر محافظة البحيرة ، سرق المتهمان المهمات « قطع ومسامير حديدية » مملوكة لهيئة السكة الحديد ، المخصصة للمنفعة العامة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٣١٦ مكرر ، ثانيا من قانون العقوبات وركنت فى إثبات الاتهام قبلهما إلى شهادة ضابط الواقعة وأفراد من هيئة السكة الحديد .

ضابط الواقعة شهد أنه وحال مروره لمراقبة الحالة الأمنية فى دائرة عملة ، قرية عبد السلام عارف ضبط السيارة قيادة المتهم الأول ، ويرافقه المتهم الثانى ، وهى محملة بحمولة من الحديد الخاص بهيئة السكة الحديد ، وبسؤالهما تفصيلا عن مصدر الحمولة قررا أنها تخص شخصًا آخر ذكرا اسمه ، وباستجواب المتهمين قررا إن هذه الحمولة تخص شخص يدعى محمد الطباخ ، وكانت معبأة فى شكاير ومحملة فى سيارة معطلة على الطريق ، فقاما بنقلها إلى سيارة المتهم الأول ورافقه الثانى لتوصيلها إلى مصنع حديد عز لقاء أجر معين ، ولم يعلما بأنها تخص هيئة السكة الحديد ، وأنكرا ما أسند إليهما من اتهام بالسرقة ، أو العلم بأنها مسروقة من الهيئة المذكورة ! .

إلى هنا نكتفى مماورد بالحكم حيث اعتراف المتهمين بأن الحمولة كانت موجهة إلى مصانع عز للحديد ، وهو السبب الرئيسى الذى جعلنا نتساءل ، دون أن نوجه اتهاما بعينه لأحد ، فمضمون الأوراق التى بحوزتنا يؤكد دخول الحديد المسروق إلى مصانعه كغيرة ممن وصفهم التجار بالكبار خاصة قضبان السكك الحديدية ، الأكثر غنى بالبليت ، وهو لا يعنى سوى أمر واحد هو تواطؤ بعض العاملين معه لإدخال هذا المسروقات إلى المصنع ، ربما للحصول على مكاسب يحققها فارق السعر بين المسروق والطبيعى القادم عبر فواتير ومناقصات ، نحن حتى الآن لم ندفع بعلم المهندس عز بما يجرى ، إلا أننا أيضا لا نبرئه من المسؤولية السياسية على أقل تقدير ، فهو النائب أمين تنظيم حزب الحكومة صاحب الكلمة المسموعة من الجميع ، وهذه المسؤوليات تجعله أكثر وعيا بما يحدث على الأقل فى المجتمع من حوله ، ليحتاط من أن يزج باسمه أو مصانعه خاصة والأمر شديد الصلة به ، فهو الأكثر استحواذا على الصناعة فى مصر ،

يعنى كبيرها المفروض فيه أن يكون بالفعل شاهبندر التجار العالم بكيفية الوقاية لنفسه ، وللمجتمع خاصة أن رفعه لسعر الخردة والحديد أسال لعاب اللصوص ، وعمل على انتشار ظاهرة سرقة قضبان السكك الحديدية المملوكة للدولة التى رفعته إلى منصبه وساعدته على ملء خزائنه ! .

خدعة تخفيض أسعار الحديد كما يفسرها تجار « لخردة »

لأنه لم يجد من يوقف احتكاره فإنه يفعل ما يشاء ولعل ما قاله في ندوة عقدت بالأهرام منذ عام تقريبا يبرر احتكاره ،حين قال إنه مثل من يقود سيارة في طريق سريع لم يجد يافطة تقول إن السرعة علي هذا الطريق كذا،.. أو أن هناك مطبا أو مستشفي فبالتالي فإن قائد السيارة سيقود سيارته وفقا لرغبته إن أراد أن يسير بسرعة أو بهدوء مما يعني أنه يفعل ما يشاء في السوق لأنه لم يجد قانونا يمنعه من الاحتكار أو جهازا أو آلية تمنعه من الزيادات غير المبررة للحديد ، ليكون المستفيد الوحيد من كل شيء ، فصناعة الحديد التى أنشأها الراحل عزيز صدقى ، وقبل رحيله بكى على الموت البطيء الذى تتعرض له شركة الحديد والصلب ، بفعل السم الزعاف الذى يصنعه احمد عز ، ويشربه الجميع مصانع ومنتجين ومستهلكين برعاية نظام هو أحد مظاهر فساده !

صحيفة «الفايننشيال تايمز» البريطانية في ملحق لها عن مصر صدر بداية هذا العام ٢٠٠٨، صدقت على كلامه بالأهرام ووصفته بقولها «أنه الأقوي بنفوذه وأن القوانين لا تردعه والوزراء لا يخيفونه وأنه يفعل ما يشاء،، ففي أيام قليلة حقق،ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة فى تشخيصها لحالة عز فقالت « ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز» ، وتمضى الأيام ويقوم عز بعد أن امتلأت مخازنه بالخردة ، مصدر صناعة «البليت » الرئيسى بتخفيض أسعاره ، حتى أن جمال عمر، العضو المنتدب لشركة «حديد عز»، قال قبل التخفيض

أن الشركة تراجع حالياً أسعار منتجاتها لتتواكب مع التراجعات العالمية في أسعار خامات «البليت» ومخزونها من هذه الخامة، التي تعتمد عليها صناعة الحديد بشكل أساسي ، ومن المعروف أن المصنع الوحيد المتكامل في مصر هو مصنع الدخيلة فله محطة المياه ومحطة الكهرباء الخاصة به، وهي مدخلات الصلب والمكورات التي يصنع منها الحديد الإسفنجي، وهما أصل الصناعة ثم يأتي دور مصانع البليت، ثم مصانع حديد التسليح ، وكلها مصادر قوة له تمكنه من احتكار المنتج والتحكم فى كمية المعروض منه فى السوق !

خفايا تخفيض أسعار حديد عز يكشفها تجار سوق الخردة بالسبتيه ، المنشأ الرئيسى لعز وبوابة دخوله إلى عالم صناعة الحديد وتجارته ، جيث يؤكد أحد التجار ويدعى على كمال أن عز ورفاقه من أصحاب المصانع أوقفوا استقبال وشراء الخردة من التجار ، وتسببوا فى نزول سعرها من ٣٤٠٠ جنيه للطن إلى ٩٠٠ جنيه ، بعد أن قام عدد كبير من التجار بشراء كميات كبيرة بالسعر القديم ، وهو ما تسبب فى خسائر كبيرة ، ويشاركه سعد زغلول أحمد قائلا :« بيوتنا اتخربت وأصحاب مصانع الحديد وعلى رأسهم عز هم السبب ، فى الشهور السبعة الماضية قاموا برفع أسعار الخردة بصورة مبالغ فيها ، وصلت إلى ٤ أضعاف السعر ، واليوم يرفضون شرائها منا » ، ويضيف :« انهيار السوق بدأ من شهر وبالتحديد فى النصف الثانى من رمضان ، فانخفض السعر من ٣٤٠٠ إلى ٢٠٠٠ إلى ١٣٠٠ جنيه ، والآن بدأ فى النزول إلى ٨٠٠ جنيه ، بيوتنا اتخربت وكثير مننا قفلوا محلاتهم !» .

أما أحمد على فيقول :« اول مرة تنزل الاسعار بهذا الشكل ، كانت الأسعار ترتفع وتنزل فى حدود من ٣٠ الى ٥٠ قرشا ، وهو مبلغ معقول ، أما الآن فأصحاب المصانع وعلى رأسهم احمد عز محتكر سوق الحديد والخردة ، بعد أن رفعوا سعر الخردة إلى شكل مبالغ فيه ، وطلبوا من التجار شراء أى كميات مهما كان السعر ، وعليه قمنا بشراء كميات كبيرة بأسعار عالية من التجار الصغار ، وبائعى الروبابيكيا ، وقمنا بتخزينها ، لبيعها بعد العيد ، ثم فوجئنا بهذه الانتكاسة التى أدت إلى خراب بيوت ناس كتير ، وحسبى الله ونعم الوكيل » ، أحد الذين حضروا اللقاء وتبدوا عليه مظاهر الخبرة شارك فى الحديث بشرط عدم ذكر اسمه بصرف النظر على تسجيل صوته وقال :« الظاهر إن هناك مؤامرة على الصناعة كلها لصالح المتآمرين

الذين يلاعبون السوق والحكومة على حد سواء ، فحكاية تخفيض سعر الحديد دى لا تدخل أى عقل ، ويبدو أن عز أراد إيقاف تقرير الاحتكار بشيء ملموس تظهره بمظهر الخاضع لاقتصاد السوق ، بينما هو فى الحقيقة ، يعمل على تعطيش السوق سواء على مستوى سوق الخردة المصدر الأساسى لصناعة خام البليت ، وضرب أسعاره ، بعد أن رفعها بشكل مبالغ فيه ، أدى الى فتح باب واسع للارتزاق عن طريق سرقة الخردة والحديد خاصة قضبان السكك الحديدية ، الأغنى بالخام للانتفاع من رفع السعر ، ثم بيع المسروقات سواء لتجار الروبابيكيا أو إلى أماكن التقطيع ، التى تعيد تدوير البضاعة المسروقة ثم تبيعها للمصانع ومن بينها مصانع عز التى تحصل على نصيب وافر منها ، ومن ثم امتلأت المخازن بالخردة ، متزامنة مع انخفاض سعر البليت فى الخارج !

صوت المصدر لا يزال عبر جهاز الكاسيت متدفقا ، بعد أن اكتشفنا أنه احد التجار الكبار فى منطقة أخرى ، حضر لبحث الأزمة مع باقى التجار ، حيث يضيف : « كان لابد لعز أن يخفض أسعاره ليبدو أمام الدولة والمراقبين أنه يعمل وفق آليات السوق ، بينما الحقيقة غير ذلك .. هو قام ومعه مصانع أخرى بتأمين أنفسهم ، من المخزون للمحافظة على الربح فسعر الخردة المحلية مهما زادت فهى اقل من المستورد فى كل الأحوال أثناء ارتفاع أسعار الأخير ، لذلك فأرباح عز لم تتغير بل ربما تكون قد زادت مع شراءه للخردة بالسعر الأقل ، خاصة مع ازدياد المورد إليه عبر تجار المسروق ، حيث لا أحد يسأل عن مصدر الخردة ، وإذا سأل فالفواتير المضروبة حاضرة .. الهدف من كل ذلك هو البعد عن شراء الخام من الخارج بسعر مرتفع ، إذا زاد مرة أخرى ، لذلك أرجح إن يرفع عز الأسعار مرة أخرى بمجرد تحرك السوق الخارجى ، ليلجأ مرة أخرى إلى السوق المحلية التى يتحكم فى أسعارها ، ويعلم مدى تعطش التجار إلى تصريف البضاعة المكدسة لديهم ! .

القضبان المسروقة تذهب لـ ٤ مصانع على رأسها الدخيلة

ومن القاهرة إلى طنطا تستمر خزانة قلوب تجار الخردة بطول مصر وعرضها تفضى بالأسرار الخاصة بسوقها فى مصر وعلاقة مصانع الحديد بها ، ومن داخل سوق الحدادين كما يسمونه هناك استطلعنا آراء كبار التجار حول علاقتهم بمصانع الحديد وكيفية سير العمل خلال هذه العلاقة ، استمعنا لهم وحصلنا على معلومات

هامة وافقوا على تسجيلها إلى أنهم طلبوا عدم ذكر الأسماء خشية الوقوع تحت براثن اليد الطولي لمن وردت أسماؤهم فى الحديث ، فعن طريقة وصول الخردة إليهم يقول احدهم :« نحن نتسوق الخردة من مخلفات المباني والشركات ومناقصات مخلفات السكة الحديد وبعض المصانع الأخرى ، ويضيف قائلا :قضبان السكك الحديدية تدخل إلى مصانع عز ، فهي تعتبر من الحديد المميز الغنى بالبليت ، ولهذا يكون سعرها ضعف الخردة العادية الخفيفة ، وحتى لا نظلم عز وحده فهذه القضبان تذهب إلى أربعة مصانع هى الدخيلة وحديد بشاى وعز بالسادات ومصنع السويس »

وعن كيفية تجميع هذه المخلفات وبيعها بعيدا عن الطرق الرسمية ، يقول آخر : « هناك أشخاص متعاقدين مع احمد عز يقومون بجمع الخردة لصالحه ، مثل أولاد عبد الشهيد فى القاهرة ، وفى الإسكندرية عائلة المدبولى السيد ويسرى ومحمد ، وهناك أيضا مصنع بشاى وهو تابع لشركة أمريكية مصرية ممنوع على أي ضابط شرطة إليها، وله أيضا متعهدين يحصلون على الخردة من كافة ألاماكن و يقومون بتوريدها إليه ، ويتنهد الرجل قائلا : تعرف أنا لو معايا نقلة قضبان سكة حديد مسروقة ، ها تدخل بسهولة إلى المصانع الأربعة ، ومش لازم يكون معايا ورق إثبات أو فواتير .. المهم البضاعة تكون حاضرة والسعر ٥٠٠ جنيه للنقلة ، يعنى من غير وزن أو بيع بالكيلو، إحنا عارفين القضبان بتروح عند الثلاثة الكبار ، لذلك تلاحظ إن سرقة غطيان البلاعات قلت ، وسرقة القضبان زادت ، لان سعر البلاعات لا يزيد عن ٨٠ قرشا للكيلو ، أما القضبان فيصل سعرها إلى ٣ جنيهات للكيلو ، وده إذا كان مع التاجر الذى اشترى المسروق فاتورة مضروبة ، علشان يبيعها بسعر أزيد ٥٠ قرش يعنى بـ ٣ جنيهات ونصف » .

تاجر ثالث تدخل فى الحوار قائلا :« كل قضبان السكة الحديد بتروح للثلاثة الكبار ، وأكبر كمية بتروح لحديد عز فى الدخيلة والسادات ، لسبب بسيط أنهم فقط الذين يملكون « حلة » تسييح القضبان ، ولو الحكومة عايزة تضبطهم ، لو وقفت المباحث على أبواب المصانع دي هاتمسك ١٠ قضايا كل يوم ، بدون جهد ، بس لازم يعرفوا إن الصنعة بتقول حط القضبان وسط العربية حتى لا يراها أحد ! ، وبعدين لازم المشكلة تتحل من أساسها ، لأن النهارده الحرامية بيدخلوا يسرقوا السكة الحديد عيني عينك ، والحرس هناك زى الخفير اللي شايل خشبة ، لأنه لا يستطيع الضرب

فى المليان ، وكل يوم بنسمع حكاية عن السرقات ، زى التبين مثلا كل يوم الناس بتنضرب بالنهار والحديد بيتسرق تحت عين المخبرين الغلابة ، الحكومة لازم يبقى ليها دور فى منع السرقات وتأمين منشآتها ، لأن أصحاب المصانع سيهمهم الربح ، هم ما سرقوش فعليا لكن اشتروا بضاعة مسروقة ، وكله بيقول وأنا مالي ، وعلى رأى المثل المال السايب يعلم السرقة .

الدور الخفى لعز و«شركاه» فى انتشار سرقات الحديد



التحالف من أجل النهب

فى محضر رسمى: ضبط شحنات مسروقة من هيئة السكة الحديد أثناء توجهها إلى مصانع مدينة السادات

أفلس شركات المقاولات ورفع أسعار الحديد وفتح أبواب مصانعه للحديد المسروق بعد رفع سعر الخردة

منع استيراد الحديد ليظل المتحكم الوحيد فى السوق

صورة رقم (٣٩)

عندما يتسبب احتكار الحديد لصاحبه أحمد عز ، في إفلاس أكثر من ٢٠ ألف شركة مقاولات ، تصبح الشوارع ملتقى للمحتاجين ، وتتحول الأرصفة إلى

مؤتمرات للبحث عن القوت الذى ضاع ، وانصهر فى أفران الحديد ، وكلما اشتد الجوع زاد فكره من السيطرة على العقول ، يحركها كيف يشاء ، تماما مثلما يفعل حوت الحديد في الأسواق ، يشعلها تارة ويعمل على الإيحاء بتهدئتها تارة أخرى ، هذا هو واقع الأشياء في مصر الآن وحشية مطلقة ، وتوجيه للشارع لكى يفعل ما يمليه على ظرف الجوع ، ثم صراخ ممن تسبب فى كل ذلك ووقف خلفه « الحقونى الناس بتشتمنى .. الحق يا قاضى سبونى وقذفونى » ، ضاربا المثل الشعبي القائل : « ضربنى وبكى وسبقنى واشتكى » ، ملحنا ومغنى بلحن الزيف والخداع ، مفترضا فى الجميع سذاجة غبية غير متوافرة فى الأسواق ، فما كان وسيظل مستمرا هو الحديث عن المسؤولية السياسية ، ليس هذا فحسب بل عن المسؤولية الجنائية أيضا .

عندما تساءلنا لم نكن ننتظر الإجابة ، ولما طرحنا شباك الشك لم نكن بصدد صيد فى علم الغيب ، فالإجابة كانت موجودة والحصاد أيضا ، عندما قلنا باحتمال وقوف أحمد عز خلف سرقات الحديد ، لم يكن اتهاما يحتمل البراءة ، بل كان كما تؤكد المستندات والأقوال الموثقة ، تأكيدا لواقع لا يحتاج أي إثبات إذا أحسن الناس قراءة واقعهم والنظر فيما يحيط بهم ، فالوقوف خلف حدث ما لا يعنى بالضرورة المشاركة فى التخطيط له ، بل يكفى ممارسة شيء يؤدى إليه ، وعز يمارس من الأشياء ما يؤدى ليس لتحويل الناس إلى لصوص فحسب بل إلى قتلهم جوعا ، أو قتلى تحت أنقاض أراد بانيها توفير جزء من أموال الحديد ،الذى يتحكم فيه أمين تنظيم الوطنى ، كما يتحكم المر فى سكناته وحركاته ، ويكفى بخلاف سيطرته على الأسعار ذكر آخر مستجدات الأخبار التى نشرتها الصحف منذ أيام ، ومنها ما جاء على لسان محمد سيد حنفي رئيس غرفة الصناعات التعدينية باتحاد الصناعات الذى قال :« إن علاء أبو الخير- العضو المنتدب لشركة حديد عز الدخيلة اعترض علي استيراد ٢٠٠ ألف طن من البليت من روسيا، بحجة تأثيرها السلبي علي المصانع المصرية، موضحاً أن أبو الخير تقدم بمذكرة بهذا المضمون إلي الغرفة، وأشار إلي أن سعر الطن في الشحنة الموجودة في ميناءي الإسكندرية ودمياط ٣٠٠ دولار، بما يقل عن السعر العالمي بمائة دولار. واعتبر أبو الخير، أن «دخول الشحنة للبلاد من شأنه طرح خامات رخيصة الثمن، قد تكون رديئة في السوق المصرية». وأضاف: «لو دخلت الشحنة البلاد سيتم إنتاج كميات كبيرة من الحديد بأسعار منخفضة مما يعد نوعاً من الإغراق».

الحديث لايزال مستمرا عن مسؤولية عز المباشرة وغير المباشرة ، عن انتشار سرقات الحديد فى مصر ،فالرجل الذى تسبب فى الارتفاع الجنونى لأسعار الحديد ، وعمل كما تؤكد التقارير الرسمية على التحكم فى كل ما يدخل للبلاد من حديد مصنع أو بليت ، بحجة الحفاظ على مستوى الصناعة ، فيما تحالف مع شركاءه من المصنعين على العمل بطاقة لا تزيد عن ٤٠ ٪ من طاقة مصانعهم ، وهى طاقة إنتاجية تكاد تكفي احتياجات السوق المحلية فقط ، حتى أن الخبراء تساءلوا عن سر عدم تشغيلها بالطاقة الكلية والاتجاه للتصدير وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار، إلا أنهم أجابوا قائلين إن المنتجين يفضلون خفض الطاقة الإنتاجية لاستمرار التحكم في السوق وبالتالي الأسعار مما يحقق مكاسب كبيرة تفوق استغلال الطاقة المعطلة في المصانع ، هذا التحكم صب فى مصلحة آخرين هم تجار الخردة ، قبل أن ينقلب عليهم عز وشركاه ، ويخفض الأسعار فيؤدى كما قال عدد كبير من التجار إلى خراب بيوتهم ، الرجل رفع أسعار الخردة ، أو بمعنى آخر فتح السوق أمام جمع أكبر كمية ممكنه ، بكل الطرق المشروعة وغيرها ، وهنا مربط الفرس .. حيث غلب الطمع على البعض ، ففتحوا أحضانهم للمسروق وجعلوه طريقا للكسب الحرام ، لتقترب أركان الجريمة من الاكتمال ، التجار يجمعون بنهم ومصانع عز وغيرها ، تتلقى بشغف أكبر دون سؤال عن المصدر ، أو كما قال الخبراء تحرى الدقة فيما يورد إليهم ، فالهم الأكبر هو ضمان وجود الخام المستخدم فى الصناعة بالسعر الأقل !

ولأن النهم يؤدى إلى غياب العقل ، وغياب العقل يجعل الحرام حلالا ، دخلت السوق عصابات من كل الأنحاء كل همها سرقة كل ما ينتمي لخام الحديد ، بداية من مقابض الأبواب إلى الأبواب ذاتها ، مرورا بـ«غطيان» بالوعات الصرف الصحي ، وانتهاء بمهمات وقضبان السكك الحديدية ، سرقات تتم عيانا بيانا ، ما يضبط منها ينطبق عليه تندر رجال مكافحة المخدرات « أن ما يضبط لا يساوى غير ١٠٪ مما يتسرب إلى السوق » ، وبالقياس فإن ما تم ضبطه من جرائم سرقة أو مسروقات ، لا يتعدى العشر مما دخل إلى مصانع مدينة السادات والدخيلة ، أو كما قال تجار الخردة الذين أضيروا بعد مكسب كبير ، الكل يذهب إلى الثلاثة الكبار ، وهؤلاء يقف على رأسهم الحوت الحديدى أحمد عز ، فهو العمدة الشاهبندر المتحكم سياسيا واقتصاديا

ونفوذا في كل شيء ، حيث تقف شركة واحدة فقط يملكها هى «العز للحديد» ، خلف السيطرة على نحو يزيدعن ٥٠٪ من إنتاج الأسياخ الحديدية و ٨٠٪ من إنتاج الصلب المسطح، وهو ما يعنى تحكمها فى الأسعار بالزيادة لا بالسلب ، والنتيجة الحتمية للجوع والإفلاس الذى تسبب فيه ، هو تحكم هذا الجوع في حركة السوق ، فيكون النهم للسرقة موازيا لشراهة البحث عن المكسب ، وكلاهما يصب فى مصلحة الآخر ، دون أدنى شفقة بمجني عليه بحجم الوطن ، الذى امتلأت الخزائن بدماء قاطنيه ، وتحركت الأموال الملوثة بكل حركات الرقص ، فوق كل الكراسي داخل أروقة الحكم ، أو داخل صحف تتبعها علنا أو تمويلا !

الأحداث مستمرة والسرقات لم تنقطع ،حتى لو حصلت على هدنة ، بعد أن قام الحوت ملئ مخازنه بالخردة ، حلالا وحراما ، فانخفضت أسعارها فى السوق وعلى من لا يصدق أن ينزل إلى أسواقها ويسأل القائمين عليها ، أو ليأت إلينا فيستمع إلى أقوالهم بالأسماء والصور، أو أو ليقرأ معنا بعضا من التحقيقات الرسمية القادمة ، من الأقسام المختلفة للشرطة بطول مصر وعرضها ، التى نكتفى اليوم بعرض واحد منها هذه الحلقة ، حتى لا نتهم مجددا بالقذف والسب فى حق آيات الله من حيتان الحديد ، وهو المحضر رقم ٢٦٢٠٥ لسنة ٢٠٠٧ مركز كوم حمادة ، التى تحولت إلى القضية رقم ٥/٧ ، التى جاءت اعترافات المتهم فيها لتقول :« أنا أقوم بجمع الخردة من البائعين المتجولين ، ومنذ فترة قمت بما أقوم به عادة وكانت الحمولة عبارة عن قطع حديد ، تزن نحو طنين ، وتوجهت إلى مدينة السادات لتسليم الحمولة إلى المدعو السيد شحتة ، ويعمل تاجر خردة ومندوب بمصنع بشاى لتصنيع الحديد ، وأثناء عبورى مزلقان «خنيزة » قامت المباحث بإمساكي أنا والسيارة والحمولة »

محضر تحريات المباحث عن الواقعة أكد علم المتهم بمصدر محتويات الحمولة التى يحملها ، و مكان توريدها فى مدينة السادات وهى معقل اثنين من كبار المنتجين هناك « عز وبشاى » ، وأن الحمولة كانت تخص الأخير ، حيث قال المحضر المصدر بتوقيع الرائد وجدي الصيرفي رئيس المباحث بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٧ :« بالاستعانة بمصادرنا السرية الموثوق فى صحة معلوماتها حول الواقعة ، تبين قيام المدعو على سلامة الأشهب قائد السيارة رقم ٢٨٤٠ نقل غربية ، بنقل المضبوطات المتحفظ عليها ، وهى عبارة عن قطع حديدية ومسامير خاصة بهيئة سكك حديد مصر ، ، من مدينة

طنطا غربية إلى مدينة السادات لتسليمها إلى أحد المصانع بمدينة السادات ، كما أضافت معلوماتنا السرية أن المتهم على علم تام بأن تلك المضبوطات تخص هيئة السكك الحديدية وأنها متحصلات جريمة سرقة » ، وهو ما أكده مندوب الهيئة أمام النيابة المختصة ، إلى فتحت أقواله باب الحديث عن السرقات اليومية لورش الهيئة ، وعلى رأسها ورش التبين بحلوان حيث يعيش العاملون بها فى حالة رعب من اللصوص، الذين يقتحمون عليهم أماكن أعمالهم ، حاملين الأسلحة الآلية ويستولون على كميات كبيرة ، من الخردة والمسامير والصواميل والأبواب وقطع غيار القطارات، ولا احد يستطيع أن يتعرض لهم !

وهنا تأتى مسؤولية حراس لا يحرسون كما يصفهم العاملون بالهيئة ، حيث تكتشف السرقات بالصدفة على الطرق ، أو أثناء الحملات المفاجئة ، كما يؤكد ذلك موجز الأخبار على موقع وزارة الداخلية ، ومن بينها ، « ما صدر يوم ١٥ مايو ٢٠٠٨ عن تمكن وحدة مباحث قسم شرطة القاهرة الجديدة ثان حال مرورها بمدخل القاهرة الجديدة المؤدى إلى مدينة الرحاب دائرة القسم من ضبط كل من : عبدالغنى مغيض السعداوى « صاحب ورشة لحام » ، ورجب عبدالرحمن محمد جاد المولى « سائق » ، وصابر عبدالغنى مغيض « عامل لحام » ، على أحمد على محمد « عاطل »، و محمد حسن محمد حنفي « سائق » ، و محمد عيد محمد حنفي « عامل » ، محمد شوقي فضل الله محمد المصري « عاطل » أثناء استقلالهم السيارة رقم ٩٠٤٧٠ نقل الإسماعيلية قيادة الخامس محمل عليها (عدد ٢٨ قضيب سكة حديد طول الواحد ٤ متر ، وعدد ٧٧ فلانكة حديدية الخاصة بتثبيت قضبان السكة الحديد ، وعدد ٦ عتلة حديدية ، أنبوبة غاز ، ٢ أنبوبة أكسجين ، ٨ مفتاح خاص بفك القضبان ، لمبة تقطيع حديد بالعداد) ، وبمواجهتهم اعترفوا بسرقة القضبان والفلانكات من خط شريط السكة الحديد بطريق الروبيكى عن طريق تقطيعها باستخدام الأدوات المضبوطة بحوزتهم لإعادة بيعها لتجار الخردة !

كما تبلغ لقسم شرطة محطة سكك حديد طنطا من الشرطي المعين خدمة لتأمين محطة سكك حديد زفتي بأنه أثناء مروره بحوش المحطة تلاحظ له قيام مجموعة من الأشخاص بسرقة بعض فلنكات السكة الحديد بحوش محطة زفتي وتحميلها على السيارة رقم (١٩٢٧١) نقل الغربية قيادة السائق / سعد محمد فهمي ومقيم بدائرة

مركز شرطة زفتى وعند اعتراض الشرطي لهم قام أحدهم بتهديده بقطعة كبيرة من الحديد وحاول قائد السيارة الاصطدام به مما اضطره لإطلاق عدة أعيرة نارية من سلاحه الشخصي لإرهابهم حيث أصابت إحداها قائد السيارة المذكور فى كتفه وفروا هاربين من مكان الواقعة .. بالتنسيق مع مركز شرطة زفتى تم ضبط السيارة وسائقها والمتهم الأول بالمنطقة المحيطة بحوش محطة سكك حديد زفتى .. أسفرت نتيجة المناقشة الأولى بالتنسيق مع مركز شرطة زفتى عن تحديد شخصية مرتكبى الواقعة .

فيما يقفز إلى الأذهان ما أعلنه مصدر مسؤول في هيئة السكك الحديدية ، عن أن لصوصا سرقوا «فلنكات» قضبان خط «القاهرة - السويس» لمسافة خمسة كيلو مترات تقريبا من منطقة «الجفرة» والكيلو ٨٢ خط الروبيكي، مشيرا إلى أن وزن الحديد المسروق يصل إلي ٢,٥ طن،وقال المصدر إن هذه السرقات التي استغل فيها اللصوص إجازات الأعياد تسببت في حدوث ارتباك في رحلات القاهرة - السويس وبالعكس، وبلغ تأخر بعضها ٤ ساعات .!

استمرت عملية التقاضي بين الكاتب وأحمد عز لمدة عامين ، خرج منها منتصرا بكلمة القضاء العادل ، فيما لم ترهبه كل محاولات الترهيب والتهديد ، عن الاستمرار في كشف ما يحاوله أمين التنظيم ، من محاولات للاستيلاء علي مقدرات العباد ، واستغلالهم لزيادة أرباحه بالاحتكار الذي لم يستطع أحد منعه منه ، حتي جهاز الحماية الذي أنشأته الدولة عمل لصالح أحمد عز وهو ما تنبأ به الكاتب قبل صدور قرار براءة عز الوهمي الزائف الذي يثبت فساده بعام كامل لذا ذكرنا الجميع بما قلناه .. ففي البداية طرحنا الأمر وأسباب اقتناعنا بأن عز لن يستطيع أي كائن أن يصل إليه فكانت تلك السطور :

براءة مصنوعة من تهمة الاحتكار

برغم الإعلان عن عرض تقرير جهاز مكافحة الاحتكار منتصف يناير الماضي ، إلا أن هذا العرض تأجل أكثر من مرة ، التأجيل تزامن مع عدة تصريحات متضاربة ، دور البطولة فيها لرئيس الجهاز منى ياسين ، التى برأت الحديد من التعرض للاحتكار، استنادا لتقرير دولي على شبكة الإنترنت ، يرجع الزيادة فى الأسعار إلى زيادة أسعار خام حديد البليت بمعدل ٨٠ إلي ٩٠ دولارا للطن أي بنسبة ٣٥٪

وزيادة أسعار الخردة بنسبة ١٠٪، وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٢٩٪. ثم ذكرت رئيس الجهاز أن ارتفاع أسعار المدخلات هو السبب في ارتفاع سعر الطن،لأن مصر تعتمد علي الاستيراد بشكل أساسي »٧٠٪« بينما تتم الدرفلة في مصر، بنسبة ٣٠٪ للإنتاج المحلي ، البراءة التى وردت على لسان رئيس الجهاز ، عادت فى نفس اليوم للتراجع بعد تأكيد نفس المصدر على عدم الانتهاء من التقرير النهائي عن الموضوع ، مبشرة بقربه وعرضه على مجلس إدارة الجهاز فور الانتهاء منه !

تقرير الجهاز تسربت أجزاء منه تؤكد أن إجمالي الكميات المنتجة عام ٢٠٠٦، وصلت إلي ٧ ملايين طن، وأن نسبة استحواذ حديد »عز« عام ٢٠٠٤ على السوق وصلت إلي ٦٥٪، وفي عام ٢٠٠٦ انخفضت إلي ٦٢٪ ثم ارتفعت عام ٢٠٠٧ لتصل إلي ٦٥٪، وجاءت مجموعة »بشاي« في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاستحواذ ١٢٪ عام ٢٠٠٤ و١٩٪ عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٦ وصلت إلي ١٧٪، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت ٢٠٪، أما »بورسعيد الوطنية« فقد وصلت نسبة إنتاجها عام ٢٠٠٣ نحو ٢٪ وعام ٢٠٠٤ نحو ٤٪ وعام ٢٠٠٥ نحو ٧٪ وعام ٢٠٠٦ بلغت ٧٪ ، فيما يظل التصريح بالاتهام الموجه لعز مرهونا بالتصويت الذى يجرى بين ١٥ عضوا ، على صحة الاتهام من عدمه ، وهو ما يفتح أبوابا مليئة بالشك ، خاصة بعد تزعمت رئيس الجهاز مؤخرا حركة الرفض القاطع لعرض تقرير احتكار الحديد علي

وزير التجارة المهندس رشيد محمد رشيد في الوقت الحالي وكان مقررا لعرضه يوم ١٥ يناير الماضي ، وفى ظل ما يقوم به عز من اتصالات مكثفة مع شخصيات رفيعة داخل السلطة، فسرت بأنها تهدف إلى إبراء ساحته من الاتهامات التي يحتمل أن يواجهها بممارسة أنشطة احتكارية في تقرير ينتظر صدوره دون تحديد لموعد هذا الصدور !

رئيس الجهاز أرجعت رفضها مناقشة تقرير الحديد إلي أنها لا تريد أن يظهر الجهاز في مظهر الضعيف الذي تحركه الصحافة ، فى تحد سافر للرأي العام الذى تمثله الصحف ، بينما فسر المراقبون ما تردده بالخوف الشديد من إعلانها براءة عز من تهمة الاحتكار ، وهو ما يفتح عليها أبواب جهنم ، ويغطيها بعلامات استفهام ربما لا تستطيع الفكاك من إجاباتها ، خاصة فى وجود تقارير جادة صادرة عن جهات بحثية تؤكد ضلوع عز فى مسألة احتكار الحديد ، وهو ما سيجعل أى تقرير صادر عن

الجهاز الرسمي المنوط بـه مكافحـة الاحتكـار محـل شـك ، بعـد أن خصـص تقريـر الاتجاهات الاقتصادية لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية الصادر عن عـام ٢٠٠٧ فصلا كاملا للحديث عن الاحتكار، وحيثيات تواجـده في السـوق المصـرية، وقصـور التشريعات المنوط بها ضبط إيقاع السوق ومحاربة مثل هذه الممارسات.

التقرير أكد أن الأسعار ارتفاع الأسعار العالمية برغم تأثيرها فى ارتفـاع الأسـعار ، إلا أنها لا تبرر هذا الارتفاع الجنوني ، حيث تخضع سوق الحديد والتسليح في مصـر بصفة رئيسية لشركتي عز.. والإسكندرية الوطنية للحديد بنحو ٥٦٪ بينما تتنافس ١١ شـركة علي ٣٩٪ مـن السـوق ، ويفسـر التقريـر مـا يحـدث فـى خلفيـات المشـهد الاحتكاري بالقول : «ومن الإجراءات التي وصلت بالسوق لهذا الوضع الاحتكـاري تخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح من ١,٨ مليون طن إلي ١,٢ مليـون طن في الوقت الذي لم يخفـض فيـه إنتـاج البليـت وهـو الخـام الـلازم لإنتـاج حديـد التسليح حيث قام ببيع فائض هذا الخام إلي شركة العز بسـعر ٦٨٠ جنيهـاً للطـن في حين كان سعره في السوق وقتها حـوالي ٨٠٠ جنيـه ولأول مـرة في تاريخهـا حققـت شركة الدخيلة خسارة قدرت بنحو ٣٥ مليون جنيه بعد أن كانت تحقق أرباحا سـنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه ، ولأن غالبية شركات القطـاع الخـاص لإنتـاج حديـد التسليح تعتمد علي البليت لإنتاج حديد التسليح خلال عملية الدرفلـة، بينمـا تقـوم شركة الدخيلة بإنتاج البليت والدرفلة معا، وعندما طلبت شـركات حديـد التسـليح الخاصة شراء البليت من شركة الدخيلة أسوة بشركة العز، لم تستجب الدخيلـة لتلـك الطلبات باستثناء كمية محدودة لم تتجاوز ٩ آلاف طن لإحدى الشركات».

وفي تقرير لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عـن أن مجموعـة عـز هى الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مـدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٣,١ مليـون طـن بنسـبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فـإن رفـع أسـعار الحديـد لـيس لـه مـا يـبرره ، الإشارات كلها تشير إلى احتكار عز لصناعة الحديد بنسبة ٧٠ ٪ ، وهو ما أنـتج هـذا الارتفاع الجنوني لأسعار الحديد ، وأدى إلى إغلاق ٦ مصانع للحديـد ، فيمـا يمـارس ضغوطاً مكثفة علي شركات الحديد لإجبارها علي تخفيض طاقتهـا ، ليظـل متحكمـا في الأسعار زيادة ونقصانا ، فيما تؤكد الوقائع أن الدولة منحـازة لـه، خاصـة عنـدما

وافقت في البداية علي منح منير بشاي رخصة لإنشاء مصنع للحديد الاسفنجي، وبعدما أنفق ٢ مليار جنيه علي المعدات، رفضت الدولة منحة الترخيص وأجبرته علي الدخول في مزاد كبير !

عز يحاول الآن منع صدور تقرير يدينه ، من خلال اتصالات مكثفة يجريها مع دوائر صنع القرار ، ويسعى من خلالها إلى النأي بنفسه عن الاتهامات بالمسئولية عن رفع أسعار الحديد، والتأكيد على ارتفاع أسعار مواد الخام في السوق العالمية هو المسئول عن ارتفاع الأسعار بالسوق المحلية ولا علاقة له بالممارسات الاحتكارية ، ويحاول الإيهام بأن أي إدانة له في التقرير المزمع صدوره من جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، تعني إدانة لنظام نفسه، باعتباره أحد كبار المسئولين فيه، وهو ما يتطلب تدخلاً من جهات عليا لتعديل مسار هذا التقرير، وعدم تحميله مسؤولية ارتفاع الأسعار على المنتجين ، ولهذا قام في الأيام الأخيرة بتخفيض الأسعار لتهبط إلى ٤٢٠٠ جنيه ، بغرض تهدئة موجة الجدل المثارة حوله ، وإعادة فتح الخطوط مع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، الذي مرت علاقته به في الفترة الماضية بتوتر شديد، في وقت تعهد فيه الأخير للقيادة السياسية بضبط أسعار منتجات مواد البناء بشكل عام ن المراقبون أكدوا عدم وضوح ما إذا كانت تلك المساعي ستنجح في تجنب عز الإدانة ، إلا أنهم أشاروا إلى أن هناك مساع لعدم التصعيد ومحاولات التوصل لتسوية مرضية لكافة أطراف الأزمة !

ومن جهة أخرى أكد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على ضرورة إعادة النظر في رسوم الإغراق التي فتحت الباب للتحكم في السوق، وجعلت هذه الشركات تتحكم في المستهلك، لأن هذه الرسوم كانت تصب في مصلحة شركات الحديد التي لم تكن تجد منافسا يجبرها على احترام السوق في ظل الحماية بواسطة الحكومة ، فيما أشار مصدر مهم في الجهاز إلى إن أحد أسباب الأزمة هو تحالف عز والدخيلة، وهو ما لا يستطيع جهاز المحاسبات أن يوصي بفضه لأنه تم بقرارات جمعية عمومية، إلا أن الجهاز يستطيع المطالبة بضبط إيقاع السوق وهو ما فعله بتوصية سرعة إصدار قانون منع الاحتكار ، وأكد المصدر ذاته أن ما يخلص إليه التقرير أن الحكومة تتحمل المسؤولية التامة عن هذا الأمر، لأن مشروع قانون مكافحة الاحتكار معطل في مجلس الوزراء منذ سنوات رغم الموافقة عليه وذلك نتيجة لضغوط رجال الأعمال وعلى رأسهم أحمد عز الذى

يعتبر إدانته إدانه للنظام ، ويطالب هذا النظام بالتدخل لحمايته !

المؤشرات تؤكد أن التقرير النهائي لجهاز منع الاحتكار ، سيحمل براءة عز من تهمة الاحتكار، حيث لن تسمح الدولة التى يعتبر من صناع القرار فيها بذلك ، ففي أيام قليلة حقق، ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة في تشخيصها لحالة عز فقالت » ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا،.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز»

ولكن لأنه لم يجد من يوقف احتكاره أو زياداته غير المبررة فإنه يفعل ما يشاء ولعل ما قاله في ندوة عقدت بالأهرام منذ عام تقريبا يبرر احتكاره ،حين قال إنه مثل من يقود سيارة في طريق سريع لم يجد يافطة تقول إن السرعة علي هذا الطريق كذا،.. أو أن هناك مطبا أو مستشفي فبالتالي فإن قائد السيارة سيقود سيارته وفقا لرغبته إن أراد أن يسير بسرعة أو بهدوء مما يعني أنه يفعل ما يشاء في السوق لأنه لم يجد قانونا يمنعه من الاحتكار أو جهازا أو آلية تمنعه من الزيادات غير المبررة للحديد ،والأهم أن رغم سيطرة عز علي سوق الحديد ورغم كل هذه الأرباح التي تتجاوز المليارات فإنه مازال يثقل كاهل البنوك بديونه التي تقدر بنحو، ٣، مليارات جنيه لبنكي الأهلي والقاهرة بعد أن كانت قد وصلت لنحو، ٥، مليارات جنيه قام بسداد ملياري جنيه ! ، ويستعد لإصدار سندات تمكنه من سداد باقي المديونية ، التى ربما تكون قد فرمتها مفرمة بيع بنك القاهرة ، ليكون المستفيد الوحيد من كل شيء ، من بيع البنوك ، وصناعة الحديد التي أنشأها الراحل عزيز صدقي ، وقبل رحيله بكى على الموت البطيء الذى تتعرض له شركة الحديد والصلب ، بفعل السم الزعاف الذى يصنعه احمد عز ، ويشربه الجميع مصانع ومنتجين ومستهلكين برعاية نظام هو أحد مظاهر فساده !

بعد ذلك حدث ما تنبأنا به فكانت السطور التالية :

ليس محتكرا .. مش مفاجأة قلناها من سنة كاملة



06

ليس محتكرا.. مش مفاجأة قلناها من سنة كاملة

أحمد عز براءة.. و«البليت» سبب اشتعال أسعار الحديد

صورة رقم (٤٠)

تحت عنوان « أحمد عز برئ من تهمة الاحتكار .. ولاعزاء للمتضررين !، وتحديدا فى العدد الأول من فبراير ٢٠٠٨ ، نشرنا تأكيدا لبراءة الحوت من دم الذين اكتووا بأسعار الحديد ، ويومها تبرم البعض وتطوع بالنفي من تطوع وبادر بالتكذيب كل كاذب ، ثم أخيرا تمت تبرئة الرجل وألصقت التهمة بالمتهم الأصلى المعتاد حكوميا «ماس كهربائي مختل عقليا » ، هو اليوم «البليت» الذى انهارت أسعاره إلى ما تحت الأرض عالميا ، فيما ظلت أسعار حديد الحوت هى الأعلى ، وإن تم تخفيضها ، صدر القرار بالبراءة بعد عام ونصف مما أطلق عليه مجازا « التحقيقات »، مؤكدا أن ارتفاع أسعار حديد التسليح يرجع في الأساس إلي ارتفاع التكلفة خاصة بالنسبة لـ«البليت»، فضلا عن عوامل أخرى، أهمها زيادة الطلب في هذه الفترة نتيجة للنمو الملحوظ لقطاع التشييد والمقاولات، فضلاً عن أن معظم الشركات العاملة بهذه الصناعة شركات صغيرة الحجم وتعمل في المرحلة الأخيرة من الإنتاج مما ينعكس علي ارتفاع

تكلفتها « هكذا قرروا تكرارا لما توقعناه منذ عام تقريبا !

قرار البراءة استغل الانخفاض الحالي للأسعار ، وجاء بحسب بعض المصادر كترضية لعز الذى أرسل للقيادة السياسية ، خطابا رسميا يشكو فيه من الحديد المستورد ، مطالبا بفرض رسم وارد عليه ليخرج من المنافسة ، ليحافظ الرجل على مكاسبه من الأسعار الحالية دون اضطرار للتخفيض الذى يقلل المكاسب ، ولمعرفتهم بالصلة الوثيقة له بالقيادة أكد الكثيرون ، أن اتخاذه لخطوة الخطاب الرسمي ، يهدف إلى الرد الرسمي أيضا ، بما يجبر الوزير رشيد محمد رشيد على التنفيذ ، دون اعتبار للمتضررين من ارتفاع أسعار المحلى عن المستورد ، ويغلق طريق المنافسة أمام المستوردين ، فيما رجح آخرون أن عز سعى من وراء خطوة مخاطبة الرئيس والإعلان عنها ، إلى إبعاد النظر عن عملية احتكاره للحديد ، فيما يعطى بطريقة غير مباشرة للوزير إشارة الإعلان عن التقرير رسميا بعدما علم بما فيه ، واختار التوقيت المناسب لصدوره !

«الكرامة » كانت سباقة فى الإعلان عن البراءة بطريقتها ، فى فبراير من العام الماضي ، عندما قالت: أن منى ياسين رئيس جهاز مكافحة الاحتكار أعلنت عن ذلك ثم تراجعت فيما كان إعلانها استنادا لتقرير دولي منشور على شبكة الانترنت قال أن : « الزيادة فى الأسعار ترجع إلى زيادة أسعار خام حديد البليت بمعدل ٨٠ إلي ٩٠ دولارا للطن أي بنسبة ٣٥٪ وزيادة أسعار الخردة بنسبة ١٠٪، وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٢٩٪» ، ثم ذكرت رئيس الجهاز أن ارتفاع أسعار المدخلات هو السبب في ارتفاع سعر الطن،لأن مصر تعتمد علي الاستيراد بشكل أساسي «٧٠٪ » بينما تتم الدرفلة في مصر، بنسبة ٣٠٪ للإنتاج المحلي ، ويومها أرجعت رفضها مناقشة تقرير الحديد إلي أنها لا تريد أن يظهر الجهاز في مظهر الضعيف الذي تحركه الصحافة ، فى تحد سافر للرأى العام الذى تمثله الصحف !،بينما فسر الخبراء ما تردده بالخوف الشديد من إعلانها براءة عز من تهمة الاحتكار ، وهو ما يفتح عليها أبواب جهنم ، ويغطيها بعلامات استفهام ربما لا تستطيع الفكاك من إجاباتها ، خاصة في وجود تقارير جادة صادرة عن جهات بحثية تؤكد ضلوع عز فى مسألة احتكار الحديد ، وهو ما سيجعل أى تقرير صادر عن الجهاز الرسمي المنوط به مكافحة الاحتكار محل شك ، بعد أن خصص تقرير الاتجاهات الاقتصادية لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

الصادر عن عام ٢٠٠٧ فصلا كاملا للحديث عن الاحتكار، وحيثيات تواجده في السوق المصرية، وقصور التشريعات المنوط بها ضبط إيقاع السوق ومحاربة مثل هذه الممارسات.

التقرير أكد ارتفاع الأسعار العالمية برغم تأثيره فى ارتفاع الأسعار ، إلا أنه لا يبرر هذا الارتفاع الجنوني ، حيث تخضع سوق الحديد والتسليح في مصر بصفة رئيسية لشركتي عز.. والإسكندرية الوطنية للحديد بنحو ٥٦٪ بينما تتنافس ١١ شركة علي ٣٩٪ من السوق ، ويفسر التقرير ما يحدث فى خلفيات المشهد الاحتكاري بالقول : «ومن الإجراءات التي وصلت بالسوق لهذا الوضع الاحتكاري تخفيض إنتاج شركة الدخيلة من حديد التسليح من ١,٨ مليون طن إلي ١,٢ مليون طن في الوقت الذي لم يخفض فيه إنتاج البليت وهو الخام اللازم لإنتاج حديد التسليح حيث قام ببيع فائض هذا الخام إلي شركة العز بسعر ٦٨٠ جنيها للطن في حين كان سعره في السوق وقتها حوالي ٨٠٠ جنيه ولأول مرة في تاريخها حققت شركة الدخيلة خسارة قدرت بنحو ٣٥ مليون جنيه بعد أن كانت تحقق أرباحا سنوية لا تقل عن ١٠٠ مليون جنيه، ولأن غالبية شركات القطاع الخاص لإنتاج حديد التسليح تعتمد علي البليت لإنتاج حديد التسليح خلال عملية الدرفلة، بينما تقوم شركة الدخيلة بإنتاج البليت والدرفلة معا، وعندما طلبت شركات حديد التسليح الخاصة شراء البليت من شركة الدخيلة أسوة بشركة العز، لم تستجب الدخيلة لتلك الطلبات باستثناء كمية محدودة لم تتجاوز ٩ آلاف طن لإحدى الشركات».

تقرير البراءة تجاهل أيضا تقرير لغرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، كشف عن أن مجموعة عز هى الوحيدة التي تمتلك مصنعين لإنتاج البليت المستخدم في صناعة الحديد في مدينتي السادات والعاشر من رمضان، تبلغ طاقتهما الإنتاجية ٣,١ مليون طن بنسبة ٤٧٪ من الكمية المستخدمة محلياً، وبالتالي فإن رفع الأسعار ليس له ما يبرره » ، فيما تجاهل الجميع ما فعله احتكار عز لمنتج الحديد ، بحركة بيع الخردة فى مصر ، وما سببه احتكاره لشرائها من رفع لأسعارها ، مما ساهم بشكل تشهد عليه محاضر الشرطة وساحات المحاكم ، فى انتشار سرقات الحديد خاصة حديد قضبان القطارت ، الغنية بخام البليت حتى امتلأت مخازنه بالكامل ، ثم توقف عن الشراء وقام بخفض الأسعار من ٣جنيهات ونصف إلى ٩٠ قرشا فقط ، مما أفلس العديد من

تجار الخردة ، ثم حدثت الأزمة المالية العالمية وانخفض سعر البليت العالمي ، المبرر الجاهز لرفع الأسعار فاضطر إلى التخفيض ، ومع التخفيض تلاشت وكأنها لم تكن ظاهرة سرقة القضبان ، وتشهد على ذلك أيضا أكمنة الشرطة ومحاضر الضبط !

المؤشرات كانت تؤكد أن التقرير النهائي لجهاز منع الاحتكار ، سيحمل براءة عز من تهمة الاحتكار، حيث لم تكن الدولة لتسمح بذلك وهو يعتبر من صناع القرار فيها ، وهذا ما أكدته صحيفة الفايننشيال تايمز البريطانية في ملحق لها عن مصر صدر نهاية بداية العام الماضي ، عندما وصفته بقولها «أنه الأقوى بنفوذه وأن القوانين لا تردعه والوزراء لا يخيفونه وأنه يفعل ما يشاء،، ففي أيام قليلة حقق،ما يريده،: فنجح في تأجيل إعلان نتائج التحقيقات في قضية احتكاره للحديد وحصل علي رخصة لإنشاء مصنع جديد فأراد أن يكافئ المصريين فقرر زيادة سعر الحديد » ، واستمرت الصحيفة فى تشخيصها لحالة عز فقالت « ويستطيع عز أن يفعل ما يريد في سوق الحديد برفع الأسعار وقتما يشاء دون أن يردعه أحد ولم تعد مبرراته مقبولة في الزيادات خاصة ارتفاع أسعار خامات البليت عالميا،.. فمن خلال شركة الدخيلة تتوافر له هذه المادة الخام علي عكس منافسيه الذين يستوردون هذه الخامة من الخارج، وبالتالي فإن تكلفة إنتاجهم أكثر كثيرا من تكلفة إنتاج عز» ، هكذا قالت الصحيفة البريطانية عن عز ، أما البليت فبريئ براءة سفاح بنى مزار ، والماس المختل عقليا !

كان أحمد عبد العزيز عز مركز قوة لا يستهان به ولا يستطيع أي أحد أن يطاله ، حتي أن مضابط مجلس الشعب كانت أحد شهود هذه القوة ، فكل الاستجوابات التي حاول أصحابها النيل منه لم تذهب أبعد من الإعلان عن محتواها في الصحف والمجلات ، فيما كانت نصوصها قابعة في أدراج المجلس ، يخرج من وضعها لسانه للنواب الذين تقدموا بها .. عز قلعة محصنة .. هكذا قالت المضابط

الاستيلاء على حديد الدخيلة و٣٠ مليار جنيه بمساعدة حكومية

وفى استجواب برلماني قدمه لمجلس الشعب النائب – وقتها – أبو العز الحريري تكشف فصول استيلاء احمد عز على شركة الدخيلة ، قال فيه :« لا احد فى هذا الوطن يتجرأ على نفى ما قدمت من وقائع فهي قائمة ومغتصبة وأموال الشعب العامة والخاصة مستباحة .

ولقد تطورت الأوضاع وعانى الجميع مما حذرنا منه – الناهبون لأموال الشعب يعترفون والحكومة تعترف عمليا وبالصمت والتواطؤ – والجهاز المركزي يسجل حقائق وتبريرات لا أساس لها من المنطق والقانون – ومجلس الشعب نفسه يعترف في قاعته ولجانه بما حذرنا منه وأحمد عز – النموذج الطفيلي المتسلق لمواقع التأثير في السلطة والحزب الحاكم وأهم لجان مجلس الشعب أنه نموذج للفساد الشامل اقتصاديا وسياسيا بقدر ما ارتكب من جرائم في حق الوطن حيث مكنه تواطؤ الحكومة والصمت المشارك من مجلس الشعب من أن يستولى على شركة الدخيلة ويحتكر صناعة وتجارة وتصدير واستيراد الحديد والصلب بتكويناته المختلفة وان يهرب ثروات طائلة من عرق الشعب وخزانته العامة باحتجاز أموال على مستوردات الدخيلة وفروق تصدير تقترب من نصف سعر البيع المحلى.

الاستجواب يمضى مفنداً كيف استولى عز على الشركة العامة بقوله :« أن شركات قطاع الأعمال الدلتا . والأهلية . والنحاس أدخلت لعبة التواطؤ وتم إيقاف إنتاجها لعشرة أعوام في مخطط طويل لتمكين المحتكرين من جريمتهم وبلغ الجرم مداه بأن شركة حلوان التى تحمل إنتاجها ضمن سعر البيع بنسبة ١٠٠٪ من تكاليف الإنتاج كمصاريف إدارية وتسويق ..؟ كانت تبيع منتجها للسوق بفارق يزيد عن ١٠٠٠ جنيه لكل طن مقارنة بفواتير بيع المصنع ومثلها الشركة العربية للصلب المخصوص – الفروق بين فواتير المصنع وأسعار السوق لم يعلن عن مصيرها لمن ذهبت المليارات ولماذا ؟ لشركة العز للتجارة الخارجية أم لغيرها .. ؟، لقد بلغ إجمالى ما تم نهبه بالأسعار الاحتكارية في السوق الداخلي ٢٢,٥ مليار وفى التصدير حديد وصاج ٤,٥ مليار جنيه فارق عن كل طن وفروق تلاعب السعر الاستيرادى لكوارث الحديد للدخيلة ١٤٤٠ مليون بجانب الاستحواذ على عمليات الاستيراد حتى قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج ومنع الوسطاء التجاريين بالمخالفة للقانون ومنع دخولهم عملية تصدير المنتجات للدخيلة والمجموعة التى يطلق عليها اسمه ويرأسها . بجانب ما يحصله من عمليات وساطة مشبوهة ثابتة تتولاها شركة العز للتجارة الخارجية فى السوق المصري والخارجي – لقد بلغ ما تم مباشرة ومع أخرين أكثر من ٣٠ مليار جنيه دون أن تتحرك الحكومة بل أنها أمعانا فى تمكين النهابين ومن أطلق عليهم رئيس الوزراء الخونة الذين يضرون بالمصلحة العامة ويهدرون ويعطلون الاستثمار

كانت قد أصدرت قرارات جنائية بفرض رسوم إغراق مكنت الناهبين من النهب وأصرت حين عرض موضوع الإغراق والاحتكار بالمجلس على التمسك بقرار فرض رسوم إغراق لتمكين أحمد عز من مواصلة جرائمة في حق الوطن والاقتصاد رغم صراخات المعذبين بنيران الاحتكارات التي أصبحت صفة لاصقة بطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة واعتراف الحكومة التي يراقبها مجلس الشعب .. ؟ بهذه الجريمة .

وعن مشاركة أحمد عز فى عملية نهب المال العام يقول استجواب آخر لنفس النائب :« الحكومة وأحمد عز أبرز نماذج هذا الموقف الجنائى للحكومة حيث استمرت تسهيلاتها غير المشروعة لنفر من منتجي وموزعي حديد التسليح بقيادة احمد عز عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني والمكتب الإعلامى للسيد جمال مبارك رئيس لجنة السياسات والأمانة العامة للحزب الوطنى والمجلس الرئاسي المصري الأمريكي ورئيس لجنة الخطة بمجلس الشعب »، وفى وقائع الاستجواب قال :« أن استمرار استيلاء أحمد عز على عشرات المليارات من الجنيهات مستقطعة من الخزانة العامة التى تعانى عجز النهب والفشل فى السياسات الاقتصادية وعمليات التنفيذ ولم تتحرك الحكومة لوقف نهب المال العام واستعادة ما تم نهبه رغم ثبوت الوقائع ومضابط مجلس الشعل ومحاضر مجلس الوزراء والجريدة الرسمية وقرارات الوزراء (وتقارير اللجنة المشتركة الثلاثية) واللجان الاقتصادية والصناعة والإسكان وتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والتقرير الخاص الذى أعدة جهاز المحاسبات بخصوص قضايا الإغراق والاحتكار عندما أثيرت قضية تواطؤ الحكومة مع المحتكرين بقرارات ما يسمى الحماية من الإغراق والتى اعترض عليها مجمل أعضاء مجلس الشعب والتى ألغتها قرارات تالية ، وعدم مبادرة الحكومة لإعمال رقابتها على السوق وتفعيل آلياته أو التدخل لغرض آليات السوق لحين توافر مقوماتها بالاستيراد المباشر للحديد من الخارج ومحاسبة من تعمدوا إنقاص كميات الحديد ، الممكن إنتاجها للتحكم فى السوق وتركها لسوق الإنتاج والتوزيع والاستيراد فريسة بيد أحمد عز وأعوانه للانفراد بالسوق أنتاجا وتسعيراً بوقف الإنتاج عند حافة الاستهلاك مع المنع العملي للاستيراد وتعمد الحكومة عدم الاستيراد لفرض الأسعار المغالى فيها – الأمر الذى انعكس على عشرات المهن وأدى إلى تعطل مئات الآلاف وافقد الاقتصاد الوطني حيويته .

من الثابت محاسبيا وعالميا وبرلمانيا . أن الزيادة التى فرضت على أسعار الحديد تجاوزت الزيادة العالمية بنسبة ٢٠٠٪ خلال السنوات السابقة عن عام ٢٠٠٤ وبما أن إنتاج الحديد والصاج المستخدم فى السوق المحلى وصل إلى ٤ ملايين طن سنويا بفارق وصل أحيانا إلى ٢٠٠٠ جنيه للطن فإن إجمالى النهب السنوي وصل إلى ٨٠٠٠ مليون جنيه بإجمالى ٣٢ ألف مليون جنيه يضاف إليها فوارق سعر التصدير المتدني عن قصد لمجرد التسجيل المحاسبي والذى يباع خارجياً بالسعر العالمي بما يعنى تحصيل فروق التصدير عن السعر المحلى وتحصيل حوافز التصدير لتبلغ المحصلة أكثر من ٤٠ ألف مليون جنيه تصل إلى ٥٠ ألف مليون إذا ما أضيفت إليها نسبة الفائدة البنكية فقط فضلا عن تعاظم المبلغ فيما لو كان قد تم استثماره إنتاجيا وخدميا لصالح الشعب، ومع ترك وقائع مشاركة وتسهيل الحكومة لأحمد عز للاستيلاء على مقدرات شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب صلب الدخيلة بما يجاوز ٢٠ مليار جنيه والقروض التى منحت لعز وتجاوزت السبعة مليارات جنيه وفروق أسعار تسليم مصانع الحديد المحلية (ما بين سعر المصنع وسعر السوق) فإن إجمالى ما تم نهبه يتزايد كثيراً ودون التعرض لما جاء بالاستجوابات المتكررة عن الاستيلاء غير المشروع على شركة الدخيلة واستجواب الاحتكار .

وزراء البيزنس أولهم منصور شيفروليه



الكرامة

تقارير وتحقيقات

«الكرامة» تفتح «صحيفة الحالة التجارية» لوزراء البيزنس

الوزير «شيفروليه»

اشترى «المصرى الأمريكى» ومستعد لشراء ورش السكك الحديدية والشرقية للدخان.. وانسى الدستور!

■ أعلن تخليه عن رئاسة مجلس إدارة بنك «كاليون» يوم توليه الوزارة..
ولم يقل انه تنازل عنها لشقيقه

صورة رقم (٤١)

رحلة صعود إمبراطور النقل محمد لطفي منصور من هذه النوعية التي تحيط بها الكثير من علامات الاستفهام، وشبهة استغلال النفوذ، والتحايل على القانون والدستور.. وهى الرحلة التي توجت مؤخراً بتوليه مقعد وزارة النقل في حكومة د. نظيف الثانية، وشهدت أول أيامها أكبر عملية انتهاك للدستور والقانون في صفقة شراء بنك «كاليون» الذي يرأس مجلس إدارته لحصة المال العام في البنك المصري الأمريكي.

محمد يونس منصور لطفي منصور، الشهير بمنصور شيفروليه أو وزير النقل، يرتبط بصداقة قديمة بجمال مبارك منذ عودة الأخير من لندن، وتكريس ما يسمى بجمعية جيل المستقبل فى نهاية ١٩٩٨، وقتها كان منصور قد تولى رئاسة غرفة التجارة الأمريكية، وهى المكان الذى اختاره ابن الرئيس لدخول عالم المال والأعمال فى مصر، توطدت العلاقة بين الاثنين لدرجة أن منصور ابتدع تقليدا جديدا فى الغرفة وهو دعوة جمال مبارك للاجتماع السنوي للغرفة بصورة شبه دائمة للحديث أمامها وتقديم نفسه للجمهور من رجال الأعمال وعالم الديبلوماسيين الأجانب، لذلك كان منصور من مجموعة رجال الأعمال المحددون الذين اصطحبهم جمال مبارك في زيارتين للولايات المتحدة فى فبراير ومايو ٢٠٠٣، كما استمرت تبرعات محمد منصور لجمعية المستقبل التي يرأسها جمال، بل إن منصور عمل على أن توجه مخصصات من معوناتها المقدمة للجمعيات الأهلية إلى جمعية المستقبل ، لذلك يقول بعض الخبثاء: إذا كان خروج كمال الشاذلي هو أبرز معالم التغيير الوزاري، فلا شك أيضا أن دخول رجل الأعمال محمد لطفي منصور فى التغيير الوزاري لتولى وزارة النقل علامة بارزة على نوعية الحكومة الجديدة.

منصور من مواليد ٢٣ يناير ١٩٤٨ بالشرقية بمدينة الزقازيق، واحتفل بعيد ميلاده الـ ٥٨ وهو على مقعد الوزارة، أنهى دراسته بالإسكندرية، ثم سافر إلى أمريكا ليحصل على درجة بكالوريوس العلوم فى هندسة النسيج من جامعة ولاية كارولينا الشمالية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨، وعلى شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة(بوردن)بولاية ألاباما الأمريكية عام ١٩٧٢، ويقال: إنه حصل على الجنسية ا‌. ريكية آنذاك أثناء عمله بالتدريب فى الجامعات الأمريكية عاد منصور لمصر عام ١٩٧٦ ليشغل حتى عام ١٩٩٢ منصب رئيس مجلس إدارة منصور شيفروليه، ثم اعتلى منصب رئيس مجلس إدارة شركة مانتراك - الوكيل المعتمد الوحيد فى مصر لمعدات كاتربلر - كما شغل عدة مناصب فى مجالس إدارات عدد من الشركات التى تمتلك حصصا فيها، ومنها لطفي منصور الدولية للتوزيع، والمنصور والمغربى للاستثمار والتنمية بطلة فضيحة بنك(الونيوناتراك)المحدودة، وهى الشركة الموزعة لمعدات كاتربلر فى ست دول أفريقية، وتتخذ يوناتراك من إنجلترا مقرا لها، كما رأس مجلس إدارة شركة العامرية للحديد والصلب المتخصصة في مواد البناء

وإنتاج الأسمنت فى ١٩٩٩، ويشغل منصور أيضاً عضوية مجلس المستشارين التابع لجامعة جورج واشنطن وهو ما يثبت حصوله على الجنسية الأمريكية .

منصور هو ابن خالة وزير الإسكان أحمد المغربي، وهناك استثمارات هائلة بين المجموعتين المغربي ومنصور، وصلت إلى حد ما يسمى بتحالف المغربي ـ المنصور منذ أن بدءا حياتيهما معا فى أمريكا!! والمنصور المغربي تعمل فى مجال الاستثمارات المتنوعة برأس مال مدفوع بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، وهى جزء من التحالف الذى يضم أيضاً شركات فى مجال الاستثمار السياحي فى فنادق شهيرة مثل نوفتيل وآكور وغيرهما، وشاركا معا رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال والمصري هشام طلعت مصطفى فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية، علاوة على شركة فليمنج منصور للاستثمار فى مجال الأوراق المالية والبورصة.

ويرأس منصور أيضا مجلس إدارة شركة رويال آند صن إليا للتأمين فى مصر، وهو عضو مجلس إدارة مركز الدراسات العربية بجامعة جورج تاون الأمريكية، وعضو مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهو مؤسس ورئيس الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات وهو أيضا الأمين العام لجمعية إسكان المستقبل التى يرأسها جمال مبارك، ورئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال المصري الأمريكي من ٩٩ حتى ٢٠٠٣، والأمين العام للمركز المصري للدراسات الاقتصادية حتى ٢٠٠٤، وعضو مجلس إدارة بورصة القاهرة والإسكندرية حتى عام ٢٠٠٣، وهو حاليا رئيس غرفة التجارة الأمريكية بمصر ، - وقت توليه الوزارة - ، ولا شك أن للغرفة الأمريكية للتجارة دورا مهما فى صعود وتكوين إمبراطورية محمد منصور فقد اقتنص كل هذه التوكيلات الأمريكية عبر عضويته فيها وعبر برنامج المعونة الأمريكية، ثم ما يسمى بزيارات طرق الأبواب التى بدأت الغرفة فى تنظيمها كل عام منذ نهاية الثمانينيات تقريباً.

وعندما تولى منصور وزارة النقل أكد فى تصريحات نشرت بالعديد من الصحف أنه تخلى عن جميع مناصبه فى الشركات والبنوك فور توليه الوزارة، وأن اهتماماته تنصب على تحسين الخدمات الجماهيرية، وتطويرها مع مراعاة محدودي الدخل والمحافظة على مستوى أسعار تلك الخدمات، إلا أن ما أغفله هو أنه تنازل عن رئاسة بنك كاليون لشقيقه ياسين أي انه تنازل بلا تنازل إلا شكلا والمضمون كما هو!! ،

تصريحات الوزير حول رسالته تجاه المواطن البسيط تعود بنا إلى قضية سينسبرى الشهيرة وكيف تم التنكيل بالشركة الإنجليزية ووكيلها فى مصر عمرو النشرتى - هارب حاليًا وشقيقه بعدة ملايين - بسبب استهداف سينسيبرى للفقراء مما أدى إلى توسعها وانتشار فروعها فى مناطق متعددة، ويومها انتشرت الشائعات لضرب الشركة لصالح المنافسين الذين هالهم الإقبال الشعبي الكبير على فروعها مما أثر بشكل كبير على مثيلاتها من الشركات، ومنها محلات مترو التى يملكها منصور.

ضرب سينسبرى كان لصالح حيتان السوق من التجار الذين عملوا على إسقاطها لتستمر أرباحهم وليذهب البسطاء للجحيم!! وهو ما أكده تقرير مؤسسة ميريل لينش وكاب جيسنى نينيونج الاقتصادية والذى توقع زيادة ثروة أغنياء الشرق الأوسط ومنهم وزيرنا الهمام بالطبع بنسبة ٦,١ تريليون دولار بحلول أواخر ٢٠٠٦!!، وفى تصريح آخر للوزير قال: إن هدفه هو جذب الاستثمارات المختلفة العربية والأجنبية فى مشروعات النقل النهري والنقل البحري والقطاعات الأخرى، وقال أيضاً: خبراتي فى استثمارات القطاع الخاص ستكون من أهم العوامل فى التركيز على تسحين الأداء من خلال تحسين الإدارة بمختلف القطاعات بالوزارة من خلال وضع أهداف لتحقيقها ومتابعتها، وكذلك رؤية تسويقية متطورة للخدمات ومتابعة التطورات فى العالم المتقدم فى مجال خدمات النقل للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة ومجالات خدمات النقل!!

انتهت كلمات الوزير رجل الأعمال والاستثمار، وهو كلام جميل جدا إذا لم يكن جاء ردا على ما أثير حول صفقة كاليون الأخيرة، وهى الصفقة التى فضحت رجال المال فى الوزارة ووضعتهم موضع الباحث عن الكسب دون النظر إلى وردية تصريحاتهم الإصلاحية أو صالح المواطن!! أو كما أطلقنا عليهم لقب اتحاد ملاك مصر .. ، صفقة إرساء حصة الدولة فى البنك المصري الأمريكي على بنك كاليون الفرنسي ليست وليد الأيام الستة من عمر وزارة محمد منصور، لكنها تعود إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٥، عندما زار مصر مستر جون لوران العضو المنتدب لبنك كريدى أجريكول ، التقى البنيكر الفرنسي مع الدكتور نظيف ووزراء المالية والاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة والبترول والطاقة ومحافظ البنك المركزي د. فاروق العقدة، وكان هدف الزيارة المعلن هو الاحتفال بإطلاق بنك كاليون ـ مصر تتويجا

لعملية الاندماج بين بنك كريدى أجريكول ـ مصر وفرع كريدى ليونية فى مصر، للوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال الذى اشترطه البنك المركزي وهو ٥٠٠ مليون جنيه ، كان هذا هو الهدف المعلن فيما كان الهدف الحقيقي هو الاتفاق على إرساء الصفقة على بنك كاليون لذا لم يكن مستغربا حصول رئيسه محمد منصور على مقعد وزاري مع ملاحظة أن بنك كريدى أجريكول يمتلك نحو ٧٥٪ من أسهم البنك مشاركة مع مجموعة منصور والمغربي للاستثمار والتنمية وكلاهما يشغل موقعا وزاريا فى التشكيل الأخير، وإن كان المغربي هو الأسبق للوزارة.

سهم البنك المصري الأمريكي الذي كان متوقعاً وقتها بحسب تقديرات هيرميس للأوراق المالية هو ٩٥ جنيها إضافة إلى أن حركته الفنية بعد أن تم الإعلان عن زيادة رأس ماله وانخفاض نسبة القروض السيئة به، وتركز معظم قروضه فى الشركات الكبرى وفى الأسمدة والبترول، كانت تدل على مزيد من الصعود، فكيف بعد كل هذا يطرح فى البورصة بهذا السعر المتدني؟ .. الإجابة عن هذا السؤال جعلت النائبين فى مجلس الشعب مصطفى بكرى وجمال أحمد يتهمان الوزيرين المغربي ومنصور بالقيام بأعمال تجارية ومالية ترتبط بالمال العام بالمخالفة لأحكام المادة ١٥٨ من الدستور حيث يرأس الوزير الثاني بنك كاليون الفرنسي ويشغل الأول عضوية مجلس الإدارة بنفس البنك ويمتلكان سويا ٢٣٪ من أسهم البنك، وقيامهما بشراء أسهم بنك الإسكندرية الحكومي فى رأس مال البنك المصري الأمريكي.

أشار النائبان إلى أن عملية شراء أسهم البنك المصري الأمريكي جرت عكس ما يحدث فى البورصة نتيجة لتدخل الوزيرين فى صفقة الشراء!! وهو ما جعل سعر السهم ينخفض من ٥٦ جنيها إلى ٤٥ جنيها لحظة الشراء!! ذلك على الرغم من إعلان كل منهما عن عدم التدخل ونفى العلاقة المباشرة مع البنك المشترى، المعروف أن محمد منصور تنازل عن رئاسة البنك لشقيقه ياسين منصور يوم توليه الوزارة! ، فيما يشير إلى أن الإمبراطورية الاقتصادية التى يجلس على قمتها الوزير تدار بمنطق العائلة وهو ما يجعل شكواها شرعية تدور حول مدى قربه وابتعاده عن أمواله والتضحية بكل مكاسب من أجل عيون الشعب.

الدستور المصري فى مادته رقم ١٥٨ يقول بالنص: لا يجوز لوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو

يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ، هذا النص الواضح والصريح يتعارض تعارضا كليا مع الصفقة فالوزيران اشتريا من الناحية العملية أسهما مملوكة للدولة فى البنك المصري الأمريكي، وبقيمة تتعدى المليار جنيه ناهيك عن بقية الصفقة التى يصل مجموعها كلياً إلى ٢,٩١٦ مليار جنيه، وسوف تدر أرباحا كبرى لصالح الوزيرين تتعدى الـ ٥٠٠ مليون جنيه من فرق السعر أثناء البيع فقط فيما يعنى أن مالكى الأسهم وفى مقدمتهم الوزيرين قد قاما بعملية تجارية ومالية واضحة من خلال بنك كاليون مع أسهم مملوكة لبنك قطاع عام، وسواء كان الوزيران قد تخليا عن البنك شكليا أم فعليا، فهذا لا يمنع أن هناك تجاوزا واعتداء على الدستور قد حدث.

إنكار العلاقة بين عملية البيع والوزيرين لا تبعد الشكوك فيها، فالعملية لا تتم بين يوم وليلة، بل الواقع يؤكد علمهما بجميع التفاصيل ومشاركة محمد منصور شخصيا فيها قبيل اعتلائه كرسي الوزارة! فهناك شروط ومواصفات فى المشترى قبل البائع، كما أن هناك جلسات من المفاوضات تستمر لشهور قبل الإعلان ونقل الملكية فى البورصة وهذه لا تستغرق أكثر من أسبوع، وهى عملية إجرائية تتم بعد توقيع الطرفين «البائع والمشترى للصفقة» ، لذا فمسألة انسحاب أو تنازل الوزير منصور عن منصبه فى البنك لشقيقه لا تبعده عن مسألة إنهاء الصفقة!! وقد يقول قائل: إن ذلك كان قبل اعتلائه المنصب الجديد؟! ونحن نقول: إن المغربي كان فى الوزارة السابقة كما أن مستلم منصب رئاسة البنك المشترى وشقيق الوزير لا يستطيع العمل دون أن يستشير أخاه الوزير ويحصل على موافقته، فمنطق العائلة هنا هو الحاكم.

وبعيداً عن صفقة البنك المصري الأمريكي، فمجرد الإعلان عن اسم منصور لمقاليد وزارة النقل بث الرعب داخل هيئة السكك الحديدية؟! ودارت عجلة الأسئلة وبرزت أسنان الخوف من أن يتبنى الوزير رجل الأعمال ما تردد عن خصخصة السكة الحديد!! ورفع الدعم عنها من جانب الدولة، وهو ما يعنى ارتفاع أسعار التذاكر!! خاصة أن الوزير اختار الرئيس الأسبق للهيئة فى عهد الدميري المهندس ماهر مصطفى كمستشار له وهو المعروف بميوله الاستثمارية، بالإضافة إلى ما يشاع حاليا داخل الهيئة عن رغبة الوزير فى إعادة هيكلة الهيئة إداريا لتتناسب قياداتها مع فكر المرحلة القادمة!! المعروف أيضا أن الوزير يقوم حاليا بجولات مستمرة داخل

مرافق الهيئة للوقوف على ممتلكاتها وقدراتها الخدمية!!

أول المرافق المرشحة للبيع بحسب أقوال بعض مسئولي الهيئة هى ورشة العباسية المتخصصة فى صناعة مفاتيح «السكة» التى تستخدم فى تحويل القطارات والتحكم فى خط سيرها، وهو المشروع الذى نفذته شركة « كوجيفير » الفرنسية بالاشتراك مع أوراسكوم ساويرس، ومن المعروف أن ساويرس قد حاول الاستيلاء على الورشة بالشراء أو الإيجار باستخدام الاسم التجاري لشريكه فى المشروع شركة «كوجيفيرماكدونالدز» فى مصر، يبرز السؤال عن مصير مشروع مفاتيح السكة الحديد بالعباسية؟! وهل سيكون مصيره نفس مصير أسهم بنك الإسكندرية ؟!، ومن ورشة السكة الحديد إلى الشركة الشرقية للدخان والتي يجرى الإعداد حاليا لطرح حصة الدولة فيها من خلال البورصة لمستثمر رئيسى بنظام عروض الشراء قبل ٣٠ يونيو القادم. وتقدر حصة الدولة المتوقعة في هذه الصفقة ١٣ , ١ مليون سهم أي حوالي ٦ مليارات جنيه.

وتعتبر الشركة الشرقية للدخان هى الشركة الوحيدة المحتكرة لصناعة السجائر فى السوق المحلى، بخلاف مصنع صغير يملكه محمد منصور فى برج العرب وكل نشاطه هو التصدير للخارج!! وتؤكد التقارير أن حصة الدولة فى الشركة تقدر بـ٥٢ , ٨٪ وحققت الشركة أرباحا قبل الضرائب ٦٣٠ مليون جنيه مقابل ٤٠٢ , ٥ مليون جنيه فى العام السابق بنسبة زيادة ٥٧٪ وكشفت ميزانية الشركة عن وجود نقدية بالشركة فى حدود ٢٤٨ مليون جنيه بخلاف مخزون خامات ومنتجات بـ١ , ٨ مليار جنيه، كما تحصل الخزانة العامة على ٤ مليارات جنيه كل عام!!، ميزانية الشركة وأرقامها توضح أن الشركة من الشركات الرابحة وأن بيعها لن يؤثر على حصيلة الخزانة العامة من الأموال، إلا أن البيع وكما يؤكد الخبراء سوف يؤدى إلى رفع الأسعار لتتوازن مع السعر العالمي مثلما حدث عند بيع شركات الأسمنت، حيث ارتفع سعر الطن من ١٤٠ جنيها قبل الخصخصة إلى ٣٤٠ جنيها!!، المفاجأة أن المتنافسين على شراء الشركة هم فيليب موريس الشركة التى يملك توكيلها محمد منصور، وشركة برنيس توباكو ثم محمد منصور بصفته المالك للمصنع الوحيد للسجائر بعد الشركة الوطنية، يعنى المنافسة على شراء الشركة بالنسبة لمنصور بروحين التوكيل والمصنع وكله مكسب!!، لم يكن وصف البعض الحكومة بعد انضمام منصور ورفاقه بحكومة

التوكيلات التجارية فمنتجات كرافت الغذائية، وتونة صنشاين، ولبنيتا، ومياه معدنية هى بعض ما يملكه آل منصور.

ويدير هذه المجموعة الإخوة الثلاثة محمد ـ يوسف ـ ياسين وتقدر ثروة محمد منصور بحسب مجلة فوربز الأمريكية ما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار بينما تتجاوز العائلة مبلغ ٣ مليارات من الدولارات هى حجم أعمال الشركات والتوكيلات ، المثير للدهشة أن اللائحة الخاصة بسجل الوكلاء تحظر على الوكيل التجاري أن يكون عضوا بمجلس الشعب أو الشورى أو يكون مسئولا تنفيذيا أو سياسيا فى الحكومة، واشترطت أيضا ألا يكون للوكيل التجاري قرابة من الدرجة الأولى ممن يشغلون المناصب السياسية أو التنفيذية لعدم استغلال النفوذ!! لذلك نحن نتساءل: إذا كان محمد منصور قد استقال من جميع مناصبه وشركاته ـ كما قال ـ فهل استقال أيضا من توكيلاته التى حصل عليها باسمه ووقع عليها بشخصه أو مثل خلال توقيع عقودها مجموعة منصور؟! وإذا كان ما قاله فعليا وصحيحا فماذا عن أخويه يوسف وياسين بعد أن آلت إليهم جميع التوكيلات ولو مؤقتا لوجود منصور فى الوزارة؟! نحن نتساءل فقط ولا نوجه اتهاما لأحد، فهل من مجيب؟!.

يثبت الواقع الاقتصادي المصري أن منصور ورفاقه من مليونيرات المعونة الأمريكية نفذوا المطلوب منهم ،الذى تأسس برنامج المعونة من أجله، الهدف كان واضحا كما يقول الكاتب حسن عامر..نريد عيال مجدع تنمو ثرواتهم بمعدلات سريعة، وبدون أية معوقات ليكونوا نواة (للوبى) الذى يقود التغيير باتجاه اقتصاد السوق، ويكونوا في نفس الوقت النموذج الاجتماعي للولاء الأمريكي والقوة الضاربة أمام مواقع النفوذ ، أليس ذلك هو الحادث فعليا، وتؤكده التصريحات المتوالية للقيادات السياسية التي ترعى هذا اللوبي في مصر، أليس السير فى اتجاه اقتصاد السوق على الرغم من تظليله بعنوان الإصلاح الاقتصادي هو الحادث الآن، أليس صفقة بنك (كاليون)واحدة من معالم هذا السير؟! يروى أحد رجال الأعمال واقعة محددة تكشف عن وجود صراع خفي نحن لسنا طرفاً فيه، بل هى مجموعات المصالح المتصارعة، كان ذلك فى عام ١٩٨٦ عندما وقعت وزارة الصناعة بروتوكولا مع شركة جنرال موتورز يقضى بوقف إنتاج سيارة الفيات الإيطالية واستبدالها بإحدى السيارات الأمريكية، اختفت غرفة التجارة الأمريكية بالحدث من خلال

احتفال بأحد الفنادق الفاخرة، وكما يروى رجل الأعمال.. التقط الراوي حديثا عابرا بين وزير مسئول آنذاك وأحد قيادات صناعة السيارات: «تساءل الوزير باهتمام: خلاص (لكاوبوى)استولوا على شركة النصر؟! أجاب رجل الصناعة: ده بعدهم!!، بعدها هاجت الشركة ونظم العمال إضرابا واسعا، تبعته الصحف بهجوم شديد على الاتفاق الذى تراجعت عنه الحكومة آنذاك!! يومها خسر اللوبي الأمريكي ممثلاً فى منصور شيفروليه معركة من معاركه للسيطرة على السوق، ليعود منصور مجددا وهو فى السلطة، سواء من خلال اقترابه الشديد من آلها أو من خلال مساعدات شريكه الوزير المغربي أو بعد ذلك من خلال جلوسه هو شخصيا فوق مقعده الوزاري، ليفوز بصفقة بيع أسهم بنك الإسكندرية ويربح ونتحسر نحن وتصمت الحكومة عن مخالفة صريحة للدستور، وكذلك لائحة الوكلاء التجاريين .

لتثبت الأيام بعد ذلك بنحو ستة اشهر صدق ما قلناه فى البداية وذلك عقب صدور الكتاب الأمريكى الذى يتحدث عن علاقة جمال مبارك برجال البيزنس وعلى رأسهم منصور حيث يقول الكتاب :وهو يحمل اسم (أوهام الديموقراطية فى مصر) أن جمال مبارك رئيس لجنة السياسات أحاط نفسه بمجموعة من رجال الأعمال المشكوك في قدراتهم السياسية ، ويرصد الكتاب سياسات الرئيس مبارك خلال فترة حكمه الممتدة على مدار عقدين ونصف من الزمان، مؤكدًا أن حديثه طوال فترة حكمه عن التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمصريين يمثل أوهامًا كبرى، خاصة أنه حينما تولى زمام الحكم عقب اغتيال الرئيس السادات ساد اعتقاد لدى المصريين والغرب بأنه سوف يعمل على زيادة جرعة الديموقراطية في البلاد، وسيدعم عملية التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية.

وأوضح مؤلف الكتاب وليام هورد أن الرأي العام المصري والغربي صدما فيما بعد عندما اكتشفا السياسات القمعية وفشل أي برنامج اقتصادي، لاسيما بعد أن شهدت مرحلة التسعينيات تزايدا غير مسبوق في محاكمات المدنيين أمام محاكم عسكرية، وفي إصدار أحكام الإعدام، وتزايد أعداد المسجونين السياسيين، وفرض القيود على الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية؛ علاوة على عمليات تزوير فاضحة في الانتخابات البرلمانية وإنتاج برلمانات مزيفة وترسانة من القوانين والتشريعات اللاديموقراطية ، ويشير الكتاب إلى أن الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر في عهد

مبارك فاقت في تزويرها تزوير الانتخابات بعشرات الدول النامية ، ويتحدث عن القوانين سيئة السمعة التي تحكم مصر منذ صعوده إلى السلطة؛ وفي مقدمتها قانون الطوارئ وتعديلات قانون العقوبات، وتصاعد دور محاكم أمن الدولة العليا والعسكرية .

ويخصص الكاتب قسمًا خاصًا للدستور المصري، الذي يراه دستورًا أوتوقراطيًا لم يعد يناسب العصر، ولكن النظام يبقى عليه لأنه يمنحه سلطات هائلة ، مؤكدا أنه يخلو من التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، نظرا لأن الأخيرة تفوقت وغطت على السلطتين السابقتين ، ويستعرض الكتاب أيضًا تركيبة الحزب الوطني والتغيير الذي حدث في أمانة الحزب مؤخرًا والتصعيد السياسي المشكوك في أمر جمال مبارك، الذي يحيط نفسه بمجموعة من رجال الأعمال المشكوك في قدراتهم السياسية، مشيرا إلى أنهم يدفعونه نحو الانقضاض على كرسي الحكم، بعدما حولوا البلاد إلى فطيرة بيتزا يتقاسمونها بينهم ، واستبعد الكاتب أن تكون مهمة جمال بهذه الصورة التي يتمناها الأب والابن ، متطرقا إلى حديث النظام المصري عن الإصلاح الاقتصادي المزعوم، وما وصفه بالفشل الذريع لبرنامج الخصخصة الذي أهدر مليارات الدولارات من ثروة المصريين ، وأضاف أن الطريقة التي نفذ بها النظام الحاكم في مصر الإصلاحات الاقتصادية المزعومة لم تؤد إلى أي تحسن مادي في معيشة الغالبية العظمى من المصريين ، وبحسب الكاتب؛ فإن السبب الرئيسي لوهم الإصلاح الاقتصادي في مصر كان لا يعود فقط إلى عدم إيمان القائمين علية بفلسفة سوق المال، ولكن لحجم الضغوط المكثفة التي مورست من قبل واشنطن على النظام المصري، وكذلك الاستجابة السلبية من قبل حكومة مبارك لضغوط الإدارات الأمريكية المتوالية ولسياسات صندوق النقد الدولي، على حد قوله.

يستمر الوزير منصور في القيام بمهامه المكلف بها من لوبي اتحاد ملاك مصر الحاكم، كل يستفيد من موقعه بلا رقيب ، حتي أن الكوارث التي قتل الإهمال فيها مصريين بالعشرات أو بالمئات ، لم تخرج عن كونها سبوبة و « مرزقة » ، يرتزق منها مندوب هذا الاتحاد المدعو منصور شيفرولايه أو محمد لطفي منصور .. الملقب زورا بوزير النقل .. فكان هو الرابح الأول مما يحدث علي خطوط السكة الحديد وهي أكبر مسئولياتها بعد النقل البحري .. هنا كشفنا دورة بعد حادث قطار قليوب الثاني

حيث أطاح الأول بسلفه د. عصام شرف بعد رفض خطة التطوير التي اقترحها لمنع الحوادث ، ولما حدث الحادث الأول تمت الإطاحة به تأديبا وتهذيبا ، فالهدف سيظهر من السطور التالية .. إعادة هيكلة يستفيد منها الجميع .. منصور ومعه المكتب الشهير عالميا باتصاله مباشرة بالمخابرات الأمريكية «بوز الان هاميلتون» ، الذي كان له الدور الأكبر في خصخصة دول كثيرة علي مستوي العالم وفي مختلف قاراته .. فهي الأب وما منصور إلا واحد من الكاوبوي الأمريكي المصنوع أصلا ، داخل المخابرات المركزية الأمريكية ..

منصور يدفع لمنصور .. والمخابرات الأمريكية تحكم السكة الحديد !



الكرامة
وطن و مواطن

تحقيقات

Tuesday September 12 th, 2006

«بوز الان هاميلتون» شركة مشبوهة ترتبط بالبنتاجون والـ C.I.A

منصور يدفع لمنصور.. والمخابرات الأمريكية تحكم السكة الحديد

تجاهل المشروع «الكندى».. وتعاقد مع «جنرال موتورز» فهو الوكيل الوحيد

مصادر بالهيئة: الاعتماد على الوكلاء خسارة للدولة ومنفعة للمحاسيب

نائب رئيس «بوز آلان» كان مديراً للمخابرات المركزية وعمل مع 4 إدارات أمريكية

وقفت خلف الخصخصة فى أكثر من 60 دولة بالعالم ولم تترك حتى بريطانيا!!

Booz Allen Hamilton

صورة رقم (٤٢)

الوزير هو الرابح الأول من تعدد كوارث السكك الحديدية.. هكذا قالت «الكرامة» في عددها الصادر في ٢٩ من أغسطس الماضي، ثم تأكد ذلك ممهوراً بتوقيع المسئولين عن الهيئة القومية للسكك الحديدية في الأول من سبتمبر الحالي على العقد

المبرم مع شركة جنر ال موتورز الأمريكية بقيمة ٢٥ مليون دولار.. لم تأت من المنحة الحكومية البالغة خمسة مليارات جنيه.. وإنما جاءت من القرض الممنوح للهيئة منذ سنوات خمس من صندوق الائتمان الكويتى بغرض تطوير الهيئة وقيمته ٥٧ مليون دولارأو ١٦ , ٥ مليون دينار كويتى!!

العقد المبرم مع الشركة الأمريكية التى يملك وكالتها فى مصر الوزير محمد منصور بغرض توريد قطع غيار لإعادة تأهيل ٦٠ جراراً وعودتها للعمل بكامل طاقتها على خطوط الهيئة.. يشير إلى أن الوزير أو الهيئة دفعت المبلغ.. ثم حصلت شركة الوزير من خلال الوكالة على ذات المبلغ من الناحية الأخرى، أي أن الوزير قام بالدورين معاً.. المشترى والبائع فى ذات الوقت!!.

الأغرب - وهو ما لم يعلنه الوزير أو أي فرد في الحكومة - كان فى وجود مشروع يسمى «مشروع الـ٦٠ جراراً» يدور على أرض الهيئة وتتولاه شركة كندية من كبريات الشركات العالمية فى مجال صناعة السكك الحديدية هى شركة «كاناريل» وكما يبدو من اسمها فهي شركة كندية.. تمارس عملها منذ فترة على أرض ورش الديزل بالسبتية.. والتي تحولت بمقدم الوزير إلى شركة مساهمة مصرية تستطيع استيراد قطع الغيار بالأمر المباشر ودون اللجوء لاستحكامات القانون رقم ٨٩ الخاص بالمزايدات والمناقصات، المهم أن هذا المشروع خاص بالجرارات الكندية وهى واحدة من أنواع أربعة تستخدم فى جميع الخطوط هي الأمريكية والألمانية والمجرية.. بالإضافة للكندية..

المشروع المشار إليه توقف منذ فترة بسبب عدم وجود قطع الغيار اللازمة «العمرة الـ٦٠ جرارا» برغم الشركة المساهمة وبرغم الاحتياج الملّح لاستيراد قطع الغيار المطلوبة.. ودون أن تحرك الوزارة ساكناً، مصادر فنية داخل الهيئة أكدت أن الإصرار على جلب ما تحتاجه الهيئة من مستلزمات عن طريق الوكالات الأجنبية الموجودة فى مصر.. بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى الشراء بالخسارة على الهيئة، ويعود بالربح على الوكيل، فإنه أيضا يشير إلى تحكم لعبة المصالح الخاصة بهؤلاء الوكلاء وعلى رأسهم الوزير بالطبع فى عمليات التطوير!!.

المصادر أشارت إلى الدور المتراجع لرئيس الوزراء الذى لم يحرك ساكنا في ظل الكوارث المتكررة مؤخراً لقطارات الهيئة سواء على مستوى المعدات أو البشر.. والتي تدفع أي صاحب قرار لديه الرؤية إلى الإسراع بجلب آليات التطوير من الشركات

الأصلية مباشرة وعلى وجه السرعة دون ترك الحبل على الغارب لراغبى التربح من الوكلاء سواء كان ذلك عن طريق شركة الوزير أو أصدقائه من الوكلاء!!

المصادر أشارت إلى تجاهل الوزير لاحتياجات الشركة الكندية، وبادر بإصدار أوامره لرئيس الهيئة بالتعاقد على شراء قطع غيار أمريكية لجرارات أمريكية، وكان يمكنه إما التعاقد لشراء ما يحتاجه المشروع الكندي أولا حيث قطع المشروع شوطاً كبيراً ولا يحتاج إلا لتركيب هذه القطع في فترحة وجيزة فيصبح لدى الهيئة ٦٠ جرارا عاملة، أو التعاقد لصالح الهيئة أولا وأخيراً من خلال جعل الـ ٦٠ جراراً ١٢٠ جراراً كنديا وأمريكيا!! على مرحلتين.. مرحلة أولى انتهت تقريبا.. وبعدها الثانية التى تستلزم وقتا قد لا تتحمله الهيئة!!.

.. الشركة الأخطر والتى تحمل الجنسية الأمريكية.. وتعاقد معها الوزير هى «بوز آلان هاميلتون» Booz Allen Hamilton وترتبط أيضاً بحسب المصادر بشركة «جنرال موتورز الأمريكية» التعاقد بغرض إعادة هيكلة السكة الحديد وتطويرها!! ويبدو أن هناك شيئاً يقف خلف الستار كان السبب وراء التعاقد معها!! أرجعه البعض إلى ضغوط ما قادمة من البيت الأبيض الأمريكي، وتخص اتفاقية التجارة المصرية الأمريكية المتوقفة حتى الآن، وفسره البعض بالدور الأمريكي المشبوه فى الشرق الأوسط ككل.. والذى تمثل فيه هذه الشركة الذراع الطويلة للسيطرة على الموارد والتحكم فى اقتصاديات الدول العربية!!.

ففي الكويت مثلا انتقد الناطق الرسمي باسم كتلة العمل الشعبي النائب مسلم البراك، تكليف «بوز آلان هاميلتون» لتولى إعداد مشروع استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت.. من قبل الحكومة مشيراً إلى وجود العديد من الشبهات حول علاقاته وأدواره المختلفة والخفية!! معتبرا وصفه بالمكتب الاستشاري العالمي من قبل الحكومة هناك بالتضليل المتعمد! ، الشركة المشار إليها أثارت العديد من التساؤلات حول دورها الحالي في ما يسمى بمشروع تغيير وضع المياه ومعالجة مياه الصرف في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مشاركة هذه الشركة أيضا في مشروعات خطوط السكك الحديدية بطول المملكة وعرضها، ولم يقتصر الأمر على السعودية بل تعداها إلى البحرين أيضاً حيث وصفت بالشركة القوية التى أدت إلى التوصل إلى وجود اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبحرين من خلال دراسة أعدتها

لذلك!! ووصفت بالكيان المتحكم فى قطاع تقنية توصيل المعلومات.. وربط القطاع الخاص البحريني بالأسواق الرئيسية بالولايات المتحدة الأمريكية!!.

«بوز آلان» أيضاً كانت وراء الاتجاه البريطاني عام ١٩٨٤ لعمليات الخصخصة بعد نحو ١٤٠ عاماً من الحكم الاشتراكي في انجلترا.. حتى أن تخصيص شركة «بريتش تليكوم» كبرى شركات الاتصالات العالمية إلى ملكية القطاع الخاص جاء بناء عن دراسة أعدتها «بوز آلان» الفرع الإنجليزى، الذي وقف أيضاً خلف إنجاز ٨ عمليات تخصيص أخرى فى قطاع الاتصالات منها: الأرجنتين، فنزويلا، هونج كونجو، المكسيك، ونيوزيلاندا، بالإضافة إلى نحو ١٦ بلداً أخرى من بينها المغرب، نيجيريا، زامبيا، والبرازيل، بالإضافة إلى ٣٠ عملية تخصيص أخرى نجحت فى إقرارها حتى عام ١٩٩٥!!.

نشاط مخابراتى

نشاط «بوز آلان هاميلتون» المتشعب ووقوفها خلف نظام الخصخصة فى نحو ٦٠ بلداً على مستوى العالم.. ومن بينها مصر بالطبع!! جعلنا نتساءل عن ماهية الشركة والقائمين عليها لنجد المفاجأة وهى اختفاء اسم رئيس مجلس إدارتها من على موقعها على شبكة المعلومات الدولية، وظهور نائبه بوضوح.. لنكتشف أنه «جيمس وولسى» المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية، منذ عام ٩٣ إلى ٩٥ والذى عمل بالمخابرات لمدة ١٢ عاماً وشغل مناصب حكومية استخباراتية فى إدارتين ديمقراطيتين، وإدارتين جمهوريتين، وهو أيضاً واحد من الجناح الأكثر تأييداً للحرب على العراق داخل أمريكا!!.

ويرأس أيضا شركة «ديان كورب» التي تزود الحرس الخاص لحامد قرضاى الرئيس الأفغاني بالأسلحة، وهى شركة متهمة بانتهاكات لحقوق الإنسان في البوسنة، وكوارث صحية بيئية في الإكوادور، وكان شريكا في شركة المحاماة «شى وجاردنر» التي تعمل كوكيل أجنبي للمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبى، بالإضافة إلى عمله كنائب لرئيس «بوز آلان» المرتبطة بشكل وثيق بلجنة السياسة الدفاعية التابعة للبنتاجون والتي كان يرأسها «بيرل»

علامات استفهام كثيرة تشوب قرار التعاقد مع هذه الشركة بالذات دون شركات

عالمية كثيرة قيل إنها بلغت نحو الـ ٦٠ شركة.. عرضت نفسها على الحكومة المصرية بهدف تطوير هيئة السكة الحديد المصرية، وعلامات أخرى أشد قسوة تدور حول علاقة هذه الشركة بالمخابرات الأمريكية ثم عن علاقة محمد منصور نفسه بهذا الجهاز.. خاصة إن هناك وصفاً ألقاه المحللون على مليونيرات المعونة الأمريكية - المليارديرات حالياً - بأنهم «الكاوبوى» الأمريكي المرشح للحكم فى مصر.. كان ذلك فى البداية !! فماذا عن الأمور الحادثة على الساحة حالياً؟! الأسئلة قد تكون مجابا عنها من خلال السطور السابقة.. وربما يعضدها الواقع!!.. ..الناتج النهائي للكارثة هوما حصل عليه الوزير الأمريكي الهوي محمد منصور الملقب برجل أمريكا القوي داخل حكومة اتحاد الملاك .. الذين كانوا بديلا لاحتلال أمريكي وتحكم في مقادير المصريين ، ولا يزالون بتأثيراتهم وما جلبوه لمصر من بلاء مستحكم وداء عضال من السيطرة الأمريكية علي كل مناحي الحياة علي أرض النيل .. هذا ما ستظهره السطور التالية :

خمسة مليارات جنيه تدخل خزائن محمد منصور



الكرامة

تقارير

جنرال موتورز .. المورد الوحيد لقطع الغيار.. ومنصور وكيلها

5 مليارات جنيه تدخل خزائن وزير النقل من كارثة قليوب

أنشأ شركة مساهمة لبيع قطع الغيار للهيئة بالأمر المباشر

أقال رئيس الهيئة لأنه أفسد صفقة توريد ماكينات ساويرس.. والحادث وقع خلال قيامه بأجازة

الوزير يعمل على تصفية الهيئة من قياداتها.. لتسليمها إلى الأجانب من غير مصريين

صورة رقم (٤٣)

العادة السيئة دائما ما تحكم نظاما أدمن تجاهل الحقائق الواضحة على أرض الواقع فالكارثة دائماً ما يتحملها عامل بشرى بدرجة رئيس هيئة!! ولعلنا نتذكر ما حدث عقب حريق قطار الصعيد بعام.

جميع المتهمين خرجوا بعد حصولهم على البراءة، وهوما سيحدث مع المتهمين فى حادث قطار قليوب الأخير!! لتستمر الحوادث على الرغم مما قيل عن الدعم الحكومي للهيئة بما قيمته خمسة مليارات جنيه لشراء قطع الغيار اللازمة وتم منح الوزارة حق استكمال باقي الـ ٥،٨ مليار من خلال الاقتراض.. وهذه قصة أخرى تشير إلى أن الوزير هو الرابح الأول من كارثة القطار.

المصادر داخل ورش «بولاق» التى زارها رئيس الوزراء بصحبة الوزير لتهدئة العمال الثائرين ، التى أعلن الوزير خلالها عن حافز الـ ٥٪ هى نفسها ورش «الديزل» المسئولة عن إصلاح الجرارات التى تحولت إلى الشركة المصرية للخدمات والصيانة شركة مساهمة مصرية ـ مملوكة بالكامل للهيئة وهى مفارقة مضحكة.. إذ كيف تكون مساهمة وملكيتها كاملة للهيئة دون مساهمين آخرين؟! المصادر أكدت أن هذه الشركة أنشأها الوزير للتحايل على القانون رقم ٨٩ الخاص بالمزايدات والمناقصات، والذى يحكم شراء قطع الغيار المطلوبة للجرارات ثم إدخال قطع الغيار للهيئة عن طريق الشركة مباشرة، والمعروف أن المورد الوحيد لقطع الغيار هى شركة «جنرال موتورز» وأن وكيلها الوحيد فى مصر هى شركة منصور موتورز المملوكة للوزير!!، وهنا تشير المصادر إلى أن الرابح الوحيد من كارثة القطاع وما أعقبها من تصرفات تأخرت كثيرا للحكومة.. هى الحكومة على المستوى السياسي.. ثم الوزير الذى ضمن دخلا وعائدًا استثماريًا كبيرًا لشركته الخاصة، ثم لفكره القادم بالخصخصة لا محالة للهيئة على الرغم من نفى كبار المسئولين فى النظام الحاكم.

أما ورشة مفاتيح السكة بالعباسية، فيمارس الوزير على العاملين بها هذه الأيام ضغوطاً رهيبة لاستلام الماكينات الواردة عن طريق شركة «كوجى فير» التى يشارك فيها صديقه رجل الأعمال الشهير نجيب ساويرس، على الرغم من وجود تقرير فني صادر عن لجنة فنية من خبراء داخل الهيئة تشكلت بموجب قرار أصدره حنفي عبد القوى رئيس الهيئة المستبعد لبيان مدى صلاحية هذه الماكينات للاستلام، التقرير الفنى أكد عدم الصلاحية!! الضغوط مستمرة لإجبار العاملين بالورشة على الاستلام

وحادثة قليوب أطاحت بمن شكل اللجنة صاحبة التقرير الذي أغضب الكبار.. فانتهزوا فرصة قيامه بالإجازة المصرح بها من الوزير لاستبعاده بتهمة التسبب فى الحادث على شاطئ البحر!!.

الحادث الأخير لم يكن الأقسى أو الأخطر فى سلسلة الحوادث التى أهدرت فيها دماء المصريين على قضبان السكك الحديدية خلال فترة لم تتعد السنوات العشر، لكى يتحرك الجميع بهذه الهمة والنشاط لدعم الهيئة وتطويرها ثم تحسين رواتب العاملين بها من خلال الـ ٥٪ حافز الإثابة.. وهو لا يعطى إلا كثواب على الإجادة، والسؤال هنا من الذى يستطيع الحكم على ذلك، فى ظل ما صرح به المسئولون من أن الإهمال البشرى هو سبب تلك الكوارث؟!.. الوزير نفى على عكس الجميع وجود الخطأ البشرى، لماذا ؟ لأن مشاركته فى تحميل العاملين للكارثة سيفتح ـ كما يقول مسئولون داخل الهيئة ـ عليه أبواب جهنم!! هؤلاء أكدوا وجود عملية تصفية لقيادات الهيئة يقوم بها الوزير لتصبح جاهزة إما للخصخصة أو لجلب إدارة أجنبية لتشغيل الهيئة، وكلاهما يدعم اتجاه الوزير لدخول القطاع الخاص على الخط ورفع يد الدولة عن إدارة وتشغيل هذا المرفق شديد الحيوية، ويدلل هؤلاء على ذلك بإهمال الوزير تعيين نائبين لرئيس الهيئة ووجود ٣ نواب فقط من خمسة، على رأسهم نائب الشئون الفنية المسئول أساسا عما حدث فى قليوب، وإيقافه لنائب الإشارات الذى يخرج على المعاش الشهر القادم، أي أن الهيئة ستصبح بعد شهر أو أقل من الآن دون نواب اللهم النائب للشئون المالية والإدارية وعضو لجنة النقل فى البرلمان.. رضا وهدان!!، الأخطر كما تقول المصادر إن ذلك يحدث فى ظل تقديم رئيس الهيئة المقال أو المستبعد لخمسة أسماء ليختار الوزير منهم إلا إن طلبه قوبل بالرفض!! بالإضافة إلى خلو أكثر من منصب قيادي على درجة مدير هيئة «رئيس إدارة مركزية» من شاغله دون أن يطرف للوزير جفن!! ومن هؤلاء مدير الهيئة لمنطقة وسط الدلتا، ومدير الهيئة للتدريب.. وهذا يعنى أن الهيئة تدار بنصف طاقتها الإدارية والتى فى سبيلها للتلاشى بسبب قرب موعد الإحالة للمعاش لمعظم القيادات!!

الهيئة المنكوبة تضم نحو ٧٣ ألفا من العاملين منهم كما تؤكد المصادر المطلعة داخلها نحو ١٥ ألفا من السعاة والعمالة العادية كلهم دخلوا الخدمة فى عهد مستشار الوزير حاليا وعضو لجنة النقل والمواصلات بالبرلمان عزت بدوى، أيام كان يشغل

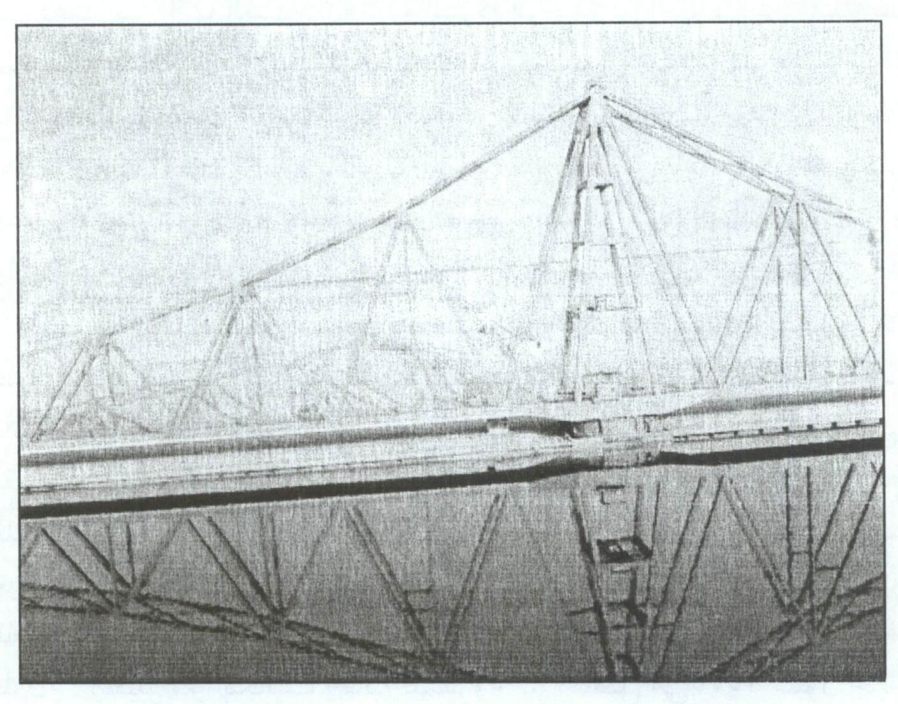
منصب نائب رئيس الهيئة للشؤون الإدارية، أضافت المصادر أيضاً اتهاما لهذا المستشار مفاده أنه السبب الرئيسي الذي يقف خلف تصفية القيادات والعمل على عدم تطوير الهيئة، بسبب وجوده كمستشار للوزير فى ذات الوقت الذي يشغل فيه منصبه الرقابي كعضو للجنة النقل بالبرلمان!!، المستشار المشار إليه يبلغ السبعين من عمره ويقوم مقام الخصم والحكم فى نفس الوقت!.

الوزير الساعي نحو خصخصة جميع مرافق النقل أتاه الحادث كما تقول المصادر «كالبيضة المقشرة» فقد تحرك ومعه الحكومة لإثبات حسن نوايا النظام من خلال الإعلان عن الدعم ونية التطوير وعدم التفكير فى البيع نهائياً.. حيث الموقف الداخلي سياسيا لا يتحمل ظهور الحكومة المعتاد بالهوجة التى سرعان ما تهدأ اعتمادا على نسيان الشعب، بمعنى أن الحكومة استثمرت الموقف سياسياً فى المقام الأول، واستغله منصور اقتصاديا بالحصول على الدعم لا ليبقى على الهيئة فى ظل الإدارة الحكومية ولكن لتجهيزها للخصخصة ولجر القطاع الخاص للاستثمار فيها عن طريق زيادة ما يسمى بالفرصة البديلة، حيث تقل الاستثمارات وتزيد العوائد الاستثمارية، المصادر أكدت أن تصريح الوزير وتقديره للخسائر بنحو ٧ ملايين جنيه لعدد جرار وعربتين للقطار يأتي كمحاولة منه لتقييم مستتر لأصول الهيئة من القطارات، وكإشارة لمن يريد الشراء!!

ولأن هؤلاء لم يكن في رووسهم غير المكسب ، فالإهمال هو العنوان دائما ما دام الاهتمام لن يعود عليهم بالنفع لذلك لنر معا ماذا كان يهدد كوبري الفردان ، الذي لولا نشرنا لهذا الموضوع لتوقفت حركة الملاحة بقناة السويس ، وهنا كان عائد الكبار منها سيتوقف أيضا ، لذا ثارت ثائرتهم علي الوزير ، فأسرع بتلبية احتياجات الكوبري حماية لعائد القناة والنسب التي توزع منها عليهم ! (*) ...

(*) نشر بتاريخ أول سبتمبر ٢٠٠٦م.

حركة الملاحة بقناة السويس مهددة بالتوقف بسبب كوبرى الفردان



صورة رقم (٤٤)

حركة الملاحة بقناة السويس مهددة بالتوقف ، إذا ما تعطل الكوبري .. ذلك ما دفع الفريق أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس إلى توجيه تحذير مباشر إلى مسؤولى هيئة السكك الحديدية ، للعمل على عدم تعطل كوبري الفردان ، الذي يمر فوق القناة ويعتبر أطول كوبري معدني في العالم ، التحذيرات جاءت بسبب الخوف من تعطل الكوبري ، أثناء حركة دورانه فتحا أو غلقا فوق القناة ، لعدم وجود قطع غيار تغطى احتياجات صيانته الدورية ، التى إذا استمرت بدون توقف استمر الكوبري صالحا للعمل ، بدون أي أخطار على القناة .

القائمون على صيانة الكوبري يصرخون من أكثر من ٨ سنوات ، هى عمر الانتهاء من تنفيذه طلبا لقطع الغيار دون جدوى ، وهو ما تؤكده مصادر رفضت ذكر اسمها ، حيث أشارت إلى أن إدارة المشتروات التي يشارك فيها حاليا نائب مشارك ، فشلت عدة مرات في تجهيز طلبيات الشراء بسبب عقبات القانون رقم ٨٩

الخاص بالمناقصات والمزايدات ، التى تمنع الشراء بالأمر المباشر ، خاصة أن المناقصات التى دعت الهيئة إليها ألغيت لعدم تقدم الشركة الوحيدة فى العالم ، التى تملك قطع الغيار اللازمة للكوبري إليها ، أرجعت المصادر السبب إلى قيام أحد جهابزة الهيئة بتسييل خطاب ضمان خاص بشركة «كورب» الألمانية التى وردت معدات الكوبري ، وهو ما جعلها تضغط لاسترداد أموال التأمين ، بالامتناع عن تلبية الدعوات المتكررة لحضور المناقصات الخاصة بقطع الغيار ، لعلمها أنها الوحيدة القادرة على توريد لوازم الكوبري فى العالم !

القائمون على الصيانة يطالبون بتصدي إدارة الهيئة ، للمشكلة بشراء اللازم لصيانة الكوبري بالأمر المباشر ، لتأمينه ضد الأعطال التي ربما تكبد مصر المليارات ، لتأثيرها الخطير على حركة الملاحة فى القناة ، وأشاروا لاى التحذيرات المتكررة للفريق أحمد فاضل ، التى تتخوف من ذلك لعلمه بأزمة قطع الغيار ، بعد أن رفض طلبات الهيئة المتكررة ، بانتقال تبعية الكوبري للهيئة لسهولة تحركها لشراء ما يلزمه ، بعيدا عن القانون الذى يقيد حركة الهيئة ، منذ بداية عمله عام ٢٠٠٠ ! ، الكوبري أقامته وزارة النقل والمواصلات ليحمل الخط الحديدي ، بين الإسماعيلية حتي رفح بطول٢٢٥ كيلو مترا بتكاليف إجمالية للمشروع كاملا تصل إلي١٥٧٥ مليون جنيه ، في إطار المشروع القومي لتنمية سيناء حتي عام٢٠١٧ ومن خلال مخططات الدولة التي تستهدف دمج سيناء في الكيان الاقتصادي والاجتماعي مع باقي أقاليم مصر ، وهو ما أثبتت الوقائع توقفه عند مدينة القنطرة شرق ، وفشل الحكومة فى استغلاله منذ أن تم افتتاحه ، والإهمال الذى لحق بالخط الحديدي الذى أنشئ الكوبري ليحمله إلى رفح ، حتى تمت سرقته مؤخرا بطول يصل إلى ٤٠ كيلو متر !

كما أن تصميماته أعدت بمعرفة بيوت الخبرة العالمية بالتعاون مع المهندسين المصريين وخبراء من هيئة قناة السويس وخبراء هيئة السكك الحديدية ليكون أطول كوبري معدني متحرك في العالم حيث يبلغ طوله٦٤٠ مترا بفتحة ملاحية بطول٣٢٠ مترا، وهو كوبري دوار ليسمح بمرور السفن العملاقة من أي أحجام دون معوقات خلال رحلتها في المجري الملاحي للقناة، كما روعي أن يكون موقعه متلائما مع مشروعات التعميق والتوسع المستقبلية في قناة السويس ، وقام بتنفيذ كوبري الفردان اتحاد شركات مكون من أربع شركات متخصصة بقيادة شركة ألمانية ويقوم بمراجعة

التصميمات والإشراف علي التنفيذ مكتب خبرة إنجليزي ، من بينها شركة «كورب» الألمانية التي أصبحت تتحكم حاليا فى موضوع قطع الغيار الذى فشلت مصر لنحو ٨ سنوات فى شرائها !.

وتستمر معركتنا مع الوزير منصور في عز صولته وجبروت اتحاده الذي ينتمي إليه حيث كتبنا أيضا ...

وقائع استيلاء الوزير« شيفروليه » على النقل النهرى فى كل مصر!!

لم تكن فضيحة محاولة احتكار وزير النقل محمد لطفي منصور على مقدرات النقل النهري في مصر وسعية من خلال آخرين لجعل هذا الاحتكار يبدو بعيدا عنه وجزئيا ،سرعان ما يتكامل من خلال شركة قابضة تعلق عليها لافتة اسم الوزير ما أن يغادر منصبه .. مفاجأة بل تأكيدا لما انفردنا به يناير من عام « ٢٠٠٦ »، الفضيحة الأخيرة التي رسم السيناريو الساخر لفصولها الزميل عبد العظيم درويش فى أهرام السبت وقتها ،ليست سوى فصلا جديدا من ممارسات الوزير ومخالفاته للدستور التي تواكبت مع اعتلائه منصب الوزارة !!

«الكرامة» سبق و تنبأت بما يمكن ان تكون عليه حكومة الاستيلاء على كل شيء فى مصر لصاحبها د.احمد نظيف عقب دخول رجال البيزنس وعلى رأسهم الوزير محمد منصور ، فى الوزارة التى سميت بوزارة نظيف الثانية فكان تقسيم هيئة السكك الحديدية الى قطاعات خمسة تمهيدا لبيعها أما لشركاته أو لشركات يشارك فيها ،أو لشركات أصدقاءه الذين يرتبط معهم بروابط البيزنس ،أو الاستيلاء عليها من خلال الغطاء الجديد الذي يستتر به وهو شركة القلعة لصاحبها أحمد هيكل ، كما كان اعتماده على مكتب المخابرات الأمريكى «بوزالان هاميلتون » فى تطوير الهيئة وإعادة هيكلتها بمثابة السعي لاكتساب نوع من التأييد القادم بواسطة العم سام ،بالإضافة لذلك سوف تبدو الفضيحة التالية ،قادمة من ورش العباسية الشهيرة «بورش مفاتيح السكة » والتى يضغط صديقه ساويرس كثيرا للاستيلاء عليها !!

احتكار النقل النهري ليس سوى حلم للوزير أراد أن يحققه مستفيدا من غطاء يقيه حرا أصابه عند تفجر فضيحة بنك كاليون داخل البرلمان وفى الصحف ، ولكن ماذا عن هذا الغطاء ؟ هنا يجدر معرفة ماهية شركة القلعة التى أعلن عن استيلائها

على نحو ٦٠٠ ألف متر علي الطريق الساحلي الدولي تمثل منطقة التوسع المستقبلي لميناء الإسكندرية، تم تقدير قيمتها بأكثر من نصف مليار جنيه، وكان المبلغ المطلوب فيها فقط ٦٠ مليون جنيه..!! قبل أن تتدخل الجهات الرقابية لإيقاف البيع ، هذه الشركة أعلن مالكها عن مساع يقوم بها لشراء النقل النهري بكل من مصر والسودان ، ويتسائل سائل : ما هى علاقة الوزير بذلك ؟ وتجيب الأوراق قائلة إن الوزير وابن خالته وزير الإسكان وشقيقه ياسين شركاء لأحمد هيكل صاحب القلعة ،كيف ؟ تجيب أوراق بيع أسهم شركة «أسيك »للتعدين بالبورصة المصرية إن كونسرتيوم مصري – خليجى يضم شركات القلعة للاستشارات المالية وشركة مصرية - خليجية وشركات المنصور والمغربي للاستثمارات والإمارات الدولية ومستثمرين آخرين !! وشركة القلعة تتبعها ٦ شركات رئيسية «آسيك القابضة وأسيكوم والوطنية للبترول وطاقة والشركة المالية العربية والمصرية للأسمدة» وجميعها بالشراكة مع آل منصور والمغربي !!

«القلعة» اشترت ٤٩٪ في مجموعة «جينكو» لتوزيع الغاز، أكبر كيان عامل في هذا النشاط، التي تضم أربع شركات للغاز، هي سيتي جاس وهاوس جاس وريبكو ومستر جاس، وهي المجموعة التي أسسها رائد صناعة الغاز في مصر عبد الحميد أبو بكر، ويديرها حاليا ولداه، رجلا الأعمال تامر وخالد أبو بكر. ويشمل نشاط سيتي جاز توزيع الغاز إلى محافظات السويس وجنوب سيناء والبحر الأحمر، باستثمارات تصل إلى ٢١٣ مليون جنيه، ويشمل نشاط ريبكو توصيل الغاز لمحافظة دمياط باستثمارات تبلغ ٤٠ مليون جنيه، وتتولي هاوس جاس أعمال المقاول العام لتنفيذ مشروعات توصيل الغاز لحساب شركات الغاز المحلية، وأبرزها وادي النيل للغاز والفيوم للغاز وناتا جاس، في حين تشمل نشاطات مستر جاس محطات تموين السيارات بالغاز و١٥ مركزا للخدمة. كما اشترت «القلعة»، التي تسعى للدخول بقوة في سوق نقل وتوزيع الغاز أيضا ١٠٠٪ من شركة جلوبال للطاقة، التي يمتلكها رجل الأعمال مجدي راسخ، وتعمل في إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء، حسب رخصة خاصة من جهاز مرفق الكهرباء. وشملت الصفقات، التي أبرمتها «القلعة» أيضا شراء ٩٣٪ من شركة ترانس جاس، التي يمتلكها رجل الأعمال الدكتور فاروق مكرم عبيد. أما الصفقة الرابعة فكانت شراء حصة الشريك الأجنبي في شركة البحث والتنقيب وإنتاج

الغاز «اوسوكو» البالغة ٥٠٪، وتماثل حصة الهيئة العامة المصرية للبترول، لتبدأ أولى أنشطتها في مجال الإنتاج في منطقة خليج السويس !!

مصادر عديدة داخل البورصة المصرية أكدت أن القدرة المالية لأحمد هيكل اضعف من أن تمارس كل هذا النشاط المالي ، إلا أن الشركاء وعلى رأسهم ال منصور المغربي يقفون فى خلفية الشركة لدواعي تبدو دستورية حيث يمنع الدستور المصري فى مادته رقم ١٥٨ وتقول بالنص« لا يجوز لوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا، أو أن يشترى أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه»،ابلغ الأدلة على أن منصور المغربي –احمد هيكل شركاء فى محاولة احتكار وامتلاك النقل النهري فى مصر أن المشروع الذى قدم ليس إلا مشروع سبق لرجل الأعمال محمد منصور تقديمه أيام ولاية عصام شرف للوزارة دون تغيير فقد احتفظ بمهندسه الاستشاري وبيت الخبرة الذي درس المشروع الذى قدمه قبل أن يصبح وزيرا !!

عدة أسئلة يجب طرحها على المسئولين عن هذا البلد ..إذا كان هناك من يستمع ؟أليس هناك احترام للدستور ؟ ثم ألا يوجد من يستطيع محاسبة هذا الوزير ،وأين رئيس وزارة الشفافية من هذا الموضوع ، أم إن الموضوع الذى اثار أتربة الفساد فى وزارة النقل سيتم دفنه كما تم دفن تقرير عبارة الموت ،وهو أمر ليس بجديد فما أكثر التحقيقات التى أجريت ثم لا شيء غير بيع تراب الوطن لكل من هب ودب من علية القوم المسنودين من فوق !!

وفي عدد الكرامة رقم ١٣٣ بتاريخ ٢ من يونيو ٢٠٠٨ ، وعقب صدور قانون المرور المشبوه كشفنا أسراره ، ولماذا صدر و ومن المستفيد منه فكانت هذه السطور ...

وليمة قانون المرور تزيد عن ٤٥ مليار جنيه

الحكومة لم تنفذ توصيات لجنة النقل وأهملت الطرق ثم حملت ضحايا الحوادث المسئولية

وليمة قانون المرور تزيد 45 مليار جنيه والمنصور وغبور نصيب الأسد

عماد الصابر

صورة رقم (٤٥)

لم تفكر الحكومة وهى تغلظ عقوبات قانون المرور الجديد ، وتبرر إلغاء تراخيص سيارات الأجرة القديمة ، بالإضافة إلى إلغاء المقطورات وحظر ترخيصها فى عدم مطابقة معظم الطرق السريعة في مصر للمواصفات الفنية والهندسية القياسية العالمية للطرق سواء كانت صحراوية أو زراعية خاصة التابعة للمحليات ، كما تناست أيضا عدم مواكبة تطور أطوال شبكة الطرق مع الزيادة الملحوظة في أعداد المركبات ،وأن حجم الأنشطة المختلفة علي هذه الطرق يؤدي إلي زيادة معدل الحوادث حيث تضاعفت عدد المركبات حوالي ١٧ مرة منذ عام ١٩٧٠ في حين أن أطوال شبكة الطرق تضاعفت بما لايزيد عن الضعفين فقط ، ولم تعد هذه الشبكة قادرة علي تحمل

هذه الأعداد والحركة المستمرة فهناك ٩٧ ٪ من حركة نقل البضائع تتم عن طريق النقل البري علي الطرق في حين أن ٣ ٪ منها يتم من خلال النقل النهري والسكة الحديد كما أن ٦٠ ٪ من حركة نقل الركاب تتم علي الطرق السريعة !

كل ذلك لم يدفع الحكومة إلى الاعتراف بتقصيرها ، الذى يحتل المرتبة الأولى فى مسببات ازدياد الحوادث ، فمارست كعادتها تحميل الناس كافة خطاياها ، وما قانون المرور الجديد سوى حلقة جديدة من حلقات إحكام السيطرة على الغلابة ،ومن تستهدفهم لتقدمهم كوجبة دسمة للواقفين خلف الستار ، لذلك يقول الخبراء والمراقبون :« إن من يريد تفسير خروج أى قانون حكومي فى مصر عليه إن يبحث عن المستفيد ؟ » ، فالقانون الحالي كما قال بعض القانونيين ، كاف ألا إنه غير مفعل ، أو يستغله بعض المنوط بهم تنفيذه فى الكسب الحرام على حساب المخالفين .. إذا خالفوا من الأساس ، والجميع يعلم ويرى ما يحدث فى المحاور المرورية المختلفة !

الحكومة لم تنفذ العديد من التقارير والتوصيات التي أصدرتها لجنة النقل بمجلس الشعب وطالبت بتحسين حالة الطرق وحالة القائمين علي تطبيق قانون المرور في البلاد أولاً »، كما قال رئيس لجنة النقل بمجلس الشعب حمدى الطحان ، الذى حذر في الوقت نفسه من زيادة الأعباء علي المواطنين من خلال قانون جديد للمرور، الطحان من موقعه رأى جانبا مما نحاول كشفه ، أما الجانب الآخر فيتمثل فى عدة أرقام تتلخص فى أن « عدد الشركات العاملة في مجال صناعة السيارات ووسائل النقل وصناعتها المغذية في مصر حوالي ٤٣١ شركة ، وأن عدد توكيلات السيارات التى يملكها كبار القوم يتعدى رقم الـ ٥٥ توكيلا عالميا للسيارات ، هؤلاء يملكون أكثر من ٢٠٠ فرعا رئيسيا ، يملك منها وزير النقل محمد منصور نحو ١٠ فروع كبرى لسيارات النقل و الركوب ، بخلاف أعداد الموزعين الرهيبة التى يدور الكلام عنها فى فلك الـ٢٠ ألف موزع على مستوى الجمهورية !

الأرقام تشير أيضا إلى أن مصر يوجد بها ٦٠٠ ألف سيارة نقل بما يساوي ٢٠ ٪ من إجمالي المركبات علي الطريق وتتولي هذه السيارات مسئولية ٩٠ ٪ من حركة نقل البضائع منها ٥٥ ألف مقطورة ، بينما يصل عدد سيارات الركوب بحسب آخر تصريح لوزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد ٣,٥ مليون سيارة منها ١،٧ مليون سيارة يعود عمرها إلي عام ١٩٨٠ ، تمثل سيارات الأجرة منها نحو ١٥ ٪ ،

وهو ما يعنى خروج نحو ٢٥٠ ألف سيارة من الخدمة ، ثم دخول نفس العدد إليها ، ويعنى أيضا دخول أكثر من ١٥ مليار جنيه ، من سيارات الأجرة فقط بحساب متوسط سعر السيارة ٦٠ ألفا فقط !، دون حساب فوائد التقسيط الشهرية ، فيما يدور دخل استبدال سيارات النقل حول أضعاف هذا المبلغ ،بحساب متوسط سعر السيارة النقل يدور بين ١٥٠ ألفا و ٥٠٠ ألف جنيه بخلاف الفوائد أيضا ! ، القانون أعاد أيضا الحياة لعمليات استيراد « التوك توك » ليستفيد آل غبور من ذلك أيضا ، أكثر مما سيستفيد مالكوه !

الحكومة رفضت كل الاعتراضات على القانون، خاصة فى المواد التى تحدثت عن هذين النوعين من السيارات ، باعتبار الفحص الفني للسيارة هو الفيصل فى عملية إلغاء الترخيص ، ومنحت مهلة العامين لتوفيق الأوضاع ، فى إصرار غريب هدفه الحفاظ على مصالح أصحاب توكيلات السيارات ، وفتح سوق إجبارية جديدة أمام تصريف منتجاتهم ، التى يؤكد تقرير مجلس معلومات سوق السيارات «أميك » دائما محدودية السوق المصرية أمام ما حصلوا عليه من توكيلات ، فأرقام البيع التى أوردها التقرير ، ليست كافية أو مرضية بالنسبة للوكلاء ، فحجم سوق السيارات المصري شديد التواضع حيث تصل النسبة المئوية لجميع السيارات في مصر بالمقارنة بعدد السكان إلي ١,٧ ٪ فقط وهو ما يعني أن هناك ١٧ سيارة لكل ألف مواطن وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية بل بالمقارنة بالعديد من الدول النامية ذات الظروف الاقتصادية المشابهة لمصر مثل لبنان وقبرص وبلغاريا وسلوفانيا حيث لا يقل متوسط النسبة عن ٨ ٪ من تعداد السكان ، علما بأن هذه النسبة الضعيفة تشمل جميع السيارات العاملة في السوق منذ فترة الأربعينيات من القرن الماضي ،

وليمة المحاسيب الشهية المقدمة عبر قانون المرور الجديد ، ربما تكون شديدة السمية بالنسبة للبنوك العاملة فى مصر محلية وأجنبية ، بسبب التوسع فى الإقراض بهدف تمويل شراء السيارات قبل إقرار القانون ،الذى جاء ليضيف عليها عبء تقسيط وضمان ٩٠٪ من المليارات سابقة الذكر ، وهو ما زاد مخاوف الخبراء والمصرفيين من حدوث أزمة رهن سيارات وشيكة على غرار أزمة الرهن العقاري الأمريكية ، فى ظل وجود الأزمات الاقتصادية الخانقة مما يؤثر سلبا على دخل المستهلك، ويضطره للتوقف عن سداد ديونه ،الأمر الذي يوقع البنوك في مشكلة كبيرة ،مثلما حدث مع

بنك ناصر الاجتماعي في السبعينات من القرن الماضي، حينما منح قروضا لتمويل سيارات التاكسي، وتعثر العملاء عن السداد واضطروا لترك سياراتهم أمام مقر البنك ، واضطر عندئذ لبيعها بالمزاد بسعر زهيد لكي يحصل على جزء من أمواله المهدرة مما مثل خسارة كبيرة له ، أما الآن فالمشكلة ستكون اكبر بعد التوسع الرهيب من البنوك المختلفة فيما يسمى بقروض التجزئة المصرفية ، باعتبارها الأقل خسارة كما تظن إدارات البنوك بالنسبة للقروض الائتمانية !، إلا أن تجمعها لن يكون ضارا على بنك واحد كما الحال بالنسبة لبنك ناصر ، إنما ستكون على مستوى كافة البنوك الممولة ، وبالتالي تهدد الاقتصاد المصري كله.

وفي٢٧ فبراير ٢٠٠٧ كتبنا عن الأسرار التي جاءت بمحمد منصور وعصبته لحكم مصر فكانت تلك السطور

أسرار صفقة بيع هيئة السكة الحديد!!

اجتماعات ساخنة دارت علي أرض وزارة النقل خلال الأسبوع الماضي كان محورها العرض المقدم من المكتب الاستشاري الأمريكي «بوز آلان هاميلتون» لشراء هيئة السكك الحديدية بكامل مرافقها في مقابل ١٧٠ مليار جنيه، وبرغم أن العرض قوبل بالرفض بعد تأكيدات الوزير محمد منصور بأن قبوله يعني مخالفة التصريحات الرئاسية التي أكدت عدم نية الدولة خصخصة الهيئة!!، إلا أن العرض نفسه كشف عن الهوية المزيفة للمكتب الاستشاري الأمريكي وعن دوره داخل الهيئة حتي أن مصادر داخل الوزارة أكدت أن الذين رفضوا العرض لم يغلقوا الطريق تماما أمام العملية، وأن الاجتماعات التي دارت داخل الوزارة كانت للبحث عن سبيل آخر لإتمام الصفقة!!

المفاجأة التي كشفتها بعض قيادات الهيئة عقب رفض العرض هي أن «بوز آلان هاميلتون» تحولت من استشاري وحيد لإعادة الهيكلة والتطوير إلي أكثر من ١٠ مكاتب استشارية تعمل من باطنها الغالبية منها يمثل شركات أمريكية مثل «بكتل»، «جنرال موتورز»، «جنرال إليكتريك»، وهي شركات معروف ارتباطها بالمكتب الاستشاري الأساسي «بوز آلان هاميلتون» الذي كشف الكاتب في عدد سابق حقيقة انتمائه للمخابرات الأمريكية، خاصة بعد كشف هوية نائب رئيس مجلس إدارته «جيمس ويلسي» الذي شغل منصب رئاسة المخابرات الأمريكية حتي عام ١٩٩٥

وعمل لمدة ١٠ سنوات كرجل مخابرات في عهدي كارتر وريجان!! وهو ما دفع هيئة سيادية لرفض عرض شركة المخابرات الأمريكية.

عرض الـ ١٧٠ مليار جنيه المرفوض تحول بحسب مسئولي الهيئة إلي نحو ٨ عروض لثماني شركات تقدمت بهدف التطوير، وكلها شركات تتنافس علي قطع اختارتها بعناية لتضع أيديها عليها باستخدام سياسة «الخطوة خطوة» حيث تم التطوير في البداية علي حساب الهيئة، ثم يتدرج الأمر بتحويل القطاع المختار بعد تطويره إلي شركات علي نفس النسق الذي تم في ورش «الديزل» بالسبتية، الغريب أن المصادر أكدت أن الشركات المتقدمة لم يتضمن عرض إحداها عملية التشغيل للقطارات باعتباره أكثر القطاعات قلقا وخسارة!!، .. المصادر أشارت إلي وجود عدة قطاعات مستهدفة الآن في هذه الشركات التي تعمل بجد علي جمع المعلومات والرسومات التفصيلية لكل قطاع علي حدة بدعوي الدراسة الرامية لإعادة التطوير يأتي في مقدمتها قطاع السبتية المتمثل في ورش عمرة الجرارات «الديزل» والذي تحول إلي شركة قابضة مملوكة بالكامل للهيئة حيث أثارت تصرفات المسئول عن الشركة المهندس عصام سليم مهندس البترول عدة احتجاجات فنية علي ما يطلبه من أعمال تطويرية لاتتناسب وحاجات الورش.. اعتماداً علي مكتب استشاري تخصصه بعيد كل البعد عن الاحتياجات الفنية.

الغريب أن مسؤولي الهيئة لا يعلمون حتي الآن الأساس الذي تم بموجبه تقديم بوز «آلان هاميلتون» للعرض الأخير. إلا أنهم يشيرون إلي قطاعات أخري تشهد هرولة الشركات التابعة من بطنها والساعية إلي السيطرة علي هذه القطاعات حيث أكدوا أن ورش «الفرز» بالشرابية تأتي في مقدمة المناطق المستهدفة،وهي من الورش الكبري إن لم تكن الأكبر علي الإطلاق وتعمل في الصيانة الدورية للجرارات وتعمير الموتورات وصيانة العربات.

ورش «أبي زعبل» الإنتاجية لقطع الغيار المنتجة محليا تقع أيضا ضمن اهتمامات الشركات الثمانية.. بالإضافة إلي ورش العباسية المتنازع عليها حاليا بين الهيئة وشركة «كوجي فير الفرنسية» وشريكتها أوراسكوم بسبب الأعطال المتكررة لخط إنتاج مفاتيح السكة المورد من قبله، كما تأتي ورش أبو راضي ببني سويف بالإضافة إلي ورش التبين، وورش جبل الزيتون بالإسكندرية وتتخصص في بناء عربات قطار البضاعة، وكانت تقوم ببنائها أثناء وجود المشروع الألماني المنتهي قبل ٤ أشهر..

وبعد منصور يأتي ابن خالته وشريكه ...

أحمد المغربي .. تاجر السياحة والتطبيع وخلافه!



الكرامة

تقارير وتحقيقات

"الكرامة" تواصل القراءة فى "صحيفة الحالة التجارية" لوزراء البيزنس

أحمد المغربى.. تاجر سياحة و"تطبيع" وخلافه

■ شركاته الزراعية الثلاث تتصدر قوائم المقاطعة العربية بسبب تعاونها المستمر مع إسرائيل ويحتفظ بالجنسية السعودية مع المصرية!

■ جاء بمستشاره السابق وزيرا للسياحة لكى يسهل له شراء فنادق مصر الأثرية

زيارته لمحطة الضبعة النووية مع مستثمرين أجانب دون إخطار وزارة الكهرباء أو أى جهات أمنية وضعت علامات استفهام عديدة حول أهداف الزيارة

■ انتقل من وزارة السياحة للإسكان لكى يتمكن من تحويل المحطة النووية إلى منتجع سياحى ■ بدأ رحلته من جمعية المستقبل وعضوية إدارة بنك HSBC البريطانى مثل ٩٠٪ من وزراء حكومة نظيف الثانية

صورة رقم (٤٦)

عندما تفكر فى قراءة صحيفة الحالة التجارية لوزير الإسكان الجديد وقتها في يناير ٢٠٠٦ أحمد علاء الدين أمين المغربي، فإنك تستطيع أن تطالع أكثر من ملف، وأكثر من قضية، وأكثر من علامة استفهام .. وربما تكون شراكته فى قصة شراء حصة المال العام فى البنك المصري الأمريكي أقلها ضررا بالمال العام، فهناك التطبيع مع العدو الإسرائيلي والاستيلاء على الأصول السياحية التاريخية، وإجهاض المشروع النووي المصري وكثير من المفلات التى كانت سمة مشتركة بين العديد من وزراء البيزنس فى حكومتنا غير الرشيدة.

لذلك هنيئا لأحمد المغربي انتقاله لوزارة الإسكان ولتذهب الأصول السياحية المصرية إلى الجحيم، بعد أن يتحول التاريخ والأثر إلى أوراق من العملة فى خزائن شركته وشركات أصدقائه وشركائه، وليمت الحلم النووي المصري ولتحيا منطقة الضبعة استثمارية سياحية ولتستمر شركاته فى التطبيع مع الكيان الصهيوني، ضاربة بقرارات المقاطعة عرض الحائط.

ولأن جمعية المستقبل هى المفرخة الدافئة للكبار من رجال الأعمال، والحضّانة السياسية التى تمزج بين عالم المال وعالم السياسة، فقد خرج منها أحمد المغرب، ليتولى حقيبة السياحة فى وزارة نظيف الأولى، اختاره الدكتور أحمد نظيف كما هو معلن ليتولى المنصب، لكن الخبثاء أكدوا أن الاختيار جاء من داخل الجمعية التى يرأسها مبارك الابن!!، وقيل وقتها إن الرجل العاشق لشركاته رفض فى البداية، إلا أن إصرارا على توليه الوزارة جعله يرضخ فى النهاية، ليصبح وزيرا يتقاضى راتبا يقل عن راتب سائقه الخاص قبل الوزارة!، ولم تكن عودة المغربي إلى التشكيل الوزاري كوزير للإسكان بعد رفض ومداولات لاختيار البديل إلا إثباتا لكونه هدفا فى حد ذاته للقائمين على الاختيار والتشكيل! بل إثباتا للشخوص الحقيقية التى شكلت الحكومة عن بعد، وبالتحديد من مقر جمعية جيل المستقبل، التى يؤكد اسمها أنها الصانع للجيل الذى سيمهد الطريق لمستقبل مصر، بالطبع قبل الثورة.

المغربي شارك فى نفس الصفة التى جمعت ٩٠٪ من أعضاء حكومة البيزنس، وهى عضوية بنك (اتش .اس .بى .سى) وهو البنك الذى يضم أضخم تكتل بنكي فى العالم، ويبلغ رأس ماله نحو ٦٠٠ مليار دولار، وتعتبره واشنطن المحرك الأول لاقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط والشركات الدولية العملاقة.. ، والمغربي أوروبي الثقافة، وعضو مهم وبارز فى جمعية جيل المستقبل، ورغم تخليه عن رئاسة اتحاد الغرف السياحية قبل عامين من اعتلائه مقعد وزير السياحة، وإعلانه ترك العمل السياسي للتفرغ للمشروعات الخاصة به، فإنه ألقى بثقله تجاه الأمريكيين خلال السنوات الأخيرة، فهو يملك هو وإخوته عدة شركات بالاشتراك مع إبن الخالة رجل الأعمال سابقا والوزير حاليا محمد منصور، الذى تخصص فى البيزنس الأمريكي كالسيارات والتوكيلات التجارية والصناعات الغذائية ، وبعيدا عن مسألة اكتمال لوبى التوريث أو مجموعة طرق الأبواب وفتح الطريق نحو كرسي الرئاسة، فإن

الوقائع والأحداث أكدت أن الاختيار جاء مدعوما بسبب جوهري جعل سهم البوصلة يشير إليه ويصر عليه!!، فشركات المغربي كانت الشريك الأكبر فى جميع المشروعات السياحية أثناء وزارة البلتاجي.

ذلك ما أكدته تصريحات د.ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق ووزير السياحة الفرنسى ليون برتران فى سبتمبر ٢٠٠٣، عندما أعرب الوزيران يومها عن امتنان هما للتقدم الذى تم إحرازه فى المشروعات التى يتم تنفيذها باشتراك الجانبين، وأهمها إنشاء عروض الصوت والضوء فى الغردقة، وإدفو، وشرم الشيخ، يومها أشار الوزيران أيضا إلى مشروع فندق «سوفيتيل» بالغردقة، الذى تشارك فى تنفيذه مجموعة «أكور» الفرنسية للفنادق ويرأس مجلس إدارتها أحمد المغربي، وهى التى نفذت أيضا منتجع «سوفيتيل» الكرنك!، مجموعة(اكور)التى نتحدث عنها تتولى إدارة ٢١ مشروعا سياحيا بأنحاء مصر، أي أن هذه المجموعة التى تتحكم فى قسم هائل من المرافق السياحية المصرية هى التى حددت للوزير مقعده الأول فى الوزارة، ليتحول من مجرد شريك مسيطر إلى مالك متحكم، وهى تعتزم توسيع نشاطها ليشمل ٣٣ فندقا جديدا حتى عام ٢٠٠٩!

ويحمل المغربي الجنسيتين المصرية والسعودية، وهو ما وقف حائلا فى البداية دون توليه حقيبة السياحة، إلا أنه فى النهاية تولاها لذات السبب الذى سقناه سالفا، فالجنسية السعودية هى جنسية عربية أولا وأخيرا، وربما يتخطاها وجود حكم قضائي يمنع تولى مزدوجي الجنسية مناصب قيادية! أو بحسب قول البعض فإنها أهون من جنسيات أخرى غربية يحملها زملاؤه من الوزراء من خريجي حضانة جمعية المستقبل، ثم لم لا؟ ورئيس الجمعية نفسه يحمل جنسية أخرى غير المصرية؟ ،وكان المغربي رئيسا لاتحاد الغرف السياحية، وهو عضو بالمجلس الأعلى للسياحة، وعضو باللجنة الاقتصادية للحزب الوطني، ويشغل أيضا عضوية مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وهو رئيس مجلس إدارة شركة (ماكور) للاستثمار، بالإضافة إلى رئاسته لمجلس إدارة شركة أكور للفنادق وهى شركة فرنسية من كبرى الشركات العالمية فى إدارة الفنادق .

ويمتلك المغربي ١٩ فندقا فى ربوع مصر، وقيل : إنها أكثر من هذا العدد، إلا أن أشهرها فنادق سوفيتيل، ونوفوتيل، وميركور، وإيتاب، وأيبيس وأكور بولمان،

وإكسبريس، كما يمتلك مجموعة المغربي الزراعية وهى تتكون من شركة النيل للتنمية الزراعية، وشركة سارة للتنمية الغذائية بالإضافة إلى شركة مافا للتجارة المحدودة، والشركات الثلاث تقع ضمن الشركات المتعاونة مع إسرائيل فى التصدير والاستيراد مثل(افا)التى تصدر الموالح للكيان الصهيوني، والشركات الثلاث موضوعة ضمن قائمة الشركات الموجودة على قوائم المقاطعة العربية بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني!!، كما يمتلك الوزير أيضا مزارع المغربي فى محافظة البحيرة وهى التى اختارها الرئيس مبارك لتكون محطته عندما زار هذه المحافظة أثناء حملته الرئاسية فى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٥، والمزارع المملوكة للوزير تقوم باستيراد التقاوي والفواكه الإسرائيلية،و كما تضم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين فى مجال الزراعة!

وهو شريك لابن خالته الوزير شيفروليه فى فندق طابا، وكونا شركة خاصة لهذا الغرض برأسمال مرخص ٨٥ مليون جنيه، ورأس مال مصدر ٦٥ مليون جنيه، موزع على ٦٥٠ ألف سهم، تبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه مصري، والمدفوع ٦٥ مليون جنيه، أما المساهمون فهم المنصور المغربى للاستثمار والتنمية بنسبة ٣٠,٤٪ وشركة أكور ١٦,٩٢٣٪، وشركة التجاري الدولي ١٦,١٥٣٪ وبنك الإسكندرية التجاري والبحري، وبنك مصر بحصص أقل، وهما شركاء فى عدة أنشطة أخرى واستثمارات متنوعة مثل شركة فليمنج منصور للاستثمارات فى مجال الأوراق المالية وأسواق المال.

فى مارس من العام الماضي أعلن وزير الاستثمار د. محمود محى الدين أن وزارته انتهت من إعداد خطة لطرح أصول تتضمن فنادق وأراضى سياحية وشركات سياحية تابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما للبيع وفقا لأجواء السوق أو في حالة تقدم أي مشتر جدي بطلب الشراء!!، إلى هنا والخبر عادى فحكومة البيزنس لم تكذب ولم تتجمل فى الإعلان عن اتجاهها لخصخصة كل شيء على أرض مصر، لكن الوضع اتخذ شكلا آخر عقب التشكيل الوزاري الأخير الذى انتقل فيه الوزير المغربي من السياحة للإسكان!

الخبراء والمراقبون ربطوا بين وجود المغربي فى وزارة السياحة وتوقف عملية البيع رغم الإعلان عنها، وجاء التفسير ليشير إلى أن السبب الحقيقي وراء ترك المغربي أو بمعنى أدق نقله لوزارة الإسكان، هو إفساح المجال أمام شركته الفندقية لشراء هذه

الأصول وهو بعيد عن مقعد الوزارة المالكة لهذه الأصول!!، ولهذا السبب جاء خليفته وهو مستشاره السابق ليجلس على مقعد الوزارة وليتمم عملية البيع!، ودلل البعض على ذلك من خلال الخطة المعلنة فى مايو ٢٠٠٥ والتى تؤكد عمل مجموعة أكور على توسيع نشاطها فى المنطقة لتشمل إدارتها ٣٣ فندقا جديدا حتى عام ٢٠٠٩ باستثمارات تصل إلى ١,٧ مليار دولار، بالإضافة إلى استهدافها أن يكون لديها ٥٢ فندقا تحت إدارتها فى منطقة الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٠٩ بعدد ١٣٨٩٨ غرفة مقابل ١٨ فندقا حاليا تضم ٣٧٣٢ غرفة!.

الطرح الجديد بما حواه من فنادق كانت الحكومات السابقة على حكومة وزراء البيزنس قد أصبغت عليها حماية خاصة باعتبارها فنادق تاريخية، وتحمل بعدا أثريا، حيث يرجع تاريخ بنائها إلى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، هذ الطرح أثبت بما لا يدع مجالا للشك التوجه البيع لحكومة البيزنس ـ بحسب قول أحد خبراء الاقتصاد ـ رفض ذكر اسمه ـ ويؤكد أيضا أن انتقال المغربي وهو الخبير السياحي إلى وزارة الإسكان التى يتندر كبار العاملين فيها بسؤاله عن تبعية هيئة المجتمعات العمرانية للإسكان من عدمه، له من الأسرار والخبايا ما سوف تعلنه وتكشفه البيوع الفندقية المقبلة، والتى ستكون تكرارا لفضيحة بنك كاليون والتى لعب دور البطولة فيها الوزيران منصور والمغربي.

الوزير المغربى عندما سئل عن قضية بيع البنك المصري ـ الأمريكي لبنك كاليون قال: إنه تم زج اسمه واسم محمد منصور وزير النقل فى صفقة البيع بصورة خاطئة، وأضاف أنه ـ أي منصور ـ لم يكن وزيرا بالحكومة عندما تم قبول العرض من البنك الفرنسي وشركة المنصور المغربي، ولم يقم بأي عمليات بيع أو شراء منذ تولى منصبه الوزاري ، المغربي قال هذا فى اللقاء الأول له مع الصحافة بعد توليه وزارة الإسكان، ولكننا نذكره بوجوده هو بالوزارة أثناء حدوث جميع إجراءات البيع والشراء، ونذكره أيضا بأنه مستفيد من الصفقة مثله مثل منصور، ونعتقد بل ننتظر منه أن يقول نفس الكلام الذى قاله عندما اشترت مجموعة أكور الأصول السياحية المصرية متذرعا يومها بأنه خرج من وزارة السياحة قبل إتمام عملية البيع، رغم أن التقرير الذى حدد الأصول وأماكنها وسعتها بل قدر أسعارها التمهيدية وجعل لكل أصل منها شهادة بالبيانات قد خرج من وزارة السياحة متجها إلى وزارة الاستثمار

أثناء توليه لمسئولية السياحة!

فقد ضم التقرير طرح فندق إيتاب الأقصر الذى يشمل ٣٣٨ غرفة بمستوى ٤ نجوم ويرجع تاريخ إنشائه إلى عام ١٩٧٧ وتديره شركة الوزير أكور للفنادق وينتهي عقدها فى ٢٠١٢ إداريا، أما فى حالة البيع فالأمر جد سيتغير، كذلك ضم التقرير أرض وفندق وعمارة الكونتيننتال بميدان الأوبرا والتى يرجع تاريخ إنشائهما إلى عام ١٨٦٥، والصادر بشأنه قرار رئيس الوزراء فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣ بنزع الملكية للمنفعة العامة وإعادة تخطيط المنطقة، كذلك سيتم طرح فندق موفنبيك فى جزيرة الفانتين فى أسوان والمنشأ فى عام ١٩٧٥، وفندق فلسطين بالإسكندرية ، الذى أنشئ فى الستينيات ليكون مقرا للقادة العرب الذين حضروا أول مؤتمر قمة عربي بالقاهرة ، شمل التقرير أيضا قصر عزيزة فهمي بالإسكندرية، وفندق مينا هاوس أوبروى أعرق الفنادق المصرية والمنشأ عام ١٨٩٨، وكذلك فندق ماريوت وهو القصر الذى بناه الخديو إسماعيل للإمبراطورة أوجيني أثناء حضورها الاحتفال بافتتاح قناة السويس.

ولاشك أن اعتراف الوزير المغربى بملكية الأسهم فى عملية بنك كاليون وكذلك تأكيده للصحفيين أنه لن يتنازل عنها يؤكد خاصية رجال الأعمال العاشقين دائما للمال والباحثين عنه! وهو أيضا دليل جديد يضع ما ذهب إليه الخبراء السياحيون والاقتصاديون نحو السبب الحقيقي لنقل المغربي من السياحة للإسكان، ويدمغ ذلك التوجه الواضح من وزارة رفيقه فى البنك البريطاني الشهير د محمود محي الدين وزير الاستثمار التخلص من جميع عوائق الماضي، والتحرر من سيطرة النزعة التاريخية أو الاستراتيجية بحسب تعبير محيى الدين نفسه، وهو ما سيجذب عددا كبيرا من المستثمرين وعلى رأسهم شركة أكور للفنادق وصاحبها الوزير أحمد المغربي!

المغربي الذى انتقل إلى وزارة الإسكان ولايزال تائها داخل كواليسها ، ولم يكن يعرف أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تابعة له!!، جاء للوزارة لسبب آخر يتردد فى الأوساط المحيطة بدائرة صنع القرار داخل «جمعية صنع الوزراء» لصاحبها جمال مبارك!، حيث يذكر هؤلاء أن الوزير المغربي وأثناء توليه حقيبة السياحة فى سبتمبر ٢٠٠٤ ومعه محافظ مطروح الفريق محمد الشحات ـ باق فى منصبه ولم تشمله حركة المحافظين ـ وبصحبتهما مجموعة من المستثمرين الأجانب زاروا موقع المحطة النووية بمدينة الضبعة.

الزيارة وقتها أثارت حالة من الاستياء والبلبلة فى الأوساط الحكومية وبين أوساط العلماء، حيث أشارت المعلومات أن وزير السياحة لم يخطر وزير الكهرباء باعتباره المسئول عن المحطة وكذلك تجاهل الجهات الأمنية ولم يخطرها بهذه الزيارة، واتضح فيما بعد أن الغرض من الزيارة هو تحويل الموقع إلى منطقة استثمارية سياحية!.. الوفد المصاحب للوزير ، والذى يؤكد بعض العاملين بوزارة السياحة أن أعضاءه من شركاء الوزير بشركة أكور الفرنسية للفنادق، زار منطقة خليج تنوم، ومنطقة ميناء داود التى تتوسط الموقع، وأكدت المعلومات أن اجتماعا لمجموعة وزارية سبق الزيارة، وكان فى فندق موفنبيك ـ المملوك للوزير ـ فى خليج غزالة، وقررت إنشاء ٦ فنادق عالمية بالقرب من مرسى مطروح على الساحل الشمالي ، الزيارة وما سبقها وصحبها من أفعال وردود أفعال كانت كلمة السر فيها هى كلمة أكور أو على الأدق شركة الوزير التى سبق أن أعلنت عن خطتها فى التوسع، وبالطبع لا يوجد على الأرض من هو أشد حرصا على ذلك من رئيس مجلس إدارتها، ولو أعلن تنازله لشقيقه أو ابنه أو أي فرد من عائلته، ولكن يبقى الأمر المهم أو بحسب تعبير واحد من أعضاء الحزب الحاكم وهو كيفية التنفيذ .

المشروع الجديد بمنطقة الضبعة يهدر ٥٠٠ مليون جنيه من المال العام هى تكلفة الدراسات التي قامت بها إحدى الشركات الفرنسية عام ١٩٨٠ والتى على أساسها تم اختيار موقع الضبعة كموقع مثالي لإقامة محطة نووية وفقا للشروط التى حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية!!، وتجدر الإشارة إلى أن موقف الضبعة بهذا المخطط سيلحق بموقع آخر هو سيدي كرير الذى سبق تخصيصه لإقامة محطة نووية ثم فجأة أصدرت الحكومة القرار الغامض ـ فى عهد السادات ـ بتخصيص الموقع لإقامة منتجع سياحى ومحطة تجارية ومطار!، ويذكر أن الدكتور فوزي حماد رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق وقبل أيام من رحيله، قال إن تخصيص موقع الضبعة لإقامة محطة نووية تم بناء على القرار الجمهوري رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨١ ولا يملك أي وزير أو مستثمر أن يخرق مثل هذا القرار!! رحم الله الدكتور فوزي.. ولكن هذا القرار يمكن إلغاؤه بقرار جمهوري آخر!!

المغربي رجل الأعمال وصاحب الإمبراطورية الكبيرة من المال لا يعدو أن يكون حلقة واحدة من حلقات اجتمعت حول جمال مبارك، تمهد له الطريق للوصول إلى

الكرسي الكبير بشكل يبدو أمام العامة شكلا دستوريا، ويمهد هو لهم جميع السبل للانتشار والتوغل فى شرايين البلاد من مشرقها إلى مغربها، مستخدما فى ذلك جمعية المستقبل ولجنة السياسات وكل الغرف المصرية المشتركة مع الغرب ، كلهم يزدادون غنى وثراء رغم تخبط الأسواق المالية وانكماش الاقتصاد فى معظم بلدان العالم، وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة (ميريل لينش، وكاب جيمنى نينيونج) فإنه من المتوقع أن ترتفع ثروة أثرياء الشرق الأوسط ـ ومن بينهم أثرياؤنا بالطبع ـ بنسبة ١,٦ تريليون دولار بحلول أواخر عام ٢٠٠٦ وهو ما يعادل ألف وستمائة مليار دولار.

وبالطبع لابد أن تجد إشارات كثيرة لجمعية جيل المستقبل لصاحبها ومنشئها و ملمع أعضائها جمال مبارك، كما تجد قضية ازدواج الجنسية التى يتمتع بها أكثر من وزير فى حكومة البيزنس، وأسباب انتقاله من وزارة السياحة إلى الإسكان، وشراكته مع محمد لطفي منصور، وزيارته لمحطة الضبعة النووية بصحبة رفاق مجهولين، وحكاية وجود شركاته الزراعية على قائمة المقاطعة بسبب التطبيع مع إسرائيل .

رشيد محمد رشيد .. وزير الكويز



رشيد محمد رشيد.. وزير «الكويز»

■ شريك رئيسي في «كوكا كولا» ورئيس مجلس إدارة «يونيليفر» و«فاين فودز»
■ أهم منتجات مصانعه.. مسحوق «أومو» وصابون «دوف» وشامبو «صن سلك» ومرقة «كنور»
■ حاول أن يخدع المصريين بإخفاء حقيقة اتفاقية «الكويز» وقال إنها مجرد «بروتوكول ثلاثي الأطراف»

■ والده اعتذر للسادات عن وزارة النقل البحرى.. وهو أول أعضاء جمعية المستقبل ثم لجنة السياسات

صورة رقم (٤٧)

وعندما يأتي ذكر المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة تجد لافتة عريضة مكتوبا عليها أنه واحد من الكبار الذين يقدر عددهم بحوالى ٢٣٠ فردا سيطروا فى السنوات العشر الأخيرة على أسواق المال والأعمال، سواء من خلال أموالهم الخاصة، أو من خلال الشركات الأجنبية التى يديرون توكيلاتها فى مصر، وهو واحد من رجال الأعمال الذين صحبوا مبارك الابن فى رحلة صعوده عند إنشاء جمعية جيل المستقبل فى عام ١٩٩٨، حتى قيل إنه يمثل الضلع الأكثر قربا من جمال مبارك مع شريكه فى الحكومة رجل الأعمال الوزير منصور شيفروليه، وهو أيضا واحد ممن صعدوا مع ابن الرئيس عند استحداث أمانة السياسات فى عام

٢٠٠٢، وهى الأمانة التي تحكمت ووضعت غالبية مشروعات القوانين التى أقرها البرلمان، بما فيها قانون إعفاء كبار رجال البيزنس الهاربين بمليارات البنوك إلى الخارج من الأحكام التى صدرت تحت زعم «التصالح».

رحلة صعود رشيد محمد رشيد ارتكزت على نشاط والده محمد رشيد رجل الأعمال الذى بدأ حياته عام ١٩٥٠ بتأسيس شركة رشيد للملاحة، وكانت تتولى خدمة ٤٠ مركبا كل شهر بالإسكندرية، ١٤٠ مركبا فى الشهر أيضا فى بورسعيد والسويس، بعدها أسس رشيد الأب شركة رشيد للسياحة، وعملت فى الطيران والبواخر السياحية، كما كان عضوا فى عدد من الشركات الصناعية الكبرى إلى أن تم تأميم شركاته، .. عاود الأب نشاطه مرة أخرى بعد التأميم من خلال تأسيس مكاتب رشيد للتمثيل الملاحي بالكويت وموانىء الخليج، وهى مكاتب لاتزال فى الخدمة حتى الآن، ويذكر أن الرئيس السادات عرض على محمد رشيد ـ الأب ـ منصب وزير النقل البحري، إلا أنه اعتذر عن عدم قبول المنصب مفضلا العمل بالنشاط التجاري والصناعي الخاص!!، وقام بتأسيس شركة رشيد للملاحة البحرية، وكانت تمتلك ٤ سفن بطاقة ١٢ ألف طن لكل سفينة، وتمارس الأنشطة الملاحية بين مصر والساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية ، وتمت تصفية هذه الشركة منذ عدة سنوات، وذلك عقب وفاة الأب وتولى رشيد الابن المسئولية، وقيامه بتأسيس عدد من الشركات الصناعية، بعد أن تدرب أثناء دراسته فى شركات والده.

حصل رشيد على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة الإسكندرية عام ١٩٧٨، ثم حصل على دبلوم إدارة الأعمال من جامعة «ستافورد» بالولايات المتحدة عام ١٩٨٣، ثم دبلوم الإدارة الاستراتيجية من جامعةإم أى. تى الأمريكية عام ١٩٩٣، ودبلوم الإدارة العليا من معهد هارفرد لإدارة الأعمال عام ١٩٩٦.

يشير البعض إلى أن مرحلة الدراسة فى أمريكا والسنوات التى قضاها رشيد هناك، بالإضافة إلى الخبرة التى اكتسبها من عمله مع والده جعلت الطريق أمامه مفتوحا لدخول عالم التوكيلات الأمريكية، فيما يؤكدون أن عضويته لمجلس الأعمال المصري الأمريكي دشنت له ذلك، رشيد أيضا كان عضوا فى غرفة التجارة الأمريكية، بالإضافة لعضويته لمرات فى بعثات طرق الأبواب الشهيرة، والتى شاركه فيه كبار رجال الأعمال الذين يتحكمون الآن فى مقاليد الأمور فى مصر!!.

وعن هذه البعثات يقول الخبراء إن رجال الأعمال من أعضائها كانوا يعملون على الترويج لشركاتهم واقتناص المزيد من توكيلات الشركات الأمريكية التى تمثل مصادر ربح وتحقيق ثروات هائلة لمن يعرفون أسرار هذا النشاط، وعبر سنوات زيارات بعثات طرق الأبواب نجحت وفود رجال الأعمال فى تحقيق تراكم كبير للتوكيلات الأمريكية، وبالطبع كان جزء من نجاح هذه الوفود راجعا إلى عضوية أغلبهم فى الحزب الوطني وأمانة السياسات.

يذكر أن رشيد محمد رشيد رجل الأعمال الوزير هو رئيس شركة فاين فودز التى تعمل فى توكيلات لعدد من شركات إنتاج الأغذية الأمريكية!!، وهو صاحب شركة رشيد للتبريد ، .. عمل رشيد لمدة ٣ سنوات كعضو مجلس إدارة ومستشار لعدد من الشركات المتعددة الجنسية فى لندن، ومن هنا كانت بداية تعرفه بجمال مبارك، ومن ثم صعوده إلى مرتبة الكبار الذين يتحكمون فى اقتصاد مصر ويحكمون قبضتهم على سياستها حاليا!!، ومن لندن تمكن رشيد من رئاسة مجلس إدارة شركة يونيليفر الإنجليزية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وهو عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية البريطانية.

وتعمل شركة يونيليفر شرق التى يرأسها رشيد محمد رشيد حتى توليه منصبه الوزاري - قال إنه استقال!! - فى عدة منتجات أشهرها مسحوق غسيل الملابس أومو ومعجون الأسنان سيجنال وصابون دوف وشاى ليبتون وصابون لوكسصن لايت وشامبوهات صن سلكوإسبراى اكسكوكاكولا وشركة شامة للكبريت الزراعي، وفاين برودكتس انترناشيونال - هولندا ، ويشغل المهندس رشيد محمد رشيد عدة مناصب ومراكز علمية دولية، فهو عضو مؤسس فى اللجنة التنفيذية لمجلس الأعمال العربي، وعضو فى المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس والكوميسا

عندما دخل رشيد محمد رشيد الوزارة للمرة الأولى فى يوليو ٢٠٠٤ ومعه رفاقه محمود محيى الدين وأحمد المغربي، قال المحللون إن هناك جيل أمريكي الهوى دخل للوزارة، وأن الأمريكان دخلوا الحكم بسهولة ولن يخرجوا منه إلا بعد إتمام ما جاءوا من أجله، وهو تمهيد الطريق إلى كرسي العرش لراعيهم ومؤسس جمعية جيل المستقبل الشهيرة بـ «حضانة الوزراء» ، ولا يعرف أحد بالتحديد متى بدأت علاقة رشيد بجمال مبارك، إلا أن الارتباط الوثيق بينهما بدأ بالتأكيد من داخل غرفة التجارة

الأمريكية، التى يعتبر رشيد أحد أقدم أعضائها باعتباره، وكيلا لشركة يونيليفر المتخصصة فى صناعة المواد الغذائية، وتقع مكاتبها فى مسقط رأسه بالإسكندرية، وتوثقت العلاقة أكثر وأكثر بين رشيد ومبارك الابن فى عام ١٩٩٨ عندما تأسست جمعية جيل المستقبل وبتأسيسها وبتبرعات رشيد ورفاقه لها ثم تدشين صناعة الوزراء ورسم آليات التوريث، كما كان جمال ورشيد عضوين فى مجلس الأعمال المصري الأمريكي لكن الاثنين خرجا معا عندما أعيد تشكيله فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٢.

ولاتزال مناصب رجل الأعمال الوزير متعددة فهو رئيس مجلس الأعمال المصري الهولندى، ورغم ما يقال إنه يحمل الجنسية الإنجليزية، إلا أنه كتب فى بطاقة تعريفه قبل توليه الوزارة ، أنه القنصل الفخري للحكومة الهولندية!!، وهو عضو الأمانة العامة للحزب الوطني وعضو لجنة السياسات، وعضو مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورئيس مجلس الأمناء بمدينة برج العرب الجديدة بالإسكندرية، وهو مؤسس وعضو مجلس إدارة المجلس المصري للدراسات الاقتصادية، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية الأوروبية بجامعة القاهرة، وعضو اللجنة المالية والإدارية بمكتبة الإسكندرية، وعضو مجلس الأمناء بالأكاديمية العربية للتكنولوجيا، ورئيس مركز الإسكندرية للتنمية.

تولى رشيد محمد رشيد منصبه الوزاري فى يوليو ٢٠٠٤ فى وزارة د. نظيف الأولى، ولم يكن قد أفصح عن توجهه صراحة، إلا أن أول زيارة له خارج مصر وكانت للولايات المتحدة أظهرت هذا التوجه، فمن بين ما صرح به أثناء الزيارة ونشره موقع وزارة الخارجية الأمريكية أن مصر بعد تشكيل حكومة د. نظيف ملتزمة بأن تصبح قائدا إقليميا فى الشرق الأوسط فى مجال التحديث الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي!! ويومها أعرب رشيد عن اعتقاده بأن منطقة صناعية مؤهلة فى مصر، يمكن أن توفر الدليل الفوري الذي تحتاجه الحكومة على فوائد التجارة الحرة، وقال أيضا: إن الوصول إلى السوق الأمريكية، التى ستحظى به مصر بوجود منطقة الصناعة المؤهلة، من شأنه أن يعد البلد اقتصاديا وصناعيا لمعالجة أمر إصلاح أكثر شمولا من النظام التجاري أثناء إظهاره للشعب فوائد الاندماج الاقتصادي العالمي .

كان هذا فى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤، وكأن الوزير رجل الأعمال يعلن موافقته على الكويز إلى الملأ قبل التوقيع بنحو الشهر رغم كل الاعتراضات والرفض من جميع

القوى السياسية فى مصر، بل إن الكويز تأرجحت بين مؤيد ومعارض داخل الحكومة نفسها، حتى نجح رشيد ورفاقه من رجال البيزنس الساعين للفائدة والتربح من وراء هذه الاتفاقية، فى إجبار الحكومة على التوقيع، رشيد الذى وقع الاتفاقية عن الحكومة المصرية صرح فيما يشبه التحدي لمشاعر الشعب المصري كله لصحيفة «النيوزويك الأمريكية» فى ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥ قائلا: كنت أعرف أنني أخالف الرأي العام وأعانده، وأعرف أنني صرت مكروها أكثر، ومرفوضا أكثر من الشارع المصري، لكن الحقيقة أن الاتفاقية كانت اختيارا واضحا للحكومة، وقد شهدها الدكتور نظيف

وعلى الجانب الآخر نشرت صحيفة (هاآرتس) الإسرائيلية فى ملحقها الاقتصادي يوم ١٥ ديسمبر تعليقا على الاتفاقية وعلى لسان محررها (يوآف شتيرن) قوله: كان هناك تخوف لدى المحيطين بجورج بوش من أن يثير التوقيع على هذه الاتفاقية غضب لوبى الصناعات النسيجية الأمريكية الذى يعارض أية تسهيلات للبضائع الخارجية المنافسة لكن فى وزارة الصناعة المصرية عرفوا مسبقا بالانتقادات المتوقعة فى بلادهم عقب الاتفاق، وعليه طالبوا خلال المفاوضات، ألا يتم التطرق لكلمة اتفاق فى البيانات الرسمية، وأن يعرض على أنه بروتوكول ثلاثي الأطراف .

صحيفة الـ« هاآرتس» فضحت حكومة البيزنس، وأظهرت كيف كانت الإدارة الأمريكية تخشى من غضب أرباب صناعة النسيج الأمريكان، أما الحكومة المصرية فحدث ولا حرج، وزيرها المفوض بالتوقيع يحاول تزوير حقيقة الاتفاقية وإلباسها عنوان بروتوكول أو ترتيبات، إلا أنه كما قالت الصحيفة انزلق فى الكلام وزل لسانه ليقول حقيقة ما تم، فيصرح بالحقيقة باللغة الإنجليزية، ويكذب عندما سئل بالعربية!!، وعندما يأتي إلى مصر يتغيب ورئيس حكومته عن جلسات المناقشة فى البرلمان أكثر من مرة قبل أن يحضر للمناقشة!!، وقد علم كل «المصفقاتية» فى المجلس دوره لتمريرها رغما عن الإرادة الشعبية!!، لتذهب مصالح الغالبية العظمى من العاملين فى صناعة النسيج إلى الجحيم، وتبقى مصالح رشيد وإخوته من الكاوبوى الأمريكى فى إقرار الاتفاقية!!.

وزير الصناعة المصري الذى أعلن تحديه للشعب المصري بأكمله رغم علمه برفضه للاتفاقية، جاءت الأخبار من إسرائيل أيضا، لتبين كيف تخشى حكومتها على شخص واحد، أجرم فى حق مصر وتجسس عليها، فلم يتم التوقيع إلا بعد الإفراج عنه فى

صفقة مشبوهة، فقد ذكرت صحيفة جيروزليم بوست الإسرائيلية فى تقرير لها يوم ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ أن إطلاق الجاسوس عزام سوف يؤدى إلى توصل مصر وإسرائيل إلى عدد من الاتفاقيات وعلى رأسها اتفاقية الكويز أو اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة وهى مناطق سيتشارك فيها البلدان من أجل إنتاج بضائع ومنتجات تدخل الولايات المتحدة بدون جمارك الصحيفة أشارت إلى أن إسرائيل كانت تعتبر إطلاق عزام شرطا أساسيا لتوقيع الاتفاقية!!، أما الخبر فكان بعد يوم واحد من إطلاق سراح الجاسوس!!.

إذن المقارنة بين شعب بأكمله وفرد واحد مستحيلة لكن حكومة رجل الأعمال الوزير جعلتنا جميعا أرخص من «عزام عزام» ، فقط من أجل عيون حفنة من عشاق لمال الذين يدينون بدينه ويتعبدون فى محرابه!!، فقد ظهرت دعوات لهؤلاء من أجل توقيع الاتفاقية بعيدا عن الدور الحكومي، وقت أن كان الاختلاف على الاتفاقية يضرب فى جدار الحكومة بعنف، والاتفاقية تتأرجح ما بين مؤيد ومعارض!!، إلا أن رشيد الراعي الأصيل لمصالح أصدقائه وشركائه خرج فى يوم ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤ معلنا مسئولية الدولة عن التوقيع على الكويز مشيرا إلى طلب عدد من الشركات الصناعية المصرية العودة مرة أخرى للتفكير فى الانضمام للاتفاقية!!.

رجال رشيد وأصدقاؤه من المتأمركين المسيطرين على سوق التوكيلات وصراعاتهم على الفوز بما فى أيدي بعضهم البعض، وضعته فى موضع المحكم المخلص فيما بينهم، برز ذلك فى الصراع على توكيلات السيارات العاملة فى مصر، ومنها على سبيل المثال السيارة «كيا» والتي استطاع رجل الأعمال محمد نصير الفوز بها بعد أن ظل رجل الأعمال وليد توفيق يحتفظ بتوكيلها لمدة ١١ عاما، وهو ما دعا الأخير إلى مطالبة الشركة بـ ٦٠ مليون دولار كتعويض عن الفترة السابقة، هذه الصراعات كانت سببا فى صدور قرار حماية الوكلاء الذى أصدره المحكم رجل الأعمال الوزير رشيد محمد رشيد والذى ينص على عدم قيد الوكيل الجديد من دون حصول الوكيل القديم على تعويض مناسب حفاظا على حقوق الشركات والوكلاء.

رشيد تعامل من هذا المنطلق كراع لرجال الأعمال ، طوال مدة وزارته الأولى عام ونصف وحتى الآن، فقد تعامل بمنتهى اللين واللطف معهم ، لدرجة أنه قرر عدم التوقيع على بروتوكول أو اتفاقية تجارية أو صناعية إلا بعد أخذ موافقة من رجال

الأعمال ، حتى لا تؤثر على مصالحهم الخاصة!!، والأكثر من ذلك موافقة الوزير على إعادة قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار للدراسة أكثر من مرة تجاوبا مع ضغوط هؤلاء المحتكرين للسوق المحلى والذين كان من الممكن أن يتعرضوا للمساءلة القانونية فى حال تنفيذ القانون نظرا لممارستهم السلبية وتلاعبهم بالأسعار دون رادع أو مانع!!.

ولايزال رجل الأعمال الوزير(*) قابضا على مقاليد الأمور فى تجارة مصر وصناعتها، يمارس من خلالها رعاية مصالح اللوبي الأمريكي فى مصر ويسعى جاهدا مع شركائه فى البيزنس لرسم مستقبل مصري جديد مع جيل جديد ورئيس جديد وتسليم جديد لأمريكا وربيبتها إسرائيل ، وأثناء رده علي أسئلة الصحفيين حول «الكويز» ، سقط وزير الصناعة المصري ضحية للعبة اللعب بالكلمات، فعندما تحدث بالإنجليزية ذكر كويز وعندما سألوه بالعربية عن سبب توقيعه اتفاقية مع «إسرائيل» بدون ثمن سياسي من جانبها!!، رد بأنه ليس اتفاقا وإنما ترتيبات تجارية فقط!!، وسارع مجلس الشعب المصري إلى توضيح الموقف والتأكيد بعدم وجود بنود سرية فى الاتفاق وتأكيد موقف مصر الثابت من عملية السلام ودعم الشعب الفلسطيني .

(*) الوزير هارب حاليًا بعد قيام الثورة واتهامه بالفساد.

أمين أباظة.. تاجر الأقطان ووزير عودة المبيدات المسرطنة



تحقيقات

معظم أرباح شركاته مصدرها اللعب فى البورصة

أمين أباظة.. المحامى الأول لـ «يوسف والى»

■ بدأ حياته بالعمل فى البنوك وتحول إلى العقارات ثم تجارة الأقطان

■ أعاد رجال نسيبه يوسف والى إلى الوزارة.. ولا يمانع فى

صورة رقم (٤٨)

القراءة فى صحيفة الحالية التجارية لرجل الأعمال الوزير الجالس على خزائن ما تنبته الأرض فى مصر، والحارس على كل ما يسعى عليها من حيوان وطير، أو هكذا يجدر به!! لا تبدو مختلفة كثيراً عن صحائف رفاقه من أعضاء حكومة البيزنس.

هبوط رجل الأعمال خريج السياسة والاقتصاد على مقعد وزارة الزراعة جاء هذه المرة من خارج حضانة الوزراء الشهيرة بلجنة السياسات، لكنه جاء من أحضان لجنة أخرى هى اللجنة الاقتصادية بالحزب الحاكم، وكما يقول القريبون من دائرة اختيار الوزراء فإن لوبي المصالح وشركاء صناعة النسيج وتجارة الأقطان أو ما يسمى بلوبى الكويز لعبوا الدور الأكيد فى اختياره للوزارة، كما كانوا سبباً فى إقصاء

الوزير السابق المهندس أحمد الليثى من مقعده.

وكلا الرجلين عكس الآخر تماما ، فبينما كان الليثى محرجاً للحكومة والنظام بحديثه عن المبيدات المسرطنة، وتعطيله لعمل الشركات التى تستوردها ، ثم حديثه الدائم عن الفساد داخل الوزارة ، والذى نشأ فى عهد يوسف والى، فإن أباظة رجل أعمال يؤمن بالخصخصة ومستعد للتفاهم حولها، ويكفى أن شركاته ضمن شركات الكويز، تستظل بظلها، لذلك فلا يهم أن يكون حاصلا على مؤهل بعيد كل البعد عن الزراعة، ولا يهم أيضا أن يقفز فوق حقوق ٢٠٠ ألف مهندس زراعي، أو ١٥ ألفا من الحاصلين على درجة الدكتوراة، فى أن يدير واحد منهم وزارته التى تربى بين أحضانها وتخصص فى أعمالها .

تركمانى الأصل

رجل الأعمال الوزير بعيدا عمن جاؤوا به هو واحد ممن يتحكمون فى مصر، وهو التاجر، الفلاح، سليل العائلة الكبيرة الشهيرة، وخليفة قريبه المهندس ماهر أباظة أطول من جلس على مقعد وزارة الكهرباء فى مصر، وعائلته التى لا هى عربية ولا مصرية، بل جاءت إلى مصر مهاجرة منذ عهد محمد على، من جبال القوقاز جنوب روسيا الاتحاد السوفييتي السابقي ويقال إنها تنتمي إلى القبائل التركمانية، واسمها فى الأصل الأبغازية إلا أن تخفيفا وتفخيما وتبديلا للحروف فعله اللسان المصري حولها إلى الأباظية!!

وأمين محمد عثمان أباظة المولود فى الثانى من أبريل عام ١٩٥٨ والحاصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٩، عمل بالبنك الأهلي المصري منذ عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٦، حيث أصبح مديرا للمكتب الفني لرئيس مجلس إدارة البنك المصري الخليجى، ثم تعددت مناصب رجل الأعمال الذى أصبح وزيرا، فقد شغل منصب رئيس اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية منذ عام ٢٠٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣، وهو رئىس مجلس إدارة الشركة العربية لتجارة وحليج الأقطان، وهى الشركة التى ارتفع سهمها ليصل إلى ٢٩ جنيها متأثرا بجلوس رئيس مجلس إدارتها على كرسي وزارة الزراعة، ثم عاد السهم إلى الهبوط بمجرد الإعلان عن استقالة أمين أباظة من رئاسة الشركة وبيع حصته بالكامل قبيل أدائه لليمين الدستورية!! أى أن سعر السهم تأثر صعودا وهبوطا فى أقل من أسبوع تداول بسبب القرارات السريعة

فى أوقات متقاربة يستغلها المضاربون لتحقيق أرباح من خلال فروق الأسعار!! ، المهم أن الوزير استفاد من هذه العملية وحقق مكسبا هائلا، والسبب كما قال هو الشفافية .

بوابة القطن

يقول الوزير رجل الأعمال فى أول حوار صحفا بعد توليه الوزارة: حصلت على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية وعملت به فى بداية حياتي فى أحد البنوك ثم مجال العقارات!! وأخيرًا فى تجارة الأقطان التى أصبحت بوابة لعبوري لمنصب وزير الزراعة، كما أن نجاحي فى إدارة الشركة التى كنت أساهم فيها لتجارة القطن، وتطبيق سياسة جديدة فى هذه الشركة تهدف إلى إيجاد الصلة والرابط بين الإدارة والعمال والفلاحين، وتحويلهم إلى كيان واحد مما أسهم فى تحويلها من شركة خاسرة إلى شركة رابحة، دعم أسهمي فى تولى الوزارة انتهى كلام الوزير عن نفسه، ولكن قبل الحكم على مصداقية هذا الكلام لابد من العودة قليلا إلى الوراء، لنلاحظ نشاط رجل الأعمال قبيل توليه للوزارة.

ألاعيب البورصة

كان الوزير رجل الأعمال رئيسا للشركة العربية لتجارة وحليج الأقطان، كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة أوبتيما لتداول الأوراق المالية، وهى الشركة التى كانت تنفذ عمليات الشركات التى يملكها الوزير أو يشارك فيها مثل: شركة النيل الحديثة للأقطان وهى الشركة التى أسسها وشغل منصب العضو المنتدب فيها، وشركة النصر للملابس والمنسوجات وكان عضوا فى مجلس إدارتها، ثم شركة الإسكندرية للغزل والنسيج وكان عضوا بمجلس إدارتها أيضاً.

وبنظرة واحدة لخبر نشر عن حركة البورصة المصرية فى النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ نجد أن شركات الوزير كانت مربوطة بحبل واحد تمسك به شركة أوبتيما لتداول الأوراق المالية وكان هو رئيساً لمجلس إدارتها، الخبر جاء على لسان عمرو زغلول منفذ العمليات بالشركة الذي قال: إن قطاع الغزل والنسيج جذب انتباه المستثمرين بقوة خلال الأيام الأخيرة مع وجود إيجابية داخل القطاع، على رأسها موافقة الجمعية العمومية لشركة النصر للملابس والمنسوجات على بيع حصتها البالغة

٥٤٪ من إجمالى رأسمال الإسكندرية للغزل والنسيج، إضافة إلى قرب إعلان الشركة العربية لحليج الأقطان عن نتائج أعمال العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، يعقبها الدعوة لعقد جمعية عمومية لإعلان التوزيعات النقدية المقترحة والتى تشير التوقعات إلى أنها ستكون مضاعفة عن العام الماضي!! فيما نشرت (أ ش أ) خبرا يقول: حققت نتائج أعمال شركة النصر للملابس والمنسوجات نموا قياسيا فى صافى أرباحها خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٥، بلغ ٤٦٢,٧ فى المائة لتصل إلى ٢,٨ مليون جنيه مقارنة بنحو ٠,٥١٢ مليون جنيه فى الربع المقابل من العام الماضي ٢٠٠٤!! يعنى الشركة فى حالة من النمو والربح، والسؤال لماذا تبيع أسهمها فى شركة الوزير الأخرى؟! مجرد سؤال برئ!! ويكفى أن نعلم أن من تقدم للشراء هى شركة النيل الحديثة المملوكة أيضا للوزير .

الوزير يقول إن نشاطه وخبراته حولت شركته لتجارة الأقطان إلى شركة رابحة بعد الخسارة، لكن يبدو أن المكسب أو الربح الذى تكلم عنه الوزير ليس إلا نتاج حركة للأسهم فى البورصة تديرها وتنفذ عملياتها، شركة أخرى يرأسها تخصصها اللعب فى الأوراق المالية داخل البورصة .

هيئات للبيع

الوزير عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وأيضا عضو مجلس إدارة شركة تكنوجاز وهى الشركة الوحيدة البعيدة كل البعد عن النشاط المعتاد للوزير، وكذلك هو عضو مجلس إدارة الشركة القابضة الكويتية، وكلها شركات تؤكد توجه الوزير نحو الخصخصة بجميع أشكالها، لكن ما هى علاقة الوزارة بهذا النهج؟!

يجيب الوزير بنفسه عن ذلك من خلال حديثه عن استراتيجيته للعمل فى وزارة الزراعة والتى تتلخص فى حصر دور الوزارة فقط على البحث العلمي الزراعي، والإرشاد الزراعي، من خلال تمويل من جهات تستفيد من نتائج عمل القطاعين!! ثم الرقابة على كل العمليات سواء فى المدخلات من بذور وأسمدة ومبيدات، الوزير أكد أن الوزارة تضم غير الديوان العام للوزارة ١٢ هيئة، ثم حصر الأمر فى ٣ هيئات ليبقى السؤال أين ستذهب الهيئات التسع الباقية؟!

ورغم إعلان سلفة المهندس أحمد الليثى عن المبيدات المسرطنة، ثم وجود أكثر من متهم بجلب هذه المبيدات إلى مصر، بل والمطالبة الشعبية والسياسية بمحاكمة يوسف

والى باعتباره المسئول الأول، نفى أباظة وجود هذه المبيدات من الأساس، بل واتهم المزارعين بأنهم السبب فيما حدث بسبب سوء استخدامهم وعدم معرفتهم الحد الآمن لها وكيفية استخدامها!!

رجال والى

ويبدو أن أباظة يحمل فى داخله امتنانا ليوسف والى، لذلك فهو يدافع عنه صراحة بغض النظر عن القضايا المضبوطة وجلسات المحاكمة لعناصر الفساد فى وزارة والى، إلا أن الأغرب أن أباظة بدأ فى إعادة رجال يوسف والى الوزارة، وعلى رأس هؤلاء يأتى د. سعد نصار رجل التطبيع الأول فى وزارة والى، والذى جاء به أباظة كبيراً للمستشارين بالوزارة، كذلك أعاد د. إسماعيل عبدالجليل الذى طرده الوزير السابق بعد أن تعددت شكاوى العاملين بمركز بحوث الصحراء من ممارساته، ليعود من جديد لمنصبه كرئيس للمركز!! وكذلك قام بتعيين أحد رجال يوسف والى مديرا لحديقة الحيوان.

أباظة الذى يرتبط بيوسف والى بصلة نسب، حيث تنتمي زوجته لعائلة والى، بدأ من جديد فى دعم وإعادة وزارة الزراعة لسابق عهدها أيام يوسف والى، بعد أن قام بتجميد مشروع الاكتفاء الذاتي من القمح والذى كان سلفه الوزير أحمد الليثى قد بدأه، وهو الذي أطاح به من الوزارة حيث إن من أشد النكبات التى ابتلى بها الاقتصاد المصري هى: المعونة الأمريكية لتوريد القمح، والتي اشترط لتجديدها أن تقوم مصر بتحجيم زراعة القطن، وهو ما يمكن أن نطلق عليه ضرب عصفورين بحجر واحد، حيث أدى وجود القمح المجاني إلى أحجام المزارعين عن زراعته هو أيضا، والاتجاه صوب بوصلة زراعات والى من الكنتالوب وخلافه.

ويؤكد الخبراء والمراقبون أن الليثى أطاحت به تعليمات أمريكية ، بمنع زيادة الرقعة الزراعية للقمح، لذلك فالوزير الجديد بدأ فى دعم زراعات الوزير الأسبق ، وبدأ فى إجراء اتصالات سرية عبر يوسف والى لدعمه ومساندته بوكلاء الشركات الإسرائيلية داخل وخارج مصر للبدء فى استيراد سلالات زراعية يتصور أنها تدر إنتاجا كبيرا، كما يدرس أباظة أيضا خطة مشتركة لإبرام اتفاقية كويز جديدة مع الكيان الصهيوني لتصدير مشترك للمنتجات الزراعية، ويزعم الوزير ـ بحسب قيادات زراعية بالوزارة ـ أنه حصل على موافقة القيادة السياسية فى هذا الاتجاه!!

وتجدر الإشارة إلى تقرير وضعه وفد غرفة الصناعة المصرية بعد عودته من إسرائيل أيام وزارة يوسف والى، وتضمن موقف إسرائيل فى مجال الزراعة فى مصر، من أنه يمكن بناء تعاون زراعي بين البلدين مبنى على الخبرة الإسرائيلية، استغله الإسرائيليون فى توزيع منتجاتهم الزراعية إلى دول الخليج التي تستورد بمليارات الدولارات من هذه المنتجات وترغب إسرائيل فى إقامة مشروعات زراعية مشتركة تقوم على أساس استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تتمتع بها إسرائيل بدرجة عالية .

ويبدو أن الوزير أباظة يعمل وفق هذا التقرير على إعادة عصر يوسف والى من جديد، رغم ما قامت به إسرائيل بإدخال العديد من الأمراض للإنسان والحيوان والنباتات والنحل وكان آخرها مرض صانعة الإنفاق فى المـوالح، والذى دمر ٧٠٪ من إنتاج مصر من الموالح. ذلك بخلاف سرقة العديد من الجينات الوراثية للكثير من المحاصيل ومنها القطن الذى تخصص فى تجارته الوزير الهمام!!

لوبى الكويز

رجل الأعمال الوزير الذي جاء للوزارة من رحم اللجنة الاقتصادية للحزب الحاكم مدعوما بشركائه فى اللجنة وهم ما اصطلح على تسميتهم بلوبى الكويز، كنتيجة مباشرة لمباركته للاتفاقية بالتأييد والمشاركة بشركاته باعتبار الإسكندرية إحدى المناطق التى شاركت فى التأهيل، ومن خلال جنوحه للسير على خطى نسيبه يوسف والى وبدعم من قياداته، الذى يتباهى بالأرقام التصديرية المربحة من القطن الذى تخصص فيه وكان بوابته لامتلاك مقاليد أمور الزراعة المصرية، نسى أن الإدارات المصرية المتعاقبة وأهمها إدارة يوسف والى قد تناغمت مع شرط المعونة الأمريكية بتحجيم مساحة الأراضي المنزرعة بالقطن والتى هبطت من ٢ مليون فدان في أوائل الثمانينيات ـ بداية عهد نسيبه والى ـ إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع المليون حاليا ، فعلى سبيل المثال كنا نصدر ٩ ملايين قنطار من القطن حتى عام ١٩٩٦، ثم وبمجهودات وزيره الذى يدافع عنه ويعيد رجالاته الآن إلى الوزارة وصل الرقم إلى ١٨٢ ألفا و٤٦٠ طنا فى عام ٢٠٠٣ آخر أعوام والى فى الوزارة!!

أباظة الذى يؤكد أنه دخل الوزارة من باب القطن مازال يعمل جاهدا على إعادة قطار التطبيع الذي حد من انطلاقه سلفه الليثى إلى محطة الوزارة من جديد، ليزيد الطين بله بعد أن استطاع حلف المعونة الأمريكية وحلف التطبيع الزراعى إخراج

مصر من السوق العالمية للقطن وطردها من اللجنة الاستشارية له، بعْد أن استطاعت أمريكا استنباط سلالة جديدة من القطن المصري وأطلقت عليها اسم بيما وتوسعت فى زراعتها وزرعتها أيضاً إسرائيل فى النقب، ثم انتخبوا من هذه السلالة سلالة شبيهة بالقطن المصري طويل التيلة، وغزوا بها الأسواق العالمية، وكانت المفاجأة هى نجاح إسرائيل التى لم تعرف زراعة القطن قبلا، فى زراعة وإنتاج ٢٥٠ ألف قنطار من القطن، باعت منها ١٥٠ ألفا.

وزير الأزمات

هذه هى بوابة عبور رجل الأعمال الوزير الذى تسبب منذ عدة أعوام فى أزمة داخل أسواق القطن حينما اشترى من المزارعين أقطانهم وقام بتصديرها دون النظر للسوق المحلية، فتوقفت المصانع واضطرت حكومة د. عاطف عبيد إلى سد العجز من خلال الاستيراد من أمريكا، لتضيع العملات الصعبة فداء لشركة رجل الأعمال الذى أصبح وزيرا !!

أمين أباظة شأنه شأن رفاقه من أعضاء «اتحاد ملاك مصر» من ياوران جمهورية الفساد ، جاء وفى عقبيه الأزمة تلو الأزمة، فمن أزمة التضارب السعر لأسهم البورصة ومنها أسهم شركة الوزير وارتفاعها لصالحه، ثم انخفاضها، إلى أسهم البنك المصري الأمريكي الذى تأثر هو أيضا سلبا، وانخفض سعره متأثرا بالضجة التى أثيرت حول قيام بنك الإسكندرية ببيع حصته التى تمثل ٥, ٣٣٪، وكذلك بيع حصة بنك أمريكان أكسبريس ويمتلك ٦٠٪ لصالح بنك كاليون الفرنسي!! إلى أزمة أو لنقل كارثة أنفلونزا الطيور أو طاعون العصر الجديد .

الوزير الذى جاء إلى مقعده وكل مؤهلاته بكالوريوس السياسة والاقتصاد، ولم يتخطه إلى شهادة أخرى أعلى، بالإضافة إلى كونه رجل أعمال خرج من رحم التطبيع مع العدو الصهيوني سواء من خلال الكويز القديمة أو الكويز التى يجهز لها وهو على مقعد الوزارة، هذا الوزير بعد أن تحوط بتعويذة الحكومة المصرية المعتادة عند الأزمات، حمل الصحافة مسئولية الخسائر الناجمة عن انتشار مرض أنفلونزا الطيور!! بل أعلن تحديه لأي شخص يعلن عن وجود المرض فى مصر!! قال ذلك وهو لم يمض على توليه المنصب سوى أسبوع واحد فقط!! المهم أنه استند على تقرير صادر عن المنظمات العالمية المسئولة في أكتوبر من عام ٢٠٠٥، أي قبل توليه الوزارة بنحو

ثلاثة أشهر!!

إلا أنه وعقب إعلان منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو عن وجود الفيروس فى مصر، واتهام الفاو للحكومة المصرية بإخفاء الحقيقة خوفا من تأثيرها على حركة السياحة، عاد الوزير المتحدى ليؤكد أمام مجلس الشعب فى ٢٠ فبراير أن وصول المرض إلى مصر لم يكن مفاجأة، وكان متوقعا وكنا ننتظر ـ بحسب قوله ـ هذا المرض الخطير وإن كنا نتمنى من الله عز وجل ألا يصل إلينا!! كنا جميعا نتمنى من الله عز وجل وليس الوزير وحده أن يعصمنا، ولكن لا تكون الوقاية بالدعوات بعد حلول الكارثة، ولا بالتحدي وقت أن كان الآخرون يحذرون منها!!

الدليل على أن حكومة البيزنس اهتمت بعد اكتشافها للمرض بالتكذيب والتحدي، ليستطيع كبارها وحواريوها من المهيمنين على صناعة الدواجن من تصريف أكبر قدر ممكن من إنتاجهم، دون مراعاة أن الصدق هو الأقرب للعقول، وأنه السبيل الوحيد الذى يمنع الرعب والفزع عن الناس، والوزير نفسه لم يجد بداً من الاعتراف بأنه لم تكن هناك استعدادات كافية لمواجهة هذا المرض!! فالحكومة تفرغت للنفي ولم تحذر المواطنين أو توعيهم بكيفية التعامل مع ظهوره بصدق أو شفافية مزعومة!!

الغريب أن الوزير حمَّل الغلابة مسئولية انتشار المرض قائلاً: إن وزارة الزراعة كانت تتابع المرض منذ ٣ سنوات وقامت بأخذ العديد من العينات من الطيور المهاجرة، ومن المزارع، إلا أن المشكلة التي واجهتنا هي عدم معرفتنا بتربية الدواجن في المنازل، وكانت المفاجأة في الحجم الكبير الذي يتم تربيته داخلها !! ونحن نسأله: ألم يدخل بيوت الفلاحين في عزبته أو قريته، ويرى كيف يعيش الفلاحون مع ثروتهم الداجنة؟!

قرار جمهورى

المعروف أن الطيور المهاجرة تحط في ٣٤ منطقة في مصر نتيجة للموقع المتوسط جغرافيا المعتدل مناخيا. بالإضافة إلى مساحة الضوء الواسعة نهارا، والمسطحات المائية الهائلة التي تحيط بمصر مع عدم إغفال البحيرات الداخلية خاصة بحيرة قارون، ومن المعروف أيضا أن مقاومة المرض مسئولية قانونية وتاريخية للسلطة البيطريه بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤، والتي يمثلها بموجب هذا القرار الهيئة العامة

للخدمات البيطرية التابعة للوزير شخصياً ..، هذه الهيئة لها من الصلاحيات التعاون مع جميع الجهات التي ترى الهيئة فيها الفائدة العلمية والبحثية، لكن للأسف تم الالتفاف على القرار الجمهوري: فأسندت رئاسة اللجنة القومية لمقاومة المرض لوزير الصحة حاليا، ومهمته استبيان وجود الفيروس بين الناس خاصة في المناطق الملاصقة لأماكن عبور الطيور المهاجرة.

أما وزير الزراعة فقد سلب حق الهيئة العامة للخدمات البطرية، وأسند رئاسة اللجنة المشكلة لمقاومة الفيروس لمهندس زراعي يشغل رئيس قطاع الإنتاج الحيواني، وهو ما يجب تصحيحه ، هذا ما فعله الوزير المتبنى لثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية للقطاع الزراعي وهى تحقيق أقصى عائد محصولي اقتصادي من المواد الزراعية وتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي!! خاصة من الحبوب والأغذية البروتينية، وزيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية وتشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية.

الوزير الأباظى الذي تملك عائلته العذب والأطيان فى محافظة الشرقية وبها آلاف من المزارعين الغلابة الذين يقومون بتربية الطيور فى منازلهم ويعيشون معها وتعيش معهم، لا يعرف أن هذه الطيور تربى فى المنازل!! سيادة الوزير، وزير زراعة أى بلد أنت؟! بالتأكيد بلد غير مصر!! المزارعون هم السبب فى سرطنة المبيدات، وهم أيضا السبب فى انتشار مرض أنفلونزا الطيور، كما كان جهل ركاب العبارة المنكوبة بالسباحة سببا فى غرقها لتقلق مضاجع أسماك القرش وتحتل بطونها!!

ومن أنفلونزا الطيور وفضيحتها التى انطلقت واخترقت حجب الكذب الوزاري إلى الحمى القلاعية، التى تفيد التقارير بأن محافظة مثل الفيوم باتت موبوءة بالمرض، فى حين أكد المسئولون فى وزارة أباظة أنه لم تظهر حالات إصابة بالحمى القلاعية فى مصر، وأنه توجد حالات اشتباه، في عدة مزارع يجرى حاليا فحصها وتشخيصها بالمعامل للتأكد من سلامتها!! وبالطبع سيتم الإعلان عن سلامة العينات وأن المرض المتوطن فى مصر منذ ما يقرب من عشر سنوات، وتشير التقارير أيضا إلى تطور فيروسه، غادر مصر تحت رعاية وزير الكويز ، ووزير القطن، رجل الأعمال المستثمر، الساعي إلى التطبيع بسرعة البرق!! بوزارة مطبعة مع الكيان الصهيوني، مسرطنة لصحة المصريين لا تملك الاكتفاء الذاتي من القمح ولا تستطيع زيادة رقعة القطن،

ثروتها الحيوانية تقدر بحوالى ثلاثة ملايين و٣٩٠ ألف رأس من الغنم، ومن البقر ثلاثة ملايين ومائة ألف رأس، ومن الصيد البحري ٦٠٠ ألف طن، بما يعادل ٨ كجرام سنويا للفرد من السمك بالرغم من وجود هذه المسطحات المائية العظيمة تشمل البحرين الأبيض والأحمر ونهر النيل والبحيرات، وتدهور الرقعة الزراعية من ستة ملايين فدان عام ١٩٨١، إلى أربعة ملايين فدن حاليا، وإهداء مائة ألف فدان من أراضى توشكا كاملة المرافق الزراعية من ستة ملايين فدان عام ١٩٨١، إلى أربعة ملاين فدان حاليا، وإهداء مائة ألف فدان من أراضى توشكا كاملة المرافق للأمير الوليد بن طلال بسعر عشرة جنيهات للفدان، وترك أبناء مصر يتسولون لقمة العيش فى مملكة الأمير أباظة!! أليس هذه الحكومة كما سماها البسطاء حكومة الجوع والموت؟!

بالتأكيد الوزير أباظة أطاح بدعوة الرئيس مبارك التي قال فيها: الأرض لمن يزرعها وقام بإلغاء تقنين حالات وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة، والتي تمتلئ بها أروقة الهيئة العامة للتنمية الزراعية ومشروعات الأراضي، والباحثة عن التقنين بعد دفع ما تقدره الوزارة، وحول الأمر كله إلى حالة من الاستثمار والخصخصة وطبعاً سيكون لرجال الأعمال من الحيتان نصيب الأسد فى هذا!! ذلك بدلا من البحث في جدية واضع اليد وقيامه بالاستصلاح والزراعة الجدية باعتبرها مسوغ التملك الأساسي، ليفتح بذلك المجال أمام فساد جديد يشبه حدوته تخصيص الأراضي في وزارة محمد إبراهيم سليمان.!!

وعن أباظة أيضًا كتبنا :

أمين أباظة .. وزير القضاء على الزراعة في مصر

بنجر السكر ينافس القمح ، المستثمرون في مصانع السكر ينافسون الوزارة المسئولة عن الزراعة في منح حوافز مالية ، للزراع لتحويل قبلتهم من القمح الى البنجر ، الصراع محموم الآن حول كعكة البنجر استغلالا لتشجيع الدولة لزراعته للقضاء على أزمة السكر ، فيما يذهب المنتجون بإنتاجهم إلى الخارج ، ثم يأتون بالسكر المستورد الأقل سعرا لبيعه فى مصر بأسعار أعلى من مثيلها في الخارج ، كل هذا فى مواجهة تصرفات غير مسؤولة ومتضاربة لوزير الزراعة أمين أباظة، حول زراعة القمح ، فالوزارة لم تحدد حتى الآن سعر التوريد للموسم القادم ، بل قامت برفع أسعار التقاوى بنسبة ١٠٠٪ ، ثم عادت لتخفيضه بعد ثورة المزارعين ١٠ جنيهات فقط ، وفيما تذهب بزراعة القمح إلى الخارج ادعاء بأن ذلك هو السبيل إلى الازمة ، تسكت عمن حصل على آلاف الأفدنة ليستصلحها ، ثم لم يفعل شيئا ، مما منانا به المسؤولون وقتها ، تجور على المزارعين بالتملص من وعودها برفع سعر التوريد ، فامتنعت عن استلامه من الفلاحين ، وما تسلمته لم يصل إلى السعر الذي أعلنه الوزير فى مارس الماضي ! .

فعندما انفردت «الكرامة» وقتذاك بكشف تفاصيل «ذبح القمح الأخضر » ، حاول الوزير التقليل من شأنها على الهواء مباشرة ، إلا انه عاد واعترف ثم وعد في ذات اللحظة ، ثم غداتها أمام نواب الشعب ، باستلام القمح من الفلاحين بسعر «واصل ميناء الإسكندرية » ، بحسب نص قوله في المرتين ، وهو ما ترجمه الخبراء وقتها – مارس الماضي – بنحو ٥٠٠ جنيه للإردب أقل أو أكثر قليلا ، وهو ما فرح له الفلاحون في مصر كلها ، إلا أن المفاجأة تمثلت فى تملص الوزير من وعده واستلام القمح بما يقل عن ٢٥٠ جنيها تقريبا بما يقل حتى عن السعر الذى أعلنه ، قبل تفجر أزمة قطع السنابل وهو ٣٨٠ جنيها ، وهو ما وصف يومها بالخدعة الكبرى التى تهدف إلى تطفيش المزارعين بعيدا عن زراعة القمح ، فى الوقت الذى تحتاج مصر فيه إلى زيادة زراعته ، وتحفيز زراعية على ذلك ، وتوريده للدولة بدلا من بيعه أخضرا

بأسعار خيالية ،بعد تقطيع سنابله للمتكالبين على شرائها ، لاستخدامها فى صناعة الوقود الحيوي ، كما اعترف الرئيس مبارك بذلك فى أكثر من مناسبة ، برغم نفى الوزير ذاته وأيضا فى أكثر من مناسبة ، ادعاء بأن مصانع «اللبان » وشركات الأدوية هى التى تشتريه !.

الغريب أن الوزير المسئول عن الزراعة فى تصريح له ، أثناء احتفال منظمة الأغذية والزراعة « الفاو » ، بيوم الغذاء العالمي ،عاد ليحث المزارعين على زراعة القمح والتوسع فيه مشيراً إلي وجود خطة للوصول بإنتاج القمح إلي ٧٠٪ بعد عامين من خلال دعم الفلاح وشراء المحصول منه بأسعار مرضية، حتي لو انخفضت الأسعار العالمية» ، تصريح الوزير أكد أن مصر تعانى عجزا غذائيا فى القمح بنسبة ٤٣٪ ، والسكر ٣٢٪ وحدد عجوزات أخرى ، الوزير قال أيضا فى تصريحات تالية له :« انه لا صحة لما يتردد عن تراجع المساحات المزروعة بمحصول القمح ، مشيرا إلي أن الزراعة الفعلية بدأت ولم يتم إجراء أي حصر للأراضي المزروعة بالمحصول، مضيفا أن ما يحدث حاليا محاولة لإشعال أزمات وهمية عن القمح بعيدة عن ارض الواقع ، وأن الوزارة تدرس إعداد حزمة من الحوافز والامتيازات الخاصة للمزارعين الذين سيتفقون علي تركيب محصولي موحد من المحاصيل الاستراتيجية التي تسعي الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها وعلى رأسها القمح بالطبع» ! ، أما الأغرب فتمثل فيما كشفته الزميلة « البديل » بعد أقل من أسبوعين من تصريح أباظة عندما قالت :« كشف محضر رسمي لاجتماع لجنة مكون نقل التكنولوجيا لبرنامج القمح بوزارة الزراعة في ١٩ نوفمبر الحالي أن مصر فقدت ٥٠ ٪ من المساحة المزروعة بالقمح هذا العام مقارنة بالعام الزراعي الماضي، وأكدت اللجنة التي تضم ١٨ من قيادات الزراعة أن المساحة وصلت إلي نصف مليون فدان فقط حتي نهاية نوفمبر الحالي، مقارنة بـ ٣ ملايين فدان في نوفمبر الماضي، وأشارت اللجنة إلي أن الفرصة لا تزال متاحة لزيادة النصف مليون فدان حتي نهاية موسم زراعة القمح » !

الوزير يتحدث دائما وكأنه فى واد ومستمعيه فى واد آخر ، فتخوفات مصانع سكر البنجر والمستثمرين فيها ،كانت السبب الرئيسى فى أن يلحس الوزير وحكومته وعودها ، ويقلل من سعر توريد القمح ، حتى لا يلجأ الفلاح إلى زراعته ويهجر البنجر ، بما يعني مشاكل مزمنة للاستثمارات التي تم ضخها في هذا القطاع ، أو كما

قال د. مختار خطاب، رئيس شركة النوبارية للسكر:« زرعت مصر في ٢٠٠٧ نحو ٢٠٥ آلاف فدان من بنجر السكر، وتحتاج المصانع في ٢٠٠٨ إلي زراعة ٢٥٠ ألف فدان، غير أن تحرير أسعار القمح سيربك كل الحسابات، وسيدفع كثيرين في الحامول والنوبارية إلي التحول إلي زراعة القمح، ولو قلنا إن شركات السكر القائمة يمكن أن تعمل علي تكرير الخام «المستورد» في حال نقص البنجر، فإن صعوبة أخري ستظهر علي الطريق وهي قيام شركة «صافولا» بإنشاء مصنع كبير لتكرير الخام في العين السخنة مما سيؤثر علي طاقات المصانع القائمة» ، ونحن نضيف أن هناك شركة أخرى هى «مصر لصناعة السكر» يتم إنشاؤها حاليا بالقرب من منطقة البستان بالنوبارية ، وهى استثمار سعودي مصري ، يقال أن من بين المستثمرين فيها «حوت الحديد أحمد عز» ، الشركات التي أعلنت عن تخوفها استندت إلى أن متوسط إنتاج الفدان من القمح ١٨ أردبا، وبحساب سعر التوريد «الخدعة» وهو ٣٨٠ جنيهًا، فإن عائد الفدان يساوي ٦٨٤٠ جنيهًا، وفي المقابل يبلغ متوسط إنتاج فدان البنجر، وهو محصول شتوي كالقمح، ١٨ طنًا، وأقصي سعر للطن، بعد حساب علاوات التبكير والحلاوة، هو ٢٨٠ جنيهًا أي أن العائد الفداني ٥٠٤٠ جنيهًا، فإذا علمنا أن تكاليف الإنتاج في المحصولين واحدة، يظهر الخطر، من تحول مزارعين عن البنجر إلي زراعة القمح.

التخوفات التى أبطلت وعود الحكومة لمزارعي القمح ، تحولت إلى صراع يدور حاليا فيما بينها على كعكة الأراضى المزروعة قمحا ، وعلى المزراعين الذين صدمهم أباظة بـ «التملص» من وعودة ، ثم بزيادة أسعار التقاوي وكذلك الأسمدة لتصبح المهمة عليهم ثقيلة ، فى الموسم الجديد الذى بدأ كما قال الوزير منتصف الشهر الماضي ، الشركات وعلى رأسها شركة النوبارية ، التي يرأسها وزير قطاع الأعمال الأسبق ، ومعها باقى الشركات التى بدأت إنتاجها ، تمنح المزارعين حوافزا تشجيعية على الزراعة ، أما المفاجأة فهى أن الشركة التى ستبدأ الإنتاج قبل موسم الحصاد ، والتى يشار إليها بشركة «أحمد عز» بالمنطقة وتقع عند الكيلو ٥٩ طريق الإسكندرية الصحراوي بجوار مجزر الخرافي فى المنطقة المسماة بمنطقة المستثمرين أو منطقة الكبار، فتراهن هى الأخرى على حوافز أكبر ، لحث المزارعين على الاتجاه إلى زراعة بنجر السكر ، وتؤكد المصادر القريبة من الشركات هناك ، أن الصراع يدور على أشده بين الشركات التي تضم أسماء من بينها رئيس وزراء ووزير سابق ، كما أن من بينها

رجال أعمال كبار وحيتان ، ليس على حث المزارعين على الاستمرار فى زراعة البنجر ، بل تعدى ذلك إلى التوسع للحصول على مساحات أكبر للزراعة على حساب المساحات التى كانت تزرع بالقمح فى العام الماضي ، حتى أنها لجأت إلى وضع لافتات على الأراضى التى تعاقدت معها ، لإظهار القوة وإبراز القدرة على المنافسة لجذب زراع جدد !

الشركات التي اطمأنت إلى أن الحكومة تقف إلى جوارها ، قررت زيادة حوافز توريد البنجر إلى نحو ٤٠٠ جنيها للطن ، فيما يقف القمح عند ٢٤٥ جنيها للإردب ، دون أي تعديل أو ظهور حوافز لزراعته غير كلام الوزير الذي أثبتت الأيام أنه للاستهلاك المحلى وتسكين الأوضاع فقط ، فيما يعمل هو وحكومته بجد واجتهاد على تطفيش زارعي القمح وتسليمهم إما إلى الراغبين فى شراء سنابله خضراء ، إذا تمت الزراعة فى ظل كل تلك العقبات الحكومية ، أو إلى شركات سكر البنجر التى رفعت أسعار توريدها وحوافزها لجذب المزارعين بعيدا عن زراعة القمح !، فيما يبقى الوزير مدافعا قويا عن مصالح أصحاب ملاعب الجولف الخاصة بالكبار ، باعتبارها مصادرا لتشغيل العمالة ، ناسيا أو متناسيا أن هذه الملاعب تستهلك من المياه ما يمكنه من زراعة الصحراء بكافة أنواع المحاصيل لتقليل فجوة الغذاء التي تحدث عنها ، وأن زيادة الرقعة الزراعية تتطلب الحفاظ على مصادر المياه ومنها الخزان الجوفي ، الذى قال الخبراء ومنهم د. إسماعيل عبد الجليل رئيس معهد بحوث الصحراء ، أن ملاعب الجولف المقامة بالمنتجعات السياحية تستنزف هذا الخزان ، لأنها تعتمد علي زراعة النباتات شديدة الاستهلاك للمياه وتصل إلي أضعاف استهلاك ملاعب كرة القدم للمياه ، فيما تؤكد الدراسات أن الملعب الواحد للجولف يحتاج إلي ٦٥٠٠ متر مكعب من المياه يومياً وهذه الكمية تكفي لاستهلاك أكثر من ١٥ ألف مواطن من مياه الشرب يوميا !

ووزير تسهيل استيلاء الكبار على أراضى الدولة

وزير الزراعة أمين أباظة ، طرح على القمة المصغرة لوزراء زراعة مجموعة الدول الصناعية الثماني الذي عقد بإقليم تريفسو بإيطاليا، الرؤية المصرية للتعامل مع الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على قطاع الزراعة ، أباظة أشار إلى حزمة متكاملة من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع تلك الآثار، وعلى رأسها

توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين، وتحسين مناخ الاستثمار لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي، الوزير أعلن ذلك أمام دول تخيل أنها لا ترى بصماته على الزراعة المصرية ، وصغار المزارعين وما أسماه بالأمان الاجتماعي ، أو لم تر إحداها حزمة الإجراءات التى نفذها منذ هبوطه على عرش الزراعة فى مصر .

أدلة هذه الحزمة من الإجراءات ، ما جاء فى أحدث دراسة علمية أعدها خبراء تابعون لوزارته ، بالمشاركة مع نظراء هولنديين ، ليؤكد أن التعدي علي الأراضي الزراعية أصبح يمثل ظاهرة خطيرة تهدد مستقبل الأجيال المقبلة والأمن الغذائي المصري ، وأن مصر ستفقد بحلول عام ٢٠١٠ نحو مليون فدان من أجود أراضيها الزراعية ، الدراسة بحسب مصادر مسئولة داخل وزارة الزراعة ، أشارت ، إلي أن من يتعدى علي الأراضي الزراعية واستخدامها في أغراض مغايرة هم أصحاب النفوذ، الذين شكلوا ظاهرة تؤدى إلى فقد أخصب الأراضي الزراعية ، وهو ما من شأنه دفع الجهات المانحة التى تراقب هذه العمليات عن كثب ، إلى رفض إعطاء مصر أي منح أو قروض لاستصلاح الأراضي بها ، ذلك بالإضافة إلى التقارير الدولية المهتمة بموضوع التصحر تؤكد أن مصر تفقد سنوياً ما لا يقل عن ٣٠ ألف فدان سنوياً من أراضيها الزراعية بسبب التعدي عليها بالبناء، ومنها التقرير الدولي الذي صدر بداية هذا العام ، وأوضح أن مصر تفقد يومياً ما لا يقل عن ٤٠ فداناً من أراضيها الزراعية بسبب التعدي عليها بالبناء ، وهو ما جعل الخبراء يؤكدون أن مصر ستفقد كل أراضيها الزراعية بحلول عام ٢٠٧٠ ، ويؤكدون أيضا أن إعلانه عن الرؤية المزعومة ، كان فقط للظهور أمام الدول المانحة بمظهر المصلح الجاد !

أباظة راح يمثل نهم حكومته للاقتراض والحصول على المنح ، فتحدث عن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتطوير الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين ، وهو ما يظهر جليا في « دكرنس و عزبة مرشاق و منشأة عبد الرحمن و عزبة الأحمر و في طلخا و نشا و الدروتين ، و فى كمشيش و سراندو وقرى إطسا بمحافظة الفيوم « معجون- تطون- منيا الحيط » ، وعزبة الهلاليه »، حيث وسع شبكة الأمان الاجتماعي للمزارعين ، بطردهم من أراضيهم ، لصالح الإقطاعيين الذين وصفهم بالملاك الأصليين ، وقال : إن المشاكل التي أثارها الفلاحون ، تحتكم لقانون العلاقة بين

المالك والمستأجر الصادر فى ١٩٩١، الذى يقضى بحصول المضارين على أراض بديلة لهم فى مناطق تقع بالقرب من قراهم الأصلية ، وقال أن وزارته بدأت فى الإعداد لذلك ! ، وكأنه صحا فجأة على هذه المشكلات التى مر عليها نحو ١٨ عاما ، ظلت حكومته تعمل خلالها على التأكد من حصول الإقطاعيين على الأراضي ، التى رواها زارعوها بدموعهم طوال أكثر من ٤٠ عاما ، فيما تذكرت وهو معها البدء فى الإعداد لمنح الغلابة أراض بديله ، ولايزال فى طور هذا الإعداد !

أما تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فى القطاع الزراعي ، فتشهد عليه مافيا الاستيلاء على أراضى الدولة التى يدعمها بطريق غير مباشر ، عن طريق الصمت ومحاولة تسهيل حصولهم على الراحة والأمان داخل منتجعاتهم ، التي نالوا أرضها بغرض الزراعة ثم بقدرة قادر تحولت إلى منتجعات ، وقرى سياحية وقصور وفيللات، وعندما حاولت الجهة المنوط بها الحفاظ على أراضى الدولة ، سعى لتغيير قانون التصرف فى الأراضى الزراعية ، وعمل على مد مهلة تقنين وضع اليد لأكثر من مرة ، وهرول للسيطرة على هيئة التعمير والتنمية الزراعية ، فصدر القرار الجمهوري بتشكيل مجلس إدارة يرأسه بنفسه ، ثم فجأة قام بتشكيل لجنة ثلاثية لتطوير أداء الهيئة ، من بين أعضائها من يطلق عليه لقب «الطفل المعجزة» - مدحت المليجي الذي أطاحت به الثورة - ، لتتفجر المشاكل بين لجنة من بينها عضو حاول الثأر من مديرها التنفيذي ، لرفضه الموافقة على تخصيص مساحة تزيد عن ٨ آلاف فدان ، لشركة يساهم فيها مع آخرين بعد أن منحه الوزير سلطة دراسة طلبات واضعي اليد ، وهى من سلطات الهيئة الأساسية ، ثم وضع نموذج لعقود تخصيص الأراضي بما يوضح حقوق الدولة وحقوق المواطن ، ولما حدث الصدام بين اللجنة والمدير التنفيذي للهيئة المهندس محمود عبد البر ، عاد الوزير من رحلة عرض الرؤية ، لينفى صلاحية اللجنة فى تخصيص الأراضي لأي طرف، من الأطراف أو البت فى طلبات التصرف فى الأراضي خارج الزمام ، الغريب أن الوزير نفى أن يكون لدية علم بتقدم مستشاره ، الذي قال أنه يدفع له أجره من ماله الخاص ، للحصول على أرض فى منطقة الوادي الفارغ ، التى يتصارع عليها جميع رجال الأعمال خاصة ، الذين يستولون على الطريق الصحراوي مصر / الإسكندرية ، من جيران رئيس الوزراء وهم معروفون بالاسم للقاصى والداني لما يتمتعون به من نفوذ كبير.

هؤلاء رفضت إدارة هيئة التعمير ، طلباتهم للحصول على أراضى جديدة غير

التى وضعوا أيديهم عليها ، حتى أن أكثر من ٨٠ قرارا بإزالة تعدياتهم أصدرتها الهيئة لم تنفذ ! ، من هؤلاء وزراء ونواب وقيادات أمنية ورجال أعمال وثيقوا الصلة بآل الحكم ، سواء بالمصاهرة أو بالمشاركة فى السلطة ، يسكن لديهم كبار القوم وعلى رأسهم رئيس الوزراء نفسه ، فلما أعلن عن طرح مساحة ٢٥٥ فدانا بمنطقة الوادى الفارغ ، وتحول الري من جوفي إلى نيلي ، عن طريق ترعة تنشئها الدولة ، سارع الجميع لطلب التخصيص ، ولعلمهم بالرفض المسبق ، كانت لجنة التطوير حيلة للاستيلاء على صلاحيات الهيئة ، ثم فتحها على البحري لكل أصحاب المصالح ! ، أما باقي إعلان الوزير عن تطوير الإنتاجية الزراعية ، فيكفى أن سياساته كرّهت الفلاحين فى زراعة القمح والقطن ، وفيهما يقال الكثير !

السؤال الآن هو: أليس من حقنا أن نطالب بفارق السعر الذى تم نهبه بواسطة كبار القوم من ناهبى ثروة البلاد أفرادا كانوا أو شركات اشترت القطاع العام بتراب الفلوس ؟،أو نطالب من تقاضوا العمولات فى عمليات البيع بردها دون التنازل عن الحق الجنائى فى محاكمتهم ،هذه العمولات بلغت ٣٣ مليار جنيه طبقا لدراسة أعدها الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق – أي بزيادة ٨ مليارات جنيه عن ثمن بيع القطاع العام البالغ ٢٥ مليارا فقط !! – هذا بخلاف ما تم دفعه من تحت الترابيزة وما تم شحنه إلى بنوك الخارج !! ورغم ذلك فإن كل هذه المليارات المهدرة ،التي كانت كافية لوضع مصر فى مصاف الدول المتقدمة تتضاءل أمام الآثار السيئة التى خلفتها عمليه البيع بعد أن تم تفكيك عدد كبير من هذه الشركات وتسريح العمالة الموجودة بها بينما سيطر الأجانب على صناعات استراتيجيه وحيوية مهمة كالاسمنت وهدموا صناعات أهم كالمراجل البخارية وإنتاج البذور ليدفع المواطن المصري الثمن مرتين ، مره ببيع ثروة بلاده وثانيه باشتعال أسعار العديد من السلع ، ومنها الاسمنت على سبيل المثال والذى زاد سعره من ١٢٠جنيها للطن الى٥٥٠ جنيها بعد سيطرة الأجانب عليه ، بخلاف الأمراض التى إصابته من البذور الواردة من المركز الثلاثي الإسرائيلى والاحتكارات التى تاجرت فيه وفى قوته وفى المجال الخدمي كالاتصالات والمحمول وليس انتهاء بالحديد وغيرها من المنتجات الأخرى وسلم لى على عز وساويرس ونصير وبهجت وراسخ ومن على شاكلتهم ، من أباطرة الحكم والمعونة الذين مثلوا اتحادا لملاك مصر ، لا يردعهم رادع ولا يستطيع إيقافهم أحد .

حاتم الجبلي.. طبيب بدرجة رجل أعمال



الكرامة

تقارير وتحقيقات

رسم دخول مستشفاه «الملاكي» ١٠ آلاف جنيه فقط لا غير!!

حاتم الجبلى.. وزير «خصخصة» الصحة

■ قائمة شركائه تضم وزيرى النقل والسياحة وبنكى «الأهلى» و«القاهرة» وشركة التأمين الأهلية إلى جانب مجموعتى «فتيحى» و«دله»

■ رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات الطبية وعضو مجلس أمناء قرية «مارينا» السياحية

يملك ٥ شركات استثماراتها مليار جنيه وكلها تعمل فى المجال الطبى

■ شقيقه شريف عضو لجنة السياسات والصديق المقرب لجمال مبارك وشركته لمجموعة

صورة رقم (٤٩)

نشر في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦

تختلف القراءة فى صحيفة الحالة التجارية لوزير الصحة الدكتور حاتم الجبلى عن أى قراءة أخرى فى ملف آخر من ملفات أقرانه من وزراء البيزنس فى حكومة د. نظيف الثانية، فالجبلى يمسك بين يديه مفاتيح صحة المصريين وأمراضهم، ويقبض على حبات الدواء والتداوى، لذلك فهو الوزير الأقرب والأكثر تماساً مع صحة المواطن، والأخطر عليها إذا ما تغلب عليه طابعه وتوجهه نحو البيزنس، فالتجارة هنا ليست بيعا لأصول سياحية أو مصانع للقطاع العام، أو حتى شراء لبنوك، بل هى تجارة فى أجساد وعافية وفى حياة وموت المصريين جميعاً.

جاءت بدايات الوزير لا تبشر بخير، وتصريحاته المتناقضة تؤكد أنه جاء لمهمة محددة لا تنفصل عن خطة حكومته التى جاءت من أجلها !! فالخصخصة هى الوسيلة ، أما الهدف فهو بيع مصر، وترك أهلها نهبا للأمراض، فالحكومة التى توقفت عن صرف مستحقات المستشفيات والمراكز الطبية العامة والخاصة والمتمثلة فى تكاليف العلاج على نفقة الدولة، والمقدرة بمئات الملايين من الجنيهات كتكاليف علاج على مدار ٦ أشهر، الأمر الذى يهدد بتوقف العديد من المستشفيات عن استقبال المرضى الصادرة لهم قرارات العلاج ، هى ذاتها التى جاءت بالجبلى وزيرا للصحة،.. لذلك فتوقف مشروع علاج الفقراء يتم بفضل صمت الوزير المتضامن مع تجاهل وزير المالية، لتذهب أموال المشروع المغموسة بمرض الفقراء مثلما ذهبت أموال التأمينات، وهو ما يضع المستشفيات أمام خيار واحد، هو تحصيل تكاليف العلاج من المرضى الغلابة أو التنكيل بهم وطردهم إلى صحراء الموت تحت وطأة الألم والمرض.

رجل الأعمال الوزير الطبيب بدأ رحلته مع البيزنس عام ١٩٨٣ من خلال التخطيط لإقامة أول مشروعاته وهو(كايروسكان)المرتبط بتخصصه المهنى، فهو طبيب أشعة اتهمه والده الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة الأسبق بالانحراف!! بسبب اتجاهه للبيزنس فى مجال الطب!! ومن كايروسكان انطلق المشروع الثانى وهو برج الأطباء الذى يضم ١٥٤ عيادة ومستشفى، و٤ مراكز قسطرة وغسيل كلوى وتم افتتاحه عام ١٩٩٠، وبعدها بأربع سنوات ولدت فكرة دار الفؤاد التى شارك فيها (البنك الأهلى، بنك القاهرة، شركة التأمين الأهلية، المجموعة الاستشارية الطبية المصرية (يشغل فيها منصب المدير العام ونائب الرئيس) ثم المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية، الملتقى العربى للاستثمار (مجموعة شركات دلة)، شركة أحمد حسن فتيحى.

وللوزير خمس شركات مساهمة خاضعة لقانون الاستثمار أو القانون ١٥٩، وكلها تعمل فى القطاع الطبى، وتبلغ إجمالى استثماراتها مليار جنيه مصرى، وهى إجمالا مركز القاهرة للأشعة، مستشفى دار الفؤاد، معمل البرج، مركز القاهرة للقسطرة، المجموعة الاستشارية الطبية العربية ، كما يشغل الوزير عدة مناصب فهو عضو مجلس الإدارة بكايروسكان منذ يونيو ١٩٩٤، ونائب الرئيس والمدير العام للمجموعة الاستشارية الطبية العربية، وعضو مجلس الإدارة بشركة «بولى سيرف» للأسمدة

والكيماويات منذ مارس ٢٠٠١ ـ وهى الشركة التى يرأس مجلس إدارتها شقيقه د. شريف الجبلى عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى والصديق المقرب من جمال مبارك، والذى يؤكد القريبون منه أنه كان وراء اختيار شقيقه مقعد الوزارة من خلال استغلاله للعلاقة الوثيقة بابن الرئيس .

كما يشغل الجبلى أيضا عضوية مجلس إدارة شركة نوفوتيل السادس من أكتوبر وهى الشركة المملوكة لمجموعة المنصور المغربى وهو شريك فى الفندق!! وهو عضو مجلس إدارة شركة ستار كير الطبة بالمملكة العربية السعودية منذ يوليو ٢٠٠٥، وهو رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمارات الطبية بدولة الإمارات، وهو أيضا عضو مجلس إدارة دار المنى منذ يونيو ١٩٩٥ ، والجبلى أيضا هو رئيس غرفة مقدمى خدمات الرعاية الصحية بالقطاع الخاص باتحاد الصناعات المصرية منذ يوليو ٢٠٠٢، ورئيس المجلس السلعى للخدمات الطبية والسياحة العلاجية منذ نوفمبر ٢٠٠٣، وهو أيضا عضو اللجنة القومية للاعتماد التابعة لوزارة الصحة .

كل هذه المناصب التى يقول الوزير : إنه استقال منها عقب اختياره لمنصبه كوزير للصحة، هى التى جاءت به لمقعده هذا، ولعل أهمها وجوده كعضو للجنة الصحة بالحزب الحاكم، متواصلا مع أخيه وشريكه شريف الجبلى المقرب من دائرة صنع القرار داخل اللجنة المركزية للحزب الحاكم الشهيرة بلجنة السياسات، وهى أيضا التى تعكس طبيعة فكره وتوجهه الذى يؤكد أن قاطرة التخصيص والخصخصة وبيع مصر لأغنيائها ولغيرهم من الشرفاء لن تتوقف أمام أية عقبة وأن هوس السوق سيبلغ مداه مكتسحا كل شىء، كما أنه ومعه رفاقه وشركاؤه فى حكومة البيزنس يمثلون انقضاضاً على ما تبقى للفقراء فى هذا البلد، حتى صحتهم وعلاجهم والتى أصبحت إقطاعية ىتصرف فيها الوزير وشركاه كما يحلو لهم ، ويكفى أن نعلم أن تسعيرة دخول ـ مجرد دخول، أو ما يمكن أن نسميه رسم استقبال ـ مستشفى الوزير المسماة بدار الفؤاد هو ١٠ آلاف جنيه عدا ونقدا، تدفع كتأمين مبدئى يزيد فى حالة رسو المريض داخل سفينة المستشفى إلى أرقام ترفع الضغط، بحسب حالة المريض ومدة بقائه ونوعية العلاج.

الوزير أيضاً هو أول من أدخل عملية زراعة الأعضاء فى مصر!! لذلك ـ وبحسب قول المعارضين داخل وزارته ـ فإن برنامجه يركز على إلغاء التأمين الصحى أو

خصخصته، وإغلاق المستشفيات التابعة للمؤسسة العلاجية بعد إفلاسها ثم عرضها للبيع للمحاسيب والشركاء بحجة الإفلاس وتطوير المال العام!! أما الفقراء فيذهب البعض أنهم فى الطريق لدخول وكالة تصدير واستيراد قطع الغيار الآدمية فى مقابل الدخول لمنظومة الحصول على شحيح الدواء أو فتات العيش!!

الهدف الخفى

الهدف الذى يسعى إليه الوزير المستثمر هو تطفيش المرضى لينصرفوا تدريجيا عن العلاج على نفقة الدولة، فى الوقت الذى اقتربت فيه المؤسسة العلاجية بشدة من نقطة الإعلان عن إفلاسها، ومن ثم إغلاق مستشفياتها البالغ عددها ٦ مستشفيات هى «هيلوبوليس، القبطى، الإصلاح الإسلامي، الجمهورية، مبرة مصر القديمة، ومبرة المعادى» بعد تراكم مستحقاتها لدى وزارة المالية لتصل إلى ٤٦ مليون جنيه، منها ٣٦ مليوناً مقابل قرارات علاج على نفقة الدولة صادرة من وزارة الصحة وموقوف صرفها، و١٠ ملايين جنيه مستحقة على الشركات والتأمين الصحى .

التطفيش ثم الإغلاق بعد الإفلاس للمستشفيات ، يفتح الطريق أمام حكومة البيزنس التى جاءت بالطبيب رجل الأعمال ، لتبيع المستشفيات الستة لمن يدفع ويستطيع تحويلها إلى مستشفيات تلمع فى حرم الطب الاستثمارى، ليصبح بعدها المرض ترفا لا يستطيع التفكير فيه إلا من يملك القدرة عليه!! لتستمر الخطة بعد ذلك لشراء كل مستشفيات مصر، ويبقى المصريون الفقراء نهبا للمرض، وقد يلجأون أمام الحاجة والألم إلى أشياء أخرى مثل الطب البديل والوصفات البلدية، قبل أن تطالها يد الاستثمار على يد الوزير ورفاقه!!

إفلاس مستشفيات الغلابة ورائحة بيعها التى تلوح فى الآفاق، تعيد للأذهان صفقة دمج المستشفيات الخاصة والتى فجرت أزمة كبيرة فى الأوساط الطبية عام ٢٠٠١، وكان من أبرز مؤيديها رجل الأعمال الطبيب الذى يشغل منصب الوزير المسئول عن الصحة حاليا د. حاتم الجبلى، ولمن لا يتذكر فقد حضر إلى مصر طبيب يدعى مجدى إسحق كممثل لشركة إنجليزية تريد دمج بعض المستشفيات الخاصة فى شركة واحدة يتم تقييم أصولها، ودفع جزء من الثمن ثم تحويل الباقى إلى أسهم، كان الغرض المعلن يومها هو تطوير الخدمة الطبية لصالح المريض المصرى!! أما الغرض الأساسي هو احتكار الطب المصرى!!

الوزير الذى تحدث وقتها باعتباره شريكا فى مستشفى استثمارى لم يرفض الصفقة ولم يعترض عليها، إلا أنه وتحت وطأة الضغط الإعلامى الذى صاحب الإعلان عنها، أعلن عن تخوفه من نوعية المشترين ودلل على ذلك بالعرض المبالغ فيه والذى ظهر أثناء تقييم أحد المستشفيات، وبعد أن فاق هذا العرض التقييم بمراحل!! الطبيب رجل الأعمال أعلن أن المشترى إذا عاد بعرض متكامل فسيقوم الخبراء فى مستشفاه بدراسته!! ذلك هو الذى كان، فماذا سيفعل الوزىر بمستشفياتنا العامة؟

الفكر الاستثماري الذى جاء بالطبيب رجل الأعمال إلى مقعد الوزارة، والذى يضع المكسب المادى فى مقدمة الأولويات، تؤكده دراسة أعدها بنفسه ونشرها فى الصحف فى إبريل ٢٠٠٢، بعنوان :« تصدير الخدمة الطبية دراسة ربحية » ، الدراسة التى أعدها الطبيب المستثمر د. حاتم الجبلى جاءت فى أعتاب أحداث ١١ سبتمبر واستغلالا لتداعياتها على اقتصاديات المنطقة، دعى فيها القطاع الخاص الطبى إلى السعى بأقصى سرعة لتشكيل هيئة أو منظمة تنضم إليها جميع مؤسسات القطاع الخاص من مراكز طبية متخصصة كالمعامل أو مراكز الأشعة، المستشفيات، العيادات الخاصة.. إلخ، تدافع عن حقوق القطاع الخاص وتشترك بفاعلية فى صياغة تصور تصدير الخدمة الطبية للخليج .

الوزير انتقد فى تصريحات له بداية هذا الشهر الأوضاع المتردية فى المستشفيات الحكومية، وعدم صيانة أجهزتها، وفجر مفاجأة بقوله إن الأثرياء فى مصر يستغلون ٣٠٪ من أسرة مستشفيات الفقراء!! تصريحات الوزير لم تتحدث عن إجراءات لتعديل الأوضاع داخل هذه المستشفيات أو تطويرها!! فيما بدت مفاجأة الوزير الخاصة بنسبة إشغال الأثرياء لأسرَّة الفقراء عند بعض الخبثاء كبالون اختبار، يحتمل التفسير على أكثر من وجه، حيث رجح البعض أن يكون هذا التصريح إعلانا عن البدء فى تخفيض أسرة المستشفيات بقيمة هذه النسبة، فيما يشبه رفع الدعم عن بعض السلع!! فى حين ذهب البعض الآخر إلى أن الوزير إنما ينفث عن غضب مكتوم لإفلات هذه النسبة من الذهاب إلى مستشفاه ، وبالتالى ضياع مكسب كبير عليه

أول القصيدة

الوزير الذى أعلن على الملأ أنه جاء لخدمة البلد استهل خدماته الخمس نجوم بالتنكيد على جموع المصريين بعد أن مدح اتجاه مستشفى قصر العينى إلى تحويل ٥٠٪

من أقسام الجراحة بالمستشفى وكذلك أقسام القلب والباطنة والأمراض المتوطنة إلى وحدات ذات طبيعة خاصة بأجر، بحجة توفير حياة كريمة للأطباء، التسعيرة الجديدة تبدأ من ٥ آلاف جنيه، المستشفى التى أثنى عليه الوزير طالب غير القادرين بالبحث عن أماكن أخرى لإجراء العمليات الجراحية، ورفض استقبال أى حالات جديدة للعلاج بالمستشفى المجانى، واشترط توفير تأمين مادى قبل الدخول

شائعة وتخبط

الجبلى شأنه شأن رفاقه جاء إلى الوزارة وفى عقبيه العفريت القادم من الشرق الآسيوى والمسمى بأنفلونزا الطيور، ليضيف رعباً جديداً إلى قلوب المصريين بعد رعب العبارة وأتوبيسات الموت التى لحقت بشريكه فى البيزنس والوزارة منصور شيفروليه، ولأن العفريت لا يزال يطارده فإن تصريحاته بعدم وصول العفريت إلى مصر ملأت الآفاق ، ورغم تصريحات الوزير التطمينية المستمرة، فإن مشهداً واحداً تشكل يوم السبت ٤ فبراير٢٠٠٦ داخل المستشفى الاستثمارى الكبير بمصر الجديدة، والذى حدث عقب دخول إحدى الفتيات مصابة بارتفاع فى درجة الحرارة واحتقان فى الحلق أدى إلى فقدانها للوعى، ثم وفاتها بشكل سريع، ثم ما حدث عقب الوفاة من تطورات متسارعة، وإجراءات أمنية وحجر صحى، وتحول المستشفى إلى ما يشبه الثكنة العسكرية، فلا دخول، ولا خروج لمدة أربعة أيام متتالية!! هذا المشهد الغامض عكس التخبط الرهيب الذى تعيشه الوزارة ووزيرها الطبيب رجل الأعمال، وأشار إلى عدم ثقته فى تصريحاته، فقد علمت من أكثر من مصدر طبى داخل المستشفى التخصصى القاهرى الكبير أن الأطباء قاموا بشق حلق المريضة للحصول على عينة من مادة الاحتقان لتحليلها، إلا أن الموت سبقهم ، ومن هنا سرت الشائعة المرعبة التى أشارت إلى وصول أنفلونزا الطيور إلى القاهرة!! وهو ما أدى إلى وضع جميع العاملين داخل المستشفى الاستثمارى تحت التحفظ الصحى.

الوزير حضر شخصياً لموقع الأحداث وبصحبته والد الفتاة وهو يعمل بالسلك القضائى، ورغم ذلك استمر الوضع التحفظى قائما لمدة تعدت الأيام الثلاثة، دون أن تتأكد الشائعة أو تنفى!! حتى أن طبيبا من العاملين داخل المستشفى أعرب عن تخوفه إذا ما حدثت تلك الواقعة فى مستشفى عام!! مستندا فى ذلك إلى عدم وجود الآليات التى تؤكد حقيقة المرض بصورة سليمة فى المستشفى الاستثمارى، فما بالنا ـ

بحسب قول الطبيب - بالمستشفيات العامة؟! الأحداث أكدت أن الأمر انتهى إلى نقطة الصفر، فلا الشائعة تم التحقق منها ولا نفيها بصورة قاطعة، رغم الذهاب المعتاد لمنطقة النفى السياسى للمسئول عن صحة المصريين .

العفريت القادم من آسيا إلى إفريقيا لا يزال يطارد المصريين بعد الإعلان عنه فى عدة دول ومنها نيجيريا، وتشهد أسواق الدواجن بذلك، إلا أن الوزير بتصريحاته النافية للمرض تقوم بصرفه باستخدام تعويذة الحزب الوطنى دائمة الحضور فى الملمات، والتى تؤكد أن كل شىء على ما يرام، صحة المصريين، والطرق السريعة، والبطيئة، وحتى بطون أسماك القرش التى تعرضت لاعتداء دام من ضحايا عبارة ممدوح إسماعيل .

فضيحة الوزير

أما أغرب ما أعلنته وزارة الجبلى فكان فى أعقاب توليه مهامه بنحو الأسبوعين، عندما أعلن المستشار الإعلامى للوزير والمتحدث الرسمى باسم الوزارة أن إحدى شركات الأدوية المصرية أنتجت عقارا لعلاج مرض أنفلونزا الطيور، وأن العقار تم استخدامه فى بعض حالات الإصابة بالمرض فى الخارج وأثبت فعاليته، مستشار الوزير قال هذا فى التليفزيون المصرى مساء يوم الثلاثاء ١٨ يناير ٢٠٠٦، وقبله بيوم كان الوزير الجبلى قد أشار إلى أن الهدف من إنتاج هذا العقار يتمثل فى القضاء على احتكار الشركة العالمية المنتجة للعقار والتى رفعت أسعاره من ٩٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنيه!!

عقار مصرى وشركة مصرية وتصريح وزارى مزدوج، ورعب قادم نقترب من ردعه وحماية المصريين من براثنه، كلام جميل أشاع شيئا من الاطمئنان فى النفوس، ولكن فجأة وفى يوم ٨ فبراير نشرت الصحف خبرا آخر يضرب الوزير وتصريحاته ومستشاره فى مقتل، ويثبت أن الأمر كله ليس إلا ضحك على دقون المصريين كالمعتاد من كل وزراء الحكومة الرشيدة « قبل أن تنجح الثورة في إسقاطها وقبلها راعيها »حسني مبارك ووريثه»

أما الخبر فكن عن توصل مصر إلى اتفاق مع الشركة السويسرية المنتج الوحيد فى العالم للعقار المعالج لانفلونزا الطيور من أجل خفض أسعار منتجاتها لتصل إلى ١٣

يورو بدلا من ٣٠ يورو، ويحمل الخبر قول الوزير عن أن الشركة ستقدم للوزارة ١,٢ مليون عبوة خلال عام ٢٠٠٦، وقال الجبلى : إن الشركة وعدت بأن تقوم بتوزيع منتجاتها فى الشرق الأوسط، وأنه ستكون لمصر الأولوية.

أما المصيبة الكبرى فكانت فى تصريح مسئول الشركة بأن إنتاج الدواء فى مصر لا يزال تحت البحث، يعنى لا مصر أنتجت، ولا عالجت، وربما لا يكون خبر الاتفاق مع الشركة كله صحيحا!! فلو كنا أنتجنا فلماذا نتفق مع الأجانب؟! مجرد سؤال! إنها حقا فضيحة بكل المقاييس.

لكن الفضيحة الأكبر فى التاريخ فكانت للوزير أيضا ومعه الحكومة الرشيدة التى علمته التاريخ الجينى للتصريحات المضروبة وجعلته يكذب على المصريين وعلى العالم بأثرة ، وذلك بعد أن أعلنت مزارع الدواجن عن ثورة المرض ، لتحرم المصريين جميعا من الغذاء الرئيسى الذى يحتل موائدهم فى المواسم ، ثم فجأة صار فى خبر كان ، بعد أن أصابته شوطة الأنفلونزا فلم يعد (الكوكو) هو التوسعة الحياتية على موائد الفقراء ، بل استغل الأغنياء الفرصة ليكسبوا من دماء التجار الغلابة وأيضا المستهلكين الغلابة ، ليسعى كل منهم تحت غطاء تصريحات الوزير الفشنك لتخلص مما لديه من دواجن بالذبح والتخزين ، لنراها الآن تباع بسعر مضاعف استغلالا لكون الخمسة عشرة جنيها ثمن الدجاجة الواحدة هى الأرخص والأوفر بالنسبة لكيلو اللحم الذى لا يزور الفقراء إلا مرة واحده فى العام!!.

ومن الانتقادات المريبة للمستشفيات إلى الحملة المنظمة لإظهار ما هو معلوم بالضرورة من القصور فى التأمين الصحى والتى يتزعمها الوزير، فيما يشبه تمهيد الطريق إلى إقرار مشروع التأمين الصحى الجديد فى إطار الخصخصة وهى النهج العام لحكومة البيزنس، وهو ما جاء فى تصريحات الوزير الجبلى بمد مظلة التأمين الصحى لكل المصريين تدريجيا، إلا أن الخبراء أكدوا أن مد هذه المظلة لن يكون مجانيا، لأن إحدى مشاكل التأمين الصحى كما يراها الإصلاحيون فى الحكومة وحزبها، هى أن تكلفة العلاج رخيصة، وأجور الأطباء والعاملين محدودة، وسيتضمن مشروع القانون تسعيرة الخدمة وتحديد اشتراك للمواطن.

الأهم فى مشروع القانون هو أن يمول التأمين الصحى نفسه من خلال الاشتراكات دون الاعتماد على دعم الدولة، وهى التى باعت الغاز والبترول المصرى

بنصف السعر العالمى ولمدة ٦ سنوات قادمة، رافضة الربح أو حتى البيع بالسعر الرسمى، وتطلب الآن من المالك الأصلى وهو المواطن أن يحل محلها ويدفع بنفسه الدعم!! تخوف آخر من رفع الدعم وهو أن يؤدى إقرار القانون إلى تحرير أسعار الدواء التى شهدت ارتفاعا ملحوظاً من جانب شركات الأدوية، وهو ما يثير قلق المواطنين خاصة فى ظل تزايد ضغوط شركات الأدوية الأجنبية .

الوزير الجبلى أكد أنه يعتبر كرسى الوزارة نوعاً من التحدى للنفس، وليس وجاهة، ولفت الجبلى إلى أنه أراد من وراء قبوله المنصب خدمة البلد خصوصا أنه قدم استقالاته من جميع مناصبه التى كان يشغلها فى المشروعات الخاصة، مثله مثل زملائه من الوزراء الجدد فى حكومة نظيف الثانية!! الوزير أكد أيضا أنه لا يؤمن بنظرية المؤامرة عندما واجهه الكاتب مجدى مهنا بموضوع اللبن الفاسد - فى برنامج فى الممنوع - كما رحب بتصنيفه كرجل أعمال!!

الوزير الجبلى الذى قبل منصب الوزارة لخدمة البلد، كان آخر عمل له باعتباره العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس الإدارة والشريك الأساسى فى المستشفى الشهير الذى اشترى مستشفى العربى الدولى بالكامل، هو تشريد عدد كبير من العاملين فى المستشفى المشتراة، مستشفى الوزير نقل العاملين فى العربى الدولى إليه، ثم طالبهم بالاستقالة من عملهم الأول، رغم أن الشراء يجعل المستشفيين فى حكم الكيان الواحد!! المصيبة كانت أن مستشفى الوزير طلب من العاملين المنقولين إليه تحرير نموذج إقرار مخالصة نهاية الخدمة، قبل تسلمهم العمل الجديد بالفعل!! وحتى بعد تسلمهم العمل هناك فترة تدريب قد يفصلون جميعا بعدها بحجة عدم الصلاحية!!

هذا هو مستشفى الوزير الذى جاء لخدمة بلد بأكمله، يشرد عماله ويحاول أكل حقوقهم وهو ما يؤكده المحضر رقم ٤٠٠/ د إدارى قسم ثان مدينة نصر بتاريخ ٢٩/ ١/ ٢٠٠٦، وكذلك الشكوى لمكتب العمل رقم ١٦/ ٣٠، وهؤلاء هم بعض من جاء لخدمتهم، وهو الذى اشترى مكان عملهم، وبدلاً من أن يستثمروا فى الخدمة باعتبار تحول الكيان إلى كيان أكبر، استقوى مستشفاه عليهم بعد أن صار وزيرا وحاول النصب عليهم ونهب حقوقهم .

الوزير الذى لا يؤمن بنظرية المؤامرة رغم تكالب المشاكل عليه منذ توليه الوزارة وأبرزها أنفلونزا الطيور، ولبن الأطفال المسمم، يجابهه رأى آخر يدور فى الكواليس

يقول بأن هذه المشاكل ليست جديدة ولكن الآلة الإعلامية للحكومة أطلقت أبواقها للفت الأنظار إلى الوزير نفسه وقراراته الحكيمة لصرف الأنظار عما يدور فى الخلفية من مشروعات تهدف إلى خصخصة صحة المواطن، وتحويل المرض إلى عملية ترف لا قبل له بها ، فالمواد الرابعة والسابعة والثامنة ، من مشروع قانون التأمين الصحى تمثل مفاجآت وأعباء جديدة على المواطنين الذين جاء الوزير لخدمتهم، حيث تضمن المشروع زيادة فى نسبة الاشتراكات ومساهمة المرضى بثلث تكاليف الدواء والفحوص والعمليات الجراحية والإقامة فى المستشفيات، وتؤكد توقعات الخبراء أن يؤدى صدور هذا القانون كما هو إلى تحريك الأسعار والخدمات فى جميع المجالات وفى كل مكان على أرض المحروسة، وهو ما سيدفع ثمنه المواطن السليم أيضاً .

الحكومات المتعاقبة لحزب الوزير بعد أن تركت الحبل على الغارب لرجال الأعمال ليغترفوا من المال السايب فى البنوك، ليهرب من هرب، ويمتنع من امتنع وهو مسنود عن تسديد الدين العام، ثم يعتلى أعلى المناصب، والتى استولت على أموال الغلابة من أصحاب التأمينات والمعاشات، عادت وهو معها الآن لتستدير على صحة المواطن، ولسان حالهم يقول: أموالكم حل لنا، فموتوا تصحوا!!

خصخصة الحج لصالح (زباين)
زهير جرانة .. ولا عزاء للفقراء



تحقيقات

الكرامة
وطن و مواطن

سعر الڤيلا فى أرض العائلة يبدأ من ٢ مليون جنيه

زهير جرانة.. الوزير الـ «دوبلير»

■ وضعه احمد المغربى على كرسى الوزارة.. ليستكمل عملية استيلاء شركته على الساحل الشمالى

■ يمتلك ٤ شركات سياحية كبرى.. وعددا من الفنادق العائمة

■ ينتقد أحوال البواخر النيلية.. وينسى أنه الوزير المسئول

■ يشارك المغربى فى البيزنس ومشروع فتح مصر لرعايا ٤ دول بالبطاقة الشخصية!

صورة رقم (٥٠)

أنهم الآن بين يدى الله وفى بيته الحرام ، يحجون إليه طلبا لمغفرة دفعوا من أجلها الغالى والنفيس ، وبعد «دوخة ما بعدها دوخة» شدوا الرحال إليه ، غير عابئين بمن تاجر فى حلم المسلمين الأعظم فى التمتع بالحج ، ولا مبالين بمن توقع الأخطار التى يمكن أن يتعرضوا لها ، كما تعرض لها غيرهم فى الأعوام السابقة ، رحل حجاج بيت الله الحرام ، وقد ولوا القبلة إليه يبغون وجهه ، تاركين خلفهم حكومة تاجرت فى الغلابة منهم ، ونوابا تركوا أوراما يعانى منها المجتمع كله ، وتفرغوا لخناقة حامية مع

وزير الداخلية ، على أربعة تأشيرات اختلسها منهم – بحسب قول بعضهم – ، ولم يهتفوا كما هى العادة للرئيس «المنحة ياريس »، بل هتفوا للتأشيرات ، ولم يقاطعوه بمدح أو بشكوى هذه المرة ، حيث تغلبت التأشيرات على كل ما يعانيه الوطن ، مما يسكتون عليه بلا مبالاة أو حتى وجع لضمير ، يقرون كل ما يوجع المواطن على طريقة « موافقة » ، أو أغلبية ، لا يهم .. الأهم هو دفء الكرسى وما ينتج عنه من حصاد !

سوق التأشيرات السنوى فى مصر ، مختلف عن مثيلاتها فى كل العالم الاسلامى ، فهى «منصوبة» ، فى عدة أماكن وموزعة بين شعاب مصر ، فالمعروف أن مصر تحصل سنويا على٧٦ ألف تأشيرة بواقع ١٪ من تعداد سكان مصر ودأبت الحكومة فى السنوات الأخيرة أن تستفيد من ٥٠ ألف تأشيرة تاركة ٢٥ ألف أخرى دون أن يستفيد منها الناس ، فى العام الماضى منحت الحكومة نواب مجلس الشعب ٧ آلاف تأشيره لدعمهم أمام ناخبيهم المحبطين من الأداء البرلمانى المتدنى للنواب ثم قررت الحكومة الاستفادة من التأشيرات لبيعها على الرغم من أنها تأشيرات مجانية لا تحصل حكومة المملكة العربية السعودية عنها ثمة أموال أو رسوم ، وعلى خلاف المعلن فى مؤتمرات الحزب الحاكم تحولت الحكومة إلى شركه استثمارية كبرى تدير الشأن العام بمنطق التاجر الجشع وهو الأمر الذى يحرم المواطنين من غير القادرين من الحصول على هذه التأشيرات بعد أن باعت الحكومة مصالح الفقراء لشركات السياحة التى قبلت الشراء!

فيما يرى الخبراء والمراقبون أن «المنطق السليم كان يحتم على الدولة أن تمنح التأشيرات لمن يحتاجها من المتشوقين لحج بيت الله وزيارة قبر الرسول – خاصة وان شركات السياحة تحصل على (١٧) ألف تأشيرة ضمن تقسيمه يرى البعض أنها عادلة – بينما تحصل الجمعيات على (١٧) ألفا أخرى ويحصل حجاج القرعة على (١٧) ألفا على الرغم من أن الفقراء هم النسبة الغالبة من هذا الشعب ، وهو ما يعنى فقد اتجاه نحو ٢٥ ألف تأشيرة تذهب للمحاسيب ، خاصة بعد إعلان السفير المصرى بالسعودية عن حصول مصر على حصتها كاملة هذا العام ولأول مرة ، ويعنى أن المنهج الذى تعمل به الحكومة ، يجعل من المستحيل حصول الفقراء على فرصة لأداء الفريضة ما لم تكن بطريق الصدقة من أغنياء أو مؤسسات لصالح من لا

يستطيعون ، بعد أن فتحت الحكومة مجال التربح لشركات السياحة القريبة من رجل الأعمال جرانة وزير السياحة ، الذى يملك شركات سياحة يفترض أنها تتعارض مع عمله كوزير لنفس القطاع ، لذا تزايدت المطالب بعزله لبيعه عشرة آلاف تأشيرة حج حصلت عليها مصر لشركات السياحة بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه، مما تسبب فى وصول سعر تكلفة الحج البرى من هذه التأشيرات الى ٢٨ ألف جنيه للحاج الواحد، الطلب تقدم به النائب على لبن الى مجلس الشعب ، معتبرا الوزير مخالفا للقانون، مشددًا على أهمية وجود لجنة تقصى حقائق حول التأشيرات !

فيما أعلنت غرفة السياحة أن أصحاب الشركات السياحية تلقوا خطابات حكومية تطالبهم بدفع ثمن التأشيرات الإضافية التي قدمتها الحكومة السعودية مجانا لمصر لصالح الراغبين في الحج من الفقراء ليؤدوا المناسك بسعر مخفض، إلا أن الدكتور أحمد نظيف رئيس اللجنة العليا للحج رفض توزيع هذه التأشيرات الإضافية ، البالغ عددها عشرة آلاف تأشيرة بالمجان وقرر بيعها لشركات السياحة مقابل رسوم تبلغ ١٢ ألف جنيه للتأشيرة بإجمالي ١٢٠ مليون جنيه ، أى أن الوزير نفذ تعليمات رئيسه ، فى المقابل علمت السلطات السعودية بما حدث وهددت بسحب التأشيرات مرة أخري، وهو ما أجبر غرفة الشركات السياحية بالتعاون مع وزارة السياحة علي إيجاد مخرج من الأزمة وبالفعل تم الاتفاق على التوصل لحل لتحفظ به ماء وجه الحكومة أمام السلطات السعودية والرأي العام المصري !

مصدر بالغرفة أكد أن الإتاوة التي فرضتها الحكومة لبيع تأشيرات الحج هذا العام لم تكن هي السابقة الأولي، فالحكومة تعودت علي مدي السنوات الماضية فرض رسوم إجبارية تدفعها سنويا شركات السياحة تبلغ ٦٠ مليون جنيه من صندوق الحج والعمرة كدعم للدولة تحت مسمي تنشيط السياحة » زادتها هذا العام إلي ١٢٠ مليونا ، فى نفس الطريق سار بلاغ حركة « مواطنون ضد الغلاء » إلى النائب العام .. الذى جاء فيه :« أن «منهج الإدارة بمنطق الشركة الاستثمارية يساهم فى تعاظم أرباح الأغنياء على حساب الفقراء والذين فقدوا الحلم بحج بيت الله إلى الأبد اعتمادا على كون التأشيرة ب (١٢) ألف جنيه يضاف إليهم أعباء الإقامة والسفر وغيرها مما قد يصل بالتكاليف إلى (٥٠) ألف جنيه على اقل تقدير لذلك» ، وطالب النائب العام بالتحقيق «فى هذه الواقعة الكاشفة والانتصار لحق كل الناس فى أن يمارسوا حتى

مجرد الحلم بحج بيت الله الحرام وزيارة قبر الرسول بعد أن تحولت هذه الفريضة إلى سلعة وتجارة بفضل سياسة حكومة الاستثمار

مصر حصلت على كامل حصتها هذا العام من التأشيرات ، إلا أن الزيادة التى طرأت لم تصل كما يقول النائب على لبن ويشاركه أعضاء كثيرون : « أن مجلس الوزراء استجاب للمطالبات المتعددة بالحصول على كامل النسبة المقررة ، على نحو مغا.. بالموافقة على زيادة حصة تأشيرات الحج السياحي بنحو ١٢ ألف تأشيرة، في حين بقيت حصة حجاج القرعة التي تنظمها الحكومة ، وهي السبيل الوحيد أمام أغلب فئات الشعب على حالتها ، وقال لبن: إن «ما حدث هذا العام هو أن الحكومة بدأت تمارس المضاربة والسمسرة علنا في حقوق الشعب » ، فيما علق النائب البرلماني المستقل، علاء عبد المنعم، بأن «الحكومة اتخذت قرارها ببيع التأشيرات للشركات بعد قرار أشا خطورة بتحرير سعر رحلات الحج، ورفع الرقابة عن الشركات وقصرها على متابعة مدى التزامها بتنفيذ البرامج المتفق عليها مع الحجاج» ، وأضاف عبد المنعم أن «مثل هذه القرارات تعني أن الزيادة في تكلفة الحج سيتحملها المواطن سواء كان من الشريحة العليا أو الشريحة المتوسطة التي لا تستطيع الحصول على فرصة في حج القرعة، فتضطر إلى دفع تحويشة العمر في رحلة سياحية»، متوقعا أن تصل سعر رحلة الحج السياحي إلى ٥٥ ألف جنيه (٩،٩٤٧ دولار) مع ارتفاع ثمن تذاكر الطيران.

الأغرب أن التبرير الحكومى على لسان وزير الشئون القانونية د. مفيد شهاب ، قال : إن زيادة حصة شركات السياحة «لم يمس حصة حجاج القرعة» ، مضيفا أن : «قطاع السياحة سيساهم بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه (حوالي ٢١,٧ مليون دولار) من الأرباح المتوقعة من التأشيرات الجديدة في صندوق تنمية العشوائيات»، الذي صدر قرار جمهوري بإنشائه عقب انهيار صخور من جبل المقطم على أهالي منطقة الدويقة شرق القاهرة في سبتمبر الماضي؛ مما أودى بحياة ما لا يقل عن ١٦٠ شخصا، وانهيار عشرات المنازل ، أى أن الحكومة تريد تطوير العشوائيات على حساب الغلابة من الحجاج ، الذين طالتهم نار أسعار التأشيرات سواء عن طريق الشركات السياحية ، أم عن طريق قرعة الحكومة ، وكما قال حجاج كثيرون لـ«الكرامة » ، حسبنا الله ونعم الوكيل فى الحكومة وشركات السياحة ، سندعو الله أن يخلصنا منهم جميعا .. قولوا آمين !

وزارة بطرس غالي (المالية سابقًا) ..

الفقراء يمتنعون !!

١٥ عاما والدكتور يوسف بطرس غالى يمسك بمحفظة «بيت المال»المصرى ، يتحكم فى أموال وأرصدة ٢٨٠ جهة حكومية ، يمارس هوايته كل يوم فى التحكم فى أرزاق العباد من الغلابة ، فيما يفتح الخزائن للمحاسيب ليعرفوا منها ما يشاءون ، ويلطم الخدود كلما استحق فقير حقا ، قائلا عبارته الشهيرة الميزانية لا تسمح !

غالى طبقا لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، ينفق نحو ٢ مليار جنيه سنويا ، على رواتب نحو ٣٠ ألف مستشار ، فى دواوين الحكومة المختلفة ، كما كشف تقرير الجهاز عن الموازنة العامة للدولة ، عن فضائح البذخ الحكومي فيما يتعلق بالسيارات، حيث أكد أن السفه في البذخ الحكومي وصل إلي حد استيراد مستلزمات تشغيل وصيانة سيارات الحكومة من الخارج!، وقال إن هذه المستلزمات وأموزًا أخرى مثل الوقود والزيوت وقطع الغيار بلغت ٦,٦ مليار جنيه من ميزانية الوزارات، فيما يجد المتابعون أن التصريحات الحكومية التى تتحدث عن الترشيد والحدِّ من البذخ الحكومي ، لا تأتى إلا حين يطالبها الغلابة بالنظر إليهم مجرد نظرة عطف ، حينها يطل الوزير الذى تنقل بين ٣ وزارات كسابقة هى الأولى فى تاريخ مصر كله ، وهو يبتسم ابتسامة استضعاف ، وكأنه يستجدى الناس أن يتبرعوا له ولوزارته !

الوزير الذى يبتسم مستفزا نحو ٥٤ ٪ من المصريين تخطوا حاجز خط الفقر بمراحل، متعللا بضعف الميزانية ، و يترك الملايين يذهبون إلى أعمالهم يوميًا في أتوبيسات مزدحمة ومتهالكة وقطارات غير آمنة على حياتهم ، فيما يترك أكثر من ثلاثة آلاف سيارة خصصت لكبار المسئولين بالجهاز الإداري؛ بل إنه في بعض الأحيان يصل البذخ لأن يكون للوزير ما بين ٦- ١٥ سيارة لموكبه، هذا بالإضافة إلى ٣٥ ألف سيارة أخرى مستوردة يستخدمها جهاز الدولة ، ليصل الإنفاق الحكومى بمباركة الوزير إلى ٩,١٠ مليار جنيه ويستحوذ علي نسبة١,٦٪ من إجمالي الموازنة ، بينما الوزير فى المقابل يستولى على نحو ٣٠٠ مليار جنيه ، من أموال اليتامى والأرامل بالتأمينات الاجتماعية ، ويضمها الى وزارة المالية بالمخالفة لحكم المحكمة

الدستورية العليا الذي رفض ضمَّ المال الخاص بأصحاب المعاشات والتأمينات إلي المال العام !

الوزير هو المسئول عن إهدار نصف مليار من هذه الأموال فى البورصة، ناهيك عن خطورة دمج هيئة التأمينات فى وزارة المالية ، ليصبح المدين متصرفا فى أموال الدائن والنتيجة أن ٢٦ مليون مواطن على المعاش، رهن الوزير مستقبلهم ومستقبل أولادهم بإدارة حكومية لها تاريخ طويل من الفشل الإدارى، ليبقى السؤال هو كيف يمكن أن نطمئن لإدارة أموال ضخمة لا سلطان للوزارة عليها؟ ، الحقيقة أنه من المستحيل الاطمئنان، خاصة أن الدكتور غالى استخدم طرقا ملتوية، منها مثلا أن الحكومة حصلت على موافقة اتحاد النقابات العمالية على ما فعلته، فى حين أن هذا الاتحاد لا يمثل أكثر من ٧ ملايين، ناهيك عن أنه مشكوك فى شرعية انتخابات قياداته، لأن هناك أحكاما قضائية بالتزوير لم تنفذها وزارة القوى العاملة.

المصيبة الثانية التى يستعد الوزير لتنفيذها ومتوقع أن تمر، هى إضافة عبء معاش السادات والمعاشات الاستثنائية على أموال دافعى المعاشات، فى حين أنها سياسة الحكومة التى يجب أن تدفعها من ميزانيتها، ناهيك عن إضافة آلاف من أصحاب المعاش المبكر، الذين تحولوا من موردين إلى مستحقين للمعاش ، أضف إلى ذلك تصريحات مراوغة حول أن الوزير وحكومته يريدون إصلاح النظام التأمينى، للتغطية على الاستيلاء على الأموال، فى حين أن هذا النظام هو السبب فى وجود فائض وصل إلى ١٧٠ مليار جنيه، ولم يواجه أى مشكلة من قبل ، غالى مستمر فى الوزارة بعد أن تولى منصبه الجديد فى اللجنة المالية لصندوق النقد الدولى ، الذى يشترط بقاءه فى الوزراة ليظل فيه ، كل ذلك رغم أن الوزير طوال استوزاره الذى استمر ل١٥ عاما تلاحقه أسئلة بلا إجابات، تترجم إلى استجوابات وأحياناً إلى بلاغات للنائب العام.. وردوده دائماً جاهزة، لكنها لا ترضى الرأى العام ، وهو يدير أموره بعناد واضح، بدا فى الأزمات التى أحاطت بأداء وزارته فمن التأمينات إلى الضرائب العقارية احتجاجات واعتصامات وصلت إلى مقر الحكومة بشارع قصر العينى ، وكام يمكنه تلافى ذلك بتنفيذ المطالب العادلة للمحتجين ، إلا أنه عاند طويلا ولم يرتجع إلى بضغوط أمنية وقرارات عليا ، أجبرته على الرضوخ أخيرا لمطالب موظفى الضرائب العقارية ، الذين يقف هو الآن فى صفهم ليقيموا نقابة خاصة بهم ، فى مواجهة

حسين مجاور رئيس اتحاد العمال ، وهو تصرف مفاجئ لم يستوعبه أحد حتى الآن !

على جانب آخر يحاول الوزير إقامة معركة مع أعضاء نقابة الصحفيين ، بتأخير صرف بدل التدريب والتكنولوجيا لشهرين متواليين ، بينما يقوم أعوانه بتسريب الأخبار عن نيته إلغاء البدل ، برغم موافقة رئيس الوزراء عليه ، متعللا بعدم وجود فائض ميزانية ، بل الأخطر من ذلك أن الوزير لجأ إلى وضع البدل على لائحة الحوافز فى وزارته ، ليكون خاضعا لتوقيعه بالاستمرار أو الإلغاء ما إن أراد ذلك ، وهى حيلة جديدة يستطيع من خلالها الاستيلاء على ٢٥٠ مليون جنيه هى قيمة تمغة الإعلانات الصحفية كاملة ، رافضا كافة الاقتراحات التى قدمها مجلس النقابة للحصول على نسبة من هذه الحصيلة ، لتحل النقابة محل الوزارة والمجلس الأعلى للصحافة ، فى منح الصحفيين من أعضائها حقهم المشروع ، بدلا من هذا الموقف المشين الذى يقفه والى المالية منهم !

الوزير الذى يرفض منح أصحاب الحق حقوقهم حتى كتابة هذه السطور ، انتقد الخبراء قراره بضخ ١٥ مليار جنيه لمواجهة الأزمة المالية، لأنه منح منها مليارى جنيه لدعم الصادرات لزيادة تنافسية السلع المصرية فى الأسواق الخارجية رغم أن المصدرين يحصلون على دعم وإعفاءات منذ سنوات، ولم يظهروا كرامة ولم يضيفوا شيئا للأرقام الهزلية التى تتحقق من التصدير، بينما حصلت محافظة شمال سيناء على خمسة ملايين جنيه، و١٥٠ مليوناً لتمويل مشروعات بناء مدارس !

حسين سالم
مهندس إقامة مبارك في شرم الشيخ



حسين سالم.. مهندس اقامة الرئيس فى شرم الشيخ

استثمارات بعض شركاته ١٠ مليارات جنيه.. وثروته تفوق ميزانية الدولة فى عام

رفض سداد قروضه للبنوك.. فحل البنك الاهلى مكانه بقدرة قادر!

قائمة شركاته تضم: منير ثابت وعبد الحليم ابو غزالة وعلاء مبارك

صورة رقم (٥١)

إذا كانت ملفات رجال الأعمال الكبار في مصر ممن سبق أن قلبنا في أوراقهم ، قد حملت عنوانا كبيرا هو « رجال ابن الرئيس » فإن أوراق هذا الرجل ، وما حوته من معلومات وأحداث تشي بأنه رجل الرئيس وصديقه الحميم ، باختصار هو الطيار والمليونير الغامض حسين سالم ، وهو اسم ليس شهيرا في عالم الإعلام ، لكن القارئ بالتأكيد لمحه في إعلانات التعزية التي يكون دائما أول من يبادر بها ، إذا ما مات أحد أقارب الرئيس ، على الرغم من كونه أحد كبار أساطين رجال المال في مصر ، فهو الأب الروحي لشرم الشيخ ،

وهو الوحيد الذي أطلق اسمه علي أحد شوارعها ، من بين زعماء و رؤساء عرب أحياء أو تاريخيين بالإضافة إلي أن أكبر مساجد شرم الشيخ وأجملها يحمل اسمه أيضا ! .

وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بهذه الشخصية ،فإنه يمكن التأكيد عليى أن كل من مبارك وحسين سالم من مواليد ١٩٢٨ ، وكل منهما كان طيارا لفترة طويلة من حياته وتعرفا علي بعضهما في هذا المجال ، فيما يتردد أن سالم عمل بالمخابرات العامة المصرية ، قبيل حرب ١٩٦٧ ، وهو التوقيت نفسه الذي تعرف فيه علي مبارك، ليبقي بعد ذلك الصديق الصدوق إلي الحد الذي جعل مقر إقامة الرئيس الدائم داخل المنتجع الخاص به بفندق «جولي فيل» المملوك لحسين سالم .

ويحتفظ الرجل بعلاقات قوية مع بدو سيناء ، فهو ينتمي إلي أحد قبائلها ، وهو ما يفخر به علي الرغم من رفضه الترشح في انتخابات مجلس الشعب عن أبناء دائرته ، وعلي الرغم من عدم معرفة التاريخ الحقيقي لدخوله عالم البيزنس ، حيث لم يرد اسمه أو عائلته في أي من الدراسات التي تناولت رجال الأعمال في مصر ، منذ قيام الثورة وحتي بداية ما يطلق عليه «عصر مليونيرات المعونة الأمريكية » وما بعده ، فإن عام ١٩٨٦ شهد بداية تردد اسمه في الحياة العامة ، عندما قام الرحال علوي حافظ بتقديم طلب إحاطة لمجلس الشعب عن الفساد في مصر ، مستندا في جزء منه علي اتهامات خاصة وردت في كتاب : « الحجاب » ، للكاتب الأمريكي «بوب وود وورد » مفجر فضيحة «ووتر جيت الشهرية التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية سبعينيات القرن الماضي .

ذلك الكتاب الذي قال فيه « وورد » ، أن شركة الأجنحة البيضاء ،التي تم تسجيلها في فرنسا ، وهي المورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر ، وأن هذه الشركة تتضمن أربعة مؤسسين هم « منير ثابت ، وحسين سالم ، ومحمد عبد الحليم أبو غزالة ، ومحمد حسني مبارك ، إلا أن الوحيد الذي نفي الأمر بشدة هو المشير أبو غزالة وكان وقتها وزير الدفاع ، في رده علي أسئلة الصحفيين عما ورد بالكتاب . بعد هذه الواقعة بدأت التساؤلات حول ثروة حسين سالم وحجمها ، والتي يتردد أنها تجاوزت ميزانية الدولة في عام ، ومع ذلك فإن اسمه ورد في بعض قضايا التهرب من سداد قروض البنوك ومنها قضية أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية ، التي حصل علي قرض بضمانها ، ثم رفض سداده ليحل البنك الأهلي بقدرة قادر محله في الشركة ، وتمر الحكاية كلها دون أي سؤال أو استفسار ، عن السبب والقوة الخفية التي وقفت خلف سالم لتحميه وتدفع البنك الأهلي ليحل مكانه !.

وإذا كان البعض قد اعتبر نائب رئيس الحزب الوطني ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي هو رجل التطبيع الأول في مصر ، فإن الملياردير حسين سالم هو أول وأكبر المساهمين في ذلك في المنطقة غير الرسمية ، فهو رجل التطبيع الثاني بعد والي ، أما الآن فهو في المرتبة الأولي بعد خروج الأخير من السلطة ، ولعل التاريخ سيكون شاهدا علي ذلك بعد أن يحتل يوم الاثنين الموافق الثامن من أغسطس ٢٠٠٥ مكانة علي لائحة التاريخ ، فهو الذي شهد الحفل الذي أقامه السفير «الصهيوني» ، في فيلته بالمعادي بمناسبة توقيع الاتفاق النهائي بشأن بيع الغاز المصري لإسرائيل ، علي الرغم من رفض الشارع المصري بكل طوائفه لهذا الاتفاق .

وهو الاتفاق الذي قامت بتوقيعه شركة emg مع «إسرائيل» ، ومن المعروف أن هذه الشركة تساهم فيها الحكومة المصرية بنسبة ١٠٪ فقط ، فيما يملك الجانب «الإسرائيلي» الذي يتمثل في رجل الأعمال « يوسي ميمان » نسبة ٢٥٪ بينما يمتلك حسين سالم باقي الأسهم ، وكما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت » فإن هذه الاتفاقية تنص بنودها علي قيام الشركة بتصدير ١٢٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلي « إسرائيل » ، مقابل ٢٨ مليار دولار فقط ، وذكرت الصحيفة أيضا أن هذا هو الاتفاق من بين ثلاثة لم يتم الإعلان عنها بعد.

يمتلي ملف الملياردير الغامض بالأوراق الكثيرة المثيرة للجدل ، فبالإضافة إلي شركة البحر المتوسط emg بطلة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر أنابيب الغاز ، هناك أيضا شركة ميدور أو معمل ميدور لتكرير البترول ، المشترك بين مصر و« إسرائيل » ، الذي يرجع تاريخ إنشائه إلي أوائل التسعينيات في غمرة التطبيع من قبل رجل الأعمال المصري حسين سالم ، وشركة « ميرهاف » الإسرائيلية ، وقد بدأ العمل بها كقطاع خاص لا علاقة له بالحكومة ، حرص الشريكان خلالها علي ألا تزيد حصة الشركاء الآخرين عن ٢٠٪ من إجمالي قيمة المشروع ، إلي أن قام البنك الأهلي المصري ، منقذ حسين سالم الدائم ،بشراء حصة شركة «ميرهاف» بعد ضغوط شعبية شديدة في عام ٢٠٠١ ،وعلي الرغم من إعلان مسئولي البنك عن هذه الخطوة في الصحف ، وكذلك «يوسي ميمان » رئيس الشركة « الإسرائيلية » وشريك حسين سالم ، فإن مصادر قريبة من وزارة البترول رجحت أن يكون سالم نفسه هو من قام بالشراء ، وليس البنك الأهلي ، مؤكدة قيام البنك بذلك بالوكالة عن حسين سالم ! ، أما أحدث المشروعات « الإسرائيلية » في مصر ، التي

يحتل حسين سالم دور البطولة فيها ، فهي التي تمثلت في محطة الطاقة الكهربائية المقرر إقامتها في العريش ، والتي ستقوم بتزويد كل من «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية بالكهرباء ، وهذا هو المشروع الثالث من نوعه بين مصر و «إسرائيل» وتال لتوقيع اتفاقية الغاز بينهما .

ذلك بحسب مصادر صحفية «إسرائيلية » أشارت إلي نية كل من « يوسي ميمان»، رجل الأعمال « الإسرائيلي » وحسين سالم في إقامة محطة الطاقة الكهربائية في منطقة ساحل البحر الأحمر بالعريش ، ومن المتوقع أن تبدأ المحطة في تزويد المنطقة بنحو ١٢٠٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية خلال الخمس سنوات القادمة ، كما أكدت هذه المصادر أن المشروع يحظى بدعم مدير المخابرات المصرية ، الوزير عمر سليمان المسئول عن ملف « إسرائيل » .

وذكر «عميرام كوهين » مراسل صحيفة « زي ماركر » العبرية الاقتصادية لشئون الطاقة ، المتخصص في متابعة ملف التطبيع بين مصر و« إسرائيل » ، أن المشروع ستبلغ تكلفته حوالي مليار دولار ، وهو مشروع مشترك بادر به المستثمر يوسي ميمان ونظيره حسين سالم ، من خلال شركة « ميدور » للكهرباء « ميداليك » ، وهي شركة مساهمة مصرية تأسست عام ١٩٩٨ بغرض إنشاء وتملك وتشغيل وإدارة شركة للكهرباء تبدأ بطاقة ٨٠ ميجاوات ، بهدف توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لمعمل تكرير « ميدور » ، وشركة «ميدتاب » وبعض الشركات العاملة بقطاع البترول بالمنطقة الحرة بالإسكندرية والتي كان حسين سالم يمتلك فيها حصة قدرها ١١،٢٥٪ من رأسمها البالغ ١٢٠ مليون دولار ، قبل شراءه حصة البنك الأهلي المصري ، المساوية لحصته ليصبح مالكا لنحو ٢٣٪ من رأس المال .

ويمتلك حسين سالم طبقا لأوراق ملفه المفتوح ، مجموعة « حسين سالم جروب » التي يعتبر منتجع وكازينو « جولي فيل موفنبيك »واحدا من أهم قطاعاتها في خليج نعمة بشرم الشيخ ، كما يعد سالم نفسه أول المستثمرين في هذه المنطقة ، منذ عام ١٩٨٢ ، حتي أنه لقب ب « الأب الروحي » لشرم الشيخ ، وبالتالي لم يعد مستغربا أن يمتلك الرجل خليج نعمه بالكامل «تقريبا» ، من فنادق لكافيتيريات إلي بازارات، ويعد موفنبيك جولي فيل من أكبر المنتجعات السياحية في المنطقة ، وهو الذي أوصي سالم عند بنائه بإقامة قصر علي أطرافه ، ثم تجهيزه وتصميمة علي أحدث الطرز العالمية ، ليفاجئ الجميع بعد ذلك بإهداء القصر للرئيس ،ليصبح المقر البديل لقصر برج العرب ، أو قصر المنتزه بالإسكندرية !، كما

أقام مسجد السلام الشهير بشرم الشيخ علي نفقته الخاصة ، الذي تكلف ٢ مليون جنيه ، خلال أقل من شهرين ،عندما علم أن الرئيس سيقضي إجازة العيد في المتتجع الشهير ، ثم أهدي المسجد للقوات المسلحة .

ويعد سالم صاحب وراعي فكرة مسابقات الجولف العالمية التي تقام سنويا في شرم الشيخ « تحت رعايته شخصيا ، خصوصا بعد إنشاء الفندق الثاني للمجموعة في شرم الشيخ « جولي فيل موفنبيك جولف اند ريزورت » علي مساحة ٣٠٠ ألف متر مربع ، وللمجموعة أيضا فندق «موفنبيك » الأقصر الذي يقع علي جزيرة كثيفة الخضرة في النيل بمساحة ١٦٠ ألف متر مربع ، وهو شريك لحمزة البسيوني وإبراهيم كامل في ملكية فندق «فورسيزون» ، بالإضافة إلي المجموعة الفندقية يرأس حسين سالم مجموعة من الشركات يصل حجم استثماراتها إلي نحو ١٠ مليارات جنيه وهو موجودة بقوة في مجال الطاقة الكهربائية والبترول ، من خلال شركات « ميدور وميدليك» ، وشركة غاز شرق المتوسط ، كما يتضمن ملف حسين سالم أوراقا أخري خاصة في مجال الملاحة البحرية التي يمتلك أضخم شركاتها ، بالإضافة إلي تواتر أخبار عن امتلاكه ميناء مرسي علم .

المفاجأة التي حملتها أوراق ملف الملياردير الغامض كانت امتلاكه للعبارة « سالم أكسبريس » التي غرقت في عام ١٩٩١ ، بالقرب من ميناء سفاجا وراح ضحيتها العشرات من المصريين «الغلابة » ، ورغم محاولات الرأي العام المستميتة لمحاكمة مالكها ، أو المسئول عن الشركة المالكة إلا أن تلك المحاولات بائت بالفشل ، .. الغريب أن المسئولية ألقيت بالكامل علي عاتق شركة السلام المملوكة للممدوح إسماعيل ، والغرب أن ممدوح نفسه لم يعلق أو يرد من قريب أو بعيد علي هذا الاتهام .

أوراق الملف تؤكد أن «سالم اكسبريس » هي إحدى ممتلكات حسين سالم التي تتضمن أسطولا كاملا من البواخر السياحية ولأن حجم استثماراته متشعب ، فقد ولي ابنه « خالد » مسئولية إدارة شركتي «ميدور» للكهرباء والبترول ، واكتفي هو برئاسة باقي الشركات التي لا تحصي .

لم يش ملف حسين سالم حتي الآن بعلاقته الوثيقة بآل مبارك ، بعد أن كتبت صحيفة أمريكية شهيرة أن علاء .. الابن الأكبر لمبارك يشاركه في شركة «موفنبيك» بشرم الشيخ .

نجيب ساويرس ٤٢ مليار جنيه بلا وطن ولا دين



تحقيقات

الكرامة

تطبيع وتصنت وكل شىء ممكن

نجيب ساويرس ٤٢ مليار جنيه بلا وطن ولا دين

■ حصل على ٣٠ عقداً لشركاته من سلاح المهندسين الأمريكى فى العراق

■ استثماراته فى ٢٢ دولة وأرباحه ٣٠٠ مليون دولار فى ٦ أشهر

■ يملك نحو ١٠ شركات محلية تعمل فى الصناعة والتجارة والسياحة والسينما والطيران.. غير المحمول

■ له شركتان فى إسرائيل واشترى أسهم هيتشسون

صورة رقم (٥٢)

علامات استفهام كثيرة تحيط بالعديد من صفقات رجل الأعمال نجيب ساويرس، وتحديداً فيما يخص عمليات شركاته، وشركات العائلة، فى العراق، واستثماراته فى إسرائيل ، أسرار وعلامات استفهام ربما تجيب عنها الأيام أو تكشفها الأرقام ، وربما تنتظر حتى مضى المدى الزمنى للوثائق السرية. صحيفة الحالة التجارية لنجيب ساويرس تؤكد أنه من أكبر أعضاء اتحاد ملاك مصر الجدد، سواء من حيث الثروة، أو النفوذ.. أو القدرة على التحكم فى مجريات الأمور، وليس ببعيد عن الذهن قصة إغلاق إحدى الصحف الأسبوعية لمجرد نشرها تقريرا عنه منذ ما يزيد عن الثمانى سنوات.

رغم احتلاله مكانة مرموقة ضمن قائمة أغنى أغنياء العالم، والتى تصدرها مجلة

(فوربس الاقتصادية الأمريكية) وصفت ما جاء عن ثروة آل ساويرس بغض النظر عن التسمية الفردية.. بقولها: أن ذلك ليس إلا مجرد جزء من ثروة العائلة التى تتنامى استثماراتها عام بعد عام، وكان ساويرس الأب قد احتل المركز رقم ١٢٩ فى قائمة «فوربس» لعام ٢٠٠٦، فيما احتل نجيب وهو الابن الأكبر للعائلة المركز رقم ٢٧٨ فى ذات القائمة، بينما كان مركز آل ساويرس فى قائمة العام الماضى هو الـ٩١ على العالم وبثروة تقدر بنحو ٦ ,٥ مليار دولار، الجديد فى القائمة الجديدة هو فصل الأب عن الابن من خلال ثروة تقدر بنحو ٨ ,٤ مليار دولار للأول، أما الثانى فثروته تقدر بنحو ٦ ,٢ مليار دولار!!

ورغم هذا الفصل بين أقوى فردين فى العائلة الأغنى فى مصر، فإن خبراء عديدين بالإضافة إلى ما سطرته (فوربس) عن ذات العائلة عام ٢٠٠٣ بوصفهم «أمراء الاقتصاد فى مصر» ، ورقم ثروة العائلة البالغ ٤ ,٧ مليار دولار أى ما يعادل ٤٢ ,١٨ مليار جنيه مصرى بسعر السوق هذه الأيام ، يعتبره أغلب الخبراء الاقتصاديين رقما أقل كثيراً من حجم استثمارات آل ساويرس فى المجالات المختلفة، والتى بدأت من خلال امتلاك العائلة لشركة (أوراسكوم) التى اخترقت كل مجالات الاستثمار والتخصصات الاقتصادية فى مصر بداية من عام ١٩٩٥ وحتى الآن!!

وهو ما يؤكده تقرير نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) الشهر الماضى حيث أشار التقرير إلى أن نجيب ساويرس فقط، والذى يرأس شركة أوراسكوم تليكوم، استثمر فى عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٦ ,٣ مليار دولار فى شركة التليفون المحمول فى إيطاليا، أى ما يقرب من ١٨ مليار جنيه، كما استثمر ٣ ,١ مليار دولار فى ديسمبر فى نفس العام فى شركة اتصالات إسرائيلية (هيتشيسون) المالكة لغالبية أسهم الشركة (الإسرائيلية) ،عراقنا للاتصالات فى العراق، وإلى ٣٠ مليوناً أخرى يدفعها كمصاريف أمن لتأمين عمل هذه الشركة.

وقال التقرير أيضا إن ساويرس يخطط للوصول بعدد مشتركى شبكاته المختلفة للتليفون المحمول إلى ٥٠ مليون مشترك نهاية ٢٠٠٦، وأن أرباحه فى عام ٢٠٠٤ كانت ٢٩٨ مليون دولار، زادت إلى ٢٩٦ مليون دولار فى النصف الأول من عام ٢٠٠٥، ومن المنتظر أن تتعدى أرباحه هذا الرقم بمراحل نهاية ٢٠٠٦، وأشار التقرير إلى أن ساويرس يتحرك باستثماراته فى ٢٢ دولة إفريقية وأوروبية وآسيوية ، فيما

كشف ساويرس الابن بنفسه عن ٩٠٠ مليون أخرى من الدولارات هى حجم استثماراته فى الجزائر فى قطاع الاتصالات الثابتة والمتنقلة خلال هذا العام، فى حين وصلت قيمة استثمارات أوراسكوم فى الجزائر بعد مضى ٤ سنوات من النشاط إلى ٢,٥ مليار دولار!!

ما سبق كان بحسب وصف مصادر اقتصادية عديدة ليس إلا إشارة لقطاع واحد هو الأشهر بين القطاعات الاستثمارية العديدة والتى يعد مركزها فى قائمة فوربس للأثرياء ظلما كبيرا لها، ـ أو بحسب البعض تعمية وتضليلاً عن الحجم الحقيقى للثروة ـ هذا القطاع هو قطاع الاتصالات فقط وهو الذى يديره الابن الأكبر لآل ساويرس « نجيب » ، أما الأخ الأصغر سميح ساويرس فيرأس ما يسمى بمجموعة (دلتا) السياحية وتعمل فى بناء المنتجعات السياحية والفنادق فى منطقة الجونة، وطابا، ثم أخيرا فى العقبة، منها ١٧ فندقا و٣٥٠ فيلا بيعت جميعا فى مدينة الجونة السياحية التى تمتد إلى نحو ٣٥ كيلو مترا على ساحل البحر الأحمر، وشركة أوراسكوم للمشروعات والتنمية السياحية، وأوراسكوم هولدنج للفنادق هما ذراعا مجموعة دلتا السياحية التى يرأسها سميح ساويرس والتى يبلغ رأس مالها ما يربو على ٣٠٠ مليون جنيه حاليا.

أرباح النشاط السياحى لآل ساويرس عن النصف الأول من ٢٠٠٤ فقط بلغ نحو ١٢,٥ مليون جنيه، وهو ما أعلنه سميح ساويرس لعدد من الصحف، الغريب أن أوراسكوم وهى قلعة آل ساويرس، والتى اخترقت جميع مجالات الاستثمار والتخصصات الاقتصادية فى مصر، وتلقب بين الشركات المصرية (بالعمدة) ويلقب نجيب ساويرس باعتباره الابن الأكبر للعائلة (بالألفة) لم تستثمر رغم حجم استثماراتها الخارجى ومركز العائلة المالى ضمن أغنى الأغنياء، سوى ٩٠٠ مليون دولار منذ بداية النشاط فى عام ١٩٩٥!! وذلك فى أنشطة محددة مثل مصنع للأسمدة، ومصنعين للأسمنت، ورابع للحديد والصلب، وآخر للبويات، ومصنع للغازات الصناعية!! أى أنها لم تستثمر سوى نحو ٥ مليارات جنيه، من جملة استثمارات خارجية تقترب من ٥٠ مليار جنيه!!

ورغم دخول أوراسكوم إلى عالم الإنتاج السينمائى من خلال شركة رأسمالها ٢٠٠ مليون جنيه، مهمتها إنتاج الأفلام وإنشاء وإدارة عدد من دور العرض السينمائى،

واستيراد وعرض الأفلام، ولهذا قام بشراء ١٦ دار عرض في عدد من المحافظات الكبرى كانت الحكومة قد طرحتها للبيع، فقام بتجديدها جميعاً وإدخال أنظمة عرض جديدة، ورفع التذكرة لتناسب مستوى الدور بعد التجديد!! فإن أوراسكوم تليكوم التى يديرها نجيب تظل هى رأس الحربة أو الدجاجة التى تبيض ذهباً، فقد استطاعت موبينيل اختراق العديد من الدول، وشراء عدة شبكات عالمية مثل شراء حصة ضخمة من شركة «فاست لنك» بالأردن، وإنشاء شركة «عراقنا» بالعراق، والمساهمة فى مجموعة (تليسيل انترناشيونال) كبرى شركات تقديم خدمات الاتصالات التليفونية المجموعة بنظام GSM فى أفريقيا بعد صراع طويل مع عدة شركات، وأخيرا شركة (ويند) الإيطالية لخدمات المحمول، وكذلك شراء ١٩,٣ من أسهم شركة هيتشسون المالكة لـ٦٢٪ من أسهم شركة (بيزيق الإسرائيلية) التى يشرف عليها الموساد الإسرائيلى ، وتضم مجموعة أوراسكوم عدة شركات هى أوراسكوم للإنشاء والصناعة، الشركة المصرية للأسمنت، شركة السويس للتنمية الصناعية، أوراسكوم لمواد التعمير، أوراسكوم للمشاريع والتنمية السياحية (دلتا) أوراسكوم للتقنيات، أوراسكوم تيليكوم القابضة، الشركة المصرية لخدمة التليفون المحمول (موبينيل) بالإضافة لأوراسكوم للطيران .

ويعد الأبن الأكبر للعائلة نجيب ساويرس هو الأكثر حضورا على الساحة الاقتصادية والسياسية، وهو أكثر أفراد العائلة إثارة للجدل بل والدخول إلى ساحات المحاكم ليقاضى منتقديه من الصحفيين، ويعد عادل حمودة ومصطفى بكرى رئيسى تحرير (الفجر والأسبوع) هما أكثر من دخل معهم نجيب ساويرس فى منازعات قضائية، حتى بلغت هذه المنازعات نحو ١٥ دعوى قضائية فى العامين الأخيرين، الغريب أن هذه الدعاوى تعلقت باتهامات بالفساد، والنصب على البنوك، خاصة فيما عرف بفضيحة المحمول والتى فجرها نائب البرلمان السابق محمد البدرشينى، أما الأغرب فهو أن ساويرس لم يكسب أية قضية رفعها ضد حمودة أو بكرى!!

ويظل الجدل حول نجيب ساويرس مستمرا، ويزداد بشدة عندما يعتلى منبر المفكر السياسى، أو المناضل الوطنى، ويعتبر موضوع رفضه المعلن للتطبيع مع الكيان الصهيونى ساحة خصبة للخلاف السياسى مع خصومه، حيث كذبه الكثيرون فى هذا، إلا أنه دائما ما يكرر أنه ضد التطبيع مع (إسرائيل الصهيونية) آنذاك!!

إلى أنه وبعد مضى يومين خرج المتحدث الرسمى لشركة (عراقنا) فى العراق لينفى صدور مثل هذه التصريحات، رغم أنها صدرت عن رئيسه ومالك شركته فى القاهرة ونشرت فى صحيفة مصرية «الجمهورية» ، وقد اتهم كثير من المراقبين المتحدث الرسمى بالغباء، حيث نفى الرجل التصريح باعتباره صادرا عن وكالة «رويترز» متناسيا صدوره فى القاهرة، كما كان مستغربا ألا يأتى النفى على لسان صاحب التصريح، وهو ما أثار ضجة كبرى حول قيام «عراقنا» بالتجسس على مكالمات المحمول فى العراق لصالح الحكومة الجميلة والمحتل الأمريكى!!

الأخطر من افتراض تجسس (موبينيل) أو (عراقنا) على العراقيين هو تفجر قضية أخرى حملها المحضر رقم ٦٤٣١/ ٢٠٠٤ إدرى مصر الجديدة والذى تقدمت به إحدى الموظفات بشركة موبنيل ضد أحد العملاء - مقاول صاحب نفوذ - بسبب تعرضه الدائم لها!! بعد ذلك قدم المقاول شكوى ضد الموظفة لإدارة الشركة، فماذا حدث؟! لم تحقق الشركة فى الشكوى أو ترد عليها بعدم الاختصاص باعتبارها مشكلة تخرج من حدود العمل، ولكن ما حدث هو أن الشركة وضعت تليفون الشاكية وزوجها تحت المراقبة وقامت بتسجيل جميع المكالمات الصادرة والواردة إليهما!! زوج الموظفة تقدم ببلاغ إلى المحامى العام تحت رقم ٧١٧ عرائض وسط القاهرة فى ١٧/ ٧/ ٢٠٠٤، والذى حوله بدوره إلى نيابة بولاق فى ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤ برقم ١٢١٩، وبعد أخذ أقوال الشاكية وزوجها الذى أصبح شاكيا، لم يتم أى شىء فى المحضرين، حتى أنه يقال أن نجيب ساويرس تدخل بنفسه لإيقاف مفعول المحضر!! والمعلومات القادمة من موبينيل تؤكد أن هذه الحالة ليست الوحيدة بل هناك عدة حالات أخرى!!

أما عملية التطبيع مع العدو (الإسرائيلى« والتى دائما ما يعلن ساويرس الابن عن رفضه لها على جميع الأصعدة، فقد جاءت صفقة هيتشسون فى نهاية العام الماضى لتفضح تلك المقولة بعدما ثبت امتلاك هذه الشركة التى اشترى ساويرس ١٩,٣٪ من أسهمها لنحو ٦٢٪ من أسهم شركة بيزيق «الإسرائيلية» للاتصالات، الغريب أن صحيفة الـ هاآرتس الإسرائيلية عند نشرها لخبر الصفقة أكدت حضور ممثل من الموساد الإسرائيلى وآخر عن جهاز الأمن الداخلى شين بيت لمراسم توقيع العقد بحضور نجيب ساويرس!!

قبل الصفقة بنحو ٤ أشهر وتحديداً فى منتصف أغسطس من عام ٢٠٠٥ زار إيهود باراك رئيس الوزراء الأسبق للكيان الصهيونى مصر وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك، إلا أنه قبيل مغادرته للقاهرة التقى باراك رجل الأعمال نجيب ساويرس فى قاعة كبار الزوار بمطار القاهرة وأجريا جولة مباحثات استغرقت أكثر من نصف الساعة، بعدها غادر باراك القاهرة عائداً إلى تل أبيب، ثم تمت صفقة بيزيق فى ديسمبر من نفس العام، وقيل إن باراك كان حاضرا توقيع الصفقة!!

توقيع صفقة هيتشسون أو لقاء باراك لم يكونا أول بوادر التأكيد على قيام ساويرس بالتطبيع مع العدو الصهيونى، فهناك تأكيدات أخرى منها ما تم الكشف عنه بوضوح، ومنها ما لا يزال ضمن حيز الأقاويل المتناثرة هنا أو هناك، خاصة فى ظل النفى الدائم لساويرس بخصوص التطبيع أو التعاون مع المحتل الأمريكى فى العراق وأفغانستان، مثل ما يتردد عن أن موبينيل هى الواجهة العربية،، لشركة «أورنج» الأمريكية التى تنشر شبكة المحمول فى الأرض المحتلة!!

أما عما تم التأكد منه عن طريق الصحف الأمريكية، عقب أزمة تعرضت لها شركة «كونتراك» فى العراق، ففى بداية يناير من عام ٢٠٠٥ كشفت عدة صحف أمريكية عن امتلاك الملياردير المصرى نجيب ساويرس لـ٤٥٪ من أسهم الشركة «كونتراك انترناشيونال انكوربوريشن» وهى شركة مقرها مدينة ارنجتون بولاية فرجينيا الأمريكية، الغريب أن للشركة ثلاثة مقار فقط على مستوى العالم فى: مصر، وقطر، وإسرائيل ولقد أتاحت الجنسية الأمريكية التى حصل عليها ساويرس له فرصة امتلاك هذا العدد الكبير من الأسهم، كما أن نشاط الشركة يتركز فى المقاولات والمشروعات العامة، والأهم من ذلك تعمل أيضا فى مجال توريد مهمات وزارة الدفاع الأمريكية والتى تمولها الحكومة الأمريكية.

ومنذ بداية حروب أمريكا فى الشرق الأوسط عام ١٩٩٠ وحتى الآن حصلت كونتراك على ما يقرب من ٣٠ عقد مقاولة من سلاح المهندسين الأمريكى، وعقد وحيد من وزارة الخارجية الأمريكية، وبلغت قيمة هذه العقود ما قيمته ٤٦٧ مليون دولار أمريكى!! أما العقد المفاجأة فهو فى أفغانستان من خلال عقد يمتد لأربع سنوات وقد يصل إلى قيمة ٥٠٠ مليون دولار، وهو عقد تصميم وإنشاء خدمات داخل القواعد الأمريكية فى أفغانستان، بالإضافة إلى مشروعات خاصة بالبنية

الأساسية هناك!!

أهم العقود والذى رفع الحجاب عن ملكية كونتراك وتبعيتها كان فى العراق عام ٢٠٠٤، عندما حصلت كونتراك ساويرس على هذا العقد وقيمته ٣٢٥ مليون دولار بغرض إعادة بناء عدة طرق وشبكات للنقل فى العراق، وهو العقد الذى تسبب فى فضح علاقة ساويرس بالشركة المذكورة خاصة بعد التهديد بترك العراق بعد ازدياد أعمال العنف هناك!!

بعد حصول ساويرس على عقد العمل فى أفغانستان، وضعت الشركة إعلانا داخليا عن المشروع لطلب عمالة، يتقاضى العامل راتبا شهريا قدره ٥٠٠ دولار، على أن تتحمل الشركة المصروفات وتكاليف الإقامة فى مواقع القواعد الأمريكية، إلا إن مصادر بالشركة كشفت أن بنود العقد بين الشركة ووزارة الدفاع الأمريكية تتضمن بندا يقول: بتوريد عمال بناء من مختلف التخصصات بأجر شهرى قدره ١٥٠٠ دولار شهرياً!!

الألفة ساويرس هو الأول فى مصر فى جميع النواحى حتى فى المديونية للبنوك، وهو ما اعترف به شخصيا فى أكثر من صحيفة بطريقة الإعلان مدفوع الأجر، وذلك فى عام ٢٠٠٤ وقت أن كانت المعركة بينه وبين الصحفيين على أشدها، ويومها قال ساويرس: أن مديونيتى لا تتعدى ١٠/١ أصولى، وهو ما يعنى أن مديونيته تتعدى المليارين بدون الفوائد طبعاً وفروق أسعار الدولار!! والسؤال هنا لماذا لا يدفعها ويتاجر ويستثمر بفلوسه؟!

أما ساويرس العائلة فعميدها هو الأب أنسى ساويرس الذى أُممت شركته لمعى للمقاولات وغادر بعد ذلك إلى ليبيا ليعمل بالتوكيلات التجارية ثم يعود بعد الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٥، إلا أن اسم العائلة لم يظهر فى الشارع الاقتصادى إلا بعد عام ١٩٩٥، كما أن البداية الفعلية بدأت مع تنفيذ برنامج المعونة الأمريكية فى نهاية الثمانينيات، حتى أن بعض رجال الأعمال من المنافسين يطلقون لفظة هبطوا على السوق بالبراشوت على عائلة ساويرس، لكنها هى الأغنى رغم كل شىء وإن شاب أعمالها الكثير من الغموض.

إبراهيم كامل : شريك الرئيس الابن

د. إبراهيم كامل

شريك الرئيس الابن

إبراهيم كامل



مجلس إدارة

صورة رقم (٥٣)

ملفات صناع البيزنس من أعضاء و « ياوران جمهورية الفساد» ، لا تزال تتفتح كأوراق شجرة اللبلاب.. تتوغل وتنتشر لتغطى كل مناحى الحياة فى مصر.. إلا أن من يتصفح أوراق الحالة التجارية والسياسية لعضو الأمانة العامة للحزب الحاكم الدكتور إبراهيم أبو العيون أحمد كامل يجد مفارقة قل أن تجدها فى صحائف حالة آخرين من رفاقه، فهو رجل الأعمال الملياردير الذى اختلف عليه المصريون!! فبينما طالبه مسيحيو المهجر على لسان واحد من المتحدثين باسمهم وعلى أكثر من موقع على شبكة المعلومات الدولية بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية!! لا ليكون منافسا

للرئيس مبارك بل لينافس مرشحهم عدلى أبادير الذى أعلن الترشح رغم عدم انطباق شروط الترشيح عليه، الأغرب أنهم فى المهجر أعلنوا عدم اهتمامهم بمن سينجح منهما.. المهم نجاح واحد مؤكدين أن المكسب سيكون لمصر كلها! ، على الجانب الآخر وضع المسلمون إبراهيم كامل على قائمة المقاطعة باعتبار شركته «كاتو اروماتيك» تتعامل مع الكيان الصهيونى بالإضافة لامتلاكه حصة قدرها ٥٪ من المجمع الصناعى العسكرى «الإسرائيلى»، الذى يعمل فى مجال تكنولوجيا الاتصالات وصناعة الكيماويات والإنشاء والتشييد وإنتاج المعدات العسكرية!!

إبراهيم كامل خريج كلية التجارة جامعة القاهرة، وحاصل على درجة الدكتوراه فى إدارة الأعمال من جامعة «ميتشجان» الأمريكية، أنشأ بعد عودته من أمريكا شركة «كاتو اروماتيك» للزيوت العطرية وبعد نجاح الشركة تعددت الأنشطة التابعة لها.. وتحولت من مجرد شركة قابضة تضم العديد من الشركات فى المجالات المختلفة كالمواد الغذائية والبنوك وشركات الطيران، بالإضافة إلى توكيل «رولزرويس» والاستثمارات السياحية، ونفذت مجموعته مشروع إنشاء بنك القاهرة الدولى فى «كامبالا» عاصمة أوغندا، ومنطقة صناعية فى «موكونو» بأوغندا أيضا وهى تضم ٤٠ مصنعاً!!

شركات ومساهمات

إبراهيم كامل يساهم فى شركات عديدة فهو يساهم فى بنك هونج كونج المصرى، ويساهم أيضا فى بنك الفيوم الوطنى كمساهم مؤسس؛ وكذلك بنك الجيزة الوطنى، وشركة قارون للاستثمار والتنمية، وهى شركة تعكس التداخل بين المال العام والمال الخاص حيث تضم «كاتواروماتيك» إبراهيم كامل بمساهمة تبلغ ٨٠٠ ألف جنيه والبنك الأهلى المصرى ٣٠٠ ألف وهو بنك قطاع عام بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين «ق.ع» بمساهمة قدرها ٣٠٠ ألف ثم إبراهيم كامل بصفته الشخصية بمساهمة قدرها ٣٠٠ ألف أيضا، ثم شخصيات عامة أخرى وهم: بدر الدين حمدى، إبراهيم نافع، فرخندة حسن، على جمال الناظر بمساهمات ١٠٠، ١٠، ٥٠، ٤٠ ألف جنيه لكل بترتيب الأسماء، وهذه الأرقام تعنى أن كامل وشركته تساهم وحدها بمليون ومائة ألف أى أكثر من كل المساهمين بفارق قدره ٣٠٠ ألف جنيه!!

كما يساهم د. كامل فى عدة شركات ومؤسسات أخرى هى مستشفى السلام

والمجموعة المصرية للاستثمارات، الكيماويات، الكيماويات العطرية، ومكسبات الطعم والرائحة «فيوكانو»، وشركة الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة بنك أسيوط الوطنى، الوطنية للأمن الغذائى، ومصر العربية للفنادق والأقصر، بجملة مساهمات تبلغ نحو ٦٠٨٠٧,٣ ملايين جنيه!!

ويمتلك صاحب مجموعة «كاتوارروماتيك» أيضا شركة «كايرو إير انترناشيونال» وهى شركة تسويق طائرات، وكذلك يمتلك شركة «سوردكو انترناشيونال» الروسية لتصنيع طائرات «T.U» والتى اشتراها عام ١٩٩٦، وبعدها تمكن من تطوير هذه الطائرة بعد تزويدها بمحركات «رولزرويس» وتجهيزات ملاحية أمريكية، وتعاقد مع أحد الفنانين الايطاليين لوضع التصميمات الداخلية للطائرة لتواكب العصر، ومن هنا ظهر جيل جديد من هذه الطائرات، وهو ما جعله ينشىء من أجل تسويقها شركة «كايروااير» وفى ذات الوقت حصل على امتياز مطار العلمين بنظام «B.O.T» وبنى هناك قرية سياحية تمتد لمساحة ٦٠٠ فدان تطل على البحر مباشرة فى منطقة «الغزالة».

وللدكتور إبراهيم كامل مجمع صناعى فى مدينة ٦ اكتوبر يقوم بتصدير معظم إنتاجه إلى أوروبا وأمريكا ودول الخليج بدأ فى التشغيل منذ عام ١٩٩٩، وتزامنت مع إنشاء هذا المجمع عملية إنشاء قرية سياحية كبرى بمنطقة «سهل حشيش» بالبحر الأحمر، بدأت فى العمل فعليا فى العام الماضى، كما يمتلك د. كامل ٨ مشروعات فندقية، وهو عضو مجلس إدارة شركة تطوير سهل حشيش!! بالإضافة لامتلاكه مزرعة بمحافظة الجيزة مزروعة بالياسمين، الذى يتم تصنيعه على هيئة عجائن يتم تصديرها إلى فرنسا، حيث تدخل فى صناعة العطور العالمية، ويذكر أن أحد العاملين بالمزرعة تعرض منذ سنوات للاختناق والموت بسبب النسبة المرتفعة من غاز ثانى أكسيد الكربون الذى ينتجه النبات ليلا.. ود. كامل يعد واحدا من كبار المستثمرين الذين يملكون مبنى «فيرست ريزبدنت نادر» بالجيزة الذى يضم فندق «فور سيزونز» ومركزا تجارياً ضخما وعمارة سكنية فاخرة يطلق عليها العامة.. عمارة المليونيرات!!

ويملك كامل أيضا ٥٪ من أسهم شركة «كور» الإسرائيلية البالغ رأسمالها نحو ٢ مليار دولار، وهى من أهم شركات المجمع الصناعى العسكرى الذى يعد من أهم شركات المجمع الصناعى العسكرى الذى يمد آلة الحرب «الإسرائيلية» بالذخيرة

والسلاح، وسافر إلى إسرائيل فى سبتمبر ٢٠٠٥ لبحث كيفية مساهمة رجال الأعمال هناك فى تمويل المصنع الذى أنشاء فى روسيا لانتاج الطائرات الروسية بتكنولوجيا أنجلو أمريكية!! ويقال: إنه نجح فى الحصول على مساهمات شركاته فى المجمع المذكور، وهو ما رفع رأسمال شركته الروسية ونوع من نشاطها ليشمل الصناعات الحربية أيضا!!

فلسفة التطبيع

ورغم المقاطعة العربية لمنتجات شركاته إلا أنه وكما ذكرت جريدة «الشرق الأوسط» فى أغسطس ٢٠٠٤ كان مشاركا فى جمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية أثناء دراسته للدكتوراه فى أمريكا.. وهو ما واجهته به الصحيفة عند ذكر العلاقة الاقتصادية مع «إسرائيل» فكان رده: إذا أردنا التأثير على السياسة والقرار «الإسرائيلى» لمصلحة القضية الفلسطينية فلابد ان تكون أقرب إلى «إسرائيل» وليس أبعد، لأن البعد عن «إسرائيل» لن يحقق التغيير بأى صورة من الصور!!

إبراهيم كامل كان عضوا بالمجلس الرئاسى الأمريكى لمدة ٦ سنوات وهو عضو بالمجلس القومى للصادرات، وعضو هيئة الاستثمار، وعضو مجلس إدارة شركة الفرعونية للتأمين، وهو عضو بالمجلس الدولى «لمشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط» ومعه د. أسامة الباز، أحمد عز، جمال مبارك، وهو الرئيس المشارك للمجلس الروسى العربى للأعمال وهو رئيس مجلس الأعمال المصرى الأوروبى أيضا.

جمال .. إبراهيم

ومثلما كان إبراهيم كامل شريكاً لجمال مبارك فيما يسمى بالمشروع الأمريكى.. كل باسم شركته التى يديرها ويملكها، فهما شريكان أيضا فيما يسمى بـ «صندوق مصر للاستثمار» بلوكسمبرج وهو صندوق مغلق على المستثمرين الذين اسهموا فيه!! ويهدف إلى تحقيق أرباح متوسطة وطويلة الأجل من خلال الاستثمار فى أسهم الشركات التى يتم إدراجها فى البورصة المصرية، وهو يستفيد أيضا من التقييمات المنخفضة التى تجرى للشركات المطروحة للخصخصة ثم الاستفادة على المدى المتوسط من العوائد المرتفعة التى تجرى بعد ذلك على هذه الأسهم فى البورصة!! ومنها على سبيل المثال أسهم شركتي مدينة نصر، وموبينيل!! والمعروف أن رفع أو

خفض الأسهم من الألعاب المعروفة فى البورصة ومن المعروف أيضا أن أى مستثمر عادى لا يستطيع بأى حال من الأحوال معرفة أسرار الشركات وأسهمها وتوقيتات طرحها ووضعها المالى، ولكن اللاعبين الكبار المدربين يعلمون!!

مجلس إدارة

ويكفى أن نعلم أن أعضاء مجلس إدارة الصندوق حتى يناير ٢٠٠٥ وهم أيضا كبار المساهمين فيه هم: جمال حسنى مبارك، أحمد منير البردعى، إبراهيم كامل أبو العيون، أحمد كامل، محمد سحنين شاكر، ألبرت خياط وهؤلاء هم المصريون الأعضاء، أما الأجانب فهم مايكل بيكيت، ومايكل تبت، واليكسندر زاجويوس!! وقد استقال جمال مبارك من عضوية المجلس، وكذلك خرج إبراهيم كامل من منب الرئيس، لكنهما لم يخرجا من عضوية الصندوق والصندوق حاليا تديره شكرة لازارد لإدارة الأصول المالية من خلال مكتبها بالقاهرة والموجود بشارع شجرة الدر بالزمالك!!

زمالة أو شراكة جمال وكامل لم تنقطع فقد دخلا سويا إلى الحزب الوطنى فى عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك أصبح جمال أميناً عاما مساعداً للحزب وأميناً للسياسات، ومعه كامل كعضو فى الأمانة العامة، وابنه محمد إبراهيم كامل عضو فى أمانة قطاع الأعمال!!

حاول د. كامل الرد على شائعات ترشيح أقباط المهجر له لمنصب الرئاسة من خلال مشاركة أسطول سيارات شركاته لحمل الناخبين إلى لجان الاستفتاء خاصة بعد أن أعلن عن تخوفه من تقاعس الناخبين عن الذهاب للتصويت، رغم توقعه بفوز مرشح الحزب الوطنى بنسبة ٨٠٪!!

ومشروعات إبراهيم كامل لا تنتهى عند حدود ما ذكرناه من ممتلكات فشركته هى صاحبة مشروع المستودع الجمركى الذى انشأته شركة «لوفتهانزا كارجو» خارج حدود مطار القاهرة بالاشتراك مع مركز التصوير الدولى، وتقوم الشركة حاليا ببيع ٤ طائرات متوسطة الحجم لشركة مصر للطيران، بالإضافة إلى ٥ طائرات أخرى للصين .. يذكر أن مصر للطيران وهى أحد المساهمين في شركة «كايرو إير» المملوكة لإبراهيم كامل.. قد قررت طرح نسبتها التى تبلغ ٤٠٪ من أسهم الشركة إلى مستثمر رئيسى، يقال: إنه الدكتور كامل شخصيا!! ويبلغ رأسمال الشركة المرخص ١٢,٥ مليون

جنيه، وهى تعمل كشركة خاصة فى مجال الطيران، وهو أيضا من ملاك الطائرات الخاصة مثل غيره من رجال الأعمال الكبار ، ويعتبر إبراهيم كامل الذى كان يترأس مجلس إدارة بنك مصر إيران واحدا من الداعمين لعودة العلاقات المصرية الإيرانية، حيث تعمل شركته للطيران فى رحلات بين طهران وكل من دمشق ودبى وبيروت.

علاقة د. إبراهيم كامل مع «إسرائيل» التى تؤكدها آراؤه حول ما يمثله هذا التقارب بحسب رأيه بالنسبة للقضية الفلسطينية وضعته مثل آخرين فى خانة كبيرة من خانات التطبيع مع الكيان الصهيونى برغم فلسفته التفسيرية لهذا التقارب، كما وضعته أيضا ضمن قوائم المقاطعة العربية للشركات المطبعة مع «إسرائيل»!!

فيما يؤكد المراقبون لأنشطة كامل ورفاقه من أعضاء اتحاد ملاك مصر.. أن وجوده إفريقيا وفى مناطق يتزايد فيها نفوذ الموساد «الإسرائيلى» وينشط على أرضها رجال الأعمال اليهود كذلك، ليس كما يبدو عليه ويروج له البعض باعتباره منافسة مصرية «لإسرائيل» داخل حدود نفوذها الأفريقى، إلا انه وكما يقول هؤلاء المراقبون جاء نتاجا لتعاون وثيق بينهم وبين إبراهيم كامل!!

محمد نصير..

ملياردير يطالب بالإعفاء الضريبي



تحقيقات

الكرامة

يملك ٤٥ توكيلا وبلغت ارباح احدى شركاته مليار جنيه

محمد نصير.. ملياردير يطالب بالإعفاء الضريبى

يحتكر نصف شركات الكمبيوتر فى مصر ويملك توكيلات سيارات شيروكى ورينو وكيا

بدأ موظفا فى IBM فى الستينيات وفاز فى التسعينيات بعقد توريد أجهزة الكمبيوتر للمدارس

محمد نصير

■ اشترى بيبسى كولا بـ ٩٧ مليون جنيه وباع ٧٧٪ من أسهمها بـ ٢ مليار جني

■ أحد الثمانية الكبا يملكون ٢٤١ توكيلا أجن

يدعى المنافسة مع ساويرس وينسق معه ضد وزارة المالية وشبكة المحمول الثال

صورة رقم (٥٤)

يعتبر رجل الأعمال محمد محمود نصير، واحدا من معالم ما يسمي بالاقتصاد العائلي، وهو كما خلصت الباحثة سامية سعيد إمام في كتابها «من يملك مصر» أحد أفراد عائلة تقف بين ١١٨ عائلة استحوذت علي أكبر حجم من الثروة منذ بداية عام ١٩٧٤، إلا أنه كان في مجمل الأمر مجرد شريك في مشروع أو أكثر.. ثم سرعان ما توسع أو «فرقع» بحسب وصف الكاتب الصحفي حسن عامر في مدة لم تتجاوز عشر سنوات لا أكثر ولا أقل!! ، «محمد محمود نصير» الذي ينتمي لعائلة «مرعي» الشهيرة، بل هي من أشهر عائلات تزاوج المال بالسلطة، تزوج في بداية حياته من إبنة رجل الثورة عبد اللطيف بغدادي في بداية الستينيات.

اسم نصير لم يلمع بالقدر الذي لمع به إلا بعد أن أصبح أحد معالم خريطة الوكالات الأمريكية، وهي بالضبط خريطة مليونيرات المعونة الأمريكية، والاثنان وجهان لعملة واحدة، ففي عام ١٩٧٦ شارك نصير في الشركة السعودية للاستثمار والتمويل وبعدها بعامين ساهم في مستشفي السلام وكان مبلغ مساهماته في المشروعين لا يتعدي ٢٣٣ ألف جنيه، ثم أسس رأس مجلس إدارة شركة الجيزة للأنظمة والخدمات، لتكون نواة لمجموعة «الكاف» والتي وصل حجم أعمالها السنوي ٨٥٠ مليون جنيه، ورأس المال المدفوع ٢٨٥ مليون جنيه.

ومع بداية ظهور خريطة التوكيلات الأمريكية أصبح محمد محمود نصير واحدا من ثمانية أطلق عليهم الثمانية الكبار، استحوذوا وحدهم علي ٢٤١ وكالة بمتوسط ٣٠ وكالة لكل منهم، كانت معظم هذه الوكالات لشركات الكمبيوتر والحبوب والمأكولات السريعة والتجهيزات الطبية، والتوريد لمشروعات التعليم والصحة والسكك الحديدية، والطرق، والتليفونات، والبنية الأساسية وخدمات البترول، وهي جميعا ترتبط ببرامج المساعدات الأمريكية، وكلها تكشف عن الخلل الجوهري الذي تجلي في كل هذه البرامة والتوكيلات، حيث لم يكن من بينها تجهيزات صناعية، أو تخطيط مدن عمرانية أو استصلاح أراض، أو غيرها من الأنشطة التي كان الاقتصاد المصري يحتاجها، بل عملت علي الوصول بمنجزاته، إلي ما يحدث الآن من بيع لأصوله الصناعية.

الثمانية الكبار كانوا بالإضافة لنصيرهم محمد شفيق جبر «مجموعة أرتوك» محمد البديوي «كمبيو إلكتريك»، كمال الديب «بيكو» للخدمات البترولية، أحمد الجمال «تام أويلفيلد سيرفيس»، أحمد عصام توكل «توكل إنتر برايز»، ثم مجموعة «أوراسكوم»، أنس ساويرس وشركاه!! الثمانية الكبار احتكروا كما قلنا ٢٤١ وكالة، واحتكر محمد نصير منها نصف شركات الكمبيوتر الأمريكية العاملة في مصر، وتقدم خدماتها لمختلف المجالات: التعليم، والطب، والهندسة، والمقاولات، الأعمال البحرية، حقول البترول، المطارات، وخدمات الطيران، ومن هذه التوكيلات أيضا، «بوكستر أكسبورت كريوريشن، بيتس ايركرافت، وكيمتكس، وكليربروك، وكوهيرنت كونيكيشن سيستم «شركة الأنظمة شبكات الإنترنت»، وكومسات سيستم ديفين، وإف إم سي للصناعات الحربية، وفوستر ويللر أجنس، وجنرال داتا للاتصالات،

وجلمان ساينس، وجرومان ريروسبيس كوريوريشن، وهاريسون أي في إيه سي فيزو كنترول، وكوينتون، وروكويل، وتابلورز، وأمريكان ميديكال سيستم، ليتون أندستريز، تاكوما يوتا بلدنج، أمريكان موتورز، وهنري جان آند صن، وجي أند جي، وترافنول، ميليور دانتيبيك، الكان تيك، كينجستون، كتوش، أي. بي. إم دورلد، ترادكريوريشن.

كما كان وكيلا لشركة «شيروكي» للسيارات، ويحتكر وكالات إنتاج شركات دبرلتيك، وفيرستون، وفيرباك، ولديه أيضا شركة تعمل في مجال البيئة حصل لها علي وكالات اتفيرنومنت سيستم، وربروك انجنيرنج سيستم، وشبوجارت ليمتد، واكسبو إليكتريك، ويوبي إس زوس ، كما احتكر محمد نصير نشاط المشروبات الغازية الأمريكية، وفاز بعقد تزويد مدارس وزارة التعليم بأجهزة كمبيوتر ـ نهاية التسعينيات ـ والمشروع زادت تكاليفه عن ١٠٠ مليون دولار وممول جزئيا من المساعدات الأمريكية ، كل هذه التوكيلات دخلت تحت عباءة مجموعة شركات الكان وهي الكان ميديكال، وإيم، الكان مئتتوركس، الماتيكس، والكان للاتصالات، والكان فارما، والكان للتكنولوجيا المتقدمة، واسترا للسياحة، وكوالتي استاندردز، والكان إير، والكاز.

اشتري محمد نصير شركة البيبس كولا في مصر مشتركا مع مستثمر سعودي بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه، في أول عملية بيع لشركة قطاع عند بداية نظام الخصخصة، الغريب أن نصير وشريكه باعا نسبة ٧٧٪ من أسهم الشركة إلي مستثمر أجنبي هو شركة بيبسي كولا العالمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢ مليار جنيه ، ونصير هو وكيل شركة «رينو» الفرنسية في مصر، بالإضافة لفوزه مؤخرا بتوكيل شركة «كيا» الكوري للسيارات، وتنافس بشدة للحصول علي توكيل فورد، كما يساهم ويشارك في عضوية مجلس إدارة شركة الفرعونية للتأمين، مع حسام أبو الفتوح، نادر رياض، أنس ساويرس، د. إبراهيم كامل أبو العيون.

نصير هو الرئيس الأسبق لاتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية، وهو رئيس ومؤسس الجمعية البريطانية المصرية للأعمال، كما يشغل نائبه وابنه خالد نصير عضوية مجلس الأعمال المصري الكوري الذي يرأسه شريف الجبلي شقيق وزير الصحة! ، أما أشهر شركات محمد نصير فهي شركة كليك أو الشبكة الثانية

للمحمول، والتي تحولت فيما بعد إلي فودافون مصر، وهي شركة ذات رأس مال مقيد يبلغ ١،٢ مليار جنيه مصري لعدد ٢٤٠ مليون سهم، ورأسمالها المصدر ١،٢ مدفوع بالكامل ، ومحمد نصير هو واحد من المساهمين في الشركة بقيمة ٥٪ من أسهمها بواقع ٦ ملايين سهم، إلا أنه مساهم أيضا في فودافون العالمية التي تملك نحو ٤٥٪ من مصروفون «كليك»، ولهذا السبب يرأس مجلس إدارة الشركة في مصر، نظرا للملكية المزدوجة له في الشركة صاحبة الاسم والشركة صاحبة الشبكة، ويعتبر محمد نصير واحدا من أغنياء مصر الذين حلوا ضيوفا علي مجلة «فوربز» الأمريكية التي حددت ثروته عام ٢٠٠١ بـ ٣٠٠ مليون دولار.

محمد نصير الذي بدأ موظفا ، في شركة IBM في أوائل الستينيات ثم أسس وأدار مركز حاسبات صحيفة «الأهرام» عام ٦٧ واستمر إلي عام ٧٢، وبعدها دخل إلي عالم الرأسمالية الوكيلة ، لرأس المال الأجنبي ومنها بني إمبراطوريته التجارية، وأشهرها بالطبع شركة التليفون المحمول، والذي يشاع عن منافستها للشركة الأولي «موبينيل» المملوكة لنجيب ساويرس.. تؤكد المصادر المختلفة أن المنافسة الظاهرية بين الرفيقين نصير وساويرس في مجالات المحمول والكمبيوتر ليست صحيحة.. بل بالعكس هناك ساحة واسعة للتعاون فيما بينهما، فقد احتكر ساويرس مطاعم الوجبات السريعة واحتكر أيضا ما يسمي «الكاترنج» أي إمداد الفنادق الكبري بالمواد الغذائية، وكلاهما أي نصير وساويرس.. يعمل علي ترويج منتجات الآخر، حيث تقدم مطاعم ساويرس المشروبات الأمريكية التي يحتكرها نصير.

آخر مناصب محمد نصير هو تعيينه عضوا بالمجلس القومي للرياضة أما آخر مشروعاته داخل مصر هو إنشاء مركز القاهرة المالي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠١ ثم توقف لفترة وبدأ العمل فيه من جديد.. وهو مشروع تقدر تكاليفه بـ مليار جنيه «٣٨٥ مليون دولار»، ويضم قاعة تداول لبورصتي القاهرة والإسكندرية، ومكاتب تجارية علي مساحة تزيد عن ٢٠٠ ألف متر مربع موزعة علي ثمانية أبراج، فيما تبلغ المساحة الإجمالية للمركز ٧٠ ألف متر مربع.

وينضم إلي نصير في مشرع مركز القاهرة المالي عدد من المستثمرين علي رأسهم رؤوف غبور صاحب شركات سيارات غبور، وقد وقع المشاركون عقد إدارة الفندق الملحق بالمركز مع شركة «كيمبسكي» الألمانية، فيما يسعي نصير وشركاؤه للحصول

علي قروض متوسطة الأجل تتراوح قيمتها ما بين ٧٥٩ مليون جنيه إلي ٨٠٠ مليون جنيه، بينما سيتم تغطية باقي التكاليف من عائد بيع المكاتب التجارية.

ومن الاتصالات المحمولة إلي الاتصالات الفضائية يسطع نجم محمد نصير من خلال توقيعه لعقد تزويد الخدمة لشركة الثريا للاتصالات الفضائية المتنقلة بعد السماح لها بالعمل في مصر، بالإضافة إلي دخوله في مشروع عقاري ضخم بالسعودية رفض الإعلان عنه قبيل نفاذه ذلك في آخر حواراته الصحفية قبيل الانتخابات الرئاسية، وهو الحوار الذي كشف فيه نصير عن قيام فودافون بتركيب شبكة الجوال لمنطقة جنوب العراق بالاشتراك مع مستثمرين كويتيين، فيما كان التصريح الأخطر لنصير، والذي اعتبره المراقبون تكريسا للصفة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر، والذي يؤيد وجود تنسيق وتبادل منفعة بين فودافون وموبينيل، عندما قال نصير: «إننا لن نعمل في أي شيء يتعلق بشبكة الجوال الثالثة في مصر، بل لدي اقتناع تام بأن من سيأخذ رخصة الشبكة الثالثة في مصر لن يكسب!!».

فيما أكد أن صراعا شديدا يدور بين شركتي المحمول الأولي والثانية في مصر، واعتبر سيطرتهما علي سوق المحمول وضعا غير احتكاري، معترفا بوصول ربحية شركته إلي مليار جنيه في عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، بينما يأتي مطالبة مصلحة الضرائب لشركتي المحمول بمبلغ مليار جنيه عن نفس العام، وهو ما رفضته الشركتان، بل وعقدتا اتفاقا فيما بينهما علي عدم دفع الضرائب للدولة، مطالبتين بحقهما في الحصول علي إعفاء ٥ سنوات أخري!، الاتفاق بين الشركتين وتوحيد الصفوف ضد الدولة ممثلة في وزارة المالية ومصلحة الضرائب، رغم إعلان الربح وكذلك الإتفاق علي لسان نصير نفسه، يجعل مسألة التنافس محل شك، ثم رقم الأرباح المعلن عنه مشكوك، فلا يمكن أن يكون الربح مليارا، وتطالب مصلحة الضرائب بنفس القيمة، وحتي باعتبار أن هذا الرقم مقسوم علي الشركتين، وقيمة الضريبة تقترب من ١٠٪، إذن فالربح يزيد علي عدة مليارات، وليس مليارا واحدا!!

محمد نصير الذي يربح مليارا من الجنيهات من كروت وفواتير المحمول في العام، وتطالبه الضرائب بكل أرباحه!! فجر قنبلة من العيار الثقيل عندما تساءل: ما الداعي لملكية الحكومة لعدة شركات؟ مشيرا إلي أن النظام الحر والسوق المفتوحة يجب ألا تملك فيهما الحكومة أي شيء!! مؤكدا أنه لا يجب أن يبقي لديها إلا الجيش وجهاز

الشرطة والقضاء وقناة السويس والضرائب لكن باقي الخدمات لابد أن تكون في يد القطاع الخاص!! متمنيا وجود النموذج «التاتشري» في الحكم في بريطانيا!!

من جهة أخري تسبب نصير وإبراهيم كامل في ارتباك ساد سفراد دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بعد الإعلان عن تأسيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية ـ الأوروبية برئاسته، رغم وجود مجلس آخر سابق عليه هو المجلس المصري الأوروبي الذي يرأسه الدكتور إبراهيم كامل، وهو سابق عن مجلس نصير بنحو العام، وبدأ بالفعل عند فعاليات عديدة مع الاتحاد الأوروبي، وكان السؤال الملح أوروبيا وهو: مع من نتعامل؟! مع اتحاد نصير أم مع مجلس كامل؟! وهو ما عده المراقبون صراعا حول مناطق النفوذ بين رجال الأعمال في كل التنظيمين، بالإضافة لكونه إساءة لسمعة مصر أمام الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعود بالسلب علي النشاط التجاري المتبادل بين الجانبين المصري والأوروبي!

ومحمد نصير من طبقة رجال الأعمال الذين أفرزتهم المعونة الأمريكية والانفتاح الاقتصادي، وزواج الثروة بالسلطة وهم الذين يقول فيهم الباحث الاقتصادي عمرو كمال حمودة: إنه بالرغم من مضي أكثر من ربع قرن علي تجربة الانفتاح الاقتصادي، لم يقدم رجال الأعمال رأسمالا جديدا، إنما تمت عملية تدوير الاقتصاد القومي، بطريقة مختلفة سمحت بإعادة توزيع الثروة بطريقة جديدة وبذلك تعدلت أوضاع الطبقات فازدادت الطبقة الغنية ثراء وضعفت الطبقات الأخري وازدادت انكسارا!!

أحمد بهجت .. الملياردير الفقير



أحمد بهجت.. الملياردير الفقير

صورة رقم (٥٥)

يمثل رجل الأعمال الشهير أحمد بهجت واحدا من ألغاز عالم المال في مصر فهو الوحيد من بين كبار مليارديرات مصر الذي قامت البنوك التي أقرضته بتضييق الخناق عليه وتسوية ما عليه من ديون بلغت ٢,٣ مليار جنيه لثلاثة بنوك فقط هي الأهلي ٦,٢ مليار، مصر ٥٠٠ مليون جنيه، ٦٥ مليونا لبنك الإسكندرية.

وهو الوحيد أيضا رغم هروب الكثيرين قبله وبعده لنفس السبب الذي تم منعه من السفر بقرار من النائب العام، حيث لم يشفع له مرضه بالقلب في أثناء الحكومة عن قرارها!! وهو الوحيد الذي تدخل البنك المركزي في الدعوي المقامة ضده، بالكشف عن تركز نحو ٦٥٪ من محفظة قروض بنك الاسكندرية في ٣٧ عميلا فقط،

وبلغت مديونياتهم نحو ١١ مليارا، ٣٤٦ مليون جنيه، وذكر في تقريره ان علي رأس هؤلاء المدينين أحمد عز، وبهجت، ونجيب ساويرس وذلك بالمخالفة للمادة ١٩ م اللائحة التنفيذية لقانون البنوك، كما لاحظ البنك المركزي في تقريره، وكذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن بعض العملاء تجاوزت مديونياتهم نسبة ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك!!

وإذا كان تقرير البنك المهيمن والمراقب للحالة المصرفية في مصر ذكر أن بهجت ليس وحده الذي تخطي الحدود المصرح بها، وأن آخرين منهم عز وساويرس، وهما من هما!! فإن السؤال المطروح بشدة لماذا بهجت وحده. ولماذا أقلت الآخران؟! خاصة إذا علمنا أن مديونية بهجت لهذا البنك- موضوع التقرير- هي ٦٥ مليونا خاصة ونحن لم نسمع أياض أن أيا منهما سدد ما عليه أو أن أحدا منهما قام بتسوية ديونه مع هذا البنك، وأن البنك المركزي في تقريره ذكرهما باعتبارهما صاحبي النصيب الأوفر من الـ ١١ ملياراً من مديونية البنك علي عملائه الـ ٢٧، مع العلم أن أحدهما وه نجيب ساويرس اعترف بوجود مديونية عليه للبنوك تبلغ عشر ما يملك، فيما لم يخبرنا بقيامه بالسداد!! خاصة وهي تفوق ما آثار الزوابع حول بهجت بمراحل!!

تحت التحفظ

وضع بهجت وشركاته تحت التحفظ البنكي من خلال اتفاق التسوية رغم صحته التي لا يرفضها أحد، إنما يزيد من طرح السؤال، ولماذا أفلت الآخرون؟! وهل العملية خيار وفقوس كما هي عادة النظام؟! أم أن السبب في ذلك كما يقول الخبثاء هو شك النظام في وجود علاقة بين بهجت والإخوان؟! وهو ما يؤكده بهجت نفسه عندما قام بنفي العلاقة بينه وبين الإخوان ، في أكثر من حديث في صحف عربية ومصرية، خاصة وقومية، وكأنما أراد الرجل أن يبعث برسالة البراءة إلي الذين أهالوا عليه ثورة البنوك!! الغريب أن أغلب هذه الحوارات كان أثناء التفاوض عليى التسوية وفي ظل المنع من السفر!!

وأحمد بهجت فتوح تخرج في كلية الهندسة جامعة القاهرة قسم الإليكترونيات عام ١٩٧٤، وعين معيدا في قسم الرياضيات البحتة، مما استلزم أن يقوم ببعض الدراسة في كلية العلوم، وبعد تأديته للخدمة العسكرية وعودته للتدريس في كلية الهندسة،

التحق بجامعة ين شمس وبعد تخرجه، سافر إلي الولايات المتحدة لدراسة الماجستير والدكتوراه في جامعة «جور جياتك» عمل أثناء الدراسة في أمريكا، وحصل علي المليون الأول كما جاء علي لسانه شخصيا: «مقابل اختراعي لجهاز مواقيت الصلاة» عاد إلي مصر مع بداية برنامج المعونة الأمريكية عام ١٩٨٢، وإنشاء شركة للكمبيوتر، وهي الأولى من نوعها في مصر، ثم فكر في إنشاء شركة لتصنيع التليفزيونات والفيديو، وبعد ثلاث سنوات حصل علي تصريح ممارسة النشاط وبناء المصنع، ليبدأ الإنتاج في عام ١٩٩١.

٣٥ شركة

أنشأ أحمد بهجت العديد من الشركات بلغت نحو ٣٥ شركة ومصنعاً من أشهرها العالمية للاليكترونيات، جولدي للتجارة، العالمية للأجهزة المنزلية، جت للاليكترونيات والتجارة، جولدي للخدمات، وشركة مصر للبلاستيك، والعالمية للأجهزة الكهربائية IEP، والشركة المصرية لصناعات التبريد والتكييف، وبدأ في ١٩٩٥ مشروع دريم لاند، وأنشأ في نفس العام شركة جرين تك لتصميم المواقع والشبكات، ودريم مول، وشركة «اليوجلاس» لصناعة الزجاج وكذلك الشركة المصرية للدوائر المطبوعة، والشركة الدولية للأنظمة الإنتاجية GPS، والمصرية للفنون، والأهرام للجولف والمصرية للإنترنت، المصرية للمطاط، والمصرية لتصنيع بوردات الكمبيوتر.

وفي عام ١٩٩٨ بدأ بهجت نشاطه الاستثماري في مجال الرخام وتصنيعه من خلال بناء الشركة المصرية لصناعة الرخام «إيجي ماريل» ثم شركة المنيا للرخام والتي بدأت إنتاجها عام ٢٠٠٠، ثم المصرية للأثاث والمفروشات والمصرية لمكبرات الصوت، والشركة العالمية للسوفت وير، والمصرية للهندسة والمقاولات، والمصرية للتنمية الزراعية، والأهرام دريم لاند للرياضيات، وملاهي دريم بارك ، كما يملك أحمد بهجت من خلال شركة «إيجي آرت» ٥ دور عرض سينمائي هي: ديانا، ونورماندي، ورادوبيس، والقاهرة، وفريال بالإسكندرية، بالاضافة إلي ٤ شاشات عرض في دريم مول، إلي جاب دخوله لنشاط الإنتاج السينمائي. ويملك أيضا شركة ٦ أكتوبر للتنمية السياحية ويملك أيضا مجموعة طبية تحمل اسم «يايوميدكال تريدنج جروب» ونشاطه في الأجهزة الطبية ولها مركز تدريب علي الأجهزة الطبية والعلمية.

ويملك بهجت مثله مثل رجال المال الكبار في مصر ، طائرة خاصة يستخدمها في رحلاته الداخلية !! ولا يجب أن ننسي ملكية د. بهجت لقناتي دريم الفضائيتين ، بالإضافة إلي شركة بهجت للصناعات الهندسية والمعدنية ، وهو عضو معين بالغرفة التجارية بالجيزة ، وهو أيضا رئيس مجلس إدارة شركة شرق بورسعيد للتنمية وهي الشركة المسئولة عن تطوير الأراضي التابعة لمشروع شرق التفريعة ، وهو المشروع الذي آثار ولا يزال لغطا كبيرا، خاصة عقب خروج د، كمال الجنزوري من رئاسة الحكومة، حيث أجمع نواب البرلمان حكومة ومعارضة علي وجود شبهات تحيط بالمشروع، وهو أيضا المشروع الذي كان سببا في عمل بعض القوي علي إسقاط النائب البورسعيدي البدري فرغلي!! وهو المشروع الذي حصل فيه كبار رجال الأعمال في مصر ومنهم د. بهجت علي نحو ٢٥ مليون متر مربع من أراضيه، بالإضافة إلي اتهام النواب للحكومة بالقيام بأعمال البنية الأساسية للمشروع نيابة عن الشركة التي يرأسها أحمد بهجت والتي كلفت الدولة ١,٥ مليار جنيه!! ثورة النواب كانت في برلمان ٢٠٠٠ وتحديدا في مارس ٢٠٠١، ولم يكن احد يسأل ساعتها عن مديونية د. بهجت، ولكن سبحان مغير الأحوال فلم يمض العام حتي حدث ما حدث وتم الحصار والتسوية وبات الرجل كما يحب أن يسميه البعض بالملياردير الفقير!!

بفلوس الغلابة

إلا أن الرجل اللغز يخالف هؤلاء قولا وعملا ، خالفهم حين أعلن في أكثر من مكان أنه قام بسداد ٢٦٠٠ مليون جنيه ، من مديونيته من جيبه الخاص حتي لا يتم إغلاق شركاته !! ليبرز سؤال مهم.. وهو طالما كان لديه المال ، فلماذا اقترض منذ البداية خاصة أنه سدد الدين بالفوائد- كما يقول هو؟! إجابة هذا السؤال تفتح ملفا غاية في الأهمية، حيث يكشف أن رجال الأعمال في مصر لا يغامرون بفلوسهم وإنما بفلوس الغلابة من مودعي البنوك ، ودليل ذلك أن الكبار لايزالون يستثمرون، ولا تزال ديونهم تزداد وتتضخم، يهرب منهم من يستطيع، ويسعي في الأرض من يجد المساندة في ظهره، والدليل من الكبار في مواقع الرقابة والمسئولية المختلفة، وعز وساويرس هما أبلغ الأمثلة!!

بعد التسوية قال أحمد بهجت: «لا أستطيع أن أحارب الحكومة ولا أريد لكن

حقي أن أحصل علي تعويض عن تلك الأموال التي دفعتها من جيبي نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة، خاصة إنني أعتبر أن هذه الأموال قد سرقت مني بالغصب، وليس عن رضاء، فالتسوية كانت مجحفة، لكنها كانت أفضل ما يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الحالية»!! ويقول أيضا: «أريد أن أسأل عن عدد الشركات المملوكة للدولة التي عليها مديونيات تصل إلي ٧ مليارات جنيه، لماذا لم يتم سجن رؤساء مجالس إداراتها ومصادرة أموالهم؟! هناك تفرقة واضحة في المعاملة بين هذه الشركات وشركات القطاع الخاص، فهي دائما الحائط المايل للسياسات الخاطئة»!!

خيار وفقوس

كلام الرجل اللغز يؤكد سياسة الخيار والفقوس من خلال وجهة نظره وهي ناتجة عن ألم الحصار والوصاية عليه وعلى سركاته، إلا انه نسي ان هذه التسوية أنقذته من مصير ذهب إليه من أعلن الغضب عليه ويقبع حاليا في غياهب السجون!! وان ما حدث له- كما يقول بعض الخبراء- ليس إلا قرصة ودن يمكن أن يكون نتاجا لحدوتة اتصاله بالإخوان أو لخلاف مع شخصية مسئولة تملك اللعب بالمقادير، واختيار من يتم ذبحه أو تضميد جراحه فقط ، .. الملياردير الفقير كما وصفه البعض عقب حدوث التسوية وكذلك بعد أن ح صلت مطلقته الأمريكية الجنسية علي نصف ثروته طبقا لحكم القانون الأمريكي والذي قدره البعض بنحو ٣ مليارات من الدولارات دفعها بعد أن ألزمه القانون الأمريكي بذلك!! عاد من جديد للظهور في عالم البيزنس من خلال دخوله مع بعض المستثمرين من دولة الإمارات علي خط المنافسة من أجل الحصول علي رخصة شبكة المحمول الثالثة والتي تصل قيمتها المتوقعة إلي ٣,٥ مليار جنيه!!

ومثل الكبار من حيتان المال المتاجرين بأموال البنوك في مصر داخليا ثم سعيهم الآن إلي الاستثمار خارجها يمارس أحمد بهجت نفس الطقوس تحت زعم عدم وضع البيض في سلة واحدة علي حد تعبيره، واصفا مناخ الاستثمار المصري بالتشبع، بالرغم مما يدور حوله من صراخ الحكومة والبنوك المصرية للبحث عن الاستثمار مصريا كان أو أجنبيا!! وهو ما يعتبره الخبراء مفارقة غاية في الغرابة تحدث في ظل حكومة دللت القطاع الخاص، وصدعت الرؤوس بأنه هو الأمل!! وها هو يهرب باستثماراته إلي الخارج ، .. بهجت وقع في نهاية ٢٠٠٥ عقد شراكة مع شركة

«السيف» الإماراتية لبناء برج سكني باسم «دبي دريم» في منطقة مرسي دبي بتكلفة ٢٥٠ مليون درهم، وينتهي العمل به نهاية ٢٠٠٧.

ومع بداية ٢٠٠٦ قرر بهجت الذي عاد من جديد مكذبا كل الادعاءات التي وصفته بالفقير، ليتجه جنوبا نحو السودان ويقوم بالاتفاق مع حكومة ولاية البحر الأحمر السودانية علي الدخول في مشروعات استثمارية في مجال السياحة بالولاية الساحلية، وذلك لتنفيذ مشروع تأهيل قرية عروس السياحية التي تقع علي بعد ٣٥ كيلومترا شمال بورسودان ، المسئولون في السودان أكدوا قيام بهجت بترميم جزيرة سواكن الأثرية وإنشاء فنادق بمنطقة أركويت السياحية، وأشاروا إلي حجم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحظي بها الولاية، وبينوا أن بهجت قدم دعما كبيراً لتطوير الخدمات الصحية بالولاية!!

أما أحدث أخبار رجل الأعمال الموضوع تحت وصاية البنوك محليا لحين سداد ديونه البالغ مقدارها نحو ٢,٣ مليار جنيه، والتي تم بمقتضاها إنشاء شركة متخصصة لمجموعة بهجت جروب تتولي البنوك إدارتها ماليا دون الرجوع لأي مسئول في المجموعة علي أن يتم الاستعانة بخبراء متخصصين في المجالات التي تعمل فيها شركات بهجت، وتقوم البنوك بضخ أموال جديدة لإعادة تشغيل الوحدات المتوقفة، كما يحظر علي مسئولي المجموعة صرف آية أموال أو تحويلها أو التصرف فيها دون علم البنوك!!

آخر هذه الأخبار هو ما عده الخبراء السابقة الأولي من نوعها في دنيا أسواق المال والبورصات، حيث طلبت شركة انترناشيونال اليكترونكس العالمية للإليكترونيات، من المستثمرين وقف عمليات شراء أسهمها من خلال البورصة، وذلك لحين إتمام عمليات إعادة الهيكلة القانونية والمالية للشركة، وكان سهم الشركة قد شهد ارتفاعا بلغ نحو ٢٠٠٪ بعد إعلان الشركة تخفيض عدد أسهمها بنسبة ٨٣٪ مع بقاء القيمة الاسمية للسهم، وجاء طلب الشركة بإيقاف التعامل علي سهمها في البورصة قبيل يوم الثلاثاء الأسود ٤ مارس بنحو أسبوع فقط!! وهو ما يفتح أبوابا من التساؤل عن علم مسئولي الشركة المسبق بما حدث، فكان منها أن توقف التعامل علي سهمها والاحتفاظ بالتالي بالقيمة التي وصل إليها،، وهو ما سوف يؤدي إلي زيادة ربحها رغم تخفيض عدد الأسهم وبالتالي إعادة هيكلتها وسرعة سداد مديونيتها!؟ سؤال

ملح ويحتاج لإجابة!! ، ورغم نفي بهجت نفسه أن يكون للشركة دخل في ارتفاع السهم الجنوني، أو أنها تدخلت بالشراء بهدف رفع سعر السهم! ، إلا أن أحداث الثلاثاء الدامي وضعت حديث بهجت أمام العديد من علامات الاستفهام التي قد تجيب عليها الأيام القادمة

فرجل الأعمال الذي يعلن رفضه لسياسات الحكومة التي قامت بتدليله مع أقرانه من حيتان المال في مصر، والذي دفع من جيبه الخاص ٢,٦ مليار جنيه والذي ينافس الآن علي رخصة المحمول الثالثة، ويؤكد أن السوق المصرية أصبحت متخمة لذلك اتجه للخارج خوفا علي البيض الموضوع في السلة الواحدة من أن يصاب بالعطب، يمثل حالة قمة في التناقض، فزوجته الأمريكية حصلت علي نصف ثروته التي قدرها الخبراء بنحو ٧ مليارات التناقض، فزوجته الأمريكية حصلت علي نصف ثروته التي قدرها الخبراء بنحو ٧ مليارات من الجنيهات، وزوجته السورية حصلت علي مليون دولار ثمنا للشبكة!! في الوقت الذي يشكو هو مما فعلته البنوك معه!!

أليس لغزا محيرا هو ما يقابلك عند قراءة صحيفة الحالة التجارية لهذا الرجل؟! ولهذا وبقراءة مغايرة لها نجد أن بهجت دفع نصف ثروته بالدولار وليس بالجنيه المصري أي أن مبلغ ٣,٢ مليار دولار الذي حصلت عليه الزوجة الأمريكية هو بالجنيه يساوي نحو ١٩ مليار جنيه، مضافا إلي ذلك نحو ٦ ملايين جنيه قيمة شبكة الزوجة الجديدة!! وبهذا وبذلك مضافا إليهما نصف الثروة الخاص به والمحسوب بالطبع حسبما هو موجود بالبنوك الأمريكية نجد أن ثروة الرجل لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٠ مليار من الجنيهات، سدد منها ٢,٦ مليارا للبنوك، يقول هو أنها من جيبه الخاص، وكأن الديون ذهبت لجيوب آخرين أو أن جيبه منفصل عن خزانة الشركة!! وهو محق فالديون حق للغلابة من مودعي البنوك التي أقرضته، أما جيبه الحريري فهو مغسول «دراي كلين» وتضيع معه الملامح النقدية، ولا تحمل غير أنفاس وملمس يديه الطاهرتين!!

أبناء طلعت مصطفى ..

تجارة وشورى وبرلمان.. مرورًا بلجنة السياسات


أبناء طلعت مصطفى

تجارة وشورى وبرلمان.. مرورا بلجنة السياسات!

صورة رقم (٥٦٠)

وتأتى مجموعة طلعت مصطفى كمثال آخر على الاقتصاد العائلى الذى خلط المال بالسياسة وكانت البداية عند الأب الذى ورث مقعده النيابى للإبن الأصغر طارق طلعت مصطفى، وسرعان ما حذا الابن الأكبر حذو شقيقه، فصار عضوا بمجلس الشورى، وقد أسس الأب شركة المقاولات الخاصة به، وهى شركة الإسكندرية للمقاولات «طلعت مصطفى» فى منتصف السبعينيات وهى التى تفرعت على مدى ثلاثين عاما إلى ائتلاف مكون من ٢١ شركة متنوعة فى مجالات التنمية العقارية والمشروعات السياحية والبناء والزراعة، لتصبح بعد ذلك هى المجموعة الاقتصادية الكبرى المسماة باسم الأب «طلعت مصطفى».

وكما كان الأب عضوا ونائبا فى الحزب الوطنى، سار الأبناء على الدرب ذاته، إلا أنهم وقد خبرا حدود الصراع الجديد داخل الحزب، وتغير خارطة الانتماء داخله، ما بين حرس جديد ولد بعد ظهور مبارك الابن فى الصورة، وحرس قديم بدأ نجمه

فى الأفول، وعلى الرغم من أن الوالد كان منتميا لهذا الفصيل، لم يلغ الابن الأكبر فطنته، فصار عضوا بلجنة السياسات، ورفيقا لقائد الفصيل الجديد «جمال مبارك» وصار مؤخرا فى آخر تشكيلات الحزب عضوا فى أمانة التنظيم، التى يرأسها أحمد عز! .. وهو عضو بمجلس الشورى أيضا، فيما سار الابن الثانى على درب أبيه، فكما ورث هشام مقعد الأب فى رئاسة المجموعة، ورث طارق مقعده فى مجلس الشعب عن دائرة سيدى جابر، ليشغل - عقب فوزه- مقعد رئيس لجنة الإسكان خلفا لمحمد أبو العينين، الذى شغل مقعد رئيس لجنة الصناعة؟ .

ويعتبر طارق طلعت مصطفى أول معول هدم فى إمبراطورية السيد راشد بالإسكندرية، والمرشح عن العمال فى الدائرة نفسها، بعد أن رفع يد المساندة عن راشد، وهو الذى فاز كثيرا بمساعدته، وقد شارك طارق فى منظومة التزوير فى الانتخابات، باستخدام سطوة المال بعد أن استأجر قطارا كاملا من هيئة السكك الحديدية، وقام بنقل عماله من إحدى شركات بالقاهرة إلى سيدى جابر، للإدلاء بأصواتهم لصالحه، بالإضافة إلى قيامه بقيد نحو ٦٠٠٠ شخص جماعى حسب مكان عملهم، وتم استخدامهم للتجمهر أمام اللجان، ومنع دخول أو ظهور مؤيدى أى منافس، مقابل ٢٠ جنيها للفرد، وهو ما رصدته جميع منظمات مراقبة الانتخابات.

ولا يعمل هشام طلعت مصطفى، رئيس المجموعة الوريث لوالده فى العمل منفردا، بل من خلال إطار تعاونى مع الرءوس الكبيرة شديدة القرب من ابن الرئيس، فهو شريك لمنصور والمغربى، بالإضافة للوليد بن طلال، الذى يعتبر أكبر المساهمين فى مجموعة طلعت مصطفى فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية، بالإضافة إلى شراكته فى شركة «فليمنج منصور» للأوراق المالية ، وتتكون شركات المجموعة من عدة شركات مختلفة المجالات، ففى مجال العقارات والسياحة هناك شركات الإسكندرية للاستثمار العقارى، والإسكندرية والسعودية للمشروعات السياحية، والعربية للمشروعات والتطوير العمرانى، ونوفابارك القاهرة، وسان استيفانو للاستثمار العقارى، والإسكندرية للمشروعات العمرانية، والدولية للتعمير، بالإضافة لشركة «أمارانتى النيل».

وفى مجال الإنشاءات وتصنيع مواد البناء، تمتلك المجموعة شركات: الإسكندرية للإنشاءات والإسكندرية للصناعات الزجاجية والخشبية، وبترو للإنشاء والرصف،

والإسكندرية للأعمال الكهروميكانيكية، والإسكندرية للاستشارات الهندسية المعمارية، والإسكندرية للإنشاء والديكور، وجى تك للأعمال الكهربائية والميكانيكية، والإسكندرية لإدارة مرافق مياه الشرب والصرف الصحى ، وفى المجال الزراعى والصناعات الغذائية، فهناك شركات: الإسكندرية الزراعية والإسكندرية للصناعات الزراعية «إليانا» والبساتين لتنسيق وصيانة الحدائق، وتتنوع استثمارات المجموعة العامة، حيث تساهم فى شركة الكابلات المصرية، والشركة المصرية الدولية للتأمين الطبى، وشركة البحر المتوسط للاستثمارات، وشركة الاستثمار والتمويل المصرية، وبنك مصر الدولى، ومستشفى المدينة الطبية، بالإضافة إلى أملاك وعقارات وأراض خاصة ومتنوعة.

ويأتى مشروع سان استيفانو جراند بلازا بكورنيش الإسكندرية كأحد مشروعات المجموعة العملاقة، ثم نايل بلازا على كورنيش النيل بالقاهرة، وأيضا هناك منتجع «فور سيزونز» شرم الشيخ، اغلمطل على جزيرة تيران، ثم تجمع «ماى فير» بمدينة الشروق، وهو أيضا ضمن مجتمعات الطبقة العليا من أثرياء المجتمع، مثله مثل «الربوة» ، ويبلغ إجمالى رأس المال المدفوع للمجموعة حوالى ٤,٢ مليار جنيه مصرى.. ويشمل رأسمال المجموعة المدفوع ٥١٪ استثمارات من مجموعة طلعت مصطفى و٤٩٪ من مستثمرين عرب وأجانب، ويبلغ عددهم ٢٨ مستثمرا، اشهرهم الوليد بن طلال، ويبلغ إجمالى إيرادات المجموعة ٢,١٩ مليار جنيه، وتكلفة مشروعاتها ٨,١٦ مليار، وتعد مشروعات «مدينتى» و«مجمع النيل بلازا» و«مجمع سان استيفانو» من أكبر المشروعات السياحية التى تقوم بها المجموعة، بإجمالى استثمارات ٧٢ مليار جنيه.

هشام محبوس حاليًا بتهمة التحريض على قتل المطربة اللبنانية سوزان تميم بالاشتراك مع ضابط أمن الدولة السابق محسن شكري .

معتز الألفي .. الملياردير الغامض

من جمعية جيل المستقبل، لصاحبها جمال مبارك، يأتى نائبه فى رئاسة الجمعية معتز عادل الألفى، كواحد من مليارديرات اتحاد ملاك مصر الجدد بزعامة مبارك الابن ، والألفى أيضا عضو بالمجلس المصرى. الأمريكى للأعمال وعضو المجلس المصرى- السعودى للأعمال، الذى يرأسه جمال الناظر، ويشاركه فى العضوية خالد أبو إسماعيل صاحب أزمة الجنسية الشهيرة أثناء الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى جلال الزوربا، رئيس اتحاد الصناعات، وبطل الكويز الشهير، ومعهم محمد أبو العينين، وهشام طلعت مصطفى وشفيق بغدادى، وشريف الجبلى، وآخرون! ، بالإضافة إلى ذلك فالألفى عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بمصر، ويرأس مجموعة «أمريكانا» صاحبة معلبات أمريكانا «لحوم ودواجن أمريكان المجمدة- وصلصة أمريكانا- وبيتزا هت - دجاج كنتاكى- ودجاج تكا- هارديز- تى، جى، آى فرايدين- وصب واى- باسكين روبينز- وجراند كافيه- وفيش ماركت».

معتز الألفى
الملياردير
الغامض

صورة رقم (٥٧)

وبحسب المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، تصدرت مجموعة «أمريكانا مصر» قائمة الشركات المصدرة للسلع الغذائية، حيث وصلت نسبتها إلى ١٧,١٪ من إجمالى الصناعات الغذائية فى السوق المصرية ، وعلى الرغم من رئاسة معتز الألفى لمجموعة أمريكانا مصر، فإن المجموعة فى الأصل تنتمى إلى مجموعة الخرافى الكويتية، التى تستحوذ على العديد من شركات التصنيع الغذائى فى مصر، فهى تمتلك أول مصنع للحوم المعلبة فى مصر، وتنتج سنويا قرابة ٤٠٠٠ طن، بالإضافة إلى امتلاكها شركة كويتية- هولندية مشتركة، مخصصة فى تصنيع البطاطس المصرية بطاقة إنتاجية قدرها

٢٥ ألف طن سنويا، كما يتصدر كاتشاب، «هاينز» إنتاج صلصة الطماطم فى مصر وهو ينتمى أيضا لعائلة أمريكانا، التى تضم أيضا لعائلة أمريكانا، التى تضم أيضا شركة مصر للدواجن، التى يرأسها معتز الألفى ، كما تعتبر شيكولاته «كادبرى» التى تحمل أشهر اسم فى العالم فى صناعة الشيكولاتة على أنواعها، وهى أيضا من السلع إلى أدخلتها مجموعة أمريكانا «الألفى - الخرافى» إلى مصر.

وحول الأصول والفروع، يلقب معتز الألفى بالرجل الغامض، حيث لا تعتبر مجموعة أمريكانا هى كل ما يمتلك أو يشارك فيه من أعمال، حيث يؤكد بعض الخبثاء أن الألفى يشارك فى عدة مشروعات كبرى مع رفاقه من أعضاء جمعية جيل المستقبل، وكذلك داخل المجلسين «المصرى- الأمريكى» و«المصرى- السعودى»، تتعدى الصناعات الغذائية وتتوغل فى شتى المجالات الاقتصادية، ويؤكد البعض أن مديونية الألفى للبنوك تتعدى المليارين، ومن خلال ذلك يتم قياس حجم المشروعات، وبالتالى رأس المال المدفوع فيها.

آل غبور... رحلة الملايين تبدأ من مجلس الأعمال المصري الأمريكي



آل غبور

من مجلس الاعمال المصرى الامريكى..
الى جمعيه نبيل الدزلى!

صورة رقم (٥٨)

بدأت مجموعة غبور من خلال الأخوين كمال وصادق غبور عام ١٩٥٠، مكونة مجموعة من شركات الاقتصاد العائلى الشهيرة أيضا فى مصر والتى تناولها تقرير هيئة سوق المال الصادر مؤخرا عن العائلات الحاكمة للاقتصاد المصرى، ويتركز نشاط المجموعة فى بيع المركبات البخارية الخفيفة، والسيارات الصغيرة والشاحنات الثقيلة، والأتوبيسات والمعدات الإنشائية، والمقطورات، وقطع الغيار، والسيارات الفاخرة، بالإضافة إلى الدراجات النارية، عبر شبكة بيع واسعة الانتشار فى مصر.

انتقلت رئاسة المجموعة من الأب كمال إلى الابن رءوف غبور وهو عضو بالمجلس المصرى الأمريكى للأعمال وهووكيل شركة «هيونداى» الكورية فى مصر، ويأتى بعد رءوف ، منير غبور رئيس مجلس إدارة الشركة «الفرعونية» الأمريكية، وهو أيضا صاحب مجموعة سقارة للاستشارات السياحية، التى تملك مجمعا عملاقا يضم ملعبا للجولف وناديا وأكاديمية لتعليم الجولف، وفندقا تم تأجيره لشركة «ماريوت» العالمية، ومنطقة سكنية تضم عددا محدودا من الفيلات الفاخرة، ومحطة كهرباء، ومحطة مياه، ومركزا للصيانة والإدارة تمتلكه شركة كبرى تضم أسماء مثل أشرف مروان، ومجدى زيد، وعدد آخر من رجال الأعمال وهو ابن العم صادق والشريك الرئيسى فى المجموعة.

وتمتلك المجموعة «آر. جى. انفستمنت» للأوراق المالية وكذلك الدولية للتجارة والتخزين بالمناطق الحرة، بالإضافة إلى شركة وسائل النقل التى يرأسها كريم غبور، الذى يعد الأشهر هذه الأيام ضمن أفراد العائلة، بعد فضيحة أتوبيسات المازنى فى هيئة النقل العام، والهارب حاليا ومطلوب ضبطه، والذى رغم ما أكدته تحريات المباحث وتحقيقات النيابة وكذلك أدلة وقرائن الضبط، حول ثبوت اتهامه، تبدو فى الأفق أشباح تردد أن كريم هذا راح ضحية حسابات مع الكبار المهيمنين على الأمور فى مصر، هذه الأشباح تضرب الأمثال بالعديد من كبار عالم المال الذين يتعاملون فى السوق بحرية برغم مديونياتهم العالية للبنوك، والتي عدها هؤلاء بالديون المعدومة!! فيما لم يقبض عليهم لنفس الحسابات ولكن بالطريق العكسى الذى سار فيه كريم غبور فضاع تحت مفرمة «أبو الفتوح» وغيره!!

وتعتبر سيارات هيونداى، وإطارات جوديير، وسيارات نقل ميتسوبيشى، وماكينات خياطة براذر، وأتوبيسات فولفو، ومرسيدس ومعدات سكانيا، وقطع غيار «بوش» وفيسبا باجاج هى المنتجات الرئيسية لمجموعة غبور بالإضافة للنشاط السياحى والعقارى، ومؤخرا حصل رءوف غبور على توكيل سيارات جديدة من الصين هو توكيل «؟؟؟؟» والذى يضم نحو ٢٥ طرازا من السيارات المختلفة.

وقد دخل رءوف غبور منافسا فى صفقة شراء الأسهم المطروحة من الشركة المصرية للأسمدة والتى تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار، وهو يعتبر من المساهمين الرئيسيين فى شركة الاستثمار والتنمية العقارية «كايرو سيز» ويساهم معه فيها

عصمت ناثان، ومجموعة من رجال الأعمال، وقد تحولت الشركة إلى مجموعة من الشركات العاملة فى الاستثمار والتنمية العقارية، منها شركة رمسيس للتجارة والمقاولات ورأس مالها ١٠ ملايين جنيه، ثم كايرو سيز للإنشاء والتعمير برأس مال ١٠ ملايين جنيه أيضا، والمجموعة زاد رأسمالها المصدر إلى ١٠٠ مليون جنيه، ولها عدة مشروعات فى القاهرة والإسكندرية وشرم الشيخ، وضمت المجموعة شركات أخرى للخدمات المعاونة فى نشاط البناء والتشييد مثل شركة «ألو كولت» لأعمال الألومونيوم، ومصنع لأعمال النجارة، ومحطة للخراسانات المسلحة، وقد تميز كل منهم فى مجاله حتى أصبح لها اسم فى السوق وتحول النشاط من الاكتفاء الذاتى للمجموعة العقارية إلى التوريد للشركات الصديقة!!

وتأتى عضوية رءوف غبور لمجلس الأعمال المصرى الأمريكى وزمالته لرفاق جمال مبارك ورجاله من أمثال جلال الزوربا، وأحمد الزيات وأحمد البرادعى وشفيق جبر ومحمد لطفى منصور ومعتز الألفى نائب رئيس جمعية المستقبل التى يرأسها جمال مبارك لتمثل سهما مصوبا لصدر رءوف غبور الذى يتهمه المنافسون بأنه كان على علم مسبق بموضوع تخفيض جمارك السيارات، وأنه استفاد من ذلك، عندما قرر وقف تجميع السيارة الهيونداى «أكسنت أو فيرنا ١٣٠٠ سى سى»، وكذلك السيارة هيونداى إبلانترا ١٦٠٠ سى سى، إذ إنه بعد قرار التخفيض لم يعد مجديا تصنيع هذه السيارات أو تجميعها محليا، هكذا قال المنافسون الذين كانوا لا يعلمون!!

محمد شفيق جبر .. الملياردير البخيل



محمد شفيق جبر
الملياردير البخيل

■ ٤ شركات في مصر و٤ في أوروبا و٣٦ توكيلا أمريكيا كلها ترفيهية
■ يتحدث عن مستقبل العمالة العربي ويعالج البطالة بطرد وتشريد العمال

باع منقولات إحدى شركاته ليسدد ٥٠ ألف جنيه

صورة رقم (٥٩)

لا يختلف ما يمكن أن يسفر عنه التقليب في أوراق السجل التجاري لمحمد شفيق جبر محمد عادل جبر.. رجل الأعمال ورئيس مجموعة «أرتوك للاستثمار والتنمية» عن أوراق أقرانه من مواليد المعونة الأمريكية وتوكيلاتها ومن تربوا وترعرعوا في أحضان غرفة التجارة الأمريكية ، .. فقبيل بداية برنامج المعونة الأمريكية لم يكن معروفاً وسط عالم المال والأعمال اسم شفيق جبر، فيما عدا ذكر الباحثة سامية سعيد إمام لاسم عصام شفيق جبر كمساهم في أربع شركات هي: العربية الحديثة لصناعة

الأخشاب «متين» الوطنية للمشروبات، بنك مصر العربي الأفريقي، دار الإسكندرية للطباعة والنشر بمبلغ كلي ٣٥٧ ألف جنيه، وهي مساهمات كانت بين السنوات ١٩٨٠و ١٩٨٣، وربما يكون الأمر لا يتعدي تشابه الأسماء وربما تكن الأخوة هي الرابط بينهما !! إلا أن الأمر لا ينتهي بشئ سوي أن محمد شفيق جبر بدأ حياته شريكا أيضا مثل شقيقه أو سميّه بحصة مالية صغيرة في شركة «أرتوك سويس» وهي منشأة أسسها البنك العربي الأفريقي!! عندما تولي رئاسته رجل الأعمال العربي إبراهيم الإبراهيم، وكان شفيق جبر مجرد مدير لإحدي الإدارات الصغيرة بالشركة!!

ظلت هذه الشركة محدودة بلا أي نشاط مرموق وبلا أرباح علي الإطلاق، ثم استقال إبراهيم الإبراهيم، وتمكن محمد شفيق جبر من الانفراد بإدارة الشركة رغم حصة مساهمته البسيطة، وفجأة تحولت الشركة «أرتوك» إلي عملاق له ٨ شركات فرعية في مصر، واثنتان في «تشيكيا» وثالثة في سلوفاكيا ورابعة في أمريكا ولاتزال تتوسع علي أمل أن تصبح واحدة من الشركات متعددة الجنسية ذات الصوت المسموع في الأسواق الدولية وذات المكانة في قوائم المجلات الاقتصادية الدولية المتخصصة في رصد الشركات متعددة الجنسية ومتابعة أنشطتها.

وكما نما عدد كبير من أباطرة المال والأعمال في مصر عن طريق أنبوب التغذية الواصل إليهم عبر غرفة التجارة الأمريكية، استغل محمد شفيق جبر هذا الشريان المنعش بالطاقة كقوة ضغط لتحريك نفوذه ومصالحه التجارية في مختلف الاتجاهات، فهو الرئيس السابق لها ولسنوات، كما امتدت به العضوية إلي سنوات سابقة، ومنها تمكن من احتكار نشاط مغاير تماما لأقرانه من أصحاب التوكيلات، ربما لعدم التنافس وربما يعود الأمر لعدالة التوزيع من قبل المانح للتوكيل ذاته، المهم أنه نجح في احتكار بعض الوكالات الأمريكية الناجحة مثل:«تايمكو» وباكمور، وفايربان، ولديه ٣ شركات متخصصة في إدارة التوكيلات الرياضية الأمريكية.، خاصة في الرياضات البحرية، وتجهيزات الملاعب، والصالات الرياضية، والمقاولات وخدمات الطيران وجمع النفايات!!

أقام محمد شفيق لكل نشاط شركة خاصة: فللرياضة «ارتوك سبورت» وللرياضات البحرية «ارتوك مارين» وللبيئة «عادل جبر للاستثمارات» ويبلغ عدد ما حصلت عليه هذه الشركات ٣٦ وكالة ، ولا يواجه شفيق جبر أية صعوبات عند

تسويق صفقاته ففي مجال البيئة، التوزيع مضمون بسبب تعدد البرامج ذات التمويل الأمريكي. وفي مجال الرياضة البحرية، السوق موجودة وتتسع كلما نجحت حملات التسويق السياحي، واتسع الاهتمام بها من خلال إقامة مارينا لليخوت وجذب هواة الغطس والصيد والتصوير تحت الماء، وفي مجال التجهيزات الرياضية فالسوق حاضرة وموجودة خاصة أن الرجل ينفق ببذخ علي الانتخابات في الأندية المختلفة لدعم أنصاره الذين إذا ما فازوا يفتحون خزائن أنديتهم لتقف في طابور طالبي القرب من بضائع وخزائن شفيق جبر!!

غرفة التجارة الأمريكية أو ما اصطلح علي تسميته «رحم البيزنس» في مصر تأست في عام ١٩٨١ عقب مقتل الرئيس السادات بنحو أسبوع رغم قيامه بتوقيع اتفاقية أنشأتها قبل ذلك بنحو العام، وبدأت الغرفة نشاطها الفعلي بداية التسعينيات!! ويقول تعريف الغرفة المدون في وثائقها:«إنها صوت هام لنمو القطاع الخاص، وأنها تستقطب معظم الشركات عابرة الجنسية التي تعمل في مصر، وأنها واحدة من أنشط التكوينات عابرة المحيطات لغرف التجارة الأمريكية» ، إلا إنها في رأي بعض الخبراء والمراقبين «غرفة ضغط ورعاية مصالح خاصة ووكر للأعمال الغامضة والمريبة!!»

ورغم ما أعلنه محمد شفيق جبر وقت أن كان رئيساً لها في نهاية التسعينيات عندما قال: «إن التطلعات الأمريكية تؤكد أن هناك أهمية كبري للتعاون الاقتصادي مع مصر والشرق الأوسط وأن هذه الأمية ستزداد في الفترة المقبلة، فالتقارير الأمريكية تؤكد أن منطقة الشرق الأوسط ستكون من أكبر الأسواق الواعدة في تطوير وزيادة التجارة الدولية !!فإن الدكتور محمود عثمان الأستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة يقول : إن الغرفة التجارية الأمريكية فشلت حتي الآن في تحقيق أية نتائج لصالح تنمية التجارة المصرية مع أمريكا، وتحول الأمر في كثير من الحالات إلي خدمة المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في مصر»!! ويؤكد العديد من خبراء الاقتصاد قريبي الصلة بالغرفة أن الجانب الأمريكي يصر علي فرض قيود عديدة، وتحت مسميات وأشكال متعددة. فيرفض نقل التكنولوجيا الصناعية إلي مصر ويضع شروطا مجحفة لتقليل حجم تواجد السلع والمنتجات المصرية في الأسواق الأمريكية الأمر الذي تسبب في أضرار لبعض الصناعات مثل صناعة الملابس القطنية وهو ما نتج عنه إجبار

الحكومة المصرية علي توقيع إتفاقية «الكويز»

وبالنظر إلي توكيلات محمد شفيق جبر يتأكد صدق ما قاله الخبراء عن دور الغرفة في صناعة رجال أعمال يقومون فقط بتسويق المنتج الأمريكي في السوق المصرية، ودفن كل أمل في قيام صناعة مصرية وطنية أو حتي تعاون اقتصادي تنموي يقوم علي أسس متوازنة!!

ويتأكد أيضا أن هؤلاء الذين ولدوا من رحم المعونة والغرفة وتوكيلاتها ليسوا إلا رؤوساء لحراب حادة مدببة ثم غرسها في جسد الاقتصاد المصري لتكون بديلا عن الاحتلال العسكري الذي تتمناه أمريكا لمصر، واستبدلته بالمليارديرات من أبناء المعونة ويكفي أن نعلم أن الغرفة الأمريكية تضم ١٤ لجنة منها: الزراعة، المقاولات، والهندسة ، والبيئة، والتسويق، والتنمية البشرية، والصناعة والاستثمار، النفط والسياحة، التجارة والتصدير، وأن كتلة الأعضاء الثابتة بالغرفة تضم نحو ٣٥٠ عضوا، لنعلم كيف تسيطر هذه الغرفة علي عالم المال والأعمال في مصر!!

شفيق العربي

بعد خروج شفيق جبر من منصبه كرئيس للغرفة التجارية الأمريكية، انحسرت الأضواء عنه، وبدأ في فقد ما كان يتمتع به من بريق إعلامي وعلاقات مالية وتجارية فبدأ في الانطلاق شرقا نحو عالم المال العربي، بعد أن ترأس مجلس الأعمال العربي، ومنتدى مصر الاقتصادي الدولي، فيما وصفه الخبراء باستكمال الدور المنوط به، وليس لاستبداله بحقل آخر من حقول الأعمال، حيث يؤكدون أن سمات الرجل الشخصية وحضوره ولباقته وحسن إقناعه علاوة علي إيمانه العميق بما يسمي «الشرق أوسطية» كل ذلك جعله مؤهلاً لدور جديد في مرحلة جديدة هي مرحلة نمو الاتجاه العروبي في الاقتصاد المصري، لذلك فإن دوره كرئيس لمجلس الأعمال العربي يجعله يخدم هذه التوجهات من حيث كونه حلقة للوصل بين أهداف الغرفة الأمريكية ورجال الأعمال العرب، بالإضافة للاستفادة الشخصية لشفيق جبر نفسه لتكوين قاعدة اقتصادية لشركاته في الدول العربية أو يحصل علي شركات مشتركة علي أرض مصر، وهو ما تجلي في شغله منصب نائب رئيس شركة «إعمار مصر» وهي شركة تابعة لشركة «إعمار العقارية» التي تتخذ من الإمارات العربية مقراً لها، ووقع جبر مؤخراً عقد مشروع «تلال القاهرة» الذي تنفذه شركته بالاشتراك مع شركة النصر

للمباني والإنشاءات بتكلفة قدرها ١٤,٥ مليار درهم وهو ما يوازي نحو ٢٠ مليار جنيه، المعروف أن «إعمار» هي أكبر شركة عقارية في العالم من حيث قيمتها السوقية، أما عن المشروع الذي سوف يقام علي هضبة المقطم سوف يبدأ هذا العام ومقرر له الانتهاء في عام ٢٠١٠ !!

ويعمل شفيق جبر أيضا من خلال القوة الداخلية الأكيدة في مصر وهي المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني أو ما اصطلح علي تسميته بمجلس جمال مبارك، وهو أيضاً زميل لمبارك الابن من خلال عضويته لمجلس الأعمال المصري الأمريكي وهو عضو المركز المصري للدراسات الاقتصادية وعضو المجلس القومي للتنافسية الذي تأسس مؤخرا وعضو مجلس إدارة معهد التخطيط القومي، ومجلس إدارة جمعية رجال الأعمال من عام ٢٠٠٣ وهي الجمعية التي يرأسها سعيد الطويل المؤيد بشُدة للشرق أوسطية والذي يعد أكثر رجال الأعمال زيارة لإسرائيل وصاحب الرأي الشهير «أنه لا أمل في النمو السريع من دون فتح الباب للشركات عابرة الجنسية والأسرع أكثر في الخصخصة من دون خوف من بعبع العمال !!» وهذه الجمعية بحسب دراسة أعدها الدكتور غازي حسن بعنوان «القمم المؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلي الهيمنة » ونشرت من خلال منشورات اتحاد الكتاب العرب عام ١٩٩٨ ضمن جمعيات التطبيع مع الكيان الصهيوني!!

الوجه الآخر

ومحمد شفيق جبر هو الوكيل الوحيد لسيارات «سكودا» في مصر ورغم عضويته في المجلس القومي لما يسمي التنافسية فقد حاول الانقضاض علي توكيل «كيا ــ لمحمد نصير ـ فقد أعلن صاحب توكيل كيا الأصلي وليد توفيق في وقت اشتعال حدة الصراع والمنافسة أن محمد شفيق جبر عرض علي الشركة الكورية الأم المشاركة بنسبة ٧٠٪ من كيا موتورز إيجيبت، إلا إن الكوريين رفضوا عرض محمد شفيق، ولم يعلن وليد توفيق عن سبب الرفض!، يذكر أن هذا الرفض الكوري لعرض شفيق أدار في الكواليس حديثا عن إساءة شفيق لبعض التوكيلات التي كانت بحوزته خاصة مجال الساعات والسيارات مما أدي لسحبها منه مثل توكيل سيارات «سوبارو» الذي فشل تماما علي يده، ثم نجح نجاحا ملحوظا بعد نقل التوكيل إلي رجل أعمال آخر!!

ورد اسم رجل الأعمال محمد شفيق جبر ضمن وثائق الفساد بقطاع الطيران

المدني والمتعلقة بالخيمة التي أقامها أمام صالات الركاب بمطار الغردقة الدولي، والتي أثبتت المستندات تصدي مجموعة من الخبراء القدامى بالمطارات للمخالفات الصارخة التي ارتكبتها شركة شفيق جبر ورغم هذا فقد حاول اغتصاب بعض الامتيازات عقب تولي الفريق أحمد شفيق الذي يرتبط معه بعلاقة صداقة، إلا إنه لم ينجح لسببين: الأول أن مشروع الخيمة تم قبل تولي الفريق شفيق مسئولية الوزارة، والآخر تصدي الخبراء للمخالفات التي ارتكبتها شركته!!

محمد شفيق جبر في تعليقه علي ما جاء بتقرير التنافسية العربية الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالم «بدافوس» تحت عنوان «البطالة قنبلة موقوتة» قال: «إن التحدي الحقيقي هو التوصل إلي إيجاد معدل ٤٪ من الوظائف سنويا علي مدي الخمسة عشر عاما المقبلة»

ورغم أن شفيق جبر يري البطالة هي أخطر مشكلة سيواجهها العالم العربي في السنوات المقبلة فإنه يعتقد أن المواجهة الناجحة لهذه الآفة تظل ممكنه بشروط أهمها اعتماد الإصلاح الاقتصادي الجذري في البلدان العربية ، تلك كانت آراء رجل الأعمال والمسئول الاقتصادي والمنظر الشهير فما هي تطبيقاته العملية لذلك؟! الإجابة تأتي عبر أوراق القضية رقم ١٨٦٥ لسنة ٢٠٠٢ مستعجل الجيزة والمرفوعة من سعيد سمير السعيد عطية ضد شركة ارتوك للاستثماروالتنمية ورئيس مجلس إدارتها محمد شفيق جبر محمد عادل جبر، والتي يشتكي فيها مقدمها من قيام صاحب الشركة بفصله تعسفيا حيث كان يعمل لديه في وظيفة باحث وفصل بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٢ .

تضمنت الدعوى حافظة مستندات ضمت أصل خطابين من الشركة المدعي عليها إلي المدعي بالإضافة إلي المحضر رقم ٤٢٠٢ لسنة ٢٠٠٢ إداري قسم الجيزة وكان نص حكم المحكمة «حكمت المحكمة في منازعه عمالية مستعجلة بقول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بوقف تنفيذ قرار فصل المدعي الحاصل في ٣/ ٤/ ٢٠٠٣ وإلزام المدعي عليه بصفته شركة آرتوك للاستثمار بأن تؤدي إليه ما يعادل أجره الشهري بواقع ألفين وخمسمائة جنيه بصفة دورية ومنتظمة من تاريخ الفصل المذكور وحتي يفصل في النزاع الموضوعي وألزمت المدعي عليه بصفته بمصاريف هذا الشق من الدعوى ومبلغ خمسة وسبعين جنيها مقابل أتعاب المحاماة وحددت جلسة ١٠/ ٨/ ٢٠٠٢ لنظر

الطلبات الموضوعية أمام محكمة عمال كلي الجيزة وعلي المدعي إعلان طلباته الموضوعية أمام تلك المحكمة وإيقاف الفصل في مصاريف هذا الشق من الدعوى»

الأغرب من تناقض التصريحات مع التصرف الفعلي لرئيس المنتدى الاقتصادي العربي «ومناصب أخري عديدة» هو عجزه عن دفع مبلغ لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه ، هو قيمة التعويض الذي حكمت به المحكمة مما أجبره علي بيع منقولات شركته يوم الثلاثاء ١١ نوفمبر ٢٠٠٣ تنفيذا للحكم الصادر ضده في ٢٥/٦/٢٠٠٢ من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة الرابعة مستعجل برئاسة السيد نادي عبد الحفيظ رئيس المحكمة وهو حكم مستعجل مشمول بالنفاذ المعجل بقوة القانون ، و الأغرب من ذلك أن الحكم وتواريخ البيع كلها منشورة علي عدد من مواقع الانترنت بصور المستندات وبالألوان الطبيعية أما عنوان أهم المواقع فهو www.cybercairo.ner/shfikgaby ، ويبدو من عنوان الموقع أن الخصم أقامه خصيصا لهذه القضية!!

ويشغل محمد شفيق جبر أيضا منصب عضوية مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كما يمتلك جبر مثله مثل رجال أعمال آخرين طائرة خاصة من طراز l.r64 ، يؤكد بعض العاملين بمطار القاهرة إنه يسافر بها سنويا إلي نيس بفرنسا للاستجمام!!

أليس هذا تناقضاً؟! برغم كل ما يملكه الرجل يعجز- إذا ما صح كلام الموقع - عن سداد ما حكمت به المحكمة؟! وتسحب منه التوكيلات ويبحث عن توكيلات غيرها ويعجز وهو يحاول ضرب رجل أعمال آخر؟! رغم عضويته بالمجلس الذي ينظم التنافس !!

مليارات صهر الرئيس .. مجدي راسخ



الكرامة تفتح ملف أصهار الرئيس

ببركة هايدى: راسخ كسب 3 مليارات جنيه فى 7 أشهر

■ عند ولادتها سافر للعمل فى الكويت بحثا عن الرزق

■ عندما تزوجت علاء تحول من مجرد موظف لدى الغير إلى رجل أعمال واسع النفوذ

■ الشائعات أكدت وقوفه خلف إيقاف البناء على أرض النادى الأهلى والترويج من وراء ذلك

يملك 5 شركات متخصصة فى الاتصالات .. والشبكة الثالثة تحمل اسمه

يسيطر مع آخرين على عمليات نقل الغاز

صورة رقم (٦٠)

ربما لم يصدق المحاسب مجدي راسخ أحدا ممن ظلوا يواسونه بعد ولادة ابنته «هايدي» مرددين إن البنات رزقهن واسع و«البنت حبيبة أبوها » وغيرها من العبارات الشعبية الشائعة ..إلا أنه بعد أن كبرت البنت وأحبت ، وعرف اسم حبيبها، عاد بذاكرته إلى تلك اللحظة .. وأدرك أن البنت رزقها واسع جدا.. وأوسع مما كان يظن أو يحلم...وهو ما حدث بالفعل ، حيث تزوجت هايدي من علاء مبارك...ووضع أبوها يده في يد رئيس الجمهورية ، في نهاية التسعينات تأكيداً لما غنته الفنانة شادية في مسرحية «ريا وسكينة » .. « ناسبنا الحكومة ...وبقينا قرايب » ، وفي

نهاية التسعينات أيضا أعلن مجدي حسين راسخ الموظف بشركة «مصر فون» عن تأسيس الشركة الوطنية للغاز كشركة مساهمة مصرية ، وأنتقل من مجرد محاسب يعمل لدى الغير ، إلى رجل أعمال يحقق أرباحا تتعدى المليارات الثلاثة في أقل من سبعة أشهر .. ، ليزداد إيمانه بالأمثلة الشعبية ، ويقرر السير على هديها .. فهو من أنطبق عليه المثل القائل :«من جاور السعيد يسعد» ..وهو من قرر العمل وفق المثل القائل «داري على شمعتك تقيد» ، فأصبح نموذجا للرجل الشبح..لا يظهر ،ولا يعلن عن نفسه ..ولا تجد له صورة واحدة.. فتنمو ثروته...وتتسع...وتتوغل ! .

تخرج مجدي حسين راسخ في كلية التجارة جامعة القاهرة ، وهو مولود في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣ ،لتكون بدايته العملية في بداية الستينات من القرن الماضي ، ويظل مثل الكثيرين من أقرانه يبحث عن الاستقرار ، سواء من خلال الزواج أو غيره من دوام في الرزق ،ولما ضاقت الأفاق في مصر ،وبدأت الهجرة إلى دول الخليج،شد صاحبنا الرحال إلى دولة الكويت ليستمر هناك لمدة ١٥ عاما كموظف ضمن موظفي مؤسسة «الخرافي» ..شأنه مثل كثيرين من الشباب المصري المهاجر إلى دول الخليج....

.. قبيل السفر إلى الكويت مر صاحبنا بعدة مراحل عمل خلالها في عدة شركات لتكنولوجيا المعلومات مثل :ETC-IBM-ICL وهو ما أعطاه الخبرة في هذا المجال ، تمكن بعدها من السفر إلى الكويت موظفا لا يمتلك غير راتبه ، الذي يحصل عليه من عمله !، بعدها يعود إلى مصر ليعمل أيضا لدى رجل الأعمال محمد نصير ، بعد أن أنشأ الأخير شركة «كليك» أو «مصر فون» وقتها ، وأيضا موظفا، وإن كبرت رتبته تبعا للخبرة!.

في هذه الأثناء بدأت مرحلة تغيير المسار، حيث أحبت الابنة ، وياله من حب!! أسقط الشطر الأول من المثل الشعبي على الأب..فلم يجاور السعيد فقط .. بل وضع يده في يد أبيه ليقرأ الفاتحة سويا ، فتتم المصاهرة..ويصبح الرجل هو حمو الابن الأكبر للرئيس شخصيا والجد المقبل فيما بعد لأحفاد الرئيس ، وكما كان قبيل المصاهرة الميمونه غير معروف سوى للمقربين منه ، والمتعاملين معه ،صار عقب المصاهرة يلقب بالرجل الشبح ، الذي ترى أعماله فيما لا تراه هو شخصيا ، ذلك هو الموظف السابق صهر الرئيس ثم رجل الأعمال الشهير مجدي حسين راسخ !!!!رئيس مجلس إدارة ،والعضو المنتدب للعديد من الشركات متعددة المجالات ، حيث تجد نشاطه في

حقل تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات ، والبترول، والغاز ، وكذلك في الصناعات البتروكيماوية بالإضافة إلى المقاولات و الاستثمارات العقارية و شركات الأوراق المالية !!

ففي مجال الاتصالات تجد مجدي راسخ حاضرا وبقوة فقط بالملكية ، حيث يملك ٩٨٪ من أسهم شركة النيل للاتصالات ، ويرأس مجلس إدارة شركة« رينجو» للاتصالات ، التي تعتبر أكبر شركات كبائن الاتصالات في مصر ، وهو أيضا المساهم الأكبر فيها ، كما تم انتخابه ليرأس مجلس إدارة شركة «راية» للاتصالات في عام ٢٠٠٢ ، بعد اندماج شركة «ترايكوم» التي قام بتأسيسها ، وكانت تمثل شركة «برتش تليكوم» الإنجليزية في مصر مع شركة «راية » للاتصالات ، إحدى شركات « راية» القابضة التي يرأسها مدحت خليل ، الذي يشارك راسخ في عضوية مجلس إدارة شركة «سوديك» للاستثمار العقاري، ولراسخ نسبة ١٠٪ من أسهم شركة «راية للاتصالات» ، البالغ رأسمالها المدفوع ٤٠ مليونا من الجنيهات ورأسمالها المصرح ١٠٠ مليون جنيه ، وتشير المعلومات أن راسخ يملك أيضا شركة «أورانج جروب» للاستثمارات وهي مجموعة استثمارية ، استخدمها في الحصول على ترخيص الكارت المنزلي المدفوع مقدما ، وكذلك كارت النيل ، ذلك بالإضافة إلى مشاركة كل من رجل الأعمال خالد نصار والمهندس عقيل بشير رئيس المصرية للاتصالات في هذه المجموعة ، كما يقال إنه يملك شركة «NOL« أو «نايل أون لاين» وهي شركة تعمل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مجدي راسخ الممنوع على عدسات الكاميرا أن تلتقط ملامحه باعتباره رجلا سريا .. كان في الفترة الأخيرة محلا للأنظار أو على الأحرى الشائعات حيث تسربت الأنباء عن بذله لجهود كبيرة للحصول على رخصة المحمول الثالثة ، مارس خلالها ظغوطا شديدة على وزارة الاتصالات ، للحصول عليها .بعد أن قام بتشكيل تحالف يضمه وطارق الحميلي رئيس شركة «تلي تك» مصر ، للاتصالات بالإضافة إلى شركة أمريكية أخرى لم يتم الإعلان عنها !!

المعلومات أشارت إلى أن مجدي راسخ كان سببا أصيلا في إعادة طرح الشبكة الثالثة للمحمول ، من جديد بعد أن كان الدكتور أحمد نظيف قد أعلن إلغاءها ، بحجة عدم جدواها الاقتصادية ، وأكدت أيضا مساهمته في التحالف ، الذي فاز بالشبكة

الثالثة مؤخرا بزعامة شركة «اتصالات الإماراتية» ، حيث تسربت الأخبار حول نية الشركة إطلاق اسم شركة «النيل للاتصالات» ، على الشبكة الثالثة وهو ذات الاسم المملوك لمجدي راسخ، الذي يمنع القانون الحاكم لهذا في مصر تكرار الاسم لشركتين تعملان في نفس المجال!!

الرجل الشبح لا يزال يتوغل وينتشر .. حيث اتجه إلى الاستثمار في الغاز ، فأسس الشركة الوطنية للغاز ، وهي شركة مساهمة مصرية في عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم٩٦١ لسنة ١٩٩٨، ولم يكن قد مضى على تاريخ المصاهرة وقت طويل! ، والشركة تعمل في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي ، من مناطق الإنتاج إلى العملاء بالمنازل ، وكذا العملاء في مجال التجارة والصناعة ، ومؤخرا حصلت الشركة بحسب تصريح المهندس رضا جنينه العضو المنتدب لها ، على تمويل لمشروع توصيل للغاز الطبيعي للمدينة الزقازيق ، وهو المشروع الذي يتم بموجبه توصيل خدمة الغاز الطبيعي للمنازل بمحافظة الشرقية ، التمويل تم بناءا على توقيع اتفاقيتين بين رئيس البنك التجاري الدولي ، ورئيس البنك الوطني للتنمية من جانب والعضو المنتدب للوطنية للغاز من جانب آخر ، ومن المعروف أن هذا التمويل هو باكورة مساهمة البنوك ، في تمويل مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل !!

المعروف أن المهندس رضا جنينه هو العضو المنتدب لشركة ٦أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» المملوكة لمجدي راسخ ، التي يرأس مجلس إدارتها أيضا ، كما يملك راسخ شركة «عربية للغاز» وهي الشركة المالكة لمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي في كل أنحاء مصر ، أو كما يقول مخططها:« إنها بصدد إنشاء ٣٠٠ محطة جديدة خلال السنوات العشر القادمة ، بحيث يمكنها تموين ثلاثمائة ألف سيارة في الوردية الواحدة يوميا !! ، وتأتي الإستراتيجية القريبة للشركة من خلال ترحيبها بانضمام جميع الشركاء المحتملين ، خاصة الشركات العاملة في مجال المنتجات البترولية في مصر».

وتشير المعلومات إلى أن مجدي راسخ ، حصل من خلال إنشائه لشركة جديدة تعمل في نقل الغاز عبر البحار ، عبر ميناء دمياط بالاشتراك مع اثنين من رجال الأعمال ، أحدهما المهندس يحيى الكومي ، على عقد قيمته نحو ٢مليار دولار لنقل

الغاز الطبيعي ، من ميناء دمياط إلى خارج البلاد ، وتشير أيضا إلى أن راسخ حصل بموجب هذا العقد ، على قروض بنكية مكنته من تمويل شراء ناقلات الغاز البحرية ، والتي ألت إليه نهائيا الآن بعد تسوية القرض مع البنوك بالجدولة !!

ومن نشاط الغاز إلى نشاط الاستثمار العقاري ، تأتي «بيفرلي هيلز» مجدي راسخ بمدينة الشيخ زايد كدليل من أبرز الأدلة على سلوك الرجل الشبح ، وقوته ونفوذه في ذات الوقت فهي مدينة ، أو منتجع لخاصة الخاصة من الطبقة «الهاي لايف» ، من راغبي الإنعزال عن طبقة «المشويين» بنارالحداد وقربه ، وبيفرلي هيلز هي باكورة إنتاج شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار «سوديك» ، التي يرأسها مجدي راسخ ويضم مجلس إدارتها شفيق البغدادي المدير المالي والإداري ، ورئيس شركة «فريش فودز» ، وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني أيضا ، كما تضم الشركة أو المجلس ياسر الملواني عضو لجنة السياسات أيضا ، عضو مجلس إدارة مجموعة هيرمس للأوراق المالية ، كممثل للمجموعة التي تساهم أيضا ، كما تقول المعلومات في الشركة التي كانت بطلا للبورصة لمدة عام تقريبا ، حيث أطلق المحللون الماليون على سهمها لقب « السهم المعجزة » حيث ارتفع في هذه المدة لنحو ٧٠٠٪ دون أي مبرر ، أو معايير اقتصادية ، حيث أكد هؤلاء أن الشركة لم تبن مدينة جديدة ، كما أنها لم تقم ببيع جميع ما لديها من وحدات «بيفرلي هيلز» ، مرجعين السبب إلى قيام المجموعة المالية «هيرمس» بدور كبير في توجيه سعر السهم ، من خلال استحواذها على حصة كبيرة من أسهم الشركة ، حيث بلغ إقفال سعر السهم في يونية ٢٠٠٥ نحو ٧,٧ ، ليبلغ إقفال سعره في يناير ٢٠٠٦ نحو ٢٢١ جنيها.

وأرجع المحللون ارتفاع السعر غير المبرر إلى شائعة عن قيام شركة« سوديك» ببيع بعض الأراضي التابعة لها بالإضافة إلى بيع عدد من الوحدات السكنية بالإضافة لقيام الشركة بجدولة ديونها لدى البنوك ، خاصة البنك الأهلي... أسوة بما حدث مع شركات أحمد بهجت !!!..يذكر أن الشركة قامت مؤخرا بتوقيع اتفاق تسوية ، مع البنك الأهلي لجدولة الديون المستحقة عليها ، التي تمثلت في ثلاثة قروض حصلت عليها من البنك بمعدلات عائد تتراوح ١٢،٥٪:١٤٪ ، وقضى الاتفاق بالسماح للشركة باستخدام حصيلة بيع الشقق والفيللات والشاليهات ، والأراضي المزمع بيعها لموظفي البنك وقدرها ٢٠ مليون جنيها ، في سداد جزء من مستحقات هيئة

المجتمعات العمرانية البالغ إجماليها ٩٢،١ مليون جنيها ، وتعهدها بسداد باقي أقساط الأراضي المستحقة خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧ بمبلغ ١٠٩،٥مليون جنيه ، مع التزامها فور سداد قيمة الأراضي باستيفاء مستندات التوكيل برهن الأرض غير المباعة لصالح البنك!.

آخر الأخبار القادمة من «سوديك » ، كان تأكيد شفيق بغدادي عضو مجلس الإدارة ، أن المزادات التي نظمتها الشركة بالتعاون مع شركة « كولدويل بانكر » للتسويق العقاري ، حققت إيرادات للشركة تجاوزت ٢٠ مليون جنيه ، ستساهم في تحقيق طفرة في مبيعات الشركة هذا العام .. المعروف أن آخر هذه المزادات تم في التاسع من يوليو الماضي (٢٠٠٥) ، وأن جملة ما تم بيعه طبقا لأرض الواقع نحو ١٣٠٠ شقة و ٣٠٠ فيلا من وحدات «بيفرلي هيلز » ، فيما تمتلئ كواليس المدينة بالأقاويل التي تتردد حول عدم إمكانية تسجيل الوحدات المشتراة بسبب عدم قيام الشركة بتسجيل الأرض من الأساس ، وذلك بسبب عدم سدادها ثمن الأرض !.

الأغرب هو ما يتداوله السكان والعاملون بالشركة من أن الشركة قامت بشراء الأرض بسعر جنيهين للمتر ، فيما تراوحت أسعار الوحدات المباعة من ٧٥٠ جنيها في العام الأول ، ثم ارتفعت إلي ١٥٠٠ جنيه في العام التالي وأخيرا إلي ٢٠٠٠ في المزاد الأخير ! ، كواليس المدينة لا تزال تبوح بأسرار شركة الرجل الشبح ،حيث يتحدث الجميع هناك عن دوره المتعاظم في منع البناء علي أرض النادي الأهلي بمدينة أكتوبر ، ومن ثم تعديل مكانها لتصبح في الشيخ زايد خلف «بيفرلي هيلز» ، المعلومات الواردة من هناك تؤكد قيام راسخ بالوقوف وراء الحدث ، ثم قيامه بشراء الأرض الجديدة ٣٠ جنيها للمتر ، ثم إعادة بيعها للنادي الأهلي بسعر ٣٠٠ جنيها للمتر ، وهو ما يعني ربحا يزيد علي نصف مليار جنيه يفوق بمراحل قيمة أرض الشركة كلية ، وكان يستطيع تجنبيها الديون والجدولة المشار إليها !.

كما تقول كواليس المدينة أن الشركة باعت نحو ٩ ملايين متراً مربعاً بسعر متوسط ١٠٠ جنيه للمتر وهو ما يضيف ٩٠٠ مليون جنيه أخري لخزينة الشركة ، وما يجعل الخبر مؤكدا أن البيع تواكب هذا البيع مع التطور الرهيب لسعر السهم الخاص بالشركة في البورصة بنسبة ٧٠٠ ٪ !!

فيما ينظر إليهم أصحاب ملاعب الجولف باعتبارهم « بيئه » ، بحسب التعبير

الشبابي السائد هذه لأيام ، تعلوا صرخات سائقي التاكسي بكل ما تحتويه من غضب، طالبة النجدة من فقيد الطرق والسرعة ، التائه بين أطماع الكبار والسوق السوداء ، وطلبات المستحقين له ، المغفور له « بنزين ٨٠ » ، الذى اشتاقت له «تانكات » سيارات الغلابة غير القادرة على شراء أقرابه من رواد «الهامر والمرسيدس والبى أم »، وبقية عائلات سيارات الصفوة ، من أنواع البنزين أرقام ٩٠ و ٩٢ وخلافه ، بعد أن اشتعلت أزمة غيابه في اغلب المحافظات خاصة القاهرة والإسكندرية ودمياط والمنوفية والدقهلية والقليوبية ، مما أدي إلي اندلاع مشاجرات بين عمال في محطات الوقود وسائقين استخدمت خلالها كافة أسلحة المستضعفين فى الأرض من السائقين والعمال معا ، دون أن يصدر تعليق واحد من الحكومة ككل ، أو من الوزارة المسئولة عن ثروة مصر من البترول !

بعض المواطنين اتهموا الحكومة إثر ذلك بافتعال الأزمة تمهيداً لزيادة الأسعار، والبعض الآخر اتهمها بالسعي نحو إلغائه نهائيا ، كسبيل للعكننة على الناس كدأبها دائما ، الوزارة المسئولة لم تحرك ساكنا يبرر الأزمة ، بل قامت فقط ومؤخرا بعد نحو شهر من بدايتها بنقل حصص من «بنزين ٨٠» من المحطات الموجودة في الشوارع الضيقة أو الجانبية إلي أخري في الشوارع الرئيسية، لمواجهة «اختناق» تلك الشوارع بطوابير الطلب علي البنزين ٨٠، وهو ما يفسره البعض بالتحرك المدفوع امنيا ، أو بسبب طلب صادر عن وزارة الداخلية ، عقب زيادة اندلاع المشاجرات ، وتعطل المرور فى عديد من مناطق الجمهورية ، بسبب ازدياد إعداد السيارات أمام محطات البنزين المختلفة طلبا للنوع ٨٠ ، وهو ما دفع المتضررين من الازدحام والخناقات للمطالبة بزيادة محطات الغاز الطبيعي في أنحاء الجمهورية لإقناع أصحاب السيارات بتحويلها إلي الغاز بدلاً من البنزين ٨٠ !

فارق السعر بين البنزين ٩٠ وال ٨٠ نحو ٧٠ قرشا للتر الواحد ، وهو ما يجعل السائقين يتكالبون على النوع الأقل سعرا ، لتتكرر المشاهد عبر شهر أو أكثر دون أى إجراء اللهم إجراء إخراج الأزمة من الشوارع الضيقة إلى الأكثر اتساعا ، دون حل جذري أو طرح مبرر منطقي للازمة ، خاصة فى ظل تصريح عدد كبير من السائقين ، إن السيارات موديلات ما قبل ٨٥ لا تحتمل تحويلها إلى العمل بالغاز الطبيعي ، برغم كل مزاياه الصديقة للبيئة وجيوب السائقين ، وهو مالا يعنى غير شيئين لا ثالث لهما ، الأول

إن الحكومة افتعلت الأزمة لإجبارهم على الاتجاه نحو الغاز ، وبما أنهم لا يستطيعون ذلك ، فليس إمامهم إلا تنفيذ مواد التكهين الواردة بقانون المرور ، وبالتالي التحول إجباريا إلى العمل بالغاز ، ليستفيد أصحاب توكيلات السيارات سريعا بدلا من الانتظار لمهلة العامين لتوفيق الأوضاع ، أما الشيء الثاني فهو إجبار السيارات الأحدث على السير فى نفس الاتجاه ، على طريقة « الغاز من أمامكم ، ووقف الحال من خلفكم » ، وهو مثل لا ينطبق فقط على أصحاب سيارات التاكسي الحديثة فقط، بل على كافة سيارات الغلابة ، سواء كانت صغيرة للركوب أو أوتوبيسات بكافة أنواعها !

سبوبة الاستفادة من دماء الغلابة لم تتوقف ، بحسب مراقبين على ما جاء بمواد «التكهين» ،بل تعدت ذلك إلى الاستفادة من الجديد والقديم معا ، لتصب فى خزائن أخرى غير خزائن أصحاب التوكيلات ، وهنا يقفز السؤال الذى تجيب عليه الأرقام والتصريحات الحكومية ، من هو المستفيد من الأزمة الحالية ؟ ، أو بالأحرى من المستفيد من التحول إلى التموين بالغاز ، أو من يملك محطات تموين السيارات بالغاز فى مصر؟ ، الإجابة بحسب الخبراء مخطط لها داخل إطار ما يسمى بالاستثمار فى قطاع البترول فى مصر ، أو مشروعات الغاز الطبيعي المطروحة للاستثمار في مصر، وهى المشروعات التى قوبلت كما يقول الخبراء بمفاهيم خاطئة لدي المستهلك المصري عن جدوي تحويل سياراتهم.. كما أن معظم الهيئات الحكومية لم تقبل علي تحويل السيارات الخاصة بهم ومازال عدد أتوبيسات هيئة النقل العام التي تعمل بالغاز الطبيعي منخفض للغاية ، لذلك تبنت وزارة البترول خطة زيادة عدد السيارات المستخدمة للغاز الطبيعي من ٨٥ ألف سيارة إلي ١٥٠ ألف سيارة بحلول عام ٢٠١٠ بجانب مضاعفة عدد محطات التموين والتحويل والتنسيق مع الوزارات المختلفة لتعمل السيارات الحكومية بالغاز الطبيعي حتي يرفع البنزين والسولار الراية البيضاء ، للغاز ومحتكرى نقله وتصنيع معداته وأصحاب محطات التموين به !

خطة التحويل لم يجعلها قابلة للربح ما أعلنه المهندس سامح فهمي وزير البترول قبل عامين بالتمام والكمال ، وتحديدا فى يوليو ٢٠٠٥ من :«انه يجري تنفيذ خطة طموح للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات لزيادة أعداد السيارات المحولة للغاز البالغ عددها حاليا٦٠ ألف سيارة وزيادة عدد محطات تموين السيارات بالغاز التي يبلغ عددها٩١ محطة موزعة علي١٤ محافظة بالجمهورية مما جعل ترتيب

مصر حاليا ضمن العشر دول الأولي في هذه الصناعة علي المستوي العالمي » ، كما لم يجعلها مثيرة للعاب السادة مستثمرى قطاع الغاز الطبيعى ، برغم ارتفاع عدد السيارات المحولة ، منذ تصريح الوزير ، من ٦٠ ألفا إلى ٩١ ألف سيارة حاليا ، كما لم تعد رؤوس الأموال الكبيرة قادرة على العمل فى هذا المجال فى ظل الإعداد المتدنية ، من المحطات أو من السيارات المترددة عليها ، بعد أن تكلف آخر مشروعات الغاز الطبيعي المطروحة للاستثمار في مصر، الخاص بمحطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي ، نحو ١١٠ ملايين جنيه ، لتشجيع تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، لتوفير الوقود البديل !

الخطة التى تستهدف نحو ٣٠٠ ألف سيارة متنوعة الاستخدام ، لم تكن لتنجح ومعها هذه الملايين فى العودة بالربح على الشركات التى مولت وشاركت فى المشروع ، دون أن يكون هناك دافع قوى يجبر الذين تجاهلوا المشروع من أصحاب وسائقي السيارات ، لهذا كانت الأزمة بحسب المراقبين الذين أكدوا أن وجود رجل أعمال بحجم مجدي راسخ « صهر الرئيس » ، كمستثمر من أوائل من استثمروا فى هذا المجال ، يجعل الأمر مفهوما لدرجة كبيرة ، خاصة وهو أوائل من استثمروا فى هذا المجال من خلال إنشائه للشركة الوطنية للغاز عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، كما يملك أيضا شركة « عربية للغاز » ، وهى الشركة المالكة لأغلب محطات تموين السيارات بالغاز فى مصر ، ويدخل فى مخططها إنشاء نحو ٣٠٠ محطة جديدة ، جارى العمل بها حاليا ، لتتمكن من تموين ٣٠٠ ألف سيارة فى الوردية الواحدة يوميا ، وهو مخطط لم يكن ليسير فى طريق التحقق بدون إجبار أصحاب السيارات على الاتجاه نحو تلك المحطات !

راسخ لم يعد وحده فى هذا المجال ، بل هناك شركاء له فى البيزنس الواحد ، كما أن هناك أيضا منافسين مصريين وأجانب ، بلغوا حتى الآن نحو أربعة شركاء بالإضافة إلى شركاته ، فهناك شركة « صافى مصر» لتصنيع وتجميع مكونات محطات تموين السيارات ، وبداخلها شركات «صافى إس .أر.إل الإيطالية و شركه أى.تى.إيه الإيطالية » ، وكذلك شركة الغاز الطبيعي للسيارات (كارجاس) ، لتصنيع وتركيب وتصميم وصيانة أنظمة تشغيل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي و تصميم وإنشاء وصيانة وتملك مراكز وأنظمة الغاز، وخلط وتسويق زيوت التزييت ، وشريكها

الأجنبي« BP » الشرق الأوسط «انتربريز» ، و الشركة المصرية الدولية لتكنولوجيا الغاز(غازتك) بشراكة أجنبية متمثلة فى شركة إيني انترناشيونال ، و شركة إمارات مصر، كل هؤلاء ربحوا من ارتفاع أسعار البنزين بكافة أنواعه فى مايو الماضي ، حتى أن آخر الإحصائيات تقدر هذه الزيادة بنحو ٢٥ ٪ ، إلا أن الأمر بدا غير مجز فى ظل البيع بالتقسيط لأصحاب السيارات ، لذا وجبت الأزمة بحسب عدد كبير من الخبراء، تماما كما وجب التكهين باسم البيئة والحفاظ عليها فى مواد قانون المرور الجديد !

أزمة تصب فى مصلحة «صهر» الرئيس



دموع عم حسن المحاصرة بين الغاز والبنزين وحدوتة التكهين

«عم حسن» اليوم .. ليس كعادته معي ، ففي الرحلة اليومية من البيت الى مقر الجريدة ، تعودت على معرفة ما يحدث فى شوارع المحروسة ، عبر نكات يطلقها بطريقة «شر البلية ما يضحك » ، سكت بركان النكات اليوم على غير عادته ، لهذا سألته :« مالك يا عم النهارده ؟ .. خبر إيه هى الدنيا خربت ؟ » ، سكت دون رد لمدة تجاوزت الدقيقة حتى ظننت انه فقد السمع .. فأعدت عليه السؤال ، فرد بصوت جاء من أعماق سحيقة ،:« معلش يا أستاذ اعذرني .. الحمول تقلت.. الحكومة الظاهر ناوية تجيب أجلنا .. تصور بنزين (٨٠) مش موجود وفيه كلام إنه هايتلغى ، هى رفعت سعره مره

وعدت ، لكن الظاهر النية مبيته لإجبارنا على التحويل للغاز » ..

« المصيبة الكبرى فى القانون الجديد .. تصور العروسة اللى انت شايفها دي لازم تتكهن خلال ٣ سنين ، وبدل ما أبقى صاحب عربية ، أبقى ملك للبنك ، أنا وقوت عيالي .. أشتغل بس علشان أسدد القسط » ،.. سألته هو ال« بيجو » ها يتكهن ؟ ، قال :« طبعا .. مش قبل ٨٥ همه قالوا كده » .. .. حاولت طمأنة عم حسن دون جدوى ، من خلال ذكر تصريحات مدير المرور الذى شهد بكفاءة هذه السيارة ، وأن هناك تفكير فى استثنائها من عملية التكهين ، إلا أنه لم يتزحزح عن رعبه وخوفه على مستقبل أولاده ملليمترا واحدا ، .. فجأه وجدته يقف وهو يصرخ :« بص الناس هاتقطع بعضها علشان لتر بنزين .. مش كده وبس هاتلاقى نفس الحكايه قدام محطات الغاز ، يعنى موت وخراب ديار»

نظرت إلى ما ينظر إليه فوجدت صراخا وحركة غريبة تحدث داخل المحطة ، نزلت مسرعا لاستطلاع الأمر ، فوجدت ما لم أكن أتخيله .. أحد السائقين سقط صريعا إثر مشاجرة ، حدثت بينه و آخر ، على أسبقية الحصول على البنزين الغائب عن باقي المحطات ! ، «عم حسن» غلبته دموعه وهو يتمتم :« تصور يابيه .. كان ممكن أكون مكانه .. دانا عندي عروستين على وش جواز ، كانوا ها يعملوا إيه من بعدى ؟ » ، أُذن لصلاة الظهر فقلت للرجل .. روح صلى وادعى ربنا يصلح الحال .. وأنا سوف أتصرف ، رفض فى البداية ولكن تحت إلحاحي وافق الرجل فانصرفت إلى سائق آخر، لم يكن أسعد حالا من الأسى حسن أبو البنات !

على ناصية الشارع الشهير بالدقي كانت المشاهد الأكثر تأثيرا ، فكأني بصوت عم حسن وهو يوجهني إلى ما قاله ، حيث زحام يوم الحشر أمام كبرى محطات الغاز الموجودة على ناصية الشارع ، وسط أصوات عالية اختلطت بصرخات كلها تحث على الإسراع فى عملية التموين ، سألت أحد السائقين عن سعر الغاز الذى يجعله بديلا عن البنزين مرتفع السعر من وجهة نظر الجميع ، فكانت الإجابة «٤٧،٥ » ، سبعة وأربعين قرشا .. يابلاش ، قلتها وأنا أظن أن ذلك منصف للسائق ، إلا أن احدهم عاجلني بالقول أن ما يدفعه السائق هو مبلغ ٩٢ قرشا مقابل كل متر مكعب من الغاز يحصل عليه حيث يتم تحصيل نصف قيمة المبلغ المدفوع لسداد ثمن بيع الغاز نفسه ، بينما يوضع النصف الآخر من المبلغ في حساب سداد تكلفة تحويل

السيارة للعمل بالغاز ، إلي أن ينتهي العمل من سداد كامل التكلفة ليبدء بعدها العمل ، في شراء الغاز بالسعر الرسمي له وهو٤٥ قرشا للمتر المكعب ، الغاز هو الحل يؤكد جميع المواطنين من أصحاب السيارات رواد محطات تحويل وتمويل الغاز الطبيعي أنه بعد الارتفاع الهائل في أسعار البنزين وجدوا أن الحل هو الغاز أو بيع السيارة!

فى الجهة المقابلة للغاز يقف اختفاء البنزين ٨٠ ، عاملا فى استمرار الأزمة والاتجاه نحو الغاز إجباريا ، حيث كشف العاملون بالمحطات أن تعليماتٍ عليا صدرت تفيد بمنع بيع البنزين «٨٠» في الكثير من محطات الوقود بالقاهرة والجيزة، وأكدوا أن الأزمة دخلت أسبوعها الثاني، وتستهدف التمهيد لزيادة أسعاره ، التي ارتفعت بالفعل قبل صدور قرار رسمي بزيادتها، لكنهم نفوا خلط البنزين الرخيص مع الأنواع الأخرى المرتفعة ، فيما أكد عدد كبير من أصحاب محطات البنزين أنهم أجروا عدة اتصالات بهيئة البترول وشركات تكرير البترول من أجل توفير البنزين ٨٠ بعد اختفائه؛ إلا أن الشركات تماطل في تزويدهم به ، مما أصاب غالبية محطات البنزين بحالة من الركود، ويقول مدير محطة بنزين التعاون فى منطقة شبرا :« إن أزمة بنزين ٨٠ مستمرة منذ شهرين في محطات وسط البلد ، التي تشهد ضغطا كبيرا من سائقي التاكسي، رغم أنه متوافر في محطات البنزين الموجودة خارج القاهرة ، إلا أن تصريحا للوزير سامح فهمي حول تنفيذ برنامج يستهدف زيادة استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات في إطار استراتيجية الوزارة للتوسع في استخداماته محليا ، أشار إلى احتمال تعمد الوزارة تخفيض البنزين الرخيص ، لإجبار السائقين على التحول إلى الغاز شاءوا أم أبوا !!

تذكرت دموع عم حسن التى حاول إخفاءها عن عينىّ ، وهى محاصرة بين البنزين والتكهين بموجب القانون ، ثم الغاز الذى قال عنه خبراء عديدون أنه يؤدى إلى التقليل من العمر الافتراضي للسيارة ، وهو ما يعنى عند الرجل ونحو ١٧٥ ألف سائق غيره ، العمل لدى البنك للوفاء بدينه ، الذى دفعهم قانون المرور الجديد لشراء السيارة الجديدة بالتقسيط عبر بوابته ، ليجد الجميع أنفسهم مجبرين أولا على التحول نحو الغاز بكل ما يحمله من مخاطر ، ثم العمل ليل نهار للوفاء بدين البنك ، قبل أن تذهب السيارة إلى مقبرة أعدت لها بعد انتهاء عمرها الافتراضى ، تذكرت كل ذلك

وأنا أتسائل عن المستفيد الذى يقف فى الخلفية من كل هذه الأحداث لأجد أرقاما تشير وأخرى تجيب وثالثة تتهم الجميع بالوقوف خلف دموع أكثر من مليون عم حسن هم مجموع الأسر التى يرعاها هو وأقرانه من السائقين ، ومعهم ملايين أخري تقف أو تبيت تحت خط الفقر ، أو خلف قضبان القهر .. الكل يبحث عن ذاته وحريته وقوته .

.. **وبعد** ...

عم حسن لم يكن سوي شعب مصر كله الذي ثار في ٢٥ يناير ليسقط النظام ، .. عم حسن هو الحزن الذي تحول إلي فرحة كبري ترقص في شوارع مصر يوم ١١ فبراير ، وهو أيضا القلب الذي تعب من كل الحزن الذي تكوم فيه ، فثار قبل أن تتوقف دقاته عن العمل نهائيا ، بينما اللصوص تنبض قلوبهم برنات المال وحركاته داخل البنوك .. عم حسن أسقط النظام وأصهاره وأبناءه ومحاسيبه ، لينقذ نفسه وبناته وأبناءه وأقرانه ، ليضع مصر علي أول الطريق نحو عودتها مجددا إلي المجد القديم ، في صدارة الأمم والحضارات بعد أن أعيتها وأذلتها «جمهورية الفساد» .

عماد الصابر

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

